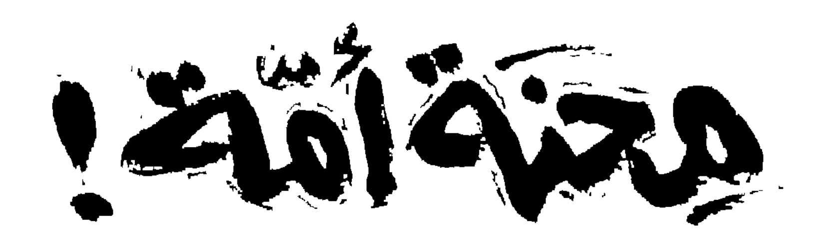
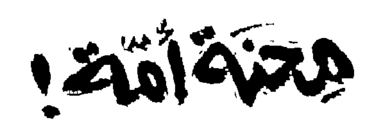
د. مصطفى الفقى



خطايا النظم ومعاناة الشعوب

دار الشروق


محنة أمة!

الطبعـــة الأولـــى
١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية ـ مدينة نصر ـ ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

«دراسات فى التنوير والتحرير والإصلاح»

مقدمة

هذه فصول فى الفكر السياسى ونظم الحكم والعلاقات الدولية تحاول الجمع بين احتواء الأطر النظرية وبين متابعة الأحداث الجارية، وقد قصدت منها أن تكون مادة تحض على التفكير وتدعو إلى التأمل بل وتدفع نحو التمرد على المسلمات ورفض الآراء المطلقة والأساطير المتداولة، فالأصنام الفكرية أعاقت تقدمنا والأطروحات التقليدية عبثت بحياتنا، كما أن «الماضوية» قد حرمتنا إلى حد كبير ميزة الخروج عن الدوائر المغلقة التى عشنا فيها ومنعتنا عن ممارسة تأثير فاعل فى العالم الذى ننتمى إليه.

وهل من قبيل الصدفة أن معظم دول العالمين العربى والإسلامى هى من أكثر دول العالم تخلفاً واضطراباً؟ وهنا نضيف - وبحق - أن السبب فى ذلك أنها مستهدفة قبل غيرها لأسباب تتصل بثرواتها، بل وربما أيضاً بسبب الخلاف الثقافى معها والهوة الفكرية التى بدأت تتسع بين أبناء الحضارات بفعل أحداث كبرى فى مقدمتها ما جرى فى الحادى عشر من سبتمبر 2001، وهو أكبر مما نرى لأن ما نجم عنه من تداعيات سكب فيها الإسرائيليون الزيت على النيران المشتعلة فى المنطقة، وخصوصاً أننا على قناعة كاملة من أن الدولة العبرية قد لعبت دوراً كبيراً فى تحديد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط، بل إن الحرب على العراق هى واحدة من الآثار المباشرة لانعكاس الرؤية الإسرائيلية على السياسة الأمريكية فى المنطقة، فضلاً عن أنها تمثل بالدرجة الأولى رد فعل انتقائى للهوان

الذى شعر به الأمريكيون بعد حادث «واشنطن» و«نيويورك» وكأنما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من حربها على العراق أن تستعرض قوتها وتذكر الجميع بجبروتها، ولقد كان همنا - من خلال كافة فصول هذا الكتاب - أن نوضح الحجم الحقيقى للأحداث وأن نردها إلى جذورها، فالبحث فى الأصول ليس سياحة فى الماضى وحده ولكنه قد يكون استشرافاً للمستقبل فى الوقت ذاته، ولعلى أضيف هنا أننا على قناعة تصل إلى حد اليقين من أن الرواية لم تستكمل فصولها، وأننا ما نزال أمام المشهد الأول فى هذه العبثية الناجمة عن الفوضى التى طرأت على الساحة العالمية مع تعدد المعايير فى سياسات الدولة العظمى وغياب العدالة والتوازن فى العلاقات الدولية على نحو جعل العالم المعاصر يواجه فى وقت واحد مشكلات الفقر الاقتصادى، والتخلف الاجتماعى، والقهر السياسى، والإرهاب المادى والمعنوى. إننى أتطلع مع القارئ أن تكون صفحات هذا الكتاب تعبيراً عن أفكار ومشاعر أولئك الذين يحملون هموم أوطانهم وتسيطر عليهم شواغل شعوبهم، وهو أمر لا نكوص فيه ولا تراجع عنه. إننا جيل رأى ما لم تره الأجيال التى سبقته، بل وربما أيضاً ما لن تراه أجيال لحقته من صعود وهبوط وانتصار وانكسار، ولكن تظل التجربة الإنسانية فى النهاية ذات مضمون واحد لدى البشر جميعاً بغض النظر عن أسباب الاختلاف أو دوافع التغيير، إن الصفحات القادمة لا تخلو أيضاً من نبرة التفاؤل وبارقة الأمل لأننى مؤمن تماماً بأن «مصر» التى قادت حركة التنوير فى القرن التاسع عشر، وقادت حركة التحرير فى القرن العشرين، قادرة أيضاً على أن تقود حركة الإصلاح فى القرن الحادى والعشرين.

د. مصطفى الفقى

مايو 2003

الفصل الأول

الحدث الكبير

« ما أكثر القيود التى تربط الإنسان بالدنيا، ولكن أعجبها جميعاً قيد الأمل »

طاغور

ما جرى .. أكبر مما نرى!

أسجل بداية إننى لست من أولئك الذين يستسلمون لنظرية التفسير التآمرى للتاريخ رغم اعترافى بوجود «المؤامرة» عبر كل الأزمنة وفى كل الأمكنة، ومع ذلك فإن تداعيات الشهور الأخيرة وأحداثها الجسام قد وضعتنى فى حيرة شديدة لم أعهدها من قبل، رغم أننى أتشكك دائماً فى عدد من الأمور وأناقش فى كثير من المسلمات، ولكن شعرت مؤخراً بشىء من العجز عن قبول المواقف كما تبدو على السطح، وقررت التمرد على التفكير التقليدى، والقفز فوق الأحداث لاستكشاف الحقائق واستجلاء الأمور مع الحرص على ألا أكون ضحية لمقولة السياسيين عند الفشل فى تحقيق أى هدف . . إنها «مؤامرة»! أو مقولة الأطباء عند العجز فى تشخيص أى مرض . . إنها «حساسية»! نعم . . إن التاريخ عرف المؤامرات الكبرى، فسقوط الخلافة العثمانية قد كان نتيجة لمؤامرة رغم طول فترة الاحتضار، واغتيال الرئيس الأمريكى الراحل «جون كنيدى» كان جزءاً من مؤامرة كبرى لإيقاف تحولات فى السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا بسبب وصول ذلك الرئيس الشاب إلى مقعد الرئاسة فى «واشنطن»، ونهاية الاتحاد السوفيتى السابق، رغم الظروف الدولية التى مهدت لذلك لا تخلو هى الأخرى من رائحة مؤامرة ذكية بدت ملامحها فى سنواته الأخيرة، وقس على ذلك عشرات النماذج لاحتمالات مفتوحة يمكن الارتكان فيها إلى التفسير التآمرى للتاريخ، وهو أمر يدعو إلى الاسترخاء الفكرى والاستسلام لقوة خارجة عن الإرادة واعتبار كل الهزائم مجرد تصاريف قدر وكل الإخفاقات حتمية وكل فشل لا مفر منه.

. . ورغم إدراكى لكل ذلك، وإيمانى بأن التفسير التآمرى للتاريخ يصل بنا غالباً إلى مرحلة من التفكير العبثى والارتياح المؤقت الذى يسببه المنطق

الاستسلامى، رغم كل ذلك فإنه قد بدأ يخالطنى شك كبير حول تفسير مؤامرة الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، خصوصاً عندما نتأمل ما جرى منذ تلك الواقعة السوداء حتى اليوم، فالشعب الفلسطينى خاسر رئيسى أمام جرائم إسرائيل الأخيرة، ودولة باكستان الإسلامية مرشحة لمواجهة قد تتحول إلى نووية، ويذكى من حدتها فى جنوب آسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها أقرب إلى الهند التى كانت صديقاً دائماً للسوفييت، فى الوقت الذى كانت فيه الباكستان حليفاً تقليدياً للسياسة الأمريكية، إنه الحادى عشر من سبتمبر ذلك الانقلاب الهائل الذى أعطى لعدد من القوى الدولية والإقليمية أجندات فرعية يجرى توظيف بنودها لتحقيق أغراض مطلوبة فى ظروف استثنائية لم يكن لها أن تتحقق فى ظروف طبيعية، فالأجندة الأمريكية الجديدة تعطى لها الحق فى تعقب الإرهاب - بمفهومه المطاطى الواسع - فى أى مكان من العالم، أليست حرباً مفتوحة؟ . . وروسيا الاتحادية تريد أن تقضى على من تسميهم المتمردين المسلمين فى «الشيشان»، والهند تريد أن تصفى حسابات تاريخية تتصل بثوار كشمير حتى تحسم مواجهتها الطويلة مع باكستان، أما إسرائيل - الرابح الأول من الحادى عشر من سبتمبر - فإن فى أجندتها الكثير بدءاً من تصفية القضية الفلسطينية، مروراً بالقضاء على «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامى» وغيرهم من فصائل المقاومة الفلسطينية، وصولاً إلى إخضاع المنطقة العربية بالإحباط والعجز ثم السيطرة على اقتصاديات الخليج وفرض نوع من الهيمنة الإقليمية توازى الهيمنة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، ولعلى أضع القارئ الآن أمام إجابتى عن السؤال الذى طرحته فى مستهل هذه الدراسة لماذا تبدو المسألة أكبر مما نرى؟

أولاً: إن عقدة الحادى عشر من سبتمبر أكبر مما نتصور وأضخم مما نعرف؛ لأنها نقلة نوعية فى شكل العلاقات الدولية، بل هى فصل جديد فى الصلة بين الحضارات والرابطة بين القوميات، فما من بيت فى أقصى بقاع الأرض إلا وتأثر بشكل ما من نتائج أحداث ذلك اليوم.

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأمريكية التى نراها الآن ليست هى التى كنا نعرفها حتى يوم فاجعة الحادث الإرهابى فى واشنطن ونيويورك، والمشكلة أن أى تغيير فى

العقلية الأمريكية لا ينعكس على الولايات المتحدة وحدها أو يقف عند حدود نظامها الإقليمي الذى حدد أصوله فى مبدأ «مونرو» متخذاً من دول أمريكا الجنوبية إطاراً له، فالأمر يتجاوز ذلك إلى التأثير الأمريكى المتزايد على العالم المعاصر والذى يجعل السياسة الأمريكية - حتى الداخلية منها - ذات انعكاس على معظم دول القارات المختلفة.

ثالثاً: إن من سوء حظ الشعب الفلسطينى الذى احتلت إسرائيل أرضه واغتصبت حقوقه وانتهكت مقدساته، أن ارتبطت التفجيرات الاستشهادية لدى العقلية الغربية بحادث الحادى عشر من سبتمبر؛ إذ برعت إسرائيل فى توظيف دعايتها المضادة لتلك العمليات مستغلة ذلك التشابه فى الأسلوب بينها وبين الطريقة التى تمت بها تفجيرات واشنطن ونيويورك، وبذلك تحول الحصاد السياسى للانتفاضة إلى دعاية سلبية ضد الثورة الفلسطينية، واختلط مفهوم المقاومة الشرعية بمفهوم الإرهاب لدى قطاع كبير من الرأى العام الدولى، وأصبحنا أمام وضع جرى فيه اختزال القضية الفلسطينية برمتها لتتركز فى نتائج تلك العمليات الانتحارية المتتالية.

رابعاً: إن ما يتردد - فى الصحافة الأمريكية قبل غيرها - عن معلومات مسبقة حول حادث الحادى عشر من سبتمبر والتوقعات السابقة عليه باحتمالات قيام عمليات إرهابية بأسلوب جديد على الأرض الأمريكية تشير كلها إلى درجة عالية من الغموض الذى يلف ظروف ذلك الحادث المروع، وهنا تبدو الصورة أمامنا فى إطار «عنكبوتى» شديد الضبابية، ويعزز من ذلك أن مصير قادة تنظيم «القاعدة» المتهم الأول فيما حدث لا يزال غامضاً، كما أن الحقائق تكشف كل يوم عن جديد حتى أن هناك من يرى أن «البنتاجون» لم يتعرض لتفجير بالطيران الانتحارى، إذ رددت بعض الروايات أن التفجير كان أرضياً مباشراً، فضلاً عن أنه لا توجد تحت أيدينا مستمسكات واضحة أو وثائق دامغة، نستطيع بها أن نضع جماعة أو منظمة أو دولة فى قفص الاتهام، بل إننى أشعر أحياناً أن دماء ضحايا برجى التجارة فى نيويورك موزعة على أطراف كثيرة.

خامساً: إن حصاد مكاسب الحادى عشر من سبتمبر لبعض الأطراف يوحى بالقلق، ويشير إلى مؤامرة كبرى استفاد منها البعض كثيراً وخسر بسببها البعض الآخر تماماً، وعندما تتفاوت نتائج حدث بعينه أو آثار واقعة بذاتها فيجب أن نتأمل من جديد الأسباب والدوافع والنتائج.

. . إننا نكتشف كل يوم جديداً يرتبط بالحادى عشر من سبتمبر بدءاً من العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، مروراً بسجناء تنظيم «القاعدة» فى «جوانتانامو» الكوبية، وصولاً إلى شريط قناة الجزيرة الأخير الذى يتحدث عن التفجيرات ويفاخر بها وينسبها لتنظيمه ويهنئ رفاقه، إلى أن طلع علينا مؤخراً مقال للكاتب الأمريكى اليهودى «توماس فريدمان» حاول به أن يستقبل زيارة الرئيس «مبارك» الأخيرة إلى واشنطن، وفى ظنى أنه واحد من أخطر مقالات ذلك الكاتب؛ لأنه أوضح بجلاء أن المستهدف هو مصر، وأن فى أجندة الحادى عشر من سبتمبر خطة طويلة المدى لتقويض عدد من الأنظمة فى الشرق الأوسط، وهو أمر يكشف عن الأهداف الخفية لسيناريو الأحداث المتعاقبة فى الشهور الأخيرة، إذ إن تفسير الظاهرة الإرهابية فى العقل الأمريكى يشير إلى أن المسئولية تقع على كاهل النظم العربية والإسلامية ولا علاقة لانحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل بذلك، كما أنه لا علاقة أيضاً لتلك السياسة بإيجاد البيئة المناسبة للإرهاب ودعم مساراته.

. . إننا نحن العرب نبدو اليوم «كالأيتام على مائدة اللئام» وهو أمر اختاره لنا غيرنا ودور حدده لنا سوانا، لذلك فقد حانت لحظة التحول الحاسم فى العقل العربى لكى يستوعب كل ما يدور حوله وكل ما جرى له، وأن يدرك أن عليه أن يسبق الأحداث وأن يقطع الطريق على من يريدون له العزلة والانكفاء ويزرعون فى طريقه المخاوف والأوهام، كما أن على الشعب الفلسطينى أن يدرك أن قضيته تعيش نقطة تحول خطيرة فرغم التضحيات الجسام وقوافل الشهداء العظام، إلا أن العائد محدود والمردود سلبى ولابد من مراجعة أمينة ودقيقة لمعظم المسلمات التى قبلناها فى العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضى، إننى ممن يؤمنون بأن التفريط

فى الثوابت جريمة، وأن التخلى عن المبادئ خطيئة، ولكن هناك شيئا آخر يمكن أن نسميه «البراجماتية» السياسية التى تستوعب الواقع وتقدم بعض الأولويات وتؤخر بعض الأساليب وتتوقف أحياناً عن بعض العمليات، إذا كان فى مجمل ذلك كله ما يحقق صالح القضية ويخدم أهدافها ويفتح أمامها آفاقاً أفضل للقبول الدولى العام الذى تحتاجه والدعم السياسى العالمى الذى تطلبه، وهل من العدل أن تصبح عملية إعادة تنظيم سلطة الحكم الذاتى قراراً أجنبيا؟ وهل من العدل أن تصبح القيادة الفلسطينية كياناً هشاً؟ وهل من العدل أيضاً أن تتراجع قضية العرب الأولى نتيجة دعايات ظالمة تضع على كاهلهم - بمنطق التعميم - جريمة لم يرتكبوها وتحملهم ذنباً لم يقترفوه؟

من هنا فإننا مطالبون أكثر من أى وقت مضى بمخاطبة الآخر بعقل جديد وروح مختلفة، لقد قلنا ذلك كثيراً وسوف نكرره دائماً لأنه لن يجدى لنا أن نخاطب أنفسنا أو ندفن رءوسنا فى الرمال ونتهم الغير بأنه نسج مؤامرة حولنا، كما لم يعد كافياً أن نخاطب جيراننا فى أوروبا أو أصدقاءنا فى الصين والهند واليابان أو شركاءنا فى العالم الإسلامى وإفريقيا، لم يعد ذلك كله كافياً ولا ينهض وحده لكى يكون بديلاً نواجه به ما جرى وما يجرى، إن الحديث يجب أن يتجه إلى جماعات الضغط اليهودية ودوائر التأثير فى القرار الأمريكى المتصل بالشرق الأوسط، إذ إننا غائبون إلى حد كبير عن تلك الساحة، وقد قال لى يوماً صديق أمريكى أثق فى حكمته وإخلاصه «إننا لا نعرفكم جيداً كما أن صورتكم منقولة لنا عبر ما يريده الإعلام لكم، ونحن نطلب منكم ألا تغيبوا عن الساحة الأمريكية وليكن لكم وجود ظاهر لا كسياسيين أو برلمانيين فقط، ولكن أيضا كمفكرين وأدباء وفنانين وفنيين حتى يعلم المواطن الأمريكى العادى عنكم ما يمكن أن يصنع الألفة ويزيل الجفوة ويملأ الفجوة»، وما زلت أذكر شخصياً أن صديقاً لى كان يدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية فسأله مواطن أمريكى فى إحدى الولايات عن جنسيته فأجاب أنه مصرى، فقال له هل «مصر» فى منطقة الكاريبى؟! كما أن أستاذ الأدب الإنجليزى المعروف الدكتور «سمير سرحان» رئيس الهيئة العامة للكتاب يحكى كيف أنه كان يقول للأمريكية العجوز التى يستأجر مسكنه لديها أثناء فترة دراسته أن

والدته سوف تأتى من «مصر» لتزوره، فكانت تسأله تلك السيدة الأمريكية بين حين وآخر متى سوف تأتى والدتك من «الهند» لتزورك؟ فإذا كانت مصر «أم الدنيا» غير معلومة لدى بعض الأمريكيين فما بالنا بغيرها من دول المنطقة! فالأمريكيون يرون أن أمريكا هى العالم وتختلط عليهم الأمور أحياناً بصورة مقلقة، ولقد سبقنا غيرنا فى تقديم نفسه لهم وتعزيز مكانته لديهم، وأصبحت مسئوليتنا الآن هى أن نرتقى بالأصل حتى تتحسن الصورة، وأن نخاطب الأمريكيين بلغتهم وعقليتهم بدلاً من الاكتفاء بشجب المؤامرات اللعينة أو الاستسلام للتفسير التآمرى للتاريخ.

11 سبتمبر.. سياسات توفيق الأوضاع

تعودنا عندما يصدر قانون جديد ينظم العلاقة بين أطراف مختلفة أن نتحدث عن عملية «توفيق الأوضاع» بعد صدوره ، قلنا ذلك فى قانون توظيف الأموال ثم قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية ، ونقوله أيضاً فى القانون الجديد المنظم لنشاط الجمعيات الأهلية والذى أوشكت لائحته التنفيذية على الصدور ، وغالباً ما تترك تلك القوانين فترة سماح انتقالية تتغير فيها الأوضاع لتتواءم مع الهيكل القانونى الجديد ، وقد تطول أو تقصر تلك الفترة وفقاً لظروف كل حالة ، والأمر ينسحب تماماً على الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية منذ حادث الحادى عشر من سبتمبر المشئوم فى عام 2001 ، إذ إننا أصبحنا ـ شئنا أم أبينا ـ أمام تداعيات خطيرة وترتيبات جديدة وظروف مختلفة .

والأمر فى ظنى أن دول العالم المختلفة تسعى حثيثا لتوفيق أوضاعها وفقا للتوجهات الأمريكية الجديدة وربما التوجهات الغربية عموماً تجاه المناطق المختلفة من العالم المعاصر ، ولا نكاد نستثنى من ذلك أحداً ، حتى العملاق الكبير بلد البليون وثلاثمائة نسمة «الصين» تخطب ود «واشنطن» ، و«روسيا الاتحادية» يسيل لعابها حتى الآن أمام المعونات الأمريكية ، كما أن «إيران» تسترضى سياسات «البيت الأبيض» من منافذ كثيرة ، لعل آخرها هو تدليل النظام الموالى للولايات المتحدة الأمريكية فى «كابول» والذى جاء بديلا لحكم «طالبان» فى «أفغانستان» ، و«باكستان» على الجانب الآخر تحاول أن تفعل المستحيل لتحمى أرضها من ضربات الأسد الجريح فى ظل ظروف استثنائية على امتداد العام الماضى كله ، حيث جرى توظيف تلك الظروف لخدمة «أجندات» تشكلت لدول مختلفة ، كما أن المملكة العربية السعودية هى الأخرى تحاور وتجادل فى إطار من الرغبة فى استبعاد

المواجهة، ومصر تحتفظ بهامش من الندية فى ظل علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى عمومها، ولكنها لا تخلو من السحب الموسمية فى مجملها، والقضية الفلسطينية تواجه ما لم تواجهه على امتداد النصف الأخير من القرن الماضى، و«السودان» - جار مصر الجنوبى وتوءم نيلها الخالد - يتهيأ لرحلة غامضة مع مستقبل مجهول، ألم أقل من البداية إننا أمام رغبة أمريكية محمومة تدعو كل الأطراف إلى إعادة ترتيب أوراقها من جديد، والسعى نحو توفيق أوضاعها وفقا لعالم مختلف.

. . إن المطلوب منا - وبصراحة - أن نعيش عصر «السلام الأمريكى» PAXA AMERICANA بكل شروطه وقواعده، مثلما كان هناك منذ عشرات القرون ما كان يطلق عليه «السلام الرومانى» PAXA ROMANA؛ لأن سيدة العالم لا تهتم كثيراً بجدوى الحوار ولم تعد فى حالة تسمح لها بقياس الرأى العام فى المناطق المختلفة، بل إنها فى غمرة الصدمة التى قد تمتد إلى سنوات لم تعد تفرق كثيراً بين الأصدقاء والأعداء، فالكل إرهابى إلا إذا أثبت غير ذلك، والعالم كله ملتهب يتحاشى كافة أطرافه المواجهة غير المضمونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهل لنا الآن أن نناقش الأمر برمته من خلال عدد من الأفكار نجملها فيما يلى:

أولاً: إن أحداث سبتمبر 2001 تشكل فى مجموعها أكبر تحول فى تاريخ العالم الحديث، إنها تشبه نتائج حرب عالمية ثالثة، نعم . . إن الهياكل القانونية للتنظيم الدولى ما زالت على ما هى عليه . . أمم متحدة . . وكالات متخصصة . . محكمة عدل دولية . . منظمات إقليمية، فالشكل فى مجمله ليس مختلفاً ولكن الجوهر يتباين بشكل واضح، فلقد سقط «الحياء» الدولى وانتهى «العشم» بين القوة الكبرى وأصدقائها بل وحلفائها وأصبح كل شيء محتملاً، فإذا لم نكن أمام عالم جديد من الناحية القانونية فإننا بالتأكيد أمام عالم مختلف من الناحية السياسية، وهو أمر يستلزم محاولة ذاتية من كل دولة للتوافق مع الأوضاع الجديدة، واستيعاب التطورات التى جرت، وفهم الشبكة المعقدة من العلاقات بين «الأجندات» المختلفة، وهى التى تمخضت عن ذلك حادث سبتمبر بتداعياته وآثاره.

ثانياً: إن المعايير قد اختلفت، والمكاييل تعددت، فالنغمة التى تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية - سياسةً وإعلاماً - مع قضية «مركز ابن خلدون» مثلا تختلف الآن عن لهجة البداية منذ عامين تقريباً، فهى الآن أكثر حدة وكأن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت سبباً للضغط على «مصر» فى هذه الظروف، والأمر لا ينسحب علينا وحدنا، فالمملكة العربية السعودية تتعرض لحملة ضارية حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ودور المرأة فى المجتمع، وذلك رغم أن المملكة تستعين بشركة أمريكية متخصصة لتحسين الصورة فى الإعلام الأمريكى وأمام دوائر الكونجرس، إلا أن الهجوم لا يزال مستمراً والانتقاد شديداً.

ثالثاً: إن معظم خبراء الولايات المتحدة الأمريكية يرون أن «مصر» و«السعودية» و«باكستان» هى دول مسئولة بالدرجة الأولى عن تنامى ظاهرة العنف الدينى، فمن «مصر» كانت البداية مع حركة الإخوان المسلمين - من خلال وجهة نظرهم - ومن «السعودية» جاء الدعم المادى، ومن «باكستان» جاء الحماس الذى يتصف به المسلمون من غير العرب، ومازالت الدراسات تقف أمام رموز معينة بدءاً من «معالم فى الطريق» لسيد قطب، مروراً «بفتاوى» الشيخ بن باز، وصولاً إلى «حاكمية» أبى الأعلى المودودى، أى أنهم يقومون بعملية انتقاء تحكمى لوضع الإسلام والعرب فى الصورة التى يريدونها، ولقد سمعت معلقاً أمريكياً يقول «إن عقل الإرهاب مصرى، وأمواله سعودية، ومنفذوه من خريجى مدرسة أفغانستان، خصوصاً بعد أن خلقت باكستان تنظيم «طالبان» منذ أواخر الثمانينيات.

رابعاً: لقد هللنا عندما ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الأطلنطى جحافل الصرب بعد جرائم إبادة الجنس ضد «البوسنيين»، ثم بعد ذلك أيضاً حماية لسكان إقليم «كوسوفا» وأغلبهم من المسلمين، وقلنا يومها إنه الحياد الدولى والموضوعية السياسية التى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تضرب أرثوذكس الصرب بنفس الضراوة التى ضربت بها مسلمى العراق، ولكن يبدو أن الصورة اختلفت الآن ولم يعد ممكناً التسليم بعدالة المواقف الأمريكية، وبهذه المناسبة فإننى أقول لمن لا يعلم أن «ألبانيا» الدولة المسلمة الوحيدة بين دول شرق أوروبا المستقلة

قد جاءها أخيرا ـ ربما لأول مرة ـ رئيس جمهورية مسيحى ومعه رئيس وزراء مسيحى أيضا! ونحن لا نسقط هنا فى مستنقع التفرقة الدينية ولانستسلم لها، ولكن نأخذ من هذا الحدث مؤشراً لعالم جديد وفكر مختلف.

خامساً: إننى أتشكك كثيراً فى مصداقية الدعوة الأمريكية إلى قيام نظم ديمقراطية فى المنطقة لسبب منطقى وبسيط، وهو أن المسافة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الشعوب أطول بكثير من تلك المسافة التى تفصل بينها وبين النظم الحاكمة، والولايات المتحدة أول من يدرك أيضا أن إطلاق الحريات العامة على طريق الديمقراطية الصحيحة سوف يكون كسباً للشعوب العربية، ولكن عائده فى الغالب سوف يكون سلبياً على السياسات الأمريكية فى المنطقة، لذلك فإننى أذكر الجميع بأن الولايات المتحدة الأمريكية دعمت تاريخياً بعض الدكتاتوريات إذا كان ذلك فى صالحها، وأسقطت بعض الديمقراطيات إذا تعارضت توجهاتها مع تلك المصالح، والنموذج «الشيلى» الذى تشير أصابع الاتهام فيه إلى الداهية «هنرى كيسنجر» ليس بعيداً عن الأذهان.

سادساً: إن قضيتى حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدنى تمثلان معاً ضرورة ملحة لشعوب الشرق الأوسط ولكنها لا تتحقق قسراً، بل ترتبط بمراحل التطور المختلفة للأمم والشعوب، وليس من شك فى أن النضوج الفكرى والازدهار الثقافى والانتشار التعليمى هى كلها ركائز ضرورية تستند إليها المجتمعات من أجل الوصول الطبيعى إلى المفهوم العصرى لحقوق الإنسان وتنمية ركائز المجتمع المدنى.

سابعاً: إن مسألة الأقليات تقف وراء كثير من مشاكل عالم اليوم، ولن يمكن تجاوزها بغير سماحة مطلوبة، واستيعاب حقيقى لمن يختلف معنا فى العقيدة، فلقد أصبح «الكشميريون» فجأة إرهابيين، ولحقت نفس التهمة «بالشيشان» ولم تبتعد كثيراً تلك الادعاءات عن الشعب الفلسطينى ذاته، فما هى المعايير التى يجرى تطبيقها؟ وهل يمكن وصف ديانة بالكامل بأنها راعية العنف وحاضنة الإرهاب؟ كما أن العراق مرشح لمأساة حقيقية سوف تصيب المنطقة كلها.

ثامناً: إن ما جرى فى السودان عام 2002 - بغض النظر عن تباين الآراء واختلاف الرؤى - هو تعبير عن محاولة أمريكية أخرى لإعادة ترتيب الأوضاع فى منطقة التخوم الفاصلة بين من تعتبرهم هى عرباً ومن تراهم هى أيضاً أفارقة فقط، وبالمناسبة فنحن لسنا ضد حق تقرير المصير ولا الاستفتاء أيضاً بشرط أن تتحقق فى الفترة الانتقالية ضمانات على الأرض تعيد الثقة المفقودة، وتحفظ الوحدة السودانية المطلوبة.

تاسعاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض القوى الكبرى قد أصبحت تصطنع الذرائع من أجل أن تدس أنفها فى الشئون الداخلية للآخرين ومعها فى ذلك سند فكرى يبدأ من الجانب السياسى والقانونى للعولمة والذى يعتمد على مفهوم «التدخل الإنسانى» على حساب مبدأ سيادة الدولة، كما أن الذرائع دائما جاهزة .. فهى إما تعقب الإرهاب، أو حماية الأقليات، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو رعاية الديمقراطية، أو حتى صيانة البيئة.

عاشراً: لا ينبغى أن نتصور أن الرسالة لم تصل إلى كافة الأطراف فالكل يسعى حالياً أن يكون الأمر بيده لا بيد «جورج دبليو بوش»، فعلت اليمن ذلك فى قتال ضروس مع بعض القبائل اليمنية التى كانت تأوى عناصر إرهابية، والسعودية بتحفظها التقليدى وحدت - لأول مرة - إدارة تعليم البنات مع وزارة المعارف فى المملكة بعد أن كانت إدارة مستقلة، كما أنها وقعت على الاتفاقية الدولية لمنع التمييز ضد المرأة، ومصر من جانبها تواصل حربا ضارية ضد الفساد الحكومى، بينما تواجه باكستان ذلك الموقف الصعب الذى تتعارض فيه روح التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى جانب مع مصالحها فى إقليم «كشمير» المتنازع عليه مع الهند فى جانب آخر، ثم تبقى المقاومة الفلسطينية الباسلة التى تقف وحيدة من الناحية العملية لتدفع قبل غيرها فى زحام هذه الأحداث أعلى ضريبة أمام آلة الحرب الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت لا تتورع فيه إسرائيل أو الإدارة الأمريكية عن تصنيف تلك المقاومة المشروعة بأنها نوع من

الإرهاب! وكأن الاحتلال ليس قائماً، وكأن الفلسطينيين شغوفون بالموت دون سبب!

. . هذه رؤية نطرحها على كل من رأى ما جرى، وندعو فيها إلى مراجعة أمينة لأوضاعنا، وإعادة ترتيب للبيت العربى والإسلامى من الداخل، والوقوف على أرضية مشتركة مع الآخر، لأنه ليس من صالح أحد أن يواجه الأسد الجريح إلا إذا كان ذلك مفروضاً عليه، ولا مناص منه، وتلك قضية أخرى.

التطرف يحكم العالم

لو جلست مجموعة من الناس يتباحثون فى أمر معين فقد لا يكون صوت العقل هو أكثر الأصوات قبولاً، بل قد تكون اللغة المتشددة واللهجة المتطرفة هى الأكثر تأثيراً، لأن البشر يتعاملون غالباً مع القضايا من منظور يتصل بالوجدان ولا يستند إلى العقل، فالجماهير بطبيعتها عاطفية يلهبها الحماس وتستهويها العبارات ذات النبرة العالية، وقد لا يفكر الناس عملياً دون عواطف كما قد لا يدرسون عقلياً النتائج، وتجارب الأمم وتاريخ الشعوب يؤكدان ما نقول فما أكثر ما استلهمته الجماهير من «كاريزما» الزعامة فى مراحل معينة من تاريخها، ولكنها لم تتمكن من توظيف مشاعرها الجياشة بصورة تستوعب الحاضر وتستشرف المستقبل وتفرق بين العاطفة والمصلحة، فالشعوب لا تمانع أحياناً فى الانفعال الملتهب الذى لا يستند إلى قوة تحميه أو رصيد يدعمه، فإذا بها تدفع فى النهاية أغلى الفواتير وأفدح الأثمان، والتاريخ العربى يعرف ذلك جيداً منذ أن أشعل «ديوان الحماسة» المشاعر العربية شعراً يتدفق، ولفظاً يتألق، وأصبحنا بحق أمة تقول ما لا تفعل، وتفعل ما لا تقول، حتى نعتنا البعض بأننا ظاهرة صوتية، ووصفنا البعض الآخر بازدواج الشخصية.

.. أقول ذلك فى وقت يشتد فيه التطرف الدينى والتشدد السياسى والشرود الفكرى، حتى أننى أتصور أحياناً وكأن سكان العالم قد وضعوا فى طائرة جرى اختطافها بمتطرفى العصر من كل اتجاه وفى مقدمتهم «شارون» فى الشرق الأوسط مثلما فيهم أشباه له فى بقاع أخرى من أرض الله الواسعة، فلقد ضاع فى زحام الأحداث صوت العقل واختفت مع توالى النوائب روح الاعتدال، وضاعت فى غمار الخطوب المتعاقبة سماحة البشر التى دعت إليها ديانات «أبناء إبراهيم» بل

وغيرها أيضاً من الديانات والفلسفات الآسيوية، ولقد علمتنا تجارب التاريخ دائماً أن التطرف يقود إلى الحروب ويصل بالبشرية إلى الكوارث الحقيقية، فعلها يوماً «هتلر» الذى ما زالت البشرية تعانى حتى الآن من آثار جراحه، بل إننى أحسب أن يهود العالم قد وظفوا جرائم ذلك الطاغية كما لم يتمكن غيرهم، وأظن أن الفلسطينيين يدفعون اليوم فاتورة «الهولوكست» وهو جرم لا ذنب لهم فيه ولا علاقة لهم به.

التطرف الدينى

إنه أخطر أنواع التطرف وأشدها تأثيراً فى عالم اليوم؛ لأنه يتصل بالعقيدة الروحية التى لا تقبل النقاش بطبيعتها وتقوم على الإيمان الغيبى بفطرتها، فالحوار قد لا يجدى معها والتسامح لا يجد مكاناً لديها، ولقد عرفت الديانات - السماوية والأرضية - أنواع التطرف وأشكال العنف وكلاهما يسعى إلى تطويع النص وإرهاق الحجة واستخلاص نتائج لا علاقة لها بالمقدمات، كما أن أولويات التفكير لديهم مضطربة ويختارون - فى انتقاء تحكمى - قضايا ليست لها أولوية بل ليست ذات أهمية أيضاً، وهذا النمط من البشر يصعب التعامل معه؛ لأنه لا يعترف بالآخر وينظر إلى العالم من زاوية واحدة لا يراه إلا منها، إنه يعتقد ببساطة أن من ليس معه بالكامل فهو ضده تماماً، إنها مقولة تذكرنا برئيس أكبر دولة فى عالم اليوم عندما أشار إلى هذا المعنى فى حربه ضد الإرهاب! وبهذه المناسبة فإننا نؤكد رفضنا المطلق للإرهاب باعتباره عدواً للبشرية فى كل زمان ومكان، ولا نسمح فى الوقت ذاته بالتعميم الأعمى والتصنيف العشوائى الذى يضع الدنيا كلها فى قفص الاتهام، فالذين يتحدثون بسطحية وفجاجة عما يسمونه «الإرهاب الإسلامى» إنما يمارسون هم أنفسهم دون أن يشعروا نوعاً من الإرهاب الذى يقف على الحدود بين نوعيه الدينى والفكرى، ففى كل الديانات إرهابيون مثلما فى كل الديانات معتدلون ومتسامحون وعاقلون، والإسلام دين يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة ويعترف بغيره ويحترم سواه ولا يقوم على أحادية النظرة ولكنه يقوم على وحدانية العقيدة،

لذلك فإننا نشعر أن وصم هذا الدين الحنيف بهذه الصفات التى تكررت فى الأدبيات السياسية والمفردات الإعلامية - خصوصاً فى العام الأخير - والتى يجرى التراجع عنها بعبارات عامة وتفسيرات غامضة يصل بعضها إلى اعتبارها «زلة لسان»، أقول إن تلك الحملة سوف تؤدى بالضرورة إلى ردود فعل عكسية فى الاتجاه الآخر، فالتطرف يستدعى التطرف مثلما يدعو العنف عنفاً مضاداً.

التشدد السياسى

لقد عرف التاريخ البشرى نماذج للأفكار والنظم التى اجتاحت أجزاء واسعة من العالم، فالنازية والفاشية وغيرهما من التوجهات الشمولية إنما عكست درجة عالية من التشدد السياسى، والسقوط فريسة للتعصب المذهبى والجنوح نحو الحدود القصوى فى الشطط الذهنى والاندفاع صوب رؤى غامضة، وتبنى أطروحات عصبية المزاج سوداوية الفكر، بينما عاشت نظم أخرى تحت مظلة الاعتدال والفهم الموضوعى للبيئة السياسية المحيطة، فلم يكن لها شطحات ومغامرات؛ ولكن كانت لها دائماً رؤى وقرارات، والفارق بين الحالتين واضح، فالتشدد السياسى قد يستهوى الجماهير فى وقته، ولكنه لا يقدم عائداً إيجابياً يضاف إلى المستقبل أو يرتبط بالمصالح العليا للشعوب، ولو نظرنا إلى أوروبا فى ظل اتحادها سوف نجد أنها قد بلغت درجة عالية من النضج السياسى والاستقرار فى أساليب الحكم على نحو أدى إلى ظهور النماذج الديمقراطية القادرة على تحقيق تداول السلطة ودوران النخبة والانتقال السلمى من إدارة إلى إدارة أخرى، لذلك لابد أن نؤكد أن اتساع مساحة المشاركة السياسية ورسوخ الديمقراطية هى شروط أساسية لتحقيق التنمية والارتقاء بمستوى معيشة الشعوب، وهنا يجب أن نلاحظ أن التقلبات السياسية والقرارات الفردية تؤدى غالباً إلى انتكاسات حقيقية وتعود بالأمم إلى الوراء عشرات السنين، ولو تأملنا الواقع العربى لوجدنا أن كل النكسات التاريخية والسقطات السياسية قد ارتبطت فى معظمها بحكم الفرد وغيبة الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية وتجاهل الشرعية الدستورية.

الوسطية تعبير عن الالتزام بقوانين الطبيعة ونواميس الحياة التى تقوم على التكامل والتواصل، فكما أن الحياة تعرف «التوازن البيولوجى» فإن السياسة يجب عليها هى الأخرى أن تسعى إلى نوع من «التوازن الأيديولوجى» ؛ لأن التمسك بالثوابت والالتزام بالمبادئ لا يعنى بالضرورة الاتجاه نحو التصرفات الاستثنائية أو المواقف العنترية، وخصوصاً أن روح العصر لم تعد تحتمل الغلو والتطرف، بل هى تحتاج إلى الفهم المشترك والتعايش البناء، فالحياة ذاتها تقوم على فلسفة توفيقية تعطى وتأخذ، وتقوم على التوافق مع البيئة والانسجام مع المجتمع، ويهمنى هنا توضيح مسألة مهمة ترتبط بالعلاقة بين التطرف والتشدد فى جانب وبين التمسك بالثوابت واستلهام المستقبل فى جانب آخر، فنحن نريد هنا أن نقوم بعملية فك اشتباك كامل بين التطرف والغلو وبين كفاح الشعوب والنضال ضد الغاصب، فلا يعنى الاعتدال أبداً التفريط فى الثوابت أو التنازل عن المبادئ، فنحن لا نستطيع أن نصف المقاومة ضد الاحتلال بأنها تطرف، فما بالنا بمن يصفها بأنها إرهاب! كما أننا لا نستطيع أن نعتبر إرهاب الدولة التى تحتل أرض غيرها وتغتصب حقوق سواها نوعاً من النضال فى سبيل مبدأ عادل أو الكفاح لتحقيق غاية مشروعة، فالذى يحدد طبيعة الفارق بين التطرف بمعناه السلبى وبين التشدد الوطنى بمفهومه الإيجابى، إنما يتمركز فى جوهر القضية التى تقف وراء كل قرار وتحدد طبيعة كل تصرف.

. . إن خلاصة ما نريد أن نذهب إليه هو أن الاعتدال منهج يقوم على الوسطية فى السياسة والفكر معاً، بل ربما تكون جذوره دينية أيضاً، فالإسلام - على سبيل المثال - دين وسطية واعتدال يعكس فى فضائله صفات تقع بين نقيضين، فالتطرف والتشدد والتعصب يقابلهم على الجانب الآخر الاستسلام والخنوع والانبطاح أرضاً وكلا النقيضين أمر غير مقبول، فكما أن الشجاعة هى صفة بين نقيضين هما التهور والجبن، فإن الأمر ينسحب على الاعتدال الإيجابى والوسطية الموضوعية، ولا يمكن أن يزدهر عالم يحكمه التطرف، ويقوده التشدد، وتدفعه شطحات من هنا وسقطات من هناك، فالأمم إنما تبنيها حكمة أبنائها، كما أن الشعوب لا يعذبها إلا تطرف حكامها.

الجفوة والفجوة

إن الذى يجب أن يؤرقنا فى المرحلة المقبلة ليس هو فقط تداعيات الصراع العربى ـ الإسرائيلى بقدر ما هو النظرة الجديدة التى شكلتها الدعاية الإسرائيلية المسمومة فى الشهور الأخيرة حتى أصبحت صورة العرب مستمدة من شخصية «بن لادن»، وصورة المسلمين مستمدة من حركة «طالبان»، وأصبح المسمى المتداول للمقاومة الفلسطينية فى بعض المناسبات هو «الإرهاب فى الشرق الأوسط»، وظهر اسم جديد «لأرييل شارون» وهو «رجل السلام»، وأصبح عدوان إسرائيل اليومى على الشعب الفلسطينى هو «حالة دفاع عن النفس»، وبدأنا نشعر أن الجفوة بين الشعوب العربية والإسلامية فى جانب والغرب فى جانب آخر هى جفوة من نوع جديد، فيها من الثقة المفقودة، والفهم الضائع، والود الغائب ما يخلق مسافة واسعة ويحفر هوة عميقة بين الأمم والشعوب، ويعيدنا إلى أجواء العصور الوسطى، ويضع علامات استفهام حقيقية على ديمقراطية العلاقات الدولية، والتفاهم بين الدول، والحوار بين المجتمعات، حتى أن المصداقية بين الأطراف قد ضاعت، كما أن الشفافية فى التعامل لم يعد لها وجود إلى حد كبير وحلت بديلاً عنها الازدواجية الواضحة والانحياز الكامل لطرف على حساب الآخر مع طغيان الاعتبارات السياسية على القرارات الدولية فى محاولة خبيثة لتطويع القانون الدولى ذاته لخدمة أهداف مشبوهة وأغراض تفتقر إلى الشرف والشرعية، من هنا فإن القلق الحقيقى ينبع من نوعية التصنيف الذى يجرى الإعداد له فى المنطقة، بحيث يظهر لنا فجأة نموذج جديد للشخصية العربية يلتصق بالعقلية الغربية، بينما هو أبعد ما يكون عن الحقيقة ولا يقدم توصيفاً سليماً للواقع، فمنذ متى كان طلب الحق إرهاباً والسعى نحو تطبيق قرارات الأمم المتحدة عدواناً؟! إننا نعيش عصراً

تجددت فيه المخاوف وسيطرت عليه أجواء من الريبة التى تسيطر بين كل الأطراف، إن العالم يمر بظروف استثنائية تبدو فيها القوة العظمى متوترة الأعصاب، ملتهبة الشعور، تعيش عقدة الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 وتتصرف بعصبية زائدة ودون حكمة مطلوبة، وإسرائيل تعربد فى الأرض الفلسطينية وتعبث بالمقدسات وتخرق الاتفاقات، ومن المناسب هنا أن أشير إلى رسالة مفتوحة إلى السيد «آرييل شارون» رئيس وزراء إسرائيل بعث بها السيد «ميشيل روكار» رئيس وزراء فرنسا الأسبق والنائب الحالى فى البرلمان الأوروبى، وهى رسالة شديدة الأهمية، بالغة الدلالة، وقد نشرتها جريدة «لو فيجارو» الفرنسية يوم 15 /4 /2002، لأنها تعكس رؤية غربية أوروبية لا تعادى إسرائيل عموماً ولكنها تعبر فى الوقت ذاته عن رفضها لسياساتها الحالية، ويقول «روكار» فى مطلع رسالته «لشارون»، «إن مشكلتى الحقيقية هى محاولة فهم منطقكم وهو ما لم أتمكن منه . . إننى أتساءل هل قمتم بتحرى النتائج النهائية لمنطقكم وخياراتكم؟ . . لقد اخترتم القوة وكان يمكنكم عدم اللجوء إليها، فقد كان يوجد عند انتخابكم رئيساً للوزراء نواة اتفاق سلام وإطار يسمح باستئناف المفاوضات، بل أكثر من ذلك فقد كانت هناك جوانب عديدة للتعاون بين الشعب الفلسطينى وقسم كبير من الشعب الإسرائيلى، نذكر منها على سبيل المثال التعاون فى المجالات الاجتماعية والطبية والجامعية والاقتصادية، وكذلك على مستوى الجمعيات والمنظمات»، ثم ينتقل «روكار» فى رسالته الخطيرة والتى تعكس العقلية الغربية الموضوعية غالباً المنصفة أحياناً، فيشير إلى ما يطلقون عليه فى الغرب «التفجيرات الانتحارية» التى أفرزها اليأس الفلسطينى رداً على جرائم إسرائيل فيقول «هل ترون أن شخصاً فى العشرين من عمره يقدم على الانتحار بناء على أوامر من جهات عليا حتى وإن كانت دينية؟ . . إننا لا يمكن أن نغفل شعور هؤلاء الشباب بالإذلال وبعدم احترام آدميتهم . . لقد اخترتم اللجوء إلى القوة ولكن للقوة ثمنها فهل قدرتم هذا الثمن جيداً؟ . . إنكم تعلمون أن كبار المفكرين الاستراتيجيين قالوا إن خير وسيلة لكسب الحرب هى عدم شنها . . لقد جاءت حساباتكم عكسية، إذ إن أول عنصر من الثمن الذى يتعين

علينا أن ندفعه هو التدمير الكامل لأى أمل ولأى مرجعية لعملية السلام التى بدأت منذ نحو عشر سنوات بل والقضاء على أى تعاون بين مجتمعين مدنيين فى إسرائيل وفلسطين»، ثم ينتقل «روكار» السياسى الفرنسى المخضرم ليضرب مثالاً من تاريخ بلاده لعل «شارون» يجد فيه عبرة تعيد إليه صوابه فيقول له «لقد خسرت فرنسا حربين بعد الحقبة الاستعمارية لأنها رفضت طويلاً التفاوض مع خصومها فى المعركة وحاولت الاعتماد على سياسيين يعملون لحسابها ولا يمثلون أحداً، أما أنتم فلديكم شريك ولكنه لا يروق لكم، هل رأيتم فى التاريخ قائداً عسكرياً يستطيع أن يختار خصمه فى الحرب؟ على أى حال لقد حاولتم بشتى الطرق تقييد حركته وإذلاله ونفيه والأمر بدا صعب المنال فإذا كان للسيد «عرفات» عيوب كثيرة إلا أنه يتسم بالشجاعة. . إنكم تعتقدون أن اختفاء «عرفات» سوف يساعد على إحلال الأمن والسلام إلا أن العكس هو الصحيح، إن هدفكم إذاً ليس القضاء على «عرفات» ولكنكم تحاولون أن تجدوا فى موقف الفلسطينيين ما يبرر اللجوء إلى القوة والتخلص بالتالى من جميع المشتبه فيهم. . هل تعتقدون أن المجتمع الدولى الذى تعتبرونه مائعاً - والذى يعانى فى واقع الأمر من عجز كامل - سوف يترككم تلعبون بهذه الورقة إلى النهاية؟» ويقدم «روكار» «لشارون» رؤيته لنتائج ما حدث فيقول له إنكم قد صنعتم من «عرفات» بطلاً حقيقياً ربما قبل أن تصنعوا منه شهيداً، كما أن الدول العربية التى لم تكن تكترث - منذ نحو نصف قرن - بمصير الشعب الفلسطينى قد جعلت الآن من القضية الفلسطينية شعاراً للجميع، كذلك فإنكم رفضتم الاقتراح الذى تقدم به الأمير «عبد الله» ولى العهد السعودى بطريقة تمثل له وللمملكة العربية السعودية نوعا من الإهانة»، ثم يختتم «روكار» رسالته التحذيرية لرئيس وزراء إسرائيل قائلاً له «إنكم بصدد خلق ما يسمى بالمعاداة لإسرائيل فى كافة أرجاء العالم وأمثالى لن يكونوا قادرين على كبح جماح الغضب والأحقاد التى أشعلتم فتيلها»، . . وهذه الرسالة تعكس القلق الذى يشعر به الكثير من الساسة فى أوروبا بل وربما فى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، لأن الكل يدرك فظائع ما ارتكبته إسرائيل، ولكنهم يضعون لذلك تسمية مهذبة بقولهم إن ما فعلته

إسرائيل فيه «إسراف فى استخدام القوة»! وهذا لا ينفى أنه لا يوجد هناك من تجدر الإشادة بمواقفهم المعتدلة نسبياً المنصفة عموماً، فالسكرتير العام للأمم المتحدة «كوفى عنان» اتخذ موقفاً - فى حدود مساحة الحركة التى تسمح بها الولايات المتحدة الأمريكية لأمين عام الأمم المتحدة - يبدو معقولاً، كما أن «تيرى رود لارسن» مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط قد قطع شوطاً أطول فى كشف انتهاكات إسرائيل وفضح جرائمها، ولو أن إسرائيل استطاعت أن توفر له مصير «الكونت برنادوت» ما ترددت، ولكنها اكتفت بتأديبه عن طريق اتهامه بحصوله على منحة مالية هو وزوجته كجائزة من مؤسسة إسرائيلية، وتلك هى إسرائيل دائماً تبتز من يعترض عليها وتشوه صورة من يختلف معها، ويأتى النموذج الثالث من أولئك الذين أظهروا مواقف عادلة إلى حد كبير وأعنى به منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى «خافير سولانا» الذى كانت تعبيرات وجهه تعكس حجم المأساة التى يعيشها الشعب الفلسطينى كلما زار مسرح العمليات العدوانية الإسرائيلية فى الأسابيع الأخيرة، ولذلك فإننى أود أن أشير هنا إلى نقطة لها مغزاها وهى ضرورة ألا نتصور أن العالم كله ضدنا فهذه النماذج الاختيارية - «لكوفى عنان» و«تيرى رود لارسن» و«خافير سولانا» و«ميشيل روكار» وغيرهم - هى شواهد على أن التستر على الجريمة لن يطول، وأن إسرائيل سوف تدفع الثمن ولو بعد حين، لذلك فإننى أدعو إلى بذل كل الجهود العربية والدولية لتوثيق جرائم إسرائيل وانتهاكاتها من خلال آلية دولية يصدر لقيامها قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخصوصاً أن ذلك النوع من الجرائم لن تسقط دعواه بالتقادم ولكنه يظل حياً مثلما جرائم النازى التى ما زالت إسرائيل تنال تعويضاً عنها وتبتز من تريد بها، والآن دعونا نسجل بعض الملاحظات على نتائج أحداث الأسابيع الأخيرة:

أولاً: إن حساب المكسب والخسارة لا يضع إسرائيل بشكل مطلق فى خانة الربح، فالعمليات التى جرت توضح أن إسرائيل تواجه الحرب المفتوحة فى عقر دارها بعد أن تعودت دائماً أن يكون مسرح العمليات بعيداً بمئات الأميال عن قلبها وأهم مدنها.

ثانياً: إن التلويح باستخدام «كارت» معين والتهديد بإجراء ما، يظل كل منهما مصدر قلق وهاجس خوف أمام الطرف الآخر، وعندما يقدم الطرف الأول على استخدام ذلك «الكارت» أو يلجأ إلى ذلك الإجراء فإن قيمته الفعلية تكون قد انتهت ويصبح من استخدمه أمام مأزق حقيقى لأنه حرق أوراقه وكشف خططه، وهل ننسى أن إسرائيل التى هددت من قبل باحتلال المناطق التى استعادتها سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى وهددت بحصار «عرفات» وعزله وتصفية البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وقد فعلت كل ذلك بل وزادت عليه إجراماً وعدواناً وانتهاكاً.

ثالثاً: لقد أدت الأحداث الأخيرة إلى تقريب وجهات النظر بين غلاة المتشددين وأكثر المعتدلين بحيث أساءت الممارسات الإسرائيلية الشرسة إلى صورة الولايات المتحدة الأمريكية وليس لإسرائيل فقط، وهو أمر له خطورته لأن القضاء على الاعتدال القومى سوف يفتح باباً للتوتر والعنف والتشدد وقد تصعب السيطرة عليه.

رابعاً: إن تماسك الوحدة الوطنية العربية والانصهار القومى الواضح بين كافة القوى والتيارات والدور الذى لعبته القيادات المسيحية والإسلامية فى العالم العربى، كل هذه تعتبر إنجازات ننتزعها من ركام المنازل التى هدمتها الجرافات، ومصادر رضا برغم الجرائم التى عانى منها الشعب الفلسطينى على نحو غير مسبوق.

خامساً: إننى أريد أن أنبه صراحة إلى الخطأ الفادح الذى وقعنا فيه لعشرات السنين عندما عطلت معظم الدول العربية مسيرة الديمقراطية، وبرامج الإصلاح السياسى والاقتصادى، والخطط التنموية انتظاراً لانتهاء الصراع العربى - الإسرائيلى وإقرار السلام الشامل والعادل الذى يرضى كل الأطراف، بينما كان الأوجب هو أن يتجه العرب فى كل قطر نحو بناء الدولة العصرية الحديثة التى تقوم على تطوير

التعليم، وتصدير الثقافة، وتوطين التكنولوجيا، وتوسيع مساحة المشاركة السياسية لأن ذلك كان هو الرد الواجب على ما كشفته الأحداث الأخيرة عندما تساقطت الأوراق وسقطت الأقنعة.

.. إن الجفوة قد تزول مع مر السنين، ولكن الفجوة هى التى سوف تتسع كلما مضينا على نفس الطريق .. نكرر أخطاءنا، ولا نحاور سوانا، ونكتفى بإدانة غيرنا.

توظيف الداخل فى خدمة السياسة الإسرائيلية القادمة

لا نكاد نعرف نموذجاً ناجحاً فى توظيف السياسة الداخلية لخدمة الأهداف الخارجية مثلما نرى الحالة الإسرائيلية ، فقد برعت الدولة العبرية منذ السنوات الأولى لقيامها فى تحقيق الاستخدام الأمثل للتركيبة السياسية الداخلية وتأثيره على مواقفها السياسية بل ومغامراتها العسكرية أيضاً . . وإذا كانت إسرائيل قد حققت تفوقاً ملحوظاً فى اختيار الدولة الحاضنة لها والداعمة لمراحل حياتها ، بدءاً من بريطانيا مروراً بفرنسا وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية راعية إسرائيل وحامية وجودها والمدافعة عن سياساتها ، فإننا نرى أنها هى أيضاً إسرائيل التى تفوقت فى لعبة توزيع الأدوار بين الاتجاهات اليمينية والدينية واليسارية ووظفت الديمقراطية المزعومة ـ لأنها تقوم على أسس عنصرية واضحة ـ فى خدمة أغراضها الإقليمية وأطماعها السياسية ، ولست أرى التطورات التى تجرى على الساحة الداخلية فى إسرائيل إلا امتداداً لذلك النهج الذى درجت عليه الدولة العبرية ، خصوصاً منذ بداية الحديث عن السلام وانطلاق الاتصالات بينها وبين بعض الدول العربية بعد عام 1973 ، إنها إسرائيل التى تدعى أحياناً أن «الكنيست» طرف مباشر فى الصراع مع العرب ، وتقف أحياناً أخرى أمام الاتفاقيات لكى تزعم أن اليمين الإسرائيلى سوف يتحفظ أو أن الأحزاب الدينية سوف ترفض ، وكأنه قد كتب على العالم كله أن ينتظر نتائج الصراعات السياسية الإسرائيلية الداخلية ، كما يتحتم على العرب أن يضعوا فى حساباتهم أن المفاوض الإسرائيلى محكوم بديموقراطية دولته ، وأن كل ما يصل إليه معلق فى النهاية بموافقة القوى السياسية والتجمعات البرلمانية داخل الدولة الإسرائيلية ، بينما يبدو المفاوض العربى وقد حصل على تفويض مطلق لا تحدده القوى السياسية العربية وإنما يضع إطاره الخارجى نظام الحكم فى كل دولة

فقط ، وهكذا نجحت إسرائيل فى أن تحتل مكاناً ليس لها ، وأن تظهر بغير حقيقتها ، وذلك كله يقودنا إلى تأمل المرحلة الحالية من الداخل الإسرائيلى وانعكاسها على مسرح الأحداث لكى نقرر أننا أمام وضع يتزايد فيه تأثير السياسة الداخلية الإسرائيلية على سياستها تجاه الفلسطينيين والعرب ، ونحن إذ ندرك ذلك فإننا نرصد التطورات فى النقاط التالية :

أولاً : إن التطرف الإسرائيلى يشهد سباقاً محموماً وتنافساً عدوانيا بين «شارون» و«نتينياهو» ، فكل منهما يريد أن يثبت للناخب الإسرائيلى ولقواعد «حزب الليكود» أنه هو الأجدر بمواصلة العدوان على الفلسطينيين ، وأنه صاحب القبضة الحديدية فى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية ، وهذا نمط جديد من توزيع الأدوار لم تكن مأساة الشعب الفلسطينى الحالية بحاجة إليه .

ثانياً: إن الانتخابات الإسرائيلية تؤدى دائمًا إلى إذكاء الروح المحمومة لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى فى المرحلة القادمة ، وهو ما يضع على كاهل القيادة الفلسطينية أعباء جديدة ، إذ إن «نتينياهو» يأتى بسياسة متشددة ضد «عرفات» شخصياً وينضم إلى مجموعة المطالبين بإبعاده وإنهاء دوره وتصفية زعامته ، وتكمن الخطورة الحقيقية «لنتينياهو» فى أنه إسرائيلى أمريكى مباشر قادر على فتح الحوار مع «واشنطن» ، عارف باللغة السياسية المطلوبة ، مقبول لدى الجماعات الصهيونية والقوة الداعمة لإسرائيل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإذا كان «شارون» شخصية صدامية مع الإدارة الأمريكية أحياناً فإن «نتينياهو» يمثل فى هذه الظروف السيئة قنطرة جديدة تربط تلك الإدارة بالحكومة الإسرائيلية .

ثالثاً: إن التغييرات التى طرأت على الداخل الإسرائيلى فى هذه الظروف الإقليمية المعقدة توحى بأن هناك حالة تهيئة إسرائيلية لحكومة حرب حقيقية تضم كل الصقور الإسرائيلية فى مواجهة فترة الاستعدادات الأمريكية لشن حربها على العراق التى انتهت بالنتائج التى نعرفها جميعا ، كما أن الشرق الأوسط سوف يواجه ظروفاً جديدة يصعب التنبؤ بنتائجها حتى أن الحديث المطروح على الساحة

الإسرائيلية هو هل يتعارض موعد الانتخابات الإسرائيلية المبكرة مع العمل العسكرى الأمريكى ضد العراق؟

رابعاً: إن سياق الأحدث يعطى إشارات واضحة للتعاون الأمريكى الإسرائيلى فى الظروف القادمة ويوحى بالدور الإسرائيلى المنتظر فى أحداث الشرق الأوسط الملتهبة والتى نكاد نقف على أعتاب بداياتها، وخطورة «نتينياهو» الحقيقية هو أن أسلوبه فى الحديث أمام الرأى العام، وخطابه السياسى المعلن، وطريقة تعامله مع القيادات الدولية المختلفة، تبدو كلها مقبولة مقارنة بصفات «نتينياهو» المعروفة وغياب عنصر الجاذبية الشخصية لديه.

خامساً: إن النقلة النوعية التى طرأت على الدور الأمريكى فى تعقب الإرهاب وفلول تنظيم «القاعدة» فى المنطقة تبدو حالياً وكأنها تدخل مرحلة جديدة بعد اغتيال المجموعة المشتبه فى صلتها بتنظيم «القاعدة» وجماعة «بن لادن»، وهى التى جرت تصفيتها بطائرة أمريكية بدون طيار داخل الدولة اليمنية فى سابقة جديدة تدعو إلى القلق وتثير التساؤل، من هنا فإن الأوضاع الجديدة فى إسرائيل يجب تناولها فى هذا السياق الجديد.

.. إن ما أريد أن أشير إليه هو ضرورة التركيز على نقطة مهمة وهى قدرة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وضع سياستها الداخلية فى قمة أجندة الأولويات السياسية للشرق الأوسط كله، فلم يعد هناك مجال لتجاهل تأثير الداخل الإسرائيلى على الخارج الشرق أوسطى بل وانعكاسه على الفضاء العربى الجماهيرى والحكومى على السواء، إننا لا يجب أن نستقبل الأحداث بحسن نية مطلق أو بعفوية تستطرد مع ما يجرى كل يوم، بل لابد من تحليل النوايا والدخول فى جوهر التغييرات، لأننا قد تعلمنا من أحداث الشهور الأخيرة الكثير وأدركنا أن لكل شىء سبباً، كما أن لكل حديث ما يبرره، ولكل موقف ما يدعمه، ولعلى أطرح هنا تصورنا لأسوأ «السيناريوهات» التى تنتظرها المنطقة العربية، فأنا أقول وبكل رصيد سوء النية الذى علمتنا إياه إسرائيل وبكل مخزون انعدام الثقة بيننا

وبينهم أستطيع أن ألمح فى الأفق ارتباطاً زمنياً بين العملية الأمريكية العسكرية ضد «العراق» وبين عمليات عسكرية أخرى تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين، مستغلة الانشغال العالمى بما ينتظر «العراق» لكى تحاول جاهدة من جانبها تصفية القيادات الفلسطينية الفاعلة، وتغيير المعالم على الأرض وممارسة أقسى أنواع العدوان فى المناطق المحتلة حتى ترهب الشعب الفلسطينى وتتمكن من تحضيره لقبول فتات موائد التفاوض القادم، حيث لا يكون هناك مانع من دولة فلسطينية منزوعة السلاح، مسلوبة الإرادة، تبدو كالجنين الذى يولد مشوهاً فيعانى طوال حياته بل ويعانى معه كل من حوله.

إن السنوات القادمة تحمل فى طياتها مايستدعى كل اليقظة العربية والصحوة القومية لأننا أمام تطورات غير مسبوقة ومواقف غير تقليدية، فالجمهوريون يعيشون عرس انتصارهم فى انتخابات التجديد النيابى الأخيرة التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الإسرائيليين يعيشون فترة تحول فى التركيبة الحاكمة لا تبدو بوادرها مبشرة بأى خير بل إن هناك تعظيماً لدور السياسة الداخلية الإسرائيلية فى السياسة الخارجية للدولة العبرية، وهكذا تبدو فرصة حزب العمل الإسرائيلى محدودة فى الوصول إلى السلطة، كما أن سيطرة الصقور على القرار السياسى الإسرائيلى تبدو ممتدة لفترة طويلة قادمة، إنها لعبة توزيع الأدوار التى لم تتوقف عنها إسرائيل طوال سنوات وجودها، فاليمين واليسار والاتجاهات الدينية تصب كلها فى خانة واحدة وهى تقديم القيادة المناسبة لكل مرحلة، كما أن هناك سباقاً أشرنا إليه من قبل بين الصقور نحو التشدد والتعنت والعدوان، ولعلى أتساءل هنا لماذا نجح الإسرائيليون فيما أخفقنا فيه نحن، فهل صحيح أن السبب هو التفوق الديمقراطى كما يزعمون؟! ربما كان جزء كبير من ذلك يمثل الإجابة عن هذا التساؤل لا لأن إسرائيل تمكنت من توظيف الديمقراطية لخدمة السياسة الخارجية فحسب، ولكن لأنها امتلكت منذ البداية نظام حكم ديمقراطى رغم كل ما يرد عليه من اتهام بالعنصرية وتكريس للفوارق العرقية، حتى أننى كنت أشعر بغيرة قومية وأنا أرى محطات التليفزيون العالمية تتسابق على متابعة الانتخابات الإسرائيلية

وتسهر مع المشاهدين فى ليلتها الأخيرة دائما، وكنت أصف تلك الأجهزة الإعلامية بالانحياز السياسى وتملق النفوذ الصهيونى إلى أن لاحظت أن تلك الأجهزة ذاتها تعطى كل تقدم ديمقراطى فى المنطقة العربية اهتماماً موازياً ولكنه يتناسب مع حجم كل تجربة، فالانتخابات البرلمانية المصرية عام 2000 لأنها كانت مختلفة فقد استأثرت بقدر من الاهتمام، كما استحوذت الانتخابات المغربية الأخيرة على قدر من الإثارة الإعلامية الدولية، وتمكنت الانتخابات الأخيرة فى البحرين من فرض وجودها على الإعلام الدولى والإقليمى، فالقضية إذن هى وجود الديمقراطية من عدمه لأن فاقد الشىء لا يعطيه ولن تتغير الصورة أبداً ما لم يتغير الأصل، ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ فهل نستطيع يوماً توظيف الديمقراطية العربية ـ عندما تأتى بعد طول انتظار ـ فى خدمة الأهداف العربية العليا والمصلحة القومية الواحدة! يومها سوف نقول للعالم إن الشارع العربى يقبل أمراً أو يرفض قراراً فيصغى إلينا الآخرون باحترام، ويومها سوف تلعب الدول العربية أدواراً فى ذلك الإطار وفقاً لخطة مرسومة وتنسيق عربى شامل، ويومها سوف ننجح فى توظيف التعددية الفكرية والسياسية بل والعرقية والدينية أيضاً فى خدمة غايات مشتركة يسعى إليها الناطقون بالعربية كلغة أولى بغض النظر عن انتماءاتهم ومعتقداتهم وأصولهم، إنه مستقبل نتطلع إليه، وحلم لا نريد أن نحرم أنفسنا منه، ومرحلة ننتظرها عندما يتابع العالم الداخل العربى فى جدية واحترام عندما يدرك أن نتائجه سوف تنعكس بالضرورة على الأحداث الإقليمية بل والتطورات الدولية، إنها مرحلة لا تستأثر فيها إسرائيل وحدها بفرض تأثيرات الداخل لديها على المنطقة حولها، بينما يبدو الجميع فى حالة ترقب وانتظار لا يملكون إلا ردود الأفعال، والتصريحات النارية، والانفعالات الوقتية.

رسالة إلى قمة عربية

انعقدت فى العاصمة اللبنانية قمة عربية كانت هى الثانية منذ إقرار آلية انتظامها سنوياً، وهو أمر يجعل انعقادها سبباً للتأثير فى الأحداث وليس نتيجة لها لأن انعقادها يأتى وفقاً لقاعدة دورية افتقدها العمل العربى المشترك طويلاً ثم تحققت له أخيراً، والذى يغرينى بتوجيه رسالة إلى الملوك والرؤساء والأمراء هو خصوصية الظرف القومى العام والوضع الدولى المختلف، فالقمة تنعقد فى ظل عدوان إسرائيلى متصاعد على الشعب الفلسطينى وهى أيضاً أول قمة عربية بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، ولقد اخترت أسلوب الرسالة المفتوحة لأنه يعطى قدراً أكبر من وضوح الفكرة، ومساحة أوسع من حرية العبارة، فضلاً عن أن رسائل الكاتب الأمريكى اليهودى «توماس فريدمان» فى العامين الأخيرين قد أصبحت تغرى بذلك الأسلوب الذى لا يبدو جديداً وإن كان ملفتاً.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، ، ،

إنكم تتحملون فى هذه المرحلة شديدة الحساسية بالغة التعقيد مسئوليات غير تقليدية بطبيعتها فى ظروف غير تقليدية بتوقيتها لأن العالم فوجئ فى الحادى عشر من سبتمبر 2001 بحادث إرهابى تعرضت له مدينتا «واشنطن» و«نيويورك» وتعرض العالم معهما لتغيرات دولية وإقليمية غير مسبوقة حتى أصبح الوطن العربى الذى تحكمونه مستهدفاً مرتين، مرة بالإرهاب وأخرى بالحملة الأمريكية ضده، إلى جانب معاناة يومية يودع فيها الفلسطينيون رجلاً أو امرأة، شاباً أو طفلاً، وكل منهم «دعا الله واستشهد» على حد تعبير الشاعر «على محمود طه» فى غمار حرب فلسطين الأولى، من هنا فإن المسئولية كبيرة، والعبء ضخم،

والظروف معقدة، والأمر يحتاج فى مجمله إلى رؤية جديدة، وتفكير مختلف، وأسبابى فى ذلك هى :

أولاً: إن المسافة بينكم وبين الشارع العربى قد انكمشت بحكم وعى الجميع ـ حكاماً ومحكومين ـ بطبيعة التحول الذى طرأ على العالم، وجعل الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً مباشراً فى كل صغيرة وكبيرة وأتاح لها فرصة جديدة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية طلباً لعالم طيع وسعياً نحو علاقات دولية تحركها «واشنطن» بأقل قدر من المسئوليات وأدنى مستوى من النفقات، فالحملة التى تقودها ضد الإرهاب أصبحت مبرراً قوياً لأن تفعل ما تريد متى تشاء! وليس الأمر مطلقاً على هذا النحو بالطبع ولكنها طبيعة المرحلة الملتهبة التى تبدو فيها الولايات المتحدة الأمريكية فى حالة احتقان شديد.

ثانياً: إن العرب لا يمكن أن يظلوا ـ والصورة كذلك ـ مجرد رد فعل عاجز يبدو مستقبلاً فقط غير قادر على الإرسال، ولكن يتعين عليهم أن يصبحوا قوة فاعلة على الأقل سياسياً فى هذه المرحلة، تنطلق عنهم الأفكار وتخرج منهم المبادرات بحيث يكون تعاملهم مع الآخر قائماً على الندية الفكرية، والقدرة الذاتية، مع اكتساب مرونة الحركة الكاملة فى إطار الثوابت القومية، فلقد حان الوقت الذى ينبغى فيه أن نتعامل بواقعية مدروسة وفهم كامل لأسلوب تفكير الغير فى الحاضر وتصورات الآخر حول المستقبل، لأن لكل دولة (أجندة) خاصة قد تلتقى مع غيرها فى نقاط وتختلف معه فى أخرى، لذلك فإن البحث عن الأرضية المشتركة أمر ضرورى فى ظل محاولات التعميم، والتصنيف، والتشويه، والإقصاء.

ثالثاً: إن المستوى الذى بلغته الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وذلك السباق بين التصعيد الإسرائيلى الغاشم فى ناحية، والبسالة الفلسطينية المستميتة فى ناحية أخرى، يضع أمامكم ـ كقادة للأمة العربية ـ تحدياً لا يمكن تجاوزه بغير الحزم المحسوب، والحكمة المطلوبة، لأننا نمشى على الأشواك ونتحرك فى مساحة محددة، إذ إن الخيارات فى معظمها صعبة، ونحن نحتاج إلى عملية اختراق

حقيقية نخرج بها من الإطار التقليدى للشخصية العربية إلى إطار مختلف تقل فيه أخطاؤنا وتسيطر عليه إرادتنا، ويعتمد أسلوباً رشيداً لا يقبل المزايدة، ولا يتحمس للشطحات، ويميل إلى محاصرة الطرف الآخر بالسياسات الذكية، والأطروحات الواعية دون تفريط فى حق أو تنازل عن مبدأ.

رابعاً: إن فتح جسور جديدة وقنوات مختلفة مع دوائر صنع السياسة الأمريكية قد أضحى قضية تستحق التركيز والاهتمام، فالسياسة الأمريكية لاتصنعها الإدارة وحدها ولكن دور «الكونجرس» وجماعات الضغط أصبح لا يمكن الإقلال من شأنه، وبهذه المناسبة فإن أى حديث عن (لوبى) عربى هو حديث ينبغى أن يخضع لضوابط حتى لا يصبح طحناً فى الهواء أو حرثاً على الماء، لأن ذلك (اللوبى) يجب أن يكون جزءاً لايتجزأ من المجتمع الأمريكى يتحدث فى قضاياه الفرعية مثلما يناقش سياساته الخارجية، ويكون له رأى فى المسائل التى تهم المواطن الأمريكى العادى بدءاً من الضرائب، وصولاً إلى الإجهاض، مروراً بالشذوذ! ولا يمكن أن يكون مجرد تجمع من أصول قومية واحدة يصحو فى بعض المناسبات ليتحدث عن الحق الفلسطينى ثم يغفو بعدها بصورة سلبية أمام باقى المسائل والمشكلات.

خامساً: إننا ندرك - أيها القادة العرب - أن الأجندات القطرية مختلفة، وأنه إذا كانت تجمعكم قضية عربية واحدة إلا أن لكل منكم ظروفاً داخلية خاصة، وارتباطات دولية مختلفة، والتزامات قانونية مغايرة، ولكن هناك حداً أدنى من المصلحة المشتركة والمصير الواحد والالتزام القومى الذى يجب أن يلتف حوله الجميع، لذلك فإن الحديث عن زعيم معتدل وآخر متشدد يجب أن يكون فى دائرة المصلحة القومية، فالإسرائيليون على الجانب الآخر - صقوراً أو حمائم - يتحركون فى مربع واحد مهما بدت عليهم مظاهر الاعتدال أو علامات التشدد، ولكم فى شخصية «شيمون بيريز» وتحولاتها ذلك النموذج الذى يؤكد ما أقول.

سادساً: إن الوضع فى العراق يجب أن يكون مبرراً لموقف عربى موحد، فالأمم العظيمة تتغاضى عن خلافاتها الفرعية من أجل قضاياها الأصلية، ونحن لا ندافع

عن نظام بعينه، ولا نبرر تصرفاً بذاته وليس من مسئوليتنا غفران الخطايا كذلك، ولكننا نؤمن بأنه قد آن الأوان لكى نفرق بين الثوابت والمتغيرات، بحيث نضع أولويات لا تضيع فى غمارها القضايا الكبرى أو المهام الرئيسية.

سابعاً: إن النظرة الشاملة للأمور والرؤية المتكاملة للمواقف يجب أن تحكم العمل العربى بديلاً للنظرات الجزئية والرؤى الضيقة، فالأحداث التى تجرى حولنا تبدو كاشفة للمستقبل وإن لم تكن منشئة له، ولابد أن ندرك أن صورتنا لدى الآخر تحدد درجة احترامه لما نفعل وقبوله لما نريد.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو . . .

إن بعض الدوائر فى الغرب عموماً وفى الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً تصورنا باعتبارنا منتجين لسلعة رئيسية هى الإرهاب، نصدرها لغيرنا، ويعانى منها سوانا، لذلك فإن هناك كثيراً من الأحاديث تشير إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية فى النظم القائمة فى بعض الدول العربية والإسلامية، بدعوى أنها قد نجحت فقط فى تفريخ الإرهاب الذى وجد بيئته الطبيعية فى الفساد السياسى والتخلف الاقتصادى، إذ إن بعض هذه النظم لم يتمكن من توفير الحد الأدنى من المعيشة لطبقاتها الفقيرة، فضلاً عن غيبة الديمقراطية أو ضعف ممارستها، ولا شك أنها مناسبة تاريخية وفرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية تضحى فيها ببعض الأنظمة، وترفع دعمها عن بعضها الآخر، وتتخلى عن مساندة البعض الثالث، ولا شك أن من يروجون لهذه الرؤية - التى تتحمس لها إسرائيل كثيراً - إنما يتخلصون تلقائياً من ذلك الاتهام الذى يرى أن المسئول الأساسى عن الإرهاب وضرباته إنما هو سياسة ازدواج المعايير، والكيل بمكيالين، والانحياز الأمريكى لإسرائيل والذى يتزايد برغم ما يتعرض له الشعب الفلسطينى من انتهاكات واضحة وممارسات ظالمة . . إننا ننظر - يا قادة العرب - إلى قممكم لكى تكون نقطة تحول حقيقية فى الفكر العربى، وتعبيراً أميناً عن صحوة جديدة تضعنا على الطريق الصحيح، ونحن ننظر فى هذا السياق ومن هذا المنطلق إلى مبادرة ولى عهد المملكة

العربية السعودية ـ والتى تستمد قيمتها من صدورها عن المملكة العربية السعودية أكثر دول المنطقة ثباتاً فى السياسة ومحافظة فى المواقف ـ برغم أن مضمونها لايتجاوز الإعلان عن التطبيع العربى الكامل مع إسرائيل فى مقابل التزامها الكامل أيضا بالانسحاب إلى حدود الخامس من يونيو عام 1967 بما فى ذلك «القدس» العربية، وهو مضمون لا يختلف كثيراً عن «صيغة مدريد» القائمة على مبدأ الأرض فى مقابل السلام، وهو المبدأ الذى تجسد عملياً فى بنود اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 .

أصحاب الفخامة والجلالة والسمو . .

إن اللغة الجديدة التى يتحدثها عرب اليوم تقوم على خطاب مختلف تتشكل مكوناته من واقعنا والتطورات التى تجرى حولنا، دعونا نفكر فى بعض الأطروحات التى يمكن أن يستقبلها الآخر باهتمام ـ بغض النظر عن قبوله أو رفضه لها ـ ومن نماذجها :

1 ـ رسالة إعلامية إلى الناخب الأمريكى الذى يسهم بالضرائب التى يدفعها فى دعم إسرائيل وترسانة أسلحتها وتعويض اقتصادها، بحيث توضح مثل هذه الرسالة النتائج السلبية على السياسة الأمريكية وتأثيرها الضار بمصالحها فى الشرق الأوسط طلباً لرضاء دولة واحدة فيها .

2 ـ تذكير الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لجأت إلى العرب كلما تعرضت مصالحها للخطر فى الشرق الأوسط، ولقد حدث ذلك مرتين فى غضون عشر سنوات تقريباً، مرة فى حرب الخليج الثانية، والأخرى فى الحملة ضد الإرهاب، فالعرب حلفاء تقليديون للولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن الاختلاف فى وجهات النظر، كما أن الدول العربية قد أدانت ـ بغير استثناء ـ حادث 11 سبتمبر الإرهابى .

3 ـ إن العرب يقبلون بترتيبات أمنية متكافئة تضمن استقلال وسلامة كل دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، فى حالة تطبيقها الكامل لقرارات الشرعية

الدولية وقيام دولة فلسطينية عاصمتها «القدس»، مع تخليها عن ترسانتها النووية، وهذا الطرح لا يختلف كثيراً عن مضمون مبادرة ولى عهد السعودية ولا يتعارض معها.

4 ـ إن مخاطبة الشعب الإسرائيلى إعلاميا أصبح هو «كارت» الضغط المقبول على حكومته والتى تمارس نموذج «إرهاب الدولة» وتسعى حاليا للقضاء على الوجود الفلسطينى برمته ـ قيادة ومؤسسات وسلطة وطنية ـ وهو القادر على التخلص منها بعد أن فشلت فى تحقيق الأمن ولم تعمل من أجل السلام أيضاً، كما نعلن فى الوقت ذاته للشعب الإسرائيلى أننا ندين قتل المدنيين فى أى مكان ـ عرباً أو يهوداً ـ لا سيما بعد أن وظفت إسرائيل إعلامها للخلط بين المقاومة الشرعية للاحتلال وبين الإرهاب بصورته المخيفة خصوصاً بعد 11 سبتمبر 2001.

5 ـ إن التعايش المشترك والتعاون الإقليمى أمران مقبولان من الجانب العربى عند تحقيق السلام الشامل والعادل، لأن الحضارة العربية الإسلامية احتوت تاريخياً عديداً من الأقليات الدينية والعرقية بلا تفرقة، ونحن نذكر العالم بأن إسرائيل فى صيف عام 2000 كانت تتمتع بعلاقات تجارية مع سبع دول عربية، أربع منها تبادلت معها المكاتب دون تمثيل دبلوماسى، والثلاث الأخرى أقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة ووقع اثنان منها اتفاقيتى سلام مع إسرائيل، إلى جانب حزمة من الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية، ولكن إسرائيل التى دأبت دائماً على المطالبة بالقبول الطوعى لها من جانب جيرانها هى التى تراجعت تماماً عن ذلك، ونكصت على عقبيها وفضلت سياسة القهر والعدوان على منطق التعايش السلمى والتعاون الإقليمى.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو . .

ليس هذا وقت الخلافات العربية، ولا زمن الميول الاستعراضية، ولا مناسبة التنافسات القطرية، لأن أمامكم مسئوليات جساما فى ظرف قومى حرج، وأمتكم تأمل منكم وحدة الفكر، ووضوح الرؤية، وحكمة العرب.

حوار فى «لندن»

استبد بى شعور جارف منذ الحادى عشر من سبتمبر 2001 يعبر عن حالة من إحساس يمكن تسميته بالاضطهاد القومى والظلم الحضارى لأن هناك من يتحايل علينا، ويسىء إلى تاريخنا، ويشوه حاضرنا، وكنت أتساءل دائماً أين هو الرأى العام العالمى وهو بطبيعته عادل وموضوعى أو هكذا يجب أن يكون؟ وأعود بالذاكرة إلى ما يزيد على ثلاثين عاماً عندما بدأت عملى الدبلوماسى ودراستى للحصول على الدكتوراه حيث عشت فى «لندن» أكثر من ست سنوات آمنت وقتها أن الرأى العام الأوروبى ظاهرة حضارية متوازنة، وأن البريطانيين - برغم دورهم الذى يقف وراء معظم مشكلات القارتين الآسيوية والإفريقية - يتميزون باحترام الرأى الآخر وديمقراطية القرار واتساع مساحة الحرية، لذلك ظللت فى حوار طويل مع النفس . . أين كل هذا من المشاهد المتعاقبة والتداعيات المتلاحقة فى الشهور الأخيرة؟ وهى التى نشرت شعوراً باليأس والإحباط وصنعت مسافة واسعة بين أطراف المعادلة الدولية فى مواجهة عدو غامض نعرفه بأفعاله ولكن لا نستطيع التعامل معه بأفكاره؟! وقد جاءت زيارتى الأخيرة للعاصمة البريطانية بدعوة من السفير الدكتور «محمد شاكر» رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية - وهو مؤسسة غير حكومية معنية بالشأن الخارجى، وقد أثبتت وجودها المتميز رغم حداثة عمرها - لإلقاء الكلمة الافتتاحية فى المؤتمر المشترك الذى ينظمه المجلس المصرى مع المعهد الملكى للشئون الدولية (شتام هاوس) فى «لندن» تحت عنوان «النزاع الفلسطينى الإسرائيلى من العملية السلمية إلى التسوية السلمية : ماذا يمكن أن يفعل الآخرون؟»، وقد احتشد لهذا المؤتمر جمع من كبار الشخصيات الأجنبية والعربية فكان فيهم من شغلوا مواقع مرموقة وأثروا فى القرار السياسى لسنوات من

قبل، فمنهم من كان ولياً لعهد الأردن، ورئيساً لوزراء روسيا الاتحادية، وأميناً عاماً لجامعة الدول العربية، ووزيراً لخارجية الأردن، ومديراً لمعهد «جيمس بيكر» للشئون الدولية، وقاضياً دولياً فى محكمة مجرمى الحرب فى يوغوسلافيا، مع عدد كبير من قدامى السفراء المصريين فى عدد من العواصم المهمة مثل واشنطن وموسكو وأوسلو، إلى جانب مدير إدارة الشرق الأوسط فى الخارجية البريطانية، والمساعد الخاص لمكتب الشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية، فضلا عن مدير مركز الدراسات السياسية بمؤسسة «الأهرام» ومعه مفكر سياسى وكاتب صحفى من ذات المؤسسة، ورئيس سابق لأكبر شركة مقاولات عربية وعدد كبير من رجال الجامعات والإعلام والدبلوماسية من مختلف الجنسيات، وقد التقت مجموعة محدودة من الوفد المصرى فى اليوم التالى مع السيد «أوبراين» وزير الدولة البريطانى الجديد لشئون الشرق الأوسط، ثم كان اللقاء فى اليوم الثالث مع السيد «أندرسون» رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس العموم البريطانى، لذلك قد يكون من المفيد أن نسجل هنا الملاحظات الرئيسية على هذا المؤتمر بالغ الأهمية شديد الخصوصية:

أولاً: إن الدور البريطانى دور يختلف عن الدور الأوروبى عموماً، فالخارجية البريطانية والجامعات فى المملكة المتحدة ودوائر الثقافة والإعلام فى «لندن» تملك فى مجملها رؤية تاريخية واضحة للشرق الأوسط، فقد عاش البريطانيون فيه وتعايشوا معه حتى أن معظم ما نشهده اليوم هو فى أصله «صناعة بريطانية» بل إن الجامعات الكبرى الثلاث «كمبردج» و«أكسفورد» و«لندن» قد أسهمت فى حماية تقاليد تلك العلاقة البريطانية الوثيقة بالشرق الأوسط والتى كان أحد رموزها معهد «شملان» فى بيروت الذى كنا نطلق عليه فكاهة وتندراً اسم «مدرسة الجواسيس» حتى انتهى دوره فى منتصف السبعينيات مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، وما زلت أذكر من سنوات دراستى للدكتوراه كيف أن الكلية التى كنت أنتمى إليها كانت قريبة الارتباط بالخارجية البريطانية، كما أن التواصل بين الباحث الجامعى والدبلوماسى المتخصص والسياسى ذى الاهتمام تجعلهم يمثلون سوياً حلقة مترابطة يتشكل من

خلالها الموقف البريطانى فى عمومه، ولقد أشرت فى كلمتى الافتتاحية للمؤتمر والتى قدمت فى نهايتها لحديث الأمير «الحسن بن طلال» إلى شىء من ذلك عندما استعرضت بعض الأسماء التى ترمز إلى تاريخ الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد ذكرت تحديداً أسماء «جوردون» و«كيتشنر» و«كرومر» و«جورست» و«اللنبى» ولورد «كيلرن»، كما أشرت إلى اقتراب بريطانيا من الظاهرة الشرق أوسطية بشكل مباشر فكان تعاملهم مثلاً مع الهاشميين فى أعقاب الثورة العربية الكبرى من خلال شخصية «لورانس العرب»، بل إن الجيش الأردنى يرتبط بقائد ذلك الفيلق العربى الجنرال «جلوب»، كما أن ذاكرتنا لا تزال تذكر أن «كيسنجر» عندما كان ينتقل بين عواصم الشرق الأوسط و«واشنطن» فى أعقاب حرب ١٩٧٣ كان يتخذ «لندن» محطته فى الذهاب والإياب طلبا للنصيحة واستطلاعا للرأى.

ثانياً: إن بعض الأفكار فى المؤتمر بدت جديدة ولقد استمعت إلى «إدوارد جورجيان» الأرمنى الأصل وسفير الولايات المتحدة السابق فى دمشق والمدير الحالى لمعهد «جيمس بيكر» وهو يطرح فكرة التنازل المتعادل من الطرفين كأساس للتسوية حتى ذهب بعيدا عندما قال إن على الفلسطينيين أن يقدموا تنازلات فى المفاوضات المتصلة بحق العودة فى مقابل تنازل الدولة العبرية هى الأخرى عن حلم «إسرائيل الكبرى»، كما أن مسئولاً نمساوياً رفيعاً قد ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية التى تسعى لتغيير القيادة الفلسطينية يجب أن تسعى وفى نفس الوقت وبذات الحماس لإقصاء الحكومة الإسرائيلية، ولقد لفت نظرى بشكل عام أن درجة من التوازن قد أصبحت تسيطر على الموقف الأوروبى بل والموقف البريطانى تجاه الأوضاع المأساوية التى تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة فى الشهور الأخيرة، وإن كان يؤسفنى إن ذلك التوازن لا يزال أقرب إلى التعاطف الإنسانى منه إلى الدعم السياسى.

ثالثاً: إن الموقف الأمريكى لن يتوقف عند خطاب «بوش» بل إننى أتصور أنه قابل للتحول، فلقد شعرت من حديث المساعد الخاص لقسم الشرق الأوسط

للخارجية الأمريكية أن قرار استبعاد «عرفات» ليس نهائيا حتى الآن، وأن ردود الفعل الرافضة سوف تدفع «واشنطن» إلى إعادة النظر في هذا الأمر، ولقد لفت نظري كذلك من خلال بعض الأحاديث والتعليقات أن المملكة العربية السعودية تحاول الاقتراب أكثر من أي وقت مضى من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وتسعى إلى تعاون وثيق مع الإدارة الأمريكية في محاولة لاستعادة مكانتها في «واشنطن» وهي التي ترعى عملية إعداد دستور الدولة الفلسطينية إسهاماً في الإصلاحات المطلوبة من السلطة الفلسطينية!.

رابعاً: لقد شعرت بشيء من اليأس المفاجئ عندما وقف أستاذ أمريكي ليقرر علناً أنه ينتمي إلى ذلك التيار الذي يسمى بالمسيحية الصهيونية مؤكداً أنه يستحيل على الرئيس الأمريكي الحالي أن يخرج عن ذلك الإطار الحاكم حيث تتداخل المشاعر الدينية مع المبادئ القومية والمصالح الشخصية، كما يجب ألا ننسى أن المزاج الأمريكي في حالة تحول مستمر مع تطورات عقدة الحادي عشر من سبتمبر 2001، فالأخبار المرئية والمسموعة والمقروءة تأتينا كل يوم بأنباء جديدة عن انتشار تنظيم «القاعدة» واتساع دائرة المنتمين إليه على نحو لم يكن في الحسبان.

خامساً: إن موقف وزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط «أوبراين» يستحق التسجيل والتقدير في وقت واحد، فلقد استقبل عدداً محدوداً من أعضاء وفد المجلس المصري للشئون الخارجية في أجمل وأعرق بهو تاريخي بالخارجية البريطانية، وتحدث معنا في موضوعية وصراحة وخصوصاً أنه كان عائداً من زيارة لإسرائيل حرص فيها على لقاء الزعيم الفلسطيني «عرفات» كإشارة بريطانية لرفض الشرط الأمريكي الذي يصر على استبعاد «عرفات»، رغم أنه الرئيس المنتخب بإرادة حرة من شعبه، وقد تحدث وزير الدولة عن المخاوف التي يشعر بها الإسرائيليون من عمليات التفجيرات الاستشهادية، وانتقد حماس بعض أجهزة الإعلام العربي لتلك العمليات الانتحارية التي لا يوافق على استمرارها.

سادساً: كان اللقاء الأخير في اليوم التالي هو اجتماع في قلعة الديمقراطية

الغربية حيث استقبل رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس العموم البريطانى السيد «أندرسون» مجموعة محدودة من الوفد، وقد شاركت فى هذا اللقاء باعتبارى عضوا فى المجلس المصرى للشئون الخارجية دون أى صفة تمثيلية لمجلس الشعب المصرى الذى أتشرف برئاسة لجنة علاقاته الخارجية، وقد تحدث السيد «أندرسون» حديثاً متوازناً يعكس تفهمهم لمأساة الشعب الفلسطينى وبدت خبرته الواضحة ودرايته الكاملة بمجريات الأمور فى الشرق الأوسط شأنه شأن غيره من كبار المسئولين البريطانيين سواء فى الحكومة أو البرلمان، ولقد ذكر السيد «أندرسون» أنه يأسف أن لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس العموم البريطانى ليست لها تلك الصلاحيات الواسعة التى تتمتع بها لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى، وعندما سألته عن الموقف البريطانى فى حالة إعادة انتخاب «عرفات» أجاب أنهم سوف يتعاملون معه بالتأكيد.

.. لقد كان المؤتمر فرصة لحوارات يمكن أن تتشكل بها نظرة مشتركة تجيب عن التساؤل الرئيسى والذى يدور حول ما يمكن أن نفعله جميعاً لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين للوصول إلى بداية طريق التسوية لصراع طويل طالت مدته وتشابكت عناصره، لذلك كان استبعاد الإسرائيليين والفلسطينيين من ذلك المؤتمر المشترك أمراً مقصوداً، وهنا يتعين أن نشيد بالمجلس المصرى للشئون الخارجية لأنه تمكن من الترتيب الجيد والإعداد الممتاز والتنظيم الذكى لمثل هذه الندوة المشتركة مع واحد من أعرق معاهد البحث فى العلاقات الدولية لا فى بريطانيا وأوروبا وحدهما ولكن ربما فى العالم كله.

.. لن أختتم هذا العرض دون الإشارة إلى لقاء له أهميته برجل الدين المستنير والداعية الشهير الدكتور «زكى بدوى» وهو مدير سابق للمركز الإسلامى فى «لندن» ومدير حالى لكلية الدراسات الإسلامية هناك، فضلا عن أن الغرب كله ينظر إليه باحترام ويرى فيه مصدرا يستقى منه صحيح الإسلام، كما أن الدكتور «زكى بدوى» قد أسهم فى إعداد الخطاب الشهير لولى العهد البريطانى الأمير «تشارلز» الذى ألقاه فى جامعة «أكسفورد» عام 1993، والذى نعتبره حتى الآن نقطة

تحول إيجابية فى فهم الغرب للإسلام الحقيقى، ولقد حدثنى الدكتور «بدوى» حديثاً ذا شجون تبدو منه رؤيته الواضحة لعالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، حيث وجدت نفسى أمام رجل دين إسلامى عصرى يتحدث الإنجليزية كأهلها، ويخاطب العقل الغربى بوعى واستنارة وأيضا بوضوح وجسارة، كما يتمتع برصيد كبير من التقدير والاحترام فى الأوساط الغربية عموماً والبريطانية خصوصاً . . لقد كانت زيارة «لندن» فى مجملها رحلة ثقافية ومهمة فكرية وحواراً متصلاً هو تجديد للفكر، وتصحيح للصورة، وصحوة للعقل.

تداخل السياستين الداخلية والخارجية

لقد سقطت أسوار العزلة واختفت فلسفة السياسات الحمائية ولم يعد ممكناً أن يقيم نظام الأسوار حول دولة يحكمها، أو يغلق الأبواب أمام شعب يتبعه، فعصر العزلة قد انتهى حيث، حسمت التطورات الدولية فى العقدين الأخيرين - إلى جانب القفزات الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات - القضية بالكامل ولم يعد ممكناً إخفاء الحقائق أو التستر على أوضاع معينة حتى أصبح الهم الخارجى جزءاً من الشأن الداخلى، ولعلى أذكر الآن أن استقصاءً للرأى العام جرى بين عينة متعددة المستويات الثقافية والمادية لمعرفة المشكلة الداخلية الأولى التى يعانى منها المصريون، فكانت المفاجأة أنها القضية الفلسطينية وليست مثلاً البطالة أو أزمة المساكن أو صعوبة المواصلات أو نقص السيولة، فالاهتمام بالأوضاع الخارجية والتطورات الإقليمية أصبح قضية عامة فى الشارع السياسى للدول المختلفة، ولابد أن نقرر هنا أن السياستين الخارجية والداخلية متكاملتان وتتمتعان بدرجة عالية من التداخل والانسجام، فلو أخذنا «مصر» - مرة أخرى - نموذجاً لذلك فسوف نجد أن «مصر السادات» اختلفت عن «مصر عبد الناصر» نتيجة انعكاس الأوضاع الداخلية على السياسات الخارجية، فقد كان «عبد الناصر» قريباً من الاتحاد السوفيتى السابق لذلك كان طبيعياً أن يعتمد سياسة داخلية تقوم على الاقتصاد المخطط والتنظيم السياسى الأوحد، وعندما وصل «السادات» إلى الحكم وأراد أن يقترب من الغرب ومن الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، كان عليه أن يتقدم بأوراق اعتماد جديدة تتمثل فى الاتجاه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادى والمنابر الديمقراطية كمقدمة لاستعادة الحياة الحزبية بعد انقطاع طويل منذ إلغائها عند قيام ثورة 1952، لذلك يبدو واضحاً أن الترابط بين السياستين

الداخلية والخارجية أمر متلازم لا يمكن إغفاله فالسياسة الخارجية هى امتداد طبيعى للسياسة الداخلية، ولا تبدو هذه الحقيقة أكثر صدقاً مما هى عليه الآن، فلم يعد ممكناً أن تمارس دولة انغلاقاً فى الداخل ثم تتحدث عن انفتاح فى الخارج، كذلك فإنه لا يمكن أن تتبنى دولة نظاماً غير ديمقراطى تختفى فيه كلمة القانون وتغيب عنه حقوق الإنسان، ثم يمكن لتلك الدولة فى ذات الوقت أن تبحث عن دور دولى أو حتى إقليمى يتميز بالمصداقية والاحترام، وقد يكون من المفيد أن نرصد هنا بعض الملاحظات المتصلة بقضية العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية فى عالم اليوم ولعلنا نركز هنا على النقاط التالية:

أولاً: إن فكر العولمة والحديث عن القرية الكونية والتقدم المذهل فى تكنولوجيا المعلومات والتطور الهائل فى وسائل الاتصال وسبل المواصلات كلها أمور من شأنها أن تجعل العالم وحدة مكشوفة يستطيع كل فرد فيها أن يطل على غيره، وأن يكتشف درجة النضوج السياسى والنمو الاقتصادى لديه، كما أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ورعاية الأقليات أصبحت تشكل هى الأخرى حزمة من العوامل المؤثرة فيما يمكن أن نسميه بعملية صنع الصورة أو تشكيل المنظور الذى يرى به الآخرون دولة معينة، ولو أخذنا إسرائيل كمثال فإننا يجب أن نعترف أنهم قد برعوا هناك فى تقديم صورة مبالغ فيها للديمقراطية والحياة السياسية الداخلية فى الدولة العبرية، فهم يقومون بعملية تجميل مستمرة لديمقراطية زائفة تقوم على العنصرية والتمييز بين العرب واليهود، بل والتمييز داخل اليهود أنفسهم بين الغربيين والشرقيين، ورغم كل هذه المثالب المعروفة فإن إسرائيل قد نجحت إلى حد كبير فى توظيف الداخل لخدمة الخارج أو بمعنى آخر فإنها قد تمكنت من استخدام الديمقراطية الإسرائيلية فى خدمة السياسة الخارجية، فهم يجعلون من قرارات «الكنيست» ونوعية الائتلاف الحكومى أدوات دائمة للتفاوض بل والضغط أحياناً، ولو نظرنا على الجانب الآخر حيث الساحة العربية فإننا يجب أن نعترف - ولو بشىء من المرارة - بأننا قد عجزنا عن استخدام أوضاعنا الداخلية لتحسين صورتنا الخارجية، فنحن متهمون دائماً بافتقاد الديمقراطية وغيبة المشاركة السياسية وضعف التمثيل البرلمانى، فضلاً عن فردية القرار غالباً بل ودكتاتورية الحكم أحياناً، وهى

كلها سقطات دفعنا بل وسوف ندفع فواتيرها الفورية من حساب الحاضر أو المؤجلة من رصيد المستقبل.

ثانياً: إن استحالة العزلة وسقوط الحواجز السياسية واختفاء الحدود الفكرية أمور أعدمت إلى درجة ملحوظة تأثير الجغرافيا بل إنها تكاد تطاول بصمات التاريخ أيضاً، لذلك اتسعت مساحة الأرضية المشتركة بين الأمم وتداخلت إلى حد كبير ثقافات الشعوب، ويكفى أن نتأمل المسافة بين عقل الطفل وربما الشاب فى دولة نامية ونظيره فى دولة متقدمة، حيث نكتشف أن هذه المسافة أقصر بكثير مما كانت عليه منذ عقود زمنية قليلة، فالسماوات مفتوحة والفضائيات منتشرة تلاحق الناس دون توقف وتؤثر فى الأجيال بغير حساب، من هنا أضحت السياسة الخارجية لدولة معينة هى مرآة تنعكس عليها أوضاعها الداخلية وظروفها المحلية حتى أصبح التجمل مسألة صعبة، كما أن ستر العيوب وإخفاء السقطات لم تعد هى الأخرى ممكنة، خصوصاً أن الحياء الدولى لم يعد قائماً حيث لا يوجد نظام فوق المساءلة دون متابعة دولية تلاحقه ورقابة إعلامية تطارده بالنقد غالباً والاتهام أحياناً، ولقد ساعدت الأفكار المتصلة بحرية التجارة وانسياب السلع والخدمات وانتقال رءوس الأموال والاستثمارات فى تأكيد حقيقة لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها، وهى أن شبكة المصالح المشتركة والمنافع المتداخلة فى ظل الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات عابرة القارات قد أصبحت طريقاً للتداخل والتواصل بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الإنسان وهو ما يدفع بنا نحو الاعتراف بأن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية أصبحتا وجهين لعملة واحدة.

ثالثاً: إن 11 سبتمبر - برغم كثرة الحديث عنها وتعدد الإشارة إليها - إلا أنها أضافت بعداً جديداً فى العلاقات بين أطراف المجتمع الدولى، بل إنها فتحت الباب لعصر مختلف تطل فيه السياسة الخارجية على الإنسان العادى فى كل مكان، فهل هناك من لم يسمع بذلك الحادث الضخم وتداعياته القائمة، إن الذى يسكن كوخاً فى أحراش «أفريقيا» قد بلغه الخبر مثلما بلغ سائحاً فى جزيرة «بالى» أو مقامراً فى «لاس فيجاس» أو عاملاً فى أحد المصانع «الأوروبية»، فالمعلومة لم تعد تستثنى

أحداً، كما أن الخبر الواحد يطرق أبواب المدائن ويصل إلى أركان الدنيا الأربعة فى نفس الوقت تقريباً، فكيف لا نقول أن السياستين الداخلية والخارجية تتفاعلان معاً بل إنه قد حدث انقلاب فكرى حقيقى جعل السياسة الخارجية هى المتغير المستقل الذى تتبعه السياسة الداخلية وليس العكس كما تعودنا عبر التاريخ، فالدول تقوم بعملية توفيق أوضاع بل وتتجه نحو سياسات إصلاحية لتوائم بين أوضاعها الداخلية والأوضاع الدولية عموماً، ألم أقل إنه عالم مختلف كما أنها دنيا جديدة!

رابعاً: إن الواقع العربى المعاصر يدعونا فى ظل هذه الحقيقة التى تتحدث عن التداخل بين السياستين إلى ضرورة مراجعة أوضاعنا الداخلية والانفتاح الكامل على غيرنا والحوار المستمر مع الآخر لأننا قد تحملنا أوزاراً لانستحقها، وأصبحنا مطالبين بدفع فواتير لبضائع لم تصل إلينا، وتغطية حسابات عن جرائم لم نشارك فيها كما لم نوافق عليها، لذلك أصبح من المتعين على الجميع أن يقوموا بعملية مراجعة شاملة للقضايا الداخلية ذات الانعكاس على السياسات الخارجية حتى نرصد منها تحديداً المسائل المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات ومكانة المرأة وحماية البيئة وغيرها من الموضوعات التى تستحوذ على الاهتمام الرئيسى للعقل الإنسانى فى هذه المرحلة.

خامساً: إن الاتهامات الموجهة للأنظمة الحاكمة بل وللعقلية العربية ذاتها تحمل درجة عالية من التجنى وتعكس طبيعة المشاعر المعادية فى أعماقها لتراثنا الثقافى بل وربما التزامنا الدينى أيضاً، ولن نستطيع تنسيق سياساتنا الخارجية بغير توزيع للأدوار يعكس المزايا النسبية لكل قطر على حدة بحيث تختفى من قاموسنا عبارات التخوين واتهامات العمالة حتى نبلغ سن الرشد السياسى الذى يؤدى إلى صحوة فى العقل ورؤية فى الفكر تضعنا فى المكان الذى يتناسب مع تاريخنا ويتسق مع تراثنا، وتعفينا من مواجهات تكاد تكون مفروضة علينا وتتفادى مشكلات نستطيع الابتعاد عنها، فالعلاقات الدولية ملتهبة والأوضاع الإقليمية متوترة ونحن بحاجة إلى التمسك بالثوابت والاعتصام بالمبادئ، حتى لا تضيع الحقوق وحتى لا نتعود أيضاً على هذا الزمن الرديء الذى يعكس روح الهيمنة ويؤكد أن السياسة الخارجية

هى انعكاس أمين للأوضاع الداخلية، فلو أننا تأملنا مثلاً الدوافع الحالية للسياسة الأمريكية لوجدنا فيها أصداءً للتاريخ الأمريكى، وأدركنا كذلك انعكاسات الداخل على الخارج إذ إن جزءاً كبيراً من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط يرتبط بالمصالح القائمة للحزب الجمهورى ورغبة الرئاسة الحالية فى فترة أخرى، وهو أمر يفسر إلى حد كبير سبب تراميها فى خدمة أهداف السياسات الجديدة الهادفة إلى إضعاف إرادة الأمم ومعاقبة الشعوب بجريرة حكامها أحياناً وترضية لإسرائيل أحياناً أخرى.

.. إننى أقول بحق إن السياسة الخارجية لم تعد شأناً يختص به السياسيون والدبلوماسيون والعسكريون، ولكنها أصبحت اهتماماً عاماً يشترك فيه رجل الشارع ويتابعه كل مواطن فى أصغر دولة على الأرض، إنه عصر جديد، وروح مختلفة، ومستقبل قلق.

العامل الثقافى فى العلاقات الدولية

لم تشهد الفوارق الثقافية والاختلافات الحضارية مثل تلك الأهمية التى تشهدها الآن، حتى أن العامل الثقافى أصبح بعداً أساسياً فى العلاقات الدولية المعاصرة ولذلك أسبابه التى تبدأ من العولمة ولا تنتهى بصراع الحضارات! فقد يكون هذان عاملين رئيسيين فى هذا الشأن، ولكن التطورات الدولية بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001 تضيف هى الأخرى بعداً جديداً لأهمية هذا العامل، حيث جرت محاولات لإلصاق ثقافة معينة بالظاهرة الإرهابية وهو أمر يضيف هو الآخر أهمية للعامل الثقافى فى العلاقات الدولية، فلقد اكتشفنا مؤخراً أنه لا توجد فقط أزمة ثقة معنا ولكن أيضاً أزمة معرفة تجاهنا، وذلك يدعونا إلى تفصيل ما أجملناه بالحديث عن العناصر التى دفعت بالبعد الثقافى لكى يكون عاملاً رئيسياً فى تحديد السياسات العالمية وتشكيل العلاقات الدولية:

أولاً: إن العولمة بأجنحتها الثلاث السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل فى النهاية أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تزايد قيمة العامل الثقافى فى العلاقات الدولية، فإذا كان الجناح السياسى لها يتعرض لمبدأ سيادة الدولة ويسمح لدولة عظمى أو مجموعة من الدول تحت مظلة الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن فيها بل وأيضاً بقرار من حلف دولى تقوده الدولة العظمى أن تتدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى بدعوى حماية حقوق الإنسان أو الدفاع عن الديمقراطية أو رعاية الأقليات أو حتى الاهتمام بالبيئة، وهذا الجناح بالذات يعبر عما يمكن تسميته بالحق الذى يراد به باطل، فالشعارات براقة والأهداف معلنة ولكن الغايات الحقيقية الخبيثة قد تستتر وراء ذلك، أما الجناح الاقتصادى لها فهو الذى يدعو إلى انسياب حركة رءوس الأموال والسلع والخدمات والأفكار ولكنه يقف

دون حرية انتقال الأفراد، وهذا الجناح بالذات يؤكد أن هناك ما يمكن تسميته «بالعولمة التفصيل» التى اختار منها منظموها ما يتوافق مع مصالحهم واستبعدوا منها ما لا يروق لهم، أما الجناح الثقافى وهو الذى يعنينا بالدرجة الأولى فى هذا المقام فهو الذى يتصل بمسألة الهوية ويستهدف الخصوصية القومية والسعى لإذابتها بالحديث عن المواطن العالمى الذى ينتمى إلى الكيان الدولى الأكبر بغض النظر عن انتمائه لكيانات أصغر، أليس هو عالم اليوم الذى أصبح يسمح للمواطن العادى فى دولة معينة بأن يرفع دعوى فى المحاكم الدولية ضد حكومته معتمداً على المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان والحريات العامة؟! من هنا فإن العولمة بجناحها الثقافى هى تعبير واضح عن أحد الأسباب الرئيسية لتزايد أهمية العامل الثقافى فى العلاقات الدولية.

ثانياً: إن من أغرب المفارقات أن الفكر الغربى المعاصر الذى صدر لنا فلسفة العولمة القائمة على سقوط الحواجز واختفاء الحدود ووحدة المجتمع البشرى فى قرية كونية واحدة هو نفسه أيضاً الغرب الذى صدر لنا نظرية صراع الحضارات بكل ما تحمله من رؤية تكاد تتناقض مع العولمة وتصطدم بالفكر السياسى الذى قامت عليه، إذ إن نظرية صراع الحضارات التى اقترن ظهورها بنهاية فترة الحرب الباردة واختفاء الخطر الشيوعى بانهيار الاتحاد السوفيتى السابق قد حاولت أن تصطنع أطرافاً جديدة للصراع الدولى القادم فكان تصنيف الحضارات مبرراً لإبراز أسباب الاختلاف وإظهار عوامل التفرقة بين الثقافات المختلفة، ولا شك أن «نظرية صراع الحضارات» قد حظيت باهتمام أكبر مما تستحق وأصبح الكل يتحدث فيها سواء من قرأ كتاب «صامويل هنتنجتون» أو من لم يقرأه، حتى أن الأمر تحول فى النهاية إلى مجموعة من التصورات الانطباعية وليست المعلومات المحددة، كما أن مقولة «فوكوياما» عن «نهاية التاريخ» تبدو هى الأخرى أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة، فهى لا تحمل تبشيراً بالمستقبل بقدر ما تحمل من استياء تجاه الماضى يدفعها إلى محاكمة الحاضر، إن الأمر الذى يدعو إلى الدهشة أن الجدل الذى أحاط بنظرية صراع الحضارات لم يعتمد فى الأساس على فكر العولمة الذى يتناقض تماما معها،

وقد يقول قائل إن العولمة تبحث في علاقات دول بينما نظرية «هنتنجتون» تتحدث عن صراع بين الحضارات، وهنا يبدو الأمر مثيراً للدهشة، فالدول في النهاية هي كيان وهوية ولا يمكن الفصل بين الهيكل السياسي لها والإطار الحضاري المحيط بها.

ثالثاً: لقد سئمنا الإشارة إلى الحادي عشر من سبتمبر 2001 ولكننا مضطرون إلى ذلك، فإن آثار ذلك اليوم تتزايد مع مرور الوقت ولا تتضاءل كلما ابتعدنا عنها، فلقد فتح ذلك الحدث الضخم وتداعياته ملف الإرهاب الدولي والحملة التي ما زالت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء عليه، وقد تواكب ذلك مع حملة أخرى ضد الإسلام تلقي عليه مسئولية ما جرى وتدخل بنا في دروب جديدة كنا نتصور أننا قد خرجنا منها منذ العصور الوسطى، إذ إن تلوين الثقافات واتهام الحضارات هي أمور لم تكن في الحسبان، فالتعميم يتنافى مع روح العصر، والتصنيف لا يتمشى مع طبيعة الأمور، ولقد اكتشفنا فجأة أن الذين كانوا يبشرون بالعولمة ويطلقون البخور للعالم الجديد هم أنفسهم الذين بدءوا الحملات القائمة على التعميم والمحاولات المستندة إلى التصنيف، نعم . . إن هناك إرهابيين ينتمون إلى الإسلام، كما أن هناك إرهابيين أيضا ينتمون إلى اليهودية والمسيحية والهندوكية والبوذية وغيرها من ديانات السماء والأرض، ثم كانت النتيجة هي أن العلاقات الدولية تأثرت بهذه المفاهيم بشكل واضح ولم يعد ممكنا تجاهل أزمة الثقة المفقودة وظهرت في الأفق سحب وتجمعت في السماء غيوم نخشى أن يتحول مطرها إلى سيول تجرف أمامها روح التسامح البشري ومفهوم التعايش الإنساني.

. . إن «مصر» وهي دولة عريقة تحمل على كاهلها حضارات متعاقبة وثقافات متراكمة هي أبرز نموذج لدور العامل الثقافي في العلاقات الدولية المعاصرة، إذ إنها تعبير عن حضارة قبل أن تكون دولة، وإذا ذكرت كلمة «مصر» فإنها تستدعي بالضرورة ذلك التاريخ المجيد والهوية المتميزة بتعدديتها المعروفة وأبعادها المختلفة، ولقد أتاحت لي فرصة عملي الدبلوماسي في الخارج لسنوات طويلة أن أكتشف أن مكانة «مصر» أكبر مما يراها المصريون وأن حجمها السياسي ووزنها الدولي يجسدان

إلى حد كبير أهمية العامل الثقافى فى سياستها الخارجية، فالعروبة والإسلام والإفريقية والبحر متوسطية والشرق أوسطية كلها روافد ثقافية ولكن لها ترجمة سياسية فى ذات الوقت بصورة تضع «مصر» فى مكانها اللائق وأمام دورها المطلوب، إننا نعترف أن العولمة فى جانب وصراع الحضارات فى جانب آخر قد دعما وجود العامل الثقافى فى العلاقات الدولية كل من زاويته، كما أن الحادى عشر من سبتمبر 2001 قد جاء ليضع الأمر برمته أمام اختبار جديد ما زالت تداعياته تتوالى، كما أن نتائجه لم تتضح بعد، ذلك أن ما جرى أعمق مما نرى، فالرواية لم تتم فصولاً، كما أن كل الاحتمالات قائمة فى ظل حرب مفتوحة ضاعت فيها الحقوق وغابت الرؤى وتزايدت أسباب التوتر وعوامل القلق، ولعله من الموضوعية أن نقرر هنا أن دور العامل الثقافى فى العلاقات الدولية لم يبدأ بمفهوم العولمة أو بطرح صراع الحضارات، وكذلك لم يبدأ بالحادى عشر من سبتمبر ولكنه سابق على ذلك كله بعقود طويلة، فلقد اكتشف المجتمع الدولى مبكراً أن العامل الثقافى مثل العامل الاقتصادى كلاهما له أهميته فى علاقات الدول والمنظمات العالمية، فظهرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» والتى اتخذت من «باريس» عاصمة الثقافة الأوروبية مقراً لها، حيث توافد على منصب أمينها العام ممثلون للحضارات المختلفة حتى وصل إلى منصب الأمين العام الحالى يابانى كان سابقه إسبانيًا وسابقهما أفريقيًا مسلمًا، بحيث تبرز شخصية المنظمة ذات الخصوصية معنى الانتساب الكامل لحضارات العالم بغير استثناء، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت منها كما انسحبت من غيرها من المنظمات ذات الدور المتعدد الأطراف والمتصل بالدول النامية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، إلا أن ذلك لم يقلل من فاعلية المنظمة ودورها المهم والبارز لأنها معنية بحفظ التراث وحماية الآثار والتعريف بالثقافات والتواصل بين الحضارات، ولم يقف الأمر عند التنظيم الثقافى العالمى وحده بل جاوزه إلى التنظيم الثقافى الإقليمى أيضا، فظهرت على المستوى العربى منظمة مثيلة اتخذت من «تونس» - عاصمة الزيتونة - مقراً لها تمارس منها دورها فى دعم الثقافة العربية وترسيخ وجودها الدولى، ولعل من واجب الأمانة أن نؤكد هنا أن النموذج الفرنسى هو أوضح مثال

فى التاريخ المعاصر لإعطاء الثقافة وزنها الطبيعى ودورها الطليعى فى علاقات الدولة بالعالم، فالمكاتب الثقافية الفرنسية تغطى كل القارات ومعظم العواصم، إيماناً من فرنسا بدور الثقافة وتعظيماً لتأثيرها فى العلاقات بين الأمم والشعوب، ولن ننسى أن «فرنسا» هى أول دولة تعلن عن استئناف «مدرسة الليسيه» لنشاطها الدراسى واستعادة برنامجها التعليمى فور سقوط حركة «طالبان» بعد العمليات العسكرية الأمريكية على أرض «أفغانستان» بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، ولماذا نذهب بعيداً إن حملة «نابليون» على «مصر» برغم مظهرها العسكرى وهدفها التوسعى إلا أنها كانت رسالة ثقافية بالدرجة الأولى حتى أن البعض يوقت بها لميلاد عصر النهضة المصرية وانطلاق الدولة الحديثة التى شيد دعائمها «محمد على» بعد ذلك بسنوات، بل إن حل لغز الحضارة الفرعونية القديمة واكتشاف أبعادها الرائعة إنما تحقق بفعل ثقافى وافد على يد «شامبليون» الفرنسى الذى تمكن من فك طلاسم «حجر رشيد» فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، فالعامل الثقافى لعب دوره التاريخى فى العلاقات بين الدول المختلفة، فالحضارة العربية الإسلامية ربطت بين الفتوح الإسلامية والثقافة العربية على نحو تحقق فى أرجاء العالم العربى وإن وقف على حدود «فارس» شرقاً و«الأناضول» شمالاً و«منابع النيل» جنوباً و«الأطلسى» غرباً، ولعل عودة تزايد دور العامل الثقافى فى السنوات الأخيرة - رغم تسليمنا بارتباطها الأساسى بأفكار العولمة ومفهوم صراع الحضارات ونتائج الحادى عشر من سبتمبر - إلا أنها سوف تظل مرتبطة بشخصية كل دولة وأعماقها التاريخية وأبعادها الثقافية، فلو عدنا إلى النموذج المصرى لوجدنا أن مكونات هويته مستمدة من المصادر الثقافية بالدرجة الأولى بحيث تركت كل حقبة من أحقاب تاريخه الطويل بصمة انعكست على توجه سياسى معين، كما أن «مصر» إحدى النماذج التى يؤثر فيها التراث الحضارى والشخصية الثقافية على سياستها الدولية والإقليمية وصورتها أمام الآخر . . إن دور العامل الثقافى فى العلاقات الدولية فى تزايد مستمر وتأثير متصاعد هيأت له ذلك أسباب مضت، ودفعت به عوامل ظهرت، وساعدت عليه ظروف استجدت.

التنوير والتحرير والإصلاح

إن الأحداث الأخيرة التى شهدتها المنطقة العربية - رغم حجم المعاناة وكثافة الآلام - تدعونا إلى التركيز على مثلث يمثل كل ضلع فيه واحداً من القضايا الثلاث الرئيسية المؤثرة فى مستقبل هذه الأمة، فالتنوير والتحرير والإصلاح تبدو لنا قضايا رئيسية حاكمة يتشكل عنها ويولد منها الغد الذى نتطلع إليه ونحلم به، فلقد دفعت الأمة العربية ولا تزال فاتورة فادحة الثمن باهظة التكاليف، إن ما يحدث على الأرض العربية قد أعاد المنطقة عدة عقود إلى الوراء . . إلى سنوات الوجود الخارجي والنفوذ الأجنبى، وسوف نناقش هذه الأضلاع الثلاثة بترتيبها.

التنوير

لقد عرفت المنطقة العربية الصحوة الحديثة فى بداية القرن التاسع عشر، فلقد كانت حملة «نابليون» إلى مصر والشام وأصداؤها القوية كالناقوس الذى دق ليوقظ المنطقة من السبات الطويل للعصر العثمانى المظلم، ولقد عرفت أقطار الحضارة ودول النهضة فى الشرق الأوسط نماذج مماثلة تمخضت عنها قوة دفع مؤثرة، حيث لعب كل من التعليم والثقافة دورهما القومى خصوصاً عندما قاد رجل مثل «رفاعة الطهطاوى» حركة التنوير فى مصر بعد عودته من فرنسا، ولابد أن نقرر هنا أن حركات شبيهة قد وجدت مكانها فى بعض أقطار الوطن العربى حيث استأثر الشام الكبير بإرهاصات الصحوة القومية وجسدت «يقظة العرب» الروح الجديدة التى بدأت تجد أصداءها داخل الأقطار العربية وفى بلاد المهجر أيضاً، ولقد لعب المسيحيون العرب دوراً فاعلاً فى ذلك، فشارك «الأقباط» فى تدعيم البدايات القوية

للتعليم المصرى ـ بنين وبنات ـ وحمل «الموارنة» خصوصاً والمسيحيون الشوام عموماً لواء استعادة التراث الثقافى والأخذ بناصية علوم اللغة العربية والحفاوة بالأدب والشعر، كما انطلقت شرارة التنوير الأخرى من الأزهر الشريف فى مصر عندما قاد الإمام «محمد عبده» ـ الذى لم يكن يوماً شيخاً للأزهر أو إماما أكبر ـ لواء الإصلاح الدينى حتى عبر به إلى أوروبا، حيث أصدر «العروة الوثقى» فى «باريس» مع السيد «جمال الدين الأفغانى» تلك الشخصية الأسطورية الغامضة التى أسهمت بقدر كبير فى حركة الإحياء الدينى والإصلاح الاجتماعى، فالتنوير إذاً ليس أمراً جديداً على العرب فى المشرق أو المغرب، كما أنه قد ارتبط أيضاً بالتيارات الدينية والقومية وهو ما يعنى أن التنوير قد مس حدود العروبة والإسلام، ولكنه تجاوز ذلك فى الوقت ذاته ليتعامل مع حركة التغريب والتأثيرات الأوروبية فى الثقافة العربية خصوصاً من الرافدين الإنجليزى والفرنسى، لذلك فإننا حين نتحدث عن حركة التنوير العربية فى القرن التاسع عشر فإننا نذكر هذه الأمة الآن وهى فى محنتها بأنها لا تستحق ما تمر به أو ما وضعت نفسها فيه.

التحرير

إن تحرير الإرادة العربية من الضغوط الأجنبية ليس أمراً سهلاً فى ظل عالم القطبية الأحادية وتنامى ظاهرة الهيمنة الدولية والرغبة المحمومة فى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية وفقاً لرغبة الأقوى، وإذا كان القرن العشرون قد شهد صحوة ارتبطت بحركة التحرير الوطنى حيث جسدتها «الناصرية» التى انطلقت من مصر و«حزب البعث العربى الاشتراكى» الذى بدأ فى «سوريا»، ثم امتد إلى «العراق» وباقى أقطار الشام الكبير فضلاً عن التيارات القومية التى مثلتها حركات مثل القوميين العرب والوحدويين الاشتراكيين وخرجت من عباءتها المنظمات الفلسطينية المختلفة، فإذا كان الأمر كذلك فإنه يعنى أن المد القومى التحررى خصوصاً فى النصف الثانى من القرن الماضى كان كاسحاً ومؤثراً بشكل كبير

والارتباط بين تنوير القرن التاسع عشر وتحرير القرن العشرين كان يمثل - لسنوات قليلة مضت - الرصيد العربى الذى يعبر عن الهوية القومية ويبلور الشخصية العربية الحديثة، ولكن الأمور اختلفت اختلافاً بيناً ودخلنا فى مراحل صعبة نتيجة الخروج على النص المألوف عندما استهدف الإرهاب «حركة التنوير» وأجهزت أخطاء بعض النظم العربية على «إرادة التحرير»، وأصبحنا أمام ظروف معقدة وتداعيات مؤلمة تشير كلها إلى خفوت أضواء التنوير وتراجع أصداء التحرير، رغم أن الشعب العربى قد خاض معارك ضارية ضد الوجود الأجنبى على أرضه وحارب دفاعاً عن ثرواته، وحاول بنجاح نسبى تأكيد وجوده دولياً وإقليمياً، ويجب أن نعترف هنا أن وجود إسرائيل قد مارس دوراً سلبياً للغاية فيما يتصل بالمد التحررى العربى إذ كانت نكسة 1967 بمثابة الضربة القاصمة لاتجاهات «عبد الناصر» التحررية وتبعتها أيضاً إخفاقات قومية بلغت ذروتها باحتلال دولة عربية لجارتها فى ظل دعاوى تاريخية هى أقرب إلى الأوهام منها إلى الروح القومية الحقيقية وما نجم عن ذلك من نتائج خطيرة تشهدها المنطقة حالياً، ويجب أن نسجل هنا أن الإخفاق الذى منيت به الروح التحررية العربية قد انعكس هو الآخر على القضية الفلسطينية وأضر بها ضرراً بالغاً، بالإضافة إلى الآثار السلبية لحادث الحادى عشر من سبتمبر 2001 والذى جرى استخدامه على نطاق واسع كتكأة لتبرير سياسات التدخل الخارجى والتوسع فى استخدام القوة وفرض فلسفة الهيمنة على بعض الشعوب العربية.

الإصلاح

وهنا لابد أن نتوقف كثيراً لأننا عندما نشير إلى التنوير والتحرير فإننا نشير إلى حقائق عرفتها المنطقة على امتداد القرنين الماضيين، فإذا كان الحديث عن التنوير والتحرير هو حديث عن الماضى والحاضر فإن الحديث عن الإصلاح هو حديث يتصل بالمستقبل، وأبادر هنا فأسجل أن النغمة التى ترددت فى الشهور الأخيرة

وارتبطت بالرؤية الأمريكية للمنطقة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر والتى تبلورت بشكل صريح فى مبادرة وزير الخارجية الأمريكى «كولين باول» فى منتصف ديسمبر 2002 إن هذه النغمة لا يجب أن تكون قيداً على دعوتنا إلى الإصلاح ورغبتنا فيه، وخصوصاً إننا نعانى بالفعل كأمة أولاً ودول ثانياً من ازدياد دور الفرد على حساب دور المؤسسة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية حتى أن نظم الحكم ذاتها أضحت تجسيداً فردياً أكثر منها تعبيراً جماعياً، ونحن محتاجون ـ والدنيا تتطور حولنا والعالم يجرى أمامنا ـ إلى مراجعة شاملة لكافة نواحى حياتنا وأطر مجتمعاتنا، فإذا كانت تلك التى أطلقنا عليها الثورات الوطنية لم تحقق أهدافها الحقيقية فإننا يجب أن نأخذ بنهج الإصلاح التدريجى الذى يحقق التوظيف الأمثل فى إمكاناتنا ويضعنا فى المكان اللائق من خريطة العالم المعاصر فكرياً وتقنياً، إن الإصلاح عملية إنسانية عميقة تحتاج إلى خلفية فكرية شاملة ورؤية علمية متكاملة فى إطار منظومة واحدة تحتوى التعليم والثقافة والتكنولوجيا باعتبار أن الأخيرة تحديداً هى تزاوج بين البحث العلمى والصناعة، وقد يكون هذا هو الجزء الفنى والمهنى فى عملية الإصلاح حتى وإن تم فى إطار معرفى رصين إلا أنه يبقى لنا بعد ذلك جوهر عملية الإصلاح ذاتها والذى يتمثل فى المظلة السياسية والدستورية التى تنظم إيقاع الحياة بكافة جوانبها، وهنا نعود مرة أخرى إلى قضية الديمقراطية وضرورة توسيع حجم المشاركة السياسية إلى جانب تمثيل كافة القوى الموجودة على الساحة سياسياً وبرلمانياً، فضلاً عن أهمية دوران النخبة وتداول السلطة، فالقضية التى تحتاج إلى كل عنايتنا وتستأثر باهتمامنا هى تلك المتصلة بالإصلاح الذى يبدأ فى اتجاهين أحدهما من القمة، للقاعدة والآخر من القاعدة إلى القمة وإذا توقف أحد المستويين فإننا نكون أمام وضع محرج لا يعبر عن نظرة شاملة لمستقبل بغير حدود لأن الأصل فى الحياة هو التطور، كما أن التنمية والديمقراطية كلتيهما تعبير عن حيازة الثروة والسلطة بطرق شرعية والقيام بعملية تعبئة شاملة تضع فى خلفيتها الظروف المحيطة والتراث المشترك والمسئوليات التى يتحملها الجميع.

. . فالإصلاح يحتاج إلى كوادر جاهزة وبرامج واضحة وخطط سليمة حتى يؤتى ما هو مطلوب منه ، وذلك يقودنا بدوره إلى التركيز على الجوانب الإنسانية له لأن التنوير والتحرير والإصلاح كلها مفردات عصرية واحتياجات قومية ومطالب إنسانية ، ولن نفتح بوابة المستقبل إلا بمفاتيح القرن الحادى والعشرين رغم قسوة ما يحيط بنا وصعوبة ما ينتظرنا .

الفصـل الثـانـى

القضيـة المزمنـــة

«لو شهدت يوماً من أيام الحرب لتوسلت إلى الله ألا يريك ثانية منها»

ولنجتون

الفلسطينيون وثقافة الاستشهاد

سوف تحفظ الذاكرة العربية لسنوات طويلة قادمة مشهد فتاة فى عمر الزهور، أو صبى فى ربيع العمر يتلو كل منهما خطاباً قبل ساعات قليلة من قيامه بعملية استشهادية فى الأرض المحتلة، إن ذلك المشهد يمثل قمة المأساة الإنسانية المعاصرة، والتى تجعل الخيط الرفيع بين الحياة والموت مدعاة للتأمل الحزين والألم النبيل، ولعلنا نتساءل ما الذى يدفع البشر إلى هجران الحياة والاتجاه طواعية نحو العدم والرحيل فى اتجاه النهاية؟ لابد أن هناك أسبابا قوية تستعصى على الفهم العادى وتبتعد عن المنطق الطبيعى، ولقد التقيت مؤخراً وفداً فلسطينياً فى القاهرة لا يحبذ أعضاؤه كثيراً المضى فى عمليات التفجير الانتحارى لشهداء الأقصى، ولكنهم يؤكدون فى الوقت ذاته أن هناك تسابقاً محموماً بين الشباب الفلسطينى - فتياناً وفتيات - من أجل نيل شرف الشهادة على تراب الوطن الفلسطينى.

وقد أدركت أن هذه العمليات التى لم أكن متحمساً لاستمرارها - بسبب عائدها السلبى سياسياً برغم أنها أكثر الضربات الموجعة التى يقدر عليها الفلسطينيون فى مواجهة جرائم إسرائيل - لن تتوقف إلا بعودة الأمل واستعادة المسيرة السلمية وعودة الإحساس بأن هناك من يفكر فى ذلك الشعب الذى تحالفت عليه إسرائيل ومن يدعمها، فعندما تختفى سياسة الكيل بمكيالين ويزول منطق ازدواج المعايير ويشعر المجتمع الدولى أن الولايات المتحدة الأمريكية - القوة العظمى الوحيدة فى عالمنا - تمارس سياسة عادلة، إننا لا نطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تهتم بإسرائيل ولا حتى ألا تتعاطف معها ولكننا نريد فقط ألا يأخذها هذا الاهتمام وذلك التعاطف إلى قبول قهر شعب على أرضه واستفزاز أمة بأسرها على نحو أدى

إلى إحراج أصدقائها وضرب التيارات المعتدلة فى المنطقة وإعلاء كلمة التطرف والدفع بالقوى المتشددة إلى الساحة، وإذكاء نعرات كنا نتصور أنها فى طريقها إلى الزوال، ولعلنا نتجه إلى مناقشة ما نريد هنا من خلال تناول أربعة عناصر رئيسية هى: القيادة الفلسطينية والأجندة الإسرائيلية، والإدارة الأمريكية، ثم الحسابات العربية.

القيادة الفلسطينية

تعرضت القيادة التاريخية للشعب الفلسطينى المتمثلة فى شخص «عرفات» إلى حملة ضارية عبر الشهور الماضية، شاركت فيها أطراف إسرائيلية وأخرى أمريكية، فلقد عبر «شارون» فى أكثر من مناسبة عن عدائه الشخصى للقائد الفلسطينى وندمه لأنه لم يتخلص منه فى مناسبات سابقة، وعزفت شخصيات أخرى على نفس الوتر حتى أن الرئيس الأمريكى السابق «كلينتون» لم يترك مناسبة إلا وحمل فيها «عرفات» مسئولية فشل «كامب ديفيد» الثانية، بل و«شرم الشيخ» و«طابا» مدعياً أن الزعيم الفلسطينى هو المسئول عن ضياع فرصة الوصول إلى إعلان تسوية نهائية فى الأسابيع الأخيرة من الإدارة الأمريكية السابقة، ولا شك أن «كلينتون» يردد ذلك لضياع جائزة «نوبل» التى كان يحلم بها وأيضاً دعماً لزوجته نائبة نيويورك وتسديداً لديون عليه فى قضية «مونيكا» وتداعياتها، وقد انبرى بعد ذلك تيار إسرائيلى متشدد يتهم «عرفات» بأنه هو الذى يقف وراء التفجيرات الاستشهادية، وأنه يستطيع تهدئة الأوضاع، ولكنه لا يفعل ذلك ويكتفى بالموافقة علناً على ما تطلب إسرائيل، بينما يدعم الانتفاضة بكل أشكالها ومراحلها وكأنما المطلوب من «عرفات» أن يتحول إلى موظف لدى إسرائيل أو شرطى فى قواتها يعتقل من تريد ويسلم لها من تشاء، وانطلاقاً من ذلك بدأت محنة القيادة الفلسطينية التى أصبحت هدفاً يسعى الإسرائيليون لإزاحته لأنهم يضربون فى هذه الحالة أكثر من عصفور بحجر واحد فهم يسعون إلى القضاء على الزعامة الفلسطينية المتفق عليها شعبياً، والمقبولة عربياً، والمعترف بها دولياً، ثم إنهم ينهون أيضا مسيرة «أوسلو» بالكامل

وهى التى لم يوافق عليها «شارون» منذ بداية مشوارها، كما أن سلطة الحكم الذاتى باتت تؤرق اليمين الإسرائيلى المتطرف، وتمثل استفزازاً لبعض التيارات الدينية فى الدولة العبرية، ولذلك فإننى أظن أن ما تعرضت له القيادة الفلسطينية فى الفترة الأخيرة وما واجهه «عرفات» شخصياً إنما هو تطبيق لسيناريو تم إعداده مسبقاً لأن حكومة «شارون» كانت تتوقع أن يذهب «عرفات» إلى القمة فلا تسمح له بالعودة، وعندما فوت عليها «عرفات» الفرصة مضت فى تنفيذ خطتها لعزله وإنهاء دوره حتى لو وصل الأمر إلى تصفيته جسدياً أو قتله معنوياً، وذلك ما حدث تقريباً، وقد غاب عن قادة إسرائيل أن «عرفات» لا يملك عصا سحرية يلبى بها مطالبهم ويحقق أهدافهم ولعلى أزعم هنا أن التفجيرات الاستشهادية لا يقوى على إيقافها «عرفات» أو غيره من القادة الفلسطينيين لأنها تعبير عن الإحساس بالظلم ورغبة فى الرحيل عن الحياة لأنها لم تحقق للشهداء الحد الأدنى من العدل والكرامة التى ينشدها الإنسان فى كل زمان ومكان.

الأجندة الإسرائيلية

روجت إسرائيل لخطاب إعلامى زائف ملأت به الدنيا طولاً وعرضاً، وموجز هذا الخطاب الإعلامى هو أن «إسرائيل باراك 2000» قد قدمت للفلسطينيين ما لم يعرض عليهم طوال تاريخ الصراع منذ بدايته، ولكن الفلسطينيين بدلاً من أن يستجيبوا لنداء التسوية فضلوا إلقاء الحجارة والبدء فى أعمال العنف، وهذه مغالطة كبرى لأن الذى حدث هو أن إسرائيل هى التى راوغت وماطلت، بينما لم يرفض الفلسطينيون عرضاً واضحاً أو مشروعاً محدداً ولكنهم وجهوا مجموعة من الأسئلة والاستفسارات لاستجلاء الموقف وخصوصاً أن الحديث وقتها كان يتجه نحو الخطوط العريضة للتسوية النهائية، كما أن مظاهرة «شارون» الاستعراضية فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام 2000 كانت هى المسئولة عن تفجير الموقف والدخول فى دائرة العنف والعودة إلى أجواء التوتر ومراحل التصعيد فى ظل ممارسات إسرائيلية عدوانية غير مسبوقة، فالأجندة الإسرائيلية تقوم على طرح

مختلف مؤداه القضاء على السلطة الفلسطينية المركزية والتعامل مع المناطق المحتلة بصورة جزئية إلى جانب محاولة لطرد الفلسطينيين إلى الحدود العربية والسماح لمن يبقى منه بكيان محدود يبدو له شكل الدولة ظاهرياً، بينما تسعى إسرائيل بأن تسلب منه كل مظاهر السيادة الحقيقية، كما أن إسرائيل قد انتهزت كل الفرص واستثمرت كل المناسبات من أجل تحقيق استراتيجيتها الطويلة التى رسمتها منذ عشرات السنين، بل إنها استطاعت فى ظروف استثنائية تالية لحادث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 أن تحقق جزءاً كبيراً من أحلامها بحيث خلطت خلطاً متعمداً بين المقاومة الشرعية والإرهاب وشوهت وجه الثورة الفلسطينية بصورة متعمدة ساعدت عليها الحساسيات الدولية والانفعالات الأمريكية بعد ذلك الحادث الشهير الذى تعرضت له مدينتا «واشنطن ونيويورك».

الإدارة الأمريكية

كنا نتصور أن إدارة «ليندون جونسون» الذى جاء نتيجة رصاصات أودت بحياة سلفه «جون كيندى» هى أسوأ الإدارات الأمريكية بالنسبة للعرب وأكثرها انحيازاً لإسرائيل، ولكن الأمر فى ظنى أصبح مختلفاً، إذ إننى أظن أن إدارة «بوش الابن» تمثل الانحياز الأكبر لإسرائيل عبر تاريخها الطويل، فعزل «عرفات» وحصاره بالأسلاك الشائكة وقتل العشرات من الشباب الفلسطينى والإعدامات العلنية هذه كلها مجرد محاولات للدفاع عن النفس تمارسها إسرائيل وتتفهمها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الواضح أن «واشنطن» قد تغيرت وأن عقدة الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 هى التى تحكم القرار الأمريكى، وأن المتشددين فى دوائر السياسة الأمريكية هم أصحاب اليد العليا والذين يرون فى كل قنبلة استشهادية فلسطينية سبباً يوقظ لدى الذاكرة الأمريكية مشاعر الحادى عشر من سبتمبر بكل آلامه وآثاره وتداعياته، بل إن الإدارة الأمريكية تزيد على ذلك انتقادات شديدة تجاه شخص «عرفات» وتتهمه بالتقصير، وأنه كان عليه أن يقوم بدور أكبر، بينما هو حبيس حجرتين فى مقره المعزول فى «رام الله»!، ولست أغالى إذا قلت إن إدارة

«بوش الابن» الأمريكية قد أحرجت أصدقاءها فى المنطقة، وضربت التيار المعتدل فى مقتل، وأسهمت من حيث لا تدرى فى إعلاء صوت التشدد وتقوية صناع التطرف فى الشرق الأوسط كله لأن غياب العدالة واختلال التوازن وغيبة المعايير الثابتة أدت إلى ضياع المصداقية وشيوع نوع من التوتر والقلق فى المنطقة لا أظنه خافياً على الإدارة الأمريكية وأجهزتها المختلفة، ونحن نطالب الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى فى عالمنا والتى تتحمل المسئولية الكبرى فى قيادة العالم المعاصر بأن تعطى اهتماماً حقيقياً بالشعب الفلسطينى وقضيته العادلة، ونحن نكرر أننا لا نطالبها بالابتعاد عن إسرائيل أو التوقف عن التعاطف معها، ولكننا نريد منها نظرة جديدة للمنطقة وفهماً حقيقياً لتداخل المصالح فيها وإدراكاً إنسانياً بأن العدوان على كنيسة «المهد» ومسجد «عمر بن الخطاب» وقتل راهب وترويع الآمنين وهدم المنازل وحصار المدن، هذه كلها ممارسات لا تتفق مع ما تعلنه الولايات المتحدة الأمريكية من إيمان بالحرية ورعاية لحقوق الإنسان ودفاع عن القوميات، ورفض لمنطق إبادة الجنس وإنهاء وجود شعب أو إلغاء هوية وطنه وغير ذلك من تصرفات «شارون» وحكومته، ومازال الأمل معقوداً على الشعب الأمريكى الذى أظنه لا يعرف كل الحقيقة ولا يرى إلا ما يراد له أن يراه بفعل السيطرة اليهودية الكاسحة على الإعلام والاقتصاد، بل وأحيانا على دوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا يبدو منطقياً أن تقود واشنطن حملة ضد الإرهاب لدى البعض وتغمض عينيها عن إرهاب أشد لدى البعض الآخر.

الحسابات العربية

لا ننكر أن هناك مصلحة عربية عليا يلتقى عندها العرب - كل العرب - ولكننا لا نتجاهل أيضا حقيقة أخرى، وهى أن لكل دولة عربية «أجندة» خاصة بها تختلف من قطر لآخر وفقاً لظروفه الاقتصادية وتركيبته السكانية وارتباطاته الدولية ومواقفه الإقليمية والتزاماته التعاقدية، ولذلك فإن الحسابات ليست دائماً واحدة، خصوصاً أن مسئولية الشقيقة الكبرى تفرض عليها قدراً أكبر من الحكمة لأن انفلات مشاعرها سوف لا يجر شعبها وحده وراءها إلى المجهول ولكن قد يجر المنطقة كلها

إلى مواجهات غير محسوبة أو الوقوع فى فخاخ منصوبة، وليس يعنى ذلك أننا نستسلم لما يجرى أو نوافق على ما يحدث أو نقف مكتوفى اليدين مشلولى الإرادة، إذ يجب أن نتحرك على كل الأصعدة وأولها الحوار المكثف مع إدارة الدولة التى كانت راعية لعملية السلام ومازالت هى صاحبة التأثير الأقوى على الطرف الآخر، وليكن خطابنا لها جديداً ومثيراً فنحن نتساءل على أرضية عصرية لماذا هذا الدعم المطلق لإسرائيل على حساب الفلسطينيين وباقى العرب؟ إن «واشنطن» تلجأ إليهم فى الشدائد سواء عند التحالف لتحرير الكويت أو فى الحملة ضد الإرهاب، بينما تبقى إسرائيل هى المتفرج المدلل المستفيد فى كل الأحوال! ثم إن مجموعة من الرؤساء والملوك أو حتى وزراء الخارجية العرب يمكن أن يحملوا مشروع السلام العربى إلى «واشنطن» ويفتحوا حواراً علنياً مع دوائر صنع القرار الأمريكية يؤكدون فيها رغبة العرب فى السلام الشامل والعادل ورفضهم للعدوان على المدنيين من كل طرف، وتطلعهم لاستقرار المنطقة وقبولهم للتعاون الإقليمى فيها بعدما تنسحب إسرائيل إلى خطوط 4 يونيو 1967 وتعترف بقرارات الشرعية الدولية التى تعيد للفلسطينيين دولة مستقلة عاصمتها فى القدس مع تطبيق «القرار 194» الخاص بحق العودة، عندئذ لا مانع لدينا من قبول ترتيبات أمنية متبادلة تعيش فى إطارها كل دولة داخل حدود آمنة ومستقرة ومعترف بها.

.. هذه رؤيتنا فى غمار الأحداث المأساوية التى تشهدها المنطقة وسط ركام الجرائم الدامية التى نتابع أخبارها فى الأرض المحتلة، ونحن نرى أن «شارون» قد وضع نفسه فى مأزق حقيقى، فقد جاء الحكم بدعوى تحقيق الأمن للمواطن الإسرائيلى ولكنه يبدو الآن أبعد ما يكون عنه، فقد كان من نتيجة جرائمه غير المسبوقة ضياع الأمن وابتعاد السلام، لذلك فإن ما يجرى الآن قد فاق أسوأ السيناريوهات تشاؤماً وتجاوز كل الخطوط الحمراء ووضعنا أمام مسئولية خطيرة تقتضى دقة الحساب ووضوح الرؤية وحكمة القرار.

من «الكاتدرائية المرقسية» إلى «كنيسة المهد»

تفرز الأزمات الضخمة فى حياة الأمم، والمآزق الكبرى التى تتعرض لها الشعوب إيجابيات وفوائد فى مواجهة الأعاصير والأنواء ووسط الظلام الحالك بحيث تبدو كشعاع الضوء الذى ينير الطريق؛ رغم شدة المعاناة ووطأة الآلام وسطوة كل الإحباط والتوتر والقلق، وإذا كانت الأسابيع الأخيرة قد ألقت بظلالها الكئيبة على كل عربى ومصرى إلا أنها حملت معها أيضا بعض الإيجابيات التى تمثلت فى ومضات خاطفة تعيد إلى الأمة ثقتها بذاتها وتنعش فيها ذاكرتها القومية التى تستعيد بها ومضات مثيلة فى مراحل مختلفة من تاريخها الوطنى أو تراثها القومى، وهنا يجب أن أقرر أن دعوة «البابا شنودة الثالث» للمؤتمر الضخم الذى عقده فى «الكاتدرائية المرقسية» تضامناً مع الشعب الفلسطينى لم يكن مفاجأة لى فى دوافعه وخلفياته ولكنه كان مفاجأة لى من حيث عدد الحاضرين فيه والمحتشدين له إلى جانب الحماس الذى تجلى أثناء تلك المناسبة بصورة غير مسبوقة، ولقد لبيت شخصياً الدعوة لهذا المؤتمر وشاركت متحدثاً فيه ورأيت العلم الفلسطينى يرتفع فى أرجاء «الكاتدرائية» وسمعت الهتافات تهز أرجاءها وتأكدت أن فلسطين حاضرة فى قلب كل قبطى مثلما حضورها فى قلب كل مسلم، واستعدت فى تلك اللحظات الرائعة تقاليد الوحدة الوطنية المصرية أثناء الثورة الشعبية عام 1919 وما بعدها عندما كان القساوسة خطباء فى المساجد وشيوخ الأزهر متحدثين فى الكنائس، وشعرت بأريج الوحدة الوطنية يفوح عطره فى سماء «الكاتدرائية»، حيث اختلط رجال الدينين الإسلامى والمسيحى فى توليفة رائعة تذكى المشاعر وتحيى موات القلوب، رغم أننى ممن لا يتوقفون كثيراً عند المظاهر الاحتفالية خصوصاً فى موضوع الوحدة الوطنية لأننى أدرك أن روعة المظهر ليست بالضرورة

تعبيراً عن عمق الجوهر، كما أن المظاهر الشكلية ليست هى نهاية المطاف فى قضايا الوحدة الوطنية، ولقد ثارت فى ذهنى تساؤلات كثيرة وأنا أواجه الزحام الحاشد فى القاعة الكبرى «للكاتدرائية» حول ما كان يتردد فى كثير من الكتابات التاريخية فى علمى السياسة والاجتماع حول تحفظ الأقباط تجاه «عروبة مصر» وملاحظاتهم على تلك الهوية ونقص حماسهم للتوجهات القومية عموماً، فإذا الصورة تبدو لى مختلفة تماماً إذ نحن أمام تحول حقيقى يجسد موقفاً مصرياً وطنياً وعربياً قومياً يلتقى فيه الجميع بلا تفرقة ويتحدث الكل دون حساسيات، ومازلت أذكر من دراسات سابقة كيف أن زيارة السياسى المصرى الراحل مكرم عبيد «باشا» لبعض مدن الشام - دمشق وبيروت وحيفا وغيرها - فى أواخر الثلاثينيات وخطبه المتعددة ذات النبرة القومية حينذاك كانت تعتبر دليلاً نتمسك به بشدة للاستدلال على قومية الأقباط وعروبة توجههم العام، وهو أمر يبدو لى الآن - على الأقل - مستقراً فى الوجدان المصرى منذ قبلت الكنيسة القبطية إقامة الصلوات فيها باللغة العربية إيذاناً باستكمال التعريب وتأكيد الهوية العربية «لمصر» فى مطلع العصر الفاطمى، وفى ظنى - بهذه المناسبة - أن «البابا شنودة الثالث» هو صاحب الفضل الحقيقى فى ربط «أقباط مصر» بأمتهم العربية، وتأصيل مواقف الكنيسة القبطية تجاه شواغل الوطن وقضايا الأمة ووضعها فى مكانها الطبيعى داخل إطار الجماعة العربية حتى أن العرب يطلقون عليه لقب «بطريرك العرب» أو «البابا القومى» بسبب نزعته الواعية التى لا تبدو غريبة على ذلك الحبر المستنير الذى شارك فى حرب فلسطين الأولى ضابطاً احتياطاً فى الجيش المصرى، وهو أيضا الصحفى الشاعر الذى سوف يترك بصمة قوية فى تاريخ الكنيسة القبطية، وأحسب أن هذا «البابا» المسيس قد جنب الوحدة الوطنية المصرية الكثير من المصاعب وتفادى لها العديد من الأزمات، ثم إنه هو أيضاً صاحب قرار دخول الأقباط إلى القدس مع إخوانهم من المسلمين عندما تتحرر المقدسات، حتى أن الرئيس الفلسطينى «عرفات» كان ينتهز كل فرصة لزيارة الكنيسة القبطية تقديراً لها وعرفاناً بدور «البابا شنودة الثالث» وتوجهاته القومية ورؤاه بعيدة النظر، ولقد سيطر علىَّ - وربما على الكثيرين ممن حضروا مؤتمر

«الكاتدرائية» فى «القاهرة» - شعور عميق بالتعاطف مع سجناء «كنيسة المهد» فى «بيت لحم» حيث أثبتت إسرائيل للعالم كله أنها غير أمينة على المقدسات الدينية، فهى التى حاصرت الكنيسة التى تعتبر قدس أقداس المسيحية فى موقع يظن أن «السيد المسيح» - عليه السلام - قد ولد فيه، كما أن تلك الكنيسة تحتوى تمثيلاً لكل الطوائف المسيحية نظراً لأهمية المكان وقداسته، إن لإسرائيل سجلا حافلا من العدوان على المقدسات الإسلامية والمسيحية، فهى التى أحرقت منذ سنوات «المسجد الأقصى» وها هى تحاصر الآن «كنيسة المهد» وتحول بين آلاف المؤمنين وشعائرهم الدينية فى كثير من المناسبات ولا عجب إنها إسرائيل التى ارتكبت أفظع الجرائم وأفدح الأخطاء فى حق التراث الحضارى والميراث الإنسانى على امتداد العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضى، إنها إسرائيل التى لم تكتف بالعدوان على المساجد والكنائس فقط ولكنها فى الحقيقة هى التى تحاول الآن أن تهدم المعبد على رءوس الجميع، وهى قد تكون الرابح الأول فى هذه المرحلة ولكنها سوف تكون حتماً الخاسر الأخير، ولقد تجاوزت إسرائيل كل الحدود بممارساتها فى حصارها «الكنيسة المهد»، وقامت بعدوان عليها راح ضحيته رهبان وسقط برصاصها قارع أجراس تلك الكنيسة العريقة التى تجسد رمزاً رفيعاً للوحدة القومية لأن رهبانها لم يسألوا المناضلين الفلسطينيين الذين لجئوا إليها عن ديانتهم مكتفين بمشاركتهم فى عدالة قضيتهم، ولقد كان رد الفعل الدولى تجاه ما جرى «الكنيسة المهد» رداً باهتاً وفاتراً حتى من الدوائر الدينية المسيحية فى الغرب إذ اكتفى «البابا يوحنا بولس الثانى» بالصلوات والدعوات!! وهنا أعبر عن دهشتى من ازدواج المعايير فى عالمنا المعاصر حتى فى القضايا التى تمس المقدسات والمسائل التى تتعلق بالجوانب الروحية والدينية، ولعلنا نتذكر الآن أنه عندما قامت حركة «طالبان» بتحطيم بعض التماثيل البوذية فى «أفغانستان» فإن الدنيا قامت ولم تقعد، وشارك المسلمون فى حملة إدانة «طالبان» وقتها لأن العدوان على المقدسات هو أيضا عدوان مباشر على التراث الإنسانى كله والذى يعتبر ملكاً للجميع بغير استثناء، ولكنه هو أيضاً نفسه العالم الذى وقف صامتاً راضياً أمام إسرائيل وحصارها

لأقدس الكنائس المسيحية وتحطيمها لواحد من تماثيل «العذراء مريم» ولا عجب إذ إنه هو ذلك العالم الذى يكيل بمكيالين والذى تقف فيه إسرائيل فوق المساءلة دائماً وكأنها حالة استثنائية لا يجب التعرض لها أو مناقشتها أو توجيه انتقادات حادة لها لأن التهم جاهزة دائماً على الجانب الآخر، بدءاً من معاداة السامية، مروراً باضطهاد اليهود، وصولاً إلى إحياء ذكريات جرائم النازية، وهل تتساوى فى هذا العالم حقوق الإنسان الفلسطينى مع حقوق الإنسان الإسرائيلى؟ ثم نريد بعد ذلك أن نتحدث عن وحدة الجنس البشرى والقرية الكونية الصغيرة! لذلك فإننى أزعم الآن أنه إذا كان لجرائم إسرائيل الأخيرة من ميزة إعمالاً للحكمة القديمة «رب ضارة نافعة» فهى أن أقرر أن ما حدث فى «كنيسة المهد» قد عزز «العلاقات المسيحية الإسلامية» فى إطار الأمة العربية الواحدة وليس هذا جديداً على المسيحيين العرب الذين اتخذوا دائماً مواقف سباقة فى القضايا القومية وأمام التحديات الخارجية، فمنهم رواد للحركة العربية الواحدة وزعامات حزبية قومية، بل إن عدداً من مطارنة الكنائس فى «فلسطين» كانوا دائماً من أشد مناصرى قضية بلادهم والمؤمنين بها والمدافعين عنها.

ولست أنسى ما سمعته فى القمة الإسلامية بمدينة «الدوحة» عام 2000 عندما تحدث مطران القدس عن قضية بلاده بلغة مقنعة ولهجة صادقة وفكر واضح، دارت كل هذه المعانى فى رأسى وأنا أشارك فى ذلك المشهد الوطنى الرائع «بالكاتدرائية المرقسية» فى القاهرة فى احتفال يستضيفه بابا الأقباط بحضور شيخ الأزهر وفى جو مفعم بالحماس القومى والولاء لقضية الشعب الفلسطينى الذى أجرى قائده «ياسر عرفات» اتصالاً هاتفياً من محبسه تحت حصار الدبابات الإسرائيلية «بالبابا شنودة الثالث» ليحيى تلك الروح القومية الرفيعة ويؤكد تقديره لموقف «مصر» الداعم عبر التاريخ كله لقضايا أمتها وفى مقدمتها قضية الشعب الفلسطينى الصامد، لقد بدت لى تلك اللحظات وهى تضىء ببريق خاطف يبدد ظلمة الأيام الحالكة التى تعرضت لها الأرض الفلسطينية المحتلة وأدركت لحظتها أنها بحق رسالة تضامن عربية ـ بمشاركة مسيحية إسلامية ـ انطلقت من «الكاتدرائية المرقسية» فى القاهرة إلى «كنيسة المهد» فى «بيت لحم».

محنة عرفات

لم تثر شخصية فى تاريخ القضية الفلسطينية ما أثارته شخصية «عرفات» من جدل دائم وخلاف مستمر، فهو أكثر الزعامات الفلسطينية تواصلاً وحضوراً على امتداد عقود ثلاثة أو ما يزيد، لأنه أول مؤسسى «حركة فتح»، وهو أيضاً شاهد «أيلول الأسود» . . الطريد من «بيروت» فى الثمانينيات . . المتعاطف مع القيادة العراقية فى مطلع التسعينيات . . المحاصر فى «رام الله» فى بدايات العقد الأول من القرن الحادى والعشرين . .

إن «عرفات» رمز متعدد الجوانب مختلف المواقف، ورؤيته ليست هينة ولكنها أيضا ليست متطرفة، فهو ليس «هوشى منه» أو «جيفارا» فى النضال، ولكنه بكل المقاييس صاحب أكبر رصيد بين الزعامات فى تاريخ الشعب الفلسطينى، ومازلت أذكر عندما كنت دبلوماسياً صغيراً وحضرت احتفال نقابة الصحفيين المصريين بذكرى الأربعين لرحيل الزعيم العربى «جمال عبد الناصر»، كيف ارتجل «عرفات» يومها كلمة فى تأبين ذلك القائد الذى ارتبط تاريخه بالقضية الفلسطينية - مهما اختلفت وجهات نظرنا حول نتائج ذلك الارتباط - فإذا «بعرفات» يراجع المترجم الذى كان ينقل حديثه إلى اللغة الإنجليزية موضحاً أنه يقصد أن رحيل «عبد الناصر» صدمة عربية وليس خسارة فلسطينية كما كان المترجم قد ذكر، وأدركت لحظتها - رغم صغر عمرى وقلة تجربتى - أننى أمام شخصية تجيد المناورة وتحسن ترتيب المواقف عند اللزوم، وهى على كل حال صفات تعد من لزوميات السياسى المتمرس، وهو أيضا «عرفات» صاحب الابتسامة الباهته جالساً فى الصف الأول من مقاعد مجلس الشعب المصرى فى نهاية صيف 1977 يستمع إلى خطاب الرئيس الراحل «أنور السادات»، وهو يعلن عن استعداده للذهاب إلى آخر مكان فى العالم

من أجل إقرار السلام فى إشارة صريحة إلى عزمه على القيام بزيارته الشهيرة «للقدس»، وهو أيضاً «عرفات» الذى قضى محلقاً فى الجو أطول ساعات طيران قام بها زعيم شرق أوسطى حتى سقطت به الطائرة فى الصحراء ونجا بأعجوبة ثم تماثل للشفاء من آثار الحادث بعد وقت قصير، إنه «عرفات» الذى يرى الشوام أنه مصرى الهوى والذى يرى المصريون أنه أقرب الزعامات الفلسطينية إلى مزاج «مصر» حيث استكمل دراسته فيها ومارس نشاطه السياسى المبكر بين طلابها قبل أن يعمل لبضع سنوات فى دولة «الكويت»، وهو أيضا «عرفات» الذى دخل «البيت الأبيض» فى عهد «بيل كلينتون» كما لم يدخله زعيم فلسطينى آخر، وذلك رغم أن الرئيس الأمريكى السابق لا يتحدث عن «عرفات» حالياً بطريقة إيجابية، وإن كان يسلم بأهمية استمرار وجوده فى المراحل المقبلة للتسوية مع الفلسطينيين.

«أبو عمار» والمعادلة الصعبة

ذكرت مؤخرا مستشارة الأمن القومى فى الإدارة الأمريكية الحالية السيدة «كوندوليزا رايس» أن «عرفات» ليس هو القيادة المناسبة لمرحلة قيام الدولة الفلسطينية! وفى ظنى أن هذه العبارة تعكس المعادلة الصعبة التى يواجهها «عرفات» منذ عقد كامل على الأقل عندما أتاحت له «اتفاقية أوسلو» فرصة الظهور فى صورة الزعامة الفلسطينية الأكثر اعتدالاً، والتى دخلت معها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى حوار مباشر أدى إلى عودة «عرفات» إلى الأرض الفلسطينية واكتسابه اعترافاً أمريكياً ودولياً خرج به من الدائرة الشبيهة بتلك التى كانت تحيط بالزعيم الكردى «عبد الله أوجلان» لتضعه فى موقع القيادة المعترف بها المسلم بوجودها، وفى ظنى أن عرفات واجه فى السنوات الأخيرة محنة التمزق بين بريق الخارج وأضواء البيت الأبيض ودعاية الإعلام الغربى فى جانب وبين ضغوط الداخل والتزامات مؤسسى «حركة فتح» ومسئولية قيادة النضال على الأرض الفلسطينية فى جانب آخر، ولقد تنازع «عرفات» هذان العاملان. فهو يبدو للبعض الزعيم المعتدل الذى تلتف حوله أعلى نسبة من صفوف الشعب الفلسطينى وهو أيضا القائد

التاريخى المناضل منذ منتصف الستينيات من القرن الماضى، وهو مطالب بالتوفيق بين الالتزامات الدولية التى ارتبط بها والانتماءات النضالية التى يؤمن بها وخصوصاً أن هناك من المتشددين من يقفون على يساره ويسبقون حركته وينتقدون بعض مواقفه، و«سوريا» أكبر دول الشام الكبير لا تنظر إليه بود إلى الحد الذى سمح للعماد «مصطفى طلاس» أن يسب «عرفات» بأقذع العبارات علناً منذ سنوات قليلة، كما أن «سوريا» أجلت زيارة «عرفات» إلى درجة الإلغاء أكثر من مرة فى عهد الرئيس السورى «بشار الأسد»، وهكذا يبدو واضحاً أن «عرفات» ليس كما يتصور البعض مطلق السلطة أو صاحب القرار الوحيد، ولكنه يخضع لضغوط متباينة ويواجه معارضة قوية فى كثير من الأحيان، بل لعل الاتهامات التى بدأت توجه إليه مؤخراً حول اتفاق فك الحصار عنه هى خير دليل على درجة الجدل ونوعية الخلاف فى تقييم مواقف «عرفات» بل وسياساته، فهناك من يرى أن وضع المتهمين بقتل وزير السياحة الإسرائيلى بالإضافة إلى شخصية بارزة فى واحدة من أبرز الفصائل الفلسطينية ومسئول كبير فى سلطة الحكم الذاتى رهن الاعتقال تحت حراسة أمريكية وبريطانية هو تسليم ضمنى بإدانة الشعب الفلسطينى من خلال صفقة ضاعت فيها لجنة تقصى الحقائق التى شكلها أمين عام الأمم المتحدة لإعداد تقرير عن جرائم الحرب الإسرائيلية فى «جنين»، ويرى غلاة المعارضين «لعرفات» أنه قد دفع ثمناً فلسطينياً غالياً فى مقايضة غير متكافئة للحصول على حريته الشخصية والتى تبدو منقوصة إذ لا يدخل فى إطارها التحرك الخارجى حتى الآن، ولا شك أن دعاة مثل هذا الرأى يظلمون «عرفات» ويحملونه ما لا يطيق لأنه إن لم يقبل بهذا الاتفاق فإن اقتحام مقره كان وارداً فى أى لحظة، حيث كان يمكن أن تنفذ إسرائيل حكماً بالإعدام فى كل من تريد ممن هم حوله، وقد يظل «عرفات» بعد ذلك أيضاً رهن الحصار أو قيد الطرد إلى خارج الأراضى الفلسطينية، إننى أعترف أن «عرفات» يواجه أكبر مأزق فى تاريخ زعامته لأن المعادلة التى جاهد سنوات طويلة للاحتفاظ بها لا تحقق نفس الدرجة من النجاح هذه المرة، فلقد كشفت انتفاضة الأقصى عن مشاعره الوطنية الحقيقية ولم تعد ذكريات اجتماعات البيت الأبيض ولا الاستقبالات الدولية الحافلة قادرة على الحيلولة بين المناضل الفلسطينى وشعبه الصامد، واكتشف الإسرائيليون

أو لعلهم أرادوا أن يكتشفوا أن «عرفات» قائد حركة تحرير لشعب يقاوم الاحتلال وليس شخصية دبلوماسية تسعى فقط إلى موائد المفاوضات وترتاد المؤتمرات وتردد البكائيات، فلم يكن هناك حتى وقت قريب من يدرك حقيقة بسالة الشعب الفلسطينى واستعداده للتضحية بغير حدود، ولم يكن ممكناً للقائد التاريخى أن يتخلى عن موقعه فى الصف الأول، أو أن يقنع بمجد الرئاسة على حساب مستقبل الوطن، إن «عرفات» كان دائماً موزعاً بين اعتبارين فعقله يمضى وراء الالتزامات الدولية، بينما قلبه غارق فى الانتماءات الوطنية.

«أبو عمار» والزعامة البديلة

عندما يكرر الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» أن «أبو عمار» لم يكتسب بعد مصداقيته واحترامه، وأن أمامه ما يجب أن يقدمه طلباً لرضا الولايات المتحدة ورئيسها فإننا نكون أمام وضع مقلوب، وصل فيه الحد إلى صدور قرار من المجلسين اللذين يشكلان برلمان الولايات المتحدة الأمريكية تعلن فيه الغالبية من ممثلى الشعب الأمريكى فى الثانى من مايو عام 2002 عن المساواة فى النظرة بين الإرهاب الذى حاربته فى «أفغانستان» والإرهاب الذى تحاربه إسرائيل فى «فلسطين» مع إدانة واضحة وصريحة للعمليات الاستشهادية الفلسطينية وإشارة إلى العدوان الذى تعرض له الإسرائيليون بل وبعض الأمريكيين الموجودين فى إسرائيل! وهى افتراءات تشكل فى مجملها موقفاً يبدو خارج السياق الذى كان يتحدث أحياناً عن التسوية السلمية واحتمالات التعاون الإقليمى ويدعو الى دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، والحديث عن الزعامة البديلة ليس جديداً فلقد حاولت إسرائيل ذلك من خلال عدد كبير من الممارسات فسعت حيناً إلى الإيقاع بين الفصائل الفلسطينية والقيادات الوطنية وراهنت على حرب أهلية تنهى مركزية القرار الفلسطينى، وتسمح لإسرائيل بأن تتصرف كما تشاء فى الوقت الذى تريد، بل إن ميلاد «حركة حماس» كان هو الآخر موضع مباركة إسرائيلية من بعيد تحت وهم اصطناع زعامة بديلة تحت تصور أن ذلك يؤدى إلى

تنافس محتمل فى إرضاء إسرائيل وتقديم التنازلات بعد إضعاف زعامة «عرفات»، ولكن الذى حدث كان هو العكس تقريباً إذ أصبحت «حركة حماس» مصدر إزعاج حقيقى للدولة العبرية، وهى تقف فى مقدمة صفوف النضال الفلسطينى، وعندما تخلصت إسرائيل من ثنائى الشخصيات التاريخية المكملة «لعرفات» فى تأسيس «حركة فتح» باغتيالها «لخليل الوزير» (أبو جهاد) و«صلاح خلف» (أبو أياد) فإنها كانت تراهن أيضاً على عملية الانتقال إلى جيل مختلف فى القيادة البديلة، وهى التى روجت دائماً لأسماء بعض الشخصيات الفلسطينية ذات الصلة بالقضايا الأمنية وفى مقدمتها «جبريل الرجوب» فى «الضفة» و«محمد دحلان» فى «غزة»، إنها دائماً إسرائيل التى لم تتحدث فقط عن الزعامة البديلة، ولكنها استغرقت كثيراً فى أوهام الحديث عن الوطن البديل أيضاً، وها هى تطرح كماً هائلاً من الشائعات حول دور «عرفات» فى المستقبل وشكل الكيان الفلسطينى وقيادته وتصل فى شططها الى إطلاق شائعات حول إعداد المناضل «مروان البرغوتى» من سجنه ليكون القائد الجديد للشعب الفلسطينى بعد تفاهمات معينة مع إسرائيل!! ومن الموضوعية أن نقول إن النظم العربية فى أقطارها المختلفة تتفاوت فى مواقفها من زعامة «عرفات» ودرجة تمسكها باستمراريتها، «فمصر» و«الأردن» على سبيل المثال تطلبان - ومعهما معظم دول العالم العربى - مواصلة «عرفات» لدوره حتى تعلن الدولة الفلسطينية بشروطها وعاصمتها «القدس»، ويكون ذلك تتويجاً لكفاحه التاريخى الطويل، إلا أن هناك دولاً أخرى تبدو درجة تمسكها بزعامة «عرفات» - رغم حماسها للقضية الفلسطينية وتشددها القومى - أقل بكثير كما هو الحال بالنسبة «لسوريا» و«لبنان» فى جانب وبعض دول الخليج العربى لأسباب تتصل بتاريخ المسألة العراقية فى جانب آخر.

.. إن «عرفات» الذى أمسك بزمام القضية لأكثر من ثلاثين عاماً على الأقل لا يستطيع الآن أن يتهاون فيها، أو يقايض عليها، أو يتخلى عن شىء من ثوابتها، والسؤال المطروح والذى سوف تجيب عنه تطورات الشهور القليلة القادمة هو هل ما جرى يمثل آخر محن «عرفات» وما أكثرها، أم أنها بداية النهاية وما أصعبها؟

الجرائم الإسرائيلية والأخطاء الفلسطينية

إن جزءاً كبيراً من تصوراتنا لمجريات الصراع العربى الإسرائيلى قد خضع بدرجة معينة لأفكار انطباعية عامة وليست تحليلية موثقة، وكان من نتائج ذلك تسطيح كثير من القضايا واتخاذ قرارات غير رشيدة واختزال جوهر الصراع فى مفردات محدودة ظللنا نكررها لسنوات طويلة حتى عجز خطابنا الإعلامى عن ملاحقة العصر أو إقناع الغير رغم عدالة المطلب ونزاهة القصد، أقول ذلك لأننى أريد التطرق إلى عدد من النقاط الجوهرية التى تتأرجح غالبا بين الجريمة الإسرائيلية والخطأ الفلسطينى، ولعلى أوضح ما أسعى إليه من خلال التعرض للنقاط التالية :

أولاً : إن تاريخ الصراع فى الشرق الأوسط حافل بسجل عدوانى توسعى للدولة العبرية ولكنه يحتوى أيضا أخطاء فلسطينية فى مراحل مختلفة هى التى مكنت لذلك الصراع أن يأخذ صورته المزمنة وأن يتحول بتراكم الأحداث والانتكاسات والمآسى ليكون واحداً من أكثر صراعات الدنيا تعقيداً وصعوبة، حيث تتداخل فيه الدعاوى الدينية مع الرواية التاريخية وتتجاور الأسباب الاقتصادية مع الدوافع السياسية.

ثانياً : إن جرائم إسرائيل فى معظمها مضت بغير عقاب، نعم . . ثار المجتمع الدولى لفترة قصيرة، ولكن إسرائيل لم تنل فى كل المراحل ما تستحقه رداً على عدوانها على البشر واحتلالها للأرض وانتهاكها للسيادة بل إنها أفلتت دائما حتى من أبسط العقوبات الدولية، وهل ننسى كيف تخلصت إسرائيل من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى كان يساوى بين الصهيونية والعنصرية؟ واستجاب العالم لمطلب إسرائيل فى غمار التسوية السلمية فى الشرق الأوسط والحديث الطويل حول آفاقها واحتمالاتها.

ثالثاً: إن الأخطاء الفلسطينية هى فى الغالب ردود فعل وليست دائما نتيجة أفعال بدأت من الجانب العربى، فإسرائيل دأبت على الاستفادة من أخطاء الطرف الآخر بافتعال مواقف تدرك سلفاً ردود فعلها الذى توظفه لخدمة أهدافها، ولعل حرب يونيو حزيران 1967 من حيث التوقيت وطريقة الاستدراج والفخ الذى وقع فيه العرب خير شاهد على هذا النموذج من ردود الأفعال التى تجيد إسرائيل إحداثها لتحقيق مكاسب معينة.

رابعاً: إن الجريمة هى جزء من عدوان ولكن الخطأ جزء من سوء تقدير، لذلك فإن ما أقدمت عليه إسرائيل منذ قيامها هو تأكيد لكل خصائص الجريمة بينما لا يعدو الخطأ الفلسطينى أن يكون سلبياً بطبيعته مثل تفويت الفرص وعدم استثمار المواقف والتهاون فى الاستعداد للمستقبل.

خامساً: إن الاختلاف بين الخطابين الإسرائيلى والفلسطينى يمثل حتى الآن المسافة الواسعة بين أسلوب حديث كل منهما للعالم الخارجى، فإسرائيل جزء لايتجزأ من العقلية الغربية لذلك لها خطابها المباشر على نفس قنوات استقباله لدى الآخر، أما الفلسطينيون ـ كجزء من العقل العربى ـ فهم يتحدثون كلمات كبيرة وعبارات حماسية قد تصل إلى قلوب الغير ولكنها لا تغزو عقله.

. . . ويهمنى قبل أن أستطرد فى المقارنة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى بعد النقاط الخمس السابقة أن أؤكد على ضرورة الحذر من الوقوع أسرى للشعور بالاضطهاد أو السقوط فى مستنقع الاستسلام لنظرية المؤامرة الدولية، إذ ليس صحيحاً أن العالم كله ضدنا أو أن إسرائيل وخلفها الولايات المتحدة الأمريكية قد ملكت العقول ـ كل العقول ـ وسيطرت على القلوب ـ كل القلوب ـ فالذى لا خلاف حوله هو أننا نعيش عالماً مشتركاً تحكمه غايات واحدة ولكن أساليب الوصول إليها تبدو مختلفة من خلال المعايير المزدوجة والمكاييل المتعددة، لذلك فإننى أدعى أن هناك رأياً عاماً موضوعياً فى النهاية؛ لأنه يمثل قيم العصر وروحه الفكرية والإنسانية ونحن لسنا مستعدين لقبول محاولات العزل عن فكر العصر أو الاقصاء عن عالم اليوم، لأننا نرى أن الصراع بين القوى هو جدلية إنسانية لم تتوقف يوما

ولن تنتهى أبدا . . دعنا نبحث الآن عن أسلوب لمواجهة المسافة بين أطراف الصراع التى لا تبدو قريبة إلا من خلال الالتقاء بين الجرائم الإسرائيلية والأخطاء الفلسطينية، وهذا يقودنا إلى طرح الأفكار التالية :

(1) إن الجانب الفلسطينى قد صرف جزءاً كبيراً من جهده عبر العقود الخمسة الأخيرة فى تضحيات ناجمة عن الانقسامات الفلسطينية ذاتها، وعلى سبيل المثال فإن جماعة «أبو نضال» قد كبدت المنظمة من الخسائر البشرية وشوهت صورة النضال الفلسطينى فى مراحل معينة، كذلك فإن استخدام عدد من الدول العربية لبعض الفصائل الفلسطينية أدى بدوره هو الآخر إلى حالة استقطاب قطرى داخل الجبهة الفلسطينية كان مردوده سلبيا إلى حد كبير على الشعب الفلسطينى ومستقبل ثورته الوطنية.

(2) لقد ابتلع الفلسطينيون والعرب ودوائر مختلفة فى الرأى العام العالمى ومراكز صنع القرار الدولى، ابتلعوا جميعا لعبة تقسيم الأدوار الإسرائيلية وظلت درجات الألوان على مسرح الحياة السياسية الإسرائيلية مبرراً لتخدير قوى مختلفة داخل الوطن العربى وخارجه، حيث توهمت معظمها أن صراع الحمائم والصقور يحتاج منا الى دعم لتقوية الجناح المعتدل داخل إسرائيل، ولعل نموذج «شيمون بيريز» هو خير مثال على حالة الوهم الذى عشناه حتى انكشفت شخصية حامل جائزة نوبل فى السلام على حقيقتها وهو يمارس دوراً تبريرياً علنياً لجرائم «آرييل شارون».

(3) يجب أن نعترف فى مراجعة أمينة مع النفس وصدق مع الذات أننا كعرب وفلسطينيين قد فقدنا القدرة أحياناً على اتخاذ القرار المناسب فى وقته، ثم دفعنا بعد ذلك ثمناً غالياً إما لفرصة ضائعة أو لمعركة فى غير وقتها أو لتشويه متعمد لصورتنا فى الخارج، وقد كانت هذه كلها نتائج سلبية انعكس مردودها على محصلة العمل العربى القومى عموماً والعمل الفلسطينى الوطنى خصوصاً.

(4) ربما أسرف الفلسطينيون فى تصورهم للدعم العربى لقضيتهم وتصوروا فى

مراحل معينة أن الأقطار العربية تدرك أن الصراع العربى الإسرائيلى يمسها جميعا وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، بحيث كان يتعين على الدول العربية أن تعتبر المواجهة مع إسرائيل قضية أمن وطنى وليست مجرد قضية قومية يتعاطفون معها من بعيد ويكتفون تجاهها بالجهد السياسى أحياناً والدعم الإنسانى أحيانا أخرى!

(5) إن جرائم إسرائيل تبدو فى مجملها ذات طبيعة واحدة . . ركائزها هى العدوان المستمر، والتوسع الدائم، وترويع الشعب الأعزل، والقيام بعمليات شديدة القسوة لزرع الخوف فى قلوب المدنيين، مع جهاز إعلامى كاسح يسيطر على مصادر الخبر ويضع نفسه طرفا وحكما فى ذات الوقت من خلال إحكام السيطرة على إمبراطورية الإعلام فى قارات العالم كلها وأركان الدنيا الأربعة.

. . إن متابعة ما يجرى يعطينا مؤشراً يؤكد أن إسرائيل قد اختارت على ما يبدو طريقاً جديداً يقوم على العدوان الشامل والحرب المفتوحة، مع الاستخدام الخبيث والتوظيف المغلوط لتداعيات الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 حتى تمكنت من أن تضع نفسها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى خندق واحد لمحاربة الإرهاب على اعتبار أن معركة إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة هى امتداد لمعركة الولايات المتحدة الأمريكية فى «أفغانستان»، وقد كان مؤلماً حقاً أن نرى أن معظم دول العالم قد ابتلعت الطعم وقبلت الدعاوى الإسرائيلية بحيث جرى تركيز على العمليات الانتحارية التى أسمتها إرهاباً، بينما اختزل بعض العرب والفلسطينيون على الجانب الآخر ما جرى فى الأسابيع الأخيرة فى حصار «عرفات» و«كنيسة المهد» واقتحام «مخيم جنين»، متناسين أن ذلك كله جزء من رؤية إسرائيلية شاملة تسعى بها إلى تغيير المعادلة ومحاولة قلب الأوضاع وهى كلها أمور تعبر عن قصور فى النظرة بينما واقع الأمر يوحى بأن المسألة أكبر من ذلك كما أن المخطط أوسع بكثير.

. . دعونا نعترف بأن الصراع العربى الإسرائيلى يحتوى على كل المتناقضات،

ففيه الجرائم الإسرائيلية والخطايا العربية والأخطاء الفلسطينية، وإذا حاولنا أن نوزع الأعباء فإننا نكتشف على الفور أن المخطط الإسرائيلى أبعد مما تصورنا فى البداية وأن هناك استراتيجية طويلة المدى لا تتأثر بالتغيرات حولها أو حتى التنازلات من أجلها، وهنا يجب أن نقرر فى شجاعة أن إسرائيل قد نجحت بدرجة معينة فى إدارة الصراع ولكنها لم تكسب المعركة السياسية حتى الآن، كما أنها لم تتمكن أن تحسم على الأرض الخريطة الإسرائيلية التى بشرت بها كتابات آباء الحركة الصهيونية ومؤسسو دولة إسرائيل.

.. إن الظروف الدولية والإقليمية لم تكن مواتية لنا خصوصًا فى السنوات الأخيرة، كذلك فإن خطابنا إلى الآخر كان قاصراً ولم نستطع أن نقدم قضيتنا العادلة بلغة العصر الجديد ووفقاً لمعطيات عالم مختلف، وقد جاء الوقت الذى يجب أن نخرج فيه من الإطار التقليدى لمعالجة ذلك الصراع الطويل مع التمسك بالثوابت ودون تفريط فى الحقوق، ويبقى باب الاجتهادات بعد ذلك مفتوحاً وصدور المبادرات متاحاً من خلال أرضية مشتركة مع القوة القادرة على الضغط على الدولة المعتدية وفى مقدمتها الرأى العام الإسرائيلى ذاته بل وجماعات الضغط اليهودية على الجانب الآخر، هذه نظرة ترى بارقة الأمل بشيراً بطلوع الفجر وشروق الشمس، فالدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها فى «القدس» تبدو أقرب مما نتصور مهما رفض «الليكود» قيامها أو عرقلة إسرائيل كيانها، فالطغاة يذهبون، والشعوب تعيش، والأمم تبقى.

نحو مرحلة جديدة للنضال الفلسطيني

إننى أعلم منذ البداية أن الخوض فيما أعتزم التطرق إليه قد يصل إلى العقول ولكن لا يرضى القلوب وقد يكون سبباً فى انتقادات متسرعة أو تعليقات منفعلة إذ قد لا يتفهم بعضنا حقيقة ما جرى أو لا يتصور بعضنا الآخر احتمالات الأوضاع الدولية الجديدة، ولكننى آثرت أن أمشى على الشوك لأننى مقتنع بأننا محتاجون إلى فكر غير تقليدى فى مواجهة ظروف دولية وإقليمية غير مسبوقة على الإطلاق تستوجب التحرك السياسى المؤثر والتكتيك المرحلى المناسب، أبدأ من حيث انتهى حوارى مع بعض الشخصيات الفلسطينية ذات الصلة بجوهر القضية والتطورات الأخيرة فى الأرض المحتلة، حيث كان ذلك الحوار نوعاً من التفكير بصوت عال، فيه من الموضوعية أكثر مما فيه من العواطف، وفيه مساحة من الصدق تختفى أمامها الشعارات الملتهبة، ولابد أن أتوقف هنا عند مشهد ذكره أحد الإخوة الفلسطينيين القادمين من أتون المواجهة بين المقاومة الفلسطينية الباسلة وبين آلة الحرب الإسرائيلية الغاشمة، لقد ذكر لى أحدهم فى ذلك اللقاء أن هناك غلاماً لم يتعد الرابعة عشرة من عمره كان يسعى للحصول على شرف تفجير نفسه شهيداً فوق تراب وطنه ليلحق بقافلة طويلة من الشهداء كانت آخرها سيدة فلسطينية اختارت الانتحار من أجل الوطن على حياة لم يعد لها ثمن ولم تبق لها قيمة، وقد قررنا فى ذلك اللقاء أن نسلك فى حوارنا أسلوباً صريحاً وواضحاً من أجل التفكير فى الخطوة القادمة بعد أن أثبتت الانتفاضة الفلسطينية بسالتها المنقطعة النظير ودفع الفلسطينيون واحدة من أغلى فواتير الدم بين حركات التحرر الوطنى فى عالمنا المعاصر، بالإضافة إلى بعد دولى لا يمكن تجاهله أو الإقلال من تأثيره، فلقد انعكست آثار ملف الإرهاب بعد الحادى عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد على

المقاومة الفلسطينية رغم اختلافهما الواضح إلا أن إسرائيل قد عمدت فى الشهور الأخيرة إلى الخلط بينهما لتشويه صورة المقاومة أمام العالم، وأعترف ـ ما دمنا قد قررنا الصدق مع النفس والصراحة فى القول ـ أنها قد نجحت فى توظيف ذلك الخلط إلى حد بلغ برئيس أقوى دولة فى العالم أن يعلن أن إسرائيل التى تسحق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال هى فى حالة دفاع عن النفس! وما دمنا نبحث فى الحصاد السياسى لانتفاضة شعبية ليس لها مثيل، فإنه يتعين أن نستعرض الوضع الحالى فى الأرض الفلسطينية المحتلة للبحث فى جدوى استمراره أو السعى إلى تغييره.

أولاً: دوافع الاستمرار:

(1) لقد بدأ العالم ينظر إلى الشعب الفلسطينى باحترام يزيد على أية مرحلة أخرى فى تاريخه، وقد لا يمتزج هذا الاحترام بالحب أو التعاطف لدى بعض الدول ولكن المؤكد هو أن هناك قناعة قد استقرت فى ضمير معظم شعوب العالم وأمم الأرض مؤداها أن هناك شعباً فلسطينياً لا يمكن تجاهل وجوده أو إغفال حقوقه الوطنية، وهذه مسألة مهمة؛ لأن القضية الفلسطينية بعد الانتفاضة قد أخذت شكلاً مختلفاً حلت فيه المهابة محل الشفقة، خصوصاً عندما ينظر العالم لصدور الأطفال وهى تواجه طلقات الرصاص المطاطى لجنود الاحتلال، وعندما يلمح الإصرار على وجوه الصغار من جيل المعاناة فى شوارع مدن الضفة وغزة، كما أن مشاهد توديع شهداء الانتفاضة مكشوفى الوجه فى احتفال إنسانى من نوع خاص لن تغيب هى الأخرى عن ذاكرة العصر.

(2) إن إسرائيل قد بدأت تدرك أن التلازم بين مسألة الأمن وقضية السلام هو تلازم ارتباطى، إذ لا يمكن تحقيق أمن المواطن الإسرائيلى بغير الوصول إلى تسوية سلمية عادلة تتحقق بها حالة من التعايش المشترك والقبول الطوعى المتبادل بين الطرفين، وهذه نقطة مهمة؛ لأنها تتناقض مباشرة مع تفكير «شارون» الذى يتصور إمكانية تحقيق الأمن فى غياب السلام!

(3) لقد أثبتت الانتفاضة الفلسطينية أن ذلك الشعب يقاوم على أرضه ولا يمارس عمليات خارجها، ويكفى أن نقرر أن قوائم الاشتباه التى أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحادى عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد قد جاءت خلواً من مواطنين فلسطينيين رغم محاولات وضع بعض النصائل الفلسطينية فى قائمة الاتهام عند توسيع دائرة الاشتباه، وهذه مسألة ذات مغزى؛ لأنها تعنى التفرقة الواضحة بين الكفاح الوطنى المسلح وبين الإرهاب العشوائى.

ثانياً: أسباب التغيير:

(1) لقد أثبتت الانتفاضة وجودها وبعثت برسالتها إلى العالم ولكن مردودها فى الشهور الأخيرة أصبح سلبياً بصورة واضحة، فحجم التعاطف الدولى ينكمش والقوة الداعمة تقليدياً للحق الفلسطينى بدأت تنصرف عنه، كما أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية يزداد تعنتاً فالإدارة الأمريكية تواجه الأحداث الدامية التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى بقدر كبير من عدم الاهتمام لأن الحملة ضد الإرهاب هى شاغلها الأول، كما أن بعض أساليب المقاومة الفلسطينية تستدعى فى العقل الأمريكى - للأسف - تشابهاً مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر؛ لأن أسلوب التفجير الذاتى قد أصبح مرتبطاً فى الذهن الغربى وفقاً لنظرية رد الفعل الشرطى بالأساليب الإرهابية بغض النظر عن الدوافع أو فهم الأسباب التى تصل بالإنسان إلى درجة رفض الحياة وتفضيل الموت إعلاناً عن قضيته وتعبيراً عن مأساته.

(2) إن عنصر الزمن يوحى بتدهور الموقف الفلسطينى على الأرض، وتزايد خسائره، وحصار مدنه، وعزل شعبه، بل والاتجاه نحو إنهاء قيادته التاريخية، ما لم تقم بوظيفة جديدة فى خدمة الأمن الإسرائيلى حتى ولو أدى ذلك إلى مواجهة بين الفصائل الفلسطينية تريد بها إسرائيل إشعال حرب أهلية يخسر بها الفلسطينيون كل ما حققوه وما يسعون إلى تحقيقه.

(3) لقد نجحت إسرائيل فى استخدام التفجيرات الاستشهادية الفلسطينية لإحداث

تداخل بين الكفاح الوطنى والإرهاب الدولى، ويكفى أن نتذكر استخدام «شارون» لأحد تلك التفجيرات لتشويه صورة الفلسطينيين أمام الرأى العام الأمريكى خصوصاً عندما كان فى زيارة أخيرة لواشنطن على الرغم من أن الجميع يدرك فى أعماقه أن العرب ليسوا «بن لادن» وتنظيمه، كما أن الإسلام ليس هو طالبان وحكامها، وهنا يجب أن نقرر أن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب قد أصابت السياسة الخارجية الأمريكية بشىء من العمى والصمم فأصبحت لا ترى ولا تسمع فى هذه الظروف الاستثنائية ما كان يمكن أن تراه أو تستمع إليه فى الظروف العادية، إذ إن تعقب فلول الإرهاب هو الهدف الرئيسى لكل تحركات واشنطن فى الشهور الأخيرة، فضلاً عن تعريفات جديدة «لمحور الشر» ـ على حد التعبير الأمريكى ـ إشارة إلى العراق، وإيران، وكوريا الشمالية وهذه كلها سحب كثيفة أصبحت تحجب الضوء عن النضال الباسل للشعب الفلسطينى.

. . . إذا كانت هذه فى إيجاز إيجابيات استمرار الأوضاع فى الأرض المحتلة وسلبيات دوامها، فإن الأمر يستلزم مراجعة أمينة للموقف؛ لأن حركات التحرر الوطنى قد مارست ذلك الحق عبر التاريخ كله ووقفت عند منعطفات معينة نظرت فيها أمامها والتفتت وراءها من أجل تقويم الموقف، وتحديد حسابات الربح والخسارة، وتحويل حصيلة الكفاح الوطنى إلى حصاد سياسى هو بالضرورة الهدف الأخير من المقاومة ضد الاحتلال الأجنبى، ولقد ناقشت مع الأشقاء الفلسطينيين فى لقائنا بكل شجاعة وصراحة ووضوح مستقبل ما يجرى فوق الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد اتسع صدرهم للرؤى المختلفة، واستقبلت عقولهم الأفكار الجديدة؛ لأن الشعوب الواعية هى التى تعرف فى خضم النضال الوطنى متى تغير أساليبها وتجدد برامج العمل السياسى لها، وخصوصاً أننا الآن أمام خريطة دولية جديدة، ومعادلة إقليمية مختلفة فرضت علينا قدراً كبيراً من الخسارة ومارست ضدنا تأثيراً سلبياً لا يد لنا فيه، كما أن رسالة الانتفاضة قد وصلت إلى الجميع بغير استثناء وأصبح ممكناً للشعب الذى مارسها فى شجاعة باهرة أن يستأنفها فى أى وقت وأن يعود إليها متى فرضت عليه ظروف دولية وإقليمية أخرى.

. . . دعونا الآن نتصور «سيناريو» العمل الوطنى الفلسطينى على الصعيد السياسى فى المرحلة المقبلة عندما يعلن الرئيس «عرفات» القائد التاريخى المعترف به دولياً، وعربياً، ووطنياً - والذى أظن أن التفريط فى زعامته خسارة للسلام كما أن هذا التوقيت ليس هو وقت تغيير «الجياد» بينما «العربة» تواصل الطريق - أن المقاومة الفلسطينية قد أدت دورها بصورة غير مسبوقة بين حركات التحرر الوطنى وأنه يتطلع إلى توظيف عائدها لخدمة الأهداف السياسية للشعب الفلسطينى، لذلك فإنه يبدأ مرحلة مختلفة من النضال السياسى الفاعل طلباً لموقف دولى حازم ضد الاحتلال مع دعوة مباشرة للإدارة الأمريكية لكى تضغط على إسرائيل لإيقاف انتهاكاتها وعدوانها مع استعداده فى هذه الحالة لإيقاف أعمال المقاومة مؤقتاً تمهيداً لتطبيق توصيات «ميتشيل»، وتفاهمات «تينت» بالإضافة إلى التأكيد على توقف النشاط الاستيطانى تمهيداً للدخول فوراً فى مفاوضات تستأنف بها الأطراف مسيرة التسوية السلمية من حيث توقفت فى خريف عام 2000 ولابد أن يتواكب ذلك مع خطاب إعلامى فلسطينى مختلف يقول للعالم إن الشعب الذى يستطيع أن يستشهد على أرضه فى أية لحظة هو الذى يبادر الآن بإيقاف العمليات من جانبه مع التزام كامل من كافة الفصائل الفلسطينية بذلك أخذاً فى الاعتبار أن إسرائيل قد تواصل سياساتها العدوانية فى محاولة متوقعة لاستثمار هدوء الجبهة الفلسطينية تحقيقاً لمكاسب إضافية بغض النظر عن القيم والأعراف وقواعد القانون الدولى وكلها أمور لم تحترمها إسرائيل دائماً، ولكن المقاومة السياسية والعصيان المدنى على الأرض فى إطار حملة إعلامية فلسطينية وجهد دبلوماسى عربى يقومان على فكر جديد ورؤية بعيدة يمكن أن يقلبا المعادلة، وأن يغيرا الصورة على نحو يستجلب الدعم الدولى المفقود، والتعاطف العالمى الغائب. ولعلى أظن أن أوروبا سوف تكون فى مقدمة الأصوات المرحبة بذلك التوجه الجديد وخصوصاً أن فرنسا قد طرحت مؤخرا بعض الأفكار - التى اعترضت عليها «واشنطن» - حول انتخابات فلسطينية لتأكيد مكانة القيادة الشرعية ورغبتها فى السلام العادل، بحيث يعقب ذلك إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مع توقعات بتأييد دولى يتجسد فى عملية اعتراف شبه جماعية بالدولة الجديدة لكى تبدأ المفاوضات بين الدولتين

الفلسطينية والإسرائيلية فى اتجاه تسوية سلمية نهائية مع إعطاء الدولة الفلسطينية حقوقها المشروعة وأرضها المغتصبة وحقوقها الثابتة ومقدساتها التى لا تفريط فيها، كما أن هناك حالياً إلى جانب الأفكار الفرنسية تطويراً آخر لها يأتى من ألمانيا وهو يستبدل بالانتخابات عملية «الاستفتاء» الوطنى العام للشعب الفلسطينى كمقدمة للمضى فى المراحل التالية من إعلان الدولة.

. . . هذا تصور «لسيناريو» المستقبل القريب أمام المأزق الذى يواجهه الصراع العربى الإسرائيلى فوق الأرض المحتلة، ونحن نعلم سلفاً أنه لن يعجب البعض، ولكن الأمر المؤكد هو أن كراهيتنا للسياسة الإسرائيلية لا تقل عن كراهيتهم لها وقد تزيد، ولكن صوت العقل يعلو لدينا على صوت العاطفة وندرك أن الخريطة السياسية الجديدة تحتاج إلى منطق سياسى جديد ونؤمن بأن أساليب المقاومة لا تقف عند حد المواجهة على الأرض وحدها ولكن لها وسائلها السياسية والإعلامية التى قد تحقق أحياناً ما يعجز العمل العسكرى عن تحقيقه، ففى هذه الظروف الاستثنائية دولياً وإقليمياً فإن العمل السياسى تكون له الأولوية على المواجهة الساخنة على الأرض، كما أننا نلفت النظر إلى أنه فى غيبة التعريف المحدد للإرهاب قد اختلط الحابل بالنابل وأصبح كل عدوان على المدنيين أقرب إلى المفهوم العام للإرهاب إذ لا توجد تفرقة فى ذلك ـ لدى العقل الغربى والرأى العام الدولى ـ بين صاحب قضية يدافع عنها وبين مغتصب يرفض التسليم بها، ويجب أن نعترف أن حالة من التعود على ما يجرى كل يوم فى الأرض المحتلة قد بدأت تصيب الشارع العربى هو الآخر فأصبح رد الفعل ضعيفاً بل وغائباً، كما أن الرؤى أصبحت تختلف اختلاف ألوان الطيف السياسى بدءاً من التشدد النظرى فى جانب وصولاً إلى «دبلوماسية التوسل» فى جانب آخر . .

إن الأمم العظيمة هى القادرة على اتخاذ القرارات الصعبة، وتقديم المبادرات البناءة، وتغليب شجاعة القرار على الاستطراد فى قراءة «ديوان الحماسة» الذى تغنى به العرب عبر القرون.

هل من خطوة غير تقليدية
فى النزاع الفلسطينى الإسرائيلى؟

لا يختلف اثنان فى توصيف درجة التدهور التى وصلت إليها الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، إذ إنه رغم المقاومة الفلسطينية الباسلة والبطولات غير المسبوقة ونزيف الدم الذى لا يتوقف إلا أن حالة من التعود على ما يحدث بدأت تتسلل إلى قطاع عريض من الجماهير العربية، حيث سيطرت التطورات الدولية والشواغل القطرية بل والهموم اليومية على الأخبار المؤلمة لشعب ينتحر فوق أرضه طلباً للحرية بعدما تأكد له أن الخيط الرفيع بين الحياة والموت لم يعد قائماً أمامه، وفى رأيى أن مثل هذه الحالة التى وصل فيها النزاع الفلسطينى الإسرائيلى إلى طريق مسدود أصبحت تستدعى بالضرورة البحث عن عملية اختراق قوية من الجانبين لجوهر النزاع وخصوصاً أننا ندرك أن الجانب الإسرائيلى يمضى فى انتهاكاته لحقوق الإنسان وعدوانه على الصغار والكبار واغتيال القيادات وهدم المنازل وفقاً لأجندة يجرى تطبيقها دون اعتبار بردود الفعل المختلفة دولية أو إقليمية، ولعل الدليل على ذلك هو أن العمليات الاستشهادية توقفت فى مرحلة معينة لمدة ستة أسابيع متواصلة، ولكن كانت المفاجأة أن حصادها وصل فى نهاية تلك المدة إلى ستين قتيلاً فلسطينياً منهم عشرون طفلاً وهو ما يعنى أن الحكومة الإسرائيلية ماضية فى طريقها دون اعتبار بموقف الطرف الآخر أو ردود الفعل من أى جانب، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كل استطلاعات الرأى فى إسرائيل تتوقع الفوز الساحق «لليكود» بصقوره التى تبدأ «بشارون» ولا تنتهى «بنتانياهو»، فإن الأمر يدعونا والحال كذلك إلى تفكير مختلف ورؤية شجاعة نحتاج بعدها إلى خطوة غير تقليدية فى النزاع

الفلسطينى الإسرائيلى بل وربما فى الصراع العربى الإسرائيلى كله، وذلك يضعنا أمام عدد من الملاحظات يقع فى مقدمتها ما يلى :

أولاً: إن التمسك بالثوابت والالتزام بأساسيات القضية العربية ليست أموراً تحتاج إلى جدل كبير، فالفلسطينيون الذين لم يفرطوا فى أركان قضيتهم حتى أصبحت حية فى الضمير الإنسانى والواقع السياسى الدولى، إن هؤلاء الفلسطينيين لن يركعوا ولن يتراجعوا ولن تتوقف قوافل شهدائهم قبل أن تجد الشرعية الدولية طريقها لحل النزاع وتحتل مكانها الحقيقى فى إطار قومى ناضج وداعم للقضية العربية الأولى ولا يجاهر بغير ذلك على الأقل.

ثانياً: لن يتمكن الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى من القيام بمبادرة جسورة للخروج من المأزق الحالى رغم وجود الاتصالات المباشرة واللقاءات المستمرة لأن المسافة بين الطرفين تزداد اتساعاً، كما أن أزمة الثقة تزداد وجوداً، ومازلت أذكر أننى دعيت فى يوليو 2002 لكى ألقى الكلمة الافتتاحية فى الجلسة الأولى للندوة المشتركة التى انعقدت فى «لندن» بين المجلس المصرى للشئون الخارجية والمعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية، حيث كان الموضوع المطروح هو «الدور الأوروبى فى النزاع العربى الإسرائيلى وقدرته على مساعدة الطرفين للاتجاه نحو التسوية السلمية»، وكان من بين المشاركين فى ذلك الحوار الجاد من شغلوا مواقع مهمة فى دولهم بدءاً من ولى العهد السابق للمملكة الأردنية الهاشمية ورئيس وزراء روسيا الاتحادية الأسبق والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، ودار النقاش يومها حول ما يجب أن يفعله المجتمع الدولى عموماً والأوروبى خصوصاً لانتشال المنطقة من الحالة التى وصلت إليها، ولقد فوجئت يومها بأن حجم الدعم الإنسانى للفلسطينيين كبير، ولكن حجم الالتزام السياسى نحوهم محدود للغاية، وهو ما يعنى أن القضية الفلسطينية يمكن أن تتحول إلى واحدة من القضايا المزمنة التى لا يبدو أن هناك إلحاحاً دولياً لحلها والسوابق لذلك معروفة فى مناطق مختلفة من العالم.

ثالثاً: إننا قد عرفنا خطوتين غير تقليديتين من الجانب العربى فى تاريخ النزاع مع إسرائيل أولهما مبادرة الرئيس «السادات» الشهيرة بزيارته للقدس عام 1977 وهى خطوة ضخمة وغير تقليدية بكل المقاييس - بغض النظر عن تقييمنا لها أو موقفنا منها أو قراءتنا لنتائجها - حيث أدت تلك الخطوة إلى تحول ضخم فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى، سواء كان ذلك إيجاباً أو سلباً حتى أنها سوف تظل واحدة من أهم الأحداث فى تاريخ القرن العشرين، وقد اختلف الناس حول تلك الخطوة بين مؤيد ومعارض ومع ذلك فإنها سوف تبقى علامة فارقة فى تاريخ الصراع الطويل، وفى تطور لاحق تقدم الأمير «عبد الله بن عبد العزيز» ولى عهد المملكة العربية السعودية بمبادرة مختلفة فى ربيع عام 2002 حاول بها إنقاذ الوضع المتردى على الساحة الفلسطينية بإعلانه قبول العرب للتطبيع الكامل مع إسرائيل فى مقابل الانسحاب الكامل من الأراضى العربية والوصول إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة، وكانت تلك هى الأخرى مبادرة غير تقليدية وخصوصاً أنها تنطلق من العمقين العربى والإسلامى للدولة السعودية التى تعتبر مهد العروبة وتجسد تراثها، كما تحتوى المقدسات الإسلامية الكبرى بصورة يصعب المزايدة عليها أو الطعن فيها حتى أن الدول العربية بالكامل تبنت تلك المبادرة فى قمة بيروت فى ربيع نفس العام.

رابعاً: إن اللغة التقليدية فى الصراع القائم ومفرداتها المكررة لم تعد تثير الانتباه أو تلفت الأنظار فلقد سأم العالم - برغم تعاطفه الظاهرى - الحديث عن تاريخ القضية وقرارات الشرعية ومراحل التسوية، وأصبح من المتعين علينا أن نكتشف خطاباً سياسياً جديداً يستطيع أن يخرجنا من الأجواء الحالية، ولن يتحقق ذلك إلا بالغوص فى أعماق الصراع وانتشال مفردات جديدة قد يطرب لها العالم ويستجيب معها من مثل التعاون الإقليمى والتعايش المشترك وترتيبات الأمن المتبادلة بين الطرفين، إلى جانب توجه جديد يخطو نحو الإصلاح السياسى والدستورى والثقافى والتعليمى مع العمل على رفع مستوى المعيشة والتمسك بحقوق الإنسان وحماية الديمقراطية على نحو قد يتغير به المزاج العام فى الشرق

الأوسط، وينضم إليه الرأى العام الإسرائيلى بصورة تقطع الطريق على الأطروحات الجديدة التى تريد أن تصدر إلينا التقدم بمفهومهم وتفرض علينا الإصلاح بمنطقهم وكأننا خوارج على العصر وغرباء على قيمه ورموزه وأفكاره.

خامساً: إننى أقول وبوضوح إننا محتاجون إلى توجهات جديدة وسياسات مختلفة ومبادرات ملفتة تتمكن من تغيير حالة الدعم الأمريكى المطلق لإسرائيل وتكون أيضاً بمثابة مفاجأة لكافة الأطراف، أقول ذلك وأنا أدرك أنه لم يعد فى الجعبة العربية سهام كثيرة، ولكن يبقى أن ما نطلبه هو الخيار المطلوب والتحدى الراهن واضعين فى الاعتبار أننا لا نقبل الخروج على الثوابت أو التفريط فى الحقوق أو التخلى عن المبادئ.

.. هذه ملاحظات تدور فى مجملها حول ما نحاول أن نصل إليه من خلال عملية التفكير المشترك بصوت مرتفع، لأن ما نراه لا يمكن أن يستمر كما أن ما نواجهه يبدو غير مسبوق فى تاريخ الصراع كله، فالمؤامرة كبيرة ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية لا تبدو خافية على أحد والقيادات تتأرجح بين العزلة المفروضة والاغتيال العلنى، يضاف إلى ذلك كله مجموعة الآثار السلبية التى وفد بها الحادى عشر من سبتمبر عام 2001 على المسرح العالمى والساحة الإقليمية، حيث اختلطت المقاومة المشروعة ضد الاحتلال المستمر بمفهوم الإرهاب الدولى والتصقت تلك الافتراءات الكاذبة بالعقلية الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً فى الشهور الأخيرة، ولا يبتعد ذلك عن المخاطر التى تنتظرها المنطقة كلها من جراء العمليات العسكرية الأمريكية ضد الشعب العراقى، وهو ما قد يؤدى إلى تطبيق «السيناريو» الأسوأ عندما يقوم «شارون» وحكومته بعملية تصفية واسعة بين الفلسطينيين يتم فيها تغيير المعالم على الأرض المحتلة، بل وربما يتم أيضاً دفع عشرات الألوف من الفلسطينيين خارج الحدود فى زحام عشرات الألوف الأخرى من اللاجئين الذين كان محتملا هروبهم من «العراق» عندما يختلط الحابل بالنابل وتعم الفوضى الشرق الأوسط فى ظل أزيز الطائرات التى تقصف، والدماء التى تنزف، بل وأمام الكاميرات التى تسجل.

. . وحتى لا يساء فهم ما أسعى إليه فإننى أقرر أنه ليست لدى أفكار محددة لمبادرات معينة، ولكن كل ما أريد أن أطرحه هنا هو أن أطالب كافة أطراف الصراع - الأصليين والداعمين - بضرورة البحث فى أفكار غير تقليدية للخروج من المأزق الحالى لأن التطورات الجارية لا تؤثر فى سلام الشرق الأوسط وحده أو استقراره ولكنها تتجاوز ذلك إلى أمن واستقرار دول البحر المتوسط بل والقارة الأوروبية مع استهداف المصالح الأمريكية فى كل مكان لأن الخلط بين الملفات الثلاثة فى المنطقة وفقاً للترتيب الأمريكى وهى الحرب ضد الإرهاب والمسألة العراقية والصراع العربى الإسرائيلى قد أدت فى تداخلها إلى اختلاط الأوراق وتبدل المواقف حتى وصلنا إلى حالة من «عمى الألوان» السياسى . . بقى أن أقول إن كل الصراعات التاريخية احتاجت عند قرب نهايتها إلى قرارات شجاعة وأفكار غير مسبوقة ورؤى تفسح الطريق لعالم مختلف ودنيا جديدة، وحيث إن معطيات الصراع على أرضنا بالغة التعقيد وشديدة الحساسية ففيها عوامل سياسية وأخرى دينية مع رواسب تاريخية بل وأبعاد تآمرية، فإن الأمر أصبح يحتاج بحق إلى نظرة جديدة ورؤية بعيدة وفكر غير تقليدى ولكن كيف يحدث ذلك؟ إنه السؤال المهم الذى نطرحه على كل المفكرين والمثقفين فى الشرق الأوسط بغير استثناء .

تداخل الملفات .. فلسطين والعراق

لا يتصور أحد أن الترتيبات الأمريكية لعراق جديد تبدو بعيدة عما يجرى فى الأرض الفلسطينية المحتلة أو الصراع العربى الإسرائيلى ذاته ذلك أن الارتباط بينهما يقع فى إطار شرق أوسط مختلف يجرى الإعداد له وترتيب أوضاعه بصورة لا تخطئها العين الفاحصة، ولعل القاسم المشترك وراء كل هذه الاستعدادات والترتيبات هو الدولة العبرية التى تلعب دوراً حاسماً فى تحديد مسار السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط، ولا يخفى علينا جميعا أن لدى إسرائيل قلقا خاصا تجاه دولتين فى المنطقة هما العراق وإيران، وبالنسبة للأخيرة فالأسباب معروفة وهى التخوف الإسرائيلى من برنامج نووى إيرانى فى ظل دولة دينية تقوم على مفهوم الجهاد، وقد تتخذ فى لحظة معينة مواقف غير متوقعة وإن كنت شخصيا أستبعد هذا التصور من جانب إيران خصوصاً بعد أحداث العام الماضى منذ بدايتها . . أما العراق فأمره معروف دولة عربية كبيرة ذات قوة عسكرية كانت مؤثرة قبل الضربات المتتالية التى تلقتها على امتداد عقد كامل أو ما يزيد، فضلاً عن أنها حاولت فى المجال النووى حتى وجهت إليها إسرائيل ضربة إجهاضية لمفاعلها النووى فى عام 1981، ولعلنا لا نزال نتذكر أنه عندما غزا العراق الكويت عام 1990 فإنه قد ظهرت فى ذلك الوقت نظريتان كرد فعل لذلك الغزو: الأولى ترى ضرورة ضرب العراق وتحطيم بنيته العسكرية والاقتصادية وإجباره على الانسحاب من الكويت دون اعتبار بمن يحكم بعد ذلك فى بغداد، وكانت هناك النظرية الثانية التى ترى أن الأمر لا يقتضى كل ذلك إذ يكفى إسقاط النظام فى بغداد وإيجاد نظام بديل يسحب القوات العراقية من الكويت ويلقى تبعة ما حدث على نظام مضى وكفى الله الجميع شر القتال، إلا أن النظرية الأولى هى التى سيطرت لأن إسرائيل كانت

تقف وراءها ولم يكن يعنيها وجود نظام «صدام حسين» من عدمه وكل هدفها هو ألا يكون هناك عراق قوى تحت أى مسمى، ولعلنا نرجع بالذاكرة قليلاً إلى ما قبل غزو العراق للكويت ونتذكر تصريحات الرئيس العراقى فى أبريل ومايو 1990 بعد أن رفض الالتماسات الدولية بالامتناع عن إعدام صحفى بريطانى من أصل إيرانى، وأيامها قال الرئيس صدام «سوف أحرق نصف إسرائيل إذا اقتضى الأمر»، وأظن أن النوايا الإسرائيلية كانت تتبلور فى تلك الفترة انطلاقاً من أن العراق القوى عسكرياً غير الطيع سياسياً هو خطر داهم على إسرائيل وخصوصاً إذا كانت هناك شبهة امتلاكه لأسلحة غير تقليدية، ولقد كان وقوف القيادة الفلسطينية إلى جانب العراق فى تلك الفترة مؤشراً مبدئياً للتداخل بين الملفين، وإن كانت إسرائيل فى غير حاجة لاكتشاف رابطة بينهما، ولعلى لا أبالغ إذا قلت إن إسرائيل هى التى تدفع الولايات المتحدة الأمريكية وتزيد حماسها لضرب العراق، ليس ذلك بالطبع حماية لجيرانه كما يزعمون ولكن تحقيقاً لأهداف طويلة المدى تريدها إسرائيل بدعم أمريكى مطلق من خلال خريطة جديدة للشرق الأوسط، ولكن دعنا الآن نرصد مظاهر العلاقة بين هذين الملفين إذ إن الارتباط بينهما واضح والقاسم المشترك هو سياسات إسرائيل فى النهاية:

أولاً: إن القضية الفلسطينية هى القضية المركزية للعرب ربما على امتداد القرن العشرين كله ومازالت تعقيداتها تتزايد وتتشابك عناصرها على نحو متضاعف ولكن تطرأ بين الحين والآخر على الساحة أمور تسيطر على سياسات المنطقة وتغطى أحياناً على يوميات القضية العربية الأولى، حدث ذلك بالنسبة للحملة ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، ويحدث الآن مرة أخرى حيث تطفو المسألة العراقية على السطح من جديد وتغطى أخبارها المثيرة على أخبار قوافل الشهداء الفلسطينيين من ضحايا الإرهاب الإسرائيلى خصوصا من الأطفال، ولست أشك لحظة فى أن مسار المسألة العراقية فى الشهور القادمة سوف يكون خصماً تلقائياً من حجم الاهتمام والمتابعة للأحداث الجارية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: يبدو هناك ارتباط آخر بين الملفين الفلسطينى والعراقى يتمثل فى تأثير

قضيـة مسألة الإرهاب بمفهومها الواسع على كل منهـما ، فأما بالنسبة للقضية الفلسطينيـة فإننا لا نرى قـدراً من الخسـارة لحق بطرف دولى فى أحد الصـراعـات المعاصرة مثلما لحق بالفلسطينيين من جراء 11 سبتمبر وما بعدها ؛ حيث وظفت إسرائيل إمكاناتها السياسية والإعلامية وهى هائلة من أجل تشويه صورة النضال الفلسطينى وإدماجه - أمام الإدارة الأمريكية على الأقل - مع الإرهاب حتى أن إسـرائيل وهى تمارس نموذج «إرهاب الدولة» ضـد الفلسطينيين أصبحت تخدع العالم كله وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية عندما تكرر فى كل مناسبة أن ما تقـوم به إسرائيل هو جزء من الحملة ضد الإرهاب فى المنطقة ، وهذا أمر يناقض الواقع ويجافى الحقيقة لأن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال هى أمر ليس محل جدال ولكننا نعيش فى عالم انقلبت فيه المفاهيم وازدوجت المعايير وتاهت الحقائق .

ثالثاً: لا يختلف الأمر كثيراً فيما يتصل بعلاقة المسألة العراقية بملف الإرهاب الدولى من وجهة النظر الأمريكية ، وقد بذلت واشنطن جهودا مضنية من أجل اصطناع علاقة بين النظام العراقى وتنظيم «القاعدة» وسربت معلومات عن لقاء جرى فى «ألمانيا» أو «الجمهورية التشيكية» بين من يسمى «محمد عطا» وهو أحد المتهمين بالمشاركة فى تنفيذ حادث 11 سبتمبر وبين الاستخبارات العراقية ، ولكن الأمريكيين فشلوا فى إثبات تلك الصلة وحاولوا مرات أخرى من خلال نقاط التقاء مختلفة ولكنهم فشلوا فى ذلك أيضاً ، ومع ذلك فإن صقور الإدارة الأمريكية الحالية يستثمرون أجواء ما بعد 11 سبتمبر فى وضع العراق فى إطار خاص يعتبره مصدراً لأسلحة التدمير الشامل وتهديداً للسلام والأمن الدوليين ، بينما إسرائيل على الجانب الآخر هى الأولى بهذه الاتهامات ولكنها تقف موقف من يخطط للمنطقة ويوزع الأدوار ويفتح أمام السياسة الأمريكية ملفات جديدة من أجل شرق أوسط جديد تبدأ فيه الضربة بالعراق ، ثم قد تنتقل إلى إيران وتنتشر لتطاول كل الأنظمة غير الطيعة فى العالمين العربى والإسلامى .

رابعاً: إن تداخل الملفات فى الشرق الأوسط لا يحتاج إلى جهد كبير لاكتشافه ، إذ يكفى أن نتأمل الساحة العربية وهى تقارن بين ما تفعله إسرائيل مدعومة

بالولايات المتحدة، بينما العراق مستهدف بضراوة على الجانب الآخر ضمن «محور الشر» حيث تبدو الدولة العبرية هى صاحبة الكلمة الأولى فى تحديد الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة بعد أن تمكنت فى ظروف استثنائية أن تحقق إطارها العام، بينما كان ذلك الأمر أكثر صعوبة وأشد تعقيداً لو أن أحداث 11 سبتمبر لم تحدث، ولو أن صورتنا الدينية والقومية لم تصل إلى هذه الدرجة من الرفض لدى العقل الغربى عموماً والأمريكى خصوصاً.

خامساً : إن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكثر من يدرك التداخل بين الملفين الفلسطينى والعراقى، وهى تعلم أنه يمكن لها أن تقوم بعملية مقايضة بينهما وتظن أن نوعاً من تحسين الصورة الأمريكية فى النزاع الإسرائيلى الفلسطينى قد يكون من شأنه قبول بعض الأطراف العربية بالتشدد الأمريكى فى الملف العراقى وقد كانت زيارة نائب الرئيس الأمريكى «ديك تشينى» للمنطقة منذ عدة شهور هى جولة استكشافية فى هذا الإطار، فالولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتخفيف درجة دعمها للسياسات الإسرائيلية العدوانية فى الأرض الفلسطينية المحتلة فى مقابل أن يغمض العرب عيونهم عن حملة عسكرية إجهازية على العراق، ولكن الذى حدث أن زيارة نائب الرئيس الأمريكى لم تحقق هدفها واستمع إلى لغة واحدة فى كل العواصم العربية التى زارها؛ حيث لا يوجد قطر عربى واحد يوافق على عمل عسكرى يضر بالشعب العراقى بما فى ذلك الكويت والسعودية وكل الدول التى شاركت فى تحالف (90 -1991) عندما كان الكويت محتلاً وكان العراق غازياً وكانت الأمور واضحة وجلية.. لذلك كله فالارتباط بين الملفين قائم والتداخل مستمر والمقايضة محتملة.

.. إن القضية الفلسطينية والمسألة العراقية يشغلان ملفين يستحوذان على اهتمام الشارع العربى، ولكن الفوارق واضحة والمساواة بينهما غير عادلة، فالقضية الفلسطينية ملف مزمن يتعامل معه العرب منذ أربعينيات القرن الماضى وربما قبل ذلك، بينما المسألة العراقية هى وليدة ظروف الحكم الحالى فى بغداد، فضلاً عن عدم ارتياح إسرائيل للنموذج العراقى والإيرانى أيضاً واحتمالات المواجهة معهما

فى إحدى مراحل الصراع القادمة بفرض ثبات الأوضاع فيهما، بل إن تسريب الأخبار من وقت إلى آخر حول اتصالات سرية بين إيران وإسرائيل وشحنات أسلحة من الدولة العبرية لدولة الثورة الإسلامية هى محاولة أخرى للضغط على إيران وتخويفها فى هذه الظروف، كما أنه قد أصبح من الثابت أن لجان التفتيش السابقة فى العراق كانت مخترقة مباشرة من إسرائيل وهذه أمور تعكس فى مجموعها حالة القلق الإسرائيلى من دول تلك المنطقة ورغبتها فى تغير التوجهات الأساسية للنظم المختلفة لا فى تلك الدولتين وحدهما، ولكن قد يمتد الأمر إلى الدول العربية الأخرى لأن تغيير نظام الحكم بالقوة الخارجية سوف يصنع سابقة لا تقل فى خطورتها وغرابتها عن تغيير القيادة الفلسطينية بغير إرادة الشعب الفلسطينى تحت مسميات مختلفة تدور حول ديمقراطية القرار وإصلاح الإدارة، بينما الهدف الحقيقى يبدو بعيداً عن ذلك وأقرب ما يكون إلى الترتيبات الإسرائيلية فى ظل الحماية الأمريكية والدعم اللامحدود لدولة إسرائيل.

.. إن خلاصة ما أريد أن أنبه إليه هو أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأطرافاً دولية أخرى تتناول الشرق الأوسط من خلال نظرة شاملة لا تفصل بين الملفات الثلاثة الرئيسية : الحملة ضد الإرهاب والمسألة العراقية والنزاع الفلسطينى الإسرائيلى، بينما الحرب النفسية تمارس تأثيرها الملحوظ بمحاولة الضغط على مصر أحياناً والإساءة للمملكة العربية السعودية أحياناً أخرى وتخويف سوريا أحياناً ثالثة، فلكل قطر عربى أساليب يجرى التعامل بها معه والضغط عليه عند اللزوم، بل إن الأمر لم يقف عند ذلك الحد فقد كان اتهام النظام العراقى بدعم العمليات الاستشهادية الفلسطينية هو محاولة إسرائيلية لا تخرج عن ذات السياق الذى نتحدث عنه والقائم على تداخل الملفات وترابط السياسات فى ظل ظروف لا تبشر بخير قريب ولكنها تنذر بخطر بعيد.

الفلسطينيون فى مفترق الطرق

هل آن الأوان لكى تشكل كل فصائل المقاومة الفلسطينية جبهة مشتركة تحت مظلة حكومية واحدة؟ إننا ندرك سلفاً أن ذلك أمر صعب فى الظروف الحالية، إذ إن الصوت الفلسطينى المتشدد هو الأعلى كرد فعل طبيعى لجرائم إسرائيل اليومية ضد الشعب الفلسطينى، ولكننا لا نملك فى الوقت ذاته إلا أن نقول إنه يجب فى هذه الظروف تغليب الصوت الفلسطينى الأكثر إدراكاً للمتغيرات الدولية، والأكثر فهماً لطبيعة الانحياز الأمريكى لإسرائيل، والأكثر وعياً بمخططات إسرائيل الخطيرة فى هذه المرحلة والتى تتجاوز الأرض الفلسطينية إلى تصور مستقبلى لدول المنطقة كلها على نحو يحقق الجزء الأكبر ـ على الأقل ـ من الأجندة الإسرائيلية فى هذه الظروف الاستثنائية، ولست أجادل فى أنه من الصعب أن تطلب من الضحية أن ترتفع فوق آلامها، وأن تلعق جراحها ثم تتحدث بلغة معتدلة أو تفكر بطريقة هادئة، إذ إن إسرائيل لم تترك للفلسطينيين مساحة ولو ضئيلة لنسيان ما جرى والتعامل مع ما هو قادم، فالعدوان يومى، وسياسة القهر مستمرة، والشهداء يتساقطون تباعاً، بينما يوجد هناك نوع من الفراغ السياسى على الساحة الفلسطينية، فالحكومة استقالت، والمجلس التشريعى لم يخرج بقرارات تشد الانتباه أو تدعو إلى الاهتمام، والعالم العربى مشدود نحو العراق فى حالة انتظار وترقب غير مسبوقة، وفى ظل هذه الظروف الحالكة والأوضاع المتوترة والتوقعات الغامضة يكون السؤال الطبيعى الذى جعلناه عنواناً لهذا الموضوع، ونحن لا نتحدث هنا من فراغ ولكننا نقيس على حركات تحرير أخرى خاطبت العالم وحققت نجاحات فى وقتها واستقطبت الرأى العام إلى جانبها، رغم أنها ربما كانت أقل عدالة من القضية الفلسطينية فى مطالبها ولم تتعرض لما تعرض له الشعب

الفلسطينى من عدوان مستمر لسنوات طويلة ، ونحن نرصد هنا عدداً من الأفكار المرتبطة بمحاولة وضع إطار عام لسياسة فلسطينية فعالة ومؤثرة :

أولاً: إن حركات التحرير قد انتهجت سياسات لا تتوقف عند حدود المقاومة على الأرض أو الكفاح المسلح فقط ، ولكنها انتهجت أساليب متعددة امتزجت فيها السياسة بالإعلام واعتمدت خطابا دولياً يصل إلى الرأى العام فى الدول المختلفة ، ويشكل جبهة عريضة من الدعم لقضاياها العادلة ، وهى لم تستقطب التأييد الدولى بالكفاح المسلح أو المقاومة الشرعية وحدهما ولكنها اعتمدت وسائل متعددة لتصل بجوهر قضيتها إلى كل الأطراف ، لذلك كانت مكاتب معظم حركات التحرير فى العواصم المختلفة للتعبير عن وجهة نظرها وإمكانات عملها وإثبات قدرتها على التفاعل مع الرأى العام كظاهرة ومع الحكومات كسلطة ، والفلسطينيون مطالبون فى هذه المرحلة بالتركيز أيضاً على الجانب السياسى فى نضالهم اليومى ، إذ ليس المهم فقط عدد الشهداء أو نسبة الضحايا التى يقدمها الفلسطينيون قرباناً للحرية ، ولكن لابد أيضاً من إشارات واضحة تتميز بالعمق بل والدهاء وتزايد على مسائل السلام والتعايش والتعاون الإقليمى والأطروحات الجديدة التى أصبحت تستهوى العقل الأمريكى ، مثل رفض الإرهاب والاستعداد للمشاركة فى الحملات ضده بما فى ذلك إرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل ، إننى أريد من الفلسطينيين باختصار أن يركبوا موجة التعامل مع القوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية لأن إسرائيل برعت فيما أخفقنا فيه ونجحت فيما فشلنا فى الوصول إليه .

ثانياً: إن اختراق الفلسطينيين لدوائر جديدة فى تحركهم السياسى الدولى قد أصبح أمراً واجباً إذ إن إسرائيل قد استأثرت بالساحة وحدها ، ولعلنا نشير تحديداً فى هذه النقطة إلى ضرورة اتصال الفلسطينيين - خصوصاً من يتصفون بالاعتدال منهم - بمراكز اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وسوف يكون الأمر صعباً فى بدايته ولكن البحث عن الأرضية المشتركة وأسلوب الخطاب الذى يقوم على عناصر مقبولة سوف يكون له تأثيره ، وعلى سبيل المثال فإن إدانة الفلسطينيين المعتدلين لقتل المدنيين من الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى على السواء هى مدخل

قد يفتح باباً للحوار الذى يجب أن نسعى إليه وأن نحرص على تحقيقه، وقد يقول قائل إن الزعيم الفلسطينى «عرفات» قد ردد كثيراً هذه اللغة ولكنها لم تصل بشكل إيجابى إلى الأطراف الأخرى، وردنا فى هذه الحالة هو أن «عرفات» قد فقد جزءاً كبيراً من مصداقيته - ربما افتراءً عليه وظلماً له - والمهم فى النهاية بالنسبة لحركات التحرير هو أن تقدم الرسالة المطلوبة إلى الأشخاص المقبولة فى محاولة ذكية لتوزيع الأدوار والاستفادة من كل قنوات الاتصال، فحركات التحرير لا تتحرك فقط بشخوصها ولكن أيضاً وربما قبل ذلك بما تطرحه من أفكار وما تدفعه من مبادرات وماتمتلكه من رؤى، وعلى سبيل المثال فإن وصول العناصر الفلسطينية إلى الأحزاب الإسرائيلية هى مسألة مهمة أخرى حتى ولو سلكوا فى ذلك طريقاً يلعب فيه فلسطينيو 48 دوراً مطلوباً، ونحن هنا لا نقول حديثاً مرسلاً أو نطلق أفكاراً مجردة، ولكننا ندرك المصاعب والمتاعب والمحاذير والتحديات التى تحيط بالفلسطينيين حالياً ولكن اختراق الستار المفروض عليهم قد أصبح أمراً واجباً.

ثالثاً: وهذه نقطة حساسة لا أعرف كيف أطرحها بحيث تصل بمعناها الحقيقى فأنا أريد من الفلسطينيين فى هذه المرحلة بالذات تبنى سياسة مستقلة لاتتحمل السلبيات العربية ولكنها تفيد فقط من إيجابياتها - إن وجدت - فما الذى يجعل الفلسطينى يدفع فاتورة المسألة العراقية أحياناً أو ضريبة أموال النفط العربى أحياناً أخرى أو أخطاء أى طرف من الأطراف؟ بينما يجب أن تكون حركات النضال خالصة من كل الشوائب بعيدة عن تحمل تبعات الغير، وخصوصاً أن صورة العربى حالياً ليست فى أفضل أوضاعها وليس معنى ما أقول أن الفلسطينيين سوف يعلنون أنهم ليسوا عرباً ولكن أطالبهم على الأقل بعدم تبنى وجهات نظر عربية - غير فلسطينية - لها مشكلات مع الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من القوى الكبرى إذ يكفى الفلسطينيون أنهم يدفعون بعد الحادى عشر من سبتمبر فاتورة من أفدح الفواتير فى تاريخ حركات التحرير المعروفة، فضلاً عن أن لدى الفلسطينيين ما يمكن أن يقولوه فى هذا السياق، إذ لايوجد بين المتهمين فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر عناصر فلسطينية منظمة وربما لا توجد أيضاً عناصر فردية، فلماذا يركز

الفلسطينيون على هذه الرسالة مؤكدين وقوفهم ضد الإرهاب الدولى الذى دفعوا عنه ضريبة عالية عندما خلطت إسرائيل عمداً بين مقاومتهم المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب إلى الحد الذى جعل إسرائيل تعلن فى مغالطة تاريخية غير مسبوقة أن ما تقوم به ضد الفلسطينيين هو جزء من الحملة الدولية ضد الإرهاب! إننى أطالب الفلسطينيين بألا ينكروا عروبتهم وفى نفس الوقت ألا يتحملوا خطايا بعض النظم العربية أو الجماعات المتطرفة على المسرح القومى.

رابعاً: إن التركيز الفلسطينى على النموذج الديمقراطى المبهر هو أمر يقطع الطريق على المزايدات الإسرائيلية، ويفتح بوابة الأمل العصرى أمام الشعب الفلسطينى ويمهد لدولتهم المستقلة فى إطار يكتسب احترام العالم؛ إذ إنه من غير المتصور أن تستأثر إسرائيل بالحديث الدائم عن الديمقراطية فيها وأن توظف ذلك توظيفاً بغير حدود من أجل تحسين صورتها أمام العالم، بينما لا يتمكن الفلسطينيون ولديهم مجلس تشريعى منتخب ومجلس وطنى مؤثر من توظيف قضية الديمقراطية الفلسطينية لخدمة مستقبل دولتهم وخصوصاً أن العالم العربى يفتقد فى مجمله للديمقراطية بمعناها الواسع، إننى أظن فى هذه النقطة بالذات أن أمام الفلسطينيين فرصة للتميز عربياً وحرمان إسرائيل من المزايدة عليهم دولياً وإعطاء النموذج الذى يتمتع بجاذبية شديدة فى السنوات الأخيرة، ونحن ندرك بالطبع أن الأرض الفلسطينية محتلة وأن إسرائيل تضع عقبات بغير حدود أمام المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية، ولعلنا نتذكر جميعا أن المجلس التشريعى الفلسطينى قد اضطر إلى الاجتماع المتباعد من خلال دوائر تليفزيونية، وعندما انعقد فى مكان واحد لم يتمكن عدد كبير من أعضائه من الحضور لأسباب تتصل بالأوضاع المتردية التى صنعها استمرار الاحتلال الإسرائيلى ومواصلة العدوان على الشعب الفلسطينى ومؤسسات السلطة الذاتية لديه، بل إن الحديث عن تعويق إسرائيل للممارسة الديمقراطية الفلسطينية إنما يمثل هو الآخر رسالة فاعلة لو استطاع الفلسطينيون توظيفها ونجحوا فى استخدامها.

خامساً: إننى أطالب بأن يتبنى الفلسطينيون مبادرات مستقلة قد لا تكون عربية

بالضرورة ولكنها تصدر من واقع الشارع الفلسطيني، فمن غير المتوقع أن ينتظر أبناء الشعب الفلسطيني في هذه الظروف الأليمة مبادرات تأتيهم لا يعرفون عنها ومخططات تفرض عليهم لم يشاركوا فيها، إنني أدرك أن الفلسطينيين يعيشون محنة قاسية ويواجهون ظروفاً صعبة، ولكنني أطالبهم في غمار النضال والمقاومة بأن يكون لديهم حس سياسي قادر على التعامل مع الواقع الدولي بدلاً من الاستسلام لصخب الحماس القومي الذي لم يتجاوز كثيراً الدعم الإنساني والشعور العاطفي، أقول ذلك وأنا أعلم أن لدى الفلسطينيين كوادر سياسية رفيعة المستوى بل مسئولين قادرين على توجيه الخطاب الإعلامي الصحيح الذي يمكن استقباله لدى الطرف الآخر، لذلك فإن نماذج مثل «عشراوي» و«شعث» و«عريقات» يجب توظيف دورها الإعلامي بكثافة، وأن تخترق برسالة إعلامية فلسطينية جديدة وواضحة الأطر الأخرى لأن الصوت الفلسطيني عليه مسئولية تاريخية تتجاوز الظروف الحالية والأوضاع القائمة.

.. هذه بعض أفكار رأيت أن أطرحها وأنا أعلم مسبقاً بالظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون والتحديات الشرسة التي تحيط بهم، ولكن لابد في ظل هذا الظلام الحالك من البحث عن مخرج واكتشاف طريق وتلمس بارقة ضوء، فنضال الشعوب من أجل الحرية لا يقف عند حدود الكفاح المسلح أو المقاومة الشعبية، ولكن عليه مسئولية أخرى هي الحديث إلى الآخر وتوجيه خطاب إعلامي لكل الأطراف والخروج من دائرة «نموذج الشخصية» الذي وضعتنا فيه ظروف قاسية لم تكن في الحسبان .. لقد آن الأوان لكي يفكر الفلسطينيون ـ والعرب من ورائهم ـ بأسلوب مختلف ورؤية ناضجة وروح متجددة.

الحرب قرار.. السلام رؤية

إنها عبارة لفتت نظرى حين استمعت إليها من رئيس البرلمان الدولى فى مناسبة قريبة عندما كان الحديث يدور حول أوضاع الشرق الأوسط ومشكلته المزمنة والصراع بين الدول العربية والدولة العبرية والذى بلغ ذروته فى المأساة الفلسطينية، ولقد ظلت هذه العبارة تلح على خاطرى وتستأثر بتفكيرى منذ أن شدت انتباهى لأن فيها تصويرا دقيقاً وتحليلاً رائعاً لأسلوب حل المشكلات الدولية ومواجهة الصراعات الإقليمية، إنها حقيقة لا يختلف عليها اثنان، فالسلام والحرب كلاهما معركة ولكن بينهما مسافة واسعة هى الفارق بين الحياة والموت، بين الأمل واليأس، بين الوجود والعدم، فإذا كانت الحرب هى قمة الدراما الإنسانية فإن السلام هو قمة السعادة البشرية، إن الحرب فصل مروع من فصول الحياة، بينما السلام هو كل فصول الحياة الباقية، إن الحرب حالة استثنائية ولكن السلام هو الحالة الطبيعية.

قرار الحرب

لقد قال الأقدمون «شيئان يباح فيهما كل شيء الحب والحرب»، فمثلما يسقط الحب كافة الحواجز وينهى كل الموانع، فإن الحرب كذلك قد يرى خلالها المقاتل رفيق عمره صريعاً بجواره ولكنه لا يملك ترف الحزن ولابد له أن يمضى مع المعركة متحركاً على الشعرة الرفيعة بين الحياة والموت، وقد ينتهى به الأمر شهيداً أو مصاباً أو أسيراً، فكل شيء محتمل، ويستحيل حسم التوقعات بنتائج الحروب خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالصراع على الحدود أو الموارد، فضلاً عن الصراعات المتصلة

بالأفكار والعقائد، ولقد كانت هناك دائماً نظريات تقليدية حول الحروب باعتبارها ظاهرة بشرية ضرورية فى مسيرة الإنسان لا لأنها تمارس فقط تأثيرها الحتمى فى المشكلة السكانية ولكن لأنها أيضاً تعبير عن ظاهرة الصراع التاريخى بين عناصر الجنس البشرى من شعوب وقبائل، وجنسيات ودول، وأمم وحضارات، فالحرب ليست نزهة نمضى فيها حين نريد ثم نتوقف عنها عندما نشاء، إذ إن البداية قرار ولكن النهاية لا تخلو من دمار وخراب وضحايا ويتامى وثكالى وأرامل يستوى فى ذلك المهزوم والمنتصر، وقد يقول قائل ولكن الحرب تكون أحياناً خياراً لا مفر منه خصوصاً عندما تغتصب الحقوق وتحتل الأراضى وتمتهن المقدسات، وهنا لانستطيع أن نجادل كثيراً فى ذلك ما دامت كل محاولات تفادى المواجهة لم تأت بنتيجة ولم تحقق تقدماً ولم توجد مخرجاً، إن ويلات الحروب شىء تحتفظ به الذاكرة الإنسانية فى كل مراحل تطورها منذ الجريمة البشرية الأولى عندما قتل قابيل أخاه هابيل، ومع ذلك دعنا نسجل بعض الملاحظات المتصلة بقرار الحرب :

(1) كانت الحرب من قبل محصورة فى ميادين القتال إلا أن تطورات الأسلحة والفنون العسكرية جعلت دول المواجهة مفتوحة بالكامل أمام الضربات الجوية والبحرية والبرية، ولم تعد قاصرة على القوات النظامية وهو أمر جعل المدنيين أيضاً طرفاً مباشراً فى الحروب الشاملة حتى أن قانون الحرب قد استأثر بعدد ضخم من الاتفاقيات المنظمة لمعاملتهم وتحديد حقوق أسرى الحرب، كما وضع مجرمى الحرب فى طرف معادٍ للبشرية ونظم أساليب محاكمتهم منذ «نورمبرج» حتى الآن.

(2) إن الحربين العالميتين الأولى والثانية قد تكفلتا حتى الآن على الأقل بتغيير فلسفة الحروب والانتقال بها إلى مرحلة مختلفة، حيث شهد النصف الثانى من القرن العشرين أنواعاً من حروب الأقلية والنزاعات المحدودة دون أن تتحول إلى حروب عالمية تعرف الحلفاء والمحاور، حتى وصلنا مؤخراً إلى فلسفة جديدة للحرب تتحدث عما يمكن تسميته بالحروب المفتوحة فى مواجهة الإرهاب الذى يعانى العالم من آثار ضرباته ولكنه لا يستطيع تجفيف منابعه.

(3) إن حروب التحرير نمط مختلف لأنها تنطلق من دوافع وطنية تحمى الأرض والمياه والأجواء لإقليم الدولة ولها رسالة محددة وهدف واضح ينتهى بتحقيق الاستقلال أو تحرير الأرض واستعادة السيادة، لذلك فإنها نمط خاص من الحروب يختلف عن غيره بسبب الهدف النبيل الذى يقف وراءها والغاية التى تسعى إليها.

.. إن الحروب الحديثة قد دخلت مراحل خطيرة بسبب تطور أسلحة التدمير الشامل حتى أصبح الخيار النووى احتمالاً تسعى إليه بعض الدول رغم مخاطره لأنه يحقق فى النهاية مرحلة من التوازن الاستراتيجى وفقا لنظرية الردع المتبادل، ولقد وصلتنى رسالة من الدكتور منصور حسن عبد الرحمن الأستاذ بكلية الهندسة - جامعة المنصورة يقول فيها:

(تعليقاً على مقالكم بالأهرام بعنوان «السلاح النووى وصراع الشرق الأوسط» أود أن أضيف ما حدث فى أواخر عام 1939 وعقب اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية أن بادر نفر من كبار العلماء الأمريكيين ومعظمهم من العلماء اليهود والذين فروا من أوروبا إلى الولايات المتحدة بعد تصاعد النازية والفاشية هناك وذلك بأن دفعوا «ألبرت أينشتين» لإقناع الرئيس الأمريكى «فرانكلين روزفلت» باستغلال نظرية الانشطار الذرى والتى ساهموا فى اكتشافها وذلك فى بناء قنبلة ذرية للأغراض العسكرية، حيث رصد الرئيس الأمريكى فى البداية مبلغاً متواضعاً فى فبراير عام 1940 للبدء فى المشروع إلى أن تبلور فى «مشروع مانهاتن» الاستراتيجى ومختبراته السرية فى لوس ألاموس (1942 - 1945) والذى انتهى ببناء القنبلتين الذريتين اللتين ألقيتا على مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين فى أغسطس عام 1945.

وعقب عودتى عام 1980 - بعد مناقشات مع علماء الهندسة والفيزياء النووية بجامعة كمبردج - كتبت عن أهمية وجود برنامج نووى مصرى لردع آلة الحرب الإسرائيلية التوسعية وقدراتها النووية، وما زلت أذكر فى حوار مع أستاذ هندى رأيه بأن الغرب يشجع تقديم المنح والقروض لنا فى بناء محطات توليد الطاقة

الحرارية لإبعاد دولة كمصر عن مجرد التفكير فى بناء محطات توليد الطاقة النووية، وبعد أحداث 11 سبتمبر أصبحت هناك قيود ورقابة على التحاق الأجانب بالبرامج الدراسية الاستراتيجية فى جامعات الغرب، نحن فى حاجة إلى البدء فى برنامج نووى إستراتيجى رادع والذى بدوره سيكون دافعا إلى الارتقاء بمستويات التعليم والأمان لنكون فى مستوى تلك التكنولوجيا المتقدمة).

رؤية السلام

إن السلام أمل دائم للبشرية، وحلم لشعوبها، ولفظ مقدس اختاره الله اسما من أسمائه، بل إنه هو تحية الإسلام فى كل مكان، ولكن السلام لابد أن يتأسس على العدل، وأن يستند إلى الحق، وأن يحمل درجة كبيرة من التوازن بين الأطراف وإلا أصبح هدنة مؤقتة لا تستمر كثيراً، وشواهد التاريخ تؤكد لنا أن كل الحروب وصلت فى النهاية إلى مائدة التفاوض من أجل سلام يتطلع إليه الجميع بغير استثناء، ولكن يكون الخلاف دائماً فى تصور كل طرف لذلك السلام، فالذين يقولون إن إسرائيل لا تريد السلام هم مخطئون، فهى تريد سلاماً أقرب إلى مفهوم الهدنة الآمنة دون اعتبار لوضع تصور طويل المدى يشكل فى النهاية رؤية السلام الحقيقى فى المنطقة، وإذا لم يكن من صالح أى طرف من الأطراف أن تستمر الحرب أو يتواصل العنف، إلا أن النموذج الإسرائيلى يكاد يكون فريداً من نوعه فهو يريد الأرض والأمن والمياه والموارد ويتطلع بعد ذلك إلى السيطرة السياسية والهيمنة الاقتصادية! ونحن نؤكد فى هذا السياق أن غيبة التوازن لا تحقق أمناً كما أن العنف والقهر لا يصنعان سلاماً، إذ لابد من القبول الطوعى المتبادل بالتعايش المشترك والتعاون الإقليمى الذى لا يقف عند حدود وقف إطلاق النار أو الوصول إلى هدنة مؤقتة دون فتح الملفات الكاملة لكافة القضايا المطروحة، وهنا نقدم بعض الملاحظات المتصلة برؤية السلام:

(أ) إن التصعيد فى المواجهات وتزايد مخاطر العنف فى الصراعات يرتبطان فى

الغالب بقرب النهاية، عرفنا ذلك فى الحربين العالميتين الأولى والثانية وفى الحرب الفيتنامية، بل وفى معظم حروب القرن العشرين.

(2) إننا إذا كنا قد مضينا وراء المنطق القانونى الذى يرى أن العدوان على المدنيين فى حالة الحرب يدخل فى إطار تصنيف محدد هو «جرائم الحرب»، فإن العدوان على المدنيين أيضا فى حالة السلم هو ما تم تصنيفه تحت العنوان المطاطى الواسع «الإرهاب».

(3) إن الحرب لم تحسم صراعاً عبر التاريخ كله وإن كان هناك إحساس دائم بأن التفاوض فى ظل المقاومة على الأرض يضع أصحابها فى مركز تفاوضى أفضل، وهذه النقطة بالذات محل جدل لأنها سلاح ذو حدين وتحتاج إدارة الصراع فى هذه الحالة إلى مواءمة ذكية بين المقاومة فى جانب والمباحثات فى جانب آخر على نحو يسمح بتوظيف الأولى فى خدمة الثانية.

.. إن الفارق بين الحرب والسلام هو بالفعل الفارق بين القرار والرؤية، فقرار الحرب يمكن أن يكون تعبيراً عن إرادة فردية أو مغامرة غير محسوبة، بينما رؤية السلام تحتاج فى تشكيلها إلى قدرة على التصور وحس إنسانى عميق واستشراف بعيد للمستقبل ونظرة متوازنة لملف الصراع منذ بدايته، أقول ذلك وعينى على المقترحات الأمريكية الجديدة التى قدمها الرئيس «جورج دبليو بوش» منذ أيام بعد انتظار طويل وتأجيلات جعلتها أقرب إلى الدراما المسرحية منها إلى الرؤية السياسية، ورغم أننا نرى فيها بعض الومضات الإيجابية إلا أنها تصب فى خانة المصلحة الإسرائيلية قبل الفلسطينية وتعكس إلى حد كبير محصلة الصراع الطويل فى الشرق الأوسط بكل تداخلاته التاريخية والدينية، السياسية والاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، إن الرئيس الأمريكى يكاد يتحدث عن شرق أوسط جديد يريد له أن يكون بعيداً عن العنف خالياً من أسلحة الدمار الشامل، يقبل أطرافه طواعية مفهوم التعايش، ويتحمسون لروح التعاون، ولن يتحقق هذا الحلم إلا إذا اتصفت التسوية النهائية بالعدالة وشعر كل طرف بتحقيق الحد الأدنى على الأقل من مطالبه، مع اختفاء سياسات العدوان والاستيطان من الساحة بزوال الاحتلال

ووجـود درجة من الندية والتكافـؤ بين الدولتين العبرية فى إسرائيل والعربيـة فى فلسطين إلى جـانب وجـود آليـات واضـحة لمراحل زمنيـة مـحددة فى إطار تسـوية شاملة .

. . إن الطريق لا يزال طويلاً لأن قـرار الحـرب يمكـن اتخـاذه فى لحظة ، بينمـا تحتاج رؤية السـلام إلى مساحة زمنية تنشأ فيها جسور الثقة المفقـودة ، وتهدأ معها النفوس القلقة ، حتى ينعم الجميع بالحياة الطبيعية ، بعد الصـراع الطويل والمعاناة القاسية والظروف الاستثنائية .

السلاح النووى والصراع فى الشرق الأوسط

لقد تبنت «مصر» منذ سنوات خياراً واضحاً يدعو إلى ضرورة إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووى، باعتبار أن تلك الدعوة سوف تمهد لسلام عادل يؤدى إلى استقرار المنطقة وخصوصاً أن مصر هى التى شهدت احتفالاً دولياً عام 1996 بإعلان القارة الإفريقية منطقة خالية من السلاح النووى، وكنا نظن أن الخطوة التالية فى هذا الشأن - بعد القارة الإفريقية - سوف تكون فى الشرق الأوسط، وذلك بإعلان إسرائيل لبرنامجها النووى فى شفافية دولية كاملة تخضع بها منشآتها النووية للتفتيش الدورى للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد أن توقع إسرائيل على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار السلاح النووى، والتى تجددت عام 1995 فى ظل عاصفة شرق أوسطية، طالبت فيها «مصر» ودول عربية أخرى بكشف القدرات النووية لإسرائيل وانضمامها لاتفاقية منع الانتشار باعتبارها حالياً هى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى لم توقع على تلك الاتفاقية، والآن وقد دخل الصراع العربى - الإسرائيلى مرحلة تعيسة للغاية فإننا نعود بالذاكرة للتنقيب فى بدائل وخيارات أخرى لا بغرض البكاء على اللبن المسكوب، ولكن بهدف مناقشة الفرص الضائعة على العرب والتفكير فى مستقبل المنطقة بعد أن يتحقق السلام الذى يعيد الحقوق لأصحابها ويحرر الأرض من مغتصبها . . إننا نحتاج اليوم إلى فتح كل الملفات المتصلة بأمن الشرق الأوسط لأن الطريق على مايبدو لا يزال طويلاً قبل الوصول إلى تسوية تحقق الحد الأدنى من قبول أطراف الصراع.

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هل كان من الأجدى للعرب أن يمتلكوا سلاحاً نووياً يحقق لهم نوعاً من التوازن مع إسرائيل؟ وهل كان يمكن السماح لهم بذلك فى ظل الانحياز للدولة العبرية وتطبيق سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين؟ إننى أدرك ـ من عملى السابق كسفير لمصر ومندوب دائم فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية «بفيينا» ـ أن المسألة ليست بهذا التسطيح أو تلك البساطة، إذ إن تحقيق التوازن النووى فى شبه القارة الهندية كان ممكناً لأن الدولتين «باكستان» و«الهند» لم توقعا على اتفاقية منع الانتشار النووى، بل إننا مازلنا نذكر تلك الأسابيع التى فصلت بين التفجير النووى الهندى والتفجير النووى الباكستانى حيث غاب التوازن لعدة أسابيع حتى أعادت «قنبلة الفقراء النووية» ذلك التوازن من جديد بين دولتى الصراع فى جنوب آسيا، ويجب ألا يغيب عن الذهن أن إسرائيل قد اقتحمت النادى النووى فى وقت مبكر نسبياً عندما أقامت مفاعل «ديمونة» فى محاولة منها لتخويف العرب وردع دول الجوار بادعاء حماية أمنها والقلق من جيرانها، ومازلت أذكر حوارات طويلة مع المندوب الإسرائيلى فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما كنت أطلب منه تأكيداً بانضمام بلده إلى «اتفاقية منع الانتشار النووى» والإعلان فى شفافية عن ترسانة إسرائيل النووية، كل ذلك عندما يتحقق السلام الشامل والعادل بين أطراف الصراع فى الشرق الأوسط، وكان رده دائماً أنه يبقى أيضاً أمامهم عندئذ الخطر الإيرانى والباكستانى، فإسرائيل لا تعدم أبداً إيجاد مبررات جاهزة للحصول على ميزات دائمة على حساب كل من حولها دون النظر إلى عوامل الاستقرار ومقومات السلام، إنها إسرائيل التى ضربت المفاعل النووى العراقى عام 1981، وهى التى تتحسس أى خطوات لدولة عربية أو إسلامية تفكر فى الانضمام إلى النادى النووى خصوصاً «إيران»، أما «باكستان» فهى كفيلة بها من خلال تعاون عسكرى واستراتيجى مع جارتها الكبرى «الهند». . ويبقى السؤال ألم يكن

الأجدى بنا المضى فى مرحلة مبكرة لحيازة سلاح نووى عربى لا لاستخدامه ولكن لتطبيق سياسة الردع وتحقيق درجة من التوازن الاستراتيجى لا تسمح لإسرائيل بالعربدة فى المنطقة مثلما فعلت فى مناسبات كثيرة؟! ربما يكون الأوان قد فات ولن تسمح الظروف الدولية الحالية بذلك، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع الآن كافة أدوات الرصد والتفتيش على المنطقة فى خدمة الحليف الإسرائيلى بصورة تكاد تكون مطلقة، ولعلى أشير هنا إلى أن «المسألة العراقية» لدى الفكر الأمريكى والعقل الغربى عموماً لا تقوم على أهمية حماية جيران «العراق» منه كهدف أساسي أو ضمان سلامة وسيادة دولة «الكويت» بالدرجة الأولى، بل إن الأمر فى ظنى يمضى إلى ما هو وراء ذلك بكثير، فالذى يحدد السياسات الدفاعية والترتيبات الأمنية فى الشرق الأوسط ليست هى القوة العظمى فى عالمنا المعاصر وحدها، ولكن أيضاً من خلال امتدادها المتمثل فى الدولة العبرية «إسرائيل»، ولعلنا نذكر أنه عندما غزا «العراق» «الكويت» عام 1990 فإن نظريتين كانتا مطروحتين أمام التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك، ترى إحداهما إمكانية إسقاط نظام الحكم فى «بغداد» وإيجاد نظام بديل يسحب القوات العراقية من «الكويت» ويغير السياسة العراقية مائة وثمانين درجة إذا لزم الأمر دون المساس بمقدرات الشعب العراقى العسكرية والاقتصادية، ولكن كانت هناك النظرية الأخرى التى تفوقت وحظيت بالتطبيق - وتبنتها إسرائيل فى مقابل وعد منها بعدم الرد على أى عمل عسكرى قد تقوم به «العراق» ضدها عندما يبدأ التحالف فى تنفيذ خطته - وقد كانت تلك النظرية ترى أنه من المهم ضرب البنية الأساسية «للعراق» خصوصاً كل ما يتصل منها بالإمكانات العسكرية والقدرات المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن القاعدة الاقتصادية للعراق باعتباره دولة غير طيعة تاريخياً ولا يمكن ضمان توجهاتها فى المنطقة، لذلك فلابد من تكبيل حركتها وتحجيم دورها، ولا شك أن النظام العراقى قد قدم من جانبه مبررات ساعدت على ذلك.

سيناريوهات بديلة

إذا كنا نجتاز حالياً منعطفاً خطيراً فى مسار الشرق الأوسط والصراع العربى- الإسرائيلى، فإن ذلك يستوجب من العرب ضرورة البحث عن أدوات بديلة يمكن استخدامها فى المواجهة، ولست أقصد بذلك المواجهة العسكرية وحدها إذا فرضتها إسرائيل على الشرق الأوسط، ولكن أريد أن أشير أيضاً إلى الإمكانات المعطلة فى تاريخ ذلك الصراع، فنحن أمة قبلت طواعية تعطيل برامجها التنموية ومسيرتها الديمقراطية انتظاراً للحظة سلام تأخرت كثيراً وقد لا تأتى قريباً، بينما التفوق الاقتصادى والتقدم التكنولوجى كانا هما الكفيلين بوضعنا فى موقف أفضل بكثير مما نحن عليه الآن، لذلك فإننى أكرر دائماً أن تطوير التعليم وتصدير الثقافة وتوطين التكنولوجيا هى أدوات التحديث للدولة العصرية القادرة على المواجهة المتكافئة مع غيرها، ولست أدعو بذلك إلى الاستعداد لعمل عسكرى فذلك ما لا يسعى إليه كل من يطلب سلاماً عادلاً وشاملاً، ولكن ما أريد أن أقرره هو أن التقارب فى درجة التقدم التكنولوجى وضيق الفجوة فى مستوى الإنجاز الاقتصادى هما أمران كفيلان بضمان درجة من التوازن الاستراتيجى الذى يحقق السلام، ويدعم الاستقرار، ويمثل زاجراً لكل طرف يمنعه من أية مغامرة عسكرية أو محاولة لانتهاك سيادة الآخر، كما أن توسيع مساحة المشاركة السياسية فى الدول العربية والاتجاه مع طريق الديمقراطية والمضى فى الإصلاح السياسى والدستورى وتمثيل كافة القوى على الساحة الوطنية هى مقومات أساسية للدولة التى تكتسب احترام غيرها وخصوصاً أن عالمنا المعاصر يقدر أوزان الدول بحجم ذلك الاحترام الذى تناله وليس بمعيار الحب الذى تتمتع به، فالعلاقات الدولية تقوم على المصالح ولا تقف كثيراً أمام العواطف، وهل ننسى أن إسرائيل تتباهى دائما بالديمقراطية وتوظفها لخدمة سياساتها الخارجية وصورتها الدولية رغم أنه لا يختلف اثنان حول حقيقة أنها دولة عنصرية بالدرجة الأولى، ومع ذلك فإن بعض الساسة والقادة فى الدولة العبرية دأبوا فى مناسبات كثيرة على معايرة العرب بالديمقراطية الغائبة والحريات المكبلة، وهنا لابد أن نعترف أن الديمقراطية العربية ليست مطلباً حقيقياً لإسرائيل أو

الولايات المتحدة الأمريكية ولكنها واحدة من المطاعن التى تستخدمها الدولتان وغيرهما ضد الشخصية العربية تشويهاً لها وتحقيراً لمكانتها، مع أن الولايات المتحدة ذاتها أسقطت حكومات ديمقراطية ودعمت أنظمة دكتاتورية وقد حدث ذلك فى «أمريكا اللاتينية» و«شرق آسيا» و«القارة الأفريقية» ولكنها هى السياسة دائما . . مزدوجة المعايير متعددة المكاييل . .

إن ما أريد أن أقوله فى هذه الظروف التى نلوذ فيها بأعلى درجات الحكمة وضبط النفس والتحكم فى المشاعر القومية هو أن الطريق ليس مسدوداً أمامنا كما أن الخيارات لا تزال متاحة لنا، كذلك فإن إسرائيل ليست هى تلك القوة المذهلة التى لا يقهرها أحد ولكنها فقط قوة غاشمة لا تلتزم بقرارات الشرعية الدولية ولا تحترم القانون الدولى فى السلم أو الحرب، وتمضى فى عدوانها وانتهاكها لحقوق غيرها دون حدود أو ضوابط، فهى قاتلة الأسرى وهادمة المنازل ومغتالة القيادات وصائدة الأطفال، إنها دولة انتحارية بالطبيعة تتبنى دائماً فكرة هدم المعبد على من فيه وتغيير المعادلة من حين لآخر وفقاً لاستراتيجية طويلة المدى لا تتأثر بما حولها ولا تضعف أمام العوامل الإنسانية ولا تحمى المقدسات الدينية فهى خارج القانون والأخلاق والأعراف وهى تروج لذلك ولا تستحى منه، وهل ننسى أن المعلومات التى تسربت عن قتل الأسرى المصريين قد صدرت من إسرائيل ذاتها فى محاولة للتخويف وصنع هالة من الرعب حول الجيش الإسرائيلى ونسج الأساطير حول قوته الخرافية، بينما كان وضع ذلك الجيش فى الأسبوع الأول من حرب أكتوبر 1973 يستحق الرثاء حتى جاءه المدد المباشر من القواعد الأمريكية إلى ميادين القتال مباشرة فى وقت كادت فيه إسرائيل أن تلجأ إلى استخدام سلاح نووى محدود أمام زحف الدبابات المصرية وضربات طيرانها الموجعة، وهنا أعيد التذكير بأن هناك قراراً إسرائيلياً منذ عشرات السنين بحرمان أية دولة عربية من الوصول إلى تصنيع القنبلة النووية التى لم تعد سراً علمياً مستعصياً، إذ إن تقنيات استخدامها السلمى يمكن أن تمهد لغيره من الاستخدامات، ولكن المطلوب هو الإمكانات المادية والخبرات المتخصصة ونحن نملك كليهما، فلدى العرب أموال كافية لشراء

مكونات الإنتاج النووى، ولدينا علماء من طراز رفيع، ويكفى أن نعلم أن لمصر وحدها أكثر من عشرة علماء يعملون مفتشين دوليين فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية «بفيينا» والتى يترأسها دبلوماسى مصرى مرموق، ولكن كان المهم قبل ذلك كله توافر عنصر الإرادة السياسية للمضى فى برنامج نووى متكامل منذ سنوات، لا للعدوان على الغير أو تهديد الآخر، بل لإحداث نوع من التوازن الاستراتيجى فى المنطقة يحمى الحقوق ويصون المقدسات.

إننا لا يجب أن نكون أمة حالمة أو ضائعة، ولكن يجب أن نعطى الأمور أوزانها الحقيقية وأقدارها الصحيحة، ومازلت أكرر أن لدينا من المقومات ما يضعنا فى وضع أفضل بكثير مما نحن عليه، إذا صدقت النوايا وخلصت المشاعر وساد العقل على كل ما عداه.

الفصل الثالث

مأزق العروبة

«العوامل العاطفية توشك أن تكون معدومة الأثر
فى حلبة السياسة كما هى فى ميدان التجارة»

بسمارك

أحزان .. «حزيران»

خمسة وثلاثون عاماً ليست زمناً طويلاً فى حياة الأمم، ولكنها كانت ثقيلة تماماً على العرب، وكلما أقبل شهر «حزيران» أقبلت معه ذكرى نكسة الخامس منه عام 1967، إنها الهزيمة التى مازالت آثارها باقية على الأرض العربية، وتداعياتها ماثلة أمام عيوننا، ولسنا هنا فى مجال توزيع اتهامات أو تحديد أسباب ما حدث، ولكن الذى يعنينا هو استخلاص النتائج التى نجمت عنها، وكيفية الخلاص منها، لذلك يهمنى أن أرصد العوامل المتصلة بذلك الحدث الضخم فى تاريخنا القومى المعاصر:

أولاً: إننى أظن أن نكسة 67 كانت قابلة للتفادى لأن الصراع فى الشرق الأوسط منذ قيام دولة إسرائيل قد مر بمنعطفات عديدة، فيها فرص ضائعة - رغم اعترافنا بانعدام النية الصادقة للدولة العبرية - وذلك أننا نسلم بوجود اتصالات غير معلنة بين قيادات عربية وزعامات إسرائيلية عبر طرف ثالث على امتداد الخمسينيات ومطلع الستينيات، إلا أنها توقفت دائما نتيجة أحداث محددة عمدت فيها إسرائيل إلى استفزاز الشارع العربى وترويع الفلسطينيين، ومازلنا نرى أن «فضيحة لافون» المتصلة بالتفجيرات فى «القاهرة» كانت أمراً مدبراً لدفع «مصر» فى الاتجاه الآخر وإبعادها عن احتمالات المضى وراء الاتصالات الرامية إلى الوصول لتسوية ما.

ثانياً: إن البعد المأساوى لنكسة يونيو «حزيران» 67 قد جاء فى قمة المد القومى للحركة الناصرية وبذلك حققت إسرائيل وحلفاؤها هدفين فى وقت واحد، أولهما: إلحاق الهزيمة بدول الجوار العربى مجتمعة، وثانيهما: تعطيل حركة المد القومى وتغيير الاتجاه العام للسياسات العربية مائة وثمانين درجة تقريباً، ولذلك فإننا نرى أن 5 يونيو «حزيران» كانت مؤامرة كاملة الأركان شاركت فيها أطراف غربية - وربما شرقية أيضاً - داعمة لإسرائيل فى أهدافها وأساليبها.

ثالثاً: إن «عبد الناصر» برغم اندفاعه العلني للمواجهة سواء بإغلاقه «لمضيق العقبة» أو طلبه سحب القوات الدولية، أو العبارات العنيفة التي استخدمها في مؤتمره الصحفي في 23 مايو 1967، كان رغم كل ذلك يسعى في أعماقه لتفادي المواجهة العسكرية مكتفياً بمظاهرة سياسية يخرج منها منتصراً، كما يجب ألا ننسى أنه هو «عبد الناصر» أيضاً الذي حاول أن يوفد نائبه «زكريا محي الدين» إلى «واشنطن»، ولكن كان قد «سبق السيف العذل» ووجهت إسرائيل ضربتها صبيحة 5 يونيو «حزيران» وهو اليوم المحدد لسفر نائب الرئيس المصري للتشاور مع إدارة «جونسون» الأمريكية في «واشنطن».

رابعاً: إنه مما يعزز ما ذهبنا إليه من رغبة الرئيس الراحل «عبد الناصر» في توجه مختلف عما مضت عليه الأحداث هو أن نتذكر خطابه الشهير في عيد الثورة المصرية عام 1970 - وقبيل وفاته بشهرين تقريباً - حيث كان الحديث موجهاً إلى الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» مباشرة حيث طالبه «عبد الناصر» بموقف أمريكي عادل في صراع الشرق الأوسط وتحدث بلهجة معتدلة عن العلاقات العربية الأمريكية، كما أنه «عبد الناصر» أيضاً الذي قبل «مبادرة روجرز» في خريف 1970 وقبيل رحيله بأسابيع قليلة، إنني أظن لذلك أن «عبد الناصر» كان يتجه لتغيير الخطوط العريضة لسياسته وأسلوب إدارته للصراع تمشياً مع معطيات جديدة وضيقاً من تصرفات السوفيت معه بعد الهزيمة.

خامساً: سيظل الموقف الأردني وزيارة «الملك حسين» للقاهرة علامة استفهام كبيرة لأن الحرب كان يمكن أن تقتصر على الجبهة المصرية وربما السورية أيضاً، ولكن احتلال الضفة الغربية كان هدفاً إسرائيلياً قديماً لاحت الفرصة لتحقيقه عند الإعداد لضربة يونيو 67، إننا لا نستطيع أن نوجه اتهاماً للملك الهاشمي ولكننا نعتقد دائماً في أساليب ملتوية لدفع سياسات بعض الدول في اتجاه معين، وتحت مظلة قومية وباستخدام دوافع بريئة في ظاهرها ولكن تكون النتيجة في النهاية لصالح الخصم إن لم يكن العدو، وتاريخ الجانب العربي في صراع الشرق الأوسط حافل بنماذج من الوقوع فريسة لهذه الأساليب.

. . إن نكسة يونيو «حزيران» سوف تظل تؤرق الضمير العربى برغم حديثنا الدائم عن حرب أكتوبر «تشرين» 1973 ، لأن تلك الحرب الأخيرة برغم أن القوات المصرية عبرت قناة السويس، واجتاحت «خط بارليف»، واتخذت مواقعها شرقى القناة، وخاضت معركة ضارية بالدبابات فى أعماق سيناء بعد ضربة جوية موجعة من الطيران المصرى وبسالة عسكرية على الجبهة السورية، إلا أن تلك الحرب لم تزل آثار هزيمة يونيو كاملة، وإن كانت قد ارتفعت بالمعنويات العربية إلى حد جعل العرب يتحدثون ـ بمناسبة وبغير مناسبة ـ عن السلام باعتباره الخيار الإستراتيجى ، والذى يعنينا من كل ما ذهبنا إليه هو أن نؤكد أن مؤامرة يونيو «حزيران» 67 لم تكشف عن أبعادها بعد ولم تتضح تفاصيلها حتى الآن، ومازالت عشرات الأسئلة بغير جواب، ولكن السؤال الذى يثور الآن هو هل كانت تلك المواجهة العسكرية بين العرب وإسرائيل مخططة مسبقا، وهل كان استدراج الجيوش العربية المجاورة لتلك الحرب أمراً جرى الترتيب له سلفا؟ إننى ممن يعتقدون أن مخططات الحركة الصهيونية كانت دائماً أوسع بكثير مما نعتقد، بل إن الوهم يستبد بى أحيانا لكى أتصور أن كل ما قامت به إسرائيل فى النصف الأخير من القرن الماضى كان يجرى بترتيب محدد ورؤية مسبقة، وليس من شك فى أن الدول العربية لم تتمكن من إدارة الصراع وفقاً لسياسة طويلة أو رؤية شاملة، لذلك فإننا نتساءل الآن ما هى الأخطاء العربية فى القرن العشرين التى أدت إلى إذكاء حدة الصراع ومكنت لإسرائيل من أن تحقق ما تم لها، وأوجز تصورنا فى النقاط التالية :

(1) إن العرب تعاملوا مع الصراع بغير خطة موحدة مكاناً أو مترابطة زماناً؛ فأصبحت توجهات السياسات العربية المختلفة فردية الحركة عشوائية الاتجاه، ولقد أدركت إسرائيل جيداً طبيعة الواقع العربى وتفهمت طبيعة الشخصية المؤثرة فى القرار سواء كان الحاكم . . فرداً، أو أسرة، أو حزباً، أو نظاماً سياسياً متكاملاً، ولعل الحرب العربية الإسرائيلية الأولى فى عام 1948 هى خير شاهد على ما نقول.

(2) لم تحقق إسرائيل أهدافها بالكامل ولكنها ما زالت تمضى فى إطار توقعاتها

الأساسية من خلال قدرة عالية على التكيف مع المواقف وتغيير السياسات وإبدال القوى الداعمة، فلقد كانت «بريطانيا» هى الحاضنة لطفولة إسرائيل، وكانت «فرنسا» هى الراعية لشبابها، بينما تكفلت «الولايات المتحدة الأمريكية» بضمان باقى عمرها.

(3) إن تدويل الصراع العربى الإسرائيلى قد فتح أبواباً وأغلق أبواباً أخرى، ولعل الأبواب المفتوحة قد تمثلت فى قنوات اتصال بين إسرائيل والقوى المؤثرة فى العلاقات الدولية المعاصرة، بل إن الأمر يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لأن الحركة الصهيونية قد قامت باتصالات مبكرة مع «محمد على الكبير» و«نابليون»، وكذلك لعب اليهود دوراً نشطاً فى أروقة السلطنة العثمانية طلباً لوطن قومى إلى أن كانت بريطانيا هى المستجيب الأول؛ حيث دشنت بوعد «بلفور» قيام الدولة العبرية منتهكة بذلك حدود الانتداب وشروطه.

(4) إننا نحن العرب لا نتعلم كثيراً من أخطائنا فسلاح الجو الإسرائيلى هو رأس الحربة فى مواجهاتهم العسكرية الشاملة، بينما المدرعات الإسرائيلية هى عصب معاركهم على الأرض فى مواجهة العرب وفى ظل التداخل الديموغرافى خصوصاً فى المناطق المحتلة، ورغم أن العرب يدركون ذلك إلا أنهم يقعون فى المحظور دائماً ويكررون ذات الخطأ - سياسياً وعسكرياً - فلقد تعرض الطيران المصرى مثلاً لنفس الضربة الجوية مرتين عام 56 ـ 67 ، فالعرب لا تنطبق عليهم أبدا المأثورة الشريفة «لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين».

(5) إن الحديث عن الفرص الضائعة هو حديث ذو شجون، وإن كنت أقرر صراحة أننى أتشكك فى نوايا إسرائيل منذ نشأتها حتى الآن، فالكثير مما نراه فرصاً ضائعة الآن كانت فى وقتها بالونات اختبار مرتبطة بظروف معينة وليست أبداً توجهاً حقيقياً يقدم حلاً واقعياً لإحدى مراحل الصراع، أقول ذلك وفى ذهنى شريط طويل من المنعطفات المحورية فى تاريخ المنطقة وهو ما أطلق عليه السياسى الإسرائيلى المخضرم «أبا إيبان» تعبير «الفرص الضائعة»، إذ إنه فى يقينى أن هذه الفرص لم تكن عروضاً كاملة واضحة، كما أن ضياعها لم يكن

من جانب العرب وحدهم ولكنه ارتبط دائماً بالظروف الغامضة والعروض المشبوهة من جانب الدولة العبرية .

. . إن ذلك الصراع الطويل والمواجهة الحادة بين العرب والوجود الإسرائيلى فى هذه المنطقة من العالم هو سلسلة متصلة من الأحداث الكبرى والمآسى الدامية والاتفاقات التى لا يتم تنفيذها والمبادرات التى لا تحقق أهدافها ، ونحن بارعون فى توصيف ما جرى وتسمية ما حدث ، فإن 1948 «نكبة» ، و1967 «نكسة» ، وما بينهما وبعدهما أحداث جسام وتطورات حزينة ، والمهم دائماً هو أن نحقق أعلى درجات التوظيف الأمثل لما نملك فى مواجهة دولة ارتكز وجودها على تجمعات حضارية مختلفة ، وخبرات بشرية متعددة ، فلو أن إسرائيل ظهرت فى مكان آخر من العالم فإننى لا أشك لحظة فى أنه كان سيتعرض لذات المعاناة ونوعية المواجهة .

. . إنه يونيو «حزيران» كلما أقبل تجددت الأحزان ، وهو يرتبط فى ذهنى على المستوى الشخصى بمثل ما يرتبط به على المستوى العام ، فما زلت أتذكر تلك الأيام السوداء منذ خمسة وثلاثين عاماً عندما اختفت أضواء القاهرة ، وتعالت أصوات طلقات المدافع ، وخرجت الجماهير تهتف لقائدها بالعودة رافضة التنحى ، وسوف يظل شهر «حزيران» مبعث ألم لى شخصياً لأن الأمة العربية الكبرى قد تلقت فيه أكبر ضربة فى تاريخها الحديث ، بينما تلقيت فى ذلك الشهر أيضاً ضربة قاسية يتلقاها الإنسان عندما يودع أمه الحقيقية إلى حيث يذهب الناس ولا يعودون ، إنه حقاً «حزيران» الذى يجدد الأحزان ، ويوقظ الأشجان ، والذى لا يذهب أبداً فى طى النسيان .

الدولة العربية بين السياسة والتنمية

لقد علا صوت القضية العربية الأولى وسيطر على الساحة القومية لعشرات السنين، وهذا أمر طبيعى لا يمكن الاعتراض عليه أو تجاهل أسبابه، ولكن الذى حدث هو أننا قد عطلنا التطور الطبيعى نحو الديمقراطية وأوقفنا البرامج الإنمائية عندما طغت الشواغل السياسية على الهموم التنموية، وسوف يقول قائل: ما ذنبنا نحن العرب وقد فرض علينا الصراع مع إسرائيل ذلك ولم يكن لنا خيار فيه؟ وقد يقول قائل آخر: إن قضايا الأمن تسبق غالباً مطالب المعيشة، كما أن القضية التى تربينا معها وعشنا عليها هى قضية أن نكون أو لا نكون، فالصراع فى الشرق الأوسط صراع لا يقف عند حد، كما أن إسرائيل على الجانب الآخر هى خصم من نوع خاص يصعب التعامل معه ويستحيل الاستسلام لأهدافه. ولعله لا يخفى علينا أن مواجهة السياسات الإسرائيلية تقتضى بالدرجة الأولى تعظيم القدرات العربية التى لن تتحقق بغير تقدم اقتصادى وإصلاح سياسى وتفوق تكنولوجى وتنمية بشرية، فالذين يظنون أن الاستغراق فى القضية القومية مع إهمال السياسات الداخلية وترك «ترتيب البيت» لمرحلة قادمة إنما يقعون فى خطأ كبير، دفعنا ثمنه عبر العقود الخمسة الأخيرة عندما تصورنا أن الاهتمام بتطوير التعليم وتعميق الثقافة وتوطين التكنولوجيا وفتح أبواب الديمقراطية الحقيقية هى أمور كلها ثانوية بجانب القضية القومية الكبرى، مع أن تلك القضية تحتاج إلى هذه الأمور قبل غيرها إذ تتشكل منها قاعدة الدولة العصرية القائمة على عناصر التحديث فى جوانب الحياة المختلفة. والآن دعنا نرصد عدداً من الملاحظات حول هذا الموضوع:

أولاً: إن المفهوم المعاصر للأمن القومى لم يعد قاصراً على الجوانب العسكرية

أو حتى السياسية، لكنه أصبح يتجاوز ذلك إلى مفهوم اقتصادى وتكنولوجى وربما ثقافى واجتماعى أيضاً، بحيث تتحدد قيمة الدولة إستراتيجياً بمدى ما لديها من مقومات بنيوية وما تملكه من ركائز تسمح لها بالمواجهة وتعطيها الأمل فى تحقيق انتصارات سياسية ومكاسب إقليمية، لذلك فإن الاهتمام بالداخل هو بالضرورة مقدمة طبيعية للاهتمام بالخارج.

ثانياً: إذا اعتبرنا المسائل المتصلة بتطور المجتمع وتنمية الحياة مسائل ثانوية وركزنا فقط على الطرح السياسى ومضينا بانفعال وراء الشعار القومى، فإننا نكون قد تجاهلنا الرصيد الأساسى لحركة التطور ونكون قد فرطنا فى الجوهر الداخلى لحساب المظهر الخارجى، والأجيال المتعاقبة لا تغفر لمن يستخدم حماسها ويوظف شبابها فى اتجاهات قد لا تكون هى الاتجاهات الصحيحة التى تتناسب مع الزمان الذى تعيشه ولا تتفاعل مع الأحداث التى تشهدها.

ثالثاً: إن برامج الإصلاح المختلفة يجب أن تصل إلى قطاعات نحتاج إليها فالطفولة والأمومة، والشباب والمرأة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة يمثل النهوض بها كلها عملية الانتشال الحقيقية للمجتمع من وهدة التخلف إلى آفاق التقدم.

رابعاً: إن التطرق إلى هذه القضايا فى هذه الظروف المعقدة ليس متعة فكرية أو ترفاً إضافياً، ولكنه جزء لا يتجزأ من معركة التحديث ومحاولة التقدم على جميع الجبهات وفى مختلف الجوانب؛ لأن التجارب أثبتت أن هذه الأمور الجزئية تشكل فى مجموعها المكون الحقيقى لكيان الدولة الحديثة، ولن تمضى الشعوب وراء القرارات الفوقية والسياسات العليا دون العناية بالجذور والاهتمام بالأصول.

خامساً: إننا نعيش عالماً تسيطر عليه معايير متغيرة وتحكمه أفكار ليست دائمة ولا تتوقف شواغله عن نقطة معينة، فليست مكافحة الإرهاب على سبيل المثال هى حرب عليه بالوسائل العسكرية أو الأمنية وحدهما ولكنها تتجاوز ذلك إلى أمور أخرى ترتبط بالتطور الطبيعى للمجتمعات والارتقاء المطلوب بمستويات المعيشة.

سادساً: إننا نواجه الآن عالماً يسود فيه أسلوب تعددية المعايير وليس مجرد ازدواجها كما كنا نظن إلى عهد قريب، وهى أمور تستلزم الحذر وتستوجب الحيطة، ولعل النموذج الصينى - الذى يركز على إعادة «ترتيب البيت» قبل الخروج إلى العالم طلباً للسيطرة عليه أو سعياً للتأثير فيه - هو النموذج العكسى لما فعله الاتحاد السوفيتى السابق عندما كان صوت الأيديولوجية عالياً، وصخب الحرب الباردة شديداً، ولكن عند لحظة معينة اكتشف الجميع أن «موسكو» كانت تملك سياسة بغير اقتصاد، وترسانة نووية بغير قاعدة تنموية.

سابعاً: إن الخطوط الفاصلة بين السياستين الداخلية والخارجية لأى دولة لم تعد حدوداً مانعة فالسياسة الخارجية كانت ومازال وسوف تظل امتدادا للسياسة الداخلية، ولا تتحدد قيمة الدولة سياسياً فى المجتمع الدولى دون اعتبار بإمكاناتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية وعناصرها البشرية، لذلك فإن الذين يتحدثون عن المكانة يجب أن يدركوا أنها تتحدد بالدرجة الأولى من خلال المقومات الذاتية وليست أبداً عارضاً تاريخياً أو موقفاً محدوداً أو ميزة مكتسبة بصورة طارئة.

.. فإذا كانت هذه ملاحظات عامة حول العلاقة الارتباطية بين السياسة بمفهومها الإستراتيجى والتنمية بمفهومها الاقتصادى؛ فإننا ندرك أن القاعدة التنموية هى التى تسمح للقرار السياسى أن يكون قوياً ومؤثراً؛ إذ لا يمكن تجريده من عوامل قوته وأسباب فاعليته. إننى أكتب ذلك بمناسبة الحملة التى تتعرض لها بعض الدول العربية والإسلامية فى الإعلام الغربى عموماً والأمريكى خصوصاً، والتى تتهمها بغيبة البرامج الإنمائية وقصور السياسات الإصلاحية والاكتفاء بالعمليات التعبوية تجاه القضايا القومية دون اعتماد على ركيزة تنطلق منها أو قاعدة تستند عليها، ولا تتوقف تلك الحملات عند المطالبة بالإصلاح الاقتصادى ومقاومة الفقر ومكافحة الفساد، ولكنها تركز قبل ذلك على قضية الديمقراطية ومسألة المشاركة السياسية وتشير إلى افتقاد بعض القوى للتمثيل السياسى الطبيعى، وهو الأمر الذى تفاعل مع عوامل أخرى وجعل منها حركات تحتية، تحول بعضها فى اتجاه العنف

الإرهابى نتيجة تضييق الخناق عليه وانعدام قنوات التعبير الديمقراطى المتاحة أمامه، وهنا تكون لنا أيضا ملاحظات أخرى هى:

(1) مع تسليمنا بأن قضية الديمقراطية هى قضية حاكمة إلا أننا نقرر بأنها قضية نسبية تختلف باختلاف الميراث التاريخى والهوية الوطنية وثقافة المجتمع، لذلك فإنه من قبيل التعميم بل والتسطيح أن نتصور أن هناك رداءاً جاهزاً يرتديه نظام سياسى معين ليصبح ديمقراطياً بين يوم وليلة، فالديمقراطية فى ظنى سياسة واقتصاد، ثقافة واجتماع، قيم وتقاليد، مؤسسات ومناخ، إنها نتاج لعوامل متعددة وعناصر متداخلة لا يجب إغفالها.

(2) إن كثيراً من الدول الإسلامية والعربية مازالت فريسة الازدواج الحضارى والفكرى، فهى تتحدث عن نظرية متكاملة للشورى فى الإسلام الحنيف ولكنها لا تتمكن بحكم ظروف العصر من المضى فى تطبيقها على النحو الذى تريد، وهى عاجزة فى الوقت ذاته عن تبنى الديمقراطية الغربية بأدواتها المعاصرة، فأصبحت هذه الدول فى مجملها كشخص ورث تراثاً عريقاً ولكنه لا يستخدمه كما أنه لا يستخدم أيضاً بديلاً عنه!! إنها أزمة هوية قبل أن تكون قضية ديمقراطية.

(3) إن الديمقراطية تحتاج إلى ظروف معينة ترتبط بالتعليم والثقافة وبدرجة الإيجابية السياسية وتعبر عن الروح السائدة فى المجتمع وتعتمد على الركيزة الاقتصادية، فالشعوب التى تلهث وراء لقمة العيش قد ترى فى الحديث عن الديمقراطية ترفاً ليست له أولوية، والنموذج الهندى فى هذا السياق غير قابل للقياس عليه؛ حيث ازدهرت الديمقراطية إلى جانب الفقر وقدم الهنود واحدة من أكبر ديمقراطيات العصر، بينما مئات الملايين مازالوا يعيشون تحت حزام الفقر برغم الجهود المضنية التى بذلتها الأمة الهندية فى جدية وتواصل جعلت من الهند قوة إقليمية ودولية متنامية اقتصادياً ومؤثرة سياسياً.

.. إننى أريد أن أستخرج من هذه الملاحظات حقيقة مؤداها أن كثيرا من

الانتقادات التى توجه إلى هذه المنطقة من العالم تحتاج إلى مراجعة فى إطار الظروف القومية والامتدادات التاريخية، ولكن دعنا هنا نطرح سؤالاً محدداً: هل صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أنظمة ديمقراطية فى المنطقة العربية؟ إننى أشك فى ذلك لعدد من الأسباب أهمها:

(1) إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفضل - من خلال استقراء تاريخها فى العقود الأخيرة - التعامل مع الأنظمة ذات الشعبية الجماهيرية أو حتى أحزاب الأغلبية، بل إنها لجأت فى كثير من الأحيان إلى تفضيل الأنظمة الفردية الموالية، ليس فى المنطقة العربية وحدها بل فى مناطق أخرى من العالم بما فى ذلك مجالها الحيوى المباشر فى أمريكا اللاتينية، ولست متأكدا من أن «واشنطن» تفضل التعامل مع حكومات ديمقراطية منتخبة فى المناطق التى تتركز فيها مصالحها، فهى تفضل أن يكون هناك نظام طيع لا يتعارض مع سياساتها ويحافظ على مصالحها، بينما قد لا تشكل الديمقراطية إلا آخر همومها.

(2) لو أخذنا بالقياس وافترضنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أنظمة ديمقراطية حقيقية فى المنطقة العربية فإن الأمر لا يكون فى صالحها؛ لأن المسافة بين الأنظمة والشعوب حيال السياسة الأمريكية لا تبدو ضيقة؛ خصوصاً عندما يتصل الأمر بالصراع العربى الإسرائيلى وكشف أسلوب ازدواج المعايير الذى تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية منهجاً للتعامل مع كثير من الصراعات الدولية المعاصرة وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلى؛ حيث انحيازها الواضح للدولة العبرية على امتداد العقود الأخيرة.

(3) إن الولايات المتحدة الأمريكية - شأن أى قوة عظمى أو كبرى - لا تتصرف من منطلق أخلاقى، ولكن تنطلق من أهداف ومصالح تحتويها سياسات طويلة المدى وهى لا تكترث بالإصلاح السياسى إلا إذا كان طريقاً لتغيير نظم لا تحقق مصالحها، وهى تدرك جيداً أن البدائل فى هذه المنطقة من العالم قد لا تكون ميزة لها بل ربما تكون نقمة عليها.

. . هذه أفكار وملاحظات نطرحها بطريقة مباشرة لكى نقول فى النهاية إن الدولة العصرية القائمة على أساليب التحديث هى المخرج الوحيد لنا مما نحن فيه، والمعاصرة لن يفرضها علينا غيرنا، والحداثة لن يقوم بها الآخر نيابة عنا، ولكنها تنبع من ضمير شعوب المنطقة والروح الجديدة التى ولدتها التحديات الناجمة عن الأحداث الضخمة منذ خريف عام ألفين وواحد، إن الدولة القادرة على التفاعل قومياً والتأثير إقليمياً هى الدولة التى تأخذ بأسباب التنمية ولا تبتعد عن جوهر عملية التعبئة الاقتصادية، لذلك فإننى أخاطب القمة العربية القادمة قائلاً بأن مناقشة برامج الإصلاح المختلفة فى الإنتاج والخدمات لا تبدو منفصلة عن القضايا القومية الكبرى، بل إن الاهتمام بالأجيال الجديدة وشواغل الشباب العربى وأوضاع الطفولة والأمومة، بل وربما مكانة المرأة أيضاً، كلها مؤشرات للتحول نحو التفوق المطلوب فى مواجهة خصم لا يتوقف عن ممارساته وانتهاكاته، إن معركة التقدم فى جميع جوانبها هى معركة قومية بالدرجة الأولى، ولا ينبغى إيقافها انطلاقاً من مبرر يرى أن لا صوت يعلو على صوت المواجهة مع إسرائيل، فالعملية متداخلة والعوامل متشابكة والغاية واحدة.

الثروة والسلطة فى الوطن العربى

هل هناك تلازم تاريخى بين الثروة والسلطة أم إن أحدهما سبب للآخر؟ سؤال يثور فى كل الأزمنة وعلى مر العصور، فهناك من يقول إن من يملكون هم بالضرورة الذين يحكمون، وهناك من يرون على الجانب الآخر أن السلطة هى التى تستدعى الثروة بينما لا يكون العكس صحيحاً فى معظم الظروف، أما لماذا نعالج هذا الموضوع الآن بالذات فالإجابة واضحة ومباشرة وهى أن الوطن العربى يمر بمرحلة دقيقة تبدو فيها السياسات موضع مراجعة كما أن الأنظمة محل اهتمام، لذلك فإن القيام بعملية ارتياد للماضى ودراسة للحاضر واستشراف للمستقبل تبدو من ضروريات هذه المرحلة، التى يبدو فيها ذلك الارتباط التاريخى فى التقاليد السياسية للعلاقة بين الثروة والسلطة، فالدولة الإسلامية فى عصور الخلافة لا تكاد تعرف ذلك الانفصال بين الثروة والسلطة إلا فى عصر الخلفاء الراشدين وربما خامسهم الخليفة الأموى «عمر بن عبد العزيز»، كما أن الحضارة الغربية على الجانب الآخر قد جعلت العلاقة بين حيازة السلطة وملكية الثروة أمراً متكرراً، ونحن هنا لا نقلب فى الأوجاع العربية ولا نفتح ملفاً مغلقاً، ولكننا نناقش ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى ذات تأثير على استقرار النظم ودرجة الرشد فى القرار القومى، ولذلك فإننا نرصد تلك العلاقة التبادلية بين الثروة والسلطة فى الوطن العربى من خلال النقاط التالية:

أولاً: إننا نسلم بداية أن العلاقة الارتباطية بين الثروة والسلطة هى ظاهرة تاريخية لا تقتصر على التاريخ السياسى العربى وحده ولكنها تتجاوز ذلك إلى التاريخ الإنسانى كله، إذ إن الثروة والسلطة كلتيهما من مظاهر القوة وبينهما علاقة تأثير وتأثر لا يمكن تجاهلها.

ثانياً: إن تاريخ الخلافة الإسلامية التى احتوت المنطقة العربية فى مجملها لعدة قرون قد عرف هو الآخر ذلك المؤشر المتصل بالعلاقة بين عنصرى القوة فى الحكم، وأعنى بهما السلطة والثروة، فمنذ تولى الخليفة الراشد الثالث «عثمان بن عفان» الخلافة وقد بدأت الثروة تتحول إلى طرف فاعل على مسرح الحياة السياسية، ثم جاء «بنو أمية» بعد ذلك ليجعلوا الحكم وراثة وليتخذوا من الثروة أداة لدعم السلطة.

ثالثاً: إن السلطة تجلب الثروة فى مجتمعات الفساد السياسى، ولكن العكس يحدث أحياناً فى بعض المجتمعات الديمقراطية الغربية خصوصاً النموذج الأمريكى، إذ يعتمد مرشح الرئاسة على ثروته كأحد العوامل الرئيسية فى تشكيل عناصر قبوله لدى الرأى العام وقد يكون بعض الرؤساء الأمريكيين مثل الرئيس الأمريكى «دوايت إيزنهاور» استثناءً لهذه القاعدة لأنه جاء إلى الرئاسة كواحد من أبطال الحرب العالمية الثانية وقائد بارز لمجموعة الأطلنطى، ومن هذا المنطق فإن توظيف الثروة لخدمة السلطة يبدو أحياناً عملاً مشروعاً، ولكن توظيف السلطة للحصول على الثروة هو أمر يعبر عن جوهر الفساد السياسى بكل معانيه.

رابعاً: إن ظاهرة الارتباط بين الثروة والسلطة فى العالم العربى قد بدت ملحوظة فى العقود الأخيرة نتيجة لظهور الثروة الطبيعية من جانب ورغبة بعض كبار رجال الأعمال من العرب فى القيام بدور سياسى فى جانب آخر، وبالفعل ظهرت طبقة متميزة من رجال الأعمال مارست نوعاً من الاتصال المستمر بسلطات الحكم العربية، وكانت بمثابة همزة اتصال بينها ووظفت إمكاناتها فى الجانب المعلوماتى للسلطة بمنطق الهواية دون الدخول إلى مرحلة الاحتراف، ومازال هناك أسماء معروفة فى هذا الشأن خصوصاً من دول الخليج العربى والشام ومصر وليبيا، حيث كان لها دور ملموس فى ذلك السياق.

خامساً: إن لجوء بعض الأنظمة العربية لرجال الأعمال المرموقين ودعوتهم لممارسة دور سياسى رسمى ليس أمراً مستغرباً، إذ إن نموذج الشيخ (رفيق الحريرى)

فى لبنان بعد الحرب الأهلية يجسد هذا النوع من التزاوج بين الثروة والسلطة، ويعكس اهتمام بعض الدول العربية بفكر القطاع الخاص فى الحياة السياسية العربية المعاصرة ودوره فى صياغة الواقع السياسى والاقتصادى لشعوبهم.

. . إن العالم العربى بدوله المختلفة يعانى من تفاوت الثروة أحياناً وغياب مشروعية السلطة أحياناً أخرى، وهى معاناة تستدعى ضرورة التسليم بأن تفاوت الثروة الطبيعية بين الدول هو أمر لا جدال حوله، كما أن ترشيد النظم السياسية أصبح هو الآخر ضرورة لتصحيح العلاقة بين سلطة الحكم وثروة الدولة، وفى ظنى أن هناك مفتاحاً وحيداً لحسم هذه الإشكالية وهو يتمثل أساساً فى أهمية المشاركة السياسية وتوسيع مساحتها وفتح الأبواب أمام الديمقراطية الحقيقية التى هى الطريق الوحيد للخلاص من الأوضاع الراهنة فى عالمنا العربى، ولا شك أننا نفرق فى هذا الشأن بين الأنظمة الوراثية والأنظمة العابرة؛ لأن الأولى تحدث بالضرورة تراكماً فى الثروة بينما قد لا تؤدى الثانية إلى ذلك، كما أن حكم الفرد الذى لا يحترم الدستور ولا يردعه قانون ولا تحدد حركته ديمقراطية هو حكم لا يجد من يردعه أو يزجر حركته فى التعامل مع المال العام، وسوف يظل نموذج الرئيس الأفريقى الراحل «موبوتو سيسيكو» ـ وغيره ممن حكموا فى إطار الفردية والتسلط ـ نموذجاً صارخاً للسطو على المال العام وتكديس المليارات فى الحساب الخاص من أموال الشعب الفقير، كما أن النموذج الآسيوى الذى تجسده شخصية «سوهارتو» رئيس إندونيسيا السابق هو تعبير آخر عن نفس المرض الذى اختلطت خلاله الثروة بالسلطة فى مزيج قبيح مازال الشعب الإندونيسى يدفع فاتورته حتى الآن.

. . إن ما أريد أن أقوله إن سعينا فى هذه المرحلة التى تواجه فيها أمتنا أخطر ما واجهته ربما فى تاريخها كله يدعونا إلى ضبط إيقاع حياتنا السياسية، والاتجاه نحو ترشيد أنظمة الحكم، والسعى نحو الدولة العربية الحديثة التى تقوم على أسس واضحة من الانفتاح السياسى والالتزام الدستورى وتستند إلى عناصر تحدد العلاقة بوضوح بين الثروة والسلطة وتضع حداً لفساد السياسات وانحراف النظم، ولعلنا

عند هذه النقطة نشير إلى بعض المظاهر المطلوبة فى الدولة العربية العصرية من خلال العناصر الثلاثة التالية :

(أ) إن الشفافية أصبحت أحد المعايير الأساسية للحكومات السوية ؛ لأنها هى التى تعطى مصداقية الحكم وتفرض هيبة الدولة ، ولذلك فإن غياب الشفافية يسمح بتراكم أسباب القلق الاجتماعى بل ويمهد للانهيار السياسى ، ولست أشك فى أن البيئة الحاضنة للإرهاب إنما تزدهر فى ظل أنظمة تخلط بين الثروة والسلطة وتختفى معها الشفافية وتتراكم فيها التناقضات والشائعات والأقاويل .

(ب) إن التفاوت بين الطبقات ، أو دعنا نقولها بصيغة أخرى إن تدنى مستوى المعيشة هو أمر يؤدى إلى حالة من التردى السياسى الذى تحكمه بيروقراطية مترهلة يدعمها جهاز وظيفى عفن ، لذلك فإننى لا أشك أيضاً فى أن التوزيع العادل للثروة يرتبط بالتركيب المتوازن للسلطة ، ونحن مطالبون أكثر من أى وقت مضى بالبحث فى هذه المعادلة التى تعتمد عليها النظم فى استقرارها وسلامة أوضاعها .

(ج) إن التعامل الصادق مع الحقائق واختفاء الأكاذيب هى لوازم النجاح لأى نظام سياسى أو غير سياسى ، فالشعوب لا تغفر لمن يخدعها ، ولا تنسى من يسطو على مقدراتها ، ومازلت أكرر أن الحكم الفردى يجلب كل الأمراض السياسية ويفتح الباب لعوامل الضعف الاجتماعى ، ولن نتمكن فى عالمنا العربى من الخلاص من مشكلاتنا والخروج من المأزق التاريخى الذى نواجهه إلا بصحوة حقيقية تجعل السلطة تعبيراً حقيقياً عن روح الأمة ، كما تعطى الثروة لشعوبها صاحبة الحق الطبيعى فيها .

. . إننا عندما نتابع أخبار الديمقراطيات الناضجة فى عالمنا المعاصر فإننا نكتشف أن الذين يفقدون مواقعهم السلطوية ومراكزهم الاجتماعية إنما يدفعون أحياناً ثمن انحرافات بسيطة أو أخطاء محدودة ، ولكن حساسية تلك المجتمعات لمفهوم

الصدق ورفضها للخداع مع ارتفاع درجة المصداقية لديها تمثل كلها عوامل أساسية مؤثرة فى تشكيل ضمير المجتمع وكيان الدولة ، ولعلنا ندرك ذلك مع تزايد الهجمة الشرسة علينا وارتفاع حدة الانتقاد لنا والربط المتعمد بين الإرهاب وبيننا ، بل وتلفيق التهم لأنظمتنا .

. . إن ديننا متهم ، وقوميتنا مطاردة ، وواجبنا هو إعادة ترتيب البيت العربى لمواجهة ما جرى من تحولات وما طرأ من تغيرات ، ولعل قضية العلاقة بين الثروة والسلطة تدفعنا إلى تأكيد الشورى وترسيخ الديمقراطية والاعتراف بأن قرار الجماعة أفضل من قرار الفرد وأنه «ما خاب من استشار» ، ويجب أن نعترف أن دوران النخبة وتداول السلطة فى ظل دولة القانون التى يحترم حقوق الإنسان ، وتوازن بين طوائف المجتمع وتسعى إلى تطوير التعليم والارتقاء بالثقافة وتوطين التكنولوجيا هى فى مجملها لوازم مطلوبة للدولة العربية فى هذه الظروف الدولية الحرجة ؛ التى يسعى فيها خصوم حضارتنا إلى تجريدنا من ثروتنا ، بل وتعطيل عوامل الصحوة لدينا ؛ لذلك فإن قضية العلاقة بين الثروة والسلطة فى الوطن العربى تمثل واحداً من ملفات تصحيح صورتنا ، وتعزيز مكانتنا ، والارتقاء بقوميتنا .

المصلحة القومية.. مراجعة ورؤية

يقف العرب أمام ظرف تاريخى فريد تبدو فيه معظم المؤشرات المحيطة بهم ذات تأثير عكسى على مستقبل أمتهم، ولو اخترنا الملفات ذات الأهمية فسوف نجد أن الواقع السياسى فى المنطقة يفرض نفسه بداية، ولكن ذلك لا يعنى غياب ملفين آخرين يتصل أحدهما بالاقتصاد العربى بينما يشير الثانى إلى الثقافة العربية، ولكن دعنا نبدأ بالهموم السياسية المفروضة علينا فهى أشد خطراً وأكثر إلحاحاً، ولا شك أن قضية العرب الأولى المتمثلة فى الصراع مع إسرائيل تحتل الأولوية على امتداد ستة عقود، وقد دخل هذا الصراع مرحلة جديدة فى العامين الأخيرين بالتطورات التى طرأت على النزاع الإسرائيلى الفلسطينى وتداعياته اليومية، وكلها توحى برغبة الدولة العبرية فى تصفية القضية الفلسطينية فى ظل ظروف تساعدها على ذلك وبيئة دولية مواتية تهيئ لها المناخ الذى يمكن أن يسمح لها بتحقيق هذا الهدف، مع وجود إدارة أمريكية شديدة الانحياز لإسرائيل وشديدة القلق فى الوقت ذاته من العرب عموماً. ولا تقف حدود التحديات السياسية للمواجهة الساخنة عند الصراع العربى الإسرائيلى وحده، بل لأن المسألة العراقية تفرض نفسها بشكل متزايد يضيف هماً كبيراً إلى العقل العربى، وهى مسألة شائكة دولياً وإقليمياً فضلاً عن أنها شديدة التعقيد بالنسبة لبعض الدول العربية المجاورة، سواء فى الخليج أو فى دول الجوار العربية الأخرى مثل «الأردن» بالإضافة إلى الجارتين غير العربيتين «تركيا» و«إيران»، فالكل يشعر بالقلق من احتمالات الأيام القادمة وانعكاساتها على دول المنطقة إذ إن «العراق» ليس بلداً هيناً يمكن أن تكفيه نزهة عسكرية عابرة ولكنه دولة متعددة الأصول والمذاهب على نحو قد يفتح باباً لصراع قد يطول، كما أن الخريطة السياسية لدول الجوار مرشحة هى الأخرى للتأثر بما

يجرى مهما اتخذت من مواقف متعاطفة مع الشعب العراقى أو محايدة أثناء المواجهة، وسوف أظل موقناً أن التصور الإسرائيلى للمنطقة يمثل نسبة كبيرة من التصور الأمريكى لها، وبالتالى فإن وجود دولة معادية فى «العراق» وربما فى «إيران» أيضاً أمر لن تغمض عنه إسرائيل جفونها؛ فهى التى ضربت المفاعل الذرى فى «العراق» سنة 1981، وتابعت البرنامج النووى الإيرانى عن قرب وعبرت عن قلقها الدائم من القنبلة النووية الباكستانية تحت مسمى «القنبلة الإسلامية»، فالمسألة إذاً معقدة والأوضاع متشابكة ولا يمكن أخذ أحدها خارج سياق ما جرى، بل لابد أن تكون فى إطار ما حدث خصوصاً فى العام الأخير منذ حادث سبتمبر (أيلول) 2001، فالعالم يمر بظروف استثنائية أشبه ما تكون بمرحلة الخروج من حرب عالمية ثالثة تتمثل فى «الحرب المفتوحة» ضد الإرهاب، والتى تعطى الولايات المتحدة الأمريكية مبررات لم تكن قائمة من قبل وتسمح لها بمساحة حركة لم تكن ممكن منذ سنوات قليلة، حتى أن الخطاب السياسى الأمريكى نفسه قد تغير وأصبحت لهجته لا تبالى كثيراً بردود الفعل ولا تقيم حساباً للأعداء أو الأصدقاء على حد سواء.

التحديات السياسية

وإذا كنا قد أجملناها فى الصراع العربى الإسرائيلى وفى المسألة العراقية والحملة الأمريكية ضد الإرهاب، فإننا نرقب حالة من القلق الكامن رغم الهدوء الظاهرى على الساحة العربية، بينما الذهن القومى مشتت بين احتمالات متوقعة فى النزاع الإسرائيلى الفلسطينى وتساؤلات حول توقيت الضربة الأمريكية للعراق مع غيبة الرؤية تجاه أبعاد الحرب ضد الإرهاب ونتائجها المحتملة، ونحن لا ننكر هنا أن توالى الكوارث وتتابع المآسى وتعدد النكسات قد أوجد لدى الضمير العربى نوعاً من القبول العام للتطورات الجارية نتيجة للتعود عليها، وحتى الشارع العربى الذى كنا نعتبره ظاهرة حية قد انزوى هو الآخر فى إطار مشكلات محلية واستغرق فى أمور قطرية، وأصبحت مناظر الشهداء وأخبار التفجيرات

أمراً معتاد لدى الإنسان العربى وليس فيها من عنصر المفاجأة ما يحركه، كما أنها بسبب تكرارها قد أصبحت روتينياً قد يؤرق وجدانه ولكنه لا يغير من ردود فعله، ولعل هذا التحدى السياسى العام قد أدى إلى نوع من الإحباط لدى الأجيال الجديدة فى عالمنا العربى، وهذا هو التحدى السياسى العام الناجم عن تعميم نتائج فترة استثنائية لكى تتحول إلى قاعدة دائمة يكون حصادها سلبياً على مستقبل هذه الأمة، ولذلك فإننا نرى أن التعامل مع الأحداث الجارية لا يجب أن يتوقف عند حدود المواجهة ولكن يمكن أن يتجاوزها إلى منطق الاحتواء، ومازلت موقناً أن صورتنا مظلومة لدى غيرنا وأن قلة من الخوارج على المجتمعات العربية قد أساءت إليها ووضعتها فى قالب لا يتفق مع الحقيقة ولا يعبر عن الواقع، لذلك فإن البحث عن الأرضية المشتركة بيننا وبين الآخر ينبغى أن يكون همنا الأول وشاغلنا الأساسى؛ لأن القبول بالتعميم والتصنيف اللذين حدثا سوف يؤدى بنا إلى مواقف ندفع فيها فواتير لأخطاء لم نرتكبها ونخضع معها للمحاسبة عن جرائم لسنا طرف فيها، وهو أمر لا يجب أن تتحمله أجيال عربية قادمة نتيجة تهاون أو تقاعس أجيال حالية.

البعد الاقتصادى

وهنا يكمن خطر آخر يتمثل فى محاولة تجريد الأمة العربية من أدواتها وتقليص مواردها وإضعاف تأثيرها على القرار الدولى والإقليمى، فالأموال العربية لا تبدو فى مجملها بعيدة عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، كما أن الموارد الطبيعية العربية تخضع هى الأخرى لمتابعة قريبة ورغبة محمومة فى ألا تكون خالصة لأصحابها، ولعل ما جرى مؤخراً من اتجاه نحو انفصال جنوب السودان عن شماله هو أمر لا يخرج عن هذا الإطار أيضاً، فظهور الثروة وخصوصاً النفط هى التى أغرت بالوصول إلى مقدمات التقسيم وكارثة التوجه نحوه، والأمر لا يقف عند هذه الحدود وحدها، بل إن مشتروات السلاح الغربى ومبايعته للعالم

العربى استهلكت جزءاً كبيراً من الرصيد النقدى للدول العربية، وكأن وجود إسرائيل تحول من مجرد هدف سياسى يقوم على التوسع إلى هدف اقتصادى يقوم على استنزاف الموارد العربية، والمراقب عن كثب لبعض مؤشرات سياسة إسرائيل الإقليمية يكتشف - دون عناء كبير - أن لعابها يسيل على أموال الخليج العربى وثرواته مثلما هو يتطلع إلى مياه «النيل» وهدير «الفرات»، ولا يمكن تصور الاحتمالات التى يواجهها العرب من خلال خطوط متوازية بل من خطوط متقاطعة فيها من التداخل بين الملفات والتكامل بين الأهداف ما يجعل التحدى السياسى جزءاً من التحدى الاقتصادى، بل ويشد الملف الثقافى إلى دائرة التحديات الأخرى، فالأطماع واحدة والأهداف متشابهة.

الملف الثقافى

وهذا ملف جديد يواجهه العرب والمسلمون ربما للمرة الأولى عبر تاريخهم الطويل، فلقد استقر فى العقل الغربى مؤخراً شعور كامن يسعى إلى العمل على تغيير المناخ الثقافى فى معظم الدول الإسلامية والعربية والتدخل فى المزاج الفكرى لها بدعوة أن التخلف السياسى والاقتصادى والثقافى هو الذى أفرز العناصر الإرهابية وأوجد البيئة الحاضنة للإرهاب، وبغض النظر عن صحة هذه الدعوة من عدمه إلا أننا أصبحنا أمام احتمالات تدخل شبه مباشر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ووراءها إسرائيل فى تشكيل العقل العربى بصورته المطلوبة، فهم ليسوا ضد الإسلام عموماً ولا يتعرضون للجانب الروحى فى الدين الحنيف، ولكنهم ضد الإسلام السياسى خصوصاً ولا يريدون أن يسمعوا مستقبلاً عن نظرية الجهاد فى الإسلام أو الآيات الداعية إلى مواجهة المشركين وتلك التى تحذر من اليهود وتحض على اليقظة أمام أعداء المسلمين، وفى رأيى أن هذا الملف هو واحد من أخطر التحديات التى نواجهها؛ لأنه سوف يترتب عليها التدخل فى نظم التعليم وبرامج الثقافة وأساليب التربية والقيام بعملية غسيل مخ تهدف إلى تغيير العقلية وفرد نوع من السيطرة الفكرية على مستقبل المنطقة، ولعل ما حدث فى «تركيا»

مؤخراً - مع الفارق - هو نموذج لبعض الشروط المطلوبة حسب كل دولة وطموحاتها السياسية، والتعليم الديني في الدول الإسلامية هو الآخر أمر ترصده الأجهزة الغربية بكثير من الاهتمام، كذلك فإن المفردات كثيرة تتصل بالتحديث والتطور في الدولة العصرية هي أمور واردة إذا بدأت النغمة الغربية تعلو من خلال موجات متتابعة في الصحافة والإعلام المسموع والمرئي بل والمطبوعات الجديدة وتقارير المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة تشير في معظمها إلى التخلف الفكري والقهر السياسي وغياب الدور الفاعل للمرأة المسلمة وغير ذلك من الانتقادات الحادة والمواجهة ضد معظم الدول العربية.

.. إن هذه التحديات التي نواجهها والملفات السياسية والاقتصادية والثقافية التي فرضت نفسها علينا تستدعي بالضرورة سياسات رشيدة على المدى الطويل والمدى القصير؛ إذ إن التغيير إلى الأفضل يجب أن يأتي بأيدينا لا أن يكون مفروضاً علينا، كما أن اتساع مساحة المشاركة السياسية وفتح أبواب الديمقراطية واحتواء جميع القوى في الشارع السياسي العربي أصبحت كلها ضرورات لابد منها، كذلك فإن النظر في برامج الإصلاح السياسي والدستوري، والمحاولات الجادة لرفع مستوى معيشة المواطن العربي والارتقاء بنوعية حياته، وشن حرب عادلة ضد الفساد بكل أنواعه ومقاومة الإرهاب والتوقف عن قبول التطرف أو الرضوخ للعنف، وتطوير التعليم وتدعيم الثقافة وتوطين التكنولوجيا وخلق مناخ صحي يقوم على أجواء من الشفافية التي تصنع المصداقية، هذه كلها عوامل تشكل في مجموعها سياسات جديدة لابد من المضي فيها، ولسنا في حاجة إلى من ينبه إليها ويطالب بها فالكل يعرف نقاط الضعف فيه ويدرك أسباب القصور لديه، ولا بديل في النهاية عن مجتمع مدني ناهض وحقوق إنسان مراعية وأقليات آمنة مع توافر من العدالة الاجتماعية والتكافل بين الطبقات والتضامن بين قطاعات المجتمع العربي بصورة تأخذ فيها المرأة مكانها اللائق ودورها الفاعل .. يومها سوف تختفي النظم الدكتاتورية ويسقط الطواغيت ونصبح أمام أمة واعية تعيش عصرها، وتدرك ما حولها، ولا يحدد مصيرها غيرها.

التخبط القومي.. سقطات حركة تحرير

تابعت بشغف أعداد «الحياة» التى نشرت فى سلسة «يتذكر» أحاديث الفلسطينى السيد «عاطف أبو بكر» والتى حاوره فيها الأستاذ «غسان شربل»، وهى أحاديث تدور حول شخصية «صبرى البنا» (أبو نضال)، وبغض النظر عن درجة مصداقية ما جاء فى تلك المذكرات إلا أنها تظل سجلاً أليماً وملفاً قبيحاً فى تاريخ نضالنا القومى، قتل الرفاق مسألة روتينية . . ودفن الأحياء تقليد نضالى . . والضرب العشوائى فى كل مكان أسلوب للتحرير! ما ذنب الأبرياء من ضحايا الطائرات التى انفجرت مهما كانت خطايا حكوماتهم ومواقف دولهم؟ ثم نتساءل بعد ذلك لماذا تبدو صورتنا مشوهة أمام العالم؟! لقد كنت أتصور من متابعتى لتطورات الظرف القومى والنضال الفلسطينى أن دولاً عربية عديدة قد عبثت بنقاء الثورة الفلسطينية واستخدمت جماعات فيها، ولكننى لم أتصور أن تصل درجة الاستهتار بالحياة وتتحول عملية تزييف الكفاح المشروع لتصبح فى النهاية أقرب إلى ما هو إرهاب حقيقى مارسته عدد من المنظمات الفلسطينية، بل ـ وبكل أسف ـ بعض من الأنظمة العربية أيضاً، إننى لا أعتقد أن تحرير الشعوب يحتاج إلى هذا النمط من الصراع الدموى الداخلى واستحلال أرواح الآخرين وممتلكاتهم، كذلك فإننى لا أتصور أيضاً أن يتحول النضال فى مواجهة جرائم إسرائيل وانتهاكاتها لحقوق الإنسان العربى والفلسطينى إلى نوع آخر من الجرائم تهدر فيه الدماء العربية بأيد عربية، ويسقط الشهداء الفلسطينيون ببنادق فلسطينية آثمة لم تفرق بين غاياتها النضالية وبين معاركها الداخلية، إن ما قدمه شريك (أبو نضال) فى مرحلة معينة من حياته الفلسطينى «عاطف أبو بكر» هو كشف حساب حزين للتخبط القومى خصوصاً فى السبعينيات والثمانينات، وهو كشف يقطر مرارة وألماً لأنه يوضح فصلاً من فصول

المسار المنحرف لبعض الجماعات الفلسطينية التى لا يخالجنى شك فى أنها كانت مخترقة بغير وعى منها أو ربما بوعى من بعض قياداتها . .

والآن دعنا نستخرج الدلالات المرة من تلك القصص الدامية ولعلنا نلخصها فى عدد من المحاور هى :

أولاً : إن حركة التحرير الفلسطينى ضد الوجود الإسرائيلى قد عانت طويلا من الصراعات ـ شأن كثير من حركات التحرير الأخرى ـ ولكن لسوء حظ الفلسطينيين فإن دولاً عربية قد دخلت طرفاً مباشراً لتغذية تلك الصراعات ، كما سعت لاستقطاب منظمات تعبر عن سياستها وتعتمد التصفية الدموية أسلوباً طبيعياً فى تحقيق أهدافها ، وبدلا من أن تركز بعض المنظمات على المواجهة مع جيش الاحتلال انصرفت إلى تصفية القيادات الفلسطينية فى عواصم العالم المختلفة .

ثانياً : إن أسلوب الابتزاز واضح فى تعامل بعض هذه المنظمات مع الدول العربية والأجنبية ، وكان سهلاً على جماعة (أبو نضال) أن تكون رسالة تهديدها لإحدى الدول العربية أو الغربية هى تفجير طائرة دون حسبان لعشرات الضحايا الأبرياء لمجرد تنفيذ سياسة الابتزاز السياسى والمادى ، وهو أمر يجب أن نقف أمامه طويلاً لأنه يعكس حجم المعاناة الفلسطينية والعربية ، كما أنه يوضح نوعية الفاتورة التى دفعناها فى العقود الأربعة الأخيرة من صورة العربى أمام الآخر ، بل ونضال الفلسطينى أمام غطرسة الاحتلال .

ثالثاً : إن المدهش حقاً هو أن بعض الدول الأوروبية قد تجاوبت مع عمليات الابتزاز من جماعة (أبو نضال) وغيرها ؛ حيث آثرت بعض تلك الدول السلامة وقبلت أن تتركهم يعبرون أراضيها فى مقابل ألا يتعرضوا لها وألا يقوموا بعمليات ضدها ، وهذا يكشف لنا طبيعة الدور الأوروبى المتقاعس أمام تنظيمات العنف وجماعات الإرهاب من خلال نظرة قصيرة لا تدرك أن ما تتساهل فيه اليوم سوف تدفع ثمنه غداً .

رابعاً : إن الفلسطينى «عاطف أبو بكر» يحاول فى كل سطر من حديثه الصحفى

أن يغسل يديه من الدماء التى أسرفت جماعة «أبو نضال» فى سفكها ، فبرغم فائدة حديثه عموماً إلا أنه يبدو لى كنوع من إبراء الذمة وخصوصاً إن النشر قد جاء بعد رحيل (أبو نضال) الذى يبدو نموذجاً غريباً للإنسان فى عصرنا الحالى .

خامساً: إن هناك بعض الأخطاء التاريخية ذكرها السيد «أبو بكر» وعلى سبيل المثال فإن قوله «جرت اتصالات أمريكية مع دمشق عبر قنوات عدة أبرزها من الرئيس «جيمى كارتر» مع الرئيس «حافظ الأسد» انتهت بقرار سورى بإخراج الجماعة من أراضيها فى آذار (مارس) ونيسان (أبريل) 1987 »، لكن المعلوم هو أن الرئيس «جيمى كارتر» كان قد ترك موقعه قبل ذلك بعدة سنوات وأن الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت كان هو «رونالد ريجان» ، وعلى كل حال فإن الاختلاف حول هذه النقطة لا يغير من جوهر الموضوع ولا يبدو أكثر من كونه نوعاً من خلط الذاكرة لكثرة الوقائع وتقادم الأحداث ، ويكفى أن الرجل كاد يفقد بصره من فرط ما رأى من أهوال وما عايش من جرائم .

سادساً: إن هذا الحديث المسلسل فى «الحياة» يقدم لنا خدمة جليلة فى وقت نبدو أكثر حاجة إليها من أى وقت مضى ؛ لأنها تفتح ملفاً مؤسفاً فى تاريخ الكفاح المسلح الفلسطينى ، وتضع أيدينا على جزء مهم من جوهر المأساة التى عاشها ذلك الشعب المناضل والذى لعبت بين صفوفه معظم الأصابع العربية بغير تقدير للعواقب أو خشية للنتائج . . فها هو (أبو نضال) يحضر - بدعم من دولة عربية - لاغتيال رئيس مصر فى قاعة اجتماع القمة الإفريقية فى «أديس بابا» ، ويرتب مرتين لاغتيال نائب الرئيس السورى فى محاولتين فقدت فى إحداهما دولة الإمارات العربية واحداً من وزرائها بل ومن أفضل شبابها .

سابعاً: إن هذه المذكرات - إن جازت لها تلك التسمية - تبدو وكأنها ملف مكمل لتحقيقات حادث «لوكيربى» الشهير ، فلقد ألقت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بالمسئولية على «ليبيا» ، وتحدث آخرون عن ضلوع «إيران» ورددت بعض الشائعات تورط «تنظيمات فلسطينية» فى تلك الجريمة بدافع ذاتى أو باستخدام من إحدى الدول ولكن النهاية كانت واحدة فى كل الحالات . . تشويه كامل لوجه

النضال الفلسطينى المشرق . . وإضافة تهم جديدة لحركة تحرير شعب ضرب فى بسالته أروع الأمثلة ، ولست أشك فى أن دوائر التحقيق الأمريكية والأوروبية سوف تتلقف هذه المعلومات ـ سواء كانت صحيحة أو أنها نوع من التفاخر بالادعاء الكاذب من (أبو نضال) ـ لتجعل منها مادة جديدة للتصعيد ضد المنطقة وتصدير ظلم أكثر على الفلسطينيين ، وهم بالمناسبة لا يحتاجون إلى ظلم جديد!

ثامناً: إن هذه المذكرات تكشف خفايا محنة «أبو عمار» ومأساة نهاية «أبو أياد» و«أبو الهول» ، كما أنها توضح درجة التسيب الأمنى فى معظم العواصم العربية إذ إن (أبو نضال) كان يدخل بعضها ويخرج منها وأجهزة الأمن المحلية فى غيبوبة حقيقية ، ولقد كنت سمعت من قبل ـ وكذبت نفسى ـ أن هناك من دفنهم «أبو نضال» أحياء وألقى عليهم بالخرسانة وأقام بناء ، وبعدما تابعت بشغف مذكرات السيد «أبو بكر» اكتشفت أن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل إن تذويب الأحياء فى أحد الأحماض كان مستخدماً بشكل طبيعى ، وهو أمر يعكس أيضاً حجم مخزون العنف الذى زرعته إسرائيل فى أعماق بعض الفلسطينيين .

تاسعاً: إن عدداً من شهود هذه الأحداث مازالوا أحياء وبيدهم أن يضيفوا أو أن يصححوا من أجل تنقية الأجواء العربية وتنظيف الذاكرة القومية وتحسين الصورة الدولية والانتهاء من مرحلة يجب ألا تعود ، فضلاً عن أنها درس لمن يعتبر ، يدعو الفلسطينيين إلى نبذ خلافاتهم وتوحيد كلمتهم والتركيز على الكفاح المسلح ضد رموز الاحتلال الذى طال وأصبح مدعوماً بشكل غير مسبوق من القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم .

عاشراً: إننى خرجت من هذه المذكرات بانطباع عام هو أن غيبة الديمقراطية داخل الدول والمنظمات على السواء ، كانت هى البوابة التى دخل منها العنف العشوائى والذى مانزال نعانى منه حتى اليوم وندفع ضريبته داخلياً وخارجياً ، وقد آن الأوان لكى نقوم بعملية مراجعة شاملة ربما تدخل فى إطار عملية توفيق الأوضاع للحياة المختلفة فى قرن جديد ، ومن صالحنا أن نفعل ذلك لا أن يفرضه علينا غيرنا ، فمصر مثلاً تقوم بشن حرب قوية ضد الفساد الحكومى ، كما أن المملكة العربية

السعودية تخطو نحو الحداثة العصرية، وتبدى معظم الدول العربية والإسلامية تعاوناً دولياً للخروج من مأزق العنف والتوتر والاتهام بتوفير البيئة الحاضنة للعمليات الإرهابية.

. . هذه خواطر مواطن عربى تؤرقه - مثل عشرات الملايين غيرى - هموم أمته ومعاناة شعوبها، ولقد أفزعه كثيراً ما قرأ، وأصابه بنوع من «الغثيان الفكرى» و«القلق الإنسانى» و«الحزن القومى» كلما مضيت مع سطور ذلك الفلسطينى الذى خرج من أحد التنظيمات الدموية وآثر أن يضع الحقيقة أمام من يريد، لذلك فإننى أدعو شباب الباحثين العرب وشيوخ الفكر القومى إلى القيام بعملية مراجعة أمينة، وإلقاء نظرة شاملة على كل ما جرى فى إطار رؤية عصرية تخرج من دائرة الأوهام والأكاذيب والزيف على حساب حقوق الشعوب العربية وأرض الشعب الفلسطينى ومقدسات المسلمين والمسيحيين، وسوف نتطلع جميعاً إلى يوم يطلع فيه الفجر وتشرق معه الشمس ونصبح جزءاً لا يتجزأ من عالم متوازن دون تفريط فى الثوابت أو إغفال للمبادئ أو تنازل عن الحقوق، لأن فلسطين يحررها النضال الحر الواضح بينما يسىء إليها العمل فى دهاليز العنف الدولى والعمليات الإرهابية. وقد يقول قائل: إن بعض الفلسطينيين قد بلغ به اليأس إلى حد يدفعه أن يفعل أى شىء فى أى وقت . . وقد يكون هذا صحيحاً، ولكن هناك مصلحة قومية عليا تحكمنا وغايات عربية واحدة نسعى إليها، فلن يحرر الأرض الفلسطينية إلا (النضال) المشروع لشعبها الباسل، وليست عمليات (أبو نضال) التى نرجو أن تكون قد دخلت فى ذمة التاريخ بغير عودة.

الدور المطلوب من العرب إسلامياً

عندما ينظر المسلمون حولهم يكتشفون أن مراكز المواجهة فى عالم اليوم تقع فى أغلبها داخل العالم الإسلامى بدءاً من فلسطين، مروراً بالعراق والشيشان وكشمير ووصولاً إلى بعض مناطق القرن الإفريقى وجنوب السودان، كما يبدو واضحاً أن المسلمين مطالبون اليوم بأن يدفعوا الجزء الأكبر من فاتورة التطورات الدولية والتداعيات التى جرت بعد أحداث سبتمبر عام 2001، ويكفى أن نضيف إلى ذلك أن نسبة المسلمين من مجموع اللاجئين فى عالم اليوم تتجاوز الثمانين بالمائة، ولا شك أن مثل هذا الوضع قد يؤدى بالضرورة إلى شعور إسلامى عام بالاضطهاد والاستهداف والعزلة، ويدفع المسلمين إلى ترديد عبارات كثيرة، منها أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدوائر الغربية تريد أن تشن عليهم حرباً دينية، قد لا تختلف كثيراً عن المفهوم الخاطئ للحروب الصليبية بكل ما جرته على المنطقة من حساسيات وما تركته فى الذاكرة القومية من شوائب، وأضيف إلى ذلك أن هذا النمط من التفكير قد يؤدى أيضاً إلى المبالغة فى الاستسلام للتفسير التآمرى للتاريخ وتصوير الأمور كلها وكأنها جزء من مؤامرة كبرى ضد الإسلام والمسلمين، وهو ما يؤدى إلى نتائج وخيمة تصل إلى حد الإقصاء والعزلة والنفى الاختيارى، والأمر فى ظنى يحتاج إلى معالجة واعية وفهم ذكى، ويقتضى ذلك إدراكاً عميقاً للنقاط التالية:

(1) يجب أن نعترف أن صورة الإسلام ماتزال مشوهة لدى أولئك الذين لا يعرفون عنه القدر الكافى والذين يتناولونه من خلال قنوات مغرضة أو مصادر متعصبة، ونحن لا ننكر بالمناسبة أن الإسلام كدين مايزال يتمتع بجاذبية شديدة، كما أنه يكتسب كل يوم أرضية أوسع، فهناك من يدخلون فى دين الله أفواجاً بدءاً من

سفير دولة أوروبية مهمة فى عاصمة عربية مرموقة ووصولاً إلى صحفية غربية فرضت عليها ظروفها المهنية أن تتابع ما جرى مؤخراً فى إحدى الدول الإسلامية، كما أننا نتابع كذلك التزايد الهائل فى حجم مبيعات ترجمة القرآن الكريم فى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية وأوروبا، وهو ما يعنى إجمالاً أن المحنة الحالية لا تنال من جوهر الرسالة ولكنها تؤثر فى أحوال المسلمين.

(2) إننى أظن - وليس كل الظن إثماً - أن دور العرب المسلمين فى الدعوة والتعريف بالإسلام قد انحسر تاركاً جزءاً كبيراً من الساحة للمسلمين غير العرب، ولا يخفى علينا أن فهم بعضهم للإسلام لا يبدو عميقاً، بل ويخضع أحياناً لتأثيرات بعض القوميات الآسيوية ونعراتها المتعصبة، ومازلت أذكر - ومعى الكثيرون - أن بعض الدعاة من مسلمى آسيا غير العرب بل ومن جنوب أفريقيا أيضاً قد كانت لهم حظوة كبيرة فى مجال الدعوة وحقق بعضهم حضوراً عالمياً واضحاً، وهنا لابد أن أشير إلى أنه من المقومات التى تميزهم عن المسلمين العرب فى مجال الدعوة إجادتهم للغة الإنجليزية وسيطرتهم على أسلوب التعامل مع العقل الغربى، ولكن ذلك يتراجع أحياناً أمام سطحية التناول والتشنج عند تناول بعض عناصر الدعوة دون وعى عميق أو فهم لروح الإسلام الصحيح التى تتصف بالتسامح وتدعو إلى الإخاء بين جميع أطراف الجنس البشرى، ولقد لاحظت أن بعض مسلمى الدول الآسيوية يوظفون انتماءهم الدينى فى خدمة أهداف قومية تسبق ارتباطاتهم الروحية، وهو أمر يدعو إلى ضرورة إحداث نوع من التوازن فى الخطاب الدينى الإسلامى المعاصر خصوصاً من حيث مصدره، أقول ذلك وأنا أدرك أن «لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى»، ولكننى أذكر الجميع بنموذج «طالبان» وما جره على الإسلام والمسلمين من ويلات بسبب قصور النظرة وسطحية الفهم واستخدام الدين ستاراً للتعصب والتحجر والجمود.

(3) إن انعدام الارتباط بين الخطاب الدينى المعاصر الصادر عن العرب وبين إجادة اللغات الأوروبية لدى الداعية العصرى أمر شديد الأهمية؛ لأن افتقار

المؤسسات الإسلامية فى العالم العربى لقدرة التعبير باللغات الأجنبية وخصوصاً اللغة الإنجليزية هو أمر يمثل نقيصة كبرى ومشكلة واضحة فى مجال الدعوة والتواصل مع الآخر وتقديم الإسلام الحنيف بصورته الصحيحة، ولو أخذنا أكبر مؤسسة دينية إسلامية فى العالم العربى وهى الأزهر الشريف الذى يدرس الفقه الإسلامى والشريعة الغراء بالمذاهب الأربعة لأهل السنة بالإضافة إلى الفقه الجعفرى للشيعة الإثنى عشرية، فسوف نكتشف أن الأزهر قد عجز فى كثير من المناسبات عن أن يلعب الدور الذى يؤهله له تاريخه وتسمح به مكانته لأسباب، يقع فى مقدمتها ندرة المتحدثين من بين دعاته باللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأجنبية الحية، وهو أمر يشكل عقبة كئوداً أمام توصيل صحيح الإسلام لمن يجب أن يصل إليه، ورغم أن الأزهر الشريف يحاول بقيادته المعتدلة وعلمائه الأفاضل أن يعالج النقص وأن يربى جيلاً من دعاة المسلمين العرب الذين يجيدون التعبير باللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الكبرى إلا أن المشكلة مازالت قائمة، ولقد فرضت التحديات الجديدة ضرورة الإسراع فى حلها وتكثيف الجهود من أجل الوصول بصورة الإسلام الحقيقية إلى كل من يريد أن يعرفه أو حتى أولئك الذين يعادونه بغير فهم ودون دراسة.

(4) إن وسطية الإسلام واعتدال منهجه فى الحياة وابتعاده الإنسانى عن الغلو والتطرف يؤهلنا نحن العرب للتحدث بلغة جديدة، فيها من فهم المتغيرات واستيعاب التطورات ما يجعلنا طرفاً فاعلاً فى حياة العصر ومزاجه العام، وهو أمر قد لا تتيحه الظروف لأمم إسلامية أخرى دون غطاء عربى يعطيها القدرة على فهم شريعة الإسلام وفقه ذلك الدين الحنيف، لذلك فإن المبادرة من جانبنا بالبدء فى حملة دولية ـ فكرية وإعلامية ـ للتعريف بالإسلام والتركيز على مبادئه السامية وروح التسامح فيه سوف تكون خدمة سياسية كبرى لنا ولغيرنا، وسوف تمهد الطريق لإزالة أسباب سوء الفهم ومصادر انعدام الثقة.

(5) إن العالم الإسلامى يملك نماذج متعددة ـ رغم أممية الإسلام ووحدة شخصيته ـ فهناك على سبيل المثال النموذج السعودى والمصرى والإيرانى والتركى والباكستانى، وهى تتأرجح فيما بين التشدد والاعتدال، فبينما يبدو الإسلام فى

السعودية واقفاً على أرضه الأصلية فى تمسك مباشر بالكتاب والسنة، فإن الإسلام فى مصر يحفل بطقوس التوقير لأهل البيت ويبدو وكأنه إسلام سنى مذهباً ولكنه شيعى تاريخاً، أما الإسلام فى إيران فقد تحول إلى سياسة رسمية لدولة إسلامية بعد الثورة الخومينية، أما النموذج التركى فهو صورة فريدة من العلمانية التى فرضها «أتاتورك» مع وجود ثقافى راسخ للإسلام الذى بدأ يتزايد دوره هناك فى السنوات الأخيرة، ويبقى النموذج الباكستانى الذى يحتوى أكثر العناصر تشدداً وأشدها تطرفاً، فهو النموذج الذى أفرز - بمنطق الجوار والظروف - حركة «طالبان» التى أساءت للإسلام كما لم يفعل غيرها، ونحن مطالبون بتقديم الإسلام الواحد فى صورته الصحيحة وروحه الحقيقية وتسامحه المعروف.

(٥) إن العلاقة بين الإسلام والسياسة تقع فى جوهر العقيدة ولا يمكن تجاهل ذلك وإن كان يمكن توظيفها لخدمة المشاركة السياسية والتعبير عن إرادة الأمة مهما اختلفت المسميات والرموز، فالسياسة فى الإسلام لا تعنى العنف كما أن الجهاد أيضاً يخضع لمفهوم متطور فقد يكون التفوق جهاداً والتقدم جهاداً، كما أن ترويض النفس لمواكبة الحياة دون تفريط فى الثوابت هو نوع من الجهاد أيضاً، فليس الجهاد دائماً هو سيف أو مدفع ولكنه قد يكون كلمة حق أو فعل عدل أو مضياً نحو تحسين ظروف الحياة للمسلمين وغيرهم من البشر، وإذا استقر هذا الفهم لدى غلاة المتطرفين؛ فإنهم سوف يتحولون إلى دعاة للاعتدال ويصبحون صورة مشرفة لدينهم فى هذه الظروف الدولية الملتهبة بتداعياتها الخطيرة.

(7) إن التعليم الدينى فى الدول العربية بل والإسلامية يتحمل مسئولية خاصة فى هذه الظروف، وليس المطلوب منا تلبية مطالب من يريدون القضاء عليه أو إضعاف دوره، ولكن المطلوب هو ترشيده بحيث يؤدى الغرض منه والغاية من تطويره، فيكون مصدراً لتخريج الدعاة العصريين وليس مركزاً لتفريخ دعاة العنف من المتطرفين، والتعليم الدينى لابد أن يكون عصرياً لا بالمعنى الغربى للكلمة ولكن بالمفهوم الإنسانى لها، فلابد للداعية المسلم من أن يتسلح بعلوم

العصر وأدواته وأن يجيد لغاته الفكرية والتعبيرية؛ حتى لا يصبح كائناً محلياً يردد النصوص ويقيم الطقوس وهو لا يدرك جوهر الدين وروحه الأصيلة، أقول ذلك وأنا أظن أن قرار تطوير الأزهر الشريف فى مصر الذى اتخذه الرئيس الراحل «عبد الناصر» فى نهاية الخمسينيات لم يحقق نتائجه، بل أدى إلى ازدواجية واضحة داخل المؤسسة الدينية الواحدة، لذلك كله يجب التعامل مع مسألة التعليم الدينى بكل حذر وانتباه.

.. هذه ملاحظات رأيت أن أتطرق إليها ونحن نتناول قضية الدور الإسلامى للعرب فى ظل هذه الظروف المعقدة والأجواء المسمومة، وقد رأيت التطرق لهذا الموضوع الآن لأننى أظن أن رسالة واضحة حول الإسلام كما نعرفه ونؤمن به يجب أن تصل إلى كل الأطراف واضحة جلية وخصوصاً أن التداخل بين الإسلام والعروبة أمر لا يحتاج إلى برهان، فالصورة فى الغرب أن كل عربى مسلم بالضرورة وحتى المسيحيون العرب أصبحوا جزءاً منا نحسب عليهم ويحسبون علينا. إننا مطالبون بتحسين صورة رجل الدين الإسلامى وتدعيم الداعية الجديد بالفكر المستنير واللغات الأجنبية والاطلاع على المعارف الأخرى للثقافات المختلفة، فالإسلام مظلوم كما لم يحدث من قبل وصورته جرى تشويهها عمداً مع سبق الإصرار، ونحن مطالبون كعرب - مسلمين ومسيحيين - بالدفاع عن جوهر الإسلام الصحيح الذى يعترف باليهودية والنصرانية ويحترم الديانات السماوية، ويكفى أن نتصور أن معظم الأمريكيين مازالوا يظنون أن الإسلام هو «طالبان» وأن الإرهاب بضاعة إسلامية وتصدير عربى .. فماذا ننتظر إذاً للبدء فى دورنا العربى لإنصاف إسلامنا الحنيف؟

العرب وتوزيع الأدوار

برعت السياسة الإسرائيلية فى لعبة توزيع الأدوار بشكل غير معهود، وتفوقت الدولة العبرية على غيرها فى استخدام تصنيف قادتها وأحزابها وتوظيف ديمقراطيتها - بغض النظر عن نقاط الضعف فيها - فى خدمة أهدافها الخارجية وتطلعاتها الإقليمية وأطماعها التاريخية، فإذا وقع الإسرائيليون اتفاقاً اعتبروه مرهوناً بالقبول العام الذى يتحدد بموافقة «الكنيست»، وإذا أرادوا التنصل من التزام قالوا إن اليمين المتطرف والاتجاهات الدينية المتشددة ترفضه لذلك يستحيل تحقيقه، بل لقد تمكنوا بذكاء متواصل من توزيع الأدوار بين الساسة أنفسهم بحيث لا يظل صاحب الدور مرتبطاً به حتى النهاية، إذ إن «مناحم بيجين» بسجله الطويل فى العمليات الإرهابية هو الذى وقع اتفاقية السلام مع «مصر»، و«شيمون بيريز» السياسى الفاشل الذى لم يحقق فوزاً واحداً طوال حياته السياسية يفعل العكس عندما ينتقل من معسكر الحمائم - رغم أنه رئيس الحكومة التى نفذت مذبحة «قانا» - ليقف الآن بوضوح كامل فى معسكر «شارون» مسئولاً عن العلاقات العامة بدرجة وزير خارجية، كل مهمته تبرير عدوان سيده ومغالطة الرأى العام بمناسبة وبغير مناسبة، أما «شارون» فلقد ظل الدور لصيقاً به منذ الأربعينيات حتى الآن فى سلسلة متواصلة من الجرائم الإرهابية جعلت له مكاناً معروفاً على مسرح الحياة العسكرية والحزبية فى إسرائيل لأكثر من خمسين عاماً، وها هو يتوج تلك السنوات الطويلة بأفظع الجرائم وأفدح الانتهاكات، وإذا أخذنا «إسحاق رابين» نموذجاً لنقلة من نوع آخر جعلت توزيع مراحل دوره مثار اهتمام خاص، فهو العسكرى الإسرائيلى المتشدد ورئيس الأركان المرموق وهو صاحب سياسة تكسير العظام فى

الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ولكنه أيضاً هو الذى تحول بعد ذلك إلى داعية للسلام وشريك فاعل فى مسيرة «أوسلو» حتى لقى حتفه جزاء قبوله بتفسير للانسحاب يكاد يقترب من الرؤى العربية خصوصاً على الجبهة السورية! وهنا يجب ألا يغيب عن الذهن أن توزيع الأدوار فى المدرسة السياسية الإسرائيلية يقوم على التحرك فى إطار مربع واحد، فهناك اتفاق ضمنى بين كل الأطراف وتعهد غير مكتوب بالالتزام بقواسم مشتركة وثوابت لا تنازل عنها، فالمسافة فى إسرائيل بين أقصى اليمين وأقصى اليسار وبين الاتجاهات الدينية المتطرفة والاتجاهات الليبرالية المعتدلة بل وبين الحمائم والصقور ليست واسعة على الإطلاق، ويعنينى من كل هذا أن أقول إنه قد جاء الوقت الذى يتعين فيه علينا نحن العرب أن نحسن توزيع أدوارنا السياسية فى إطارها القومى الواحد، إننى أعترف أننا نطلق على بعض الدول العربية أنها محكومة بأنظمة متشددة قومية وأخرى محكومة بأنظمة أخرى تبدو أكثر اعتدالاً، ولا أستطيع أن أزعم أن النظم السياسية العربية متفقة كلها فى ردود فعلها تجاه الحدث الواحد مهما كانت أهميته، «فالسعودية» تميل إلى التحفظ والروية، و«مصر» تتبنى سياسة أبوية فى حدود مسئولياتها كأكبر دولة عربية، و«سوريا» تستغرق فى التمسك بالثوابت القومية، و«العراق» يتشدد فى اتجاهات معقدة تتحكم فيها التركيبة العراقية الحزبية والسكانية، وتمثل «ليبيا» الضمير الصريح لأمتها برغم الضغوط والتحولات، وقد غاب الدور «الجزائرى» بفعل حرب التحرير الثانية ضد الإرهاب بعد حرب التحرير الأولى ضد الاستعمار، ويمثل «المغرب» قنطرة التواصل بين العرب والغرب مع صلات متميزة معلنة وغير معلنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعبر «تونس» عن شخصية شديدة الاعتزاز بذاتها معنية ببناء جسور مع أوروبا القريبة منها، ويجسد «الأردن» حالة خاصة تتميز بالبراعة السياسية منذ قيام الدولة والقدرة على التعايش مع كل التطورات، وهى توظف الاعتدال فى سياق تاريخى منتظم يجعل لها دوراً أكبر بكثير من إمكاناتها نظرا لموقعها الحساس ودورها المنتظر، ويهمنى أن أرصد هنا بعض المظاهر المتاحة لتوظيف مسألة توزيع الأدوار فى هذه المرحلة.

الرؤية السعودية

إن صدور مبادرة ولى العهد الأمير «عبد الله» هى تعبير عن شخصية المملكة فى هذه المرحلة، وتأكيد لروح التحول التى يمكن أن تضع السعودية فى قلب الشرق الأوسط لا كقوة اقتصادية فقط ولكن كثقل سياسى أيضا، وقيمة صدور هذه المبادرة لا تتصل بتوقيتها فقط ولكنها تعبر عن العمقين العربى والإسلامى اللذين تتمتع بهما المملكة العربية السعودية، إذ لا تستطيع قوة إسلامية أخرى أن تزايد على دولة الحرمين الشريفين، كما أن الدول العربية أيضا تشعر بحياد خاص تجاه المملكة لاعتبارات كثيرة، بعضها دينى، والآخر اقتصادى، والثالث سياسى، بل إننى أوجه تساؤلاً لمن يشيرون فى غمز ولمز إلى مشاعر تنافسية من بعض الدول العربية المعنية تجاه المبادرة السعودية مكتفيا بالقول إن هذه المبادرة كان لا يمكن أن تصدر إلا مرتبطة بالخصوصية السعودية وما تعبر عنه من ثبات قومى وعزوف عن الأدوار والأضواء، ونحن نأمل أن يكون انطلاق هذه المبادرة هو انتقال لمستوى التعامل مع الأوضاع فى الأرض المحتلة من مجرد الإجراءات الفنية والتفصيلات الفرعية المتصلة بترتيبات الأمن إلى آفاق السلام العادل والشامل، فالمبادرة تتصف بالعمومية والشمول وتعطى كل طرف أملا فى مبتغاه، فالأرض للعرب والسلام للمنطقة، ونحن ننظر إلى هذا الطرح السعودى الجديد فى سياق ما نتحدث عنه من توزيع للأدوار أصبحنا فى حاجة إليه أكثر من أى وقت مضى، فعندما تصدر المبادرة من عاصمة المقدسات الإسلامية والعمق العربى فإن دولاً عربية أخرى سوف تتبناها وتسعى لتوظيفها لخدمة الهدف القومى فى هذه الظروف الصعبة، ويكفى أن ندرك جميعاً أن هذه المبادرة السعودية قد صنعت أرضية جديدة يقف عليها كل من يحاول التفكير فى مستقبل الشرق الأوسط، فلم تعد المسألة هى مجرد فكرة عامة مطروحة ولكنها مادة للحوار بين جميع الأطراف حول مشروع السلام، الذى كان قد اختفى عندما طفت على السطح بديلاً عنه محاولات إيقاف إطلاق النار والأحاديث المكررة عن العنف المشترك وعمليات التهدئة الوقتية.

الحالة العراقية

يمثل العراق بالنسبة لأمته مصدراً مستمراً لوخز الضمير؛ لأن شعبه يقع تحت طائلة ضغوط هائلة فيها الحصار ومحاولات القهر والاستهداف الدائم لضربات عسكرية تمثل انتهاكاً للكرامة القومية كلها، وفى ظنى أن العراق يستطيع الآن أن يدخل فى لعبة تقسيم الأدوار العربية وعملية توظيف الاتجاهات القومية، بل إننى أفكر بصوت مرتفع فى الإجابة عن سؤال وجهته لعدد من السفراء الأجانب على مائدة عشاء فى الأيام الأخيرة، فحواه لو أن «بغداد» فاجأت الجميع بإعلان رسمى بقبول المبادرة السعودية والتسليم بالتطبيع الكامل فى مقابل الانسحاب الكامل هل يسحب العراق البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة الأمريكية؟ وكانت الإجابة هى مزيج من الدهشة والاهتمام ورأى بعضهم أن تطبيق قرارات مجلس الأمن يبقى سيفاً مسلطاً على العراق حتى بعد قبوله لهذه المبادرة التى لم ترفضها دولة عربية واحدة بشكل علنى حتى الآن، ومع ذلك فإن مثل هذا الإعلان بقبول العراق للمنطق السعودى الذى تجاوبت معه الأمة العربية سوف يضع الولايات المتحدة الأمريكية فى موضع حرج وقد يوقف جزءا من الحماس الإسرائيلى لتحريك الضربات ضد العراق، وقد يستطيع العراق أيضاً أن يخفف من أزمته إذا فتح حوارا مع جيرانه المباشرين، وأعنى بهم أساساً دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، شريطة أن يكون حواراً مختلفاً يحتوى على مفردات جديدة فيها الاعتراف بالخطأ مع ضمانات للمستقبل فى إطار رؤية قومية ثابتة تستعيد الثقة المفقودة وتبنى جسور الأمل فى احترام متبادل لسيادة كل دول الجوار.

التطورات الفلسطينية

لقد بلغت الأوضاع فى الأرض الفلسطينية المحتلة درجة من التدهور لم تبلغها من قبل، فنحن لسنا أمام انتفاضة عادية للشعب الفلسطينى، ولكننا أمام

حرب حقيقية تمارس فيها إسرائيل كل الانتهاكات التى عرفها ولم يعرفها تاريخ الظاهرة الاستعمارية، وتمارس أنواعاً جديدة من القهر لا نظير لها فى سجلات الاحتلال الأجنبى، ولكن لدى شعوراً بأن الأمر يقترب من نهايته، بل إن السرعة التى يمضى بها «شارون» فى العدوان على الفلسطينيين إنما تعكس إدراكه أنه فى سباق مع الزمن، يغتال القيادات ويعتدى على المدنيين ويهدم المنازل ويروع الشعب الباسل الذى تجاوزت انتفاضته كل عمليات المقاومة ضد الاحتلال الأجنبى فى التاريخ المعاصر، والارتباط بين توزيع الأدوار والتطورات الفلسطينية لا يحتاج لأى اكتشاف، فنحن أصحاب قضية عادلة ولكننا لا نحسن توزيع أدوارنا وترتيب أوضاعنا؛ لذلك يتفوق أصحاب القضية الزائفة علينا لتقصير فينا وعجز منا، وهل ننسى اتهامات التخوين لمن يختلف فى الرأى؟ وهل غاب ذلك التفسير التآمرى أمام كل صغيرة وكبيرة بمبرر ودون مبرر؟ لقد حان الوقت الذى يجب أن نتحلى فيه بروح ناضجة، تقبل الاختلاف فى الرأى فى إطار احترام الثوابت وتسمح بهامش للاجتهاد دون تهاون فى الحقوق أو عبث بالمبادئ، فالتفكير المتجدد لا يعنى الخروج عن النص لأن السياسة ليست مسرحية ثابتة الفصول واضحة المداخلات، بل هى فن إدارة الصراع وتحقيق المصالح ولابد من المرونة فى مواجهة المتغيرات والموائمة مع التطورات إلى جانب ضرورة استيعاب روح العصر وإدراك طبيعة الأشياء، والقضية الفلسطينية بتاريخها الطويل ومنعطفاتها العديدة وفرصها الضائعة تحتاج إلى عقلية جديدة تتعامل بمنطق مختلف فيه مساحة لتوزيع الأدوار ومسافة بين المواقف، بحيث يمضى كل ذلك فى حدود ما هو متاح دون تجاوز للخطوط الحمراء حتى لا نسمح بالتفريط فيما لا يمكن التفريط فيه.

.. هذه أمور رأيت طرحها فى هذا الظرف القومى الحاسم لأن الأيام القادمة تحمل معها تطورات نأمل أن تكون إيجابية لاستقرار الشرق الأوسط وسلامة شعوبه، خصوصاً بعد أن لاحت فى الأفق بعض البوادر المشجعة على

الساحة بدءاً من المبادرة السعودية . ووصولاً إلى قرار مجلس الأمن عن الدولة الفلسطينية ، ومروراً بالتغيرات الكامنة داخل الرأى العام الإسرائيلى . . ولن يطول الوقت قبل أن يستريح الفلسطينى على أرضه المحررة وطناً دافئاً ، استعاده بأغلى التضحيات لأنه وطن يحتضن كل الرسالات ، لشعب يعبر عن نضال لا نكاد نعرف له نظيراً .

شروط ضرورية لإصلاح النظم العربية

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن قضية الإصلاح الداخلى للنظم العربية فى ظل ظروف استثنائية، تتمثل فى أوضاع دولية وإقليمية غير مستقرة بل وغير مسبوقة، كما تحمل من الاحتمالات وتنطوى على توقعات لا يمكن التكهن بها أو الفصل فيها، فنحن نمر بحالة فوضى حقيقية فى العلاقات الدولية وعودة إلى عصر الهيمنة وسطوة القوى المنفردة التى تسعى إلى إعادة ترتيب الأوضاع فى عالم اليوم، وهى مرحلة تاريخية كنا نظن أننا قد تجاوزناها منذ سنوات طويلة وتصورنا أن العالم يدخل مرحلة من ديمقراطية العلاقات الدولية والتوازن فى المصالح بين الكبار والصغار، بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، ولكن نظرة للمسرح الدولى توحى بغير ذلك تماماً، فالصراع محتدم والصدام محقق والأزمات طاحنة وفى غمار ذلك كله يتردد حديث طويل حول أهمية الإصلاح السياسى والاقتصادى بل والثقافى والاجتماعى فى دول الشرق الأوسط، ومرد ذلك كله هو الربط التحكمى بين الظاهرة الإرهابية وبين بعض النظم فى الدول العربية والإسلامية، وقد لا تكون العلاقة سببية ولكنها قد تكون ارتباطية بمعنى أن قصور النظم ليس سبباً لتنامى موجات الإرهاب ولكنه يتلازم معه ويرتبط به، فكلاهما نتاج للقهر والفقر والتخلف، ويبقى السؤال المطروح وهو: هل تعتبر استجابة الدول العربية للأفكار الإصلاحية - بغض النظر عن مصادرها ونواياها وأهدافها - أمراً يحتاج إلى مراجعة؟ فالبعض يرى - وأنا منهم - أن الإصلاح مطلب عام فى كل العصور الزمنية والمناطق الجغرافية وليس مطلباً خاصاً بالشرق الأوسط الآن دون غيره، كما أن آلاف الأصوات قد نادت عبر السنوات الماضية بضرورة الإصلاح والمضى فى جميع السياسات المؤدية إليه والبرامج الساعية نحوه، لذلك فإن هذا

البعض يرى أنه ليس فى حاجة إلى استيراد توجهات جديدة، بل المطلوب فقط هو تطبيق الأفكار المطروحة وفتح الملفات المؤجلة وإعادة ترتيب الأولويات بصورة تسمح بالحديث عن الإرادة الذاتية فى التغيير لا مجرد التعليمات الصادرة من قوى خارجية فى ظل هذه الظروف غير الطبيعية وفى إطار رؤية مختلفة لمستقبل المنطقة العربية بل والدول الإسلامية أيضاً، وهنا نجد أنفسنا أمام عدد من الأمور التى يجب التعرض لها ما دمنا نتحدث عن إصلاح النظم فى تلك الدول.

الأمر الأول: إن الإصلاح الشامل قد يقتضى فى مراحل معينة تغيير بعض القيادات، ولكن القضية فى النهاية لا تقف عند هذا الحد، فالمهم هو تغير السياسات وتطور الأساليب وشفافية الخطط ووضوح البرامج، كما أننا نعترف أن تغيير الجياد التى تجر العربة يحسن أن يتم بطريقة شرعية وفى ظل ظروف طبيعية، والمسألة فى جوهرها ليست عملية استبدال للشخوص فقط ولكنها تغيير فى المناهج وطرائق التفكير وعناصر المواجهة، ويهمنى فى هذه النقطة بالذات أن أشير إلى أهمية الإطار النظرى الذى تعتمد عليه بعض النظم وتكتسب منه مشروعية وجودها، لذلك فإن الإصلاح الدستورى يمثل مدخلاً تقوم عليه دعائم الشرعية وتستند إليه فلسفة الحكم.

الأمر الثانى: إن المؤسسات السياسية والاقتصادية لا تنهض وحدها لكى تكون تعبيراً عن نقلة حقيقية فى ذلك المجال، ولكن العبرة تأتى من توفر المناخ العام الذى يساعد على ذلك ويؤدى إليه، فالفكر الفلسفى يجب أن يسبق البناء المؤسسى وما أكثر الدول العربية التى أقامت المجالس وأعلنت ميلاد المؤسسات دون أن يتغير المناخ العام، فكانت النتيجة صفراً وكان الحصاد هشيما، لذلك فإن وجود رأى عام قوى يعتمد بالدرجة الأولى على الطبقة المتوسطة ما زال يبدو من أساسيات الإصلاح لأنه يشكل فى النهاية ضمير الشعب ووجدان الأمة.

الأمر الثالث: إن الثقافة والتعليم والإعلام تلعب فى مجموعها أدواراً مؤثرة فى تكوين عقلية المجتمع وتشكيل رؤيته وتحديد درجة نضوجه وهى عوامل حاكمة فى

عملية الإصلاح، والذين يتصورون أن الثقافة عنصر تكميلى إنما يسلبون من الشعوب هويتها وجوهر وجودها، والذين لا يدركون أن التعليم هو بوابة العصر وهو الذى يمثل أوراق الاعتماد المطلوبة فى عالم اليوم إنما لا يدركون أن تحديث التعليم يعنى بالضرورة تحديث العقل وصحوة الفكر، فالتعليم يبدو مثل الحجز عند المنبع فى النظام الضريبى؛ لأنه قضية القضايا ومفتاح كل الأبواب المغلقة، فضلاً عن تأثيره فى عنصرى الثقافة والبحث العلمى فى آن واحد، بل إن أدق تعريف للتكنولوجيا الحديثة هو أنها عملية توظيف ناجحة للعلم فى خدمة الصناعة، أما الإعلام فهو ذلك الغول الكاسح الذى يغير الرءوس ويرتب الأولويات ويجدول العقول، ونحن نشكو فى المنطقة العربية من ازدواجية الإعلام وغيبة المصداقية أحياناً وافتقاد الشفافية أحياناً أخرى وكلها أمور تستوجب نظرة تأمل ووقفة مراجعة، لذلك لا يبدو غريباً أن الحديث عن إصلاح النظم العربية يأتى مرتبطاً بقضايا الثقافة والتعليم والإعلام؛ لأنها هى التى تمثل القنوات الطبيعية لاستقبال المبادئ الروحية والمعتقدات الدينية، فإذا كان الإسلام يبدو لمن لا يفهمونه جيداً وكأنه خطر داهم عليهم، فإن العوامل الثلاثة السابقة الحاكمة هى التى تستطيع أن تقدم الصورة الصحيحة له بالتفاعل مع دور المؤسسة الدينية بتأثيرها الروحى الكاسح ومسئوليتها فى الدعوة ومحاربة الغلو والتطرف فضلاً عن التعصب والتشدد.

الأمر الرابع: إن الأساليب العصرية فى إدارة الدولة الحديثة لم تعد كيمياء معقدة أو رموزاً غامضة ولكنها إرادة سياسية واعية، فالرشد يبدأ من الرأس وينتهى منها أيضاً، والعبرة دائماً بمدى الرغبة وتوفر الإرادة والإحساس العميق بأهمية ما نريد، ويكفى أن نتذكر هنا أن الدول الأفريقية الصغيرة فى شرق القارة وغربها قد حزمت أمرها واتخذت قرارها لتحقيق ديمقراطية ناجحة أدت إلى تداول السلطة ودوران النخبة، فأين نحن فى الوطن العربى من ذلك الإنجاز؟، نعم إننى لا أنكر أن هناك من يسعى، وأن البعض قد حاول، وأن عدداً من الدول العربية قد قطعت أشواطاً ناجحة نحو عصرنة الدولة وحداثة الإدارة والارتقاء بمستوى الإنسان العربى فيها، ولكن مازال أمامها مسافات طويلة لتصل إلى المشاركة السياسية الحقيقية

والديمقراطية الصحيحة التى تتجسد فى ما نطلق عليه «دولة القانون» STATE OF LAW، فمعايير التقدم الحقيقية لم تعد هى فقط القوة العسكرية أو التقدم الاقتصادى أو التفوق التكنولوجى وحدهم، ولكنها أصبحت أيضاً تتجسد فى حجم تمثيل القوى السياسية الموجودة فعلاً فى الشارع الوطنى، فضلاً عن مساحة الحريات المتاحة والمناخ العام الذى يضمن الاستمرار ويؤدى إلى انفتاح المجتمع على قضايا العصر وفى مقدمتها الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وشئون البيئة.

الأمر الخامس: إن الارتباط بين إصلاح النظم والتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى هو معضلة أخرى؛ إذ إن كليهما يمثل طرفاً فى معادلة معقدة، فلقد عطلنا ـ نحن العرب ـ مسيرة الديمقراطية وبرامج التنمية وسياسات التطوير فى جميع نواحى الحياة انتظاراً للوصول إلى لحظة سلام لم تتم، وقد لا تكون قريبة المنال أيضاً وقد كان ذلك واحداً من أسباب قصور العرب عن تحقيق تفوق إستراتيجى فضلاً عن مجرد تحقيق التوازن فى ذلك السياق أمام الدولة العبرية، فكأننا قد عطلنا الوسيلة انتظاراً للغاية وسمحنا بالحلقة الشريرة فى العلاقة بين أطراف الصراع فى الشرق الأوسط لكى تكون على حسابنا مع مضى الوقت وليست فى صالحنا وفقاً لعنصر الزمن، ولذلك فإننا يجب أن نعترف أننا قد فشلنا ولو نسبياً فى إدارة الصراع لأسباب، يقع فى مقدمتها أننا لم نحسم أمرنا على طريق التقدم الصحيح والتنمية الشاملة والديمقراطية الحقيقية.

.. هذه أمور رأيت أن لها تأثيراً ضاغطاً فيما يتعلق بمسألة إصلاح النظم العربية بل إن بعضها يبدو بمثابة شروط ضرورية لتحقيق ذلك الإصلاح، أقول ذلك كله بمناسبة المبادرة التى أطلقها «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكى فى «جمعية التراث» بالولايات المتحدة وهى بالمناسبة لا تعتبر جمعية صديقة للقضية العربية، بل هى يمينية التوجه أقرب إلى الطرف الآخر منها إلى العرب، ومع ذلك فإننى أرى أن رفض مثل هذه المبادرة يعنى الجمود والاستسلام للواقع وقبول الاتهام الموجه إلينا ظلماً والذى يرمينا فيه البعض بالتخلف والتعصب فى آن واحد، ولكننا

أيضاً لا نحتاج فى الوقت ذاته إلى وصاية قوة كبرى تسوقنا نحو الإصلاح وتعلمنا أهميته وضرورته، فنحن نرى أن الأمر يجب أن ينطلق ذاتياً وأن يتواصل بغير حدود؛ لأن ذلك هو طريق الأمل الذى يقوم على تجديد الفكر وصحوة العقل وإحياء الهوية واحترام روح العصر والتعايش مع عالم مختلف، لا نقبل كل ما جاء به ولكننا لا نستطيع أن نرفض أيضاً كل ما فيه.

.. تلك رؤية للارتباط بين الإصلاح والتسوية فى إطار النزاع المستمر والصراع القائم بل وفى ظل الأمل المفقود والرؤية الغائبة.

الدوائر المغلقة فى أنظمة الحكم العربية!

لا أظن أن هناك لحظة عربية حاسمة تحتاج منا درجة عالية من الصدق مع النفس والوضوح فى الرؤية مثل تلك التى تمر بها المنطقة حالياً؛ لأن التطورات اليومية ـ ولا أقول الأسبوعية أو الشهرية ـ تحمل معها حقائق جديدة وأنباء مثيرة وتطورات غير متوقعة، لذلك فإن الوعى القومى ومحاولة الخلاص من الأسباب التى أدت إلى ما نحن فيه والتى وضعتنا فى هذا الموقف المعقد هى أمور لازمة فى الفترة القادمة، ويحلو لى أن أركز فى هذه الأيام العصيبة على نهج الإصلاح المطلوب الذى يجب أن ينبع منا ذاتياً حفاظاً على هويتنا واحتراماً لثقافتنا وتأكيداً لشخصيتنا الحضارية ونسقها التاريخى، لذلك لابد من تشخيص الداء واكتشاف أسباب العلة قبل أن ندخل فى جوهر المشكلة ونتحدث عن الحلول لها وكيفية الخروج منها، من هنا فإن توصيف طبيعة النظم العربية القائمة وآلياتها الفاعلة وكوادرها الحاكمة يمكن أن تعطينا فى مجملها الصورة كما يراها غيرنا بكل ما لها وما عليها؛ إذ إن هناك حالة ركود حقيقى فى عدد لا بأس به من العواصم العربية فضلاً عن الجمود السياسى والترهل المؤسسى الذى يعكس فى النهاية أزمة حادة لا تخفى على أحد، وقد يكون من المفيد أن نستعرض بعض جوانب الوضع الراهن من خلال العناصر التالية:

أولاً: إن بعض الأنظمة العربية تعانى حالة من التقوقع داخل إطار دوائر مغلقة سواء كانت تلك الدوائر سلطوية أو حزبية أو حتى عائلية، لذلك توقفت المشاركة فى السلطة وغاب دوران النخبة واختفت الدماء الجديدة التى تضخها الشعوب فى نظمها السياسية لتعطيها الحيوية وتوفر لها أسباب المضى نحو آفاق المستقبل بخطى ثابتة ونقلات واعية.

ثانيا : إن قوائم الطلبات الأمريكية المطروحة - فى الخفاء والعلن - والموجهة إلى عدد من الدول العربية ليس المقصود بها النظم فحسب ولكنها تتجه إلى الشعوب أيضاً ؛ إذ إن الدعوة الدينية والبرامج الثقافية والأفكار السائدة كلها أمور لا تقف عند حدود سلطة الحكم ولكنها تتجاوز ذلك إلى هوية الشعوب ومزاج الأمم ، ومن هنا تأتى خطورة ما نحن مقبلون عليه ، فالنظم تستطيع أن تتكيف بسهولة مع الواقع الجديد بالولاء المطلوب ، ولكن الشعوب لا تقدر على المضى فى ذلك الطريق دون الانتماء المرغوب! فالخصوصية القومية حاجز لا يمكن تخطيه وسد لا يمكن تجاوزه .

ثالثاً: إن من الأسباب الرئيسية للحملة الأمريكية المستمرة على المنطقة هى تلك المفاهيم المغلوطة عن التعليم الدينى والتثقيف الاجتماعى لدى العرب والمسلمين ، وإحساس الولايات المتحدة بأن المنطقة تحتاج إلى التبشير بقيم أخرى والدعوة إلى مفاهيم مختلفة ، وذلك كله - فى ظنى - محض هراء .

رابعاً: إن مشهد مئات الألوف من الشيعة وهم يحتفلون منذ أيام فى «كربلاء» بذكرى «سيد الشهداء» إنما هى رسالة لا تخطئها العين ، مؤداها أن التراث الثقافى والتراكم الحضارى لشعوب المنطقة لا يجعل أطماع الآخرين أمراً سهلاً ولا يسمح للمغامرين بالحديث عن التغيير دون فهم صحيح أو دراسة واعية .

خامساً: إن منطقة الشرق الأوسط والتى تعكس إلى حد كبير «فسيفساء» الأقليات فى إطار الدولة العثمانية مثلما كان «موزاييك» منطقة البلقان فى ظل تلك الإمبراطورية أيضاً، لذلك فإنه إذا لم تكن المنطقة العربية تنعم بالتعددية السياسية إلا أنها تنعم بتعددية أخرى فى الأصول والأعراق والمذاهب والرؤى .

. . هذه بعض ملاحظات وجدت أن تأملها سوف يكون بالضرورة مصدر إلهام فى هذه الظروف الصعبة والأوضاع المتوترة ، ويهمنى أن أنوه هنا بحقيقة أرجو أن تكون ماثلة فى الذهن العربى وهى أن التغيير المطلوب سوف يشمل عناصر ثلاثة هى : المؤسسات بمعناها الواسع سياسية أو ثقافية ، والسياسات سواء كانت اقتصادية

أو اجتماعية، ثم المناخ العام الذى يعبر عنه خطاب إعلامى جديد يستوعب المستجدات ويعبر عن جميع التطورات التى حدثت فى العامين الأخيرين تحديداً، ولا يعنى ذلك الرضوخ لمطالب أمريكية بقدر ما هو استجابة لروح العصر وإصلاح لأوضاع قائمة حان الوقت لإعادة النظر فيها، وقد يكون من الملائم أن أسجل هنا بعض الملاحظات التى توضح ما أسعى إلى إيضاحه :

(1) إن دوائر الحكم المغلقة قد خلقت من السلطة فى العالم العربى مركز جاذبية لبعض عناصر الثورة وعنصر طرد لبعض عناصر الثقافة؛ مما أدى إلى هوة بين المنتمين للنظم والأغلبية الصامتة التى اختارت اللامبالاة طريقاً، وثرثرة النقد بديلاً للتحرك السياسى أو العمل العام.

(2) قد يقول قائل: إنه من الطبيعى أن تكون للحكم - أى حكم - دوائر مغلقة، فالمطبخ السياسى فى النهاية يحتوى مجموعة صنع القرار، وهذا أمر متفق عليه ولا جدال فيه، ولكن المشكلة الحقيقية هى ديمومة المسئولين داخل الدائرة الواحدة بحيث يبقى بعضهم لما يقترب من العشرين عاماً أو يزيد فى منصبه، وهذه فى ظنى ملحوظة تستحق التأمل؛ لأن عطاء المسئول فى الموقع الواحد لا يمكن أن يكون متجدداً ومؤثراً فى ظل ظروف الاستمرار الذى يجب أن يخضع لحدود العمر الافتراضى لحماس البشر فى المنصب الواحد، فإذا ما تجاوزوه فقدوا الصلاحية الذهنية وأصبح عملهم تكراراً رتيباً ليس فيه وجود للمبادرات الخلاقة أو الأفكار الجديدة، فضلاً عن ما يمثله ذلك من جناية على الأجيال الجديدة وحرمانها من فرص عادلة، وهو ما يجعلها بحق مثل من يسكن «الدور المسحور» فى البنايات الكبيرة والذى لا يقف عنده المصعد ويتجاوزه وصولاً إلى أدوار محددة!

(3) إن حيوية النظم مستمدة أساساً من تدفق الدماء الجديدة وجذب العناصر المتميزة والحملات اليقظة ضد الفساد المالى والإدارى بل والسياسى أيضاً، لذلك فإن النظم التى تعتمد على الدوائر المغلقة لا تخرج منها العناصر المترهلة بسهولة ولا تدخل إليها العناصر القادرة إلا بصعوبة أيضاً، بحيث تبدو فى النهاية مثل

البحيرات الراكدة التى لا تتدفق إليها مياه من المنبع ولا تخرج منها مياه إلى المصب.

. . إن الفترة الأخيرة بما أفرزته من شعور بالهوان وإحساس عميق بالثمن الباهظ والفاتورة الفادحة التى ندفعها نتيجة للأنظمة الفردية ودوائر الحكم المغلقة، تدعونا اليوم إلى المضى نحو عملية إصلاح شامل لا تتجه إلى تغيير الأفراد بقدر ما تتجه إلى تغيير السياسات وأنماط التفكير وأساليب الإدارة؛ لأن السبب الرئيسى وراء عجز الدول العربية فى السنوات الماضية وإخفاقها فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى إنما نجمت كلها عن تعطيل برامج الإصلاح وتوقف برامج التنمية وغيبة الممارسة الديمقراطية التى تتيح فرص تمثيل جميع القوى السياسية على المسرح السياسى . . إننا مقبلون على سنوات استثنائية تحتاج إلى قرارات صعبة ومواجهات ضرورية ونحن لا ننتظر تعليمات من الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها ممن يقدمون لنا وصفات الإصلاح و«روشتات» العلاج، «فأهل مكة أدرى بشعابها»، ونحن أعرف من غيرنا بمشكلاتنا السياسية، وهمومنا القومية، وأمراضنا الفكرية، ولقد آن الأوان لكى يتحرك العرب نحو الإصلاح الجاد والتفكير الشامل والابتعاد عن العشوائية السياسية مع القدرة على الموازنة بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية، إنه وقت للصحوة المطلوبة، والرؤية الغائبة، والرشد المنتظر.

العرب.. الحساسيات القطرية

هذه سطور ترددت كثيراً فى كتابتها ولكننى آثرت أن أمضى على الطريق؛ لأننى مؤمن بحق أن الشفافية مطلوبة وأن تعرية الحقائق لازمة وأن توصيف الواقع أمر لازم، فلم تتقدم الأمم ولم تنهض الشعوب إلا عندما ناقشت علانية وفى وضوح مشكلاتها المزمنة وقضاياها الملحة، فالشأن القبطى فى مصر - على سبيل المثال - ظل ملفاً مغلقاً يجرى الحديث عنه دون الدخول فيه والدوران حوله دون مناقشته موضوعياً حتى ترددت الشائعات وكثرت الأوهام بل وتراكمت الأكاذيب، وعندما جرى فتح ذلك الملف منذ سنوات فى صدقية وموضوعية قطعت الوحدة الوطنية المصرية شوطاً طويلاً على طريق القوة والمتانة، والسبب فى رأيى كان هو وضوح الرؤية ومناقشة القضية بغير حساسيات قائمة أو مواقف مسبقة، حتى أصبح نسيج الشعب المصرى من هذه الزاوية أقوى من أية فترة مضت بسبب حكمة العقلاء ووعى المعنيين بذلك الشأن من جميع الأطراف، وذلك كله يؤكد أن الطرح العلمى يضع القضايا فى إطارها الحقيقى ويسمح بالمناقشة الجادة للمشكلات المتعددة وهو أمر نحتاج إليه ونفتقده فى هذه المرحلة بالذات، فالحساسية بين الأشقاء واردة كما أن روح التنافس قائمة، بل إن الغيرة المكتومة محتملة أيضاً، وتلك كلها ثغرات يتسرب منها الوجود الأجنبى ويتسلل من خلالها إلى العواصم العربية المختلفة يدس سمومه ويلقى بوشايته يخيف كل طرف من الآخر ويحرض كل جار على جاره، ولا غرو فالأجنبى هو صاحب سياسة «فرق تسد» وهو أيضاً صاحب نظرية دعم إسرائيل القائمة على تمزيق الجسد العربى، ولقد عانينا فى السنوات الأخيرة من علاقات غريبة بين الدول العربية الشقيقة بل والمتجاورة تقوم على رؤية ضبابية ونظرة غامضة تحجب الموضوعية وتحيل القضايا القومية إلى نزاعات قطرية؛ حتى

انشغل العرب بخلافاتهم وأصبحوا أسرى لحساسياتهم وانصرفوا عن الأصول لمناقشة الفرعيات وابتعدوا عن النظرة الشاملة ليستغرقوا فى الجزئيات، حتى كنا نشعر أحياناً بأن العلاقة التى تربط بعض الدول ببعضها تتمثل فى العبارة الإنجليزية love - hate relation فالأخ لا يكره أخاه ولكنه قد يضيق به ويشعر أحياناً أنه يستأثر بأكثر مما يستحق على حسابه هو، لذلك بدا العالم العربى فى كثير من المواقف والأزمات وكأنه دول مختلفة التوجه وأقطار تفضل أجندتها الخاصة على الأجندة القومية التى تجسد المصالح العربية العليا، ولعلى أوجز العوامل المؤثرة فى هذا الموضوع من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن تفاوت الثروة بين الأقطار العربية خصوصاً فى ظل تزايد معدلات استخراج النفط قد أدى بدوره إلى ظهور الحساسية المتبادلة بين الفقراء والأغنياء، وإن كنت أعترف هنا أن دول النفط العربى خصوصاً فى الجزيرة والخليج قد استوعبت مئات الألوف من العمالة العربية فى جميع التخصصات والمهن والمهارات، وهو أمر انتزع إلى حد كبير فتيل الحساسية من هذه الزاوية، كما أنه أدى على الجانب الآخر إلى التعريف بتلك الدول وخلق جسور من الألفة بين الشعوب العربية، ولكن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الحساسيات خصوصاً فى أوقات الأزمات السياسية ومراحل الضغوط الاقتصادية.

ثانياً: لعب حجم كل دولة عربية دوره أيضاً فى تشكيل شبكة العلاقات بين الدول العربية، فعندما يحاول الكبير حجماً السيطرة فإن الأصغر حجماً يشعر بالحساسية الشديدة ويتطلع إلى المساواة الكاملة، باعتبار أن الدول متساوية فى السيادة بغض النظر عن الحجم السكانى أو الرقعة الجغرافية أو المستوى الاقتصادى والتكنولوجى، ولقد عانت دولة مثل مصر من حساسيات تجاهها تأتى من أنظمة عربية بل وربما شعوب أيضاً يرون أن القاهرة تستأثر بأكثر مما يجب، باعتبارها دولة عربية محورية فيها مقر جامعة الدول العربية ومنها الأمين العام لها، فضلاً عن أن الدور التاريخى الذى لعبته فى التنوير خلال القرن التاسع عشر وفى التحرير خلال

القرن العشرين، حتى أن الشعور العربى تجاه مصر الشقيقة الكبرى لا يخلو أحياناً من حساسية مشوبة بالحب لها والحرص عليها، ولعلى أظن فى هذا السياق أن مصر تبدو أحياناً ذات عروبة من نوع خاص فلا هى محسوبة تماماً على المشرق العربى ولا هى محسوبة تماماً على المغرب العربى.

ثالثاً: لقد خلق الجوار الجغرافى حساسية من نوع آخر تبدأ بمشكلات الحدود ولا تنتهى معها، فكل دولتين عربيتين متجاورتين كانت بينهما منازعات إقليمية على الحدود بدءاً من البحرين وقطر ومروراً بالسعودية واليمن ووصولاً إلى السودان ومصر بل والجزائر والمغرب، وهكذا هو الجوار الجغرافى دائماً لا فى منطقتنا العربية وحدها ولكن فى مناطق أخرى كثيرة غيرها فالجيران علاقاتهم دائماً معقدة ومتشابكة، ولن تستطيع دولة أن تغير موقعها أو تبرح مكانها، فالتعايش ضرورة والتعاون حتمى.

رابعاً: إن منطقة الهلال الخصيب التى تضم سوريا الكبرى وأيضاً العراق تبدو دائماً فى حالة مد وجذر مع مصر على الجانب الآخر، فلقد حمل السوريون واللبنانيون لواء النهضة الصحفية والفنية فى مصر مع نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ومع ذلك مازالت الحساسيات تطفو بين الحين والآخر على السطح، بل إن انهيار الوحدة المصرية السورية عام 1961 لم يكن خالياً من تأثير تلك الحساسيات التى نشير إليها، بل إن العلاقة بين عبد الناصر وحزب البعث تعكس هى الأخرى ذلك الجانب السياسى من تلك الحساسيات.

خامساً: لا تبدو الحساسيات العربية العربية عميقة الجذور بقدر ما هى انعكاس لتنافس الأشقاء أحياناً، وأذكر - على سبيل المثال - أن الفريق المصرى لكرة القدم قد شارك فى دورة دول البحر المتوسط فى مدينة «اللاذقية» بسوريا وكانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مقطوعة رسمياً بعد «كامب ديفيد» وتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وعندما تبارى الفريقان المصرى والسورى فى تلك الدورة فوجئ الجميع بأن جمهور الحاضرين من الشعب السورى يحيى الفريق الضيف ويتحمس له إكراماً للعلاقات الوثيقة بين البلدين

اللذين خضعا لإدارة واحدة فى عهد إبراهيم باشا (1831 - 1840) وفى ظل الجمهورية العربية المتحدة (1958 -19 61).

. . إن مسألة الحساسيات القطرية لدى العرب ليست مسألة فريدة فالقوميات المختلفة شهدت شيئاً من ذلك بين شعوبها، فضلاً عن أن الجوار الجغرافى للدول العربية مجتمعة وتشابه الظروف التاريخية يؤدى إلى ذلك أيضاً، ولعل النموذج البريطانى الفرنسى والمثال الألمانى الفرنسى كلها تؤكد ذلك، بقى أن أتطرق إلى نقطة لا أجد غضاضة فى التطرق إليها وخصوصاً أننا فى وقت نحتاج فيه إلى الشفافية الكاملة والوضوح الشديد، وأعنى بها مسألة العلاقات بين المشرق العربى والمغرب العربى؛ إذ إنه يخالطنى شعور أحياناً بأن دول المغرب - برغم الرابطة القومية القوية - لا ترحب كثيراً بالتورط فى مشكلات المشرق باستثناء الشعور الدينى الخاص الذى يجمع الجميع تجاه القضية الفلسطينية، ولا شك أن الثورة الجزائرية واستضافة تونس لعدة سنوات للجامعة العربية والتوجهات القومية للثورة الليبية فى مرحلة معينة فضلاً عن رئاسة ملك المغرب للجنة «القدس»، هذه كلها تظل مؤشرات لاهتمام شعوب المغرب العربى بما يجرى فى الجناح الشرقى للأمة العربية، وكلها مظاهر ترتفع فوق لهجات الشعوب ومزاج المجتمعات داخل إطار الأمة العربية الواحدة التى لا تنقص من قيمتها حساسيات قطرية، أو هواجس شعوبية، لأن ما يجمع العرب أقوى بكثير مما يفرقهم.

الفصل الرابع

العصر الأمريكى

« الحياة أقصر من أن نقضيها فى تسجيل الأخطاء التى ارتكبها غيرنا فى حقنا وفى تغذية روح العداء بين الناس »

برتراند راسل

مبادرة «باول» بين الإصلاح والتسوية

«كولين باول» مصنف لدى العرب بأنه أقرب إلى جناح الحمائم منه إلى معسكر الصقور فى الإدارة الأمريكية، كما أن أصوله الإفريقية قبل أن تستقر عائلته فى منطقة «الكاريبى» تخلق لدينا شيئاً من الألفة والارتياح، كذلك فإن تاريخه العسكرى يضعه فى مكانة يشوبها الاحترام وتحوطها الثقة، ولقد ألقى وزير الخارجية الأمريكية مؤخرا محاضرة مهمة أمام مؤسسة «هيرتيتج» - وهى لا تخلو من تأثير اليمين الأمريكى ولا تتعاطف مع الفلسطينيين بل والعرب أيضاً - ضمنها أفكاراً أمريكية مثيرة تدور حول الإصلاحات السياسية والدستورية فى بعض الدول العربية بل والتعليم والثقافة داخل الأقطار الإسلامية فى الشرق الأوسط، كذلك تطرقت مبادرة «باول» إلى الحريات الاقتصادية والسعى نحو رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل فى المنطقة، ولقد أشاد فى هذا السياق برؤية الرئيس «مبارك» حول أهمية التصدير وتأثيره الفاعل فى اقتصاديات الدول العربية، ويهمنا هنا أن نقوم بقراءة هادئة ومراجعة موضوعية وتحليل عادل للأفكار التى وردت فى المحاضرة المهمة للوزير الأمريكى فى هذا الظرف الدولى الحساس، والتى كنا نأمل أن يكون المنبر الذى يختاره لها مؤسسة عربية أو تجمعاً له صلة بالعالمين العربى والإسلامى أو حتى مركزاً محايداً للدراسات السياسية أو الدولية، ولكنه اختار تلك المؤسسة التى أشرنا إليها وكان له ما أراد.

.. ولكن دعنا نقوم بجولة فكرية بين البنود الرئيسية لمبادرة «باول» وما تنطوى عليه من رؤى جديدة وتصورات مهمة لكى نقول:

أولاً: إن العالم قد عرف من قبل مشروعات دولية كبرى للإصلاح خصوصاً

فى أعقاب الحروب العالمية أو عند نهاية المواجهات الإقليمية، ومازلنا نذكر مشروع «مارشال» لإنعاش أوروبا عندما خرجت معظم دولها من الحرب الكونية فى منتصف الأربعينيات من القرن الماضى وهى مدمرة البنية الأساسية، معطلة التنمية، مضطربة السياسة، ولذلك فإن الطرح الذى يتقدم به الوزير الأمريكى يمكن استقباله فى هذا السياق، ونحن معه فى أن الإصلاح ضرورى لا فى الشرق الأوسط حالياً فقط ولكنه مطلب إنسانى ملح فى كل مكان وزمان.

ثانياً: إن دولاً كثيرة فى الشرق الأوسط قد أدركت أهمية هذه المطالب حتى قبل الحادى عشر من سبتمبر 2001، «فمصر» على سبيل المثال قامت بنقلة نوعية نحو مزيد من الديمقراطية بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية عام 2000، كما أن زعيم المعارضة فى «المغرب» كان قد وصل إلى رئاسة الحكومة فى «الرباط» قبل ذلك، كذلك فإن «البحرين» قد بدأت التوجهات الجديدة مع قدوم ملكها الحالى منذ سنوات، كما أن «المملكة العربية السعودية» قد بدأت إرهاصات التحول خصوصاً فى مجالات التعليم والمرأة فى نفس الفترة تقريباً، ناهيك عن نماذج أخرى تؤكد كلها أن العرب قد اكتشفوا بأنفسهم أن التحديث هو لغة العصر وأن توسيع مساحة التمثيل السياسى للقوى المختلفة أصبح ضرورة لا سبيل لإنكارها، بل إن بعض دول الخليج العربى قد مارست دوراً ديمقراطياً مبكراً نشير فيه تحديداً إلى المداولات المتقدمة التى عرفها «مجلس الأمة الكويتى» بعد الاستقلال بسنوات قليلة، ثم دعنى أذكر السيد «باول» بأن مجلس شورى القوانين قد بدأ أعماله فى العاصمة المصرية عام 1866 وربما كان ذلك سابقاً على بعض دول جنوب أوروبا ذاتها.

ثالثاً: إننى أقدر موضوعية الوزير الذى كان رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة الأمريكية عند قيادتها للتحالف الدولى لتحرير الكويت منذ أكثر من عشر سنوات، خصوصاً حين يقرر صراحة أن التعاون العربى ضد الإرهاب الدولى أمر يستحق الإشادة، ثم يرتب فى محاضرته اهتمامات «واشنطن» فى الشرق الأوسط من خلال الملفات الثلاثة، وهى الحرب ضد الإرهاب، ونزع أسلحة العراق، ثم

التوصل لحل الصراع العربى الإسرائيلى، وهذه مسألة مهمة لأن ترتيب ملفات الشرق الأوسط لدى الإدارة الأمريكية الحالية ليس هو نفس الترتيب الذى يراه العرب عندما يعطون أولوية لحل الصراع العربى الإسرائيلى قبل غيره، وأذكر بهذه المناسبة أن لقاء فى القاهرة قد جمعنى بالسيد «ساترفيلد» نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى أثناء جولته فى المنطقة منذ شهور قليلة وأتذكر جيداً أننى سمعت منه ذات الإشادة بالتعاون العربى ضد الإرهاب، بل إننى اندهشت يومها عندما اكتشفت أن دولاً عربية قد فعلت ذلك بحماس قوى بعيداً عن الأضواء وسعياً نحو التقرب من «واشنطن» رغم أن سياستها العلنية لا توحى بذلك.

رابعاً: إن جوهر الانتقاد الذى نطرحه فى موضوعية كاملة تجاه أفكار السيد «باول» إنما ينطلق من منهج التفكير ذاته وأولويات بنود معالجة أوضاع الشرق الأوسط؛ لأن تقديم الفروع على الأصول والعناية بالجزء دون الكل هى أمور يجب التنبه لخطورتها، فنحن لا نجادل فى أهمية الإصلاح السياسى والدستورى أو قيمة الحريات الاقتصادية والاجتماعية أو ضرورة نشر التعليم وتطويره والنهوض بالثقافة والسعى الجاد نحو رفع مستوى المعيشة ومواجهة خطر البطالة، ولكننا نقول فى الوقت ذاته إن حل الصراع العربى الإسرائيلى له أولوية تسبق كل ما عداه فهو المتغير المستقل والمتغيرات الأخرى قد تكون تابعة له، فلو وصل العرب وإسرائيل إلى تسوية عادلة شاملة ونال الفلسطينيون حقوقهم الكاملة، فإن جهود الدول العربية سوف تنصرف بالضرورة لتحقيق مطالب السيد «باول» بدلاً من استنزاف موارد المنطقة وتبديد طاقاتها وتهيئة البيئة الحاضنة للعنف فيها، وإن كنت ألتقى مع السيد «باول» فى تحليله عندما أقرر أن الحلقة مترابطة وأن الإصلاح العربى سوف يسهم هو الآخر فى سرعة الوصول إلى التسوية السلمية.

خامساً: إن حديث الوزير الأمريكى عن قيام الدولة الفلسطينية مع عام 2005 ووضعه لذلك شروطاً وضوابط حيث يلزم الفلسطينيين بما يسميه إيجاد قيادة بديلة مع إيقاف العنف الذى يطلق عليه هو صفة الإرهاب فى إجهاض ظالم للمقاومة الشرعية ضد الاحتلال، بينما يطلب من الجانب الإسرائيلى إنهاء أنشطة الاستيطان

فى الأراضى الفلسطينية فقط ، إن هذا التصور الأمريكى لحل النزاع الفلسطينى الإسرائيلى برغم أنه يبدو إيجابياً فى ظاهره إلا أنه مازال يستخدم عنصر الزمن وعامل الوقت ولا يتجاوز الجوانب الفنية المرتبطة بالمسائل الأمنية ، بحيث لا تتخطى مرجعيته «تقرير ميتشيل» مثلاً ، وفى رأيى أنه لا جدوى من الحديث عن إصلاح النظم فى دول الشرق الأوسط إذا لم يتواكب ذلك وبشكل واضح وحاسم مع موقف أمريكى متوازن تجاه أطراف الصراع فى الشرق الأوسط بصورة توقف سياسات إسرائيل العدوانية ، ولعلى أذكر السيد «باول» هنا أن العمليات الاستشهادية الفلسطينية التى تعتبرها الولايات المتحدة وإسرائيل إرهابا قد توقفت فترة وصلت إلى ستة أسابيع ، ولكن كان حصادها ستين شهيداً فلسطينيا منهم عشرون طفلاً!

. . فإذا كانت هذه هى ملاحظاتنا العامة على نهج تفكير السيد «باول» فى مبادرته المهمة فإننا ننتقل الآن إلى بعض المسائل التى نرى أنها ذات طابع تفصيلى وربما فنى فيما يتعلق بالعناصر الأساسية فى محاضرة الوزير الأمريكى أمام مؤسسة «هيرتيتج» فى «واشنطن» ، ولعلنا نوجز ذلك أيضاً فى بعض الملاحظات وأهمها :

(1) يقرر السيد «باول» مبدأ ربط المعونات الأمريكية والمساعدات الاقتصادية لدول المنطقة بالمضى فى برنامجه للإصلاحات المختلفة مستثنياً إسرائيل وحدها من ذلك الربط ، وهو أمر يتمشى مع المنطق الأمريكى الذى يميز إسرائيل على حساب المنطقة بأثرها ، متناسياً أن الدولة العبرية تعانى من عنصرية بغيضة تفوق فى نتائجها الظالمة بعض سلبيات النظم اللاديمقراطية فى العالم العربى ، كما أن ربطه بين توجيه الأموال المخصصة لبعض الدول العربية وبين تحقيق الأهداف المحددة فى مبادرته بما تضمنته من تطوير للتعليم خاصة بين النساء ، إنما ينطوى هو الآخر على إغفال كامل لطبيعة العملية التنموية التى تقوم على التعبئة الشاملة للموارد المختلفة ولا تكون أبداً استجابة لشرط أجنبى أو ضغط خارجى .

(2) إن مبادرة «كولين باول» قد اعتمدت فيما يبدو على تقرير التنمية البشرية الذى

أصدرته الأمم المتحدة هذا العام من خلال عدد من الباحثين العرب المرموقين، وهو التقرير الذى يقرر أن الدخل الذى يحققه 260 مليون عربى يقل عن الدخل الذى يحققه 40 مليون إسبانى، فضلاً عما جاء فى ذلك التقرير حول الأوضاع المتدنية للمرأة العربية فى بعض أقطارها، وبرغم أن ذلك التقرير قد حظى باهتمام عام بل وحفاوة بالغة إلا أن هناك من أبدى عليه ملاحظات جادة بل وانتقادات موضوعية، ولذلك فإنه لا ينهض وحده لكى يكون مرجعية يستند إليها السيد «باول» فى محاضرته التى ترتبط بالديمقراطية والتنمية معاً فى منطقة الشرق الأوسط.

(3) إن الخصوصية الحضارية المرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية تحتاج إلى نهج خاص عند المعالجة ولا تستجيب لإملاء الشروط وتصدير الأفكار إنما تأتى بالتجاوب الطوعى والتعاون المشترك وإلا سقطنا فى بحيرة الحساسيات التاريخية ووقعنا أسرى للعناد القومى، فالخصوصية قضية جوهرية لا يمكن تجاهلها حتى عندما نتفق فى الأمور، فقد نختلف فى المسميات، إذ إن ما نسميه ديمقراطية قد يفضل بعض العرب تسميته بالشورى انطلاقاً من مخزون ثقافى أو تراث دينى.

(4) إن إشادة «باول» فى محاضرته ببعض تجارب الديمقراطية العربية تمثل اعترافاً ضمنياً بالمضى على الطريق الصحيح وإن كنت أذكر الوزير الأمريكى بأن العبرة ليست فقط بالوسائل والإجراءات، ولكنها أيضاً بالمناخ العام وما يوفره من وجود رأى عام مستنير مع سيادة للقانون واحترام لحقوق الإنسان وهى أمور لاتخفى على كل المعنيين بالنظم السياسية الحديثة.

(5) إن وسائل الإعلام العربى لا تعد وحدها معياراً لقياس مدى التطور ودرجة الديمقراطية إذ إنها تبدو أحياناً كالجزر المعزولة التى تتحدث عما يهتم به الناس ولكنها لا تقدم لهم أسلوباً للتغيير ولا تؤدى إلى تراكم حقيقى فى التجربة السياسية، حتى أن بعض الفضائيات العربية التى تبدو منفتحة ومؤثرة تقع فوق أرض لا تبتعد كثيراً عن التخلف السياسى بل والشرود القومى!

. . بقى أن أذكر الوزير الأمريكى المتزن بأن التحديث لا يعنى دائماً التغريب «Modernization is not always Westernization»، فالخصوصية الثقافية والحساسية الدينية والتراث الحضارى والمزاج القومى أمور لا يمكن إسقاطها من حسابات تطور الأمم ونهوض الشعوب، كما أننى أود أن أقول لأصدقائنا فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال وزير خارجيتها إن تسوية الصراع لا ينبغى أن تتأخر عن المضى فى الإصلاح بل قد تسبقه لتضىء الطريق أمامه وتفتح له أبواب الأمل أمام شرق أوسط جديد.

الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط

كتبت دراسة من قبل تحت عنوان «ما جرى أكبر مما نرى» مشيراً إلى أن تداعيات ما بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001 قد أدت إلى ترتيبات خطيرة ذات تأثير مباشر على الخريطة السياسية والمناخ الإقليمى فى الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الوقت وأنا أزداد يقيناً بأن هناك دراسات تجرى وتحليلات تتم وأفكاراً تتوالى من أجل تشكيل رؤية جديدة لهذه المنطقة المهمة من العالم، ولعلى لا أضيف جديداً عندما أقرر أن هناك من يرتب لنا ويخطط لمنطقتنا ويرسم صورة المستقبل القريب والبعيد أمامنا، بينما نقف نحن موقف المراقب الذى يكتفى بردود الفعل وتكرار الحديث عن المؤامرة الكبرى، وإننى أظن - وليس كل ظن إثماً - أن دوائر صنع القرار الغربى عموماً والأمريكى خصوصاً وبتنسيق مع الدولة العبرية يعكفون على وضع تصورات مختلفة للشرق الأوسط فى ظل «سيناريوهات» متعددة آخذاً فى الاعتبار الملفات الثلاثة المطروحة على الساحة، وهى الحرب ضد الإرهاب ومسألة العراق ثم النزاع الإسرائيلى الفلسطينى، ولعلنا لا نختلف فى أن «واشنطن» توظف العلاقة بين الملفات الثلاثة لخدمة حساباتها العلوية ومصالحها الدولية والإقليمية، وهى مستعدة فى كل المراحل أن تقوم بعمليات مقايضة بين هذه الملفات وتحريك أحدهما خدمة للآخر وإن كانت أولوياتها تمضى من حيث الأهمية وفقاً للترتيب الذى ذكرناه.

. . إن كل الشواهد توحى بأن الرؤية الأمريكية للمنطقة قد اكتملت ولكن الخطة طويلة المدى تحتاج إلى عدد من السنوات وإن كان العمل بها قد بدأ يدخل مرحلة التنفيذ، ولقد كنت أعتقد ولفترة قريبة أن الولايات المتحدة الأمريكية بخلاف بريطانيا وفرنسا لا تملك الرؤية السليمة لفهم المزاج العام للشرق الأوسط وشمال

إفريقيا، لأنها مهما قيل حديثة العهد بالمنطقة ولم تنفتح شهيتها لها إلا سعياً وراء النفط أو وراثة للوجود البريطاني الفرنسي فيها، وهو ما أعلنته «واشنطن» صراحة في منتصف الخمسينيات عندما بدأت تتحدث عن «نظرية الفراغ» بعد رحيل القوات البريطانية والفرنسية، عندما ظهر «مبدأ إيزنهاور» الذي يعبر عن محاولة أمريكية لربط المنطقة بسياساتها والرغبة في إدخالها ضمن دائرة الأحلاف الموالية، ويهمني هنا أن أسجل ثلاث ملاحظات مبدئية:

الأولى: إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتفاعل مع الشرق الأوسط بأسلوب «نظرية الاقتراب من الظاهرة» كما درسناها في العلوم السلوكية، كذلك فإنها اكتفت دائماً بالرصد البعيد للمنطقة مع استقبال تدفق مستمر للمعلومات منها، بينما كان الأسلوب البريطاني مختلفاً حيث قام على الاهتمام بظاهرة الرأي العام واحتواء الأنظمة والتعايش مع الجماعات وتفهم العقلية السائدة بحيث تصبح القرارات في النهاية مرتبطة بالواقع متفهمة للروح الوطنية في كل قطر من الشرق الأوسط.

الثانية: إن الأمريكيين لم يعرفوا عبر تاريخهم الطويل ظاهرة «الاستشراق» ولم يتذوقوا بعمق ثقافات المنطقة واكتفوا بالدراسات المستحدثة والتحليلات الجزئية للسياسات والمواقف، بينما يلعب الجانب الثقافي - حالياً وربما أكثر من أي وقت مضى - دوراً مهماً في وضع الشعوب داخل إطارها الصحيح أمام القوى الكبرى، فالفرنسيون على سبيل المثال حكموا الشعوب التي احتلوا أرضها من خلال سياسة الاستيعاب أو الاندماج الثقافي حتى أنهم عندما رحلوا عن تلك الدول تركوا وراءهم رابطة ثقافية لا تنتهي، ولكن الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يبدو مختلفاً فهي ترى أن القوة عامل حاسم يعفيها من المجاملات أو المواءمات ويجعلها قادرة دائماً على تنفيذ قراراتها بغض النظر عن ردود الفعل، ولعل ذلك أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض شعبية سياساتها الخارجية في بعض المناطق خلال العقود الأخيرة.

الثالثة: إن الذي يدعو للقلق هو أن الرؤية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط

تجرى صياغتها فى ظروف استثنائية محكومة بعقدة الإرهاب الدولى، لذلك فهى لا تفكر بكامل لياقتها السياسية أو وفقاً لتوجهاتها التقليدية وهو أمر سوف ينعكس بالضرورة على المنطقة، كما أن العقل الأمريكى مشغول بفكرة الثأر خصوصاً عندما يكتشف يوماً بعد الآخر أن «تنظيم القاعدة» أكبر مما كان يتصور وأن الإرهاب فى حالة كمون أشبه بالبيات الشتوى ولكنه قد لا يلبث طويلا حتى يعاود نشاطه فى ظل ظروف محمومة واحتقان دولى لا يخفى على أحد.

.. لقد أردتُ من هذه الملاحظات الثلاث أن أؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ليست هى تماماً التى كنا نعرفها من قبل، كما أن شواغل اهتمامها قد تعددت كذلك، فإن مصالحها تشابكت وهنا يقتضينا الأمر أن نبحث فى الخطوط العريضة التى نتصور أنها موضع اهتمام أمريكى فى السنوات القادمة ويمكن أن نجملها فى محاور خمسة هى:

أولاً: محور سياسى يقوم على إدانة صامتة لمعظم النظم السياسية فى المنطقة العربية وهو يحملها مسئولية ما وصل إليه الإرهاب فى السنوات الأخيرة، ولابد أن أعترف أن الحيرة تتملكنى كثيرا عندما أحاول الإجابة عن سؤال مؤداه هل «واشنطن» جادة حقاً فى السعى نحو توسيع دائرة المشاركة السياسية وتأصيل الديمقراطية فى النظم العربية المعاصرة؟ إننى أحسب أن المسافة بين الشعوب و«واشنطن» أكبر من المسافة بين الحكام والسياسات الأمريكية، كما أن أمريكا قد دعمت من قبل أنظمة غير ديمقراطية ما دامت مصالحها مرعية وسياساتها نافذة، لذلك فإن الحديث عن إصلاح نظم الحكم فى بعض الدول العربية قد يكون حقاً يراد به باطل، كما أنه قد يأتى على حساب الديمقراطية ذاتها وخصوصاً أن الانتخابات الحرة سوف تأتى فى المرحلة الحالية بعناصر قد لا تكون مواتية لتصورات «واشنطن» حيال المنطقة، لذلك فإننى أزعم أن الجانب السياسى من الرؤية الأمريكية للمنطقة محكوم بالمصالح العليا «لواشنطن» وليس بسلامة النظم المطلوبة أو استقرار الدول المعنية.

ثانياً: محور ثان يقوم على العامل الثقافى، فالمطلوب هو شرق أوسط مختلف

يقوم على قيم بديلة وأفكار جديدة، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست سعيدة باللغة الفكرية السائدة واللهجة الإعلامية المتداولة، لذلك فإن المناخ العام فى المنطقة أصبح أمراً يعنى «واشنطن» لأن مصالحها مرتبطة بنوعية الثقافة المسيطرة فى وقت يتزايد فيه الحديث عن العلاقة بين القوميات والصدام بين الحضارات، كما أن الجميع يدرك الآن أن الرأى العام ظاهرة تعتمد على المناخ الثقافى ومكوناته بدءاً من خطبة الجمعة، مروراً بعمل مسرحى مشهور، وصولاً إلى الخطاب الإعلامى المتداول.

ثالثاً: محور ثالث يتصل بالتعليم، وهو أخطر المحاور على الإطلاق فى رأيى لأن الذى يتحكم فى التعليم والذى يغير فى فلسفة العملية التربوية يبدو كمن يتحكم من عند المنبع، وهذه حقيقة لا تغيب عن صانع القرار العصرى لذلك لم يكن غريباً أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالفعل تتحدث عن المناهج الدراسية وجوهر الرسالة التعليمية وترى أن فيها ما يحض على كراهية غير المسلمين ورفض الوجود الإسرائيلى وعداء الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تكمن المخاطر الحقيقية، إذ إن العبث بالنظم التعليمية يعنى التدخل مباشرة فى تشكيل العقلية العربية وتقديم مكونات جديدة للشخصية القومية فى كافة جوانبها.

رابعاً: محور رابع يدرس البدائل المتاحة ويناقش الاحتمالات الممكنة للأدوار المختلفة التى تعنى السياسة الأمريكية فى المنطقة، وأظن أن «المسألة العراقية» يمكن أن تكون بنداً فى هذا المحور لأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى حالياً إلى حلفاء كاملين وليس إلى أصدقاء مؤقتين، كما أن «واشنطن» مازالت تحت انطباع يرى أنه حتى أكثر الدول العربية حماسا للسياسات الأمريكية وتجاوباً معها لا تفى بالمتطلبات الأمريكية بالكامل ولا تمثل الصورة المثلى للنظم المطلوبة كما تريدها «واشنطن» خصوصاً بعد الحادى عشر من سبتمبر 2001، ولا شك أن القدرة العربية على تنقية الأجواء وتحسين الصورة لا تصب فى خانة تحقيق الأهداف الأمريكية المطلوبة من خلال هذا المحور.

خامساً: المحور الخامس ونعنى به الموقف الغربى من الإسلام، حيث نلاحظ أن

الأغلب الأعم من غير المسلمين ينظرون فى الشهور الأخيرة إلى تلك الديانة السماوية الكبرى بشىء من التحفظ الذى يبلغ درجة القلق أحياناً، وواقع الأمر، وحتى نكون موضوعيين بما يكفى فإننى أقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ضد الجانب الروحى للإسلام، فهى قد ترحب بشعوب متدينة وتبارك بناء المساجد وممارسة الشعائر ولكنها تريد إسلاماً دينياً خالصاً لا يعرف السياسة ولا يدعو إلى الجهاد ولا يحرض على مقاومة الاحتلال! وهذا المحور فى الرؤية الأمريكية ربما يكون أخطرها على الإطلاق لأنه يرتبط بالملفات الثلاثة الرئيسية لسياسات «واشنطن» فى الشرق الأوسط، ونحن لا نختلف مع غيرنا فى احترام وسطية الإسلام، كما نعتز بالأصوات الغربية العادلة التى تشيد بروح التسامح فيه والاعتدال فى شريعته، ولكننا نقلق كثيراً من بعض التصريحات الغربية غير المسئولة التى تعادى الإسلام، وكذلك بعض الكتابات المناوئة لفهمنا تجاه واحد من الأديان الثلاثة لأبناء «إبراهيم»، فضلاً عن أننا نعتقد أن محاولة التدخل فى صياغة الروح الدينية هى أمر شائك وعملية معقدة، فضلاً عن أنها مرفوضة شكلاً وموضوعاً.

* * *

.. هذا هو طرحنا العام لرؤية أمريكية لا تزال فى مرحلة المخاض تتوجه بها «واشنطن» نحو منطقة الشرق الأوسط ولا يتصور البعض أن إصرار «واشنطن» على تغيير «عرفات» من خلال الانتخابات هو مطلب استثنائى ما دامت الدولة الفلسطينية لم تقم بعد، ولكن الأمر فى ظنى يتجاوز ذلك ويتجه نحو خلق سابقة تسمح «لواشنطن» بالتدخل فى تحديد الحكام واختيار قادة الشعوب تحت دعوى الديمقراطية، ثم التدخل فى الشأن الداخلى بعد ذلك بدعوى ضرورة الإصلاح! ومع ذلك كله فإننى أعتقد مخلصاً أن فرصة الدول العربية فى تحقيق فلسفة التغيير الذاتى وإعادة ترتيب البيت سوف تعفينا جميعاً من مشكلات قادمة وتدخلات غير مقبولة، وحسناً فعلت بعض الدول العربية بالسعى نحو الإصلاح الداخلى الذى يجب أن تقوم به بدلاً من أن ينوب عنها سواها، فلقد رأت «جمهورية اليمن» أن تتولى هى مهمة تنقية أراضيها من عناصر مشتبه فيها وفلول تنظيمات متطرفة، كما

أن «المملكة العربية السعودية» بادرت من جانبها بدمج الهيئة المعنية بتعليم البنات لكى تكون جزءاً لا يتجزأ من وزارة المعارف العمومية مضياً على طريق التحديث الذى تسعى إليه المنطقة العربية ، ولست أعنى بذلك أن مهمتنا هى الاستجابة للمطالب المنتظرة ، ولكن ما أريد قوله هو ضرورة أن تكون لدينا روح المبادرة ومنطق المبادأة ، وتقديم الأفكار الجديدة وطرح الرؤى العصرية ، والسعى الجاد نحو تحديث النظم ورفع مستوى معيشة الشعوب ومقاومة الفساد والاتجاه نحو الإصلاح السياسى والدستورى المواكب للإصلاح الاقتصادى . . إنها ملاحظات تلح علىّ وعلى غيرى من المنشغلين بكل ما يحدده الآخر لنا وما يريده غيرنا لمستقبلنا . .

الولايات المتحدة ودور مصر الإقليمى

يتردد حديث مستمر فى كواليس السياسة الإقليمية يدور حول أهمية الدور المصرى فى الحاضر والاحتمالات القادمة أمامه فى المستقبل، ويذهب البعض إلى حد القول إن ذلك الدور سوف يشهد تراجعاً فى السنوات المقبلة انطلاقاً من نتائج التطورات الإقليمية التى استجدت والأحداث الدولية التى وقعت، وقد استقبلت الصحفى الأمريكى الشهير «توماس فريدمان» أثناء زيارته للقاهرة وكان من بين ما قاله لى فى حوارنا هو اعتقاده بأن قدرة «مصر» على قيادة المنطقة العربية فى اتجاه «العولمة» بجوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية سوف تكون هى المعيار الحاكم فى تحديد درجة فعالية الدور المصرى، وإذا كانت الشهور القادمة تحمل فى طياتها توقعات بغير حدود قد تصل إلى حد المساس بالخريطة السياسية لبعض دول المشرق العربى، فضلاً عن وجود أمريكى مباشر يخرج من إطار الضيافة الطارئة إلى الوجود شبه المستمر، فإن الكل يعرف أن التحولات الدولية والإقليمية تصاحبها تحولات أخرى فى الأدوار والمواقف وتتواكب معها اتجاهات جديدة فى السياسات والغايات، ولو أردنا أن نرصد صورة المستقبل على ضوء تزايد الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط وتأثير ذلك على دور مصر الإقليمى فإننا نتطرق بالضرورة إلى النقاط التالية:

أولاً: مرت العلاقات المصرية - الأمريكية منذ منتصف الخمسينيات بمراحل انكماش وانتعاش لأسباب تتصل بالسياسات التحررية التى تبناها الرئيس الراحل «عبد الناصر»، وكانت متعارضة مع التصور الأمريكى للمنطقة فضلاً عن غياب التفاعل الكيميائى الإيجابى بين القيادة المصرية وبعض الإدارات الأمريكية والذى تجسد فى المواجهة بين «عبد الناصر» و«دالاس» عند سحب تمويل السد العالى ثم

تأميم قناة السويس، ولكن وصول الرئيس الراحل «السادات» إلى السلطة جعله يتحرك بمنطق جديد مؤداه أن 99% من «كروت» حل النزاع في الشرق الأوسط تقع في يد الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد ازدهرت العلاقات المصرية الأمريكية بعد حرب أكتوبر 1973 حيث كانت زيارة الرئيس الأمريكي «ريتشارد نيكسون» عام 1974 إيذانا بمرحلة جديدة بلغت درجة عالية من التقارب بعد ذلك بزيارة الرئيس الراحل «السادات» للقدس وتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية في 29 مارس 1979، ثم خضعت العلاقات المصرية الأمريكية لحالات نسبية من الصعود والهبوط في إطار من الصداقة والتعاون، حيث حصلت مصر على معونة أمريكية مستمرة بمقتضى اتفاقية السلام في الوقت الذي استمرت فيه مصر عنصراً للتوازن ومركزاً للثقل في الشرق الأوسط.

ثانياً: لعبت السياسة المصرية دوراً متجانساً مع السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط محتفظة بهامش اختلاف في مناسبات مختلفة، مثلما حدث في أزمة السفينة «إكيلي لاورو» عام 1986، أو ما كان يتصل بالأزمات الطارئة بين بعض الدول العربية والإدارة الأمريكية، ثم بلغت علاقات القاهرة واشنطن مرحلة أخرى من التعاون الوثيق في إطار التحالف الدولي لتحرير الكويت عام190-1991 ، ومع ذلك ظلت «القاهرة» محتفظة بدرجة من استقلالية القرار برغم بعض الفتور العابر أو الضغوط غير المباشرة، ولكن بقي الدور المصري دوراً رئيسياً في المنطقة تعول عليه الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وانفراد واشنطن بالقرار السياسي الأول في العالم المعاصر.

ثالثاً: ظلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وانحياز «واشنطن» المتزايد للدولة العبرية في مواجهة الفلسطينيين والعرب السبب الأساسي في الخلاف الرئيسي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر تشترك فيه معها أيضاً كل الدول العربية تقريباً، ولكن الدور المصري الداعم للمسيرة السلمية والنشط دبلوماسياً على كل الجبهات الإقليمية والدولية ظل يحظى بمباركة أمريكية ما دام لا يتعارض مع الأهداف والغايات التي حددتها «واشنطن» لمستقبل المنطقة، وإن كان هناك

شعور مكتوم أحياناً لدى بعض الدوائر الأمريكية مؤداه أن «القاهرة» تدعم الفلسطينيين فى التمسك بمواقفهم بل والتشدد أحياناً من وجهة نظر «واشنطن» وإسرائيل أيضاً، وكان يمكن لذلك الدور المصرى أن يستمر بقوة الدفع إلا أنه تأثر بعوامل استجدت على الساحتين الدولية والإقليمية.

رابعاً: مثلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001 تحولاً ضخماً فى شكل العلاقات الدولية مما انعكس على السياسات الإقليمية، حيث يمر العالم بمرحلة استثنائية لا يمكن القياس فيها على الماضى كما لا يجوز البناء عليها للمستقبل، فقد ظهرت الجفوة واتسعت الفجوة وغابت الثقة وأطلت نظرية «صراع الحضارات» على مسرح العلاقات بين الأمم والشعوب، وأصبحت واشنطن تتصرف من منطلقات معقدة وتتخذ قراراتها بغير اعتبار لردود الفعل أو حساب لتأثيرها على حلفاء الماضى وأصدقاء الأمس، ولا نستطيع أن ندعى أن العلاقات المصرية الأمريكية قد أصبحت حالة فريدة فى هذا السياق، فالعلاقات لا تزال متميزة وخصوصاً أن مصر لم تتخلف عن ركب تقديم المعلومات والنصائح المتصلة بدعم الحملة الدولية ضد الإرهاب، صحيح أن مصر لم تشارك عسكرياً ولكنها شاركت بقوة سياسياً، فضلاً عن أن تجربة مصر مع الإرهاب فى العقود الأخيرة جعلتها أقدر من غيرها على إبداء الرأى وتقديم النصح للولايات المتحدة أمام الظروف والتداعيات التى جاء بها العمل الإرهابى فى خريف عام 2001.

خامساً: تأثر الشرق الأوسط كما لم تتأثر منطقة أخرى من العالم بنتائج حادث الحادى عشر من سبتمبر حيث ظهرت نظريتان متقابلتان لتفسير الظاهرة الإرهابية عموماً، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية ـ ولا تزال ـ أن الأنظمة فى المنطقة تتحمل مسئولية كبيرة فيما جرى، وتشير «واشنطن» تلميحاً فى تصريحاتها الرسمية وتصريحاً فى صحافتها اليومية إلى عجز بعض النظم عن مواكبة روح العصر مع غياب الديمقراطية وشيوع الفساد السياسى، وهو ما أوجد البيئة الحاضنة للإرهاب الذى أصبح دولياً ولم يعد ظاهرة إقليمية، بينما لا يزال هناك رأى عربى مختلف فى تفسير الظاهرة، وهو يرى أن الانحياز المطلق من جانب الولايات المتحدة

الأمريكية لسياسات إسرائيل العدوانية والمنطق الأمريكى المزدوج المعايير والذى يكيل بمكيالين هو فى مجمله سبب رئيسى للإرهاب بدليل استهدافه للمصالح الأمريكية والإسرائيلية، ولقد عبر الرئيس «مبارك» عن ذلك فى شفافية تستحق التقدير بعد أسابيع قليلة من حادث سبتمبر 2001، ومن خلال مؤتمر صحفى أثناء زيارته للعاصمة الألمانية «برلين» حيث أعلن إن الإرهاب لن يتوقف ما لم يتحقق حل عادل للقضية الفلسطينية، وهو ذاته رئيس «مصر» ـ أكبر دولة عربية ـ الذى أعلن فى خطابه عند افتتاح دور الانعقاد الجديد لمجلس الشعب المصرى فى نوفمبر 2002 عن مطالبته بتطبيق ذات المعايير التى يجرى تطبيقها على «العراق» حالياً على «إسرائيل» أيضاً حيث يعلم الجميع حيازتها لترسانة من السلاح النووى، والولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بذلك ما دامت تتصدى لعملية نزع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة.

.. إن استقراء النقاط السابقة يشير إلى حقيقة مؤكدة وهى أن هذه المرحلة الاستثنائية فى العلاقات الدولية ذات انعكاسات مباشرة على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بكافة الأطراف فى المنطقة وربما فى غيرها أيضاً، ولعلنا نعترف أن كثيراً من الدول تحاول الآن جاهدة توفيق أوضاعها الجديدة وفقاً للظروف الطارئة التى شهدها العالم فى العام الأخير وإن كنت أظن أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لا تبدو متناسبة مع تلك الجهود، فلقد تغيرت «واشنطن» ولم يعد لديها ثوابت تقف أمامها بل أصبحت أمامها «أجندة» عمل تسعى لتحقيقها، فحتى العلاقات الأمريكية السعودية التى كانت إحدى الركائز الثابتة فى الواقع الإقليمى للشرق الأوسط قد اختلفت الآن عما كانت عليه، ولم تتورع «واشنطن» عن توجيه اتهام لزوجة السفير السعودى فى «واشنطن» وهى ابنة الملك الراحل «فيصل»، ورغم أن الاتهام لم يتأكد إلا أن مجرد التفكير فيه يحمل دلالة خطيرة وهى أنه لم يعد أمام «واشنطن» مواقع حصينة أو أنظمة أثيرة فى ظل الأوضاع الجديدة، ودعنى هنا ما دمنا نتحدث عن الدور الإقليمى المصرى والادعاء باحتمال تراجعه أن أشير إلى بعض الأزمات العابرة فى علاقات القاهرة واشنطن والتى

كانت قضية «ابن خلدون» إحدى محطاتها الأخيرة حيث كان رد الفعل الأمريكي أكبر مما كان متوقعاً ذلك لأن الظروف قد تغيرت والولايات المتحدة الأمريكية اليوم ليست هي بالضبط التي كنا نعرفها من قبل، إذ إن «واشنطن» التي جعلت فلسفة العزلة إحدى خصائص سياستها الخارجية منذ مبدأ «مونرو» 1823 لا تزال تحتفظ في ذاكرتها بشيء من ذلك، إنها تفكر دائماً بعقلية ترى الولايات المتحدة الأمريكية في جانب والعالم كله في جانب آخر، ويهمني هنا أن أسجل ثلاث ملاحظات رئيسية حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وعلاقتها بمستقبل الدور الإقليمي لمصر:

(1) إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد مستعدة لإعطاء ثقتها الكاملة لأي نظام في الشرق الأوسط وربما خارجه أيضاً لأن أزمة الثقة المفقودة وعقدة الحادي عشر من سبتمبر لم تترك لدولة معينة (باستثناء إسرائيل) مكاناً خاصاً لدى الإدارة الأمريكية الحالية، بل إن «واشنطن» أصبحت مستعدة للقيام بأي تصرف دولي أو إقليمي دون مراعاة لخاطر نظام معين أو مجاملة لدولة بذاتها، فالدنيا تغيرت والصداقات تحولت، وحتى المصالح تبدلت.

(2) في ظني - وأرجو أن أكون مخطئاً - أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تفكر في دول عربية صديقة أو أنظمة معتدلة، ولكن قررت أن تقوم مباشرة بما كان يمكن أن توكله لها، ولعل ذلك يفسر إلى حد كبير طبيعة الأجندة الأمريكية تجاه «العراق» والتي لا تخلو من رغبة ملحة في إيجاد قاعدة أساسية للوجود الأمريكي المباشر في المنطقة دون الحاجة إلى وسطاء أو حتى وكلاء، إن «واشنطن» قد قررت على ما يبدو أن تجعل من «العراق» - بلد النفط والمياه معاً - ركيزتها الجديدة التي تطل منها على أواسط آسيا وجنوب أوروبا في جانب كما تبدو تأميناً لإسرائيل ومركزاً للسيطرة على منابع البترول من جانب آخر، ولذلك فإن الدور المصري وغيره من الأدوار في المنطقة سوف يحتاج إلى مراجعة على ضوء الظروف الجديدة وإن كانت تلك المراجعة لا تعني بالضرورة التراجع أو الانكماش.

(3) إن الدور المصرى الإقليمى لن يحافظ على تأثيره الفعال فى السنوات القادمة إذا كان معادياً على طول الخط للسياسة الأمريكية، بل هو مطالب بأن يحافظ على علاقات متوازنة مع «واشنطن» برغم كل الملاحظات والحساسيات بل والمشكلات، وأحسب أن «مصر» تمضى بالفعل فى ذلك الاتجاه الواقعى الذى ينسجم مع مصالحها ويتسق مع استقرار المنطقة وخصوصاً أن الدنيا كلها تخطب ود الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من «الصين» أضخم دولة فى العالم وصولاً إلى «إيران» دولة الثورة الإسلامية، ولذلك فإننى أقول صراحة ـ وقد ينتقدنى الكثيرون ـ إن الدور المصرى الإقليمى لن يكون فاعلاً بمعزل عن الحقائق الجديدة التى يطرحها الوجود الأمريكى المباشر فى المنطقة، وهو قدر مصر الشقيقة العربية الكبرى أن تكون أكثر واقعية من غيرها لأن الذى يتحمل المسئولية الكبرى لابد أن يتسم بالحكمة الكبرى أيضاً.

.. إننى أريد أن أقول إن الدور المصرى الإقليمى لن يتراجع ولكنه قد يتغير فى أدواته وأساليبه استجابة لظروف طرأت وأمور استجدت.

الأطلنطى .. خلاف الحلفاء

لم يشهد التحالف الغربى - فى سنواته الأخيرة - تصدعاً مثل الذى شهده فى مرحلة التحضير للحرب على العراق بل إن الانتقاد الأوروبى الظاهر أحياناً والصامت غالباً تجاه بعض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية إنما يعبر عن الخلافات المكتومة بين الحلفاء، وبداية فإننى لست ممن يبالغون فى تأكيد أهمية تلك الخلافات التى أراها ظاهرة عارضة لا يجب تحميلها أكثر مما تحتمل، كما لا يجب معها الإفراط فى التفسير أو الاستغراق فى التأويل لأن مظلة الأطلنطى تحتوى الأطراف على ضفتى المحيط بنفس الدرجة من الحماس الغربى والاهتمام الذى يستند إلى تقاليد حضارية ثابتة تقوم على قواسم مشتركة من الفكر الغربى المسيحى، وإذا كنا نتذكر جيداً الصراعات الطاحنة بين الدول الأوروبية من نوعية حرب السبعين مثلاً بين فرنسا وألمانيا، أو التنافس المسلح عبر البحار بين بريطانيا وفرنسا، إلا أننا ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حظيت دائماً بحفاوة أوروبية منذ خرجت من عزلتها التقليدية خصوصاً عندما بدت وكأنها حامية الحريات وصاحبة المبادئ التى أطل بها الرئيس الأمريكى ويلسون عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى، صحيح أن زعامة «شارل ديجول» فى فرنسا تمثل درجة من استقلالية القرار فى مواجهة السياسة الأمريكية رغم أجواء الحرب الباردة، وصحيح أيضاً أن النظرة الأوروبية لا تتطابق أحياناً مع النظرة الأمريكية تجاه القضايا الدولية والإقليمية ولكنهما يلتقيان معاً فى مجموعة متشابكة من المصالح المشتركة والغايات الثابتة والأهداف الواحدة.

. . لقد كان التحالف الغربى هو الابن الشرعى لموقف الحلفاء فى الحربين العالميتين الأولى والثانية وهو أيضاً تعبير عن التماسك فى الجبهة الغربية أثناء

سنوات الحرب الباردة، ولعلى أشير هنا إلى أهمية التجانس الحضارى والتقارب الثقافى الذى يجعل الأسس التى يقوم عليها التحالف الغربى منطلقة من التاريخ أكثر من اعتمادها على الجغرافيا، فالأصول متباينة واللغات مختلفة ولكن الغطاء الحضارى واحد والنسيج التاريخى مشترك، ولقد شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى أوروبا فى فترات مختلفة ما يمكن تسميته بخلاف الأصدقاء، بل لعلى أجازف فأقول إنه كان دائماً خلافاً عابراً كسحب الصيف التى لا تمطر، أو هو اختلاف بين أشقاء تجمعهم رابطة قوية وشعور عميق، ولقد أتاحت لى ظروف عملى مؤخراً أن أزور البرلمان الأوروبى فى «ستراتسبورج» وأن ألمس بشكل مباشر حجم الخلاف الصامت بين الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية، ولقد عدت ولدى يقين مستقر هو أن الغايات التى تجمعهم واحدة ولكن الوسائل مختلفة، كما أن الأساليب متباينة، فالأوروبيون - خصوصاً الدول صاحبة التاريخ الاستعمارى - أعرف بالشرق الأوسط سواء كان ذلك إشارة إلى غرب آسيا أو شمال أفريقيا، وهم أيضاً أكثر فهماً لطبيعة الحياة فى المناطق المختلفة من العالم لأنهم عاشوا فيها وتعاملوا مع شعوبها ولم يكونوا مجرد متابعين عن بعد أو مراقبين من عواصمهم، بل إنهم عاشوا منطق الاقتراب من الظاهرة والاحتكاك بجوهر الشعوب فتراكمت لديهم خبرات وتجارب تدور فى معظمها حول الجوانب السيكولوجية والعوامل النفسية المرتبطة بالأمم المختلفة والمجتمعات المتعددة.

وإذا أردنا أن نضع ما نقول فى إطار أكثر تحديداً فإننا نشير إلى النقاط الآتية:

(1) إن التفاوت الغربى فى المواقف تجاه الصراع العربى الإسرائيلى من أقصى درجات دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل إلى أشد التعاطف الأوروبى مع الشعب الفلسطينى إنما يعكس فى مجمله كل ألوان الطيف السياسى نتيجة اختلاف الإدارات أحياناً وتفاوت المصالح دائماً، فالولايات المتحدة هى التى قالت «إن إسرائيل فى حالة دفاع عن النفس» وإن «شارون» رجل سلام وأقصى نقد وجهته للحكومة الإسرائيلية هو أنها «قد أسرفت فى استخدام القوة»! . . بينما السياسات الأوروبية تركز على التعاطف الإنسانى مع الشعب الفلسطينى

وإن كانت لا تحيل ذلك إلى سياسة معلنة تمثل قوة ضاغطة على إسرائيل أو حتى تبعث برسالة متشددة لواشنطن التى ورثت دور الداعم الأساسى للدولة العبرية بعد دور كل من «لندن» و«باريس» على امتداد الخمسينيات .

(2) إن الاختلاف فى وجهتى النظر الأمريكية والأوروبية من المسألة العراقية هو واحد من أبرز نماذج تطور العلاقة بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، فقد اتخذت «ألمانيا» ربما لأسباب داخلية و«فرنسا» ربما لأسباب أوروبية موقفاً معارضاً للحرب على «العراق»، وجرى تراشق بالتصريحات بين وزير الدفاع الأمريكى والمسئولين فى «برلين» و«باريس» عندما نعتهم السيد «رامسفيلد» بعبارة شيوخ أوروبا على وزن «عواجيز الفرح» لأنهم يختلفون مع «واشنطن» فى الرأى والرؤية، وبعدها بأيام قليلة صدر بيان عن ثمانى دول أوروبية أخرى منها «إيطاليا» و«إسبانيا» يعبر عن دعم الموقف الأمريكى فى القرارات القادمة، وهكذا عادت تطل على ساحة الأطلنطى من جديد بعض روح «شارل ديجول» التى ترفض تبعية الدور الأوروبى للولايات المتحدة الأمريكية، بل إن «بريطانيا» ذاتها وهى الحليف الأوروبى الرئيسى لواشنطن تختلف معها قليلاً تجاه ذات المسألة وتطالب بقرار جديد من مجلس الأمن يسوغ قيام العمل العسكرى ضد العراق، ولقد أظهرت استطلاعات الرأى العام البريطانى أن 77% من مواطنى المملكة المتحدة يرفضون الدخول فى حرب ضد العراق بدون قرار جديد من مجلس الأمن، وهنا يجب أن نضع فى الاعتبار أن فرنسا قد هددت باستخدام الفيتو ضد القرار، كما أن ألمانيا - التى لا تملك حق الفيتو - كانت تترأس مجلس الأمن فى فبراير 2003 فى وقت تقف فيه حكومة «شرودر» ضد العمل العسكرى العاجل فى العراق .

(٣) لا يجب أن يغيب عن البال - والحال كذلك - أن 65% من الناخبين الأمريكيين يعترضون أيضاً على ضرب العراق منفردين بدون أية مساعدات دولية، ولانتصور أن يظن الرئيس الأمريكى «بوش» أن الاعتماد على بعض الحلفاء المؤيدين مثل إيطاليا وإسبانيا وبولندا يكون كافياً لتبرير الدخول فى الحرب، ويكفى أن نتذكر هنا أيضاً أن استطلاعات الرأى العام فى الدولتين الأوروبيتين

الرئيسيتين اللتين تعارضان الحرب قد أظهرت أن 75 % من الفرنسيين و 54 % من الألمان يعتقدون أن للرئيس الأمريكى دوافع أخرى غير المعلنة مثل السيطرة على بترول العراق أو دخول حرب سريعة من أجل تعزيز إعادة انتخابه فى عام 2004، بل ويتطرف بعض المحللين إلى حد اعتبار أن المضى فى هذا الطريق هو نوع من ثأر الابن لإخفاق الأب! ويزعم البعض أن فى العقل الباطن لقطاع كبير من الأوروبيين حساسية تجاه شخصية الرئيس الأمريكى الحالى «بوش» خصوصاً كلماته عن «حلف الشر» وشعاراته التى تتمسح أحياناً بالدين وهم يتساءلون لماذا اختيار العراق دون كوريا الشمالية لتكون هى كبش الفداء؟، إن السبب واضح وقد لا يحتاج إلى أكثر من عملية حسابية بسيطة!

(4) إن كثيراً من الأوروبيين لم يكونوا سعداء بالسياسة الانسحابية للإدارة الأمريكية الحالية من بعض التزاماتها الدولية حتى قبل الحادى عشر من سبتمبر 2001، بدءاً من الموقف تجاه معاهدة «كيوتو» المتصلة بحرارة الأرض، مروراً بآرائها المتمسكة بعقوبة الإعدام، وصولاً إلى سياستها فى الشرق الأوسط خصوصاً بالنسبة للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى، ولا يجب هنا أن ينجرف القارئ وراء الإحساس بأن هناك انشقاقاً خطيراً فى الجبهة الغربية، إذ إن الواقع هو أن هناك حواراً قوياً وجاداً تحميه التقاليد الثقافية المشتركة وتدفع إليه روح الديمقراطية الغربية.

(5) لقد طالعت مؤخراً بعض ما أوردته الصحف الأوروبية وهى تتحدث عن أن أعظم ما حدث فى تلك القارة على امتداد الخمسين عاماً الماضية هو تطور العلاقة بين فرنسا وألمانيا وإمكانية أن يكون دورهما المشترك عنصر توازن فى مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا داخل إطار التحالف الغربى، وخصوصاً أن الموقف الروسى ليس قوياً بل ويبدو متذبذباً وحتى متراجعاً فى كثير من المواقف، أما موقف أكبر دولة فى العالم وأعنى بها الصين فهو - رغم دهشتنا - أشد المواقف المتحفظة تجاه الحرب اعتدالاً وأكثرها سلاسة حتى أن الصين سبقت كلا من روسيا وفرنسا فى الموافقة على قرار مجلس الأمن 1441 الخاص بالمسألة العراقية، وهنا يبدو واضحاً أننا أمام خريطة سياسية جديدة لا تقوم على التقسيم التقليدى الذى كنا نعتقد فيه عند الحديث عن القوة الجديدة فى المستقبل، إذ يبدو

لنا أن تحدى أية دولة للولايات المتحدة الأمريكية يتوقف بعد قليل من بداية الطريق وهو أمر يدعو إلى التساؤل حول مستقبل العلاقات الدولية وشكل النظام العالمى القادم.

.. إن الخلاف فى وجهات النظر بين الحلفاء الغربيين تجاه المسألة العراقية أو حتى الصراع العربى الإسرائيلى هو خلاف محكوم بضوابط لا يتجاوزها وحدود لايتخطاها، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هى أقوى دولة فى عالم اليوم من الناحيتين التكنولوجيا والاقتصادية، وبالتالى لديها تفوق عسكرى كاسح، بينما مازالت أوروبا تقوم فقط بدور رائد حضارياً ومؤثر ثقافياً، فضلاً عن أنها سوف تظل مركز الثقل فى الرأى العام العالمى إن لم أجازف بالقول أيضاً إنها تمثل حتى الآن وإلى حد كبير ضمير العصر الذى يتصف بقدر لا بأس به من الموضوعية والحياد، إنها أوروبا التى تعرف الخريطة السياسية للمناطق المختلفة فى القارتين الآسيوية والأفريقية وهى صاحبة الرموز التاريخية فى تشكيل خريطة الشرق الأوسط بأسماء من أمثال «لورانس العرب» أو الجنرال «جلوب» وغيرهما من عشرات المستعربين الذين رسموا أمام دولهم الخرائط الجديدة لسياسات مستقرة فى مناطق مختلفة، كذلك فإن علاقة الأوروبيين بعامل الوقت وعنصر الزمن تبدو مختلفة هى الأخرى، ولقد تجلى ذلك فى اتهام وزير الخارجية الفرنسى «دومينيك دى فيلبان» للولايات المتحدة الأمريكية بعدم الصبر حتى أنه قرر صراحة «لا نرى أى مبرر لعمل عسكرى الآن»، خلاصة القول إذاً هى أن الطريق إلى «بغداد» يمر بخلافات فى الرأى واختلافات فى الرؤية وانقسام حول النتائج التى قد لا تخلو من مفاجآت غير منتظرة، وأحداث غير متوقعة، كما قد تفتح باباً للعنف والتوتر فى الشرق الأوسط لا يكون إغلاقه أمراً يسيراً.

حكاية «توماس فريدمان»

التقيت لأول مرة بالصحفى الأمريكى اليهودى اللامع «توماس فريدمان» على مائدة عشاء فى «دافوس» فى أواخر يناير 1995، وكان الداعى إلى ذلك العشاء هو السيد «زلمان شوفال» سفير إسرائيل السابق فى واشنطن والمستشار السياسى لعدد من زعماء الليكود، وقد ترددت فى قبول الدعوة ولكن أغرانى بقبولها رغبتى فى التعرف على خلفية الداعى الفكرية والسياسية، فضلاً عن مستوى النخبة التى عرفت أنها مدعوة معى إلى ذلك العشاء، وكان منهم عدد من كتاب الأعمدة اللامعين فى الصحافة الأمريكية فى مقدمتهم السيدة «فلورا لويس»، و«توماس فريدمان»، وصحفى يهودى من أصل جزائرى لا أذكر اسمه الآن، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات اللامعة التى كانت تشارك فى ذلك المحفل حينذاك، فضلاً عن إيمانى بضرورة التعرف على فكر من أختلف معه ربما قبل التعرف على فكر من أعتقد به، وقد كنت مدعواً من المنتدى الاقتصادى «الدافوس» للتحدث فى يومه الأول أمام جلسته الرئيسية حول موضوع «الدين والسياسة فى الشرق الأوسط»، مع حضور ندوة أخرى يشاركنى فيها دبلوماسى إيرانى مرموق هو السيد «جواد ظريف» الذى كان مساعداً لوزير الخارجية بعد أن كان رئيساً لبعثة بلاده فى «جنيف»، وكانت تدور هى الأخرى حول العلاقة بين الدين والدولة فى الإسلام.

والذى يعنينى من هذه المقدمة أننى قد تعرفت على السيد «توماس فريدمان» فى تلك الأمسية معترفاً بأننى لم أكن قد سمعت باسمه قبل ذلك، ولكننى تابعته بعد ذلك فى مقالاته التى كان من أبرزها رسائله المفتوحة لكل من رؤساء مصر وسوريا وملك الأردن ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس وزراء إسرائيل، ولفت نظرى

دائماً فيما يكتب أحكامه القاطعة، وتعبيراته اللاذعة، وأسلوبه المبتكر في طرح القضايا واختلاق الحوار.

وكانت ظروف أخرى قد جمعتني به في القاهرة عندما زارها عام 2000 ودعاني الصديق الأستاذ «محمد شفيق جبر» للمشاركة في حوار كان المتحدث الرئيسي فيه هو السيد «توماس فريدمان» الذي كان ضيفاً مرحباً به في أكثر من مناسبة أثناء زيارته تلك، ثم شاءت ظروف أخرى أن ألتقي به على الهواء في حوار أداره باقتدار الأستاذ «عماد الدين أديب» في برنامجه الشهير، ولعلي لا أخفي إعجابي بنوعية تفكير «توماس فريدمان» رغم إدراكي لمنطلقاته الفكرية، وفهمي لدوافعه السياسية، ومعرفتي بخلفيته الصحفية، فضلاً عن تحفظي على حدته في الحديث أحياناً، وعصبيته في الحوار غالباً، ولقد توج اسمه الصحفي بسبق كبير عندما أعلن الأمير «عبد الله» ولي عهد المملكة العربية السعودية عن مبادرته الأخيرة حول الصراع العربي الإسرائيلي في حضور ذلك الصحفي الأمريكي اليهودي المعروف.

وبهذه المناسبة فإني أستهل هذه المراجعة الموجزة لمقالاته الأخيرة التي نشرها في «النيويورك تايمز» برسالته المفتوحة التي وجهها بالترتيب - كما ذكر هو - إلى كل من الرئيس «مبارك»، وولي العهد السعودي «عبد الله»، والملك الأردني «عبد الله»، والرئيس «بشار الأسد»، وباقي رؤساء الدول العربية دون تسمية كما فعل هو بالضبط في مقدمة ذلك المقال، وقد تقمص فيها كما يفعل أحياناً شخصية الرئيس الأمريكي الحالي «بوش» كما لو أن الرسالة موجهة منه.

وكان أخطر ما جاء في تلك الرسالة المنشورة في السادس من فبراير 2002، هو أنه اقترح على القمة العربية أن تصدر قراراً وحيداً هذا نصه «إن الاثنتين وعشرين دولة عضواً في الجامعة العربية يقولون لإسرائيل إنه في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من يونيو عام 1967 في الضفة الغربية وغزة والقدس ومرتفعات الجولان، فإننا نقدم اعترافاً كاملاً بإسرائيل يتضمن العلاقات الدبلوماسية، والتجارة الطبيعية، والضمانات الأمنية، أي سلام كامل مع الدول

العربية الاثنتين وعشرين فى مقابل الانسحاب الكامل» ، ويضيف «فريدمان» «وحيث إنكم جميعا قد ذكرتم لى بصفة شخصية أن هذا هو موقفكم فلماذا لا تفعلون ذلك فى العلن وتنالون عائده؟ ، فهذه هى الطريقة التى تدفنون بها «بن لادن» وتعرفون العالم من يكون العرب حقاً» ، ويبدو أن ولى العهد السعودى قد كان أول من استجاب لهذه الدعوة وخرج علينا بمبادرته التى أعادت الحيوية للجانب السياسى فى الصراع العربى الإسرائيلى الذى كان غارقاً فى التفصيلات الفنية حول الترتيبات الأمنية ، بحيث تحولت أغلى الأمانى ، وأقصى الأهداف فى مجرد تطبيق خطة «ميتشيل» ، أو تفاهمات «تينت» ، فجاءت المبادرة السعودية لتقدم أرضية سياسية ، الجديد فيها أنها تنطلق من أرض المقدسات الإسلامية ، ومن عمق الوجود العربى ذاته بحيث يصعب المزايدة عليها دينياً أو قومياً ، فضلاً عن الإغراء الشديد الذى يمثله التطبيع مع دول الخليج وفى قلبها جوهرة الاقتصاد العربى متمثلة فى أغنى دول الجزيرة العربية ، وأكثر دول الشرق الأوسط ثراءً ، وإن لم تكن أيضاً فى صدارة دول العالم فى هذا السياق ، ولا شك أن هذه المبادرة ـ بمنطق توزيع الأدوار ـ كان لا يمكن أن تصدر إلا من المملكة العربية السعودية المعروفة بسياساتها التقليدية ، وفكرها المحافظ ، ومبادراتها المتأنية ، فضلاً عن التوقيت الذى جاء فى أعقاب اتهامات قوية لعب فيها الإعلام الأمريكى دوراً فاعلاً يضع فيه بعض نظم الشرق الأوسط فى قفص الاتهام عن جريمة الحادث الإرهابى فى الحادى عشر من سبتمبر 2001 ، حتى زعمت «واشنطن» أن أكثر من خمسة عشر من الانتحاريين الذين قادوا العدوان الإرهابى فى ذلك اليوم هم من أصول سعودية ، وبهذه المناسبة أيضا فقد قرأت مقالاً فى صحيفة «الحياة» لكاتب يقارن بين المبادرة السعودية ومبادرة «السادات» التى سبقتها بربع قرن كامل ، فضلاً عن أن «السادات» من حيث المنهج على الأقل ودون الدخول فى مضمون مبادرته يمثل فى التاريخ العربى كله شخصية استثنائية قامت بعمل جسور فى ظل ظروف لم يكن فيها أى نوع من الاتصال الرسمى بين العرب واليهود ، لذلك فإن المقارنة بين المبادرتين غير متكافئة بمنطق الأحداث وغير عادلة بمنطق الظروف .

. . ولقد أفرد «فريدمان» عدداً من مقالاته الصادرة فى شهر فبراير 2002، حول المملكة العربية السعودية، اقتصادها وثقافتها، ومستقبل الحكم فيها، وقدم أمامها خيارين أطلق على أحدهما «المدرسة السوفييتية»، وعلى الآخر «المدرسة الصينية»، فى محاولة منه لدراسة مستقبل ذلك البلد العربى الإسلامى ذى الخصوصية المعروفة، والأهمية الواضحة، وتجاوز «فريدمان» كل الأعراف بمقال نشره فى الثالث من مارس 2002، تحت عنوان «حائط الأفكار» يقول فيه ما نصه «اذهب إلى أى مكان فى مصر، أو المملكة العربية السعودية، أو باكستان، وسوف تصطدم رأسك بذلك الحائط، فعندما تقول إن المشكلة فى الإرهابيين الإسلاميين فسوف يكون ردهم إنها وحشية إسرائيل ضد الفلسطينيين، وعندما تقول لهم إن أمريكا حررت أفغانستان من «طالبان»، يكون ردهم بل إنها ضربت المدنيين الأفغان بالقنابل، وعندما تقول لهم إن «صدام حسين» شيطان، فإنهم يقولون إن «آرييل شارون» أسوأ، وعندما تقول إن أمريكا دولة ديمقراطية، فإنهم يقولون إنها دولة يتحكم اليهود فى إعلامها وسياساتها، وعندما تقول إن الرئيس الأمريكى السابق «بيل كلينتون» كرس فترة نهاية حكمه من أجل إقامة دولة فلسطينية، فإنهم يقولون إن أمريكا لم تطلعنا على خططها، وعندما تقول لهم إن مشكلتهم فى تخلف الديمقراطية فهم يقولون إن هذا ما تفضله أمريكا لنا»، . . وواضح أن هذا المنطق الذى يتحدث به السيد «فريدمان» هو منطق ناقص يقوم على تطويع الأفكار، وتغيير الحقائق، والاكتفاء بنصف المعلومة دون الاستغراق فى تحليلها بشكل موضوعى بدلاً من اللجوء إلى هذا المنطق التحكمى.

. . ثم يصل السيد «فريدمان» إلى قمة المغالطة فى مقال السادس من مارس 2002، عندما يتساءل لماذا يتقبل الإعلام العربى مقتل مئات من المسلمين على يد «الهندوس» بطريقة تختلف تماماً عن استقباله لقتل إسرائيل دستة من المسلمين فى حرب يقتل فيها المسلمون أيضا يهوداً لكن الأمر يلهب مشاعر العالم الإسلامى، ثم يضيف إنه عندما يقتل «الهندوس» المسلمين فليست هناك ضجة، وعندما يسحق «صدام حسين» شعبه فليست هناك قصة، ولكن عندما يقتل الإسرائيليون بعض

المسلمين تشتعل الأمور!؟ . . وهذه سفاهة فكرية من السيد «فريدمان»، فالمقارنة غير واردة لأن الصراع الطائفى بين «الهندوس» والمسلمين يجرى داخل دولتهم الواحدة التى يتمتعون فيها بالمواطنة المشتركة، وهو أمر يختلف عن المقاومة الفلسطينية الشرعية ضد الاحتلال الإسرائيلى، فالصراع فى الهند يدور بين أفراد تحاول دولتهم الحيلولة دون تدهوره، بينما الصراع فى فلسطين يمضى ضد شعب يناضل فى مواجهة «إرهاب الدولة» ذاتها، فالخصوم فى الحالة الهندية أفراد متساوون، بينما هم فى الحالة الفلسطينية دولة بجيشها وترسانة أسلحتها، ولعل حديث «فريدمان» يذكرنى بما استهل به السيد «نواف مصالحة» عضو الكنيست الإسرائيلى خطابه عندما بدأ يلقى كلمة إسرائيل فى منتدى برلمانى حضرته مؤخرا فى العاصمة اليونانية، إذ قال «لقد جئت من بلد يصطدم فيه شعبى مع دولتى»!! وهو بذلك يعكس مأساة الازدواجية التى يعانى منها عرب 1948 داخل الدولة العبرية، وفى ذلك أبلغ رد على التلفيق الفكرى فى مقارنة «فريدمان» بين مسلمى الهند والمقاومة الفلسطينية الباسلة.

. . ومع ذلك فليس الأمر كله خلافاً مع «فريدمان»، إذ إن لديه بريقاً لأفكار لامعة لا أملك إلا الإعجاب بها، فأنا أؤيده حين يقول فى مقاله الذى نشره فى العاشر من مارس 2002، «إننى أعتقد أن الأغلبية من الإسرائيليين، والفلسطينيين، والأمريكيين، والمسلمين، لا يريدون هذه الحرب»، وعندما يضيف «إن لنا مصلحة كبيرة فى أن يكسب المعتدلون فى النهاية».

. . وهكذا لا تحجب عنا بعض أراجيف «توماس فريدمان» الاعتراف بقدراته فى التحليل، وبراعته فى التعبير، وإن كنا نظن أنه يقود تياراً جديداً يخترق قوافل المثقفين فى عدد من الدول العربية، ويؤثر فى كتائب المفكرين فى عواصم التأثير القومى، وهو أمر يستوجب منا مبادرات مماثلة، وأفكاراً موازية، لأن الصمت هو قبول بكل ما يقال، كما أن الاكتفاء بالنقد السلبى خطيئة لا تجوز فى وقت يحتاج منا إلى روح المبادرة، والقدرة على التجدد الفكرى، والرغبة فى التفاعل السياسى، فنحن نعيش زمن الحديث مع الآخر والحوار مع الغير.

الولايات المتحدة .. من مبادئ الأمة إلى مصالح الإدارة

يحفل التاريخ الأمريكى منذ حرب الاستقلال وظهور إرهاصات تكوين المجتمع المتماسك نسبياً، بعشرات من الشعارات المتصلة بتقاليد الديمقراطية والمساواة والأفكار المتصلة بالرقى والنهوض، ولكن رغم تلك الشعارات والأفكار إلا أنها لم تجد تطبيقها الكامل فى كثير من المناسبات الأمريكية والدولية، فالولايات المتحدة هى تلك الدولة العظمى التى كانت تمارس لسنوات قريبة سياسة عنصرية ضد الأمريكيين الأفارقة والتى كان من رموز ذروتها حادث اغتيال «مارتن لوثر كينج»، وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ترفع لافتات براقة ورايات خفاقة لعل أبرزها على المستوى الدولى فى التاريخ الحديث كان مبادئ الرئيس الأمريكى «ولسون» فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية دخول الولايات المتحدة الأمريكية حلبة الصراع الدولى بكل ثقلها بعد أن ظلت لعقود طويلة حبيسة مبدأ «مونرو» الذى كان يكرس فكر العزلة وفلسفة البناء الذاتى للأمة الأمريكية.

وبالرغم من موجات الصعود والهبوط فى قضية الحرية لدى الشعب الأمريكى إلا أن «تمثال الحرية» ظل صامداً فى مواجهة مياه المحيط أمام مدينة «نيويورك» وكأنه علامة العصر التى تشير إلى تحرر الإنسان ورفضه العبودية، كما أن واقع الأمر لم يقف عند هذا الحد، إذ إن استقراء الخطابات السنوية «لحالة الاتحاد» تشير فى تحليل مضمونها إلى كل مظاهر التماسك القومى والارتباط مع العالم الخارجى وفقاً لمبادئ ارتضتها الأمة الأمريكية وأعلنت أنها حامية لها، مدافعة عنها فى كل الظروف وأمام كافة التحديات، إلى هنا والحديث براق والغايات رائعة والأهداف نبيلة، ولكن يا ترى هل تعكس السياسة الخارجية الأمريكية - خصوصاً فى عقودها

الأخيرة ـ ذلك الإحساس بالدور العالمى والمسئولية الدولية ؟ إننى أشك فى ذلك كثيراً ويبدأ شكى من الحرب «الكورية» مروراً بالحرب «الفيتنامية»، وصولاً إلى الصراع «العربى ـ الإسرائيلى» فى الشرق الأوسط مع تداخلات أمريكية موازية فى الدول اللاتينية لعل أبرزها كان إسقاط نظام «الليندى» فى شيلى عام 1973 واستخدام القوة المباشرة فى تغيير عدد من النظم السياسية فى أمريكا الجنوبية بل واعتقال بعض رؤساء تلك الدول ومحاكمتهم، وهنا لابد من مراجعة موضوعية لكى نبحث فى مدى اتساق السياسة الأمريكية على أرض الواقع مع المبادئ الأمريكية فى وثائق الاستقلال وخطابات «حالة الاتحاد» وغيرها من السجلات ذات الأهمية فى استبيان ملامح السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً، وهنا أتوقف أمام الملاحظات التالية :

أولاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصيبت فى العقود الأخيرة خصوصاً بعد وراثة الدورين البريطانى والفرنسى بشهوة السيطرة، والرغبة فى احتكار القرار الدولى، وتعطيل القوى الأخرى وخصوصاً أن الحرب الباردة قد استنفدت من طاقاتها جهد عقود ثلاث على الأقل دعمت فيها «واشنطن» ركائز حلف الأطلنطى وظهرت وكأنها المحافظة على التقاليد الغربية والمدافعة عن العالم الحر، ولكن الكثير من الممارسات الأمريكية بدءاً من قنبلتى «هيروشيما» و«ناجازاكى» حتى دعمها مؤخراً للاكتساح الإسرائيلى للأرض الفلسطينية أبرزت كلها أن الشعارات شىء والواقع شىء آخر.

ثانياً: إن ازدواج المعايير فى السياسة الخارجية الأمريكية قد أدى إلى حالة من الإحباط واسع التأثير فى العلاقات الدولية عموماً وفى السياسات الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، بل إننا نجازف بالقول إن بعض الإدارات الأمريكية قد تجاوزت مفهوم الازدواج لتصل إلى أسلوب التعددية فى تقييم الأمور وترتيب الأوضاع واتخاذ القرارات، حتى اهتزت الثقة فى مصداقية تلك السياسة وأصبحنا أمام تعارض واضح بين المبادئ المعلنة والسياسات المطبقة.

ثالثاً: يجب أن نعترف وفى مقدمتنا الأمريكيون أنفسهم أن الديمقراطية لديهم

هى ديمقراطية الأغنياء والأقوياء، كما أنها ديمقراطية «جماعات الضغط» وقوى التأثير بغض النظر عن درجة شعبيتها ومدى فاعليتها، فالأصوات اليهودية ـ على سبيل المثال ـ حاكمة فى اختيار «سيد البيت الأبيض» وحتى عندما يصل رئيس أمريكى غير مدين بموقعه لتلك الأصوات فإنه يولى وجهه نحوها طلباً لفترة رئاسة ثانية.

رابعاً: إن تطلع الرؤساء الأمريكيين إلى الفترة الثانية للرئاسة قد حرمهم غالباً حرية القرار فى الفترة الأولى وجعلهم أسرى لجماعات ضغط وقوى سياسية ليست هى بالضرورة التعبير السليم عن الروح الأمريكية، فالرئيس الأمريكى ـ باستثناءات محدودة ـ لا يتخذ قرارات تبدو فيها شخصيته السياسية إلا فى فترة الرئاسة الثانية إذا سمحت القوى المؤثرة بذلك، فالجنرال «أيزنهاور» بطل الحرب العالمية الثانية كان هو صاحب القرار الذى لم تكن ترضى عنه إسرائيل كثيراً، وقد مارست «جماعات الضغط» الموالية للدولة العبرية جهودها فى تعطيل وصول أى رئيس أمريكى إلى فترة أخرى إلا بمباركة منها، بل إنها تحاول دائماً أن تضع أى رئيس أمريكى فى تلك الفترة الثانية تحت سيطرتها، فعلت ذلك فى الماضى القريب مع «بيل كلينتون»، وتخلصت قبله بعقدين من «ريتشارد نيكسون»، كما أطاحت قوى غامضة بالرئيس الأمريكى «جون كينيدى» فى مطلع الستينيات لأنها رأت فيه احتمالاً لإحداث تغييرات جذرية فى الفكر والسياسة الأمريكيين.

خامساً: إن الرئيس الأمريكى الحالى «جورج دبليو بوش» قد وصل إلى موقعه «بقرار محكمة» وبفارق فى الأصوات لا يتجاوز بضع مئات، وهو أمر لا يؤهل شخصية عادية لرئاسة أحد النوادى الرياضية!! فما بالنا برئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذى يحاول إثبات وجوده والخروج من دائرة ضعفه بالدعم المطلق لمن يعتقد أنهم قادرون على تمكينه من فترة رئاسة ثانية رغم أنهم لم يسهموا إطلاقاً فى فترة رئاسته الأولى، وبذلك يجد العالم نفسه أمام إدارة أمريكية تحتمى بالتشدد، وتتجه صوب اليمين المتطرف، تدارى عجزها بالانحياز الكامل إلى جانب المعتدى تحت تأثير دوافع حزبية وأحياناً سياسية بل وربما أيضا دينية.

. . إن ما أريد أن أقوله بوضوح من هذه السطور هو أن الأمة الأمريكية بمبادئها المعلنة وتاريخها الذى كنا نظن أنه مساند للتحرر الوطنى والديمقراطية الكاملة أصبحت تطرح الآن بضاعة مختلفة وسياسات تتعارض مع الفكر الذى ظلت تردده، والشعارات التى رفعتها طويلاً، وهو الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة التأكيد على أن قائدة العالم المعاصر والقوة العظمى الوحيدة فيه لا يجب أن تفكر بمنطق أمريكى فقط بل لابد أن تتجاوز ذلك إلى منظور دولى ترى فيه الأوضاع الدولية بصورة شاملة، فالقيادة مسئولية وإعادة ترتيب الأوضاع أمر يحتاج إلى توازنات عادلة لا يمكن أن تسمح للرئيس الأمريكى بالانحياز الصارخ إلى حد إعلانه أن رجلاً مثل «شارون» بسجله الدموى الحافل هو «رجل سلام» وإن إسرائيل المعتدية على الأرض والشعب والمقدسات هى فى حالة «دفاع عن النفس».

إن هذا المنظور الأعوج والمنطق المغلوط سوف يؤدى بالضرورة إلى نتائج سلبية على مستقبل السياسة الأمريكية ودرجة قبولها فى العالم المعاصر، فالرئيس الأمريكى قد خلط بين حملته ضد الإرهاب وبين قضايا الشعوب ومصائر الأمم وفتح باباً للتجاوزات والانحيازات قد يستحيل إغلاقه، وهو أمر يدعونى إلى الحديث عن التعارض الواضح بين مبادئ الأمة ومصالح الإدارة ولست أعنى هنا بمصالح الإدارة ما يتطابق منها مع المصالح الأمريكية، ولكن أعنى فقط أهدافها الانتخابية وآمالها السلطوية التى تجعلها تفعل غير ما تقول وتعادى الحق ولا تمضى وراء العدل، فالسياسة الأمريكية لم تفاجئنا بمواقفها ولكنها فاجأتنا بدرجة تطرفها فى تلك المواقف وحدتها فيما مضت فيه من قرارات، حتى أن الرئيس الأمريكى وقف يدعو حكومات عربية إلى ضرورة تكثيف جهدها ضد الإرهاب، بينما الدولة العبرية تمارس «إرهاب الدولة» صباح مساء ضد الشعب العربى الفلسطينى! فالولايات المتحدة الأمريكية قد أحرجت أصدقاءها، ووضعت التيار المعتدل فى قفص الاتهام، وأعلت كلمة التشدد، وأزكت روح التطرف، وأحدثت فجوة كبيرة ومسافة واسعة بين القوى والأطراف فى المنطقة بل وغيرها من المناطق الملتهبة فى العالم، وهنا يتساءل البعض لماذا هذا التركيز على السياسة الأمريكية وكأن العالم قد

جرى اختزاله ليصبح هو الولايات المتحدة لوحدها؟ والجواب هنا بسيط ومباشر، إذ إن «واشنطن» قد أصبحت إلى حد كبير هى العاصمة السياسية الدولية، كما أن توجهاتها الخارجية أضحت هى الأخرى انعكاساً للأوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة، ولذلك يكون من الطبيعى ألا تصبح السياسة الأمريكية الداخلية هماً خالصاً ولكنها تصبح جزءاً لا يتجزأ من هموم شعوب العالم وأم الأرض.

وهل ينسى العرب عندما راهنوا على «جورج دبليو بوش» فى مواجهة منافسه «آل جور» بدعوى أن الأخير هو ربيب الفكر الصهيونى، فإذا بنا نكتشف أن من كنا نراهن عليه ونتحمس له قد قطع بالفعل أشواطاً بعيدة فى الدعم العلنى الصارخ لدولة إسرائيل ربما على نحو غير مسبوق فى تاريخنا المعاصر، لذلك يكون من الطبيعى أن يتابع العالم عملية صنع القرار السياسى الخارجى فى «واشنطن» بسبب تأثيراته على غيرها ودوره فى تغيير موازين القوى فى المناطق المختلفة من العالم، وسوف يظل الوضع كذلك ما لم تتقدم قوة أخرى بديلة لتطرح نفسها على الساحة الدولية من أجل إحداث التوازن المطلوب والذى أصبح مفقوداً منذ انتهاء الحرب الباردة، فهل يستطيع تحالف روسى - صينى أن يفعل ذلك؟ وهل يمكن أن يقوم هناك تحالف صينى - هندى - يابانى؟ وهل يمكن أن ينهض الاتحاد الأوروبى لإحداث نوع من التعادل فى العلاقات الدولية؟ هذه وغيرها أطروحات افتراضية قد لا تؤدى فى النهاية إلى تغيير فى الخريطة الدولية الحالية، بل إننى ممن يزعمون - وبكل أسف - أن الحقبة الأمريكية قد تطول أكثر مما نتوقع؛ لأن التفوق الاقتصادى والتقدم التكنولوجى لا يسمحان حالياً بعملية إحلال وإبدال سريعة بين القوى الصاعدة والهابطة فى المجتمع الدولى المعاصر، فالعصر الأمريكى قد يظل مسيطراً لعقدين أو ما يزيد، ولذلك فإن العمل على تغيير مسار السياسة الأمريكية - والحال هذه - ضرورة لا مناص منها و لا إغفال لها.

.. إن السياسة الخارجية الأمريكية تثبت كل يوم أن النظرة الحزبية الضيقة والمصالح السياسية قصيرة المدى قد أصبحت تتحكم فى مقدرات الأمم ومصائر

الشعوب، بل إننى اعتبر الشعب الفلسطينى ضحية حقيقية للسياسة الأمريكية غير المتكافئة والتى أسهمت بقدر كبير فى تمكين إسرائيل من كل ما تفعل وحمايتها من كل ما لا تريد، والدفاع عنها باستماتة فى المحافل الدولية والمنظمات العالمية، عندئذ يكون من حقنا أن نتساءل أمام التاريخ الأمريكى المعاصر ونقول أين مبادئ الأمة فى غمار مصالح الإدارة!!

هل الولايات المتحدة الأمريكية أسطورة؟

إن الذين يتابعون تاريخ الحضارات ويهتمون بالدورات المتعاقبة للأمم والشعوب يدركون أن هناك حضارات سادت ثم بادت، وإمبراطوريات سيطرت ثم تراجعت، فالصعود والهبوط فى مراكز القوى الدولية والانتشار والانكماش فى السياسات الإقليمية أمور معتادة عرفتها الإنسانية عبر مسيرتها الطويلة، وكانت الحقيقة الثابتة دائماً تقترب من الحكمة التى تقول «إن دوام الحال من المحال»، ولم نعرف دولة ازدهر دورها وتألق اسمها وقوى تأثيرها إلا وجاء عليها يوم أفل فيه نجمها وتوارى دورها وسبقتها غيرها، فهل يا ترى يظل هذا القياس قائماً بالنسبة للكيان الأمريكى أيضاً أم أن ما جرى «للرومان» وما انتهى إليه «العثمانيون» لا يمكن أن يمثل قاعدة قابلة للتكرار فى كل زمان ومكان؟ لقد سقط الاتحاد السوفيتى السابق فهل يمكن أن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ـ حتى فى المستقبل البعيد ـ ظروفاً متشابهة ومصيراً مماثلاً؟ إن هذا السؤال يمثل لغزاً كبيراً ويعبر عن الخلفية التى يدور فيها جزء كبير من هواجس الإنسان المعاصر وأفكاره وانفعالاته.

.. وأبادر هنا إلى إيضاح حقيقة معينة وهى أن القياس المطلق على السوابق التاريخية لصعود الأمم وسقوطها لا يمكن القياس به على النموذج الأمريكى؛ لأن التطور العلمى والتقدم التكنولوجى والتفوق الاقتصادى قد حقق فى مجموعه نقلة مذهلة تحتاج إلى عقود من الزمان حتى يحسم الأمر لغيرها ويتقدم عليها سواها، وهنا لابد أن نسجل أن التقدم العلمى والثورة الصناعية هى التى نقلت ـ منذ عدة قرون ـ مشعل الحضارة من الشرق إلى الغرب، من الحضارة العربية الإسلامية والحضارات الشرقية الأخرى إلى الحضارة المسيحية الأوروبية والحضارات الغربية

الأخرى، والآن دعنا نتساءل ماذا نقصد «بالأسطورة»؟ إننا نريد بها الإشارة إلى مجموعة التصورات والمخاوف التى تحيط بكيان معين فتغلفه برؤية تقترب من الوهم عند التفكير فى قوة معينة، فالأسطورة لا تعنى الأكذوبة ولكنها تشير إلى حقيقة استقرت فى الذهن ورسخت فى الوجدان وغذتها مشاهد وروايات جعلت منها فى النهاية تلك «الأسطورة» التى لا تقبل المساس، ولعلى هنا أؤكد مرة أخرى إننى أظن أن الأساطير قصص عابرة حول كيانات مؤقتة، فلم يحدث أن دامت قوة على الأرض أو استمرت إمبراطورية فى الوجود فالدوام لله وحده، ولكن قد يكون من المستحسن أن نناقش القوى البديلة على المسرح السياسى الدولى من خلال الإشارة إلى الدول أو التجمعات الدولية التالية:

أولا: تنظر كثير من الشعوب إلى «الصين» بحجمها السكانى الضخم ومعدلات النمو العالية فيها باعتبارها الوريث المرشح للدور الأمريكى، بل ويذهب البعض إلى تحديد مواقيت لذلك لا تزيد على عدة عقود قادمة، ولا نستطيع أن ننكر أن الذين يعودون من زيارة «للصين» يعبرون عن انبهارهم الشديد بقدرة ذلك الشعب العظيم على إعادة تنظيم مئات الملايين من المواطنين، مع التركيز على الانفتاح الاقتصادى دون الانفتاح السياسى استفادة من مشكلات نجمت عن التجربة العكسية فى الاتحاد السوفيتى السابق وهى التى ما زالت آثارها واضحة فى روسيا الاتحادية، و«الصين» ليست دولة الكم دون الكيف أو الحجم دون النوعية، فصحيح أن كل تجمع بشرى لا يزيد عدده عن خمسة أفراد لابد أن يكون فيه صينى واحد أو آسيويان على الأقل! ومع ذلك تمكنت الصين من الانطلاق الاقتصادى، ولكن ظلت المشكلة الحقيقية - وبصراحة وبوضوح - فى أن الدور الصينى يفتقر إلى الإرادة السياسية، فالصينيون يستنكرون تماماً أى ترشيح لبلدهم كى تكون الوريث القادم للدور الأمريكى فى قيادة العالم، لا لأن التكنولوجيا المتقدمة تنقصهم فقط ولكن لأن الرغبة فى ممارسة مثل ذلك الدور غير موجودة لديهم، وهم يعتبرون أن الحديث عن قيادة العالم هو انعكاس لفكر إمبريالى وتعبير عن فلسفة الهيمنة التى يرفضها الصينيون عندما يؤكدون دائماً أنهم يركزون على التنمية البشرية لدولتهم

الكبيرة، ويسعون إلى رفع مستوى الحياة لشعبهم ولا يتطلعون لأكثر من دور إقليمى مؤثر، ولا يأملون فى أن يكونوا طرفاً فاعلاً فى السياسة الدولية إذ تكفيهم تماماً القارة الآسيوية!

ثانيا: إن الإشارة إلى الاتحاد الأوروبى على الجانب الآخر لا تبدو مقبولة بدرجة كبيرة لأن الوراثة هنا عكسية، فلقد ورثت الولايات المتحدة الأمريكية التقاليد الأوروبية وليس مطلوباً أن تعود شعلة التقدم التكنولوجى والتفوق الاقتصادى من جديد بتلك السرعة المتوقعة إلى القارة الأوروبية الأم، كما أن الأوروبيين يؤكدون دائماً أن دورهم مكمل لدور الولايات المتحدة الأمريكية وليس بديلاً عنه أو منافساً له، وكلما دعوناهم نحن العرب إلى أن يلعبوا دوراً أساسياً فى صراع الشرق الأوسط فإنهم يسارعون إلى تقديم الأسباب والحجج التى تحول دون ذلك، وفى مقدمتها إيمانهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك قوة الضغط الوحيدة على الأطراف من أجل التسوية، وأن الدور الأوروبى لا يتجاوز أن يكون شاهد إثبات أو نفى عند اللزوم برغم أنهم شركاء فى الرباعية «Quartet»، كما أنهم يمثلون المانح الأول للشعب الفلسطينى من ناحية الدعم المادى والإنسانى ولكنهم لا يفضلون أكثر من ذلك، رغم أن للاتحاد الأوروبى سياسة خارجية معلنة ومنسقا عاما لها ومبعوثين يتحدثون باسمها فى المنطقة.

ثالثا: لا نجد صعوبة كبيرة فى أن نؤكد أيضاً أن القوة الصاعدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا لا تنهض هى الأخرى لكى تكون بديلاً محتملاً أو وريثاً قادماً للدور الأمريكى، فحتى مجموع دول الهند والصين واليابان - كل بخصائصه وميزاته النسبية - لا يشكل قوة مؤهلة لوراثة الدور القيادى فى العالم، ذلك أن القيادة مسئولية يتوفر فيها عنصر الإرادة وتختفى بين أطرافها عوامل الاختلاف ومظاهر التنافس، فضلاً عن أن القيادة ترتبط بالتزامات دولية وأعباء مادية تضم سلسلة من المعونات الاقتصادية والمساعدات الفنية بل والتدخلات العسكرية عند اللزوم! كذلك فنحن لا نرى فى الأفق أيضاً أن البرازيل أو الأرجنتين أو هما معاً -

برغم إمكاناتهما الطبيعية الهائلة ـ تقفان فى طابور انتظار الريادة الدولية، فلا النمور الآسيوية ولا الفهود اللاتينية ولا الأسود الأفريقية قادرة على أن توفر لنفسها دوافع الإرادة التى تحقق حماس القيادة فى المستقبل القريب .

. . وهكذا نجد أن الأدوار البديلة غير متوافرة كما أن دولها لا تبدو مؤهلة أو حتى راغبة فى التقدم لمنافسة الدور الأمريكى الذى يظهر حتى الآن وكأنه قد أحكم قبضته على مراكز أعصاب العالم المعاصر، لذلك قد يكون من المناسب أن نبحث فى تقييم ذلك الدور الأمريكى لكى ندرك هل هناك تهويل أم تهوين من شأن ما يراه البعض أسطورة العصر؟! وهل هناك مبالغة فى حجم القوة الأمريكية وأبدية دورها العالمى؟! وهل نحن واهمون عندما نراها القوة العظمى والقطب الأوحد فى عالم اليوم؟! وهنا يحسن أن نشير إلى محاور ثلاثة :

المحور الأول: إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يشير إلى أنها قد أغلقت أبوابها ورفعت أسوارها وظلت قرابة قرنين من الزمان فى عزلة حقيقية عن الشئون الدولية، وأيامها كانت أوروبا هى «سيدة العالم» سواء بالكشوف الجغرافية أو الظاهرة الاستعمارية، وعندما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن عزلتها فإنها فعلت ذلك باستدعاء أوروبى بدأ بحربين عالميتين انخرطت الولايات المتحدة فى الثانية منهما انخراطاً كاملاً، بل هى التى حسمت نهاية الحرب بإلقاء قنبلتيها النوويتين على «هيروشيما» و«ناجازاكى» بعد مأساة أسطولها الذى أغرقه الانتحاريون اليابانيون فى «بيرل هاربر»، لذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الحرب الدامية لتعيد تشكيل سياساتها الدولية والإقليمية وتدخل مرحلة الحرب الباردة فى مواجهة الخصم السوفيتى بعد أن حقق مشروع «مارشال» جزءاً كبيراً من أهدافه فى النهوض بأوروبا التى دهمتها الحرب الكبرى، ثم احتاجت إلى إعادة البناء غداة أن وضعت تلك الحرب أوزارها، فالولايات المتحدة الأمريكية إذاً قد اقتحمت السياسة الدولية فى ظل ظروف محددة، بل وربما تحت ضغوط معينة ولم تنفتح شهيتها للسيطرة والهيمنة إلا عندما تأكدت من قدراتها وأصبح لديها فائض ضخم من «مجتمع الوفرة» تساعد منه عندما تريد وتحارب به عندما تشاء!

المحور الثانى : إننا لا نضيف جديداً إذا قلنا إن السياسة الخارجية الأمريكية لاتحظى بشعبية كبيرة فى عالم اليوم بل هى محل نقد واستهجان فى كثير من دول العالم، وترجع أسباب ذلك إلى اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على منطق القوة ـ استخداماً أو تلويحاً ـ فى مواجهة القوى الصغيرة والكبيرة على حد سواء، فبالنسبة للشرق الأوسط على سبيل المثال فإن الشعوب العربية تشعر بالألم للدعم الكامل والمطلق من جانب «واشنطن» لدولة إسرائيل وتطبيقها لمعايير متعددة فى الصراعات الإقليمية المختلفة بما فى ذلك منطقتى غرب آسيا و شمال إفريقيا، وفى ظنى أنه لا توجد أسباب أخرى لرفض السياسة الأمريكية لدى العرب باستثناء ذلك الشعور الكامن غالباً والظاهر أحياناً بأنها تسعى للهيمنة والسيطرة بمنطق القوة وحدها، وهو أمر أدى إلى حساسيات شديدة لدى شعوب العالم المختلفة وانتقص كثيراً من شعبية الولايات المتحدة الأمريكية فى أركان الدنيا الأربعة، وخصوصاً عندما تتحدث الإدارة الأمريكية الحالية عن «محور الشر» وتردد أن إسرائيل فى حالة دفاع عن النفس وأن «شارون» «رجل سلام»، فهذه العبارات تبدو مستفزة ومحبطة لشعوب كثيرة فى المنطقة، وقد كان الأجدى أن يتحول الدور الأمريكى إلى زعامة حقيقية تستند إلى احترام الشرعية الدولية وتأكيد الخصوصية القومية والحفاظ على السيادة الإقليمية لأن القيادة هى فى النهاية التزام ومسئولية.

المحور الثالث : ويدور حول التأكيد على أن الشعب الأمريكى ليس مكروهاً فى ذاته، كما أن نموذج الحياة الأمريكى يبدو شديد الجاذبية للأجيال الجديدة، حيث صنعته المشاهد المختلفة من بريق الحياة الأمريكية بما تقدمه من عناصر مبهرة وإمكانات هائلة تتطلع إليها الشعوب النامية وتتعلق بها الأجيال الصاعدة، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت لسنوات طويلة تجسد أمام عشرات الملايين من البشر الأمل فى حياة أفضل، فهى بالنسبة لهم «أرض الأحلام»، ولكن الحادى عشر من سبتمبر 2001 أصبح يمثل للجميع علامة فارقة تكاد تتحول بها دولة الديمقراطية الكبرى وبلد الحريات الواسعة نحو مواقف معقدة تقترب بها أحياناً من نموذج الدولة البوليسية، وهو أمر لا نريده للولايات المتحدة ولا ننتظره منها،

فالزعيم يقود دائماً ولا يعاقب غالباً كما أنه يحتوى العالم حوله بالمبادئ السامية والأفكار الراقية وليس بحاملات الطائرات وجيوش التأديب!

.. إننى أريد أن أقول إن الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت هى دولة الحلم والأمل يجب أن تعود إلى مبادئها الأصيلة وروحها الحقيقية، حتى لا تبدو أمام الأمم والشعوب أسيرة لفكر المغامرة فى عصر لا أبدية فيه لقوة واحدة، ولا أساطير تعيش معه بغير نهاية.

تداعيات حرب لم تكتمل!

إن المشاهد العبثية من مسرحية «بغداد» الأخيرة تثير من الهموم والشجون مثلما تثير من أسباب السخرية ودوافع الشك وعلامات الاستفهام وكلها تقفز إلى الذهن مصحوبة بأسئلة لا نعرف إجابة محددة عنها، إننا لا ندرك بالضبط لماذا كانت تلك الحرب وكيف مضت أيامها الأولى ثم لماذا حدث هذا الاختفاء الكامل للنظام العراقى ورموزه من ساحة المواجهة؟ البعض تسيطر عليه ثقافة المؤامرة وتحكمه عقدة الغموض ويرى أن ما حدث إنما هو نتيجة صفقة جرى الترتيب لها بإحكام وتنفيذها فى الوقت المناسب بحيث تسقط «بغداد» وغيرها من مدن العراق فى قبضة القوات الغازية بأرخص ثمن، ومهما كانت التفسيرات والتحليلات والتأويلات إلا أننا فى النهاية أمام واقع جديد تتغير معه ملامح المنطقة بالكامل وتتشكل به قسمات مستقبلها القريب والبعيد أيضاً، لذلك فإننا نضع فى البداية ملاحظات ثلاث رئيسية تدور حول نتائج تلك الحرب التى لم تكتمل فصولها بعد:

أولاً: إن هذه الحرب قد أدت إلى خلل إستراتيجى فى موازين القوى فى الشرق الأوسط لأن تحطيم القوة العسكرية والبنية الاقتصادية لدولة عربية كبيرة هو بالضرورة خصم تلقائى من مجموع القوة العربية عموماً، بغض النظر عن حقيقة لا نغفلها وهى أن تلك القوة المفقودة قد جرى توظيفها دائماً لخدمة أهداف فردية والدخول فى مغامرات كلفت الأمة العربية ما لا يقل عن نتائج نكسة 1967 أو ربما ما يزيد عنها بكثير، ولكن يبقى الخصم الذى جرى اقتطاعه من الرصيد الإجمالى للأمة العربية مطروحاً منها ولو نظرياً على الأقل.

ثانياً: إن ما جرى ـ وهو أكثر مما نرى ـ يتجه بالمنطقة نحو تغييرات هيكلية تتجاوز المؤسسات والسياسات إلى المناخ الفكرى والثقافى المطلوب وهذه فى ظنى نقطة خطيرة تدعو إلى القلق وتثير الهواجس؛ لأن المطلوب على ما يبدو قد يمس الهوية القومية بل وربما التراث الحضارى أيضاً!

ثالثاً: إن النظام الإقليمى العربى ـ وهو بالمناسبة ليس جامعة الدول العربية وحدها ـ قد أثبت عدم قدرته ونقص فعاليته فى مواجهة التطورات الأخيرة فى المنطقة، ولا يرجع ذلك إلى ضعف المؤسسة القومية فقط بقدر ما يرجع إلى تضارب السياسات واختلاف الأجندات وغياب عنصر الإرادة لدى معظم الدول العربية فى القيام بعمل عربى مشترك يتسم بالمصداقية ويتمتع بالشفافية.

.. فإذا كانت هذه هى أبرز النتائج الإقليمية لتلك الحرب التى لم تكتمل، فإنه تبقى أمامنا دول أربع نختارها للبحث فى نتائج الحرب عليها بسبب أهميتها الإقليمية والدولية وهذه الدول هى مصر وسوريا والسعودية وإيران، وسوف نفرد لمصر ـ بحكم أهميتها فضلاً عن الانتماء إليها ـ دراستنا القادمة بينما نتطرق فى عجالة إلى الدول الثلاث الأخرى.

سوريا بعد العاصفة

إنها دولة جوار جغرافى مباشر للعراق وتحكمهما شراكة تاريخية كان «حزب البعث» أبرز ملامحها فى العقود الخمسة الماضية، ولذلك فإن خسارة سوريا من سقوط نظام صدام حسين هى مسألة لا تحتاج إلى قراءة عميقة، فالبعث قد فقد أحد جناحيه برغم تسليمنا بالخلافات الجذرية فى الفكر والأسلوب بين «بغداد» و«دمشق» وهو ما وصل إلى حد مشاركة سوريا فى حرب تحرير الكويت عندما غزاها النظام العراقى السابق، ومع ذلك فنحن نرى أن ما حدث فى الأسابيع الأخيرة هو عنصر ضغط قوى على سوريا وحصار لسياساتها ومحاولة مباشرة لتغيير خطابها العلنى بحيث يتسق مع ما هو مطلوب وخصوصا أن التنسيق بين «واشنطن» و«دمشق» لم يكن مفقوداً بالكامل فى كثير من الأحداث الإقليمية

والدولية، وفى ظنى أن «واشنطن» قد تحاول من خلال إسرائيل التحرش بسوريا فى هذه الظروف الاستثنائية من خلال افتعال معركة مع «حزب الله» وإرسال إشارات ضاغطة تحاول إشعار سوريا بالعزلة حيث الوجود الأمريكى فى شرقها والوجود الإسرائيلى فى جنوبها وتركيا ـ غير المضمونة دائماً ـ فى شمالها، ولست أحسب أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بعمل عسكرى ضد سوريا ولكنها سوف تسعى لتحقيق نتائجه المطلوبة دون القيام به فى شكل مواجهة سياسية وإعلامية ضد الحكم فى «دمشق».

الدولة السعودية والحملات الإعلامية

أتوقع أيضاً أن تتعرض المملكة العربية السعودية لمزيد من الحملات الإعلامية والانتقادات السياسية فى الفترة القادمة، لأن لدى الولايات المتحدة الأمريكية رؤية محددة لمنطقة الخليج وهى لن تتوقف عن المضى فى تنفيذها بكل الأساليب بدءاً من الغزو العسكرى كما حدث فى العراق، أو الضغط السياسى بل والتلويح من بعيد باستخدام القوة وتوجيه الإنذارات المقنعة والمباشرة مثلما يحدث مع سوريا وإيران، أو توجيه الملاحظات المستمرة حول الأنظمة المختلفة مثلما يحدث بشكل ملحوظ تجاه المملكة العربية السعودية وبشكل أقل تجاه مصر أيضاً. «فواشنطن» فى رأيى قد بدأت طريقاً تريد أن تمضى فيه رغم أننى أراه مليئا بالمصاعب محفوفاً بالمخاطر فى وقت تبلغ فيه السياسة الخارجية الأمريكية أدنى درجات شعبيتها فى العالم كله وليس فى الشرق الأوسط وحده، ومع ذلك فإن واشنطن تحاول أن تستخدم لغة فيها شىء من الترغيب ولكنها لا تخلو أيضاً من الترهيب.

إيران .. المصاعب والمتاعب

يحار المرء أحياناً فى فهم السياسة الإقليمية والدولية لإيران (الثورة الإسلامية) فهى أحياناً تتخذ مواقف متشددة تجاه السياسة الأمريكية والممارسات الإسرائيلية

وأحياناً أخرى نراها قد انصرفت عن الساحة الإقليمية وهادنت الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها وتوقفت عن الحملات الإعلامية ضدها، ولا شك أن إيران قد تأثرت كثيراً بالحرب الأمريكية المفتوحة ضد الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001، وكذلك تأثرت أيضاً وبشكل أعمق بالحرب على العراق برغم تلك الحرب الدامية بين طهران وبغداد والتى استغرقت معظم سنوات عقد الثمانينيات من القرن الماضى؛ حيث دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الجانب العراقى فى تلك الحرب خصوصاً فى سنواتها الأخيرة بشكل حسمها لصالح نظام صدام الذى خرج منها مزهواً بنصر زائف مفترساً كل من يقف فى طريقه على النحو الذى أدى إلى غزوه للكويت والذى كان بداية لتلك المأساة الكبرى التى يعانى منها العراقيون وجيرانهم وأشقاؤهم معاناة قد تطول كثيراً، فإيران لا تشعر بأسى لسقوط نظام صدام حسين لما جره عليها من ويلات، ولكن الإيرانيين يشعرون أنهم بين طرفى الكماشة الأمريكية فى أفغانستان والعراق وهم يدركون أيضاً أن برنامجهم النووى مستهدف وأن مرونة الحركة أمام الاجتهادات السياسية للثورة الإسلامية لم تعد قائمة، لذلك فإن الخطاب السياسى الإيرانى قد اعتراه قدر كبير من الاعتدال وخفت لهجته المتشددة ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية بالضرورة هى الشيطان الأسود كما كانت تسميها أدبيات الثورة الإسلامية فى إيران على امتداد العقدين الأخيرين.

.. لقد أردت من هذا العرض الموجز للوضع القائم فى أهم دول جوار العراق أن أشير إلى تداعيات الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على تلك الدولة العربية، وهى حرب احتوت من المفاجآت ما لا يعرفه تاريخ الحروب الحديثة؛ إذ سوف تظل الألغاز المحيطة بها مطروحة إلى أن يكشف عنها المستقبل القريب أو البعيد، ومع ذلك فإن سقوط «بغداد» فى يد العسكرية الأمريكية لا يقل بكثير عن سقوط «حائط برلين» لأنهما يؤرخان - كل منهما فى توقيته وظروفه - لعصر جديد وعالم مختلف، فلقد أدت الحرب الأخيرة فى العراق إلى حالة إحباط قومى أعادت إلى الأذهان أجواء يونيو 1967 برغم إدراكنا للفوارق بينهما من حيث الدوافع والنتائج ونوعية القيادة، ولكننا لا ننكر أيضاً أن صمود الشعب العراقى فى

الأيام الأولى للحرب كان قد زرع الأمل لدى الجماهير العربية ولو بمنطق العاطفة وحدها بينما كان الاختفاء المفاجئ والانهيار الكامل الذى حدث على الجانب العراقى بعد ذلك مدعاة للحزن وخيبة الأمل، إذ إن تصريحات وزير الإعلام العراقى «الصحاف» كانت بمثابة كذب جميل تمنى الناس لو أنه حقيقة لا رغبة فى استمرار نظام «صدام حسين» أو حزناً على اختفائه، ولكنه الألم الذى يعترى أجيال هذه الأمة بين الحين والآخر كلما جدت على أرضها نكسة جديدة أو أصابها فشل فى إدارة الصراع وتوظيف الموارد والتعامل الواعى مع حقائق العصر وتطورات العالم وتغيرات موازين القوى فيه.

.. إن تلك الحرب الغامضة سوف تحتل موقعاً فريداً فى تاريخ الحروب الإقليمية لأنها حرب لم تكتمل كما أن تداعياتها أخطر بكثير من الحدث نفسه وأشد تأثيراً من وقائعه اليومية، إذ إنه ليس الشعب العراقى هو الذى انهزم كما أنه ليس هو أيضاً الذى خرج للسلب والنهب تحت سمع وبصر قوى الاحتلال الأجنبى، ولكنه هو ذلك الشعب الذى جرى قهره طويلاً فانفجر يلتمس الحرية المفقودة ويطلب الحد الأدنى من الكرامة الضائعة، فإذا بجزء منه يسقط فى براثن الفوضى وجزء آخر لا يدرى ما يفعل، فلقد كانت الأحداث أكبر بكثير من قدرة الإنسان العراقى أو غير العراقى على تفسير ما جرى، حيث غاب الأمان وتاهت الحقيقة وقد صدق من قال قديماً «إن فاقد الشىء لا يعطيه».

كسب الحرب أم خسارة السلام؟

قد تقاتل الشعوب دفاعاً عن أرضها وتستميت الأمم فى مقاومة عدوها ولكن الانتصار فى النهاية يكون بالضرورة للقوة العسكرية والاقتصادية، لذلك فإن ما شاهدناه فى الحرب التى جرت على العراق أخيراً إنما هو تأكيد واضح لهذه الحقيقة، ولماذا نذهب بعيداً؟ إن المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية هى الأخرى تعبير ربما أشد وضوحاً من غيره فى تأكيد حقيقة مؤداها أنه ليس من المهم فقط أن يكون لديك الحق، ولكن الأهم من ذلك كله أن تملك القـوة القـادرة على فـرض ذلك الحق وتأكيده على الأرض وليس مجرد الإشارة إليه فى المحافل الدولية والتحدث عنه فى المنتديات السياسية، ولعل العلاقة بين العالم الأول بتقدمه وازدهاره والعالم الثالث بفقره وهمومه هى تعبير عن انعدام التكافؤ فى العلاقات بين القوى على المسرح السياسى المعاصر، لذلك فإننا نظن بحق أن غياب ذلك التكافؤ فى القوة وانعدام التقارب فى موازينها هو واحد من أهم الأسباب التى تقف وراء الظاهرة الإرهابية وتنذر بأخطر العواقب على مستقبل الإنسانية كلها، فالإحساس بالظلم وازدواج المعايير وتعدد قواعد الحكم على الحالة الواحدة أدت كلها إلى الوضع المعقد الذى نعيشه الآن، فالبعض ما زال يقيس المواقف وينظر إلى الأمور بمعيار أخلاقى يقوم التقييم فيه على أساس قرب كل موقف أو ابتعاد أى حدث عن القيم والأعراف والتقاليد فضلاً عن تعبيره عن الفضائل من عدمه، بينما الأمر يختلف تماماً عن ذلك، فقد جرى فض اشتباك تاريخى بين السياسة والأخلاق منذ كتاب «الأمير» لميكيافيللى بل وقبل ذلك بعشرات القرون عندما جرى جدل حاد بين «أرسطو» و«السوفسطائيين» فى عصره، ويجب أن نعترف بأن النظرة السائدة لكثير من القضايا الدولية ما زالت تعتمد على المنظور الأخلاقى بالدرجة الأولى، بينما

محصلة القوى هى التى تحكم العالم، كما أن السياسات يجرى رسمها وفقاً للمصالح لا المبادئ، كذلك فإن المواقف تتحدد انطلاقاً من حسابات محددة لا من قيم راسخة، ويمكن هنا أن نرصد المؤشرات التى تؤكد أن القوة وهى تعبير مادى تهزم الشجاعة وهى فضيلة أخلاقية:

أولاً: إن الرأى العام ظاهرة عاطفية إنسانية تعتمد على معايير قيمية وليست تحليلات مصلحية لذلك فإن الرأى العام يتعاطف مع أصحاب الحق والذين يدافعون بشجاعة عنه، ولكن قد تصدمه الحقيقة عندما يكتشف أن القوة هى صاحبة اليد العليا والفائزة فى الصراع بمنطق العصر وربما روح كل عصر أيضاً.

ثانياً: إن التنظيم الدولى يدخل مرحلة المحنة الحقيقية بسبب سقوطه فى يد الأقوياء وتأثره بقدراتهم على تصريف الأمور وترتيب الأوضاع، فبينما كان ذلك التنظيم الدولى يمثل ضمير العالم وتعبر «الجمعية العامة» فى الأمم المتحدة - على سبيل المثال - عن برلمان دولى شامل لم يعد الأمر كذلك الآن، فقد تغلبت محصلة القوى، وسيطر القطب الأوحد على مسار المنظمات الدولية بصورة تكاد تحدد كذلك مستقبلها.

ثالثاً: إن الحروب - كل الحروب - هى محنة إنسانية قاسية تضيع فيها القيم وتغيب عنها الأخلاق ويحل بديلاً لها الدمار والخراب والدماء والدموع، وقد تقف الشعوب فى شجاعة للدفاع عن أرضها ومقدساتها ولكن القوة تقهر كل ذلك بحكم جبروت التكنولوجيا وسطوة السلاح المدمر، فالحرب لم تعد منازلة سيوف أو مواجهة بين رجال ولكنها أصبحت تفوقاً تكنولوجياً وتقدماً هائلاً يجعل الشجاعة تعبيراً وقتياً ويحيل القوة إلى نتيجة نهائية.

رابعاً: إن الإعلام المعاصر أثر هو الآخر تأثيراً ضخماً على مسار الحروب وطبيعة المواجهة، فنحن فى عصر الحرب التليفزيونية التى يشارك فيها الجميع بصورة تحرك العواطف وتلهب المشاعر وتحيل المعركة إلى ما يشبه الفيلم السينمائى الذى يصور المأساة ويضع إطارها بطريقة درامية تستفز أصحاب الحق وترضى

أصحاب القوة، كما أننا ندرك أيضاً ذلك الارتباط بين القوة العسكرية والقدرة الإعلامية.

خامساً: إن الحرب قد أخذت مفهوما شاملاً بحيث لا يمكن حصارها فى ميادين قتال أو مواقع مواجهة ولكنها أصبحت قابلة للانتشار تصل إلى عمق المجتمع وتطاول أعصاب الدولة ولا تتوقف عند حد معين، وهو أمر جعل البعد الاقتصادى لها أساسياً وربط بين الانتصار فيها وبين إمكانات الدولة وقراراتها، لذلك فإننا نقول إن القوة ليست قوة عسكرية فحسب ولكنها قوة اقتصادية وإعلامية أيضاً.

. . فإذا انتقلنا إلى تطبيق هذه الملاحظات على الحرب غير العادلة وغير المبررة التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على العراق لاكتشفنا أنها تكرار للحملة الفرنسية على مصر منذ أكثر من قرنين من الزمان عندما جاءت لتخلص المصريين من ظلم المماليك وحكم العثمانيين، حيث قاومت مصر بشدة الحملة الغازية لا حباً فى حكامها الظالمين ولكن رفضاً للوجود الأجنبى، وهو ما حدث بالضبط فى الأسابيع الأخيرة عندما اكتشف العراقى أن الاختيار محصور بين حاكم عراقى ظالم ووجود أجنبى دخيل فإنه قرر تلقائياً أن يواجه العدو الخارجى قبل أن يواجه مأساته الداخلية، ويجب أن أعترف هنا كعربى أن قلبى ينزف مع الشعب العراقى الشقيق الذى عرف من المعاناة والقهر ما لا يستحقه ولا يتناسب مع تاريخه الحافل، وهنا أستطيع أن أقول إن الحرب الأخيرة على العراق قد حملت مفاجآت ثلاث:

الأولى: هى انهيار العراق غير المتوقع بعد مواجهته لواحدة من أكثر الحروب ضراوة فى العصر الحديث، فالمواطن العراقى يدافع عن تراب الوطن رغم انعدام تكافؤ القوى وغيبة العدالة الدولية، فالمواطن العراقى يحارب منذ عام 1980 فى إيران تارة ومع غزو الكويت تارة أخرى ثم ينتقل إلى حصار امتد لأكثر من اثنتى عشرة عاماً.

الثانية: تحدث الأمريكيون قبل الحرب عن انهيار سريع على كل الجبهات العراقية وسقوط «بغداد» بعد ساعات من بدء الحرب، ولكن صمدت المدن العراقية لفترة طويلة نسبياً رغم القصف العشوائى الرهيب الذى تعرضت له عاصمة العباسيين وغيرها من مدن العراق حاضنة التراث الشامخ للحضارة العربية الإسلامية.

الثالثة: لقد اتصفت إدارة الحلفاء للحرب بشىء من الارتباك وجرى الحديث عن خلافات داخل القيادة العسكرية الأمريكية وانتقادات وجهها الجنرالات لوزير الدفاع، كذلك فإن العلاقات الأمريكية - البريطانية لم تخل هى الأخرى من اختلافات طفيفة فى وجهات النظر خصوصاً فيما يتصل بمستقبل العراق عند انتهاء الحرب.

.. هذه كلها مؤشرات توحى بأن الإعداد للحرب على العراق لم يكن مدركاً للحجم الحقيقى للقدرات العراقية كما كان مبالغاً إلى حد كبير أيضاً فى قدرات الحلفاء، بينما هناك حقيقة كان يجب أن يعيها هؤلاء القادمون إلى المنطقة وهى أن السلاح وحده لا ينتصر مهما كان تفوقه كما أن التكنولوجيا لا تحسم وحدها الحروب، فهناك أمر آخر اسمه إرادة الشعوب هو الذى يحدد حجم المقاومة ونوعية المواجهة بل ويحدد النتيجة الحقيقية للمعارك، ولا أستطيع أن أزعم هنا أن كل العراقيين الذين واجهوا القوات الغازية كانوا يفعلون ذلك دفاعاً عن النظام الحاكم ولكنه غرام العراقى بوطنه وعشقه لأرضه، ولن تمحو الأيام من ذاكرة الأجيال الجديدة تلك المشاهد الدامية لشعب عربى واجه الحرب والحصار والغزو فى عقدين متتاليين من الزمان وهو الشعب العراقى، ولن تمحو الأيام من ذاكرة الأجيال أيضاً ذلك القلق الذى عاش فيه شعب الكويت على امتداد ثلاثة عشر عاماً فضلاً عن قتلاه وأسراه ومفقوديه، وفى النهاية فإننى أجازف فأقرر أن الأمريكيين إن كانوا قد كسبوا الحرب عسكرياً إلا أنهم بالقطع لم يكسبوها سياسياً.

ملاحظات على هامش ما جرى

إن ما أقدمت عليه إسرائيل فاق كل تصور، وبلغ ما لم يكن متوقعاً فى أسوأ السيناريوهات، إذ إن اجتياح المدن الفلسطينية والمذابح التى قام بها الجيش الإسرائيلى تتقدمه الدبابات والجرافات فى أكبر عملية عسكرية ضد الأرض الفلسطينية فضلاً عن الممارسات التى تجاوزت كل الحدود وفاقت كل التصورات، إن هذا الذى فعلته إسرائيل قد وضع المنطقة أمام موقف غير مسبوق تبدأ فيه الاحتمالات من إنهاء القيادة الفلسطينية، وصولاً إلى القضاء على سلطة الحكم الذاتى، مروراً بالتخلص من اتفاق «أوسلو» ونتائجه على الأرض، وفى ظنى أن ما حدث قد لا يكون شراً كله، إذ إن الأمور تبدو الآن واضحة بحيث يمكن تسميتها بمسمياتها الحقيقية ووضعها فى إطارها الصحيح، لقد أظهرت الأيام الأخيرة بأحداثها المأساوية ووقائعها المروعة عدداً من النتائج التى يجب أن ندرسها جيداً وأن نتأمل ما فيها لأنها تحمل فى طياتها صورة المستقبل، وسوف أحاول أن أوجز ذلك فى الملاحظات الآتية :

أولاً: إننا لا يجب أن نقف فقط أمام الأحداث وقلوبنا تنزف، وعواطفنا تطفو، وحماسنا يشتعل، بل لابد من قراءة ما وراء الأحداث ودراستها فى إطار المتغيرات الدولية والإقليمية لأننا نشعر حالياً بأن هناك رغبة فى التحرش بالدول العربية، بل إننا نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لكى نقول إن الأمر يصل إلى محاولة تغيير المناخ الفكرى والثقافى فى المنطقة كلها، ولعلنا نشير فى ذلك إلى كلمة أمين عام الأمم المتحدة «كوفى عنان» فى الجلسة الافتتاحية لقمة «بيروت» العربية، وهنا نضيف كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أظهرت فى مراحل معينة من حملتها ضد

الإرهاب رغبتها فى ضرورة مراجعة برامج التعليم فى بعض الدول العربية والإسلامية، بل إنها وجهت مطالب محددة حول التعليم الدينى فى عدد من الدول الإسلامية نذكر منها الجمهورية اليمنية كمثال، فالأمر يتجاوز إذاً مشاهد الأحداث برغم قسوتها لكى يصبح مقدمة لتغييرات يجرى الإعداد لها قد تؤدى إلى تحولات ضخمة فى الأنظمة والسياسات بل ربما أيضاً فى الأفكار والثقافات.

ثانياً: إن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ليست فقط علاقة انحياز كامل أو ارتباط إستراتيجى مقنن، ولكنها تتجاوز ذلك إلى نوع من الارتباط العضوى الذى يحمل أعلى درجات الالتزام المطلق بأمن إسرائيل عسكرياً ودعمها اقتصادياً وضمان تفوقها إقليمياً، وهى مسألة - برغم وضوحها - تحتاج إلى تأمل يكشف عن حدود التعامل مع هذه الدولة، فالقضية ليست هى أن إسرائيل تحمى المصالح الأمريكية فى المنطقة أو أنها تمثل الشرطى الأمريكى فى الشرق الأوسط، ولكنها تذهب بعيداً ربما لتتصل إلى العامل الروحى والدينى المتمثل فى التفسير «التوراتى» للعهد الجديد الذى تجسده فى الولايات المتحدة الأمريكية تلك المجموعات التى يطلق عليها «البروتستانتية اليهودية»، فالذى نريد قوله تحديداً فى هذه النقطة هو أن إسرائيل قد نجحت فى أن تصبح جزءاً غالياً من الكيان الأمريكى وأقنعت دوائر صنع السياسة فى «واشنطن» بأنها صمام الأمان فى منطقة تموج بتيارات معادية للفكر الغربى وللوجود الأمريكى، ونجحت فى تصوير الدولة العبرية بأنها واحة الديمقراطية وسط صحراء تخرج منها قوافل الإرهاب؛ لأن المنطقة بتركيبتها السكانية وأنظمتها السياسية تمثل البيئة التى تفرخ الإرهاب وتصدر العنف وتدفع بثقافة الكراهية للآخر!

ثالثاً: إن «الأجندة» الأمريكية فى الشرق الأوسط هى «أجندة» شاملة تتوحد عناصرها الثلاثة، ففيها الحملة ضد الإرهاب بعد الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، ثم المسألة العراقية بكل حجمها فى العقل الأمريكى والأمن الإسرائيلى، ثم تأتى قضية الصراع العربى - الإسرائيلى لكى تشكل الإطار العام الذى تتحدد به حركة العاملين السابقين، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية عند نسج خيوط

سياساتها الشرق الأوسطية بعملية ربط مباشر بين هذه الأبعاد الثلاثة، ولعل زيارة نائب الرئيس الأمريكى «ديك تشينى» الأخيرة كانت تعبر عن شىء من ذلك؛ لأنها كانت تمثل جولة استطلاعية أراد منها أن يستكشف إمكانية الحصول على موافقة بضرب العراق فى مقابل تحسينات وقتية فى الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية، وأظن أن مشروع المقايضة ذلك لم يكتب له النجاح بل إننى أميل أيضاً إلى أن الضوء الأخضر الذى حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمليتها الأخيرة كان يحمل بين أسبابه شيئا من نتائج زيارة نائب الرئيس الأمريكى، فضلاً عن روح المصالحة التى سادت قمة «بيروت» وانعكست على الحالة بين العراق والكويت وخصوصا أن ملف العراق له طابع دولى أكثر منه إقليمى، ولا أظن أن تحسن علاقة العراق بجيرانه العرب سوف يعفيه من الغضبة الأمريكية المتصلة والتى وجدت فى إعلان العراق عن مكافأة مالية لكل أسرة استشهادى فلسطينى وإعلانه أيضا إيقاف ضخ بتروله لمدة شهر مبررا لاتهامات جديدة ضده، فضلا عن أنه عضو فى «حلف الشر» الذى يتحدث عنه الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش»، كما أن الإدارة الأمريكية الحالية مصممة على تناول المقاومة الفلسطينية فى إطار الظاهرة الإرهابية وهذا هو أخطر ما فى الأمر كله.

رابعاً: إن تعددية المعايير أصبحت حقيقة يجب الوعى بها والتعامل على أساسها فلم تعد المسألة قاصرة على مفهوم الازدواج وحده ولكنها تجاوزته إلى مفهوم التعددية، فالكثير مما نسمعه من شعارات إنسانية وتعبيرات قانونية هى كلها أمور نسبية تخضع لظروف الزمان والمكان وليست بالضرورة مؤشراً حقيقيا لواقع العلاقات الدولية المعاصرة، ويجب أن نعى هذه النقطة جيدا لأن الاعتراف بوجودها يعفينا من الخلط الفكرى ويضعنا أمام الحقيقة فى جلاء ووضوح، كما أنه يقدم المبرر لسياسة الكيل بمكيالين فى ظل غيبة عدالة مواقف القوى العظمى فى الصراعات الدولية وأيضا فى ظل افتقاد ديمقراطية العلاقات الدولية.

خامساً: إن «الأجندة» القطرية فى الوطن العربى - بحكم ظروف معقدة

وارتباطات متشابكة وضغوط متراكمة ـ تبدو أحياناً أقوى بكثير من الحسابات القومية ذاتها أو اعتبارات المصلحة العربية العليا، ويجب أن نعترف بهذه النقطة بالذات لأنها تمثل صورة الواقع العربى الذى نجد نظيره فى تجمعات جغرافية أخرى، فلكل قطر أوروبى «أجندته» الخاصة فى إطار الاتحاد الأوروبى القائم والأمر يبدو طبيعياً إذا سلمنا بأن لكل دولة أولويات مختلفة واهتمامات متباينة وأدوار متفاوتة.

سادساً: إن المسافة بين الشارع والحاكم تتأرجح فى الأنظمة العربية وفقاً لمساحة الديمقراطية فى كل قطر عربى، ولكن فى وقت الأزمات القومية تبدو تلك المسافة محل جدل؛ لأن الجماهير تملك ترف الانفعال المطلق بينما يخضع الحكام لاعتبارات نسبية والتزامات تعاقدية تخلق أحيانا هوة مؤقتة تحتاج إلى درجة من المصداقية يجب أن تعززها شفافية سياسية عالية.

سابعاً: إن قضية التحديث بما تحتويه من مفردات تتصل بتطوير التعليم، وتصدير الثقافة، وتوطين التكنولوجيا، مع توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتعزيز الديمقراطية، هى كلها عناصر الدولة العصرية التى تملك مقومات التفوق؛ لأننى أظن ـ وأرجو ألا أكون متجنياً ـ أن الأحداث الأخيرة قد كشفت عن كثير من أوجه النقص وجوانب القصور على الساحة العربية، وأنا لا أشير بذلك إلى دولة بعينها أو قطر بذاته ولكننى أشير فقط إلى حالة العجز التى شعرنا بها فى المواجهة الإسرائيلية الأخيرة؛ حيث بدأت المنطقة محصورة بين العواطف الملتهبة فى جانب والواقع الدولى والإقليمى فى جانب آخر.

ثامناً: يجب أن نعترف أن توظيفنا لإمكاناتنا ما زال دون المتاح بكثير بل إن مركب القلق وتراكم المخاوف قد جعل استخدامنا للهامش الممكن تراجعياً هو الآخر، وهنا نقرر أن النظام الاقتصادى الدولى قد وضعنا فى زاوية يبدو الثراء فيها لامعاً ولكن يبقى القرار مقيداً، فكل حديث عن سلاح النفط أو المقاطعة الاقتصادية أصبح يرتطم بمجموعة من المحاذير التى تجعله يكاد يكون سلبياً على أصحابه أكثر منه ضرراً للمقصود به.

تاسعاً: إن خطابنا السياسى ورسالتنا الإعلامية لا يزالان معنيين بالداخل ومتجهين محلياً أكثر من اتجاههما عالمياً، وبالتالى فخطابنا غير قادر على الوصول إلى عقلية الآخر فضلاً عن تكرار الأطروحات وروتينية الفكر التى جعلت ذلك الخطاب ذاتياً وهامشياً فى ظل تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصال التى صاحبت فكر العولمة وأضحت أحد نتائجها.

عاشراً: إننى أحسب أن الصراع العربى ـ الإسرائيلى قد بلغ مرحلة تقترب من نهايته، فلقد قدمت إسرائيل أسوأ ما فيها وأظهرت للعالم أقبح ما لديها، لذلك فإننى لا أبالغ إذا قلت إننا قد أصبحنا قريبين من مرحلة «نكون أو لا نكون»، حيث إننا نقترب من الفصل الختامى فى المرحلة الحرجة للصراع الطويل، وهى مسألة تستوجب وقفة ندرك معها طبيعة ما يدور حولنا دون انفصام فى الشخصية، أو ازدواجية فى الرؤية، أو ضبابية فى النظرة، فالأمور تبدو الآن واضحة بغير التباس أو التواء.

.. إن الخروج من مأزق الاجتياح الإسرائيلى يقتضى التعامل مع النقاط السالف ذكرها بشجاعة ووضوح، ومواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وقوفاً على أرضية مشتركة مع التركيز على المصالح المتبادلة، واعتماد روح جديدة تغير الصورة السلبية للعرب، وتكشف جرائم إسرائيل التى لن تسقط بالتقادم، مع طرح موضوعى للمستقبل تتبادل فيه الأطراف ضمانات الأمن وترتيبات السلام، مع دعم القوى السياسية التى تختلف مع «شارون» على مسرح الحياة السياسية فى إسرائيل رغم وعينا الكامل بما برع فيه الإسرائيليون من توزيع للأدوار وتوظيف للديمقراطية فى خدمة السياسة الخارجية، إننا يجب أن نجعل حديثنا حيا ينبض بالأمل وقويا يؤثر فى الآخر برغم حجم الدماء التى أهدرت والثقة التى ضاعت والأمل الذى ابتعد والأمن الذى غاب والسلام الذى اختفى.

الفصل الخامس

الزلزال المدمر

«ما أظلم الإنسان إنه يجد دائماً مالاً لتعبئة الجيوش وإرسالها إلى الحرب لتقتل الناس ويضن بالمال على الناس لإنقاذهم من الموت»

فولتير

المسألة العراقية

لو أنني كنت مواطناً عراقياً عادياً ـ وهذا شرف ـ لشعرت بحنق شديد على هذا العالم، وضيق زائد من الحديث اليومي حول التوقعات المنتظرة لبلادي، فهل نتصور إحساس شعب قررت قوة عظمى توجيه ضربات إليه مع إعلان مسبق ترتب به أركان العمل العسكري المحتمل بل ومقوماته وأطرافه وعناصره حتى أن الذي لم يعلن عنه فقط هو التوقيت المحدد والموعد المنتظر، إن ذلك سوف يترك مرارة في حلوق العراقيين تظل معهم لسنوات قادمة في ظل عالم لا يفرق بين جنايات النظم وعذابات الشعوب، إنني أعود بذاكرتي الدراسية إلى ما كان يطلق عليه العالم في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تعبير «المسألة الشرقية»؛ حيث كان «الرجل المريض» الذي يقصد به الخلافة العثمانية متجهاً نحو النهاية وإن كانت فترة احتضاره قد احتاجت إلى ما يقرب من قرن كامل من الزمان، ونحن الآن أمام «المسألة العراقية» بكل أبعادها المتداخلة وتداعياتها الأليمة ونتائجها الخطيرة، وهل هناك أكثر قسوة من أن يكونْ هناك شعب تحت الحصار لأكثر من عقد كامل؟ وهل هناك أشد ضراوة من أن تعايش أمة كاملة معاناة جزء منها يوماً بعد يوم؟ إن المأساة بدأت بغزو لا مبرر له من العراق لدولة عربية جارة هي الكويت وهو أمر تعاديه الشرعية الدولية كما تخاصمه الروح القومية، ولكنني أرى أن الموقف حالياً لم يعد مرتبطاً بذلك التصرف العراقي غير المحسوب ليتحول إلى جزء من وضع عام جديد يقع ضمن عملية إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط ورسم خريطة مختلفة للمنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى منذ ولاية الجمهوريين برئاسة الرئيس «جورج دبليو بوش» إلى الدفاع عن الدول المجاورة للعراق من خطر يتهددها بقدر رغبتها في مواجهة حاسمة مع نظام الحكم في بغداد ـ خصوصاً

بعد 11 سبتمبر 2001 - حيث يبدو كل شيء في عالمنا شديد الاختلاف عنه قبل ذلك، وقد يقول قائل إن الإدارة الديمقراطية برئاسة الرئيس السابق «بيل كلينتون» قد ضربت العراق أكثر من مرة قبل أن تجيء إدارة أمريكية تمثل امتداداً لإدارة «بوش الأب» الذى قاد التحالف ضد العراق لتحرير الكويت (1990 - 1991) ومع ذلك فإننا نرى أن إدارة «كلينتون» كانت تتعامل مع العراق معاملة تأديبية مرحلية من وجهة نظر «واشنطن» أما المعاملة الآن فهى إجهازية نهائية على ما يبدو! وحتى لا تضيع الأفكار فى زحام الكلمات دعنا نرصد أهم الملاحظات حول «المسألة العراقية» فى النقاط التالية:

أولاً: إن السياق يبدو مختلفاً تماماً هذه المرة فى ظل ترتيبات دولية وإقليمية معقدة فضلاً عن المحاولات المستميتة لتكوين جبهة معارضة عراقية تكون قادرة على وراثة الحكم بعد إسقاطه خارجياً، حتى أصبح احتمال ضرب العراق أمراً مقرراً توافق عليه كثير من دول الغرب كما قد لا تعارضه سراً بعض الدول العربية! إننا أمام مأزق قومى يأتى مكملاً للمأزق الأصلى الذى تعبر عنه التطورات الأخيرة للصراع العربى - الإسرائيلى.

ثانياً: لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد مبررات تسوغ لها ضرب العراق بدءاً من تهديد جيرانه، مروراً بطرد المفتشين الدوليين، وصولاً إلى وجود صلة ما بين النظام العراقى وتنظيم «القاعدة» الذى قاده «بن لادن»، ورغم كل جهود الأجهزة الاستخباراتية الغربية لم تتمكن الولايات المتحدة حتى الآن من الإمساك بدليل قطعى يحسم إثبات وجود تلك العلاقة المفترضة، ولكن ضرب العراق وارد فى تصورى باعتباره قراراً أساسياً فى إطار استراتيجية متكاملة جديدة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وربما لدول الشام الكبير أيضاً!

ثالثاً: يرى الجميع أن «المسألة العراقية» قد بدأت بالغزو العراقى للكويت وهذا صحيح من الناحية التاريخية ولكننى أراها أسبق من ذلك من الناحية السياسية؛ لأن وجود نظام مغامر فى دولة عصية غير سهلة القياد عبر مراحل الزمان كله مثل العراق هو أمر غير مسموح به منذ البداية ثم تزايدت أسباب رفض وجوده مع التطورات

الدولية التالية فى السنوات الأخيرة، فالمسألة العراقية هى حصاد للتاريخ ونتاج للجغرافيا ومحصلة للبشر وليست فقط وليدة أحداث محددة أو مناسبات قريبة.

رابعاً: لقد حاولت إدارة «كلينتون» استخدام نهج الاحتواء مع نظام الحكم فى العراق مستخدمة فى ذلك منطق القوة عند اللزوم ولكنها لم تحقق نجاحاً يذكر، وها هى الإدارة الأمريكية الجديدة تخرج من هذا الإطار متجهة نحو مواجهة دامية بكل المقاييس لأن الدنيا تغيرت والعالم تحول على المستويين الدولى والإقليمى.

خامساً: إن ما حدث للعراق هو جزء من تغيير شامل فى المنطقة، فإذا كان 11 سبتمبر 2001 قد أضر بالقضية الفلسطينية فهو قد أضر أيضاً بالمسألة العراقية رغم الاختلاف الكبير بينهما، لقد صنع مركب 11 سبتمبر عالماً جديداً فيه من مبررات المخاوف أكثر مما فيه من عناصر الأمان، عالماً تغيب فيه الثقة وتسود معه كل أسباب القلق والتوتر فلم يعد هناك ما يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذ مواقف لا تخضع لحسابات تتصل بالغير، فقد سقط الحياء الدولى مثلما اختفى الحياء القومى وأصبحنا أمام معادلة دولية جديدة وظروف إقليمية مختلفة.

سادساً: إن الخريطة السياسية والإقليمية تتجه نحو التغيير السريع بعد أن أصبح الإرهاب هو الهاجس الأول للولايات المتحدة التى تضعه فى مقدمة أولويات سياساتها بينما تليه المسألة العراقية ثم تأتى فى النهاية تطورات القضية الفلسطينية، وواشنطن مستعدة عند مرحلة معينة لتحسين صورتها فى النزاع الفلسطينى - الإسرائيلى شراء لصمت عام تجاه المسألة العراقية ودعم مطلوب فى الحملة ضد الإرهاب، إن أولويات الاهتمام الأمريكى قد تغيرت وأصبحت «واشنطن» طرفاً فى حرب مفتوحة غير محددة الزمان والمكان، حتى أن ما كان ممكناً قبل 11 سبتمبر قد أصبح مستحيلاً بعده كما أن ما كان مستحيلاً قبله قد أصبح محتملاً بعده.

سابعاً: إن العراق لم يعد هدفاً لمجرد تغيير نظام الحكم القائم فقط ولكن أيضاً لأسباب تتصل بالحاجة إلى تلك الدولة المهمة فى المنطقة ولكن بعد تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية مع توظيف دورها لخدمة سياسات جديدة وأهداف طويلة

المدى، فالعراق المطلوب مرشح لأن يكون حليفاً نشطاً فى المنطقة يتعامل به الأمريكيون مع إيران ودول الخليج والجزيرة العربية وغيرها من قوى وسط وغرب آسيا، ومن هذا الاحتمال يمكن أن نفهم مبرر الإصرار الشديد على التعامل مع العراق عسكرياً.

. . إننى أظن - وأرجو أن أكون مفرطاً فى التشاؤم - إن تلك الشهور القادمة سوف تحمل فى طياتها تداخلاً واضحاً بين الملفات الأمريكية الثلاثة فى الشرق الأوسط: الحملة ضد الإرهاب والمسألة العراقية والنزاع الفلسطينى الإسرائيلى، وسوف تسعى «واشنطن» إلى مقايضات بين الملفات الثلاثة واضعة فى الاعتبار ترتيبها وفقاً لأهميتها لديها وهى تسعى لربط المسألة العراقية بملف الإرهاب أحياناً وتخلط بين المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلى «الإرهاب الدولي» أحياناً أخرى، وتظهر كل سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية فى إطار واحد يمهد فى النهاية للخريطة الجديدة التى نتحدث عنها وهى خريطة قد تتجاوز التعديلات فيها الأبعاد السياسية إلى الدخول فى الحدود الجغرافية! ولن يتم ذلك إلا فى إطار رؤية شاملة تسعى للتعامل مع «إسلام» لا علاقة له بالسياسة، ودول عربية بدون غطاء قومى وشرق أوسط يتم فيه تأمين مصالح «واشنطن» وحلفائها.

(1) إن الحديث عن البعد الثقافى كان يجرى فى البداية همساً وعلى استحياء ثم خرج إلى دائرة الضوء فى صورة مطلب أمريكى مباشر بمراجعة برامج التعليم خصوصاً التعليم الدينى بالذات، ثم التدخل فى المزاج الثقافى العام والتركيب الاجتماعى السائد بدعوة تغيير البيئة الحاضنة للاتجاهات الإرهابية ودمج المجتمعات الإسلامية فى حضارة العصر، ويجب أن أقرر هنا أن «واشنطن» لن تكون ضد الإسلام كديانة بل إنها قد تبنى المساجد وترحب بالمؤمنين شريطة ألا يتجاوز ذلك حدود الجانب الروحى للدين دون الوصول إلى العمق السياسى له والذى يدعو إلى الجهاد ويحض على مقاومة بعض التيارات المتناقضة مع أخلاقيات ذلك الدين الحنيف.

(2) إن فى الجعبة أيضاً تصورات شاملة للمنطقة قد يكون من نتائجها تقسيم دول

وإعادة ترتيب القوميات فى بعض أطراف خريطتها السياسية لوضع حواجز بين التجمعات البشرية فى مختلف أرجاء الوطن العربى، والعراق معرض فى هذه الحالة لاحتمالات قد تمس سيادته الإقليمية ووحدة مكوناته القومية رغم قبوله المبادرة العربية للسلام فى الشرق الأوسط ومحاولته إبداء بعض المرونة تجاه مسألة المفتشين الدوليين، وقد يكون «لتركيا» دور فى تشكيل الخريطة القادمة لعراق مختلف.

(3) سوف يظل الصراع العربى - الإسرائيلى مصدر الابتزاز السياسى الرئيسى فى المنطقة والذى يجرى توظيف مساراته صعوداً وهبوطاً وفقاً للمؤشرات المرتبطة بالحرب ضد الإرهاب فى جانب والمسألة العراقية فى جانب آخر.

* * *

خلاصة القول إن المسألة العراقية لا يجب أن نتناولها فقط فى إطار الغزو العراقى الآثم على الكويت ولكن يجب أن نضعها أيضاً فى سياق التطورات الجديدة فى المنطقة كلها ارتباطاً بسياسات إسرائيل فى الشهور الأخيرة من ناحية وتداعيات حادث 11 سبتمبر من ناحية أخرى، وذلك بكل ما ينطوى عليه كل منهما من آثار سلبية على الموقف العربى حيث يشكل العراق جزءاً مهماً منه وملفاً ملتهباً فيه.

إسرائيل والمسألة العراقية

سيطرت تطورات الأزمة العراقية على الساحتين الإقليمية والدولية وانشغل الجميع بالحديث عن التوقعات والتوقيتات، وبدت المسألة كلها كما لو كانت معطاة تاريخية غير قابلة للتغيير حيث ينبغى التعامل معها دون البحث فى جذورها أو التفتيش عن أسبابها، لذلك فإننى أستأذن فى العودة قليلاً إلى الوراء عندما نفذت الحكومة العراقية عقوبة الإعدام بحق الصحفى الإيرانى البريطانى وعندما رفض الرئيس صدام يومها كل الشفاعات بشأنه، ثم أدلى بتصريح ذكر فيه بأنه على استعداد لحرق نصف إسرائيل فى أى مواجهة قادمة فهى التى ضربت المفاعل النووى العراقى قبل ذلك بسنوات قليلة، وحين ذلك قلنا ـ وقال معنا الكثيرون ـ إن النظام العراقى سوف يبدأ بالقطع سلسلة من المغامرات تدفعه إليها أوهام النصر فى الحرب العراقية الإيرانية، ولم تمض شهور قليلة إلا وقد احتلت القوات العراقية الكويت وعندها بدأت أكثر فقرات الدراما العربية إثارة وأهمية .

. . وقد ظهرت نظريتان مختلفتان حول أسلوب التعامل الأمريكى مع الوضع الذى خلقه الغزو العراقى لدولة الكويت عام 1990 فكانت النظرية الأولى ترى أن انقلاباً عسكرياً عراقياً - وكان ذلك لا يزال ممكنًا ولكنه بعد ذلك أصبح مستحيلاً - يمكن أن يكون حلاً سريعًا للمشكلة وخروجًا مقبولاً من الورطة التى شعر بها الجميع بعد حادث الغزو البغيض الذى جر على الأرض العربية ويلات بغير حدود، وكان دعاة هذه النظرية يعتقدون أن النظام العسكرى الذى سيتولى الحكم فى بغداد بعد واقعة الغزو العراقى يمكن أن يعلن سحب قواته من الكويت ويعتذر عن جريمة الغزو مع تحميلها لنظام رحل؛ وكفى الله العراقيين فى هذه الحالة شر

التدمير الذى لحق بهم والعمل العسكرى الذى استهدف بلدهم بكل تداعياته المشهودة حتى اليوم .

. . أما النظرية الثانية فقد كانت ترى غير ذلك حيث إنها لا تهتم بوجود النظام العراقى الذى غزا الكويت أو عدم وجوده بل على العكس قد ترى فى وجوده مبرراً لاستمرار التواجد فى المنطقة وتكرار التدخل فى العراق ، فالمهم فقط هو تحطيم آلة الحرب العراقية وضرب تقدمه التكنولوجى وتدمير البنية الأساسية فيه ، ولقد انتصرت هذه النظرية الثانية لأن الذى وقف وراءها كان هو اليمين الأمريكى فى عصر الرئيس الأمريكى بوش «الأب» ويومها تعهدت إسرائيل بألا تستدرج للدخول فى العمليات العسكرية ضد العراق حتى ولو جرى عدوان عليها ، وذلك ما حدث بالفعل فلقد تمسكت إسرائيل عام 1991 بدرجة من الابتعاد عن المسرح العسكرى واكتفت بوجود من ينوب عنها فى أداء المهمة المطلوبة بشرط أن تتحلى هى بضبط النفس ، وقد تمسكت بتعهداتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الخصوص ، وهذا كله فى ظنى يمثل المقدمة التفسيرية للعلاقة بين الدولة العبرية والمسألة العراقية ؛ فإسرائيل بعد أن فرغت من توقيع اتفاقية السلام مع مصر - أكبر دولة عربية - بدأت تفكر فى مصادر الخطر الأخرى التى تحيط بها وأعطت فى ذلك للعراق تحت حكم صدام حسين ولإيران بعد الثورة الإسلامية أولوية واهتمامًا شديدين ، فالدولتان من وجهة نظر الولايات المتحدة عموماً وإسرائيل خصوصاً هما دولتان غير طيعتين لذلك تركزت نظرية الأمن الإسرائيلى الخارجى فى القلق مما يمكن أن يحوزه العراق من أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن اتهامات مماثلة لإيران الدولة تحت تأثير إيران الثورة .

من هنا فإن غزو العراق للكويت كان يمثل أمام الولايات المتحدة الأمريكية السبب المعلن بينما الأجندة الحقيقية تضم أسبابًا أخرى لا يحسن الإفصاح عنها بدءاً من السيطرة على منابع البترول العربى واحتياطه فى العراق ، مروراً بإعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة وفقًا لنهج ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، وصولاً إلى الهدف الحقيقى

وهو تأمين إسرائيل بوجود أمريكى فى دولة غير مستقرة هى العراق؛ حتى يكون ظهيراً لأمن الدولة العبرية وقاعدة للانقضاض على أى نظام يخرج على حظيرة السلام الأمريكى Paxa Americana وهو ما يعنى بل ويؤكد أن أمن إسرائيل وتنفيذ مخططاتها يقف وراء الدوافع القوية لضرب العراق، لذلك فإن كل المحاولات الأخيرة التى جرت للخروج من الموقف المتأزم خصوصًا تلك التى كانت إقليمية الطابع قد تجاوزت إسرائيل ولم تتعامل معها كطرف مؤثر فى عمليات الضغط السياسى والتمهيد العسكرى لتوجيه ضربة للعراق، وليس يعنى ما أقول إن المطلوب هو التوجه إلى إسرائيل والتوسل إليها بأن تتوقف عن تزيين مغامرة الحرب القادمة فى الشرق الأوسط أمام أعين الإدارة الأمريكية الحالية، بل إن هدفى مما أقول يختلف عن ذلك تماماً، فأنا كنت أتصور أن الأطراف الإقليمية المختلفة وهى الدول العربية المعنية بالإضافة إلى تركيا وإيران كان عليهم جميعاً أن يدركوا طبيعة الدور الإسرائيلى فى توجيه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وإذكاء روح التطرف لدى اليمين الأمريكى، وتحميس إدارة بوش «الابن» للقيام بعمل عسكرى فى العراق بدعوى نزع سلاحه أو تغيير قيادته.

فما أريد أن أقوله بوضوح هنا هو أن تأثير الدور الإسرائيلى الذى يعرفه الجميع ولكن لا يتحدث عنه أحد هو بمثابة التوجه الفاعل لتغيير مسار الأزمة فى المنطقة والربط المباشر بين الملفين الفلسطينى والعراقى من خلال ذلك الدور الإسرائيلى، ونحن نظن - ومعنا الكثيرون - أن الشرق الأوسط يجب أن تعالج مشكلاته كوحدة متداخلة وليس كقضايا منفصلة فالأزمة العراقية مرتبطة بالقضية الفلسطينية، ويجب التعامل مع المنطقة من خلال نظرة شاملة تحتوى الأزمة والقضية معاً بل وتضيف إليهما برامج الإصلاح الذاتى الذى يجب أن تقوم به الدول العربية دون أن يجرى تصديره إليها أو فرضه عليها، فالإصلاح هدف لا يجادل فيه أحد ولكن قضية التوقيت ومصدر الإيحاء بضرورة الإصلاح الآن كلاهما يؤدى إلى درجة من الحساسية لا يجب التوقف عندها، بل يتعين القفز فوقها وخطف الأفكار الأمريكية

وتحويلها إلى شعارات قومية تعبر عن ذاتنا وتعكس مشكلاتنا وترسم ملامح مستقبلنا، ويجب ألا ننسى أن إسرائيل قد لعبت دائمًا دوراً مستمراً فى تشويه صورة العرب والإساءة إلى النظم القائمة والسخرية من محاولات إقامة الديمقراطية فى بعضها، إنها أيضاً إسرائيل التى كانت تلوح بمناسبة وبغير مناسبة أنها واحة الديمقراطية وسط صحراء من الدكتاتوريات والأنظمة الفردية، إن إسرائيل تقف فى قلب الحرب القادمة وإن لم تشارك فى مسرح العمليات بشكل مباشر فهى واضعة الفكر الإستراتيجى ومحددة التصور الجديد لمستقبل المنطقة، ولا أشك فى أن مسعاها إنما يرتبط بتأمين وجودها والاتجاه نحو التسوية السلمية بمفهوم إسرائيلى يعطى الفلسطينيين الحد الأدنى كما قد يصل بالقضية إلى مرحلة التصفية.

.. إننا لا نوزع الاتهامات ولكننا نقرأ السياسات، إننا لا نخلط الأوراق ولكننا نلتقط «الكارت» الرئيسى منها، وندرك عن يقين أن تسوية مشكلات الشرق الأوسط لن تتم من خلال حلول جزئية أو مغامرات عسكرية ولكنها سوف تأتى فقط من خلال رؤية شاملة ومواجهة صادقة تعتمد على مصداقية الأطراف وشفافية المواقف ووضوح الأهداف، ولا يغيب عن الذهن أن الذى ساعد إسرائيل على المضى فى مخططها والمشاركة فى رسم السياسة الأمريكية بالمنطقة خصوصاً حيال المسألة العراقية إنما هى أخطاؤنا، وآخرها ما فعلته سياسة بغداد فى العقدين الأخيرين وما سبقهما من ركود عربى وانقسام قومى وضعف بنيوى لمؤسسات الحكم فى دول المنطقة وأقطارها المختلفة، لذلك فإننا لا نخترع فكراً بل ولا نضيف جديداً عندما نقرر بوضوح أن العلاقة بين إسرائيل والمسألة العراقية ليست بحاجة إلى دراسات عميقة أو براهين مبتكرة؛ لأن تلك العلاقة واضحة أمام كل من يملك البصر والبصيرة فى ظلمات الظروف الحالية ومتاهات التطورات الراهنة.

.. إننا يجب أن نعترف أن السياسة الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن إسرائيل ومصالحها فى المنطقة، ويجب ألا يغيب عن الذهن أن تأمين إسرائيل واستخدام الملف العراقى للتأثير سلباً فى

القضية الفلسطينية هى أمور تقع ضمن أولويات العلاقة الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعلينا أن نواجه العالم بهذه الحقيقة . . نعم إن النظام فى بغداد له أخطاؤه المعروفة ولسنا فى موقع الدفاع عنه ولكننا حريصون على الشعب العراقى وسلامة المنطقة واستقرارها، إننا نسعى إلى تأكيد حقيقة معينة وهى أن أمن الشرق الأوسط وحدة لا تتجزأ وأن قضاياه متداخلة، بل لعلنا نقول فى النهاية « فتش عن إسرائيل» فى كل مكان بالمنطقة بدءاً من القضية الفلسطينية وصولاً إلى المسألة العراقية .

القائد «الضرورة»

وصفت الجماهير العربية الطيبة بعض قادتها بألقاب مثل «الزعيم الأوحد» أو «القائد الملهم» أو «الملك المفدى» ولكن الذى لفت نظرى أخيراً هو استخدام لقب القائد «الضرورة» الذى جاء فى موعده مع القدر ليغير مجرى التاريخ و يقلب الدنيا رأساً على عقب، فالحياة قبله كانت ظلاماً دامساً كما أن المضى وراءه يحيل الدنيا إلى نور وضياء بينما رحيله هو الضياع والفناء!! واستعرضت مع ذاكرتى غياب الشخصيات العظمى على مر العصور وكيف أن اختفاءهم لم يكن نهاية المطاف أو خاتمة التاريخ، فما بالنا بمن لا علاقة لهم بالعظمة إلا من خلال القفز على مقاعد السلطة والوصول إلى سدة الحكم بالانقلابات العسكرية أو المغامرات الحزبية أو الوراثة العائلية، وتساءلت متى كان وجود شخص مهما كانت أهميته ضرورة بشرية أو حتمية تاريخية أو لازمة حياتية؟ فكيف إذاً نسمى مسئولاً بأنه القائد «الضرورة»؟ ولا عجب إنها صفة تنتمى إلى قاموس طويل من العبارات الفخمة والألقاب الضخمة والنعوت الساذجة . . لقد رحل الأنبياء والمرسلون، ومات الدعاة والمفكرون، وتعاقب الملوك والرؤساء فما تغيرت الدنيا ولا سقطت الشعوب ولا اختفت الأمم بل مضت رحلة الحياة فى طريقها، وظهرت البدائل فى حينها، وتقدم الصفوف قادة جدد وزعماء من طراز مختلف، ولعلى أسوق هنا نماذج تؤكد ما أقول:

من خالد بن الوليد إلى ونستون تشرشل

إننا نذكر فى التاريخ الإسلامى أن الخليفة الراشد الثانى «عمر بن الخطاب» (رضى الله عنه) قد أقصى سيف الله المسلول «خالد بن الوليد» عن قيادة جيش

المسلمين وهو فى أوجه انتصاراته على الروم وولى بديلا عنه «أبا عبيدة الجراح»، وعندما تساءل الناس لم أقدم «عمر» على ما فعل؟ كان جوابه أنه خشى أن يفتتن الناس «بابن الوليد» وكأن «عمراً» (رضى الله عنه) قد ضرب «الكاريزما» مبكراً وقضى على هوس الناس بالبطل لأن المؤسسة هى الأصل الباقى بينما الفرد يأتى ويذهب، يتألق ويغيب، ولقد فعل الشعب البريطانى هو الآخر شيئاً قريباً من ذلك مع نهايات الحرب العالمية الثانية عندما أسقط فى الانتخابات البرلمانية «ونستون تشرشل» رئيس الوزراء الذى قاد بلاده فى سنوات الحرب ضمن الحلفاء المنتصرين لكى يأتى بديلاً عنه زعيم عمالى لا علاقة له بالانتصارات أو الأمجاد! وكأن لسان حال البريطانيين كان يقول لقد كسب لنا «تشرشل» الحرب ونحن نبحث عمن يكسب لنا السلام، وأيامها لم يخرج الإنجليز فى شوارع لندن مطالبين ببقاء القائد «الضرورة» أو استمرار «كاريزما» السياسى الداهية الذى انتصر فى حرب كونية مثلما نال جائزة «نوبل» فى الأدب!

سعد زغلول ومصطفى النحاس

رحل زعيم الثورة الشعبية وقائد الأمة المصرية عام 1927 وبكته الجماهير التى ارتبطت به إلى حد أنها فضلت الاحتلال على يده عن الاستقلال على يد خصمه سياسياً «عدلى يكن»، ولا عجب فهو «سعد زغلول» الذى يحفظ الفلكلور المصرى نشيد عودته من المنفى «الله حى . . سعد جاى»، والذى نعاه «العقاد» فى قصيدته الشعرية التى استصعب فيها مرور أربعين يوماً على رحيل ذلك الزعيم وتساءل كيف ستمضى بعده السنين؟! وعندما لحق «سعد زغلول» بالرفيق الأعلى ظن الوفديون ـ وكانوا يمثلون السواد الأعظم من الشعب المصرى ويسيطرون بقوة على الشارع السياسى ـ أن الدنيا قد اقتربت من نهايتها وأن الحركة الوطنية قد ضربت فى مقتل وأنه لن تقوم للوفد قائمة بعد مؤسسه الأول وزعيمه الكبير، وتحدث الكثيرون منهم بمن فيهم أرملة الزعيم الراحل نفسه بشيء من عدم الاهتمام عن الزعيم الجديد للوفد «مصطفى النحاس»؛ لأنها كانت تفضل عليه رجلاً مثل «فتح الله بركات»

واتفق معها الكثيرون فى أن «النحاس» مرشح مرحلى وزعيم مؤقت، فإذا «النحاس» يبقى فى موقعه لأكثر من خمسة وعشرين عاماً سيطر فيها على قلوب المصريين حتى بعد قيام ثورة يوليو 1952 وحل الأحزاب السياسية إلى أن جاءت جنازته فى الستينيات شاهداً على مكانته الباقية فى قلوب المصريين، وهو فى ظنى طراز خاص من الزعامات جمع بين الصلابة الوطنية والطيبة الإنسانية و«الكاريزما» الشعبية، ولقد رد له رئيس «مصر» الحالى اعتباره عندما وضعه فى مكانه اللائق بين زمرة زعماء الحركة الوطنية المصرية، فلم يكن رحيل «سعد زغلول» هو نهاية للحياة السياسية والحركة الوطنية بل إن مصر المنجبة قد قدمت البديل الذى ربما تفوق على سلفه ببعض الميزات.

روزفلت وترومان

عندما قضى الرئيس الأمريكى «روزفلت» نحبه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وانتخب الأمريكيون الرئيس «ترومان» بعده ظن الناس أن هيبة الولايات المتحدة الأمريكية سوف تتأثر؛ لأن الرئيس القوى الذى خاض غمار الحرب وقاد الحلفاء فى حرب ظافرة قد غاب عن الوجود، ونسى الناس أن سنة الحياة هى التغيير وأن فلسفة الوجود تكمن فى التجديد، فكان الرئيس الأمريكى التالى «ترومان» همزة وصل ناجحة أسلمت السلطة إلى واحد من أكبر القادة العسكريين فى الحرب العالمية الثانية وهو الجنرال «إيزنهاور»، فلم تعقم أمريكا ولم تلطم الجماهير فى «واشنطن» عند رحيل «روزفلت» ولم تستخف الجماهير «بترومان» أو غيره، فالحياة مستمرة والأرض تدور والدنيا لا تتوقف.

عبد الناصر والسادات

إن ظاهرة الحزن القومى على رحيل الرئيس «جمال عبد الناصر» ما زالت موضع دراسة ومحل تحليل لدى من يدرسون سيكولوجية الشعوب ويهتمون «بظاهرة

سلوك الجماهير»، وما زلت أذكر يوم رحيله عندما كنت أستمع إلى الراديو من إذاعة «لندن» وهو يقارن بين الخلفاء المنتظرين لوراثة التركة الصعبة بعد رحيل صاحب «الكاريزما» الضخمة والزعامة التاريخية، ولقد عدد المذيع يومها أسماء الشخصيات البارزة على الساحة المصرية فتحدث عن «البغدادى» و«زكريا محيى الدين» و«على صبرى» و«شعراوى جمعة» و«الفريق فوزى» و«سامى شرف»، بل وتطرق إلى شخصيتين مدنيتين هما الدكتور «محمود فوزى» والأستاذ «محمد حسنين هيكل» ثم مضى المذيع فى لهجة واثقة قائلاً أما النائب الأقدم للرئيس الراحل وهو السيد «أنور السادات» فأمامه الكثير ليكون هو رجل الدولة المنتظر! قالها باستخفاف قاطع فإذا الدنيا تدفع «بالسادات» إلى المقدمة ليكون واحداً من أكثر رؤساء «مصر» فهماً للمتغيرات الدولية والإقليمية ولتكون مبادراته وسياساته محل جدل حتى اليوم، فلم تتوقف الحياة بعد رحيل «عبد الناصر» وقد كان قامة قومية عالية - بل جاء بعده زعيم من طراز آخر له رصيد فى عقل الأمة أكبر مما له فى وجدانها!

. . . هذه نماذج تؤكد أكذوبة القائد «الضرورة» وتؤكد أن تداول السلطة ودوران النخبة وتغيير القيادة هى كلها من سنن الحياة، وأن «الكاريزما» الكاسحة تعمى العيون وتقهر القلوب وقد تؤدى إلى كارثة، ولحسن حظ مصر التى تعتز بقائدها أنها لا تستخدم مثل ذلك اللقب الذى أعطاه بعض العرب لقادتهم فى مجال تأليه الحاكم وعبادة الفرد، وليذكر الجميع أن الأرض لم تتوقف عن الدوران مهما حدث وأن الشعوب لم تذرف الدموع بغير توقف إلى ما لا نهاية عندما رحل «سعد زغلول» أو «غاندى» أو «شارل ديجول» أو «عبد الناصر» أو «الملك حسين» أو «حافظ الأسد» أو حتى «صدام حسين»، وليتذكر الجميع معى أن نبى الإسلام العظيم قد استهجن بقوة أولئك الذين تحدثوا عن كسوف الشمس وخسوف القمر عندما رحل ابنه الأثير لديه «إبراهيم» وهو فى طفولة، فلم يتحدث صلى الله عليه وسلم عن الطفل «الضرورة» بل اكتفى بقولته الشهيرة «إنا لفراقك يا إبراهيم لمحزونون»، فالأبدية لله سبحانه، والخلود حكر عليه وحده، وصفة لا ينازعه فيها سواه، وحقيقة لا ينالها غيره جل علاه.

الشرق الأوسط.. رؤية جديدة

لقد سيطرت الأزمة العراقية الحالية على الساحة العربية فى الشهور الأخيرة بينما بقيت القضية الفلسطينية المزمنة هى الهم الأول والهاجس الرئيسى فى العقل العربى، لأنها هى القضية الأولى التى ارتبطت بها أجيال ثلاثة على الأقل فى التاريخ المعاصر فضلاً عما يحيط بها من طابع يتميز بالتعددية بل والتشابك حيث تتداخل فيها الجوانب السياسية مع التأثيرات الدينية على نحو يجعل وصولها إلى رجل الشارع أمراً يسيراً ومستمراً، ولقد جرت محاولات متعددة وبذلت جهود متتالية لحل الأزمة العراقية فى جانب، وللخروج من المأزق الحالى للقضية الفلسطينية فى جانب آخر ولكن بقيت الملاحظة الدائمة على العمل العربى المشترك هى أنه ينطلق غالباً من نظرات جزئية ومواقف تفصيلية تختفى منها الرؤية الشاملة ويغيب عنها التصور المتكامل، فضلاً عن أنه أصبح ميراثاً عربياً معروفاً عندما تأتى كلمة «نعم» متأخرة فتكون الفرصة قد أفلتت والثمن المطلوب لم يعد معروضًا .

. . وهذا القول ينطبق على الأزمة العراقية مثلما ينطبق على مسار القضية الفلسطينية أيضاً؛ لذلك يهمنى فى هذه المناسبة أن أضع تصوراً أجتهد فيه لتحديد ملامح هذه المنطقة التى نعيش فيها والتى ترتبط بحاضرنا ومستقبل أجيالنا القادمة، وسوف أتطرق فى البداية لمعالجة الإشكالية التقليدية بين الدور العربى والنظام الإقليمى وهنا أشير إلى ملاحظات رئيسية ثلاث وهى :

أولاً: إن تعبير «الشرق أوسطية» قد أصبح سيئ السمعة فى الذهن العربى وهو الأمر الذى يحتاج إلى مراجعة؛ لأن ارتباط الشرق أوسطية بعملية إقحام الدولة

العبرية فى النظام العربى تحت مظلة إقليمية لم يعد هو التعبير الدقيق عن المفهوم الحقيقى للشرق أوسطية، بل إن التعريف امتد ليشمل قوى أخرى فى الشرق الأوسط نخص منها دول التخوم مثل تركيا وإيران وربما أيضاً أطراف القرن الأفريقى، وإذا كنا معنيين بالدرجة الأولى بأن نتعرف على طبيعية النظام الإقليمى دون الاقتصار فقط على حدود الدور العربى، فإننا نرى أن المسألة العراقية ـ على سبيل المثال ـ هى قضية قومية كما أنها شأن إقليمى يعنى تركيا وإيران فى المقام الأول أيضاً، كما أن القضية الفلسطينية ذاتها ـ رغم أنها ترتبط أساسًا بالحق العربى العام ـ إلا أنها تعبر كذلك عن نزاع إقليمى ومشكلة دولية ذات أطراف متعددة بعضها عربى والبعض الآخر غير عربى، فالحدود إذًا بين ما هو قومى وما هو إقليمى ليست حدوداً جامعة أو حادة أو واضحة ولكنها تتميز بالتداخل والتقارب والتشابه، كما أن الحديث يشير فى النهاية إلى رقعة جغرافية معروفة مهما اختلفت المسميات وتباينت التعريفات .

ثانياً : إن وجود دولة إسرائيل هو المسئول الأول عن ذلك الارتباك الذى يحدث بين الحين والآخر فى المنطقة ويؤدى إلى التناقض بين الواقع الإقليمى والانتماء القومى، فنجد من يتحدث عن المنطقة العربية دائماً ويشير إلى الشرق الأوسط أحياناً، فليس من شك فى أن تدويل الصراعات يجعل التناول الأجنبى لها أقرب إلى الطرح الإقليمى منه إلى الدور العربى، وهو أمر يدعونا إلى البحث دائماً فى نقطة التوازن بين الانتماء القومى والالتزام الدولى وهذه كانت ولا تزال وسوف تظل علامة فارقة بين النضوج السياسى والتخلف الفكرى، فنحن نعيش فى عالم لا ننفرد به وحدنا كما أن أسوار العزلة قد سقطت وأصبح من المستحيل أن نتعامل مع القضايا من زاوية واحدة، لذلك لابد من قراءة جديدة للمواقف على ضوء هذه المعادلة الحيوية التى تعنى أن هناك قدرة قومية على فهم المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية .

ثالثاً : لقد عانى النظام الإقليمى العربى ـ الذى ترمز إليه جامعة الدول العربية منذ إنشائها حيث تجسد الحد الأدنى للعمل العربى المشترك ـ من السياسات الارتجالية

والنزعات الفردية والرؤى القصيرة، فضلاً عن السقوط فريسة الانفعال الوقتى والحماس المرحلى دون أن تكون هناك قدرة على اتخاذ مواقف جادة أو اغتنام الفرص الحقيقية مع إقصاء المشاعر العابرة والانفعالات الطارئة، لذلك كانت الحصيلة فى النهاية هى العجز العربى عن تحقيق نجاح فى القضايا القومية والمشكلات الإقليمية على السواء، والأمر فى ظنى يرتبط بأمور أخرى يقع فى مقدمتها ضرورة رفع قدرتنا على تناول الأمور بحيث تكون أشد زاقعية وأكثر جدية.

.. فإذا كانت هذه هى الملاحظات المتعلقة بإشكالية العلاقة بين المفهوم القومى والمنظور الإقليمى، فإن التصور المستقبلى للمنطقة سواء أطلقنا عليها تعبير الشرق الأوسط أو المنطقة العربية يبقى فى النهاية مرتهناً بتجاوز الوضع الراهن والخروج من المأزق الذى تواجهه جميع الأطراف دولية وإقليمية وعربية، لذلك يمكن أن نطرح تصورنا فى هذا الشأن عبر محاور ثلاثة على النحو التالى :

(أ) إن الأزمة العراقية الحالية تلقى بظلالها على المنطقة وتطرح نفسها فى أولوية غير مسبوقة بسبب تداعياتها الخطيرة وآثارها المباشرة لا على العراق وحده ولكن على المنطقة بأسرها، لذلك فإن الإلحاح العربى على ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يجعلنا فى وضع أفضل بحيث نخطف الشعار ممن يرفعونه لكى يصبح شعارنا نحن، وخصوصاً أن رئيس أكبر دولة عربية قد دعا فى مبادرة تاريخية منذ عدة سنوات إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والإشارة هنا إلى الدول العبرية لا تحتاج إلى إيضاح، كما أن الأمر يكتسب فى هذه الحالة مصداقية أيضًا لأنه سوف يلتقى مع الدعاوى الأمريكية - بغض النظر عن درجة مصداقيتها - حول امتلاك العراق لتلك الأسلحة، كذلك فإن الربط بين المسألة العراقية وقضية مستقبل الديمقراطية فى العالم العربى هو أمر يكسب موقفنا درجة عالية من الرشد والاحترام ويؤكد على موضوعية الموقف العربى كله فى النهاية.

(ب) إن القضية الفلسطينية - مهما تقادمت أحداثها - هى القضية العربية الأساسية

الأولى التى يجب أن نعطيها جل اهتمامنا ونوليها رعايتنا وخصوصاً أن العرب وفى مقدمتهم مصر قد قدموا تضحيات غالية فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى، ونحن نتوقع الآن أن يمتد الحمق الإسرائيلى ليستثمر ظروف المسألة العراقية واحتمالات الحرب فى المنطقة لكى يزداد عبثاً بثوابت القضية وتمزيقاً لوثائقها واستهانة بمقدساتها، وعندئذ لابد أن يجزع العرب كما لم يجزعوا من قبل لأن خبطتين فى رأس واحدة لا يمكن تحملهما، وقد كنت ومازلت أتصور أن الإدارة الأمريكية الحالية يجب أن تكون واعية بهذه النقطة وخصوصاً أنها هى الإدارة التى التزمت بقرار وجود دولتين مستقلتين فى الأرض الفلسطينية، من هنا فإن توظيف تداعيات الملف العراقى لخدمة الملف الفلسطينى هى فرصة يجب ألا تغيب عن وعى أصحاب القرار العربى.

(ج) بقيت قضية الإصلاح السياسى والدستورى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى فى الدول العربية وهى قضية ذات حساسية خاصة لأن طرحها قد جاء مؤخراً من خارج المنطقة، وبالتالى ارتفعت نبرة الكبرياء القومى فى مواجهتها ولكن ذلك لا ينفى فى النهاية أن الإصلاح مطلب قومى وضرورة عصرية لتحديث وجه الحياة فى هذه المنطقة من العالم، فنحن نريد أن نكون كياناً فاعلاً فى عالم اليوم وألا نكون مجرد أداة للاستجابة دون قدرة على إحداث الفعل واتخاذ القرار وتوجيه المبادرة، فالإصلاح فى النهاية قضية عقلية وعملية إنسانية يرتبط بها التطور ويقوم عليها التحديث، وهنا لابد أن نؤكد أن الإصلاح لا ينطلق من دمار الحروب وويلاتها ولكنه يزدهر فى ظل الاستقرار والسلام، لذلك فإن نجاح الإصلاح مرتهن بالحل السلمى للأزمة العراقية والحل العادل للقضية الفلسطينية.

.. إن الشرق الأوسط الذى عانى من ويلات الحروب ومزقته الصراعات وكان دائماً مصدر جاذبية للقوى الطامعة التى سعت إليه يوماً تحت عباءة الإسلام فى ظل دولة الخلافة العثمانية فجثمت على صدره لعدة قرون، حتى جاءه الطامعون الأوروبيون من بريطانيا وفرنسا حيث قسمت اتفاقية (سايكس - بيكو) مناطق النفوذ

الاستعماري بين الدولتين، وعندما لاحت طلائع التحرر الوطني والمد القومي وقفت لها القوى الخارجية الجديدة بالمرصاد، ولعلنا نعترف هنا أن ظهور دولة إسرائيل فى النصف الثانى من القرن الماضى قد غير إلى حد بعيد شخصية الشرق الأوسط حيث سيطر الصراع العربى ـ العبرى على نوعية الأحداث وطبيعة المواقف فأصبحت الشخصية الإقليمية غير خالصة العروبة، كما تعرض التوجه القومى لضربات قاصمة أجهضته بل كادت تقضى عليه، لذلك فإن أية قراءة فى مستقبل الشرق الأوسط يجب أن تضع فى اعتبارها طبيعة الصراع السياسى بين العرب وإسرائيل، وكذلك أيضاً نوعية التحول الديمقراطى فى المنطقة فضلاً عن ضرورة إعلان الحرب الحقيقية على الفقر والقهر والفساد والتخلف بدلاً من إعلانها على شعب لم يشارك فى رسم سياسته أو اختيار قيادته لأنه هو المغلوب دائماً على أمره . . تلك بعض الرؤى رأينا أن نطرحها اجتهاداً منا فى ظروف شديدة العتامة، غير واضحة المعالم، تائهة الرؤية .

ودقت طبول الحرب!

الحرب هى أسوأ دراما إنسانية كما أنها قمة المأساة البشرية، حصادها دماء وآلام وأحزان، تترك وراءها آلاف الضحايا والثكالى واليتامى والأرامل، إنها لا تعرف ضوابط ولا تعترف بحدود، بدايتها قرار ونهايتها دمار، إنها تعنى أن الصراع قد بلغ حد المواجهة الدامية فأصبح الحوار بالطائرات والحديث بالقاذفات والنقاش بالمدافع، وقد دخل الشرق الأوسط من جديد فى دائرة العنف وأصبح ساحة للصدام المروع تحت مسميات متعددة ومظلات مختلفة، ولعلى أزعم هنا أن هذه الحرب القادمة ليست أمراً مألوفاً فى العلاقات الدولية لأنها تمثل نقطة تحول خطيرة وسابقة ليس لها نظير فى ما نعرف من سوابق الحروب الدولية أو الإقليمية، ذلك أنها تأتى فى إطار يحتوى تفاصيل تدعو إلى التأمل وحقائق تستوجب الدراسة لعل أهم عناصرها:

أولاً: إن استهداف النظام العراقى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية - بغض النظر عن رأينا فى ذلك النظام - قد تحول فجأة إلى جزء من الحرب المفتوحة ضد الإرهاب، مع أن إثبات العلاقة بين تنظيم «القاعدة» وبين نظام الحكم فى العراق لم يتحقق إطلاقاً رغم كل الروايات التى قيلت أو المقابلات التى تردد أنها تمت، ولكن يبدو أن «واشنطن» التى لم تتمكن حتى الآن من الإمساك بـ «بن لادن» تريد تعويض إخفاقها بالإمساك بـ «صدام حسين» من خلال أكبر عملية تعبئة سياسية فى تاريخ الحروب الحديثة.

ثانياً: إن المواجهة القادمة تتم فى أعقاب أشد خلاف فى الرأى شهدته العلاقات الأوروبية الأمريكية حتى أننا نجازف بالقول إن ما يجرى هو المخاض لميلاد نظام

عالمى مختلف، ونحن نظن أن عصر الأمم المتحدة قد بدأ يدخل فى المراحل الأخيرة من محنته دولياً، كما أن جامعة الدول العربية قد تكون هى الأخرى جزءاً من أزمته إقليمياً، إننى أريد أن أقول بوضوح إن نظامين أحدهما دولى والآخر إقليمى يولدان من جديد عبر تباين وجهات النظر بين القوى الأوروبية التقليدية فى جانب والسياسة الأمريكية فى جانب آخر.

ثالثاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية تقرع طبول الحرب لأسباب متعددة وأهداف متداخلة ساعدت عليها ظروف مواتية عالمياً وعربياً، فضلاً عن الرغبة فى إعادة ترتيب الأوضاع بما يضمن المصالح الأمريكية ويجعل لها اليد العليا التى تتناسب مع إمكاناتها المذهلة وتفوقها الكاسح.

رابعاً: إن النظام الإقليمى العربى قد طرأت عليه هو الآخر تحولات لم تكن واردة إذ إن ذلك النظام الذى جسدته الجامعة العربية لأكثر من نصف قرن أصبح أيضاً محل تساؤل وموضع مناقشة، فواقع الأمر يثبت أنه لا توجد أجندة عربية واحدة ولكن توجد أجندات متعددة تعكس برامج متنوعة وأفكاراً مختلفة وذلك لسبب بسيط وهو أن ارتباطات الدول والتزاماتها مع القوى الدولية والإقليمية ليست بنفس الدرجة، ونحن لا نتصور أن يتطور هيكل النظام دولياً دون أن يتطور إقليمياً.

خامساً: لقد ردد البعض أننا أمام «سايكس - بيكو» جديدة أى أننا فى بدايات القرن العشرين، وأنا أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك لأزعم أن الظروف تكاد تشبه عام 1882 فى مصر، فالوجود الأجنبى قادم ليبقى، وتقسيم مناطق النفوذ محتمل لأن النظام العراقى أعاد المنطقة - بوعى أو بغير وعى - لأكثر من قرن كامل من الزمان وكأنما كتب على الأمة العربية أن يحدد قدرها المغامرون بعد أن يرسم سياستها من لا يعرفون!

.. هذه ملاحظات ترتبط بالأجواء المحبطة التى تحيط بنا والتى تجعل كل الاحتمالات مفتوحة وكل المفاجآت، متوقعة فقد قالوا قديماً أمران يباح فيهما كل شىء وهما الحب والحرب، وبما أن المنطقة لا تمر بحالة حب وغرام فإننا فى مواجهة

حـرب وانتـقـام، رغـم كل ذلك وفى ظل هذا الضـبـاب الذى يحـجب الرؤية والانفعالات التى تطيح بالعقل إلا إننى أرى فى الأفق ومضات من الضوء وإشارات للأمل ارتكز فيها على ما يلي :

(1) إن درجة النضـوج القومى لدى الشارع العربى قد أصبحت أفضل بكثير من سنوات مضت، فالوعى ازداد والإحساس بالمسئولية يتأكد وفهم الشعوب لما يدور حولها - مع تطور الإعلام المعاصر - أصبح أعمق من عقود مضت، ولعلى أسجل هنا حقيقة يعرفها الجميع وهى أن المظاهرات التى طافت فى الشوارع الأمريكية والأوروبية بل والعربية لم تخرج دفاعاً عن النظام العراقى أو تحمسا لاستمرار بقائه، ولكنها خرجت تحتج على المضى فى طريق حرب غير مبررة حيث ترى الجماهير فى بقاع العالم المختلفة أن أهداف تلك الحرب يمكن أن تتحقق دون اللجوء إليها، وهو ما يعنى أن رجل الشارع أصبحت لديه القدرة على فرز المواقف والتمييز بين الأوراق، فهو يفرق بوضوح بين الشعب العراقى الذى يطلب سلامته واستقراره وبين قيادته التى جرت عليه وعلينا كل ما يحدث الآن.

(2) إن الخلاف الأوروبى - الأمريكى حول المسألة العراقية يعكسْ خلافاً أعمق لا يقف عند حدود تلك المسألة أو حتى حدود الشرق الأوسط برمته ولكنه يصعد من ذلك إلى مستوى حسابات علوية سوف تقرر حتما شكل العالم الجديد، فإذا كانت عصبة الأمم قد جسدت ركيزة التنظيم الدولى بعد الحرب العالمية الأولى، وإذا كانت الأمم المتحدة قد جسدت هى الأخرى ركيزة التنظيم الدولى بعد الحرب العالمية الثانية فإننى أتوقع بالضرورة تغييرات هيكلية فى شكل التنظيم الدولى القادم مع طبول الحرب التى تدق حولنا والسحب السوداء التى تتجمع استعداداً للسقوط.

(3) قد تكون أحداث الشهور الأخيرة وربما منذ الحادى عشر من سبتمبر 2001 بدءاً من تصاعد الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى، وصولاً إلى التداعيات

الخطيرة للمسألة العراقية بمثابة ناقوس يدق من أجل الإصلاح فى كل جوانب الحياة العربية والإسلامية لأن الصدمات تفيق الأمم وتوقظ العقول .

. . إن الدور المصرى فى ذلك أساسى بل وقيادى أيضاً فمصر هى التى حاربت الإرهاب ودعت إلى مؤتمر دولى لمكافحته ، ومصر هى التى طالبت بنزع أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ، ومصر هى التى تقود حالياً حرباً ضد الفساد وتسعى لتقوية المجتمع المدنى وتؤسس مجلساً قومياً لحقوق الإنسان ، إننى أرى أن الدور المصرى المحكوم دائماً بعدد من المبادئ والثوابت لا يغلق عينيه أيضاً عن المستجدات التى طرأت والمتغيرات التى حدثت ، فنحن أولى شعوب المنطقة برفع شعارات الإصلاح فيها لأننا الذين قدنا حركة التنوير فى القرن التاسع عشر وحركة التحرير فى القرن العشرين ، فليكن شعارنا هو حركة الإصلاح فى القرن الواحد والعشرين ، ولكن يبقى السؤال مطروحاً هل يحتاج ذلك إلى حشود عسكرية وأسلحة متطورة وطبول حرب تدق بلا توقف؟!

الدور القومى والنظام الإقليمى

إننا نكره سياسة إسرائيل ولا ننسى جرائمها خصوصاً فى السنوات الأخيرة ضد الشعب الفلسطينى ولكننا فى الوقت ذاته لا نتجاهل دورها الإقليمى المتزايد - علناً على مسرح السياسة الدولية أو سراً فى الكواليس والدهاليز - ولقد علمتنا أحداث المسألة العراقية وتداعياتها فى الشهور الأخيرة أن إسرائيل تقع فى قلب التطورات لأنها تقف وراء معظم القرارات الخطيرة والمواقف الحادة، فالسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط تضع فى اعتبارها بالدرجة الأولى المصالح المشركة مع الدولة العبرية ودور إسرائيل الإقليمى وأهميته البالغة فى الأجندة الأمريكية كلها، وقد كان البعض منا يتوهم أن إسرائيل معنية فقط بالآثار المباشرة للصراع العربى الإسرائيلى، بينما هى فى الحقيقة تتابع جيداً كافة التطورات الداخلية فى دول الشرق الأوسط، كما أنها ترصد عن كثب كل ما يتصل بالموارد العربية والقوى القومية وفقاً لسياسات طويلة المدى تشكل فى النهاية رؤية إسرائيلية بعيدة لما يجرى حولها، ولقد تعود الباحثون العرب عندما يتحدثون عن النظام الإقليمى الابتعاد عن إدماج إسرائيل فيه والتركيز فقط على تركيا وإيران باعتبارهما دولتى تخوم تحيطان بالمشرق العربى بينما الدور الإسرائيلى فاعل ومؤثر نعانى منه ونحصد نتائجه بين الحين والآخر، ولعلى أوضح الآن أن الدور الإسرائيلى الخفى فى سياسات الشرق الأوسط أكبر بكثير من الدور العلنى له والمسألة العراقية هى فى ظنى نموذج سافر فى هذا السياق، لذلك يجب علينا أن نضع الدور الإسرائيلى المستتر فى الحسبان دائماً لا حباً فى سياستها ولا حاجة للاقتراب منها، ولكن فقط لكى نضع الأمور فى إطارها الصحيح ونفكر بوعى

ويقظة دون السقوط فريسة لعمى الألوان أو ضحايا لاختلاط الأوراق، ولعلى أحدد هنا النقاط الرئيسية التى ينطلق منها هذا النوع من التفكير:

أولاً: إن الحديث عن النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط كان يرتطم دائماً بالوجود الإسرائيلى فى وقت لا تشجع فيه سياسات إسرائيل العدوانية على الرغبة فى التعامل معها أو التفكير فى إدماجها داخل ذلك النظام الإقليمى بالإضافة إلى السمعة السيئة التى اكتسبها تعبير «الشرق أوسطية» رغم أنه ولد فى ظروف أكثر تفاؤلاً ومناخ أكثر انفراجاً عما نحن عليه الآن، فنحن حالياً فى وقت آخر وملابسات مختلفة لا يمكن التفكير فيها فى إعطاء إسرائيل جائزة أو السماح لها بميزة؛ لأنها خرجت على كل نص مألوف فى العلاقة بين قوة احتلال وشعب جرى احتلال أرضه، فجرائمها فاقت الحدود كما أن ممارساتها اليومية أصبحت مصدر اكتئاب للشعوب العربية بل وغير العربية أيضاً، وهو ما يعنى أن الحديث حالياً عن نظام إقليمى جديد تشارك فيه إسرائيل عند صياغة رؤية حول مستقبل الشرق الأوسط هو أمر لا يبدو هذا وقته ولا تلك ظروفه، ولكن الذى دفعنا إليه هو شعورنا العميق بالتأثير القوى والمتزايد للدور الإسرائيلى فى تحديد السياسة الأمريكية والذى اتضح نموذجه الصارخ مؤخراً فى تطورات المسألة العراقية.

ثانياً: لقد أوضحت أحداث الشهور الأخيرة أن الحل الإقليمى للمشكلات ومواجهة الأزمات فى المنطقة يجب أن يرتبط بالتعامل مع كل الأطراف دون استثناء واحتواء كافة مواقفها دون تجاهل طرف منها مهما كان رأينا فيه أو رفضنا لسياساته؛ لأن هناك فارقا كبيرا بين الواقعية السياسية والقيم الأخلاقية، فإسرائيل قوة إقليمية مؤثرة بغض النظر عما تفعله أو تتآمر فيه أو تسعى إليه، فعندما دعت تركيا مثلاً إلى مؤتمر إقليمى حول المسألة العراقية منذ أسابيع وشاركت فيه إيران وسوريا والأردن ومصر والسعودية بالإضافة إلى تركيا ذاتها فإن إسرائيل كانت هى الغائب الحاضر بشرورها ومخططاتها وتأثيراتها الشديدة فى مسار الأزمة التى اجتمع وزراء خارجية تلك الدول لبحثها، ولعلى أشير هنا إلى أن الحل الإقليمى قد فشل نتيجة لذلك

وربما بدرجة تفوق أيضاً عجز الدور القومى العربى وهو ما يعنى ضرورة إعادة النظر فى العلاقة بينهما .

ثالثاً : لقد أثبتت الأحداث التى جرت على الساحة العربية فى الشهور الأخيرة أن النظام العربى الإقليمى الذى جسدته جامعة الدول العربية لأكثر من نصف قرن قد أصبح يحتاج الآن إلى مراجعة حقيقية فليست العبرة بنشاط الأمين العام أو خبرته ولا بتماسك جهاز الأمانة وكفاءته ولكنها ترتبط بالتباين الواضح أحياناً والمكتوم غالباً فى برامج وسياسات الأقطار العربية المختلفة ، فالتحفظ السلبى سمة عربية عامة والإقبال على المواقف الإيجابية أمر لا تتحمس له معظم الدول العربية ، لذلك جاءت سياساتها مرتبطة بأهداف قصيرة لا تخلو من قطرية ظاهرة وشعوبية واضحة ولم يعد الهدف القومى العام هو صاحب الأولوية فى معظم المناسبات بالإضافة إلى اختلاف درجة الارتباط بين كل دولة عربية فى جانب والولايات المتحدة الأمريكية فى جانب آخر بما يؤدى إليه ذلك من ازدواج بين السياسات العلنية والأجندات الخفية .

رابعاً : دعنا نعترف فى صراحة وشجاعة أن كثيراً من دول العالم قد أصبحت تخطب ود إسرائيل - رغم جرائمها غير المسبوقة - لأن الجميع يتصورون أن الوصول إلى قلب «واشنطن» يمر بالدولة العبرية ، ولقد فعلت ذلك دول كثيرة بدءاً من الصين أكبر دولة فى العالم ، وصولاً إلى بعض الدول العربية ذاتها ، مروراً بدول أخرى أدركت - بحق أو بغير حق - أن أوراق اعتمادها لدى الولايات المتحدة الأمريكية إنما تتمثل فى طبيعة علاقتها مع إسرائيل ودرجة قبولها لسياساتها ، وما زلنا نذكر أن رئيس إحدى الجمهوريات الآسيوية الإسلامية قد حاول منذ سنوات الوصول إلى البيت الأبيض ولقاء الرئيس السابق «كلينتون» لأن بلاده كانت فى حاجة إلى دعم اقتصادى لا يشكل عبئا محسوساً على المعونة الخارجية الأمريكية ولكنه لم يجد استجابة لدى «واشنطن» لاستقباله حتى جاءته مكالمة هاتفية من رئيس وزراء إسرائيل - نيتانياهو حينذاك - يعرض رغبته فى المرور على عاصمة تلك الجمهورية الآسيوية الإسلامية وهو فى طريق عودته من موسكو إلى إسرائيل وعندما استجابت

تلك الدولة الصغيرة لذلك المطلب المفاجئ بحيث توقف رئيس وزراء إسرائيل فى مطار عاصمتها لساعات قليلة كانت النتيجة المباشرة هى استقبال رئيسها فى «واشنطن» بعد ذلك بأسابيع قليلة وتلبية ما طلبه دعماً لبلاده، وهكذا استقر فى ذهن كثير من الدول أن إسرائيل تملك مفاتيح السياسة الأمريكية وتستطيع أن تفعل معها ما يعجز عنه الآخرون، وهذه حقيقة تبدو واضحة خصوصاً فى السنوات الأخيرة.

خامساً: إننا لا نطلب إعطاء الدور الإسرائيلى أكثر من حجمه ولا نروج لاحتمالات تزايد ذلك الدور على حساب أدوار أخرى فى مقدمتها الدور المصرى مثلاً، بل إننا نظن أن ذلك أمر يبدو مستحيلاً لأن أدوات الدور المصرى متعددة وتضم الثقافة والسياسة والفكر والدين وهى أدوات لا تملكها إسرائيل ولن تملكها أبدا، كما أن القوة العسكرية وحدها لا تتيح لأصحابها الدور القيادى الذى يحلمون به، ولكننا نقول فى الوقت ذاته وبشكل مجرد إن تركيا وإيران وإسرائيل وربما بعض القوى الهامشية على الساحل الأفريقى من جنوب البحر الأحمر تبدو لنا حالياً هى القوى غير العربية التى تشكل أضلاع النظام الإقليمى الذى يجب أن يتعاون معه العرب خصوصاً مصر وهو أمر يجعل إسرائيل - بحكم خصوصيتها الدخيلة على المنطقة - كياناً له أهميته عند التعامل مع القضايا الإقليمية التى تبدو فيها الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً أصيلاً، فأنا أظن أن العمل العسكرى الأمريكى ضد العراق هو هدف إسرائيلى بالدرجة الأولى لأن إسرائيل تريد عراقاً جديداً لا يمثل خطراً عليها فى الحاضر أو المستقبل فالعراق جغرافياً هو ظهير Backyard للدولة العبرية وإسرائيل تسعى لأن تجعل من الشام الكبير والعراق حديقة خلفية آمنة تمرح فيها حين تريد وتعربد على أرضها عندما تشاء وهو حلم صهيونى لا أظن أنه سوف يتحقق.

.. إننى أريد أن أقول من النقاط الخمس السالفة الذكر إن النظام الإقليمى للشرق الأوسط يدخل مرحلة مختلفة يمهد لها العمل العسكرى فى العراق ويجب ألا نتوهم أبداً أن القادمين إلى المنطقة لا يحملون أفكاراً محددة ورؤى طويلة

المدى، لذلك كنا نأمل أن يخرج عن الاجتماع الشرق أوسطى فى تركيا إبان الأزمة العراقية تنظيم مؤسسى لا يقف عند حدود التوجه الفلسفى على أن تكون إسرائيل واردة عند دراسة المواقف وتحليل السياسات وفهم القرارات المصيرية، وهنا لابد أن نضيف أنه لم تعد هناك مسلمات مطلقة أو ارتباطات دائمة فالمصلحة الوطنية تعلو على كل ما عداها، لذلك لم تعد هناك أيضاً أصنام سياسية أو التزامات عاطفية مستمدة من نزعات قومية أو منطلقة من توجهات تاريخية.

ولعلنا نشير فى هذا السياق إلى أهمية الفصل بين الثوابت والمبادئ فى جانب ونحن ندعو إلى التمسك بها والحرص عليها وبين البراجمتية السياسية فى جانب آخر بما تمثله من ضرورة التعامل مع كل الأطراف بما تستحقه، وهذه قضية لا تعرف الحب والكراهية ولكنها تعرف فقط إدارة المصالح وتوظيف الأدوار المختلفة لخدمة الاستقرار والسلام فى المنطقة، وأنا أقول صراحة إننى أعترف أن إسرائيل تعزف النغمة النشاز فى المنطقة وأن أهدافها الخبيثة وغاياتها المستترة أكبر بكثير من السياسات التقليدية للقوى الأخرى فى الشرق الأوسط، ولكن الأمر لا يجب أن يقف عند هذا الحد بل لابد من إدماجها فى نظام إقليمى شرق أوسطى يضعها موضع المساءلة ويلزمها فى مراحل معينة بما يجب أن تلتزم به؛ لأن المشكلة الحقيقية هى أن إسرائيل حاليًا تبدو خارج كل الأطر وتتصرف بطريق زئبقية ولا يستطيع أحد الإمساك بها أو إلزامها بما يجب أن تقوم به، ونحن نطالب بمحاصرتها ضمن هيكل قانونى إقليمى تلعب فيه تركيا دوراً أساسياً إلى جانب القوى العربية الرئيسية وفى مقدمتها مصر، ونحن ندرك من الآن أن انضمام إيران بل ودول عربية أخرى إلى مثل هذه المنظومة أمر مستبعد فى هذه الظروف التى تمارس فيها إسرائيل أسوأ سياسة منذ قيامها، ولكننا نبادر فنقول إن تصورنا هذا يرتهن بتوقف إسرائيل عن جرائمها والعودة إلى عملية التسوية السلمية والدخول إلى مشارف السلام الشامل والعادل.

وهنا أقرر أن ما نتحدث عنه لا يتعارض مع النظام الإقليمى العربى لأن العرب محتاجون فى هذه المرحلة إلى منبر دولى إقليمى لا تحكمه العاطفة ولا تسيطر عليه المشكلات العربية العارضة، ولا شك فى أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة

الأمريكية من إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة قد يرتطم بمثل هذا التصور، كما أننى أزعم أيضاً أن التنبؤ بمستقبل الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة أمر يصعب القطع فيه أو الجزم بحدوده، ومع ذلك يبقى باب الاجتهاد مفتوحاً أمام العمل العربى المشترك الذى يحتاج إلى منابر متعددة ومحافل مختلفة؛ لأن خصوصية الدور الذى تمثله المنطقة العربية وبعض دوله مثل مصر تنبع من تأثيرها فى كل من النظامين العربى والإقليمى على حد سواء، تلك رؤية نتداولها وسط العواصف العاتية والأحداث الخطيرة بل والرؤى الغامضة.

الأمم المتحدة.. غروب عصر

شهد التنظيم الدولي العالمي في تطوره مراحل مختلفة منذ بدأت إرهاصات ميلاده سواء جاء ذلك سعياً نحو الوحدة الإسلامية أو ارتباطاً بالكنيسة المسيحية، إذ كانت المؤتمرات الدولية المبكرة شكلاً من أشكال التنظيم الدولي المؤقت الذي يرتبط بمناسبة معينة أو يعبر عن قضية بذاتها ولا نزال نتذكر ما كتبه «عبد الرحمن الكواكبي» منذ قرن مضى عندما تصور تنظيماً دولياً إسلامياً في كتابه الشهير (أم القرى)، وإن كنا نرى أن التنظيم الدولي بمفهومه الحديث قد بدأ فقط مع نهاية الحرب العالمية الأولى عندما ولدت «عصبة الأمم» لكي تكون بمثابة المنظمة الدولية التي ترتب أوضاع عالم ما بعد الحرب وتنظم شكل العلاقات الدولية بين المنتصرين وغيرهم من أطراف الصراع الأخرى التي شاركت في تلك الحرب الكونية، ولقد انشغلت «عصبة الأمم» بالمشكلات الأوروبية بالدرجة الأولى - ربما باستثناء الحرب الإيطالية على الحبشة إلى جانب بعض القضايا الإقليمية الصغيرة - لأن معظم الدول الإفريقية والآسيوية كانت لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية للرجل الأوروبي الأبيض ولم تنضوي تحت لواء العصبة، وعندما ظهر «هتلر» على المسرح السياسي واجتاح عدداً من العواصم والمدن الأوروبية إيذاناً ببداية الحرب العالمية الثانية فإن «عصبة الأمم» بدأت تفقد فاعليتها وتتجه في هدوء لتأخذ مكانها في ذمة التاريخ، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت في حلبة الصراع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى مع إعلان «ويلسون» لمبادئه الشهيرة التي تدور حول حق الشعوب في تقرير مصيرها فإن النقلة الكبيرة للدور الأمريكي على مسرح السياسة الدولية قد اقترنت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستخدامها للسلاح الذري ضد مدينتين في اليابان هما «هيروشيما» و«ناجازاكي» رداً على

ضرب أسطولها فى «بيرل هاربور»، وعندئذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى وراثة الدور الأوروبى الذى جسدته الدولتان الاستعماريتان «بريطانيا» و«فرنسا»، حيث عبر مشروع «مارشال» عن رؤية أمريكية جديدة لإنعاش أوروبا التى خرجت من الحرب منهكة القوى مستنزفة الموارد، وعندما بدأت الأعمال التحضيرية لقيام الأمم المتحدة فى «سان فرانسيسكو» فإن التأثير الأمريكى كان واضحاً على شخصية تلك المنظمة، حيث جعلت مقرها فى «نيويورك» بديلاً لمقر «عصبة الأمم» فى «جنيف» وكأنما هى إشارة إلى انتقال مركز الثقل السياسى من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونصت ديباجة ميثاق المنظمة الوليدة على مبادئ براقة وشعارات جديدة تتمحور حول قضايا الأمن والسلم الدوليين وعقدت الشعوب آمالها العريضة على تلك المرحلة الجديدة من مراحل التنظيم الدولى المعاصر، ولابد أن نؤكد هنا أن تلك المنظمة قد لعبت دوراً تاريخياً وعظيماً فى تصفية الظاهرة الاستعمارية وتحرير الشعوب، حتى تضاعف عدد أعضائها بأكثر من ثلاثة أمثال العدد فى بدايتها، فلقد انعكست حركة التحرر القومى والاستقلال الوطنى على أنشطة الأمم المتحدة واتجاهاتها وقدمت خدمات جليلة لكثير من شعوب آسيا وأفريقيا ومارست دوراً مؤثراً فى عدد من الأزمات الدولية مثل «السويس المصرية» و«خليج الخنازير» الكوبية و«الكونغو الأفريقية»، وغيرها من الأزمات الإقليمية التى مرت على المجتمع الدولى فى سنوات الحرب الباردة، كما أنها عايشت المشكلات المزمنة مثل «القضية الفلسطينية» و«المسألة القبرصية» و«المشكلة الكشميرية»، فضلاً عن دورها الذى ارتبط بالجانب الاقتصادى والثقافى والاجتماعى متمثلا فى وكالاتها المتخصصة التى أدت دوراً كبيراً فى تحضير الشعوب وترقية الأمم، وظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة منبراً دولياً يعبر - ولو شكلياً - عن مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول، حيث يتمتع كل منها بصوت واحد مهما بلغ حجمها السكانى أو تقدمها الاقتصادى أو سيطرتها السياسية، أما مجلس الأمن فهو الذى ظل يحمل دائماً بذور فناء الأمم المتحدة لأنه يمثل (حلف المنتصرين) ويعبر عن التفاوت الضخم بين أقدار الأمم ومكانة الشعوب، فعضويته

الدائمـة بما تكفلـه من حق النقض VETO صـادرت على كـثـيـر من أمـانـى الدول وأعطت مـيزات نسبـية لمجموعـة معينة على حساب غيرها، ومـا زالـت المطاعن الرئيسية التى توجه للأمم المتحدة تصدر من تقويم عمل «مجلس الأمن» وما يلحق به من انتقـادات ترتبط بسوء استـخدام حق «الفيتو» فضلاً عن ضعف القوة الإلزامية له، ورغـم انتـشار قـوات حـفـظ السـلام مع الأزمـات الـدوليـة المختـلفـة سـواء فى البلقـان أو أفـريقـيـا أو المشـرق العـربى أو غـيـرها، ورغم كل الـجـهـود التى جرت لتطوير آليات العمل فى تلك المنظمة الدولية العالمية وتعديل ميثاقها بما يواكب روح العصر وينسجم مع التطورات الجديدة تركيزاً على الرغبة فى توسيع مجلس الأمن حتى يحتوى القوى الجديدة فى العـالم المعاصر والتغييرات التى استجدت مع فكر العـولـمـة وتطور القـانون الدولى الإنسـانى، رغـم ذلك كله ظل جـهـدها قـاصـراً عن بلوغ الغـايات التى قـامت من أجلهـا، ولقـد حـاول بعـض من تولـوا منصب السكرتير العـام إدخال تغـيـيرات غيـر تقليـدية على المنظمة ونذكـر فى هذا الشأن جهود الأمين العام المصرى بطرس غالى الذى قدم «أجندة السلام» AGEN-DA FOR PEACE كعلامة مهمة فى تاريخ الأمم المتحدة، ويهمنى فى هـذه المناسبة أن أركز على نقاط ثلاث:

أولاً: إن دور الأمين العام للأمم المتحدة حيوى وفاعل وتتحدد بشخصيته قيمة ذلك الدور ومدى تأثيره، فمنهم من اكتفى بدور إدارى تنظيمى، ومنهم من تمسك بدور سياسى مؤثر، ولو استعرضنا أسماء الأمناء العامين للأمم المتحدة منذ إنشائها لوجـدنا «تريجـفى لي» النرويجى و«همـرشـيلد» السـويدى و«يوثـانت» البـورمى و«فـالدهايم» النمساوى و«دى كـويلار» البيروى و«بطرس غـالي» المصـرى و«كـوفى عنان» الغانى، إنما يمثلون جميعا سلسلة متصلة من الجهود البارزة لقيادة ذلك العمل الدولى الضخم، وإذا كـانت حياة الأمين العام الثانى «همرشيلد» قد انتهت بحادث طائرة فى الكونغـو، كـمـا أن الأمين العـام السـادس «بطرس غـالي» قـد أخـرج من منصبه رغم حصوله على أربعة عشر صوتاً فى مجلس الأمن أيدوا بقاءه فى مقابل

صوت واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية التى صممت على رفض التجديد له ، فإن ذلك يشير إلى محاولة هذين الأمينين العامين توسيع دائرة صلاحيتهما السياسية على نحو يبدو وأنه هو الذى حدد نهاية دورهما .

ثانياً: إن الموقف الأميركى من الأمم المتحدة لا يبدو متحمساً لها ولكنه فقط مستخدم لصلاحياتها ، فالولايات المتحدة التى تمثل القطب الأوحد وتتصدر قيادة العالم المعاصر لم تدفع الأقساط المطلوبة من حصتها فى ميزانية الأمم المتحدة حتى أن تلك المتأخرات قد أصبحت تحسب بالمليارات من الدولارات الأمريكية ، وقد ركزت «واشنطن» أهمية الأمم المتحدة لديها فى «مجلس الأمن» الذى تستمد منه غطاء الشرعية عند اللزوم ، و«الوكالة الدولية للطاقة الذرية» التى تمثل النادى المغلق للدول النووية بالإضافة إلى «منظمة التجارة الدولية» بدورها المنتظر فى تكييف مستقبل العلاقات الدولية الاقتصادية ، إنها الولايات المتحدة الأمريكية التى انسحبت من «اليونيسكو» منظمة الثقافة والآداب والعلوم ومن «اليونيدو» منظمة التنمية الصناعية للدول الفقيرة ، فهى لا تسعى إلا لتحقيق ما تريد ولا يعنيها ما يحتاج إليه الآخرون .

ثالثاً: إن الأزمة العراقية التى نعيش تطوراتها حالياً وأسلوب معالجة الأمم المتحدة لها وكيفية تعاملها مع تداعياتها القادمة سوف تحدد مستقبل تلك المنظمة الدولية العالمية ، فالأمريكيون مستاءون من استخدام غيرهم لحق (الفيتو) ؛ حيث حرمتهم فرنسا غطاء الشرعية الدولية فى حربهم غير المبررة وغير العادلة على العراق ، وقد تسعى «واشنطن» لخلق شرعية غربية محدودة من خلال دول شرق أوروبا التى انضمت مؤخراً للاتحاد الأوروبى ثم لحلف الأطلنطى ، وفى هذه الحالة لن يزعج الولايات المتحدة الأمريكية (فيتو) آخر رغم محدودية إطار الشرعية الأطلنطية الجديدة ، وعلى الجانب الآخر فإن الأوروبيين وغيرهم يرون أن الأمم المتحدة تحولت إلى أداة فى يد «واشنطن» ، ولعل الاتهامات التى وجهتها «بغداد» مؤخراً للأمين العام الحالى «كوفى عنان» تعكس شيئاً من ذلك ، من هنا

فإننا نظن أن الأمم المتحدة لا تحظى برضاء كل الأطراف سواء كانت أمريكية أو أوروبية أو حتى عربية.

.. والآن يصبح من حقنا أن نتساءل هل سوف يتمخض المستقبل القريب فى السنوات القادمة عن تغيير جذرى فى هيكل التنظيم الدولي؟ وهل ستولد منظمة دولية جديدة أكثر وفاء بالتزامات العصر ومواكبة لتطوره؟ إنه الأمر الذى يطرح بحق التساؤل الكبير، هل دخلت الأمم المتحدة بالفعل مرحلة بداية النهاية؟

حقوق الإنسان .. طبعة معدلة

لقد قالوا «يا أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك» ونحن نقول «يا حقوق الإنسان كم من الأكاذيب تتردد باسمك»، ولست أظن أن هناك أمرا خضع لازدواج المعايير ونسبية المواقف مثلما حدث مع مسألة حقوق الإنسان، ففى بعض بقاع الدنيا يجرى انتهاك حقوق الإنسان صباح مساء والصمت يحيط بما يحدث ولا تعليق من العالم المتحضر أو غير المتحضر بينما تتمتع حقوق الحيوان فى مجتمعات أخرى بدرجة أعلى من الاحترام والتقدير عن حقوق الإنسان فى دول أخرى، وواقع الأمر أن حقوق الإنسان ليست تعبيراً قانونياً تحكمه القواعد المحددة والأطر المنضبطة، بل هى مسألة سياسية بالدرجة الأولى تتحكم فيها محصلات القوى ومراكز الصراع وتختلف النظرة إليها وفقاً للزمان والمكان، فحقوق الإنسان الفلسطينى ليست كحقوق الإنسان الإسرائيلى كما أن حقوق الإنسان الأوروبى لا تقارن بحقوق الإنسان الإفريقى، إننا نعيش عالماً لا تقف فيه مسألة ازدواج المعايير عند السياسات وحدها ولكنها تتجاوز ذلك إلى الأفكار والفلسفات أيضاً، وهل كانت نظرية «صراع الحضارات» إلا تعبيراً عن ذلك الازدواج وذلك التوجه الجديد الواضح القائم على الكيل بمكيالين والحكم بمعيارين والقياس بوحدتين، إننى أريد أن أقول فى غمار الأحداث الدامية التى شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة وربما غيرها من بؤر الصراع الساخنة إن عالم اليوم عالم يتحدث بلغة القانون ولكنه يتصرف بمنطق السياسة والمسافة بينهما واسعة مثل المسافة بين الحق والقوة، بين العدل والواقع، وإذا جاز لنا الآن أن نناقش قضية حقوق الإنسان فى إطارها العصرى فإننا نتطرق إلى النقاط الآتية :

أولاً: إن الدوافع السياسية أصبحت مصدرا أساسيا لتوظيف مسألة حقوق الإنسان وأصبحنا نشهد اختلافات واضحة فى مفهوم ذلك الحق الإنسانى التاريخى المهم، وهو أمر يدعونا إلى طرح الأمر برمته لحوار موضوعى وعادل فى المحافل العالمية والمنظمات الدولية سعيا نحو إيجاد معايير محددة وأطر صارمة لإيجاد معنى ثابت لحق الإنسان فى كافة المجالات.

ثانياً: لا يمكن أن يظل معيار حقوق الإنسان مرتبطا بمحصلات القوى المتغيرة فى عالم اليوم ولا يمكن القبول بأن تظل القضية محكومة بمؤشرات «البورصة» السياسية بين الدول المختلفة، فحقوق الإنسان لدى الأقوياء لا تختلف معاييرها عن حقوق الإنسان لدى الضعفاء أو هكذا يجب أن تكون.

ثالثاً: إن تفاوت مستويات الحياة بين الدول واختلاف النظم الثقافية وتباين القيم الاجتماعية لا يجب أن تكون قيودا على وحدة القياس المشترك لمبادئ حقوق الإنسان، فنحن نريد معيارا واحدا لا يفرق بين الأغنياء والفقراء، وقد أثار دهشتنا منذ سنوات قليلة ذلك التفاوت فى الاهتمام بالحد الأدنى لحقوق الإنسان فى مجازر «رواندا» و«بورندى» الإفريقية، بينما يكون الاهتمام مركزاً والسعى شديداً لو أن الأمر يتعلق بالإنسان الأبيض فى أوروبا مثلا.

رابعاً: إن حقوق الإنسان فى مفهومها العصرى لا تقف عند حدود اختفاء القهر ووجود ضمانات قانونية للحماية من البطش والتعذيب والإكراه ولكنها تمتد حاليا لتشمل الجوانب التعليمية والثقافية فضلا عن الاقتصادية، فقسط لازم من التعليم، وقدر مطلوب من الثقافة، ومستوى معين من المعيشة كلها أساسيات تتعلق بالحدود الدنيا لحقوق الإنسان المعاصر.

خامسا: لقد طرح فكر العولمة أبعادا جديدة متصلة بقضية حقوق الإنسان لم يكن لها وجود من قبل ويكفى أن نشير إلى تهاوى مبدأ سيادة الدولة فى ظل الحدود المفتوحة والقرية الكونية الواحدة، حتى أصبح مسموحا للقوة العظمى منفردة أو بالاشتراك مع غيرها أن تقوم بالتدخل فى الشئون الداخلية لدولة معينة بقرار من

مجلس الأمن أو حتى وفقاً لموقف جماعى لحلف عسكرى، وقد تكون مبررات التدخل إنسانية فى الظاهر ولكن غالبا ما يكون لها أهداف سياسية فى الواقع والمبررات دائماً جاهزة، فهى إما أن تكون دفاعاً عن حقوق الإنسان أو حماية للأقليات أو استعادة للديمقراطية أو حتى حماية للبيئة.

.. إن ما أريد أن أقوله الآن هو أن حقوق الإنسان قد تأثرت فى السنوات الأخيرة بالتطورات الدولية المعاصرة التى أدت إلى طغيان الاعتبارات السياسية على المعايير القانونية، حيث زحفت السياسة على القانون وحرمت قاعدته من خصائصها العامة المجردة وأصبحت الأمور تمضى وفقا لما تمليه شروط الأقوى وصاحب الظروف الأفضل، مع أننا كنا نتصور أنه كلما قطعت الإنسانية أشواطاً على طريق التقدم أتاح لها ذلك مزيدا من الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان فى كل مكان، وقد يندهش البعض من عالم يثور أحياناً ضد الانتهاكات التى تتعرض لها حقوق الإنسان فى بعض الدول ولكنه هو نفسه العالم الذى يغمض عينيه فى حالات أخرى يجرى فيها انتهاك حقوق الإنسان على نحو غير مسبوق.

ولعل إسرائيل هى النموذج الصارخ للعدوان المتكرر على حقوق الإنسان فى ظل احتلالها لأرض الغير وتجاهلها لأبسط قواعد الشرعية والأخلاق، ثم تباكيها أمام الرأى العام العالمى ومراكز صنع القرار الدولى على الأمن الغائب لمواطنيها والإرهاب الذى يستهدف المدنيين لديها، وعندما تعتدى هى بجبروت الدولة وعنفوان الآلة العسكرية على الأطفال والنساء وتقتل العشرات فى الغارة الواحدة؛ يبدو الأمر وكأنه يمضى فى سياق طبيعى ويتحدث البعض عن أن إسرائيل فى حالة دفاع عن النفس وأن «شارون» هو «رجل السلام» بينما «عرفات» هو الشرير الذى يجب أن يرحل لأنه يقود شعبه نحو الاستقلال والحرية!

إننا لا نكاد نجد فى التاريخ المعاصر سوابق لتلك الجرائم الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان فى مطلع الألفية الثالثة، والغريب والعجيب فى نفس الوقت أن ما تفعله إسرائيل يمضى بدون محاسبة ثم ينتهى الأمر بغير عقاب، ويجرى تطبيق معايير غير

مألوفة لحقوق الإنسان فيكون التركيز على أساليب المقاومة ضد الاحتلال، بينما لا يوجه المجتمع الدولي إلى الجانب الآخر نوعاً من المساءلة حتى على الأقل حول نموذج إرهاب الدولة الذي تفوقت فيه إسرائيل وبرعت في استخدامه بشكل سافر، كذلك فإنه عندما تقتل إحدى الغارات عشرات المدنيين الذين يحتفلون بعرس في إحدى مدن «أفغانستان» بعد سنوات حرمت عليهم فيها حركة «طالبان» الأفراح ومنعت الموسيقى وكل مظاهر الطرب ينتهي الأمر كله باعتذار عابر.

ولعلي أتساءل هنا لو أن القتلى كانوا من جنسيات ذات أهمية في محصلة القوى الدولية هل كانت ردود الفعل سوف تكون كذلك أم أنها ستكون مختلفة تماما؟! و ها هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تضع تمثال الحرية على مدخل أكبر مدنها وتتحدث إلى العالم باعتبارها راعية الديمقراطية وحارسة قيمها الأصيلة هي ذاتها التي تضع قيودا على مبادئ الديمقراطية الغربية عندما تصر على نموذج جديد للديمقراطية المشروطة التي تحدد فيها النتائج المسبقة وتفرض بها المواقف المطلوبة، ضاربة عرض الحائط بالمفهوم الحقيقي لإرادة الشعوب متجاهلة اختياراتها الطبيعية بينما الأصل في الديمقراطية الحقيقية أنها غير قابلة بطبيعتها للتجزئة ولا تقبل أنصاف الطرق، ولكن الذين يتحدثون باسمها ويعتبرون أنفسهم أصحابها عادوا اليوم ليجعلوها متاحة للبعض محرمة على البعض الآخر ولا بأس عندهم والحال كذلك من انتقاد دائم للدول النامية واتهامها بغيبة الديمقراطية واختفاء الحريات .

إنه عالم محير إذا اعتدى فيه الإرهابيون على الأبرياء اعتبرنا ذلك جريمة، وهذا أمر طبيعي لأن حق الحياة لا يجب أن يمس إلا بقصاص عادل، إذ إنه هو الأصل في كل حقوق الإنسان، فإذا حاولت بعض الدول أن تضرب على العناصر الإرهابية بيد باترة وجدنا من يقف مرة أخرى كي يتباكى على حقوق الإنسان، وقد كانت صورة ذلك التناقض واضحة قبل 11 سبتمبر 2001، أما بعده فقد أفاق الجميع واكتشف الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية أنهم عندما فرطوا في حقوق الإنسان مرة فإنهم قد فرطوا فيها بالمرة وأصبح عليهم أن يدفعوا بعد ذلك فاتورة غالية من أمنهم وسلامة شعوبهم، ولا شك في أن الحادي عشر من سبتمبر

2001 سوف يظل علامة فارقة بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان لأنه يمثل حدا فاصلا بين مفهوم الإرهاب فى عموميـاته وأساليب مواجهاته فى خصوصيـاته، ولعل الخطورة تكمن الآن فى احتمال أن تتحول عمليات مكافحة الإرهاب ومقاومته إلى سلسلة جديدة من الانتهاكات العشوائية لحقوق الإنسان فتضرب الشعوب بسبب الأنظمة ويعاقب الأبرياء بسبب الحكام فى ظل عملية تعميم عمياء ومحاولة للتصنيف التحكمى الذى ينتهى فى النهاية إلى تكريس نوع من الفكر العنصرى الجديد الذى كنا نظن أننا قد تجاوزناه بسنوات طويلة . . إن حقوق الإنسان يجب أن تظل نوعاً من المبادئ الثابتة والقواعد المستقرة وليست كالكتاب الذى يصدر كل عام فيقرأ البعض طبعته القديمة بينما يكتشف البعض الآخر طبعته الجديدة .

العالم العربى من موجات الإصلاح إلى رياح التغيير

لم يكثر الحديث عن الإصلاح والتغيير فى المنطقة العربية والإسلامية مثلما هو الآن حتى أصبح أمراً يجرى طرحه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر ومتكرر على نحو يثير بالضرورة عدداً كبيراً من القضايا المتصلة بالأوضاع الحالية والتوقعات القادمة فى المنطقة، ولابد من طرح تساؤل مبدئى حول مدى مشروعية التدخل الخارجي لتغيير الأوضاع الداخلية فى منطقة معينة أو دولة بذاتها حتى لو جاء ذلك تحت مظلة إنسانية براقة ودعاوى تحديثية مطلوبة، وخصوصاً أن هذا الأمر يرتبط دائماً بشعارات جذابة، فالظاهرة الاستعمارية فى أوج سيطرتها وشدة سطوتها رفعت لافتات شهيرة مثل تحضير المجتمعات وترقية الأمم، بينما كان واقع الأمر يشير إلى التركيز على استنزاف ثروات الشعوب وتوظيف المواقع الجغرافية للدول التى يجرى احتلالها فى خدمة أهداف القوى الكبرى التى تتشدق بالمبادئ والقيم والأخلاق، ومع ذلك كله دعنا نعترف أن العالم قد اختلف وأن الدنيا قد تغيرت وأن فلسفة العولمة قد حملت معها أفكاراً جديدة طاولت القانون الدولى المعاصر فظهر ذلك الذى يطلقون عليه «القانون الدولى الإنساني» وهو الذى يتيح التدخل فى الشئون الداخلية للدول لأسباب أخلاقية أو قانونية بدءاً من الحفاظ على الأقليات ورعاية حقوق الإنسان، مروراً بحماية المدنيين، وصولاً إلى دعم الديمقراطية وهو أمر جرى استخدامه على نطاق كبير فى السنوات الأخيرة حتى أصبح يبدو كالحق الذى يراد به باطل، فما أكثر ما اتخذت هذه المبادئ البراقة كذريعة للسيطرة والهيمنة وإعادة ترتيب الأوضاع وفقاً لأهواء القطب الأوحد والقوى الدولية الكبرى الداعمة له، ولقد ارتبطت موجات الإصلاح فى المنطقة العربية بثورات شعبية أو انقلابات عسكرية ولكنها خلت دائماً من المضمون الذى

ترتكز عليه أو الفكر الذى تستند إليه، لذلك كانت فى الغالب عشوائية الاتجاه وقتية التأثير لأنها اهتمت بالعلاجات السطحية ولم تدخل إلى جوهر الأمور ولم تعالج القضايا من أصولها ولم تتعامل مع المشكلات بحجمها الطبيعى، كذلك فإن موجات الإصلاح فى العالم العربى ارتبطت أيضاً باللافتات الكبيرة والشعارات الضخمة والأطروحات المرحلية فهى تتحدث دائماً عن «اللحظة التاريخية» و«الثورة الشاملة» و«الأمة الواحدة»، وكلها لافتات لا تعبر عن جوهر مستقر أو فكر واضح، كما أن عملية الإصلاح لم تتم أبداً بآلية تنفيذ مستمرة وفقاً لجدول زمنى محدد، بل وجدت الأنظمة العربية مبررات دائمة فى التأجيل أحياناً والنكوص أحياناً أخرى بدعوى الوضع الإقليمى والمخاطر فى المنطقة، فتأجلت كل البرامج الجادة لتطوير التعليم والارتقاء بالثقافة وتوطين التكنولوجيا وحلت بديلة عنها المواقف المظهرية والخطط العاجلة واسترضاء الجماهير بالنفاق تارة وبتزييف الحقائق تارة أخرى وتعمدت أجهزة الإعلام القطرية أن تجعل الصورة وردية كأنه لا توجد مشكلة واحدة باعتبار أن كل شئ تمام وكل الأمور على ما يرام! وهنا يحسن أن نشير إلى الفارق بين الإصلاح والتغيير فالإصلاح عملية متدرجة إيجابية التوجه مؤكدة النتائج لأنها تقوم على فكر مدروس ورؤية بعيدة أما التغيير عموماً فقد يكون إيجابياً أو سلبياً أيضاً ولا توجد ضمانات محددة توضح نتائجه كما أنه قد يكون تعبيراً عن تحول فجائى يولد مع لحظة معينة وظروف محددة ولا يترك آثاراً طويلة المدى كما لا يرتب رؤية شاملة للأوضاع محل التغيير، لذلك فإن الإصلاح هو السبيل الأوفق والخيار الأفضل أمام دول المنطقة العربية الإسلامية شريطة أن يأتى من داخلها وأن ينبثق عن رغبة منها لا أن يفرض عليها أو يصدر إليها؛ لأن الإصلاح يتم فى إطار الهوية القومية ويعبر عن الخصوصية الوطنية، إذ لا يوجد طريق واحد للتقدم، لذلك فنحن نكرر دائماً أن التحديث لا يعنى التغريب بالضرورة.

ونتعرض الآن للعناصر الثلاثة التى ترتكز عليها عملية الإصلاح وهى المؤسسات والسياسات ثم مناخ الثقة الذى تصنعه العلاقة بين المؤسسة والسياسة فى إطار حكم ديمقراطى يعبر عن إرادة الشعوب وتطلعات الأمم.

أولاً المؤسسات: فالأمر الملحوظ فى عالمنا العربى أن الفرد أقوى من المؤسسة بينما قد يكون المطلوب هو العكس تماماً لأن المؤسسة باقية والفرد متغير، إلا أن الفكر العربى قد طبع فى الأذهان دائماً مفهوم التركيز على الفرد وتضخيم دوره والإقلال من قيمة المؤسسة وجعلها مطية للفرد وأداة لتحقيق طموحاته وأطماعه بغض النظر عن المصلحة العليا أو الصالح العام، وإذا كنا نفكر فى الإصلاح فإننا يجب أن نعى هذه النقطة جيداً لأنها نقطة محورية وعلامة فارقة بين التخلف والتقدم فالدولة تقوم على المؤسسات لا على بضعة أفراد والدولة القوية تتميز بوجود مؤسسات راسخة ذات تقاليد ثابتة لا تتأثر بتغيير الأفراد أو تناوب القيادات، والملحوظ أيضاً فى هذا الأمر هو أن استمرار القيادات فى المؤسسات الأساسية للدولة العربية يؤدى غالباً إلى مزيد من طغيان دور الفرد على حساب المؤسسة ذاتها.

ثانيا السياسات: وأعنى بها مجموعة التوجهات والمواقف التى تعبر بها مؤسسات الدولة عن وجهة نظرها تجاه أحداث معينة أو تطورات بذاتها وهى التى تصب فى النهاية فى خانة القرارات الأساسية التى تتخذها الدولة فى المواقف القومية والتحولات المصيرية، وهنا يجب أن يكون واضحاً أن نجاح السياسات مرتبط بكفاءة المؤسسات، فعندما تكون المؤسسة العسكرية معنية بمهامها مركزة على دورها، بينما تمارس المؤسسة الدبلوماسية عملها فى إطار التكليفات الموجهة لها فإن مؤسسات أخرى كالقضاء والشرطة والجامعات بل والأحزاب والنقابات سوف تمضى فى جدية تحت مظلة السلطات الرئيسية الثلاث، حيث يلعب البرلمان المنتخب دوره الرقابى والتشريعى وتمارس السلطة القضائية دورها المستقل فى شموخ وكبرياء، بينما تدير السلطة التنفيذية عجلة الحياة اليومية ودولاب النشاط المستمر، وفى الوقت نفسه تتقدم المؤسسة الدينية نحو صحيح الشريعة ونقى الفقه وتطرح صورة الدين الحنيف فى بساطة وتسامح حتى تقطع الطريق على من يحلمون بالتأثير فيها أو الضغط عليها؛ لأن تلك قضية شديدة الحساسية وأمر بالغ الخطورة.

ثالثاً مناخ الثقة: وهو الذى يوفق بين التقاليد المستقرة للمؤسسات والمرونة

المطلوبة فى السياسات، وغنى عن البيان أن مناخ الثقة لا يتحقق بغير الحريات الواسعة والمشاركة السياسية القوية والطرح المستمر للأفكار والمبادرات التى تحيل الدول العربية إلى قوة فاعلة ولا تجعلها عالة على العصر أو مجرد رد فعل كما حدث على النحو الذى ألحق بنا جميعاً - بغير استثناء - درجة كبيرة من الهوان وشعوراً عميقاً بالإحباط.

.. هذه فى إيجاز رؤيتنا للأحداث التى تجرى والأفكار التى تتردد نكتبها بكل الأمل فى أن تكون الصدمة الأخيرة يوم أن سقطت «بغداد» بمثابة عودة الوعى الغائب وبداية الإفاقة الحقيقية، حيث يجب أن تنتهى الأوهام وأن تختفى الازدواجية التى عانينا منها على مر السنين، لقد جاء الوقت الذى يجب أن تسبق فيه موجات الإصلاح كل رياح التغيير التى تهب على المنطقة، والأمر ينسحب هنا على النظام الإقليمى والدور العربى والوضع القطرى لأن الأيام القادمة تحمل فى طياتها ما هو أكبر مما تصورنا، وأعمق مما فكرنا، وأخطر مما توقعنا.

الشرق الأوسط.. مرحلة الاستئناس

يجرى حديث يتداوله المعنيون بشئون الشرق الأوسط وخبراء المنطقة يدور حول تساؤل مؤداه هل ما نحن مقبلون عليه يعنى نجاح المحاولة الأمريكية «لتدجين» الشرق الأوسط و«استئناس» الدول العربية بعد أن سقطت بغداد واحتلت العراق وجرى تهديد سوريا وإيران ودخلت المنطقة بالكامل فى مزاج مختلف وروح جديدة؟! ولقد جمعنى لقاء منفرد لقرابة ساعتين مع أستاذى د. «بطرس غالي» الأمين العام السابق للأمم المتحدة بعد أن هاتفنى مستفسراً عن وعكة صحية طارئة ألمت بى، فلما برأت منها سعيت إليه فى منزله على ضفاف نيل الجيزة استمع إلى الأستاذ المتمرس صاحب الخبرة العريضة والفريدة الذى تربطنى به علاقة التلميذ بأستاذه منذ أكثر من أربعين عاماً، تعلمنا منه فيها التفكير المنظم وأسلوب طرح الأولويات والمناقشة الموضوعية للقضايا فى شفافية ووضوح، وقد قال لى ذلك الرجل الذى شغل الدنيا كلها لعدة أسابيع عند تعيينه فى أرفع منصب دولى وشغلها لعدة شهور أخرى عندما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية مهمته ووقفت ضد الإرادة الدولية فى التجديد له؛ لأنه لم يكن أداة طيعة فى يد «واشنطن»، فإذا به يحصل على أربعة عشر صوتاً فى مجلس الأمن تؤيد التجديد له لفترة ثانية فى مقابل رفض الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فكان لها ما أرادت، وكانت تلك إشارة لا تخطئها العين مؤداها أن العالم قد تغير وأن الكلمة العليا أصبحت للقطب الأوحد وحده وقد قال لى د. بطرس غالى - ضمن أفكار مختلفة يطرحها ذهنه الصافى فى تلك المرحلة الرصينة من العمر - إن الحرب الأخيرة على العراق هى رد فعل طبيعى لحادث الحادى عشر من سبتمبر 2001، فالكثير من الأمريكيين يشعر أن

يوم سقوط «بغداد» هو يوم رد الاعتبار للولايات المتحدة الأمريكية التى تحولت لديها العملية الإرهابية فى «نيويورك» و«واشنطن» فى وقت واحدة إلى عقدة متجذرة فى عمق الوجدان الأمريكى، وكان لابد للقوة العظمى فى عالم اليوم أن تسعى نحو مغامرة عسكرية كبيرة تستعيد بها الثقة فى النفس وترسل من خلالها إشارات للقوى الدولية والإقليمية بدءاً من أوروبا، ومروراً بالصين، ووصولاً إلى كوريا الشمالية تقول فيها إنها صاحبة القوة المنفردة فى العالم والتى تستطيع أن تتصرف وحدها عندما تشاء، ولقد كان من حظ بلاد ما بين النهرين أن تكون العراق هى مسرح العمليات ومركز إطلاق الإشارة المطلوبة، ولسنا نعرف بالضبط حتى الآن إذا كان ما جرى هو بداية سلسلة من الاضطرابات والقلاقل بل وربما العمليات الإرهابية أيضاً التى يمكن أن تجتاح الشرق الأوسط بفوضى العنف، أم أن المنطقة سوف تدخل بالضرورة مرحلة تدجين واستئناس بل واستقرار وإصلاح؟، وبين الخيارين وفى منتصف الاحتمالين أطرح الملاحظات التالية:

أولاً: إن الشرق الأوسط كان مصدر قلق واضطراب فى العقود الخمس الأخيرة حيث يمثل الصراع العربى- الإسرائيلى صداعاً دولياً لا يمكن تجنبه، ولقد دخلت المنطقة فى أجواء اضطرابات طويلة بسبب استهدافها من جانب القوى الكبرى، خصوصاً فى عملية الإحلال والإبدال بين الاستعمار التقليدى البريطانى والفرنسى وبين النمط الجديد من الهيمنة الذى تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بشكل سافر، خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق وانفراد «واشنطن» بعملية إعادة ترتيب الأوضاع الدولية وفقاً لما تريد، وقد كان نصيب الشرق الأوسط من الشهية الأمريكية المفتوحة كبيراً، لأن 11 سبتمبر 2001 خلقت وهماً أمريكياً يعتبر أن الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية لا يقف عند حدودها ولكنه يتأثر بكل ما يجرى فى بقاع العالم المختلفة خصوصاً فى المنطقة العربية والدول الإسلامية.

ثانياً: لقد أبرزت عملية سقوط بغداد واحتلال العراق ووجود جنرال أمريكى يحكم «أرض الرافدين» من «عاصمة العباسيين» كان بمثابة زلزال قوى غير المفاهيم

وبدل البرامج وجعلنا أمام حقائق جديدة لم يكن لها وجود من قبل، وخصوصاً أن دراما السقوط قد تمت بشكل مفاجئ بل وغامض حتى الآن؛ لأن النظام العراقى السابق قد حارب بكوادر حزب البعث وحده الذى سلحه دون غيره وحرم جماهير الشعب العراقى من حق الدفاع عن وطنها، وخصوصاً أن الخوف من ذلك النظام والعداء له قد أثر إلى حد كبير فى رد فعل العراقيين تجاه القوات الغازية، وهنا يجب ألا يغيب عن البال أن سقوط الجناح العراقى لحزب «البعث» العربى له أيضاً تداعياته فى المشرق العربى وعلى سوريا تحديداً رغم العداء المعروف بين الجناحين منذ سنوات طويلة.

ثالثاً: إن من نتائج ما جرى أيضاً هو ظهور الشيعة على المسرح السياسى للأحداث كقوة ذات ثقل سياسى ودينى مع إحساس كامل لديهم بالقهر وغياب الدور فى ظل حكم الرئيس السابق «صدام حسين»، ولقد كانت مظاهرتهم الاستعراضية يوم الاحتفال بأربعينية «سيد الشهداء» هى مثال للإحساس بالقوة والخروج إلى الساحة بعد ضغوط طويلة، ولا يمكن أن نتحدث عن «شيعة العراق» دون أن نشير إلى «شيعة لبنان» والمواجهة المحتملة مع «حزب الله» الذى تمثل سوريا وإيران الركيزتين الداعمتين لوجوده واستمرار دوره، وهو بالمناسبة يمثل هاجساً كبيراً لدى إسرائيل بصورة تتفهمها «واشنطن» وتسعى لتحقيق ذلك الهدف الإسرائيلى فى هذه الظروف الاستثنائية التى تمر بها المنطقة.

رابعاً: إن وزير الدفاع الأمريكى «رامسفيلد» قد أدلى بتصريح له مغزاه قال فيه إن الولايات المتحدة الأمريكية لا توافق على قيام نظام سياسى دينى فى العراق على النمط الإيرانى تحديداً، وهو بذلك لا يستبعد بالكامل القبول الأمريكى بدور سياسى لجماعات دينية فى العراق الجديد تحت مظلة الديمقراطية التى يتحدثون عنها، وفى ظنى أن «واشنطن» لن تمانع فى قيام نظام سياسى تقوده حكومة تمثل توجهاً إسلامياً شكلياً على غرار النموذج التركى؛ لأن ذلك سوف يحقق لها عدة أهداف فى وقت واحد، أولها ضمان نوع من الاستقرار النسبى لشعب لم يعرف

الاستقرار الحقيقى طويلاً عبر تاريخه كله، كما أنه يصنع واجهة ترضى بعض التيارات الإسلامية المعتدلة وتمتص روح الغضب الرافض للدور الأمريكى فى المنطقة، وتؤدى إلى حالة من حالات التعاون المحتمل مرة أخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التيارات الدينية فى الدول العربية والإسلامية.

خامساً: إن الحرب على العراق كانت بمثابة رسالة واضحة وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية والإسلامية فيها من الترهيب بقدر ما فيها من الترغيب، ولكنها تتطلع فى النهاية إلى حالة من تطبيع العلاقات بين كافة الأطراف واستئناس كل القوة المشاغبة وتغيير الخطاب السياسى بالكامل فى المنطقة، ولعلى أزعم هنا أن «واشنطن» - برغم كل المصاعب والمتاعب - قد وجدت بعض الاستجابة لرسالتها الجديدة.

سادساً: إن التحولات التى تسعى إليها «واشنطن» والتغييرات التى تطلبها بدعوى الإصلاح تدور كلها حول ثقافة المجتمعات العربية والسعى للعبث بهويتها ولا شك أنها ملحة فى هذا المطلب، مصممة على المضى فى هذا الاتجاه، فلقد صرح الرئيس الأمريكى الحالى أكثر من مرة أنهم جاءوا إلى العراق ليمكثوا فترة لا يمكن تحديدها إلا وفقاً لإنجاز المهمة التى أعلنوا عنها وتحدثوا منذ شهور حولها والتى جسدتها ما سميت بمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التى أطلقها «كولين باول» فى محاضرته الشهيرة عند منتصف ديسمبر عام 2002 .

سابعاً: إن الشخصية الحضارية للأمة العربية والإسلامية تبدو هى الأخرى مستهدفة فالتعليم الدينى مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية والحماس القومى الشديد مصدر تحفظ عندها، فالمنطقة لم تعد كما كانت، وحدود الحركة لم تعد متاحة بالقدر الذى كانت عليه، وإسرائيل حققت جزءاً كبيراً من أحلامها بعد أن أمنت لها الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً الجبهة الشرقية وأعطتها الفرصة لكى تتسكع على «خريطة الطريق» دون ضوابط واضحة أو نهايات محددة.

.. إن استعراض النقاط السابقة يؤكد أنه ليس بمقدورنا أن نقول إن الشرق

الأوسط يدخل بالضرورة مرحلة التدجين الفكرى والاستئناس السياسى، ولكننا نستطيع أن نقول وبارتياح إن الأمور ما زالت غير واضحة وأن الجزء الخفى من الأجندة الأمريكية لم يظهر بعد، ويجب أن يتطلع العرب فى هذه المرحلة إلى قدراتهم الذاتية وأن يتجهوا إلى تعزيز مسيرة الإصلاح الداخلى والوعى الخارجى لأنه لا بديل عنهما فى مواجهة الرياح العاصفة التى تعرضنا لها، والأنواء التى مازالت تحيط بنا، والضباب الذى يغلف مستقبل المنطقة كلها.

الفصل السادس

خلاص الشعوب

«من يأبى اليوم قبول النصيحة التى لا تكلفه شيئاً
فسوف يضطر فى الغد إلى شراء الأسف بأغلى سعر»

أفلاطون

عروبة السودان.. مسئولية من؟

ليس من شك فى أن المسألة السودانية هى شأن عربى لا يبدو بعيداً عن هموم القضية الفلسطينية بل إننا نلمح فى الأفق ذلك التشابك بين أطراف المخطط الذى يطوق المنطقة العربية، لذلك فإنه عندما وقعت الحكومة السودانية مع قيادة التمرد فى الجنوب اتفاق «ماشاكوس» عام 2002 انتفض الكثيرون ـ وأنا منهم ـ وعبروا عن قلق شديد من احتمال أن يؤدى هذا الاتفاق إلى تقسيم السودان إلى دولتين فى الشمال وفى الجنوب، ولقد أتاحت لى الظروف مؤخراً أن أزور السودان أثناء احتفالات عيد استقلاله السابع والأربعين وتساءلت بينى وبين نفسى فى أسي: إن «بريطانيا» راعية السياسة التقليدية «فرق تسد» قد تركت السودان دولة مستقلة واحدة وها هى تداعيات الأمور تصل بالسودانيين بعد قرابة نصف قرن من الاستقلال إلى ما يشبه الانفصال الفعلى أو التقسيم الواقعى، لذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو كيف آلت الأمور إلى هذه الدرجة؟ وهل هى مسئولية سودان الداخل أم هى مسئولية القوى الخارجية ـ دولية وإقليمية ـ الطامعة فى ثروات أكبر دولة إفريقية والراغبة فى تقسيمها وإنهاء تميزها بين دول القارة وتحجيم عروبتها وتقزيم مكانتها، ولعلى أطرح هنا ملاحظاتى فى تجرد حتى عن الهوى المصرى والانتماء العربى معاً لكى أقول:

أولا: إن جهود العرب ـ بما فيهم مصر جارة الشمال الكبرى ـ لم تتجاوز الكثير منذ استقلال السودان خصوصاً تجاه الجنوب، لقد أقامت مصر مسجداً فى «ملكال» عندما كانت تحت تاج ملك مصر والسودان إلى جانب استراحات الرى وجامعة القاهرة فرع الخرطوم وعدد من المدارس المختلفة، حتى قام نظام ثورة الإنقاذ بتصفية الجزء الأكبر من تلك الرموز المصرية لأسباب لا أجد مبرراً للخوض فيها، بينما

وقفت معظم الدول العربية موقفاً سلبياً تجاه السودان عموماً وجنوبه وخصوصاً ربما باستثناءات قليلة مثل ما قامت به دولة «الكويت» عندما شيدت مستشفى فى المنطقة المحرومة من الرعاية الصحية، ولكن التأثير الأوضح ما قدمته البعثات التبشيرية النشطة من خلال الكنائس ومراكز العمل التطوعى الأجنبى فى مدن وقرى وغابات جنوب السودان.

ثانياً: دعونا نتذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - الظروف التى صاحبت استقلال السودان فى ظل صراع السلطة فى شمال الوادى بين «نجيب» و«عبد الناصر» فى وقت اكتسح فيه «الاتحاديون» بزعامة «إسماعيل الأزهرى» «حزب الأمة» الذى كان لا يتحمس للوحدة مع مصر ويطلب الاستقلال، وفى تلك الفترة جرت تحولات داخلية سودانية جعلت الاستقلال مطلباً شعبياً عاماً - وهذا حق طبيعى - فتحقق ذلك الإنجاز الكبير مع مطلع عام 1956، وتوالت على الخرطوم أنظمة وقيادات من الجيش تارة ومن الأحزاب السياسية تارة أخرى، ولكنها اشتركت معظمها فى ذلك الحجم الكبير من الحساسيات الموروثة تجاه مصر فى جانب مع شعور بتميز الشمال السودانى على جنوبه فى جانب آخر، وهو ما أدى إلى إهمال واقعى للتنمية فى الجنوب، ورغم أن الرئيس السابق «نميرى» كان قد وقع اتفاقية «أديس أبابا» مع حركة التمرد فى الجنوب فى النصف الأول من السبعينيات إلا أن عام 1983 قد شهد تحولاً خطيراً فى الاتجاه المعاكس وذلك عندما تبنت الحكومة فى العاصمة السودانية طرحاً دينياً غير مدروس سياسياً، حيث كان يقرر تطبيق الشريعة الإسلامية على الشعب السودانى دفعة واحدة وهو ما مثل بداية المواجهة الحقيقية بين شطرى الدولة السودانية وهى فترة لعب فيها الدكتور «حسن الترابي» دوراً فاعلاً ومؤثراً.

ثالثاً: إننا إذا كنا نعتبر الشعب السودانى من أكثر الشعوب العربية ثقافة فإنه أيضاً من أكثرها تسييساً وإحساساً بالحرية، إذ يكفى أن نعلم أنه شعب «العصيان المدني» الذى اسقط نظامين عسكريين أولهما نظام «عبود» فى الستينيات وثانيهما نظام «نميرى» فى الثمانينيات، وهو أمر لا أظن أن كثيرين قد فطنوا إليه، فتعاملنا مع السودانيين لم يتجاوز اعتبارهم فقط حراس البوابة العربية الأفريقية بينما السودان

حقيقة هو ظهير BACKYARD الحدود الجنوبية لخريطة الوطن العربى، فإذا كانت المخاطر تتهدد العرب بوضوح على جبهة الصراع العربى الإسرائيلى فإن هناك مخاطر لا تقل عنها تقبع خلف تلال القرن الأفريقى وبين مستنقعات الجنوب السوداني! والآن حان الوقت لكى نستعيد الوعى الغائب والرؤية المفقودة ونترجم اهتمامنا بالسودان إلى دعم عربى للجنوب وتنمية لسكانه وخصوصاً أن الثروات واعدة بعد طول معاناة وشدة حرمان.

رابعاً: إن تواجد عناصر دخيلة قد تكون لها السيطرة على دولة منفصلة فى جنوب السودان - إذا قامت - لن تكون تهديداً مباشراً لمصر ومواردها المائية وأمنها القومى فحسب بل إنها قد تكون مصدر خطر على الحزام العربى فى شرق إفريقيا كله، وخصوصاً أن العروبة فى السودان تتمركز فى الوسط والشمال بينما تتعرض لضغوط وافدة فى الجنوب والشرق والغرب مع توجهات انفصالية فى الأطراف لا تقف عند حدود الجنوب وحده، وهو ما يعنى أيضاً إمكانية انكماش الوجود العربى فى السودان خلال نصف القرن الحالى ويكفى أن نقول إن الخرطوم العاصمة قد أصبح يعيش فيها وحولها أكثر من مليونى جنوبى.

خامساً: إن ارتفاع النبرة الدينية لدى الحكومة السودانية وقيادتها فى الخرطوم تضيف عنصراً مقلقاً للجنوبيين خصوصاً عندما يقترن ذلك بغياب التنمية واستمرار الحرب مع عملية الحقن المستمرة للجنوبيين والشماليين من خلال أطراف مختلفة إلى الحد الذى يجعلنى أشعر أحياناً وكأن شمال السودان قد ضاق ذرعاً بجنوبه، بينما بدأ جنوبه يتطلع إلى الحكم الذاتى بعد أن تأكد لسكانه أنهم يربضون على ثروات بترولية وتعدينية كبيرة، حتى أنه قد تردد إن قيادة «قرنق» قد باعت امتياز التنقيب عن البترول لشركات هندية بعدة مئات من ملايين الدولارات، وهنا نكون أمام تكريس فعلى للانفصال يصعب إخفاء أبعاده.

.. هذه ملاحظات عامة لابد أن تقترن لدينا بتصورات جادة وعاجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من السودان الموحد وفقاً لأسس ثلاثة هى:

الأساس الأول: ضرورة القيام بعملية توزيع عادلة بين الشمال والجنوب فى

الثروة والسلطة معاً بحيث تصبح المواطنة هى المعيار الوحيد لتحديد هوية المواطن السودانى دون النظر إلى أصوله العربية أو الأفريقية أو التفكير فى ديانته مسلما أو مسيحيا أو لا دينيا ، إذ إن مثل هذه السياسة الجديدة هى التى يمكن أن تؤدى إلى ميلاد سودان ديمقراطي جديد .

الأساس الثاني : ضرورة السعى نحو إصلاحات سياسية ودستورية شاملة فى السودان تقترن أيضاً بإنجازات اقتصادية وعمرانية يبدو ذلك البلد الكبير فى حاجة إليها ، فالسودان فى ظننا لم يوظف كل إمكاناته ولم يستفد بكل خيراته .

الأساس الثالث : إن القيادات التقليدية فى السودان - وهى مزاج مشترك من رؤية سياسية ودينية - تحتاج إلى مراجعة أوراقها وإعادة النظر فى سياساتها ، فالسودان اليوم ليس هو سودان الأربعينيات والخمسينيات أو حتى الستينيات والسبعينيات ، إننا أمام تطورات سريعة وتداخلات متتالية ومصالح متشابكة أصبحت تفرض على الحكم والسياسة فى السودان درجة من المصداقية والشفافية لا يمكن الإقلال من تأثيرهما .

. . إن الأمل معقود على التغيير المحتمل فى أفكار ومشاعر السودانيين - الجنوبيين والشماليين على حد سواء - فالفترة القادمة تحتاج إلى كل المبادرات البناءة والتوجهات المطمئنة حتى يتجاوز السودان محنته وينهى أزمته فلم يعد الأمر قاصراً على الوحدة الشكلية أو الالتزامات الواقعية ولكنه أصبح يتجاوز ذلك إلى القناعات الذاتية لكل طرف فى أن مصلحته ترتبط بالضرورة بدولة السودان الواحد فى عصر الكيانات الكبيرة والتكتلات القوية ، ولنأخذ من دولة الهند مثالاً حيث التعددية المفرطة فى الثقافات والديانات والأصول والأعراق ومع ذلك قامت الدولة الهندية كأكبر ديمقراطية فى عالمنا المعاصر ، ومثل هذا الطرح يمكن أن يؤدى إلى القضاء على مخاوف الجنوبيين بل ربما يؤدى أيضاً - وأرجو ألا أكون مستغرقاً فى التفاؤل - إلى الاستغناء على الاستفتاء الذى حدده اتفاق «ماشاكوس» بعد ست سنوات من توقيعه أو على الأقل تحول الاستفتاء إلى صيغة إيجابية بحيث يدور السؤال حول الوحدة ولا ينصرف إلى الانفصال ، لقد جاء الوقت الذى يجب أن يدرك فيه العرب

جميعاً أن السودان كيان شديد التأثير فى المستقبل العربى، فإذا كانت الجبهة الشرقية العربية معرضة لأحداث جسام حيث قلب العالم العربى يصارع دولة إسرائيل فإن الجبهة الجنوبية لا تقل خطراً عن غيرها بل قد تتفوق عليها إذا أدركنا أن مركز الصراع الدولى القادم سوف ينتقل إلى إفريقيا حيث اكتشافات النفط الضخمة وتأثيراتها المتوقعة على النظم القائمة والسياسات المنتظرة فى ظل شبكة جديدة ومعقدة من المصالح التى لا يمكن تجاهلها، حيث تفتحت شهية الولايات المتحدة الأمريكية لمناطق جديدة فى أفريقيا يبدو السودان فى مقدمتها ليكون بؤرة لصراع قادم ومركز لأطماع لا تخفى على ذى بصيرة، ونحن عندما نشير إلى المخاطر التى تتهدد عروبة السودان فإننا لا نتحدث عن الزحف الذى يطوقها بل نتحدث أساساً عن المخاطر التى يمكن أن تحيل هذه الدولة إلى جبهة ساخنة وشوكة فى جنب الخريطة العربية بدلاً من أن تكون دعماً لها وسنداً لمستقبلها وظهيراً فى مواجهة الأنواء والأعاصير التى تستهدفها.

.. إن المسألة لا تقف عند عروبة السودان كقضية ولكنها تتجاوز ذلك إلى السودان الوطن والدولة لشعب عزيز على أمته، متميز فى قارته، عرف الديمقراطية فارتبط بها، وعشق الحرية فدافع عنها، وقد جاء الوقت لكى يتمسك أيضاً بوحدته دون أن يفرط فيها.

السودان.. فصل جديد

لا أظن أن بلدين فى هذه المنطقة من العالم تربط بينهما ثوابت الجغرافيا وحقائق التاريخ مثل «مصر والسودان»، وإذا كانت القضية الفلسطينية هى القضية العربية الأولى فإن المسألة السودانية لا تقل بالنسبة «لمصر» أهمية وأولوية، لذلك كان ملف «السودان» من شواغل السياسة المصرية وجزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وليس ذلك موقفاً من طرف واحد إذ إن الشأن المصرى هو موضع اهتمام سودانى أيضاً فى ظل كل الأنظمة والحكومات، ورغم أن للسودان جيراناً مباشرين يقترب عددهم من عشر دول إلا أن علاقته «بمصر» ذات خصوصية جعلت للأمن القومى لهما مفهوماً مشتركاً، إذ تبدأ حدود «مصر» الاستراتيجية من أعالى النيل وتمتد حدود «السودان» الجيوبولوتيكية حتى السواحل المصرية للبحر المتوسط، ولقد فطنت «مصر» مبكراً للنظرية الواسعة لمعنى الأمن القومى منذ تعامل الفراعنة مع الحيثيين والهكسوس، كما أن جيش «مصر» استقبل المغول والصليبيين فى «عين جالوت» و«حطين» قبل أن تصل جحافلهم إلى حدوده المباشرة، لذلك يكون من الطبيعى أن نهتم الآن بالشأن السودانى ونضعه فى مقدمة أولوياتنا خصوصاً بعد مفاجأة الاتفاق بين الحكومة السودانية فى الخرطوم وأكبر حركة فى الجنوب يقودها العقيد «جون جارانج»، حيث فتح الستار فجأة عن توقيع اتفاق بين الطرفين اختلفت بشأنه الأقوال وتضاربت حوله الآراء وتعددت أمامه التحليلات وإن اتفق الجميع على الشعور بحالة من القلق لأن الاحتمالات مفتوحة كما أن حق تقرير المصير قد أدى غالباً عند تطبيقه فى مناطق مختلفة إلى عملية تقسيم ليست فى صالح السودان شماله أو جنوبه، كما أن الأمر يستوجب من «مصر» وقفة واضحة لأنها توءم السودان ورفيق التاريخ وشريك الجغرافيا.

واستأذن هنا فى أن أبث هواجسى وأن أشير إلى بعض مصادر القلق موجزاً لها فى عدد من النقاط :

أولاً: إنها المرة الأولى فى ظنى التى يتخذ فيه «السودان» قراراً واضحاً بهذا الحجم دون أن يستشير جيرانه خصوصاً «مصر»، ولعل الأشقاء فى جنوب الوادى يتذكرون أن «الثورة المصرية» تحمست لاستقلال «السودان» حتى تقطع الطريق على «بريطانيا» عند مرحلة معينة لا تتجاوزها، وعندما أجهض حلم وادى النيل كان العزاء الحقيقى لنا هو أن «السودان» قد حصل على استقلاله فى توقيت مقارب لحصول «مصر» عليه، وحسبنا أن قد أسدل الستار على تاريخ طويل ملىء بالحساسيات التى غذتها السياسات البريطانية فى ظل الحكم الثنائى حتى استقرت أوهام كامنة فى عقلية الطرفين ولكنها زالت بزوال الوجود البريطانى وانتهت باستقلال شطرى الوادى، فكان من الطبيعى والأمر كذلك ألا يكون هذا الاتفاق المصيرى والذى يؤثر على جيران الشمال والجنوب على حد سواء ليحدث بهذا التفرد وتلك السرية، بينما هناك أطراف أخرى سودانية وغير سودانية سوف يمس الأمر مصالحها ومع ذلك لم تكن شريكاً فى المفاوضات أو حتى مراقباً لها أو متابعاً لمراحلها.

ثانياً: إننى ممن يظنون - وبعض الظن إثم - أن خيار التوجه الحضارى الذى يتبناه نظام الحكم فى «الخرطوم» كان على امتداد السنوات الأخيرة أقوى إلحاحاً من استمرار وحدة «السودان» ذاتها، ولقد سمعت بأذنى مسئولاً سودانياً رفيع القدر يصرح بأنه يؤكد «لمصر» تمسكهم بوحدة السودان كما لو كان هذا الأمر مطلباً مصرياً وليس ضرورة سودانية! ، وقد كانت «المبادرة المصرية الليبية» تحدد اختلافها الأساسى مع «مبادرة الإيجاد» فى مسألة حق تقرير المصير رغم بريقها الإنسانى على اعتبار أنها خطوة قد تؤدى فى الغالب إلى انفصال الجنوب وتقسيم «السودان».

ثالثاً: لقد أتاحت لى ظروف عملى السابق أن يكون «ملف السودان» واحداً من مسئوليات موقعى وقمت بزيارة «الخرطوم» على رأس وفد من مختلف الوزارات

والقطاعات لاجتماعات اللجنة المشتركة فى عام 2000، ورأيت المودة الصافية من ذلك الشعب العظيم والرغبة القوية فى استعادة إيجابيات الماضى والابتعاد عن سلبيات فترات معينة، كما أحسست بالتطلع إلى «سودان» جديد يقوم على أسس تستمد شريعتها من مفهوم المواطنة بغض النظر عن اختلاف الأعراق والثقافات والديانات؛ لأن «السودان» قام أصلاً على التنوع والتعددية وعرف عبر تاريخه عمليات الانصهار المختلفة بين أطراف التركيبة السكانية لذلك البلد مترامى الأطراف، متعدد التخوم، والذى يربض على ثروات واسعة فضلاً عن مساحات شاسعة من أرض قابلة للزراعة يمكن أن تجعله بمثابة سلة الغذاء لأفريقيا أو العالم العربى، ولكنه كان دائماً قدر «السودان» فى أن يسبق نضوجه السياسى تقدمه الاقتصادى وأن تتطور لديه ديمقراطية من نوع خاص هى التى قدمت للعالم المعاصر نموذجين للتمرد المدنى أحدهما قبيل منتصف الستينيات ضد حكم «إبراهيم عبود» والثانى فى منتصف الثمانينيات ضد حكم «جعفر نميري»، ولذلك فإن شعب «السودان» لا تنقصه الدراية السياسية ولا ثقافة الديمقراطية ولا القدرة على فهم المواقف وتغيير الأوضاع، من هنا كان «اتفاق نيروبى» من وجهة نظرى قفزة على الواقع ومقاطعة واضحة للتطور الطبيعى لتسوية المسألة السودانية.

رابعاً: إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001، قد انعكست أيضاً على الوضع فى «السودان» بعدما هرعت حكومة «الخرطوم» إلى فتح حوار مبكر مع الإدارة الأمريكية وإبداء درجة عالية من التعاون فيما يتصل بالمعلومات المرتبطة بتنظيم «القاعدة» وقائدها «بن لادن» الذى قضى فى «السودان» فترة سعت حكومته أثناءها إلى تسليمه لوطنه الأصلى «المملكة العربية السعودية»، ولكن الأخيرة رفضت بينما نجح السودانيون فى تسليم الإرهابى «كارلوس» لمن يطلبونه للمحاكمة وينتظرونه للمواجهة، ومجمل هذا القول أن النتيجة قد أدت إلى فتح شهية «الولايات المتحدة الأمريكية» للتدخل السياسى المكثف فى المسألة السودانية وهو ما بدا واضحاً فى الشهور الأخيرة، وكان المبعوث الأمريكى الخاص بالمسألة السودانية والذى عينته الإدارة الجديدة بديلاً لمبعوث سابق فى هذا الخصوص قد أعد التقرير

الذى صدر مؤخراً محتوياً قدراً من الإيجابية والفهم لطبيعة المشكلة، ولكن «الولايات المتحدة الأمريكية» التى صرحت دائماً بأنها تريد «للسودان» حلاً إفريقياً هى التى فاجأت الجميع بحل مباشر يفسره كل طرف كما يراه وإن كان الانفصال هو منتهاه!! وعلى الرغم من أن «الولايات المتحدة الأمريكية» كانت قد قررت فى وقت سابق أن مشاركة «مصر» كجار من الشمال و«كينيا» كجار من الجنوب سوف يكون من شأنها إحداث التوازن بل وربما التزاوج والاندماج بين المبادرتين «المصرية الليبية» فى جانب و«مبادرة الإيجاد» فى جانب آخر، إلا أن ما حدث يبدو لى مثل عملية الخروج عن النص الذى يتبعه بعض الفنانين اعتماداً على عنصر المفاجأة ورغبة فى تمييز الدور.

خامساً: إن باقى أطراف المعارضة السودانية الشمالية والجنوبية وهى جزء أساسى من المعادلة برمتها يشعرون بشيء من الاستبعاد والتهميش، فضلاً عن أن الاتفاق الجديد قد جعل عنصر الزمن طرفاً فى الاتفاق كله عندما قرر مدة ست سنوات كمرحلة انتقالية تثبت فيها الحكومة المركزية فى «الخرطوم» حسن نواياها، وتقدم لأهل الجنوب من أسباب الإغراء ما يدعوهم لاستمرار الانضواء تحت مظلة الدولة السودانية بدلا من طلب الانفصال عن استخدام حق تقرير المصير، وهذه نقطة تبدو غاية فى الخطورة لأننا جعلنا تنفيذ الاتفاق مشروطاً بمواقف وسياسات لنظام الحكم فى «الخرطوم» تجاه أهل الجنوب وكأننا حكمنا بالحتمية على خيار الانفصال فى الغالب وهو أمر يمثل فصلاً جديداً من القلق المشروع ويفتح الملف السودانى على مصراعيه فى هذه المرحلة ويضعه فى مقدمة الشواغل المشتركة بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، لا تصرفهم عنها جرائم «شارون» فى الأرض الفلسطينية المحتلة ولا يشدهم عن الإحساس بأهميتها ذلك الإيقاع السريع للتطورات الدولية والمتغيرات الإقليمية لأن «السودان» قضية مصرية كما أن «مصر» قضية سودانية.

.. إن العلاقات المصرية السودانية قد ظلت دائماً مثل الأمطار الموسمية تحكمها مواقيت متفاوتة وظروف مختلفة ولم توجد سياسة مستقرة مستمرة بين البلدين

لأسباب عديدة ليس هذا مجال الخوض فيها، ولكن ما حدث مؤخراً من اتفاق بين الحكومة المركزية فى «الخرطوم» و حركة «جون جارانج» فى الجنوب إنما يمثل خطوة غير واضحة المعالم متداخلة الدلالات يفسرها كل على هواه، ولا يمكن أن تقف «مصر» أو «ليبيا» باعتبارهما نموذجين لجيرة الشمال موقف المراقب من بعيد والمتأمل بغير وعى رغم أن القائد الليبى قد ذكر أننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين أنفسهم وهذا صحيح، ولكن المسئولية لا تقف عند حدود «السودان»، وليست هذه دعوة للتدخل فى شأن داخلى سودانى لأن الأمر عندما يصل إلى احتمالات التقسيم فإنه يبدو مختلفاً تماماً ولا يصبح شأناً داخلياً بقدر ما هو شأن إقليمى وقضية تمس أطراف غير سودانية أيضاً، وإذا كانت شخصية «جارانج» تحتوى على كل ألوان الطيف السياسى وهو الذى رفع شعار الوحدة، بينما تدل كل جهوده ومساعيه إلى السعى نحو الانفصال، فإن تساؤلات كثيرة تحيط بما جرى ومخاوف واردة تلف الأمر برمته ومن حقنا أن يعلم الأشقاء فى «السودان» شماله وجنوبه أن وحدة التراب الوطنى لذلك البلد الشقيق هى أمر يهم «مصر» بالدرجة الأولى لا لأسباب تتصل بمنابع النيل ـ و«مصر» تعرف كيف تحمى حقوقها فيها ـ ولا لأسباب تتصل بمخاوف من احتمال وجود إسرائيلى فى الجنوب أو دولة دينية فى الشمال، وإنما لسبب آخر أساسى هو أنه لا يمكن لدولة أن تصحو فجأة ذات صباح لتجد أن الدولة الجارة قد انقسمت إلى دولتين، وأن الجغرافيا السياسية قد تغيرت والحدود قد اختلفت، وأن عليها أن تعيد حساباتها بعد تعاملات ثابتة امتدت لقرون طويلة وخصوصاً أن «مصر» ترتبط «بالسودان» ارتباطاً لا يقف عند حدود العاطفة وهى عميقة، ولكنه يتجاوزها إلى إطار المصلحة وهى قوية، «فمصر» لا تنسى ذلك الشعب صاحب الحس السياسى الرفيع الذى أزاح عن كاهل «عبد الناصر» العبء النفسى للهزيمة أثناء «قمة الخرطوم العربية» فى أغسطس 1967 والذى استقبل طلاب الكليات العسكرية المصرية فى «جيل الأولياء» مع الشهور الأولى بعد النكسة، والذى رفضت قيادته أن تمضى مع المظاهرة السياسية العربية الصامتة ضد «مصر» واستمرت محتفظة بالعلاقات الدبلوماسية مع «القاهرة» بعد توقيع «اتفاقية السلام»

مع إسرائيل تأكيداً لخصوصية العلاقة بين البلدين ورفضاً للمزايدة على جارة الشمال، «فالسودان» هو فى ظنى واحد من أكبر ديمقراطيات العالم الثالث لأنه يعبر عن شعب من أكثر الشعوب ثقافة، وأشدها إحساساً بالحرية، وأعمقها فهماً للتطورات التى تجرى والأحداث التى تدور، ومحاولات التطويق التى نتعرض لها، والظروف المعقدة التى تحيط بنا والمخططات التى تستهدف استقرارنا، وسوف نظل نرقب من قريب الفصل الجديد من الشأن السودانى ذى الأهمية الخاصة للسودانيين والمصريين على السواء مع أننا نرحب بإيقاف العمليات العسكرية ونتطلع إلى نهاية دائمة لنزيف الدماء السودانية فى الجنوب لأننا نؤمن «بسودان» واحد ديمقراطى ينعم بخيراته وينمى قدراته ويكون همزة وصل بين العرب وإفريقيا كما كان على مدى تاريخه الطويل.

الهند.. الديمقراطية والتنمية

سيطر على تفكير عدد لا بأس به من الباحثين فى نظم الحكم والسياسيين المعنيين بالعمل العام مفهوم مؤداه أن الديمقراطية رفاهية لا ضرورة لوجودها وتزيد لا لزوم له وأنها لا تمثل حاجة ماسة للشعوب فالأفواه الجائعة تنتظر الطعام قبل أن تهتم بالتعبير عن رأيها أو بالمشاركة فى حكم بلادها، لذلك قالوا كثيراً إنه لا ديمقراطية مع الفقر وأن الأولى بالشعوب النامية هو أن تركز على تنمية موارد ثروتها وتعبئة مصادر قوتها بدلاً من السفسطة السياسية واللغو الديمقراطي! بل ذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قالوا إن التنمية فى ظل الديكتاتورية تتحقق بمعدل أسرع منها فى ظل الديمقراطية وأن بعض النظم الشمولية قد حققت نجاحات باهرة رغم نقص مساحة المشاركة السياسية، رددوا ذلك كله حتى كانت الهند هى الرد الأبلغ على كل هذه الأقاويل، فلقد أصبحت تلك الدولة الضخمة هى أكبر ديمقراطية فى عالمنا المعاصر، كما نجح الهنود فى الربط بين النضوج السياسى والتقدم الاقتصادى . . بين الديمقراطية والتنمية.

. . ولقد عشت فى الهند سنوات أربع فى نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات عندما كنت أعمل مستشاراً لسفارة بلادى هناك وشاهدت كيف فقدت رئيسة الوزراء «أنديرا غاندي» مقعدها الانتخابى فى دائرتها، وكيف عادت بعد عامين بأغلبية ساحقة لتتبوأ مقعدها من جديد؟! إنها الديمقراطية اللعينة التى ليس لها كبير وليس عليها قيد! ولعلى أرصد هنا مؤشرات التغيير ومظاهر التحول التى شعرت بها بعد عشرين عاماً من الغيبة عن الأرض التى كتب عنها المفكر العربى «البيروني» باعتبارها بلاد العجائب والغرائب وبلاد الفلسفات بل والمتناقضات، ففيها الغنى

الفاحش والفقر المدقع، فيها التقدم العلمى الكاسح والتخلف الاجتماعى الواضح، إنها بحق «متحف الزمان والمكان» تشاهد فيها ملامح كل عصور التاريخ وترى فى أطرافها ملامح من بقاع الدنيا بأسرها، والآن دعنا نوجز رؤيتنا لتلك الدولة الضخمة التى تقود جنوب آسيا وتؤثر فى سياسات القارة وتلعب دورين أحدهما إقليمى والثانى دولى بصورة تزايدت فى العقود الأخيرة:

أولاً: إن الهند دولة نووية ولكنها لم توقع على اتفاقية منع الانتشار النووى وسمحت لنفسها بالتقدم نحو برنامج ذرى نشط وعينها على باكستان فى الجانب الآخر، وما زلنا نذكر ذلك السباق النووى المحموم بينهما منذ سنوات قليلة وكيف كان التوازن مختلاً بين الدولتين فى فترة الأسابيع القليلة التى فصلت بين التفجير النووى الهندى والتفجير النووى الباكستاني؟! ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط فالهند تحوز إمكانات واضحة فى صناعة الصواريخ ويكفى أن نذكر هنا أن رئيس جمهورية الهند الحالى هو رمز تلك الصناعة الذى يطلقون عليه «أب الصواريخ الهندية»، وهى أيضاً دولة متقدمة فى صناعة السيارات برغم ابتعادها عن إنتاج الموديلات الفارهة والنوعيات الفاخرة.

ثانياً: إن أعظم إنجاز حققته الهند الحديثة قد تركز فى السنوات الأخيرة عندما تفوقت الهند كثيراً فى صناعة «البرمجيات»، حيث قدمت لها ثورة تكنولوجيا المعلومات الفرصة الذهبية لكى تقف فى الصف الأول من كل ما يتصل بالكمبيوتر وصناعته وثقافته، ولقد قال الرئيس «كلينتون» يوماً إن كل اتصال بين اثنين فى الولايات المتحدة الأمريكية يكون فيه وسيط هندى، حتى أن «الهند» قد تمكنت من تحقيق ما يزيد على ثمانية مليار دولار سنوياً من هذه الموجة الجديدة للتكنولوجيا العصرية، ولعلنا نقارن ذلك بحجم ما تقدمه الدول العربية فى هذا الشأن لكى نكتشف كم نحن غافلون!

ثالثاً: إن شبه القارة الهندية ودولة ما يفوق المليار نسمة أصبحت لا تستورد طعاماً ولديها اكتفاء ذاتى من الحبوب الغذائية، وهى فى ظنى معجزة حقيقية تجعل

الشوط الذى قطعته فى التنمية لا يقل كثيراً عن ذلك الشوط الضخم الذى قطعته فى الديمقراطية، وتفسير ذلك أن الهنود جادون يستمرون فى ما بدءوا فيه مع اعتزازهم بالشخصية الهندية والهوية القومية طعاماً وشراباً ولباساً بل وطرباً ورقصاً، كما أن العقلية الهندية واقعية تتفوق فى الرياضيات وتبرع فى العلوم والصناعات الصغيرة والكبيرة أيضاً، ولقد كان للهند فى الستينيات - وفى إطار العلاقات الوثيقة بين «نهرو» و«عبد الناصر» - مشروع كبير لتصنيع طائرة مشتركة، وكانت يومها الدنيا مختلفة حتى أن تقسيم العمل فى إنتاج تلك الطائرة كان يجعل تصنيع جسم الطائرة هندياً ولكن صناعة «الموتور» وهو الجزء الدقيق مصرياً!

رابعاً: إن الغوص فى أعماق الحياة السياسية الهندية والسياسة الخارجية لتلك الدولة الكبرى يشير هو الآخر إلى التحول فى عالم اليوم ويعكس حجم التغيير الذى طرأ على الساحة الدولية فى السنوات الأخيرة، فقد كانت سياسات «نهرو» وعائلته أقرب إلى السوفييت وأشد ضيقاً بالدعم الأمريكى لدولة باكستان، ثم حدث التغيير الضخم الذى بدأت إرهاصاته مع حكومة «راجيف» ابن «أنديرا غاندى» وحفيد «جواهر لال نهرو» فإذا الهند تبدو اليوم أكثر انفتاحاً على العالم وأشد قرباً من الولايات المتحدة الأمريكية، ثم هى تبتعد بالتدريج عن دورها التاريخى بين الدول النامية التى كانت تسعى للتحرر الوطنى وترفض الهيمنة الأجنبية.

خامساً: لقد كانت الهند داعماً أساسياً للقضية الفلسطينية، فقد كان الدكتور «كلوفيس مقصود» رئيس بعثة الجامعة العربية فى العاصمة الهندية شخصية مهمة لدى دوائر السياسة والحكم فى «نيودلهي»، كما كان سفير دولة فلسطين هو الآخر متمتعاً برعاية هندية خاصة حتى أنه كان يستطيع أن يرى رئيسة الوزراء عندما يطلب ذلك، وما زلت أذكر أننى شخصياً كتبت مقالاً فى مجلة «السياسة الدولية» التى تصدر فى القاهرة عند مطلع الثمانينيات حول احتمالات المستقبل أمام العلاقات الإسرائيلية الهندية ويومها ذهب سفير الهند محتجاً لدى مساعد وزير الخارجية

المصرى للشئون الآسيوية قائلاً: «كيف يجرؤ كاتب عربى على تصور تحول موقفنا يوماً ما حتى نقيم علاقات وثيقة مع إسرائيل؟!»، وها هى الأيام تدور وأعود إلى الهند التى أحبها ـ أرضاً وشعباً ـ لأجد أن الدنيا قد دارت دورتها الكبرى وأن المواقف قد تحولت كثيراً، فالمسئول الهندى الكبير قال لى مباشرة إن لدينا علاقات عسكرية وثيقة مع إسرائيل ولكنها ليست فى المجال النووى لأن كلينا دولة نووية لا تحتاج إلى الأخرى، ثم يضيف ولكننا لا نزال متمسكون بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية!

سادسا: إننا قد ارتكبنا خطأً فادحاً يجب أن نعترف به عندما حاول بعضنا «أسلمة» الصراع الدائر فى جنوب آسيا بين الهند وباكستان، وأظن أن ذلك كان أحد الدوافع القوية التى وجهت الهند نحو إسرائيل، ولعلى أتساءل الآن هل كانت محاولة بعض الدول العربية تمييز باكستان لأسباب دينية تمثل تفكيراً صحيحاً أم أنها كانت تنطوى على خطأ تاريخى يأتى اليوم حصاده؟ ثم إننى أتساءل مرة أخرى عن السبب الذى دفع الدبلوماسية العربية إلى رفض طلب الهند مؤخراً الانضمام إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامى مع أن من بين سكانها ما يزيد على مائة وعشرين مليون من المسلمين الهنود حتى أنها قد وضعت على قمة بروتوكول الدولة فيها رئيساً مسلماً ثلاث مرات منذ الاستقلال بدءاً من «ذاكر حسين»، مروراً «بفخر الدين على أحمد»، وصولاً إلى الرئيس الحالى «عبد الكلام»، كما كان نائب الرئيس عندما كنت أعمل فى الهند هو السيد «محمد هداية الله»، وكان قائد سلاح الطيران مسلمًا آخر هو الجنرال «لطيف»؟ . . لذلك كنت أود لو أننا تعاملنا مع جنوبا آسيا من منظور سياسى ولم نقف عند حدود التعاطف الدينى.

. . إننى أشعر ـ بعد هذه النقاط الكاشفة ـ أن الهند قوة آسيوية كبيرة ذات دور دولى مؤثر كما أشعر أننا غائبون إلى حد كبير عن تلك الساحة المهمة، بل إننى أجازف وأقرر أن لدى إحساساً بأن الهند سوف تلعب دوراً مؤثراً فى الخليج العربى عبر المحيط الهندى بدعم أمريكى على اعتبار أن دورها المطلوب هو جزء من إعادة ترتيب الأوضاع فى جنوب وغرب آسيا، ولقد حصد الهنود مكاسب

كبيرة بعد حادث الحادى عشر من سبتمبر 2001، فالحرب المفتوحة ضد الإرهاب والتى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية قد مكنت الدبلوماسية الهندية من أن تضع الحركة الانفصالية فى «كشمير» فى مصاف من يطلقون عليهم «الإرهاب الإسلامي»! وهكذا تحقق للهنود إعلامياً فى «كشمير» ما حققه الروس سياسياً فى «الشيشان»، وهنا يجب أن أعترف ببراعة الدبلوماسية الهندية التى استفادت من حركة عدم الانحياز فى مرحلة معينة كما استفادت من العلاقات الوثيقة مع السوفييت فى مرحلة أخرى، وها هى الآن تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بطرح جديد تكسب به أيضاً، ولكن يجب ـ احتراماً للموضوعية ونزاهة التقويم ـ أن أقرر أن الهنود شديدو الحرص على استقلالية القرار الهندى ولديهم قلق داخلى من الهيمنة الأمريكية ولا يتحمسون كثيراً لضرب العراق ويشيرون إلى الخسائر الاقتصادية المحتملة خصوصاً إذا تأثرت واردات البترول والعمالة الهندية من العراق والخليج، ولكننا فى الوقت ذاته واحتراماً لذات الموضوعية ونزاهة الرأى نزعم أن الهنود قد استفادوا تلقائياً من الحرب المفتوحة ضد الإرهاب الذى جرى ربطه ظلماً بالإسلام وتصنيف قواعده وكوادره تحت مظلة دينية، وكأن العالم يحارب الآن معركة التطرف الهندوسى ضد المسلمين وينوب عنهم فى كبح جماح التطرف الإسلامى فى كل مكان، كما أن المصاعب الداخلية التى تواجهها باكستان من جراء ذلك اليوم المشئوم من عام 2001 تضيف هى الأخرى ميزة سياسية وعنصر تفوق أمام الدبلوماسية الهندية . . خلاصة القول إننا يجب أن نعترف بفرادة النموذج الهندى الذى مضى على طريق الديمقراطية والتنمية معاً، ووظف المتغيرات الدولية فى خدمة سياسته الخارجية، وهى أمور تحتاجها أمتنا أكثر من أى وقت مضى، وتتطلع إليها شعوبنا بكل الأمل والرجاء فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها القومى.

تركيا وصراع الشرق الأوسط

عكست اللهجة المعتدلة نسبياً، والمواقف الموضوعية عموماً فى مؤتمرات القمة العربية روحاً جديدة يجب استثمارها، وتوظيف نتائجها لخدمة القضية العربية الأولى، والأمر يدعونا هنا إلى أن نبحث فى مواقف دول الجوار المتاخمة للأقطار العربية ومدى ما كان يمكن أن تقدمه للصراع العربى الإسرائيلى من جهود ومبادرات لتهدئة الأوضاع ودفع عملية السلام والخروج من الوضع المأساوى الذى يعيشه الفلسطينيون خصوصاً فى الشهور الأخيرة، وإننى أتساءل كثيراً لماذا لم تقم تركيا ـ وريثة الإمبراطورية العثمانية التى أجهضت مسار التطور الطبيعى لهذه المنطقة عبر قرون خمس أو ما يزيد ـ بدور فاعل لخدمة السلام والاستقرار فى المنطقة؟ ولقد شعرت دائماً أن الدور التركى الغائب لم يقف عند هذا الحد ولكنه تجاوزه إلى الاستغراق فى علاقة استراتيجية مع إسرائيل عززها بتعاون عسكرى متواصل، وكنت أحسب أن الجمهورية التركية سوف تستخدم تلك العلاقة الوثيقة مع إسرائيل إلى جانب العلاقة التاريخية مع العرب فى محاولة لدفع التسوية السلمية حتى ولو من منطلق مصلحة تركيا باعتبارها دولة شرق آسيوية -أوروبية وأيضاً شرق أوسطية، ويهمنى أن أشير فى هذا السياق إلى النقاط التالية:

أولاً: إن الدولة التركية الحديثة وريثة أفكار وقيم لا تقف عند حدود العلمانية منذ سقوط السلطنة العثمانية وتوزيع تركة «الرجل المريض» فى الشرق الأوسط والبلقان، بل تتجاوز ذلك إلى منطق آخر يرحب بأن تكون تركيا فى مؤخرة الغرب الأوروبى بدلا من أن تكون فى مقدمة الشرق الإسلامى.

ثانياً: إنه لا يمكن فهم الدور التركى دون الإحاطة الكاملة بدوافعه وأهدافه،

فالأتراك يتطلعون بقوة إلى انتمائهم الأوروبى ويتخلصون بشدة من انتمائهم الشرق الأوسطى، ولعلى أشير هنا تحديداً إلى المؤسسة العسكرية التركية حاملة أفكار «أتاتورك» وحارسة مبادئه، فبالإضافة إلى أن تركيا عضو مهم فى حلف الأطلنطى فإن استكمال مظاهر الارتباط بانتمائها الأوروبى تبدو هاجساً ملحاً على الحكومات التركية المتعاقبة.

ثالثاً: إن التيار الإسلامى المتنامى شعبياً لم يتمكن من أن يفرض نفسه رسمياً، ولعل تجربة حزب «الفضيلة» والنهاية السياسية «لأربكان» هى شاهد على تطور من نوع خاص يشير إلى دور الوصاية التى يمارسها الجيش التركى باسم علمانية «أتاتورك» وتأثير ذلك فى تحديد مستقبل الدولة التركية، ولقد حاول بعض الساسة الأتراك وفى مقدمتهم «تورجوت أوزال» الذى يسمونه مهندس المعجزة الاقتصادية التركية أن يتجه بتركيا صوب عمقها العثمانى، ولكنه وقف عند حدود معينة حتى أنه عندما تم تصويره وهو يؤدى «العمرة» هو وزوجته أضطر أن يظهر فى نفس الأسبوع بلباس البحر فى صورة أخرى على أحد الشواطئ التركية لإحداث درجة من التعادل الذى يحتاجه كسياسى له وزنه على الساحة التركية.

رابعاً: إن الرد التقليدى الذى تعود الاتحاد الأوروبى أن يدفع به فى مواجهة محاولة انضمام تركيا إليه يدور أساساً حول قضايا ظاهرية ولا يشير إلى السبب الجوهرى وراء التهرب الأوروبى من قبول تركيا، إذ يقال لها دائماً أن مستوى الممارسة الديمقراطية وتطبيقات حقوق الإنسان يبدوان دون الشروط التى حددها الاتحاد الأوروبى لانضمام دول إليه، بل إن «عبد الله أوجلان» الزعيم الكردى المحكوم عليه بالإعدام مدين فى استمرار حياته لذلك الطموح التركى الشديد الساعى للانضمام للاتحاد الأوروبى والذى لا يقبل وجود عقوبة الإعدام بين الدول الأعضاء فيه، بينما السبب فى يقينى لعدم دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبى يكمن أساساً فى الاختلاف الثقافى والتباين الحضارى، فتركيا - بحكم التاريخ والجغرافيا - هى جزء من الحضارة العربية الإسلامية وليست جزءاً من الحضارة الغربية المسيحية

التى تسيطر هوية الاتحاد عليها، وسوف تظل قباب «استنبول» ومآذنها شاهداً على ذلك العمق التاريخى الذى لا تتحمس له أوروبا، فضلاً عن رواسب العداء الذى تحمله دول شرق أوروبا والبلقان للنفوذ العثمانى وسطوته لعدة قرون.

خامساً: إن الحماس التركى لعلاقات قوية مع إسرائيل إنما يصدر عن رغبة فى تقديم أوراق اعتماد قوية للولايات المتحدة الأمريكية طلباً لضغط منها على الإتحاد الأوروبى على نحو يسمح بقبولها عضواً فيه، وليس ذلك شأن الأتراك وحدهم، فدول كثيرة فى عالمنا المعاصر تظن أن الطريق إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية يمر بطفلها المدلل فى الشرق الأوسط وأعنى به الدولة العبرية رغم كل ممارساتها العدوانية وأهدافها التوسعية.

.. إننى أردت من هذه الملاحظات أن أضع النقاط على الحروف حتى نتمكن من فهم الأسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية التركية، والتى كنا نأمل أن يكون لها دور قيادى إيجابى بين دول الشرق الأوسط الذى تنتمى إليه وتقف على حدوده الشمالية، ولكن الحكومات التركية اختارت طريقا آخر يجعل دورها فى صراع الشرق الأوسط دوراً محدوداً فى تأثيره، سلبياً فى نتائجه، يكاد يكون معاديا للعرب وآمالهم القومية وقضاياهم الأساسية، ولعل العلاقات التركية السورية تشير إلى تأكيد ذلك، فرغم التحسن الذى طرأ عليها فى السنوات الأخيرة إلا أنها شهدت فترات صعبة بلغت ذروتها فى الاتهامات التركية لدمشق بإيواء عناصر حزب العمال الكردستانى، وهى الاتهامات التى بلغت حد التهديد العسكرى التركى ضد سوريا فى محاولات لفتح جبهة جديدة ضد العرب تمضى موازية للصراع العربى الإسرائيلى حتى يكون الضغط شديداً على دول المشرق العربى ويصبح الاستنزاف كاملاً لطاقاتها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن تركيا مارست دوراً لا يبدو شفافاً حتى فى أفضل صوره، وأعنى به دورها فى مواجهة العراق، وأطماعها المكتومة فى شماله، وأهدافها الخفية تجاه مستقبله رغم أن هزيمة العراق أو تقسيمه سوف تكون إحياءً لقضية الأكراد ومدعاة لمطالبتهم بدولة مستقلة

ستكون خصماً من الاستقرار التركى، ولكن للأتراك «أجندة» أخرى تختلف كثيرا مع أهداف العرب وتطلعاته، ولعلى أرصد هنا الموقف التركى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى جانب وموقفها من ضرب العراق فى جانب آخر.

تركيا والقضية الفلسطينية

تمتد العلاقة بين الأتراك والقضية الفلسطينية إلى العصر العثمانى منذ مارست الصهيونية العالمية ضغوطاً فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على السلطان العثمانى القابع فى الآستانة فى حالة احتضار سياسى تريد أن تنتزع منه إعلاناً يدعم وجودها فى فلسطين وكأنها تريد وعد «بلفور» تركى يكون له شرعيته، إذ إنه يأتى من الدولة التى بسطت سيادتها على المشرق العربى لقرون طويلة، وذلك فضلاً عن الصبغة الدينية التى يمكن أن يحملها مثل هذا الوعد العثمانى الصادر عن الخلافة الإسلامية ولو فى آخر مراحلها، وكما لعب اليهود على «نابليون بونابرت» فى مرحلة معينة، واتصلوا «بمحمد على» فى مرحلة أخرى، فإن تسللهم إلى البلاط العثمانى كان جزءاً من محاولة مستمرة لإنشاء وطن قومى فى فلسطين، وعندما أعيتهم الوسائل وضاقت بهم السبل وجدوا فى أحضان بريطانيا البديل الذى امتد فى مراحل أخرى ليمر بفرنسا ولو لفترة قصيرة ثم يستقر فى دفء الحامية الكبرى وأعنى بها الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد استمرت السياسة التركية الأتاتوركية متحفظة تجاه العرب، متحالفة مع أعدائهم، وكان دورها فى مجموعة الأطلنطى يمثل ركيزة أجنبية فى المنطقة تستقر على أرضها قواعده العسكرية، وتنطلق منها عملياته وهجماته إلى أن ظهر التحول واضحاً فى العقد الأخير من القرن الماضى وأصبحنا أمام تنسيق سياسى وتعاون عسكرى يربط بين أنقرة ودولة إسرائيل حتى أصبحت الزيارات العسكرية المتبادلة روتيناً منتظماً يدعو إلى التساؤل ويثير القلق، إننى أقول ذلك لأننى كنت أتصور للأتراك دوراً مختلفاً تماماً، فكنت أريد أن تلعب السياسة التركية دوراً إيجابياً نشطاً فى الصراع العربى الإسرائيلى،

وكنت أريد لها بحكم الجوار الجغرافى، والعمق التاريخى، والتداخل الاجتماعى، والارتباط الدينى أن تسعى لوساطة فاعلة ونزيهة بين طرفى الصراع فى الشرق الأوسط، ولكن الأتراك سلكوا طريقاً آخر وآثروا الابتعاد عن هذا الدور واكتفوا بتصريحات شكلية تدعم عموميات الحق الفلسطينى ولكنها تعطى إسرائيل فى المقابل كل الاهتمام، وتسعى معها إلى كل التقارب، وتتطلع معها إلى مزيد من التنسيق والتعاون، وتركيا كانت مطالبة لأن تلعب دوراً مختلفاً وخصوصاً أنها تنتمى - شاءت أو لم تشأ - إلى الشرق الأوسط الذى يمثل وحدة جغرافية متكاملة، وكياناً بشرياً متجانساً إلى حد كبير سواء أشرنا فى ذلك إلى العرب فى ذلك الإقليم وهم غالبية سكانه، أو إلى غير العرب على تخومه وحدوده، بدءاً من هضبة «الأناضول» شمالاً، إلى إيران شرقاً، والقرن الإفريقى والصحراء الكبرى جنوباً.

إننى أنظر إلى الشرق الأوسط من خلال قراءة متسعة تأخذه بمعناه الواسع وخريطته الكبرى، لذلك فقد كان يمكن للسياسة التركية أن تتصدر لو كانت إيجابية، بل كان يمكن لها أن تقود لو كانت عادلة، ولكن الذى حدث يبدو مختلفاً عن هذا السياق كثيراً، وقد يقول قائل ولماذا لا تكون الإشارة إلى إيران الجارة الأخرى الرابضة على الحدود الشرقية للوطن العربي؟ ولكن الأمر هنا يختلف فالإيرانيون لم يحكموا المنطقة لعدة قرون، فضلاً عن تداعيات الثورة الإسلامية فى العقدين الأخيرين تكاد تجعل من إيران طرفاً مع العرب فى الصراع مع إسرائيل على نحو ينهى إمكانية دور الوسيط بالنسبة لها فى ظل هذه الظروف، أما الأتراك فأمرهم مختلف ودورهم متباين وكان يمكن أن يمثل فصلاً جديداً ينسى به العرب عداء الإمبراطورية العثمانية ويغفرون خطاياها، ولست أتجاهل هنا حقيقة الصراع الداخلى داخل الدولة التركية بين الأعراق التى تتكون منها، والتيارات التى تسود فيها، إذ ليست كل تركيا هى تلك السياسات المنحازة لإسرائيل، بل إن هناك قطاعات كبيرة من الشعب التركى تنظر إلى القضية الفلسطينية بتعاطف تلعب فيه المشاعر الدينية دوراً فاعلاً، ولكن المؤسسة العسكرية التركية تفعل ما هو مختلف عن ذلك غالباً.

تركيا والحالة العراقية

تمثل المسألة العراقية فى السنوات الأخيرة سبباً مباشراً لحوار تركى مع العرب إقليمياً، ومع الولايات المتحدة الأمريكية دولياً، وبرغم تصريحات تركية متعاقبة تطالب العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن وبقبول عودة لجان التفتيش والسعى الظاهرى لتجنيب العراق ضربة عسكرية أمريكية جديدة، إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد لأن لتركيا - مرة أخرى - «أجندة» خاصة فى هذا الموضوع، وهى تحتوى على فصل يخص القضية الكردية، وآخر يتصل بالأطماع الإقليمية، وثالث يشير إلى الارتباطات الدولية، ولعلنا لا ننسى أن القوات التركية توغلت عدة مرات لمئات الكيلو مترات داخل الأراضى العراقية فى السنوات الأخيرة بدعوى تعقب فلول حزب العمال الكردستانى للقضاء عليها، وهذا يقودنا إلى التسليم بأن المسألة الكردية التى تمثل قاسماً مشتركاً بين تركيا والعراق وإيران وربما سوريا تلعب دورا محورياً فى تحديد السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط ودول الجوار فيه.

وهنا أشير إلى نقطة مهمة وهى أن سقوط الاتحاد السوفيتى قد لعب دوراً خطيراً فى دفع السياسة التركية نحو اتجاهات جديدة لم تكن متاحة لها من قبل وأعطاها ذلك العمق الاستراتيجى والامتداد الثقافى فى بعض الجمهوريات الإسلامية التى نشأت عن تفكك الدولة السوفيتية مبرراً لا يخفى على أحد، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هل كانت «أنقرة» حريصة حقاً على سلامة العراق ووحدته الإقليمية؟ وهل كانت نصائحها لبغداد خالصة؟ أم إنها محاولة لغسل الأيدى من العملية العسكرية الكبرى ضد العراق التى كانت تلوح بوادرها فى الأفق وتبدو مقدمتها على الطريق، لذلك فإننى أظن أن الموقف التركى من الحالة العراقية هو امتداد قريب للخطوط العريضة فى سياستها الكبرى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ذاته.

.. إننى أريد أن أشير صراحة إلى الدور التركى الغائب فى التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، ورغم تسليمى بجهودها فى المحافل الأورومتوسطية،

إلا أن رؤيتها للمنطقة لا تخرج عن إطار توجهات «أتاتورك» ابن «سالونيك» بنشأته الغامضة، وأفكاره المثيرة للجدل، ودوره الكبير فى تغيير الخريطة السياسية للشرق الأوسط خلال القرن العشرين وإنهائه الكامل لآخر دول الخلافة الإسلامية كلها، ومع ذلك ما زلنا نتطلع إلى دور تركى إيجابى يرحب به العرب ولا ترفضه إسرائيل، ويكون عادلاً، ومتوازناً، وموضوعياً، ومخلصاً.

حوارات القراء

عندما يكتب القراء فإن ذلك يعنى أن الصحافة تملك من الحيوية ما يحيل المقال إلى حوار حقيقى يخرج به من دائرة السطور الصماء إلى تفاعل حى، ولقد تلقيت رسائل عديدة من قراء يتميزون بعمق المعرفة وثراء الثقافة فاخترت من بينها نماذج ثلاثة لكى أجتزأ منها فقرات لها أهميتها فى متابعة الشأن العام والتعليق على مجريات الأحداث، وخصوصاً أن هذه الرسائل التى جاءت استجابة لبعض ما نكتبه تعكس فى حد ذاتها رؤية واضحة وتصوراً قد نختلف معه أو نتفق ولكننا نعطيه حقه من الاحترام وما يليق به من حفاوة، فلن تتقدم الأمم ولن تنهض الشعوب إلا بالرأى والرأى الآخر معاً، وليست مقولة الإمام «الشافعى» الشهيرة فى تاريخ الحضارة العربية الإسلامية أو مقولة «فولتير» الشهيرة فى تاريخ الحضارة الغربية المسيحية إلا تأكيداً لهذا المعنى، ويكفى أن يتذكر العرب أن كل النكبات والنكسات بل والأزمات التى حاقت بهم فى القرون الأخيرة إنما نجمت عن الرأى الواحد واختفاء المشورة وغياب الديمقراطية.

كما أننى أزعم أن الحوار هو لغة العصر الوحيدة وآيته الكبرى، وسوف أرصد مع القراء أهم ما ورد إلينا مؤخراً مؤكداً أن لغة الحوار تتسع للآراء المتعددة والأفكار المختلفة بل والمبادرات الجديدة، وأبدأ برسالة من الأستاذ الدكتور «ماهر شفيق فريد» أستاذ الأدب الإنجليزى بآداب القاهرة الذى يقول فى رسالته: «أكتب إليك هذه الرسالة عقب انتهائى من قراءة الطبعة الجديدة من كتابك «العرب.. الأصل والصورة» لكى أحييك فى أمور وأخالفك فى أمور، أما التحية فعلى هذا الفكر الثاقب الذى يرفد كل ما تكتب فى السياسة والاجتماع بل والأدب أيضاً، وهذه اللغة الصافية الواضحة التى تطرح بها أفكارك دون اعوجاج ولا غموض، وهذا

الرصيد المعرفى الكبير الذى هو ثمرة تجارب حياتية وخبرات سياسية وتحصيل ثقافى دائب وممارسة للعمل العام، وهذه البصيرة النافذة تتجلى بوجه خاص فى مقالاتك التى تتنوع موضوعاتها ولكنها تظل محتفظة بوحدة فكرية ومزاجية نابعة من اتساق العقل الذى أطلقها، سواء كان الحديث عن علاقة «عبد الناصر» بحزب «البعث» وفكره، أو صلة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية، أو عروبة شمال أفريقيا، أو مستقبل الصراع العربى الإسرائيلى فى الشرق الأوسط، منطلقك فى ذلك كله منطلق مفكر مصرى الوطن، عربى الأمة، إنسانى النزعة، تؤرقه هموم البشر فى كل زمان ومكان»، ثم ينتقل الأستاذ الجامعى الأديب إلى قضايا محددة فيقول مثلاً إنه يوافقنى فى التسليم بأخطار «الكاريزما» السياسية لأن الشخصية الكاريزمية «تعمى الأبصار وتلهى القلوب وتغفر الخطايا»، ويتحدث فى رسالته عما كتبته من قبل عن زعيم الحزب القومى السورى ومؤسسه الراحل «أنطون سعاده» الذى عاش فترة من حياته مهاجراً فى أمريكا اللاتينية، ثم انتهت تلك الحياة بالإعدام فى الأراضى اللبنانية، ويذكر الدكتور «ماهر شفيق» فى هذا الشأن «إن أنطون سعاده كان عميق الأثر فى تكوين مبدعين ومفكرين عرب كبار مثل «أدونيس» والدكتور «هشام شرابي» وغيرهم، ثم يضيف «وأتذكر هنا ما كتبه الأستاذ «رجاء النقاش» من انتقاد «لسعاده» وحزبه فى كتابه « أدب وعروبة وحرية» الصادر فى عز المد الناصرى، فأحمد الله أنه قد جاء أخيراً من بيننا مفكر ينصف ذلك السياسى العربى الفريد وأتذكر قول أبى العلاء (لا تظلموا الموتى وإن طال المدى . . . إنى أخاف عليكمو أن تلتقوا)، ثم يضيف الدكتور شفيق قائلاً وهناك وصفك الدقيق لسياسات رؤساء وزراء إسرائيل فى السنوات الأخيرة بعد أن غابت عن الساحة النظرة المستقبلية البعيدة وحل محلها قصر نظر سياسى لا يعتمد إلا القوة المسلحة والعنف الوحشى أسلوباً للحوار بل للإملاء، كذلك فإن هناك رفضك إحلال النظرة الدينية «للقدس» محل النظرة السياسية واعتبارك ذلك أمراً لا يخدم الأهداف القومية وهو رفض مستنير يأخذ فى اعتباره معطيات العصر ويعلو على العواطف - مهما تكن سامية - ليرى الأمور فى منظورها السياسى الصحيح، وهناك كذلك تسجيلك السخى لدور المسيحيين العرب فى إرساء دعائم الوحدة الوطنية

والاستنارة الفكرية والإبداع الأدبى والفنى والنبوغ العلمى والبطولة العسكرية والكفاح القومى، إذ تذكر أسماء مكرم عبيد ونجيب الريحانى وجورج زيدان وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وسلامة موسى وخليل مطران ولويس عوض وغيرهم، وأستأذن أن أضم إلى هذه القائمة أسماء: يوسف كرم وزكريا إبراهيم ويوسف مراد ورمسيس يونان وشفيق مقار وأميل حبيبى ومجدى وهبة وإدوار الخراط وغالى شكرى ويوسف الشارونى ونعيم عطية ومراد وهبة وحبيب الشارونى ونظمى لوقا ومجدى يعقوب وفؤاد عزيز غالى والفريد فرج وميلاد حنا ورمسيس عوض، ويستطرد الدكتور شفيق قائلاً: كما أثنى على ملاحظتك القائلة «إن حروب الفرنجة - المسماة خطأ بالحروب الصليبية - كانت هى الأخرى فرصة للحوار الحضارى واكتشاف الآخر حتى ولو كان ذلك على أسنة الرماح وتحت صليل السيوف، وفى كتابات المؤرخ «جوانفيل» وأيضاً «أسامة بن منقذ» أسطع دليل على صدق هذه المقولة، كما أوافقكم عندما تقول إن الإرهاب الانتحارى هو أشد أنواع الإرهاب قسوة وخطورة لأن الذى قرر أن يدفع حياته بصورة نهائية ثمناً لتحقيق هدف يسعى إليه لم يفكر بالتالى فى حياة غيره؛ لأن مفهوم الحياة كلها قد تضاءل أمامه وأصبحت رؤيته للعالم الآخر هى الأكثر تأثيراً والأشد جاذبية».

ثم ينتقل الدكتور «شفيق» إلى النقاط الخلافية قائلاً: «حسبى هذا ثناءً عليك فلست أراك بريئا من كل خطأ أو قصور، إنك تذكر مثلاً فى مقال «الدين والسياسة» أن إخناتون عبد إلها واحداً هو رع إله الشمس وربما كان الأدق أن يقال (أتون) لا (رع) مع التسليم بأن هذا الإله الأخير ليس سوى الشمس ذاتها»، ثم يضيف قائلاً «إن عنوان كتابك (العرب . . الأصل والصورة) يثير بمجرد صياغته قضية العلاقة بين المظهر والمخبر بين ما يبدو عليه العرب وما هم فعلاً عليه، ولقد كان الأدباء هم الأسبق فى توجيه النظر إلى هذه الظاهرة توفيق الحكيم فى بنك القلق، نجيب محفوظ فى رواياته ومجاميعه القصصية من 1967، ثروت أباظة فى شىء من الخوف، صلاح عبد الصبور فى قصائده ومسرحياته، صلاح جاهين شاعر الانتصار ثم الانكسار، أحمد عبد المعطى حجازى صاحب مرثية العمر الجميل، أمل دنقل فى البكاء بين يدى زرقاء اليمامة، روايات جمال الغيطانى وبهاء طاهر وصنع الله

إبراهيم ويوسف القعيد وأقاصيصهم ، ومحمد إبراهيم أبو سنة القائل فى إحدى قصائده (كنا نحن غزاة لمدينتنا)» ، هذه أهم فقرات التعليق المطول الذى أرسله إلينا الأستاذ الجامعى الأديب «ماهر شفيق فريد» رأينا أن يكون جزءاً أساسياً من حوار هذا المقال ، وقد وصلتنى رسالة ثانية من الأستاذة «أنيسة عصام الدين حسونة» وهى مثقفة مصرية معنية بالهم العام قائلة «كعادتك المتميزة فيما تطرحه من أفكار فإنك تثير الرغبة دوما لدى الآخرين فى مناقشتك يحدوهم الأمل فى أن التحاور القائم على العقل والمنطق واحترام الآراء المخالفة ما زال هو سمة الثقافة المصرية التى مثلت على مر العصور الثقل الحقيقى لبلادنا فى منطقتنا العربية ، ولعلى أشير هنا إلى مقالك الجميل حول سعى دول العالم إلى توفيق أوضاعها وفقاً للتوجهات الأمريكية الجديدة وهذا لب ما أريد أن أسألك عنه ، فقد تساءلت أنت عن مصداقية الدعوة الأمريكية إلى قيام النظم الديمقراطية فى المنطقة ، كما ذكرت فى مقالك أيضاً أن المسافة بين الولايات المتحدة والشعوب أطول بكثير من تلك التى تفصل بينها وبين النظم الحاكمة» ، ثم تستطرد صاحبة الرسالة قائلة «أنا أتفق مع ذلك تماماً ولكنى أصدق الدعوة الأمريكية لأسباب أخرى تتفق مع مصالحها لأن الدول الصديقة لها فى المنطقة لم تحقق لها ما كان متوقعاً منها» ، ثم تضيف قائلة «هل يجدر بنا أن نشكر أمريكا على ما تريد فرضه علينا؟ ولماذا انتظرنا حتى يأتى فرض الإصلاحات من الخارج وقد بح صوت المطالبين بها من الداخل لسنوات طويلة»؟!

وأنتقل أخيراً إلى الرسالة الثالثة التى وردت إلينا من الدكتور «حمزة إبراهيم عامر» أستاذ الجيولوجيا التطبيقية تعليقاً على مقال لنا بعنوان «الحجم السكانى والدور الإقليمي» ، وهو يتساءل فى رسالته ما قيمة هذا الكم من الدراسات مع الانفصال الحادث بين الفكر والفعل ، بين التخطيط الاستراتيجى والتنفيذ البراجماتي؟! ثم يضيف إن المفكر «ابن خلدون» كان أول من شرح فى مقدمته حوالى عام 1330 ميلادية الأسباب الداخلية لانهيار الدول فهل تحاشاها الملوك والسلاطين حتى لا تنهار الدول العربية الإسلامية؟» ويستطرد الدكتور «عامر» قائلاً «لقد كان الهدف الأسمى لعصر النهضة هو تحقيق النمو الكبير والتقدم الهائل على نموذج الثقافة العربية المندثرة فى آخر معاقلها «بغرناطة» عام 1492 ميلادية لكن مع

مراعاة عدم الوقوع فى أخطائها التى أدت إلى انتحارها حتى قامت الثورة الصناعية التى غيرت معايير الحياة الاقتصادية من منطق الإنتاج بقدر الحاجة إلى مفهوم الحجم النمطى الوفير للإنتاج حتى ظهرت ضرورة اكتشاف مناجم هائلة لخامات الفحم والحديد وأسواق استهلاك هائلة أيضاً فى مستعمرات ممتدة عبر آلاف الأميال»، ثم ينتقل الدكتور «عامر» ليشير إلى أهمية العنصر البشرى وأن الانتقال من مرحلة الكم إلى مرحلة الكيف يبدو هو الحل المطلوب للمشكلة السكانية فيقول «لقد كان الإنسان هو نور عصر النهضة كما كان نار عصر الصناعة، ثم كان هو أيضاً الطائر المحلق فى سماء فرنسا يغرد للحرية والإخاء والمساواة حتى أصبح الفرد هو الدولة وأصبح الفكر والعلم والعمل من خصائص المواطن صاحب الدولة بلا انفصام أو انفصال»، ثم يستطرد فى رسالته ليضيف « يقولون عندنا (العدد فى الليمون) كناية عن عدد بلا قيمة كبيرة لأننا جميعا نجلس فى راحة وطمأنينة ونترك للمسئولين عنا رعايتنا كما نترك لهم هم التفكير وتوجيه العمل»، ويختتم رسالته منتقداً السياسات المتعاقبة فى معالجة المشكلة السكانية قائلاً «يا سيدى من يعلق الجرس فى رقبة القط؟ إننا نستحق ما يحدث لأننا قانعون بالكتابة أو الكلام أو عد الليمون»، ولا شك أن هذه الرسالة الأخيرة تعكس هموم مواطن مصرى يتعامل مع الحياة اليومية بطريقة عملية إذ لا تخلو رسالته من روح نقدية.

. . إن هذه الرسائل الثلاث من شخصيات تملك رصيداً من الوعى الثقافى ونصيباً من التألق الفكرى هى ذات أهمية خاصة فى عصر يبدو فيه الحوار ضرورة، ويصبح معه الرأى الآخر التزاماً لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، فلن نتمكن من إصلاح أمورنا، ومعالجة أخطائنا، والمضى نحو آمالنا، بغير محاولات جادة ومبادرات بناءة تستند إلى عملية «العصف الذهني» وتحترم الأساليب المستحدثة للتفكير والطرائق المبتكرة فى التعامل مع القضايا والمشكلات، وسوف أظل مديناً للقراء - مثل كل من يكتبون - عندما تتغير مواقعهم فإذا بهم يقرءون! . . مرحباً بالحوار الذى يحيل السطور الصماء إلى أفكار تشع حولها تأثيراً، وتضىء الطريق نوراً.

تطور الدولة وفاتورة الثورة

فى يوليو «تموز» 1952 جرت أحداث كبرى غيرت وجه الحياة على الأرض المصرية عندما تحرك الجيش المصرى العائد من حرب فلسطين ليطرد الملك وينهى حكم أسرة «محمد على» بعد أن استمر قرناً ونصفا من الزمان، وقد حظيت حركة الجيش بدعم شعبى واسع أحال ما كان يطلق عليه «الحركة المباركة» إلى ثورة شعبية، ومع ذلك فقد لاحظت أن معظم ما كتب عن الثورة المصرية اعتمد إلى حد كبير على ملاحظات انطباعية وآراء عامة لا تخلو فى معظمها من أهواء شخصية أو دوافع ذاتية، لذلك أصبح من المتعين علينا أن نحاول القيام بالبحث الموضوعى والدراسة المتجردة لنضع أيدينا على الحقيقة وحدها، ولعل أخطر ما تواجهه الدراسات التى تدور حول 23 يوليو هو تأثير عنصر «المعاصرة»، حيث خرجت بعض مذكرات الساسة والمسئولين لتعكس فقط تجاربهم الشخصية وتعاملهم اليومى مع أحداث الثورة واحتكاكهم المباشر بقادتها، كذلك لم تبرأ معظم تلك المذكرات من ادعاء البطولة أحياناً أو تشويه صورة الغير أحياناً أخرى وهو أمر أدى إلى اهتزاز صورة تاريخنا الوطنى أمام الأجيال الجديدة التى لم تعايش سنوات الثورة منذ بدايتها، لذلك فإننا نحاول الآن أن نرصد بعض الملاحظات فى محاولة لتأصيل العلاقة المصرية بين الدولة والثورة أو هى محاولة للبحث فى تطور الدولة من خلال فاتورة الثورة:

أولاً: مخطئ من يتصور أن «مصر» ولدت يوم 23 من يوليو «تموز» عام 1952 لأن مثل هذا التفكير يمثل جناية على الثورة ذاتها وكأنما هى ولدت من فراغ، كما أنه من الظلم أيضاً أن نتصور أن كل ما كان قبل الثورة هو تخلف وفساد وأن كل ما أتى بعدها هو تقدم وإنجاز! والأمر يختلف عندى عن ذلك لأننى أرى أن «محمد على»

هو واضع أسس بناء «مصر الحديثة» ، كما أن الخديو «إسماعيل» هو الذى حاول أن يجعل مصر قطعة من أوروبا حتى غرق فى بحر الديون ، بل إنه فى عهد «فؤاد» بجهامته وجهالته قام عدد لا بأس به من الجمعيات الأهلية والمؤسسات الوطنية ، كما ظهر من بين أفراد الأسرة العلوية شخصيات اندمجت فى المجتمع المصرى فارتبط اسم الأمير «عباس حليم» مثلاً بالحركة العمالية ، والأمير «عمر طوسون» بالمسيرة الوطنية ، كما ارتبط اسم الأمير «يوسف كمال» بالفنون الجميلة فى وقت تنافست فيه الأميرات فى ميدان العمل الخيرى ووقفن وراء بناء المستشفيات وإقامة المبرات ، كذلك لا يجب أن ننسى أن أول جامعة مصرية قد قامت على أرض وهبتها الأميرة «فاطمة» للجامعة الأهلية التى أصبحت جامعة فؤاد الأول ثم القاهرة بعد ذلك ، حيث كان الأمير «أحمد فؤاد» الذى أصبح سلطاناً ثم ملكاً هو أول رئيس لمجلس إدارتها ، وإذا نحن أنكرنا كل ما كان قبل يوليو 1952 فإننا نكون كمن يفترض أن «النيل» كان لا يجرى ، وأن «الأهرام» لم تكن شامخة ، وأن «أبا الهول» كان نائماً ، وأن عبقرية «العقاد» لم تنطلق ، وأن موهبة «طه حسين» لم تظهر ، وأن الحان «عبد الوهاب» لم تشدو ، وأن صوت «أم كلثوم» لم يصدح ، لذلك فإنه من العدالة التاريخية أن نضع الأمور فى سياقها وخصوصاً أننا ندرك أن تلك الفترة لها ما لها وعليها ما عليها وهو أمر لا يخفى على أحد .

ثانياً: إن من يتنكر لمراحل معينة فى تاريخه إنما يمثل درجة عالية من الزيف ويعبر عن قصور واضح فى الذاكرة الوطنية ، بل إنه يقدم طعناً مباشراً فى جيله ذاته ، فنحن لا نستطيع أن نتحدث عن «جمال عبد الناصر» وتنظيم «الضباط الأحرار» دون أن نشير إلى تأثير العناصر الرائدة فى الجيش المصرى من أمثال «عزيز المصري» و«فؤاد صادق» و«محمد نجيب» ، وهنا يجب أن نقرر أن التاريخ مراحل يسلم كل منها إلى المرحلة التالية ، ولا يمكن التعامل معها بمنطق الاجتزاء والتجريد والانتقاء التحكمى أو استخدام فترات معينة للقيام بحملات على فترات أخرى ، أو إجراء مقارنة ظالمة بين العهود المختلفة دون الإحاطة بالظروف القائمة والمحيطة بكل منها ، فلا يجب إنصاف الثورة المصرية بحملة على العصر الملكى ، كما لا يمكن إنصاف

«عبد الناصر» بحملة على الرئيس «السادات» أو إنصاف «السادات» بحملة بديلة على «عبد الناصر»، لقد آن الأوان لكى نحترم تاريخنا الوطنى بكل مراحله الفرعونية والإغريقية والرومانية القبطية والإسلامية العربية دون إسقاط لفترات أو لحكام، بل إننى لا أفهم حتى الآن مبرراً لإلقاء تمثال الخديو «إسماعيل» فى أحد المخازن لسنوات طويلة، ولا أتفهم الرفض الذى قوبل به وضع تمثال للملك «فؤاد» مؤخراً فى مدينة تحمل اسمه مهما كان رأينا فى ذلك الملك المتغطرس، بل إن تمثال «ديلسبس» الذى خدع «عرابى» يجب أن يوضع أمام قناة السويس لأنه هو الذى اقنع الخديو «محمد سعيد» بحفر القناة، بل إننى لا أتحمس لمسألة تغيير أسماء الشوارع والميادين والمنشآت فى كل مرحلة وفقاً لتغيير الحكام، وأتذكر هنا أن «كروموبل رود» هو أطول شارع فى «لندن» حيث يمتد من المطار إلى وسط المدينة، مع أن «كروموبل» فى التاريخ الإنجليزى هو الذى ثار على العائلة المالكة مما أدى إلى إعدامه، فالتاريخ هو التاريخ بخيره وشره، برموزه الوطنية وشخوصه السياسية حتى ولو كانت تفتقر إلى الاحترام والشعبية، إن التاريخ عملية تسجيل أمينة للواقع لا تنتقى منه ما تريد ولا تسقط عنه ما تشاء.

ثالثاً: إننى لا أقف على أرضية واحدة مع «دراويش ثورة يوليو» الذين يسبحون بحمدها مهما كانت الأخطاء ولا مع خصومها الذين يكرهون اسمها مهما كانت الإنجازات، بل أراها من منظور موضوعى، فالثورة المصرية هى إسقاط النظام الملكى والقضاء على الإقطاع وتأميم قناة السويس وبناء السد العالى وقيادة حركة عدم الانحياز وإحداث نقلة نوعية ضخمة ارتبطت بسنوات الحلم القومى الكاسح والروح العربية المشتعلة، وهى أيضاً التى شهدت انحراف قيادة الجيش المصرى على نحو ظهر فى انهيار دولة الوحدة عام 1961 ثم تجلى فى الهزيمة العسكرية عام 1967، ويحتوى ملف الثورة كذلك على عمليات العزل السياسى وفرض الحراسات وتصفية الإقطاع، وفيها أسماء شامخة من طراز «عبد الناصر» و«السادات» و«زكريا محيى الدين» و«عبد المنعم رياض» و «حافظ إسماعيل»، كما أن فيها أيضاً أسماء من نوع آخر مثل «صلاح نصر» و«حمزة البسيونى» و«على

شفيق»، وتلك هى طبيعة الثورات فى العالم كله لا نستطيع أن نطبق عليها مثالية المعايير أو رومانسية التفكير كما أنها لا تتسم بالنقاء الثورى الخالص، والرؤية العادلة فى النهاية هى التى تنصف كافة الأطراف وتضع كل شىء فى نصابه وخصوصاً أن الثورة المصرية انتقلت مع مطلع الستينيات من مرحلة الثورة الوطنية التى تجمع ولا تفرق إلى مرحلة الثورة الاجتماعية التى تفرق ولا تجمع.

وقد اختلفت الآراء وفقاً للخلفيات والأهواء، فهناك مدرسة إصلاحية ترى أن التطور الطبيعى لمصر بدون قيام الثورة كان أفضل بكثير لها من ذلك التحول المفاجئ بآثاره الضخمة على الدولة فى كافة جوانبها، كما أن الإصلاح يقوم على منطق تدريجى يستوعب المتغيرات ويتعامل مع الظروف وفقاً لمقتضى الحال، ويبنى الإصلاحيون وجهة نظرهم على مجموعة الإرهاصات التى كانت قد ظهرت فى مجتمع ما قبل عام 1952 مثل «جماعة الرواد» و«جمعية الفلاح» و«الطليعة الوفدية» والتى كانت تجديداً لفكر الوفد المصرى بروح اشتراكية معتدلة كان يمثلها شباب من أمثال «عزيز فهمى» و«إبراهيم طلعت» وغيرهما، بل إن رجلاً مثل «إبراهيم شكرى» كان هو الآخر شخصية متحركة فى هذا الإطار أثناء عضويته للبرلمان قبل الثورة، ولا تخفى علينا أسماء مثل «ميريت غالى» و«محمد خطاب» وغيرهما ممن بشروا بالإصلاح الزراعى قبل الثورة بسنوات فى وقت تزامن مع تحولات كبيرة فى «مصر» وعلاقاتها بالدول العربية الأخرى حتى تم توقيع «بروتوكول الإسكندرية» المنشئ لجامعة الدول العربية فى ظل الحكومة الوفدية، كما أن الفكر القومى وجد صداه لدى شخصيات مثل «عبد الرحمن عزام» ومن قبله «عزيز المصري» أيضاً، ناهيك عن تيار فكرى وثقافى متميز بلغ ذروته فى الثلاثينيات والأربعينيات وحمل لواءه رواد عظام من أمثال «أحمد لطفى السيد» و«طه حسين» و«سلامة موسى» وأيضاً «توفيق الحكيم»، وهم الذين ربطوا مستقبل الثقافة المصرية بحوض البحر المتوسط على النحو الذى اختار به «طه حسين» عنوان أحد كتبه، كما ظهرت مدارس فى التربية وفلسفة التعليم فكانت المواجهة الفكرية بين «طه حسين» و«إسماعيل القباني» للمفاضلة بين الكم والكيف على طرفى معادلة التعليم

المصرى، وهذه فى مجملها توحى بأن مخاض التطور كان موجوداً وأن احتمالات التغيير كانت قائمة.

رابعاً: إننى أنتمى إلى جيل ثورة يوليو وأعرف قدرها وفضلها ولكنى أيضاً لاأغمض العين عن خطاياها، ففى ظنى أن إدارة «مصر» للصراع العربى الإسرائيلى فى النصف الثانى من الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات لم تكن موفقة، وقامت على طرح نظرى عاطفى امتلأ بالشعارات بدلاً من الوعى بالحقائق حتى كانت النتيجة ضربة قاصمة للدولة والثورة معاً ما زالت آثارها باقية على الأرض العربية حتى اليوم، كما أننى أزعم - وأرجو أن أكون مخطئاً - أن مسألة السودان قضية تحتاج هى الأخرى إلى مراجعة، فقد قامت الثورة والسودان ومصر تحت تاج واحد ولم تمض سنوات قليلة حتى كانت الأمور قد تغيرت تماما، ونحن لسنا بالطبع ضد استقلال السودان، كما أننا لا نغفل دور بريطانيا ولا التحولات التى طرأت على فكر «إسماعيل الأزهري» وحزبه «الاتحادي» قبيل الاستفتاء، ومع ذلك فإننا نظن - وبعض الظن إثم - أن الصراع بين «عبد الناصر» و«نجيب» قد مارس دوره السلبى على العلاقات المصرية السودانية.

خامساً: إن الثورة ليست كياناً جامداً أو صنماً قائماً ولكنها عملية تغيير واعية تقوم على رؤية متجددة وفكر يتواءم مع روح العصر ويستجيب لظروف كل مرحلة، لذلك فإنه يكون واهماً من يتصور أن الثورات تمثل قيداً على حركات الشعوب أو عبئاً على سياسات الدول بل إنها - والتاريخ معنا فى ذلك - هى عملية حيوية تأخذ وتعطى، تؤثر وتتأثر، وليست أبداً قالباً ثابتاً نصنعه بأيدينا ثم نقف حيارى أمامه لا ندرى ماذا نفعل، وما زلت أظن أنه لو كان العمر قد امتد بالزعيم العربى «جمال عبد الناصر» لأجرى من التغييرات ما تستلزمه كل مرحلة ولأقام تحولات تحتاجها الظروف، ولقد ظهرت بالفعل بعض المؤشرات الإيجابية فى الفترة من عام 1967 إلى عام 1970والتى لا نرصد خلالها أخطاء كبيرة باستثناء «مذبحة القضاء» وتلك قضية أخرى!

. . تحية لثورة يوليو فى ذكرى قيامها، ومرحباً بفتح ملفها بالكامل بشرط فتح جميع الملفات السابقة عليها أو المعادية لها، ونحن لا ننكر رغم أننا نحتفل باليوبيل الذهبى للثورة التى قضت على الحكم الملكى أن «محمد على» هو مؤسس «مصر الحديثة» الذى تكونت فى عهده إمبراطورية مصرية واسعة حتى سيطرت قواته على شواطئ البحر الأحمر ووصلت إلى منطقة القرن الأفريقى، وتجولت أساطيله فى البحر المتوسط ووصلت إلى جنوب اليونان، ودكت سنابك خيله هضبة الأناضول عندما استمر حكم ابنه «إبراهيم باشا» فى الشام تسع سنوات، وهو الذى دخلت قواته «الدرعية» معقل الحركة الوهابية بعدما بلغت القوات المصرية أعالى النيل، كذلك فإن «إسماعيل باشا» هو الذى عاش حلم أوروبا الحديثة، بينما كان الخديو الذى سبقه «محمد سعيد» هو صديق الفلاح الذى أصدر «اللائحة السعيدية»، كما أن عهد «فؤاد» المنغلق على نفسه قد شهد هو الآخر تجديدات عمرانية وميلاد مؤسسات تعليمية لا يمكن الإقلال من قيمتها، بل ما زال بعضها رصيدا نعتز به حتى الآن، وهذا لا ينفى بالطبع أن الخديو «توفيق» كان خائناً وأن الملك «فاروق» كان فاسداً، ونحن لا نختتم هذا المقال الموجز دون أن نشير إلى مدرسة الوطنية المصرية التى تتمثل فى الجيش المصرى الذى بنى الدولة العصرية فى عهد «محمد على»، وأحيا الروح المصرية فى «هوجة عرابى»، وغير فلسفة الحياة المصرية بعد يوليو 1952.

لذلك فإننا نقول إن «نجيب» كان ضابطاً مصرياً عظيماً وقائداً شجاعاً وإن «عبدالناصر» زعامة شامخة فى التاريخ العربى الحديث وإن «أنور السادات» رجل دولة من طراز رفيع نادر التكرار، مثلما نقول أيضا إن «مبارك» زعيم متوازن لم يتورط فى أخطاء كبيرة أو مغامرات متعجلة أو قرارات انفعالية، ومنهم جميعا وغيرهم معهم تتشكل روح يوليو التى نتحدث عنها بمنطق تطور الدولة بعد تسديد فاتورة الثورة.

الزمان والمكان والسكان

يلعب العنصر البشرى عاملاً أساسياً ودوراً رئيسياً فى تطور الأمم ونهضة الشعوب، ونحن نعترف منذ البداية بأن الزمان هو الذى يضع الإطار التاريخى لكل دولة، بينما يحدد المكان الإطار الجغرافى لموقعها بل ومكانتها أحياناً، ولكن يظل عنصر السكان هو الفيصل فى تحديد درجة تقدمها ومستوى تماسكها ونوعية دورها فى عالمها المحيط وفضائها الواسع، ونحن العرب إذا أردنا أن نناقش هذه العناصر الثلاثة وتطبيقها على الواقع العربى الحالى فسوف نجد أننا أمام عوامل متشابكة وعناصر متداخلة حيث لا توجد حدود فاصلة بين الزمان والمكان والسكان.

وإذا كنا نقرر بداية أننا لا نملك ذلك الإنسان الذى عاش فى كل زمان وكل مكان بحيث نستطيع أن نجزم بأنه عاش كل العصور ومضى مع الدهر كله متنقلاً بين كافة الأماكن مستمراً فى كافة المواقع، إن مثل هذا المخلوق يمثل طرحاً نظرياً لا وجود له، ومع ذلك فتواصل حركة التاريخ وترابط عناصر الجغرافيا واستمرار الوجود السكانى تشكل كلها ركيزة الحياة المستمرة والوجود الدائم، فلا تستطيع دولة أن تنكر تاريخها كما لا تستطيع أيضاً أن تغير مكانها أو تتخلى عن سكانها، فهل سمعنا عن دولة انتقلت من موقعها؟ أو أمة رفضت ماضيها؟ أو شعباً لفظ سكانه وهم مكونه الأساسى وقيمته الأولى؟! إن ذلك غير ممكن بالطبع لأن مقومات الأمم هى تعبير عن الانسجام والترابط بين العناصر الثلاث الرئيسية، الزمان أى المحور الرأسى، والمكان أى المحور الأفقى، والسكان العامل المشترك بينهما والنتاج الطبيعى للتفاعل الذى تم نتيجة الاندماج معهما.

فالهجرات التاريخية التى تشكلت منها دولة معينة لم يكن لها أن تحدد النسيج

السكانى لذلك التجمع الإنسانى بغير التفاعل بين عنصرى التطور والموقع أى التزاوج فى النهاية بين التاريخ والجغرافيا، ولا يمكن أن يتم ذلك بغير الدراسة المتأملة والفهم الصحيح لتلك المقومات والعلاقة بينها، وهذا يقودنا إلى تطبيق ما نقوله على تكوين الأمة العربية بدولها المختلفة وأقطارها المتعددة، ونستطيع أن نوجز عناصر التراكم الحضارى مع التداخل الثقافى الذى تدعمه فى النهاية عبقرية الزمان والمكان كما كان يتحدث عنها مؤرخ الجغرافيا المصرى الراحل «جمال حمدان»، وتلك هى بعض أفكارنا فى هذا الشأن:

أولاً: إن الخريطة العربية فى غرب آسيا وشمال أفريقيا وسواحل البحر الأحمر تضم مصادر هائلة للثروة التى أضاف إليها ظهور البترول فى بدايات القرن الماضى أهمية وجاذبية، إلى جانب موقع جغرافى فريد ومزيج حضارى متميز شارك فيه الفراعنة والفينيقيون والبابليون والفرس والعرب وغيرهم من القوميات التى ظهرت، أو الحضارات التى ازدهرت، أو الثقافات التى وفدت وهو أمر يجعل المنطقة العربية مركزاً للأطماع وأيضاً بؤرة للصراع.

ثانياً: إن الالتقاء بين محورى الزمان والمكان يضعنا مباشرة فى قلب الحاضر ويؤكد إمكانات العنصر السكانى فى تحديد درجة تقدم الأمة ومدى نهضتها، فسكان المنطقة العربية فى بداية القرن الحادى والعشرين ليسوا هم سكانها فى القرن التاسع عشر، لأن معدل التطور البشرى يمضى بسرعة هائلة إلى الحد الذى يقال معه إن ما حققته البشرية من طفرة فى الخمسين عاماً الأخيرة يعادل ما حققته فى الخمسمائة عام السابقة عليها، فإذا كان العالم يتقدم بمتوالية هندسية وليس بمتوالية عددية فإنه يتعين علينا أن ندرك أن العالم اختلف وأن تقاطع الزمان والمكان مقترناً بعنصر السكان أصبح يقدم لنا تجمعاً بشرياً له علاقاته المختلفة وصراعاته القائمة، ولو تتبعنا تاريخ العرب الحديث فى ظل الحكم العثمانى وبعده لاكتشفنا بسهولة أن هذه الأمة قد خضعت لمخططات معقدة ولا أقول مؤامرات محكمة، فالصراع أمر طبيعى وتغليب كل طرف لمصالحه هو تصرف تلقائى ولا يمكن أن نجرد المجتمعات الإنسانية من كل ما أحاط بها، وطرأ عليها، واعترض طريقها.

ثالثاً: رغم أن عبارة «التاريخ يكرر نفسه» ليست من العبارات التى تستهوينى كثيراً إلا أننى أشعر أن هناك إعادة لبعض المشاهد بعد عشرات السنين من حدوثها، فهناك «والى العراق» الذى يسبب قلقاً لكثير من الأطراف وكأنه «حجاج» جديد، وهناك نظام عربى متهافت يذكرنا بمرحلة ضعف الدولة العثمانية ونهش جيرانها لأطرافها، وهناك إعادة ترتيب أوضاع تذكرنا بمعاهدة «سايكس بيكو»، والأمة الواعية هى التى تتعلم من أخطائها، أما أولئك الذين يدفعون الثمن دائماً فإنهم لا يدركون فلسفة التاريخ ولا مغزى الأحداث.

رابعاً: إن الأقليات العربية العرقية أو الدينية تمثل فى رأينا بعداً إيجابياً فى الحياة العربية وتقدم لنا نموذجاً للتعددية والتنوع التى تضيف ولا تسلب، وترفع ولا تخفض، ومع ذلك فإن توظيف أدوار تلك الأقليات والإفادة من وجودها لا تزال مسألة لم نتنبه إليها، وحتى الجاليات الأجنبية فى أقطارنا كانت هى الأخرى نقطة مضيئة، وعندما هجر الأجانب بعض الدول العربية مثلما حدث بالنسبة لليونان والطليان والأرمن واليهود فإن بعض تلك الدول ومنها «مصر» قد خسرت - فى رأيى - ولم تربح، إذ إن جسور التواصل الحضارى وقنوات الاتصال الإنسانى هى أمور ذات أهمية متزايدة، كما أن روح العصر حالياً لا تحترم النقاء العرقى ولا تتحمس للتفرد الثقافى وتسعى إلى درجة من الانصهار مع دول الجوار والتعايش مع غيرها من القوميات والحوار مع غيرها من الديانات.

خامساً: إنه يرد على كل ما سبق ويصادر على قيمة كل ما قيل إن نوعية الصراع الذى تشهده الأرض العربية الآن يختلف عن كل الصراعات السابقة ويتجاوز كل الأطر الماضية، ويضعنا أمام شبكة معقدة للغاية لا يبدو فيها توزيع الأدوار واضحاً، حيث تحولت القوة فى عالمنا المعاصر لتصبح هى الحق والعدل، بينما دخل الحق الطبيعى والعدل الحقيقى إلى ملفات «اليوتوبيا المعاصرة»، وقد نستطرد فى هذا القول كثيراً، ولكن عندما نفكر فيما يدور حولنا ونرى قوافل الشهداء الفلسطينيين الذى أصبح مشهداً يومياً عادياً، ونتابع جرائم «شارون» الإسرائيلية والذى يراه

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «رجل سلام» فى وقت يرى فيه أيضاً أن إسرائيل فى حالة دفاع عن النفس، عندئذ ندرك أن الحق غير المدعوم بالقوة وهم، وأن العدل منطوق نظرى لا وجود له إلا فوق الجرافات وفى فوهات المدافع، إن ذلك ليس قانوناً جديداً ولكن التقدم العلمى والتفوق التكنولوجى يكاد يقهر أصحاب الحقوق، ويحرم طلاب العدالة، ويحيل العالم إلى غابة يستأثر فيها الأسد بكل ما يريد خصوصاً إذا كان جريحاً يحمل روح الانتقام ويفكر بمنطق تأديب الآخرين.

.. ولو حاولنا تطبيق هذا الطرح النظرى على الواقع العربى المعاصر لوجدنا أن الصراع الكبير الذى فرضه قيام دولة إسرائيل قد حدد علاقة جديدة بين العناصر الثلاثة للوجود العربى الراهن، فالزمان والمكان والسكان أصبحت تبدو لنا مختلفة تماماً عن رؤيتنا لها من قبل لأن الصراع دخل مرحلة قاسية، كما أن عامل الزمان قد بدأ هو الآخر يتأثر بالمطاعن التى توجه للحضارة العربية الإسلامية، بينما يتأثر بُعد المكان بالتهديدات التى تتعرض لها المنطقة ومحاولات تغيير خريطتها السياسية، أما العنصر السكانى فقد طرأت عليه تحولات واضحة، فنحن أمام عالم عربى يعيش حالة الانزواء والترقب وتبدو فعاليته فى الأحداث محدودة، بل إن ردود فعله أحياناً معدومة، ولو استعرضنا ما جرى فى العامين الماضيين فقط فسوف نكتشف أنه يلخص الأزمة فى المنطقة كلها على النحو التالي:

(1) دخل الصراع العربى الإسرائيلى أو بمعنى أدق النزاع الفلسطينى الإسرائيلى مرحلة جديدة منذ نهاية سبتمبر عام 2000، حتى أصبحت الصدامات يومية وجرى نزيف الدماء الذى سقط من خلاله مئات الضحايا الفلسطينيين مع عشرات الضحايا من الإسرائيليين، ولكن الأمر الملفت للنظر هو أن استقبال العالم الخارجى لتلك التطورات المأساوية والأحداث اليومية يبدو استقبالاً فاتراً للغاية ولا يحصل الفلسطينيون فى أفضل حالاتهم على أكثر من دعم شفهى يقف عند حدود التعاطف الإنسانى، أما إسرائيل فقد تمكنت من تنفيذ جزء كبير من مخططها بالرجوع عن التسوية السلمية وتغليب منطق الأمن على مفهوم السلام حتى اختلطت الأمور، وأصبح التوصيف الطبيعى للمقاومة الفلسطينية

فى كثير من الدوائر الدولية خصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية أنها نوع من الإرهاب الذى ينتشر فى الشرق الأوسط.

(2) تشعر النظم العربية ـ وحتى الصديقة منها للولايات المتحدة الأمريكية ـ بأنها غير واثقة من احتمالات الغد كما أنهم يتصورون أن قدرتهم على توفيق الأوضاع وفقاً للظروف الدولية الجديدة سوف تحميهم من النتائج المحتملة، فمنهم من سارع إلى الإصلاح الداخلى، ومنهم من بدأ يفتش فى ملفاته الأمنية بحثاً عن الفلول الإرهابية، ومنهم من أعلن حرباً على الفساد الداخلى، وبدت هناك عملية تجميل للأوضاع والأنظمة معاً فى عدد من الدول العربية، ولكن الذى حدث هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعير ذلك اهتماماً كبيراً، إذ إن لديها ملفات قديمة وخططاً جديدة تسعى لتطبيقها والمضى فيها، ولكن الأمر الذى لا يختلف عليه الجميع هو أن الشرق الأوسط مرشح لتغييرات ضخمة وأحداث قد تصل إلى مرحلة درامية إذا ما استوعبنا الاحتمالات التى تنتظر العراق وتتجاوز بكثير مسألة تغيير قيادته أو البحث عن أسلحة التدمير الشامل على أرضه.

(3) إن الأجندات القطرية للدول العربية قد تجاوزت فى اختلافها كل التوقعات، فهناك دول داعمة للسياسات الأمريكية فى السر منتقدة لها فى العلن، وهناك نظم جاهرت برضائها عن المواقف الأمريكية واستعدادها لمشاركة «واشنطن» فى تنفيذ قراراتها بالمنطقة بدعوى أن تلك الدول لا تستطيع أن ترفض للولايات المتحدة الأمريكية طلباً فى وقت تخطب فيه «الصين» ودها، وتسعى «إيران» نحوها، ويهرول الجميع طلباً لرضاها، تبقى بعد ذلك الدول العصية فى المنطقة ترتب لها السياسة الأمريكية أساليب مختلفة للمواجهة تتفاوت من الهجوم العسكرى إلى الضغط السياسى، وصولاً إلى التجويع الاقتصادى.

.. هذه رؤيتنا للتداخل الذى طرأ على المحاور الثلاثة المحددة لقيمة المنطقة المؤثرة فى مستقبلها القريب ونعنى بها مرة أخرى المحور الرأسى وهو الزمان، والمحور الأفقى وهو المكان، والتجمع البشرى وهو السكان، وقد رأينا أن

الأوضاع قد آلت إلى حالة من التدهور التى لم يعرفها الشرق الأوسط من قبل، ويبقى الأمر الذى نود الإلحاح عليه وهو أننا لا نستطيع أن نغير التاريخ أبداً وقد لا نستطيع أن نغير الجغرافيا أحياناً ولكن بالتأكيد قادرون على تغيير البشر، وأنا أشير بذلك إلى الكم العربى الكبير الذى أريده أن يتحول فى ظل معطيات الصراع القائم إلى كيف متميز، ونوعية فاعلة قادرة على استيعاب ما جرى، وفهم ما يدور، والتهيؤ لما هو قادم.

الغيرة السلبية .. وقفة تأمل

أصبح من الملفت للنظر أن هناك ظاهرة بدأنا نشعر بها وهى أن الغيرة السلبية فى العلاقات بين الناس قد أصبحت مسيطرة بدرجة واضحة ولم يعد للغيرة الإيجابية التى تؤدى إلى التنافس الشريف وجود يذكر، فكل من يحتل موقعاً أو يتحمل مسئولية يكون همه الأول هو تشويه صورة من سبقه، وإذا ترك الموقع تكون مهمته هى الإساءة لمن لحقه أو تولى بعده! ولقد حاولت كثيراً فى السنوات الأخيرة تفسير هذه الظاهرة المرضية الخبيثة حتى استسلمت أحياناً للتفسير المستمد من العصر الفرعونى عندما كان الملوك يمحون أسماء سابقيهم ليضعوا أسماءهم بديلاً لها حتى تنسب إليهم الأعمال العظيمة والروائع الخالدة، ثم استسلمت فى مرحلة أخرى للتفسير المستمد من نظرية الأعداد الكبيرة وظهور حمى الصراع الشرس فى ظل ندرة المتاح أمام الزيادة فى المطالب.

وقد اكتشفت فى النهاية أن تفسير أسباب الظاهرة سوف يستغرق كل الجهد، بينما تعكس الظاهرة ذاتها أزمة أخلاقية ومحنة طارئة لا يمكن تجاوزها بغير تأثير فى منظومة القيم السائدة ومجموعة الأفكار المسيطرة حتى وصلت بى نتائج التحليل فى نهاية المطاف إلى اتهام أساليب التربية ونظم التعليم، كما أن الأخطر من ذلك كله هو غياب المعايير الموضوعية لتقييم الكفاءات والمفاضلة بين الشخصيات والإحساس الجديد بإمكانية الوصول إلى المواقع دون مقومات واحتلال المناصب بالتفوق فى العلاقات العامة فقط، واستخدام أساليب التسلق والانتهازية والنفاق دون الاعتماد على مقومات أصيلة أو كفاءات رصينة، وتلك كلها فى ظنى أسباب جوهرية ودوافع أساسية أدت إلى ما آلت إليه الأمور الآن، لذلك فإن وقفة التأمل أمام هذه الظاهرة السلبية هى واحدة من لوازم التطور وركائز الإصلاح فى مجتمع تتزايد فيه

المطالب وتتناقص الفرص ويشتد الصراع حتى تحولت الغيرة المهنية إلى محاولة هدم المتميزين بدلاً من اللحاق بالمتفوقين، كما أضحت تلك الغيرة المقيتة تعبيراً عن تضخم الذات وارتفاع نبرة «الأنا» والإحساس بأن كل فرد يعتقد أنه هو فقط على الساحة وأن بعده يأتى الطوفان! وهى فى مجملها أمراض نفسية معقدة تحتاج إلى تداول ذكى للقيم السائدة والتقاليد الموروثة، كما تحتاج أيضاً إلى تطوير فى نظام التعليم ونوعية التربية وخصائص الثقافة، وإذا أردنا أن نقتحم هذه الظاهرة الشائكة فإننا نتصدى لها ـ وقد عانيت شخصياً الكثير من آثارها المحبطة ـ من خلال عدد من المحاور أهمها:

أولاً: إننى أدرك منذ البداية أن التباكى على الماضى والحنين إلى سنوات الشباب هى أمور متكررة فى التاريخ البشرى، لذلك فإننى لا أدعى أن الغيرة هى بنت اليوم أو إنها قد عادت بعد انقطاع، فالواقع أنها أمر مستمر ومرض لم يتوقف وظاهرة لا تغيب، وأتذكر أحياناً ما كتبه «ابن المقفع» منذ قرون طويلة عندما تحدث عن «فضل الأقدمين» قائلاً: إن الدنيا قد تغيرت والقيم تدهورت والمروءة اختفت . . وهو يقصد أن ذلك كله قد حدث بين الجيل السابق عليه والجيل الذى ينتمى إليه، ولو استطردنا فى قراءة ما كتب «ابن المقفع» فسوف نكتشف أنه يصلح أيضاً لهذا العصر بل ولكل عصر، فكل جيل يمضى ينتقد الجيل التالى له ويتحدث عن انحطاط الأخلاق وغيبة القيم وموت الضمائر، لذلك فنحن ندرك جيداً أن الغيرة قديمة قدم التاريخ وأن المكيدة مسألة متكررة وهل نسينا أخوة «يوسف» عندما أثار حفيظتهم وأيقظ غيرتهم حب أبيهم لأخيهم وتفضيله عليهم؟!

ثانياً: إن الذين يتصورون أن الغيرة من لزوميات النساء أكثر منها لدى الرجال واهمون أيضاً، قد يكون الفارق فقط فى أن المرأة لا تستطيع أن تكتم مشاعرها بينما يكون الرجل أقدر على ذلك، بل إن الأمر يتجاوز هذا كله إلى الغيرة بين الشعوب والحساسيات بين الأمم، وخصوصاً أن الخطوط الفاصلة بين التنافس والغيرة بل والحسد والكراهية أحياناً تبدو فى كثير من الظروف غير واضحة، ولكن الغيرة فى النهاية هى ظاهرة بشرية لا تنتهى، ومرض إنسانى لا يختفى.

ثالثاً: إن الغيرة بين المتقاربين فى الظروف المتشابهين فى الأوضاع تبدو أكثر منها بين العناصر المتباعدة، فالغيرة تدب بين الأشقاء وتزداد بين الزملاء وقد توجد أيضاً بين الأصدقاء! إنها تعنى أن كل فرد يتصور أنه حالة خاصة وأنه أحق بكل شئ وأن غيره لا يستحق أى شئ، إنها تعبير عن تضخم إحساس الفرد بذاته وإنكاره للغير ونفيه لوجود الآخر.

رابعاً: إن الغيرة يعانى منها المتفوقون ويكابد آلامها المتميزون ويدفع ضريبتها الشرفاء، لأن ذلك المرض اللعين يسمح بكل التجاوزات ويوحى لمن يعانى منه بأنه هو الأعلم والأحكم والأعظم، فضلاً عن أن ذلك المرض أيضاً تعبير عن خلل نفسى وإحساس عميق بانعدام الأمان مع شعور دفين بالعجز، وهو ما يؤدى أحياناً إلى العزلة التى يلوك فيها الحاسد أحقاده ويجتر مرارته بدلاً من أن يسعى لرفع قدراته وتحقيق التوظيف الأمثل لإمكاناته.

خامساً: إن غياب القواعد الملزمة واختفاء قانون البقاء للأصلح، وشيوع الفساد والانتهازية، والحصول على المواقع والمغانم بل والمكانة الاجتماعية بدون سند حقيقى أو مجهود معترف به، تؤدى فى مجملها إلى الإحساس بإمكانية الوصول إلى أى هدف دون حاجة إلى مقومات حقيقية، وعندما يصل الإنسان إلى ما لا يستحق فإن الإحساس الجارف بانعدام الأمان يحيله إلى خبير فى تدمير من حوله، وتشويه من سبقه، والإساءة مقدماً إلى من سوف يحتل مكانه.

.. إننى أكتب ذلك قبيل أيام من عيد ميلادى وهى مناسبة خصصتها سنوياً لمقال يدور حول الاعترافات الذاتية بل والسياسية والدينية أيضاً، وها أنذا هذا العام أكتب فى ذات المناسبة حول ما أشعر به من أزمة أخلاقية تحيط بنا، وتكاد تعصف بعلاقات العمل بيننا، وتطيح بالصلات الإنسانية الطيبة بين البشر خصوصاً أبناء المهنة الواحدة أو ذوى الطموحات المتشابهة، فالكل يتوجس خيفة من نظرائه، ويترقب فى حذر خطوات غيره، ولم تعد الأفضلية هى بالضرورة للأصلح ولكنها لمن هو أكثر تحركاً أو الذى يجيد لعبة العلاقات العامة وتملق من يملكون القرار، ثم أننى

اكتشفت - مضياً على عادة اعترافاتى السنوية - أن متوسطى الذكاء يحصدون المواقع المرموقة فى معظم دول العالم، فالذين قالوا «إن ذكاء المرء محسوب عليه» لم يكونوا واهمين أو مخطئين لأن أصحاب القرار - فى كثير من أنظمة الحكم - لايفضلون الأكثر انتشاراً أو الأكثر معرفة، ولقد تطرقت لهذا الموضوع من قبل فى مقال لى بعنوان (الرهان على الحصان) كما اتخذت ذلك عنواناً لكتاب صدر هذا العام ناقشت فيه أزمة الاختيار فى الدول النامية وكيف أن المقارنة بين نموذجى الحصان والحمار لا تكون غالباً فى مصلحة الأول ولكنها تمضى لحساب الثانى، وليس ذلك حكماً يجب تعميمه، إذ إن هناك كفاءات حقيقية تصل إلى مواقعها بجدارة واقتدار، وعندما يفكر المرء فى العلاقة بين السلطة والثروة فى الدول النامية واختناق الديمقراطية فى بعضها فإنه يدرك على الفور أن غيبة القواعد وانتشار المقومات الزائفة هى جزء أساسى من أسباب المشكلة التى يشعر بها البعض أحياناً، ولا يستطيع التعبير عنها غالباً، وإذا تأملت شخصياً شريط حياتى الوظيفية - مثل آلاف غيرى - لوجدت أن جزءاً كبيراً منها قد انصرف لمقاومة المكائد ومواجهة الأحقاد، رغم أننى روضت نفسى منذ الطفولة - وقد كنت دائماً الأول على أقرانى فى سنوات تعليمى المدرسية - على مقاومة كل أنواع الغيرة الذاتية وتحويلها إلى عنصر إيجابى مفيد يكون تفوقاً علمياً أو تميزاً شخصياً، ومع ذلك لم أسلم من الكبوات والخبطات والضرب تحت الحزام.

. . لا يظن البعض أن ما نتطرق إليه اليوم هو ترف اجتماعى أو تزيد أخلاقى، إذ إن واقع الأمر يكشف عن تأثيرات عملية ومباشرة لتلك الظاهرة فى حياتنا الاقتصادية والثقافية لأن إدارة هذه القطاعات المختلفة أصبحت تخضع فى كثير من الدول لما يمكن أن نطلق عليه تعبير مجموعات مغلقة تتداول وحدها المواقع وتغلق الأبواب دونها وتستأثر بالمزايا على حساب الصالح العام ولدى هذه المجموعات قدرة فائقة على «تربيط» العلاقات، وتجهيز الملفات، وتشويه صورة من لا يريدون، وتلميع شخصية من يريدون، والدوافع دائماً تستند إلى أسباب غير موضوعية تقوم فى معظمها على الغيرة السلبية التى تهدم ولا تبنى، وتفرق ولا تجمع، وتكون

محصلتها رفع من لا يستحق على حساب الصالح العام وإهدار كفاءات والإطاحة بخبرات من أجل أن تحتكر مجموعات معينة عملية صنع القرار فى كافة مواقعه دون تغيير للدماء أو تجديد للوجوه أو تداول للمواقع أو تطبيق لمفهوم دوران النخبة.

.. إننى أريد لحياتنا العامة درجة عالية من النقاء والشفافية والبعد عن «الشخصانية» Personalization التى تكاد تسيطر على واقعنا وعمليات التطويق التى تمارس حول كل كفاءة والحرب النفسية التى يشنها البعض على المتميزين والموهوبين والمجتهدين، إنه «حزب أعداء النجاح» على حد المقولة الشهيرة للكاتب الصحفى الأستاذ مفيد فوزى، وقد آن الأوان للتركيز على الجوانب الموضوعية فى البشر والتوقف عن تقييمهم من منظور شخصى تسيطر فيه حسابات المكسب والخسارة من منطلقات فردية ترى أنها وحدها وبعدها الانهيار الكامل، مع أن فى الحياة متسعاً لك ولى ولغيرنا.

... إننى أحذر من الغيرة السلبية التى تتفشى فى حياتنا والتى تجعلنا لا نسمع عن غيرنا إلا الانتقاد والتجريح والإساءة والتركيز على فنون وأد الكفاءات وأساليب تحطيم المقومات ومحاولات تحقير المواهب، وأود أن أشير فى هذه المناسبة أن نظرية «حرق البدائل» والإطاحة بالمتميزين ليست جديدة على المجتمعات المختلفة، ولكننى أؤكد أيضاً أنها مرتبطة بشعور أصحابها بالنقص وانعدام إحساسهم بالأمان نتيجة ضعف القدرات لديهم أحياناً أو براعتهم فى توسيع الدائرة من حولهم أحياناً أخرى .. إنها فى النهاية خواطر عيد ميلاد جاءت مع مطلع شهر معظم تدعو فلسفته إلى شيوع التسامح، وتعميق المحبة، ويقظة الضمير.

حقوق الإنسان العربي

لم تعد قضايا حقوق الإنسان قضايا إضافية أو أموراً ترفيهية أو ظاهرة ترتبط فقط بمؤشرات معينة فى حركة التطور وفلسفة التاريخ وقيمة الإنسان، بل إن الأمر تجاوز ذلك كله ليضعها فى قلب العالم المعاصر ويجعلها مؤشراً لدرجة التقدم ومعياراً للحكم على النظم رغم تسليمنا أن موضوع حقوق الإنسان يخضع لمعايير متعددة، ونحن نعترف بداية أن الاعتبارات السياسية قد بدأت تزحف على عالم اليوم بشكل غير مسبوق إلا أن ذلك لا ينتقص من أهمية تأثيرها، بل على العكس من ذلك فالنتيجة الوحيدة لذلك هى أن حقوق الإنسان لم تعد فقط مسألة قانونية أو قضائية أو حتى أمنية، ولكنها أصبحت أيضاً قضية سياسية بالدرجة الأولى وتحولت فى ظل التطورات التى طرأت على العلاقات الدولية الحديثة إلى عنصر أساسى فيها بصورة جرى استخدامها على نطاق واسع، فالقانون الدولى الإنسانى وهو موضوع جديد جاءت به فلسفة العولمة ودعمته نظرية القطب الواحد وساعدت عليه أحداث دولية سمحت بتطبيق الفلسفة التى يستند إليها من الناحية النظرية على الأقل سواء حدث ذلك فى البلقان أو الشرق الأوسط أو غيرهما من المناطق الملتهبة.

فالعالم لا ينتهى من إطفاء حريق فى إقليم معين حتى يجد أن حريقاً آخر قد شب فى منطقة أخرى، إنه صراع حياة وصدام قوى وتصاريف زمان، إننا ندرك أن حقوق المواطن الإسرائيلى ليست هى حقوق المواطن الفلسطينى، كما أن حقوق المواطن الأمريكى ليست هى أيضاً حقوق الإنسان الأفغانى، فالمعايير مزدوجة والمكاييل متعددة ومحصلة القوى هى التى تسيطر لذلك لم يكن غريباً أن تستخدم مسألة إنسانية رفيعة القدر نبيلة الغاية مثل رعاية حقوق الإنسان لكى تكون مبرراً للتدخل فى الشئون الداخلية للدول تحت مظلة القانون الدولى الإنسانى، حتى

أصبحت حقوق الإنسان وكأنها الحق الذى يراد به باطل فالطريق إلى المثاليات مفروش أحياناً بالأشواك، خصوصاً فى عالم تبدو فيه الحقيقة متعددة الوجوه وتعلو فيه القوة على الحق، فإذا نظرنا إلى الواقع العربى المعاصر فإننا ندرك جيداً أن كثيراً من الدول العربية متهمة بتغييب حقوق الإنسان وانتهاك الأساسيات فيها، وقد كان ذلك ولا يزال أحد المطاعن الرئيسية ضد العرب والدعاية الموجهة لتشويه صورتهم، لذلك فإننا نسوق فى هذا السياق الملاحظات الآتية:

أولاً: إن حقوق الإنسان العربى تحتاج إلى رعاية حقيقية ضمن برنامج إصلاح شامل يستهدف الارتقاء بالإنسان ويحمى حقوقه الطبيعية والوضعية أيضاً، لقد خلق الإنسان حراً فلم نسمع عن طفل ولد مكبل اليدين! فالحرية حق طبيعى قبل أن تكفلها القوانين الوضعية، ونحن هنا نتحدث عن الإصلاح الشامل الذى يأتى ضمن إطار رؤية شاملة ولا يكون استيراداً من الخارج أو فرضاً علينا من الغير لأن القرار الذاتى الذى يأتى نتيجة الصدق مع النفس والاعتراف بالواقع هو الذى يبقى ويستمر ويؤثر.

ثانياً: لقد عانت الدول العربية فى معظمها من غيبة الديمقراطية ونقص المشاركة السياسية وضعف التمثيل الحقيقى للقوى الفاعلة فى الشارع السياسى، وقد جاء وقت المراجعة الأمينة والنظرة الصادقة لكل ما جرى فحكم الفرد هو المسئول دائماً عن النكسات العربية، كما أن اختفاء الرأى الآخر هو الذى أدى إلى المأزق الذى نعيش فيه وأوصلنا إلى ما نحن عليه فى وقت يتجه فيه العالم كله إلى درجات متفاوتة من الديمقراطية الحقيقية بدءاً من دولة آسيوية كبيرة مثل «الهند»، وصولاً إلى الدول الصغيرة فى غرب أفريقيا والأمة العربية فى الوسط ما زالت تقرأ الشعر فى «ديوان الحماسة» وتتغنى بالماضى وترفض التغيير!

ثالثاً: نحن لا ننكر أن عدداً من الدول العربية سواء فى المغرب العربى أو المشرق العربى قد اتخذت سياسات إصلاحية وتبنت توجهات حديثة من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدنى وإيجاد آليات فاعلة لتحقيق ذلك، هكذا

فعلت المغرب وتونس كما أن مصر قد أعلنت مؤخراً عن قيام المجلس القومى لحقوق الإنسان وبدأت حرباً ضارية ضد الفساد ومواجهة حازمة مع القوى الساعية إلى تعطيل التقدم وتجميد الأوضاع وهذه كلها مظاهر إيجابية رغم الأجواء الملبدة بالغيوم والظروف الصعبة القادمة والاحتمالات المظلمة التى تحيط بنا.

رابعاً: إن قضايا حقوق الإنسان لم تعد كما كان راسخاً فى كثير من الأذهان مجرد تحقيق فى قضايا التعذيب أو تفتيش على المعاملة فى السجون، ولكنها تجاوزت ذلك إلى بعد اقتصادى يشير إلى أن مستوى معيشة الإنسان يحدد درجة الاحترام المكفول لحقوقه الإنسانية، كما أن توفير حد أدنى للحياة أصبح يمثل هو الآخر واحداً من المظاهر الجديدة للمفهوم المعاصر لحقوق الإنسان، وهذه علامات مهمة ونقاط ملفتة يجب التوقف عندها لأن مغزاها ببساطة هو أن الدول العربية تحتاج إلى إصلاح سياسى دستورى واقتصادى اجتماعى، فضلاً عن أهمية ترسيخ ثقافة الوعى بحقوق الإنسان والعمل من أجلها.

خامساً: إننا إذا كنا نفكر فى مستقبل هذه المنطقة من العالم فإننا يجب أن نعتمد خطاباً عصرياً يخطف شعارات الإصلاح من أفواه الآخرين ويحيلها بصورة إرادية واعية إلى سياسات تتبناها النظم العربية ولا أريد أن أقول أنها مسئولية الشعوب أيضاً، كذلك فإن انتهاكات إسرائيل فى الأرض المحتلة تبدو هى الأخرى نموذجاً صارخاً يعد امتداداً لجريمة «الهولوكوست» التى عانى منها اليهود أنفسهم فى العصر النازى، لذلك فإننا نظن أن قضية حقوق الإنسان هى قضية غير قابلة للتجزئة كما أنها تحتاج إلى النظرة الشاملة والرؤية المتوازنة والبصيرة العادلة.

سادساً: إن حقوق الإنسان - عربياً أو غير عربى - ترتبط بمساحة الديمقراطية المتاحة حتى أن أدق تعريف تواضع عليه المعنيون بهذه القضية الضخمة يرون أن الدولة الديمقراطية هى دولة القانون State Of Law وهو ما يعنى أيضاً أنه لا يمكن عزل المعيار القانونى عن الواقع السياسى، فالنظرة الجزئية غير واردة وحقوق الإنسان مثل الحريات لا تقبل التجزئة ولا ترضيها أنصاف الحلول.

سابعاً: إن الحضارة العربية الإسلامية قد لعبت دوراً فاعلاً فى تاريخ حقوق الإنسان ويجب أن نفرق بين الفلسفة المزدهرة لتلك الحضارة وبين التطبيقات الهزيلة التى أحالت الخلافة الإسلامية إلى حكم موروث بعد سنوات قليلة من وفاة نبى الإسلام مع انتهاء عصر الخلفاء الراشدين، وهو ما يستوجب ضرورة التفرقة بين ما كان يجب أن نكون علية وما آلت إليه أمورنا بالفعل.

.. إننا يجب أن نضع مسألة حقوق الإنسان العربى فى موضعها اللائق، وإذا كنا نقف بشدة أمام سياسة الهيمنة الأمريكية وفى مواجهة الجرائم الإسرائيلية فإنه يتعين علينا أن نقدم البدائل الإصلاحية، وأن نأخذ بسياسات عصرية تجعل الدولة العربية الحديثة نموذجاً يتعامل مع الآخر ويتحاور مع الغير ويرفض ازدواج المعايير ويطالب بإخلاء المنطقة كلها من أسلحة الدمار الشامل ويتصدى للإرهاب فى كل صوره الظاهرة والمقنعة، فالدنيا قد تغيرت والعالم يتطور بسرعة والتوقعات القادمة ليس لها حدود، والفكر الإنسانى لا يقف عند مرحلة معينة، وإذا كنا نفكر فى عالم عربى جديد فإننا يجب أن نأخذ بعملية تغيير عميق فى العقل العربى ونسعى لتطوير التعليم تطويراً حقيقياً يصل إلى جوهر العملية التعليمية المسئولة عن تشكيل صورتنا وتحديد مسارنا فى المستقبل القريب والبعيد، كذلك فإن المنطقة كلها يجب أن تأتى فى سياق شامل يضع حداً للسياسات العدوانية الطاغية للدولة العبرية وينهى المسألة العراقية بغير فاتورة جديدة يدفعها الشعب العراقى العظيم بتاريخه، البطل بمعاناته، المظلوم فى حاضره، التائه فى مستقبله، فضلاً عن ضرورة الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة تسمح بالحديث عن عالم عربى مختلف وأمة تولد من جديد لا تعيش فقط على ذكرياتها ولكنها تستلهم أيضاً مستقبلها الأفضل من احترام حقوق الإنسان الذى هو خليفة الله فى الأرض لأنه ولد حراً، ويموت حراً، ويعيش رحلة الحياة بينهما حراً.

الحوار المطلوب

دفعني لاختيار عنوان هذا المقال والكتابة حوله مقال سابق للكاتب السعودي الأستاذ «خالد الدخيل» في صحيفة «الحياة» يوم الأحد 23 يونيو «حزيران» 2002 تحت عنوان (الحكومات العربية هي السبب)، ويجب أن أسجل بداية أنني قرأت لصاحب هذا المقال مقالات عديدة في نفس الصحيفة من قبل فاستقر لدى انطباع بأنه كاتب متميز، وقد لاحظت من كتاباته بعض النقد المستتر للسياسة المصرية أحياناً بل وللدور المصري أيضاً، ولعل ذاكرتي لا تزال تحتفظ بسطور له في مقال سابق كان يتحدث فيه عن المبادرة السعودية، فإذا به يعقد بينها وبين مبادرة الرئيس الراحل «السادات» مقارنة غير واردة بحكم اختلاف الظروف السياسية والمحتوى الإجرائي والإطار العام، ثم ها هو يعود في مقاله الذي أشير إليه الآن ليقترب من نفس الموضوع عندما يقول: «إن الشعور بالإحباط واليأس تراكم نتيجة تجربة سياسية مع المفاوضات امتدت أكثر من 28 سنة، أي منذ ما عرف بمفاوضات الكيلو 101 الشهيرة بين المصريين والإسرائيليين في أعقاب حرب رمضان «أكتوبر» وهي تجربة لم تفض إلا لمزيد من التنازلات العربية»، ثم يضيف «ذهب السادات إلى القدس عام 1977، وإلى كامب ديفيد عام 1979 وهو يعد الشعوب بحل عادل يحفظ للعرب والفلسطينيين خصوصاً حقوقهم في الأرض، والاستقلال والدولة، ولكن الأمر انتهى إلى اتفاق فردي بين مصر وإسرائيل، ليس للفلسطينيين فيه ولا للعرب الآخرين شيء ذو بال»، ثم يضيف بعد ذلك «الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي أخرج مصر من المعادلة العسكرية للصراع، واتفاق أوسلو انتهى الآن بإعادة إسرائيل احتلالها للأراضي والمدن التي أعادها إلى الفلسطينيين»، وهنا أستأذن كاتب المقال في بعض الملاحظات:

أولاً: إن تجريد الحقائق بمنطق انتقائى واختيار تحكمى، وكذلك فإن اجتزاء الوقائع خارج سياقها التاريخى هما أمران يؤديان معاً إلى الوصول بالضرورة إلى نتائج قد لا تكون عادلة وقد تفتقد الموضوعية أيضاً، ولعلى أعترف الآن أننى لم أكن من المتحمسين لمبادرة «السادات» فى وقتها لاعتبارات كثيرة لا أخوض فيها الآن، ولكننى أقول فى الوقت ذاته إن ذلك الحدث التاريخى الضخم كان يمكن أن يؤدى إلى نتائج أفضل بكثير مما تحقق له لو أن الدول العربية لم تترك «السادات» وحيداً فى الساحة، عارياً من أى دعم سياسى عربى أو غطاء قومى، وهو الأمر الذى أدى إلى أن تمضى الأمور فى الاتجاه الذى آلت إليه.

ثانياً: إنه من الموضوعية أيضاً أن نقول إن الظروف الاقتصادية للشعب المصرى وقت زيارة الرئيس «السادات» الشهيرة إلى القدس قد أعطته مبرراً قوياً للمضى فى طريقه باعتباره رئيساً لمصر وليس بالضرورة زعيماً للعرب، ولو عاد الأستاذ «خالد الدخيل» بذاكرته إلى تلك السنوات لوجد أن النغمة القطرية كانت عالية النبرة فى «مصر» ومقترنة بشعور عام بأن معاناة المصريين تفوق كل معاناة عربية أخرى، فلقد كانت البنية التحتية مهلهلة بعدما خرجت «مصر» من أربعة حروب خلال ربع قرن، واجهت بسببها تحديات غير مسبوقة ومشكلات طاحنة وأوضاع متردية، ويجب أن أقرر هنا أن قطاعاً ضخماً من الشعب المصرى قد تحمس لمبادرة «السادات» باعتبارها خطوة غير تقليدية تمثل اختراقاً للموقف الراكد وتفتح باب الأمل من أجل إنهاء الصراع الطويل.

ثالثاً: لقد عزز من الشعور المصرى المتنامى الذى أحاط بزيارة «السادات» ذلك الإحساس بالتوازن بعد حرب أكتوبر «تشرين» 1973، إذ إن «مصر» و«سوريا» قد حققتا ولأول مرة درجة عالية من الصمود فى المعارك العسكرية، بل والانتصار فى الميادين السياسة على نحو أزال مرارة الهزيمة وسمح للجميع بالحديث عن السلام باعتباره خياراً بديلاً وتوجهاً قومياً عاماً.

رابعاً: إن المقارنة بين المبادرة السعودية التى تقدم بها الأمير «عبد الله» ولى

عهد المملكة ومبادرة الرئيس «السادات»، لا تبدو فى محلها شكلاً أو موضوعاً، إذ إن مبادرة «السادات» اجتهاد مبكر لمن يتحسس طريقه فى الظلمات، بينما مبادرة الأمير ولى العهد هى محاولة أخيرة للخروج من المأزق التاريخى للصراع بتقديم عرض يعلن قبول العلاقات العادية مع إسرائيل من جانب الدول العربية فى حالة انسحابها الكامل من الأراضى العربية إلى خطوط الرابع من يونيو «حزيران» 1967، فهى مبادرة عامة تبدو أقرب إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام» منها إلى أى طرح آخر، وعندما تبنتها قمة «بيروت» العربية بعد إضافة قضية عودة الشعب الفلسطينى - لاجئين ونازحين - والتشديد على مسألة الدولة الفلسطينية بعاصمتها فى «القدس»، أصبح للعرب مشروع سياسى متكامل يمكن طرحه على العالم بإجماع عربى غير مسبوق، وهو أمر يختلف تماما عن الملابسات التى أحاطت بزيارة «السادات» الشهيرة ومبادرته المعروفة، ولكننا نسجل أيضاً هنا أن مبادرة «السادات» هى التى قدمت النموذج الأول وربما الوحيد لمبدأ كامل الأرض فى مقابل إنهاء حالة الحرب وقبول معطيات السلام، بغض النظر عن درجة حرارة ذلك السلام؛ لأن تلك مسألة ترتبط بمشاعر الشعوب ولا تتحقق بقرار الحكومات.

خامساً: إننى أنبه مخلصاً إلى أن عودة الحساسيات المتبادلة بين الأقطار العربية، والانطلاق من أدوار متنافسة، وعقد المقارنات بين المبادرات، هى أمور يجب الابتعاد عنها خصوصاً فى مثل الظروف التى يواجهها العرب والفلسطينيون، والتى تقدم مؤشراً يدعو إلى ضرورة التضامن والالتقاء على كلمة سواء بعد حوار موضوعى ورؤية شاملة، وبهذه المناسبة فإننى أسجل أن «مصر» - رئيساً وحكومةً - كانت ولا تزال من أكثر الدول العربية حماساً للمبادرة السعودية ودعماً لها من منطلق التجربة الذاتية والخبرة التاريخية، وخصوصا أن صدورها من المملكة العربية السعودية - مهد العروبة الأول وأرض الرسالة المحمدية - يقطع الطريق على أى مزايد يحاول ذلك من منطلق قومى أو دينى.

. . إذا كان هذا هو الجزء الذى يتصل بالماضى والحاضر فى تعليقنا على المقال المهم للكاتب السعودى، فإننا ننتقل على الفور إلى الجزء الآخر من ذلك المقال وهو الذى يتصل بالحاضر والمستقبل والمتصل بقضية الساعة قائلاً «والدعوة فى مثل هذه الظروف إلى التخلى عن العنف خصوصاً العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، تفتقد إلى شئ مهم، فمسيرة الصراع بما فيها المفاوضات، لم يكن يحركها إلا هذا الذى يسمى العنف، وهنا تكمن أهمية الحوار المطلوب؛ لأن الكاتب يتعرض لوجهة نظر تكاد تكون مسيطرة فى الرأى العام العربى، فإسرائيل دخلت فى المسيرة السلمية بعد حرب 1973، ووقعت على «أوسلو» بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كذلك لم تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية - راعية إسرائيل وحاضنة مسيرتها - عن الدولة الفلسطينية المستقلة إلا بعد التصعيد الفلسطينى فى انتفاضة الأقصى، ومع ذلك يبقى التساؤل المهم هل هذا التصور صحيح على إطلاقه أم أن للأمر وجهاً آخر، وهنا نسوق الملاحظات التالية:

(1) إن المقاومة المشروعة ضد الاحتلال حق طبيعى للشعوب التى تنتهك أراضيها وتغتصب حقوقها، وإن كانوا يطلقون عليها تعبيراً جديداً هو «العنف» فى مساواة غير عادلة بين المعتدى والمعتدى عليه، بين الغاصب ومن اغتصبت حقوقه، ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد فالتداخل أصبح وارداً بين المقاومة المشورعة وغيرها من أشكال العنف غير المشروع.

(2) إن المقاومة هى نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال، والذين يتحدثون عن دائرة العنف فى الأرض المحتلة عليهم أن يبدءوا بإزالة السبب، أى بالانسحاب من أرض الغير وإعادة الحقوق لذويها، فالقانون الدولى المعاصر يضع العنف ضد المدنيين فى حالة الحرب تحت تصنيف ما يسمى «جرائم الحرب»، بينما يعتبر العنف ضد المدنيين فى غير أوقات الحرب واقعاً تحت مظلة «الإرهاب»، وتبقى المقاومة المشروعة هى تلك التى تتوجه فقط إلى العسكريين فى ظل ظروف الاحتلال وحروب التحرير.

(3) إن المقاومة تسعى فى النهاية إلى حصاد سياسى يخدم قضيتها ومردود إيجابى يضيف إليها، لذلك كان طبيعياً أن تراجع حركات التحرير مواقفها فى لحظات معينة، وتقوم بعمليات تعديل جذرية فى الأساليب والوسائل والتوقيتات بشرط بقاء الثوابت والتمسك بالمبادئ واحترام الأهداف الوطنية، ولو أخذنا العمليات الاستشهادية من خلال هذا المعيار فإن الأمر يحتاج إلى وقفة تأمل؛ لأن القضية الفلسطينية يجرى اختزالها كلها حالياً فى ردود فعل تلك العمليات والاستفاضة فى إدانتها دولياً بشكل يكاد يحرم القضية حتى من أصدقائها التقليديين ويضعها فى موقف شديد الصعوبة بالغ الحساسية.

(4) إننى أعترف بأن هذه العمليات تمثل أقسى الضربات الموجعة التى تتلقاها إسرائيل كدولة احتلال، ولكننى أدرك فى الوقت ذاته أن الرأى العام العالمى يستهجنها ولا يبارك استمرارها ويخلط بينها وبين العمليات الإرهابية بصورة مباشرة باستثناء ما يطاول منها العسكريين وربما سكان المستوطنات أيضاً.

(5) إن العمليات الاستشهادية تمثل فى الضمير الإنسانى بؤرة للغضب والحزن فى وقت واحد؛ لأنها تعكس مأساة العصر بصورة درامية سوف تظل محفورة فى الذاكرة لعشرات السنين، إذ لا يمكن أن ننسى صورة الأم الفلسطينية وهى تودع ابنها قبيل تنفيذه لعملية استشهادية وهى تعلم أنه ذاهب بغير عودة، ومع ذلك فهى رابطة الجأش متماسكة المشاعر؛ لأن الموت قد أصبح لديها مساوياً للحياة، كما أضحى الانتحار فوق الأرض المحتلة تعبيراً تلقائياً عن رفض الاحتلال ونتائجه.

(6) لقد تعرضت شخصياً منذ أسابيع لنقد عنيف من رئيس برلمان إحدى الدول الأوروبية لأننى - خلال إحدى المنتديات البرلمانية - أبديت تمسكاً بالثوابت، ورفضاً لإدانة العمليات الاستشهادية وحدها دون البحث فى الأسباب التى أدت إلى ذلك؛ لأنها جاءت نتيجة لاستمرار الاحتلال وتصاعد ممارساته العدوانية، وذلك رغم أننى كنت قد كتبت منذ شهور مقالاً حول مخاطر تلك العمليات

ونتائجها العكسية من منطلق الحرص على بقاء القضية الفلسطينية حية وقوية تستوعب الرأى العام وتستقطب مراكز صنع القرار .

. . إن مسألة العمليات الاستشهادية يجب أن تكون مطروحة للنقاش الواسع على الساحة العربية والفلسطينية للبحث فى جدواها حالياً خصوصاً فى ظل تداعيات 11 سبتمبر 2001 ، وهو أمر يدعونا إلى أن نرحب بكل تفكير رصين ورأى مختلف وحوار مطلوب .

الفصل السابع

ثقافة الديمقراطية والتنمية

«أنت رحوم إذا أعطيت، ولكن لا تنس وأنت تعطى أن تدير وجهك عن الذى تعطيه فلا ترى حياءه عارياً أمام عينيك»

جبران خليل جبران

المثقف العربى تعبير لا يرتبط بالتعليم وحده أو بالتربية السياسية دون غيرها ولكنه يعبر عن مجموعة من مظاهر الوعى لدى الفرد التى تجعله قادراً على فهم ما يدور حوله والتعامل مع الأشياء بمسمياتها الطبيعية، ووضع رؤية تسمح لصاحبها بأن يضع نفسه فى الإطار الصحيح لحركة التاريخ وروح العصر، ولقد عرف التاريخ العربى الحديث أسماء لمثقفين عرب مرموقين جمعوا بين الفكر والحركة، بين الثقافة والوظيفة، ولعلى أشير إلى بعض الأسماء كنماذج لأمثلة فى هذا السياق وأذكر منهم «أحمد لطفى السيد» و«ساطع الحصري» «وطه حسين» و«توفيق الحكيم» و«عمر أبو ريشة» و«نجيب محفوظ» وغيرهم، ولقد كانت علاقة المثقف بالوظيفة هى امتداد علاقة المفكر بالسلطان.

وما زال بلاط الخلافة الإسلامية يحفل بأسماء من مثقفى العصور ـ شعراء وأدباء وعلماء ومفكرين وفنانين ـ ممن نادموا أمير المؤمنين أو نافقوا السلطان أو نصحوا ولى الأمر، ولكن استقراء التاريخ يؤكد أنه كانت هناك دائماً أزمة صامتة بين المثقفين والسلطة مارست تأثيرها غالباً فى عملية توظيف دور المثقفين فى تبرير السياسة وخدمة الحكم، ولعل ما شهدته «مصر» بعد سنوات قليلة من قيام ثورة يوليو «تموز» 1952 هو خير شاهد على هذه الحقيقة عندما طفت على السطح القضية السياسية المسماة «بأزمة المثقفين»، حيث طرحت تلك القضية أيامها أسئلة صعبة فى مقدمتها المفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة، عندما انحازت الثورة المصرية فى سنواتها الأولى لأهل الثقة فوضعت فى المواقع الحساسة والمراكز المهمة من ينتمون إليها ويقبلون برؤيتها للأمور حتى جرت عملية «عسكرة» للمواقع الاقتصادية

والدبلوماسية، فأصبح على قمة معظم الشركات فى الداخل والسفارات فى الخارج شخصيات عسكرية من تلك المعروفة لرجال الثورة والقريبة من قادتها.

ولقد تكرر نفس الأمر فى دول عربية أخرى عندما هرول كثير من المثقفين نحو مراكز السلطة يؤكدون ولاءهم ويعرضون خدماتهم، ولست أعنى بذلك الإقلال من قيمة المثقفين العرب أو الانتقاص من قدرهم - وهو كبير - ولكنى أردت فقط أن أشير من بعد إلى عملية القهر التى مارستها بعض النظم العربية ضد أهل الفكر وذوى المعرفة، خصوصاً عندما خاصمت السلطة الثقافة ووضعت سياجاً من الحساسية يفصل بينها وبين الفكر، ولعله من المناسب أن أوضح التصور الذى أطرحه من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن المشكلة التى نتحدث عنها مشكلة شرقية ترتبط بالمجتمعات العربية أكثر من غيرها لأنها تتجسد فى علاقة الفرد بالدولة فتنعكس على دور المثقف أمام السلطة، وهى بذلك قضية سياسية اجتماعية وليست مسألة ثقافية فقط.

ثانياً: إن اهتمام المواطن بالعمل السياسى العام يأخذ طريقه نحو التضاؤل فى العقود الأخيرة، وهو ما يلقى على عاتق المثقفين مسئولية خاصة يتحملونها بحكم دورهم الأخلاقى ومسئوليتهم الفكرية.

ثالثاً: إنه عندما تسود ثقافة التحرر وتختفى ثقافة التبعية فإن حماس المثقفين يزداد للمشاركة فى العمل العام طواعية، أما عندما تسود الدكتاتورية ويستبد حكم الفرد فإن أغلبية المثقفين تلوذ بالفرار وتلزم الصمت وتعتصم بأبراجها العاجية تارة أو «بالجيتو» الفكرى تارة أخرى.

رابعاً: إننا نعترف أن انفتاح بعض الحكومات يسبق فى بعض الأحيان انفتاح بعض التيارات الشعبية وكأنما يبدو نظام الحكم أكثر ليبرالية من بعض الأفراد أو المؤسسات الثقافية أو الدينية، وهو أمر يحتاج إلى وقفة طويلة لأنه يعبر عن ظاهرة معقدة تتداخل فيها العوامل التاريخية والسياسية والثقافية بل والاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: إن القيود على الحريات والقلق من الاتجاهات الإبداعية والحرب على الأفكار الجديدة هي أمور تجعل كثيراً من المثقفين يؤثرون السلامة ويبتعدون عن الساحة ويفضلون التحول إلى موظفين حرصاً على الأمان الشخصي والعائلي، ولعلي أذكر هنا أن دولة عربية قديمة مثل «مصر» عرفت في السنوات الأخيرة موجات من قضايا «الحسبة» وتكفير المسلمين وتطليق الزوجين في ظل دعاوى مغلوطة وأفكار مبهمة تقوم على خطأ التفسير وسوء التأويل.

سادساً: إن العلاقة بين التعليم والثقافة سوف تظل عنصراً حاكماً في مسيرة الإصلاح كله، فالنظام التعليمي مسئول عن تشكيل شخصية المثقف وإعداده لحياة العصر وتحضيره للدخول في حوارات موضوعية عند اللزوم، فالثقافة ليست هي التعليم ولكنها تتأثر به وتتفاعل معها.

سابعاً: إن الثقافة العصرية ذات صلة وثيقة بالتكنولوجيا الحديثة، فنحن نعيش عصر «الكمبيوتر» وثقافة «الإنترنت»، لذلك فإن المثقف العصري قد بدأ يختلف عن المثقف في القرن الماضي نتيجة اختلاف مفهوم الثقافة وتباين أدواتها بين العصرين.

ثامناً: إن علاقة السلطة بالثقافة تختلف عن علاقة السلطة بالثروة لأن السلطة غالباً ما تتحفظ على الأولى وتتحمس للثانية، فليس المهم أن يتثقف من يقودون ولكن المهم أن يمتلك من يحكمون، ولأن المثقف ليس ثريا بالضرورة فإنه يتقوقع في إطار الوظيفة ويتحوصل داخلها.

تاسعاً: إن الخلافات التي طرأت على الساحة الفكرية في السنوات الأخيرة تعكس أزمة من نوع خاص تدور حول سلبية المثقفين وانكفائهم على الذات وابتعادهم عن الحياة العامة، إما لأن مساحة الحرية لا تكفيهم أو لأن البيئة السياسية لا تحتويهم.

عاشراً: إن صراع الأجيال قد أحدث هو الآخر شرخاً بين شرائح المثقفين وسمح للسلطة بأن تقوم بعملية انتقاء تحكمي لاختيار من يدينون بالولاء أو يقبلون التهليل حول ركاب الحاكم من حملة القرابين وموقدي المباخر.

. . أما لماذا أتناول هذه القضية الآن؟ فالإجابة هى أننى أرى أن تيار الإصلاح الذى يجب أن يسود فى المنطقة العربية ويدفعنا إلى الأمام ويحمينا من النكبات القومية والنكسات العسكرية والكوارث السياسية إنما يعتمد على المثقفين العرب بالدرجة الأولى، لأن فيهم أهل الفكر وأصحاب الرأى ودعاة الحداثة، ولقد رددت مصادر الإعلام المختلفة أن مجموعة لا تزيد على خمسة وعشرين مفكراً أمريكياً - معظمهم من اليهود أو المتحمسين للدولة العبرية - هم الذين يمثلون مجموعة العمل المعنية بوضع الخريطة السياسية للشرق الأوسط وتحديد طبيعة النظم فيه، وهم الذين وقفوا وراء الحرب غير المبررة على العراق، وهم يواصلون دائماً البحث فى أساليب السيطرة الأمريكية وإحكام هيمنة «واشنطن» على المنطقة، وذلك يعنى ببساطة أن أهل الفكر هم الذين يخططون وأن الصراع فى النهاية هو صراع عقول وليس فقط حرب جيوش، ويجب أن نقرر فى شجاعة أننا قد فشلنا نسبياً فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى وسمحنا لدولة إسرائيل بأن تحوز قدرا من التفوق العسكرى والتكنولوجى، فضلا عن السلاح النووى حينما كنا بعيدين عن الحقائق مشتتين فى الرأى لا نقدر قيمة الوقت ولا نستغل الفرصة فى حينها، وهنا يأتى دور المثقف العربى طليعة أمته وركيزة التقدم فيها، الذى يتعين عليه أن يتصرف خارج إطار الوظيفة ودون قيود الموقع ليكون تعبيراً حضارياً عن ضمير الشعب الذى ينطلق منه والمجتمع الذى يعبر عنه، فالقضية فى النهاية ليست هى المثقف أم الموظف ولكنها تتلخص فى كيفية الوصول للمفهوم العصرى للدولة الحديثة.

الديمقراطية بين الغرب والعرب

تتردد فى الكتابات الأمريكية مؤخراً نغمة التباكى على الديمقراطية فى العالم العربى وتتحدث بلغة نقدية حادة عن غياب المشاركة السياسية الحقيقية فى إطار النظم العربية القائمة، وهو قول كانت تردده إسرائيل على امتداد السنوات الأخيرة عندما تتحدث عن أنها واحة الديمقراطية وسط بحيرة آسنة من الديكتاتوريات والنظم الفردية، ولقد سمعت شخصياً هذا المعنى حين ردده «شيمون بيريز» فى المنتدى الاقتصادى فى «دافوس» منذ سنوات وكرره «نيتانياهو» فى عدة مناسبات، ومضى فى نفس الاتجاه عدد من قادة إسرائيل لكى يخلصوا بنتيجة واحدة وهى أن السلام مع العرب غير مضمون؛ لأن المواطن العربى لا يعبر عن رأيه الحقيقى فى ظل غياب الديمقراطية الصحيحة، ثم جاء الحادى عشر من سبتمبر 2001 لكى يضيف إلى هذا الاتجاه قوة ودعماً وفقاً لنظرة أمريكية جديدة يتبناها الإعلام المسيطر وصاحب النفوذ القوى والتأثير الضخم، حتى أصبحت كتابات صحفى أمريكى مثل «توماس فريدمان» بمثابة رسائل نقدية دورية للأنظمة والحكومات العربية فلم يسلم منها نظام سياسى واحد، فكلها لا تحظى بقبوله أو تتمتع برضائه.

وتنطلق النظرية الأمريكية الجديدة من مفهوم يرى أن غياب الديمقراطية فى الدول العربية وتوقف الإصلاح الدستورى، فضلاً عن شيوع الفساد السياسى والاقتصادى تشكل فى مجموعها البيئة الطبيعية للإرهاب إلى الحد الذى اعتبرت معه هذه النظرية أن الأنظمة الحاكمة فى عدد من الدول العربية مسئولة عن تفريخ ذلك الإرهاب وإيجاد أسبابه وتهيئة التربة الصالحة لنموه واستمراره، ولا شك أن هذه المقولة الشائعة برغم بريقها الظاهر ليست مقولة خالصة النية أو بريئة الاتجاه أو صادقة الهدف، وأنا أعترف بداية أن لدينا أزمة ديمقراطية حقيقية فى العالم العربى،

وأن مفتاح التقدم لا يوجد إلا فى يد الديمقراطيات العصرية، بل إننى أدرك أيضاً أن الارتباط بين التنمية والديمقراطية حتمى، كما أن الاستقرار السياسى يرتهن هو الآخر باتساع دائرة المشاركة السياسية مع تمثيل كافة القوى فى المجتمعات السوية بحيث تصبح انعكاساً أميناً للشارع السياسى بكل طبقاته وفئاته وطوائفه، وليتنى أستطيع أن أصدق الآن أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حريصتان على الديمقراطية فى الدول العربية، فنحن لا نتصور أن إسرائيل تحديداً تتمنى تقدم العالم العربى ونهضة شعوبه واستقرار أنظمته، بل إن مبرر تفوقها مرتبط بالتخلف العربى أساساً وهو النابع عن غياب الديمقراطية بالدرجة الأولى، ولا أتصور أن هناك من يقدم نصيحة مخلصة لخصمه، خصوصاً إذا كانت هذه النصيحة سوف تؤدى إلى تفوق ذلك الخصم وتميزه ولو بعد حين، ومع ذلك دعنا من هذا الاستطراد النظرى لندخل فى بعض التفاصيل ونوجزها فى النقاط الأساسية التالية:

أولاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية التى تعلن أنها قلعة الحريات وملاذ الديمقراطيات وحامية حقوق الإنسان قد قامت هى ذاتها بانتهاكات تاريخية معروفة لكل هذه الشعارات الرائعة، بل إنها قامت بدعم بعض الأنظمة الفردية والحكومات الديكتاتورية، وما زالت ذاكرة الشعوب تحتفظ بدورها فى الانقلاب الدموى ضد نظام «الليندى» فى «شيلى» عام 1973، والذى ما زالت أصابع الاتهام تشير فيه إلى داهية الدبلوماسية الأمريكية الحديثة «هنرى كيسنجر»، الذى جاءت أدواره وأطروحاته استكمالاً طبيعياً لدبلوماسية أحد أسلافه، وأعنى به صاحب نظرية حافة الهوية «جون فوستر دالاس» مع اختلافات بالطبع فى الرؤى والأفكار نتيجة اختلاف الظروف والمواقف، فالولايات المتحدة الأمريكية إذاً - شأن سياستها دائماً - تكيل بمكيالين وتدعم الديمقراطيات حين تريد وتغمض العين عن الديكتاتوريات حين تشاء، إنها مسألة مصلحية بالدرجة الأولى يتم فيها توظيف المبادئ ورفع الشعارات عند اللزوم.

ثانياً: إن المسافة بين «واشنطن» ومعظم الأنظمة العربية أقرب منها بين الولايات المتحدة الأمريكية والشعوب العربية، فهل يمكن أن نتصور نظرياً أن تسعى الولايات

المتحدة بجدية وإخلاص نحو ديمقراطية النظم السياسية فى الدول العربية، بحيث تكون تلك النظم انعكاساً أميناً لمشاعر الشعوب ومصالحها، إن الأمر فى ظنى يقتضى فى هذه الحالة تغييرات جوهرية فى سياسة «واشنطن» الشرق أوسطية وموقفها الداعم لإسرائيل، وهى مطالب أظن أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للاستجابة لها، وهى بالمناسبة مطالب الشارع العربى قبل حكوماته وأنظمته، وعندما تضيق المسافة بين «واشنطن» والجماهير العربية تكون الديمقراطية فى المنطقة مطلباً أمريكياً حقيقياً لا زيف فيه ولا اصطناع؛ لأن معناه أن الولايات المتحدة تسعى بصدق وإخلاص من أجل صحوة قومية ونهضة عربية حتى ولو كان الثمن هو تغيير السياسة الأمريكية ذاتها!

ثالثاً: إن الديمقراطية قضية غير قابلة للتجزئة وليس فيها نصف طريق لأنها تعبر عن رؤية شاملة لحركة الشعوب وتطلعات الجماهير، كما أنها فى ذات الوقت قضية نسبية ترتبط بالتراث الحضارى والقيم الاجتماعية والأفكار السائدة، وقد يكون لدى بعض الدول العربية طرح ذو خصوصية تنطلق من رصيد حضارى أو تراكم تاريخى، وعندئذ لابد أن نعترف بأن الديمقراطية فى النهاية هى غاية وليست وسيلة، فقد توجد المؤسسات النيابية وتقوم البرلمانات الوطنية فى مناخ لا تشيع فيه ثقافة الديمقراطية ولا تعرف أطرافه معنى الحوار، وفى هذه الحالة نكون أمام مسخ مشوه لتجربة جرى إجهاضها قبل ميلادها، فالعبرة إذا ليست بهيكل تنظيمى ديمقراطى بعينه أو تجارب مستوردة بذاتها، ولكنها فى النهاية هدف يرمى إلى تمثيل كافة القوى الموجودة فى الشارع السياسى لكى تتواجد بنفس الحجم فى مقاعد الحكم.

رابعاً: إن الصراع العربى الإسرائيلى قد مارس دوراً غريباً تجاه قضية الديمقراطية العربية، إذ بينما كنا نتوقع أن يكون الخطر الناجم عن سياسات الدولة العبرية دافعاً للأنظمة العربية نحو حالة من الرشد السياسى والنضوج الديمقراطى من أجل تحديث النظم وعصرية الدولة، وجدنا أن العكس صحيح إلى حد كبير، إذ عطلت كثير من الدول العربية مسيرتها الديمقراطية وبرامجها التنموية انتظاراً للحظة سلام لم

تتحقق، بل وبررت تلك الدول مركزية السلطة داخلها والقبض على أعنة الأمور فيها بدعوى أن الخطر الصهيونى الداهم يلزم الجميع الصمت ويفرض نفسه كأولوية أولى تتضاءل دونها كافة الأمانى الوطنية والأهداف القومية، وهذه مسألة خطيرة للغاية لأنها مثل الحق الذى يراد به باطل، فواقع الأمر يؤكد أن الطريق الصحيح للمواجهة المتكافئة مع إسرائيل والوصول إلى ما نسميه بنقطة التوازن الإستراتيجى، إنما ينطلق فى حقيقته من شيوع الديمقراطية وتحقيق الإصلاح السياسى والدستورى، وبناء نموذج الدولة العصرية الحديثة القائمة على تطوير التعليم وتصدير الثقافة وتوطين التكنولوجيا.

خامساً: إن هناك عاملاً خارجياً ظهر فى السنوات الأخيرة وأصبحت له أهميته وقيمته وأعنى به فكر «العولمة» ونتائجه وتداعياته التى تكاد تسمح بالتدخل فى الشئون الداخلية فى ظل القانون الدولى الإنسانى، دفاعاً عن حقوق الإنسان أحياناً أو حماية للديمقراطية أحياناً أخرى، بل وربما بسبب ذرائع إضافية مثل حماية الأقليات أو حتى الحفاظ على البيئة!

وهنا نعود مرة أخرى إلى الحق الذى يراد به باطل لكى نكتشف أن هذه هى الأخرى مقولة مفتعلة وطرح يستند إلى المصلحة قبل المبدأ، فقد جرى توظيفه لخدمة أهداف معينة قبل أن يكون تحقيقاً لغايات إنسانية عادلة، ففكر «العولمة» ـ بكل ما له وما عليه ـ هو فكر انتقائى تحكمى يقوم على الاختيار النسبى، وعلى سبيل المثال فإن «العولمة» فى جناحيها الاقتصادى والثقافى تشير إلى سقوط الحواجز واختفاء الحدود وتشجيع حرية انتقال رءوس الأموال والسلع والخدمات بل والأفكار، ولكنها تقف دون حرية حركة الأفراد خصوصاً من الجنوب إلى الشمال والتى تبدو الآن فى أسوأ مراحلها على امتداد التاريخ كله، إذ يحيط بها قدر كبير من القيود والشروط والموانع كأنما هى فى النهاية عولمة «تفصيل»، فكيف نتصور لمثل هذا الفكر الذى يفتقد إلى المصداقية فى جانب منه أنه سوف يستطيع فى مرحلة معينة أن يدافع عن الديمقراطيات، ويحمى الأقليات، ويوقف ازدواج المعايير الواضح والفاضح فى مسألة حقوق الإنسان.

إننا نعترف مرة أخرى بأن الديمقراطية هى قضية حاكمة فى العالم العربى وأنها بوابة المستقبل أمام أجياله القادمة، كذلك فإننا نتذكر أن كل النكسات والنكبات التى حاقت بالعرب عبر تاريخهم الطويل قد ارتبطت بفردية القرار وديكتاتورية الحكم وغياب الديمقراطية، وقد آن الأوان لكى نقوم بعملية نقد ذاتى بناء نواجه به الحقائق فى موضوعية، ونسلم بالأخطاء دون مواربة، ونسعى لتصحيح المسار فى شفافية ووضوح، ولن يسعى غيرنا لتحقيق التقدم لنا، ولن يقوم الآخر بتحديث حياتنا نيابة عنا . . وسوف تبقى قضية الديمقراطية مدخلاً دائماً لكل نقد يوجه إلينا، كما ستظل هى الطريق الأوحد نحو غد أفضل لأمة تواجه حالياً واحدة من أقسى تجاربها، وأدق مراحل وجودها، وأصعب الاختيارات فى طريقها.

العمل الأهلى .. رهان المستقبل

لقد أصبح المعنى الدقيق لكلمة العولمة مرتبطاً بمؤسسات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية ولم يعد مرتبطاً بالحكومات والنظم، إن كل الإشارات إلى المستقبل والمؤشرات المرتبطة به تؤكد أن العمل الأهلى سوف تكون له الغلبة والسيطرة على شكل الحياة ونوعية أساليبها، حتى أن الارتباط بين الدول سوف يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات السائدة بين المجتمعات المختلفة خارج النطاق الرسمى للحكومات القائمة، أما لماذا نطرح هذا الموضوع حالياً؟ فإن السبب ببساطة هو أن الديمقراطية والمسائل المرتبطة بالحريات العامة تشير فى مجملها إلى قضايا حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والمواطنة الكاملة للأقليات، وهى فى مجموعها أمور متصلة بالمجتمع المدنى وهيئاته المختلفة، ولعلى لا أتجاوز الحقيقة إذا قررت هنا أن الرأى العام العربى لا يزال محصوراً فى قنواته الرسمية ولم نتمكن حتى الآن من تشكيل مجتمع مدنى قوى وفاعل يستطيع أن يقتحم المشكلات وأن يواجه القضايا المختلفة بروح العصر ورؤيته، ولن يتحقق ذلك إلا بإعطاء العمل الأهلى دفعة قوية فى المرحلة القادمة وذلك لأسباب متعددة منها :

أولاً: إن الاهتمام بالعمل الوطنى أصبح واحداً من مظاهر التطور الاجتماعى والنضوج السياسى، كما أنه يعد تعبيراً عن درجة التقدم ومعدل الانصهار السكانى، فضلاً عن أن تضاؤل وظائف الدولة أصبح أحد الخصائص المرتبطة بعالم اليوم، إذ إن هناك اتجاهاً لتقليصها لتعود إلى مرحلة من الفكر السياسى الذى كان يتحدث عن «الدولة الحارسة» المعنية فقط بالجيش والقضاء والشرطة وهو أمر ما زال محل جدل كبير، كذلك فإن أبرز سمات العصر هى بروز الدور المؤثر للقوى غير الحكومية فى المجتمعات المختلفة.

ثانياً: إن بعض الدول العربية قد عرفت العمل الأهلى مبكراً سواء كان ذلك فى مصر، أو المشرق العربى، أو المغرب العربى، وما زلنا نتذكر أن عمر أول جمعية أهلية مصرية يعود لأكثر من مائة وخمسين عاماً، وهو أمر يلزمنا مرة أخرى بأن نستعيد ذلك التاريخ الطويل لتلك النوعية من العمل التطوعى رغم كل المشكلات التى تعترضه والتحديات التى تواجهه.

ثالثاً: إن الصورة العربية فى الخارج لا تبدو فى أفضل حالاتها، وهناك لغط ولغو فى كثير من الأوساط الدولية ودوائر صنع القرار فى العواصم المختلفة وخصوصاً «واشنطن»، تدور فى معظمها حول غيبة حقوق الإنسان، وقصور الأنماط الديمقراطية، وضعف المجتمع المدنى العربى عموماً، بسبب مركزية الحكم وسطوة الإدارة والاستهانة بالعمل الأهلى والنشاط التطوعى، وهى أمور تلزمنا مرة أخرى بضرورة البحث فى تغيير هذه الصورة وإعطاء العمل الأهلى ما يستحقه من عناية واهتمام.

رابعاً: إن تدنى مستوى المعيشة فى كثير من الأقطار العربية - لا سيما كثيفة السكان منها - تدعونا إلى تعزيز العمل الأهلى، خصوصاً عندما يتطرق إلى قطاعات مثل الصحة والتعليم، وهى التى تهم الشرائح العريضة من السكان الأكثر عدداً والأشد فقراً، ولذلك فإن الدور التنموى للعمل الأهلى يمثل عنصراً أساسياً لا يمكن الإقلال من تأثيره أو تجاوز قيمته، فهناك مشروعات كثيرة يتصل بعضها بالتنمية البشرية وهى التى لعب فيها العمل الأهلى دوراً بارزاً فى العقود الأخيرة فى عدد كبير من الدول النامية، فجمعيات مثل النهوض بالتعليم، وتحسين الصحة، ورعاية مرضى الأورام، والاهتمام بالفنون الجميلة، كلها تلعب دوراً مؤثراً فى تحديد مستوى المجتمع المدنى، ونوعية الحياة أيضاً للكتلة السكانية خصوصاً بالنسبة للطبقات ذات الاحتياج الملح.

خامساً: إن العمل الأهلى يعبر عن درجة من درجات التكافل الاجتماعى والترابط الإنسانى، وكلاهما لا يبدو بعيداً عن روح الحضارة العربية الإسلامية التى تجرى الآن محاولة تشويهها والإساءة إليها، كما أن العمل الأهلى يقوم بدور آخر

يتصل بالتجانس الاجتماعى والوحدة الوطنية، لأن فلسفة المنظمات غير الحكومية تعتمد بالدرجة الأولى على التعامل مع الناس بغض النظر عن أصولهم أو دياناتهم أو ألوانهم، فهى تنطلق من مفهوم إنسانى شامل ولا تقف عند عوامل التفرقة أو أساليب التصنيف بين البشر.

. . هذه بعض الملامح التى نرى أنها تقف وراء الأسباب المتعددة التى تدعونا إلى إعطاء العمل الأهلى دفعة قوية فى المرحلة القادمة، بقى أن نشير إلى تصورنا لتأثير النظم وطبيعة الحكم على درجة نجاح العمل الأهلى ونشاط الجمعيات غير الحكومية فيها، وهنا لابد أن نعترف بأن الأوضاع العربية الحالية لا تشجع العمل الأهلى ولا تتحمس له، ولقد حاول الأمين العام الحالى لجامعة الدول العربية أن يمضى خطوة إلى الأمام فى اتجاه تفعيل العمل الأهلى، عندما اختار رئيساً سابقاً للحكومة الأردنية لكى يكون مفوضاً سامياً لجامعة الدول العربية فى ميدان المجتمع المدنى ومجال حقوق الإنسان، ولكن التجربة لم تبدأ بعد ولا يمكن الحكم عليها الآن، ولعلى أسجل هنا فى وضوح العوامل السلبية التى لعبت دوراً تراجعياً بالنسبة للعمل الأهلى عموماً ومستقبله فى المنطقة العربية خصوصاً، ونشير إلى تلك العوامل فى نقاط خمس أخرى هى:

(1) إن ضعف الديمقراطيات وفردية الحكم وقصور الأحزاب السياسية عن أداء دورها الحقيقى، هذه كلها أمور لعبت دوراً معوقاً للعمل الأهلى الذى لا يزدهر إلا مع ازدهار مناخ الحريات ولا ينشط إلا فى ظل الديمقراطيات، فلم نسمع يوماً عن نظام سياسى متخلف احتضن عملاً أهلياً ناجحاً، فالعلاقة تبادلية بين ازدهار الديمقراطية وقوة المجتمع المدنى ونشاط الجمعيات الأهلية، وما زلنا نشعر حتى الآن أن هناك مخاوف كثيرة لدى الأنظمة العربية المختلفة تجاه العمل الأهلى وأساليب تمويله ونوعية أنشطته، فالبعض يرى فيها غطاءً للتطرف، ويرى فيها البعض الآخر مبرراً للانحراف الفكرى، بينما يراها البعض الثالث خطراً يتهدد الاستقرار السياسى وقوة الحكم.

(2) إن العمل الأهلى يجتذب عناصر من كل الاتجاهات، ولابد أيضاً أن نعترف فى

شجاعة أنه يضم بين صفوفه نسبة لا بأس بها من هواة الظهور وأصحاب الميول الاستعراضية، والباحثين عن المنافع الشخصية تحت الشعارات البراقة والأهداف النبيلة، والأفكار السامية، ولكن ذلك لا يحول دون أن نقرر فى الوقت ذاته أن الأغلب والأعم من الذين يتجهون إلى الأعمال التطوعية، إنما يفعلون ذلك بدوافع إنسانية واضحة وقيم أخلاقية ثابتة، وإن كان بعضهم يعبر أحياناً عن توجهات فكرية لا تبدو منسجمة مع الواقع ولا تعتبر توصيفاً دقيقاً للحاضر، وإن كانت تملك دائماً رؤية واضحة للمستقبل.

(3) إن التشريع هو الذى يحيل الأفكار المختلفة إلى سياسات واضحة وقرارات محددة، وما زال «المشرع» العربى متوقفاً عن إعطاء العمل الأهلى ما يستحقه من عناية واهتمام، نتيجة الاستسلام للأفكار القديمة التى ترى أن العمل الأهلى هو نوع من الترف وليس نشاطاً أصيلاً تحتاجه المجتمعات وتهتم به الشعوب.

(4) إن بعض الجمعيات غير الحكومية ذات الطابع الفئوى ما زالت تتعامل مع المصلحة العليا للوطن باعتبارها قضية هلامية لا تبدو واضحة لهم أو مفهومة لديهم، وهو أمر يبدو مستقراً لدى بعض القطاعات الشعبية أيضاً، وهو يحرم العمل الوطنى من مصدر للدعم لم يتمكن أصحابه من تجاوز حدود الأفكار التقليدية الضيقة إلى المفهوم الأوسع والذى تنطلق منه فلسفة العمل الأهلى حالياً، ولعلى أشير فى هذا السياق إلى المخاوف التى تحكم قطاعات كثيرة وفئات مختلفة تجاه نوادى «الروتاري» ـ على سبيل المثال ـ وربطها أحياناً بالمحافل «الماسونية» الدولية، والشعور أحياناً أخرى بغموض أهدافها بالنسبة للمواطن العادى، الذى يعتبرها نوادى طبقية تضم من يملكون عندما يفكرون لمن لا يملكون!!

(5) إن العمل الأهلى يمثل أيضاً نوعاً من التدريب السياسى أو شبه السياسى وهو ما يثير القلق أحياناً، خصوصاً عندما تتجاوز الغايات حدود الاهتمامات الفئوية ـ على سبيل المثال ـ لتخرج إلى دائرة العمل العام، بحيث لا تبدو هناك خطوط فاصلة بين الحياة السياسية والأهداف الاجتماعية، وهنا نكون أما مشكلة

حقيقية، حيث تختفى العلامات الفارقة ويوضع العمل غير الحكومى والمجتمع المدنى فى قفص الاتهام!

إننا لا يجب أن نستهين بالعمل الأهلى، ويكفى أن نتذكر أن أحد الحزبين الكبيرين فى المملكة المتحدة وأعنى به حزب العمال البريطانى هو امتداد «للجمعية الفابية» التى ضمت بعض العناصر الاشتراكية المعتدلة فى أعقاب التطور الصناعى وتنظيم الطبقة العاملة فى بريطانيا، لذلك فإن العمل الأهلى لايقف عند الحدود الاجتماعية والثقافية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الحياة السياسية ومستقبلها أحياناً.

. . . هذه رؤيتنا لأهمية العمل الأهلى ومستقبله فى المنطقة العربية، حيث تشير كل الدلائل إلى أنه بحق هو رهان الغد، وقرين الديمقراطية، وصنو الحريات، وأمل الأجيال القادمة.

المنظور واللا منظور فى الاقتصاد المصري

لا نكاد نعرف دولة يلعب فيها الجزء غير المنظور من الاقتصاد القومى تأثيره فى الحياة اليومية مثلما هو الأمر فى مصر، لذلك أبادر فى البداية فأسجل تحفظى على كل الأرقام الدولية التى تتحدث عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر؛ لأنها تعكس فى ظنى - وليس كل الظن إثمًا - دلالات حول ما هو مسجل ولكنها لا تستوعب شرائح عديدة من النشاط الاقتصادى الحر وقطاعات مختلفة من التعاملات خارج المظلة الرسمية للدولة، لذلك تأتى الأرقام الدولية أكثر تشاؤماً وأقل تعبيراً عن واقع الحياة الاقتصادية فى البلاد، وهو أمر فطن إليه معظم الخبراء المعنيين بالاقتصاد المصرى الذى يذكرنى أمره دائماً بتعبير «البركة» وهو تعبير غيبى بل وهلامى لا نعرف توصيفه ولكننا نشعر بوجوده، كذلك هو يذكرنى أيضا بما كان يقوله لنا دبلوماسى كبير رحل عن عالمنا منذ سنوات هو د. «أحمد عثمان» السفير المرموق والقانونى اللامع، فعندما كانت تتأزم الأمور فى قضية الشرق الأوسط قبل 1973 بالذات ونشعر بأن الموقف المصرى يواجه مصاعب حادة كان يقول لنا ونحن دبلوماسيون صغار وقتها - رغم علمه الغزير وفكره العميق - أن «السيدة نفيسة» رضى الله عنها «وسيدنا الحسين» «والسيدة زينب» وغيرهم من أهل البيت وأحباب مصر سوف يتولون إصلاح الباقي! ورغم أن حديث الدبلوماسي الراحل كان أقرب إلى الدعابة منه إلى الحقيقة إلا أنه ينطبق بقدر كبير على واقع النشاط الاقتصادى فى مصر، ويكفى أن أقول إن الثقاة ممن يعرفون دهاليز الاقتصاد المصرى ودروبه يرددون فى كثير من المناسبات أن 30% على الأقل من النشاط الاقتصادى غير موثق ولا توجد له بيانات فى سجلات الدولة بدءاً من تجارة المخدرات بالطبع، مروراً بتهريب المجوهرات، وصولاً إلى الأرباح اللا منظورة فى التداول غير المسجل لبيع

العقارات فضلاً عن التجارة غير المعلنة مثل ما نطلق عليه «بازار تحت السلم» أو تربية المواشى والدواجن مع غيبة نظام ضريبى محكم أو ضوابط جمركية صارمة، وإذا أردت أن أضع توصيفا أكثر دقة لواقع الحياة الاقتصادية والنشاط التجارى فى مصر وتأثيره على ما يسمى بالدخول غير المنظورة للأسرة المصرية، فإننى أوجز ذلك فى النقاط التالية:

أولاً: إن ثقافة أداء التزامات الدولة ودفع الضرائب بأنواعها ليست راسخة لدينا حتى الآن ففى كل دول العالم يوجد تهرب ضريبى ولكن هنا فى مصر لا يوجد حتى اقتناع ضريبي! فالمصريون يتحدثون علناً عن كيفية التلاعب عند تحديد وعاء الضريبة والسعى إلى تمرير البضائع دون سداد الرسوم الجمركية المطلوبة أو محاولة تقليص ما هو مطلوب إلى حده الأدنى ضريبياً وجمركياً، وتعكس هذه الروح ذلك الشعور المتأصل لدى المصريين - أصحاب الدولة المركزية الضاربة فى أعماق التاريخ - من أن حصولهم على ما تصل إليه أيديهم صافيا غير منقوص هو أمر طبيعى مرددين دائما أنهم ليسوا أغنى من الدولة وأن «الميرى» لا يحتاج إلى إضافة إليه بل هم فى حاجة إلى الأخذ منه، ولا شك أن هذا النوع من الثقافة الشعبية يؤثر على اقتصاد الوطن بشكل غير مباشر وخصوصاً على المدى الطويل مع تراكم الأزمنة وتتابع الأحقاب.

ثانياً: إن غيبة الرقابة أحياناً كذلك صرامتها أيضاً تؤديان إلى إجادة المصريين لفنون الهبوط بالرسوم إلى حدها الأدنى والمراوغة فى دفع مستحقات الدولة أو المماطلة فيها عند اللزوم، وهم يعتبرون أن ذلك أمر مشروع وتقليد طبيعى بينما هو يعكس فى الواقع فساد الذمم وأزمة الأخلاق.

ثالثاً: إن المصريين مغرمون بالنشاط الذاتى فقد يحيل بعضهم منزله إلى مركز غير رسمى لنشاط تجارى أو خدمى لا يقع تحت طائلة القانون ولا ترصده وثائق مصلحة الضرائب هذا فى المدن المصرية، أما فى القرى فحدث ولا حرج فالجزء الغير منظور من اقتصاد القرية يبدو كبيرا بالمقارنة بالجزء المسجل منه فهناك

اقتصاديات الحقل ومشروعات تربية الحيوان والتى تحقق دخولاً مباشرة وإن كانت متواضعة إلا أنها تظل خارج نطاق سجلات الدولة

رابعاً: إن الرباعى الشهير للأنشطة الرابحة بدءاً من تجارة المخدرات مروراً بتجارتى المجوهرات والعقارات وصولاً إلى تجارة السلاح تمثل فى معظمها جانباً ضخماً من مدخول عوائد الاقتصاد الوطنى، رغم أن الجزء الأكبر منها قد لا يخضع لضوابط قانونية ولا يوجد فى سجلات رسمية.

خامساً: إن المصرى بطبيعته يتشكك فى السلطة وينظر إليها باعتبارها أداة جباية ولا يفضل التعامل من خلالها، لذلك لا يتبع البعض أساليب تتسم بالشفافية والصدق ولكن يتجهون إلى المراوغة والعبث بالقانون والتلاعب بنصوصه للإفلات من طائلته.

.. لقد أردت من هذه النقاط التى أشرت إليها إعطاء نموذج لبعض الدوافع التى تقف وراء تزايد مساحة الجزء غير المنظور من إجمالى الاقتصاد الوطنى كله، فكل الدلالات الرقمية عن الأوضاع فى مصر لا تمثل انعكاسا للحقيقة، فهى تعبر فقط عن الجزء المنظور من الدخل القومى العام ولا تشير إلى الدخول الطفيلية وغيرها من المصادر غير المنظورة فى العملية الاقتصادية، وذلك بغض النظر عن فلسفة الاقتصاد القومى - حراً كان أو موجهاً - فالناس يتحدثون فى النهاية عن (البركة) المستمدة من أضرحة أولياء الله والقديسين، وفى ظنى أن هناك عوامل أخرى تساعد فى استمرار هذه الظاهرة وأهمها عاملان أساسيان :

الأول: هو ما يشكو منه المجتمع المصرى من ازدواجية فى نظام التعليم بكل أنماطه وأنواعه وعلى الثقافة الشعبية بكل روافدها وعلى الإعلام الوطنى بكل محدداته وأهدافه، لذلك فإن المضى على طريق الإصلاح سوف يعالج بالضرورة هذه الأمور ويضع نهاية للجانب السلبى فيه.

الثاني: هو ذلك الركام الضخم من القيم الموروثة والتقاليد المرعية من الامتداد

الحضارى الثقيل الذى يحدد أمام المواطن فى النهاية الفارق بين المعلن وغير المعلن وبالتالى يشير إلى حجم المنظور واللا منظور فى حياتنا اليومية .

. . إن قضية المنظور واللا منظور فى الاقتصاد الوطنى تحتاج إلى قراءة واعية ونظرة فاحصة ورؤية شاملة؛ لأنها تمثل أحد المسائل التى تعكس الشخصية المصرية حيث تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بل والسياسية أيضاً، وأنا هنا لا أشكك فى ارتفاع درجة الوعى واتجاه المصريين تدريجيا نحو إدخال الدولة كطرف فى معاملاتهم التجارية خصوصاً فى عملية البيع والشراء، كما أن الحرب الناجحة على المخدرات تسهم هى الأخرى فى توفير جزء كبير من الدخل القومى يجرى الحصول عليه من جانب الذين يتاجرون فى صحة الشعب ومستقبل شباب الأمة، كذلك فإننى أعترف بأن هناك تيسيرات كبيرة قد استجدت على مجموعة الإجراءات المطلوبة عند تحصيل الرسوم العقارية والضرائب المباشرة وغير المباشرة، كما أن ضريبة المبيعات قد سدت هى الأخرى ثغرة فى التداول وهو أمر أخذت به معظم دول العالم المتقدم.

ولست أشك فى أن التربية السياسية الصحيحة وبناء جسور الثقة بين الفرد والدولة سوف تتكفل كلها بالتخلص من هذه الظواهر السلبية، وتدخل الجزء الأكبر من الاقتصاد غير المنظور فى إطار الاقتصاد المنظور الذى تصبح الدولة رقيباً عليه وإن لم تكن طرفاً فيه ولكنه يدخل فى سجلاتها لكى يكون رصيداً حقيقياً للنشاط الوطنى فى قطاعه الاقتصادى، لذلك كله فإننى واحد من المتشككين بالفعل فى دقة الأرقام الدولية حول الاقتصاد المصرى خصوصاً عندما يتصل الأمر بالدخل السنوى للفرد، فأنا أحسب أن ما يزيد على الربع غير مسجل لأنه ينضوى تحت مظلة الاقتصاد غير المنظور أو الدخول الهامشية التى يحصل عليها الفرد دون أن تكون معلنة فى سجلات الدولة، فالذين يتحدثون عن (البركة) فى مصر ليسوا واهمين تماما ولكنهم يقفون على درجة من درجات التعامل مع الحقيقة الغائبة والتى تجسدها الأنشطة الهاربة من رقابة الدولة والتى تعيش عليها ألوف الأسر المصرية فى الريف وفى الحضر على السواء . . هذه ملاحظات عامة أردت بها أن أضع تحت الضوء

قضية يدركها الاقتصاديون قبل غيرهم، ويعانى منها السياسيون بعدهم، ويشاركهم فيها الوطن كله للمضى على طريق الإصلاح الذى يشمل المرافق الأساسية لضوابط الاقتصاد الوطنى أخذاً فى الاعتبار أن النظام الضريبى والجمركى قد يختلف فى طبيعته بين الاقتصاد المركزى والاقتصاد الحر، ولكنه يسعى فى ظل النظامين إلى حصول الدولة على مستحقاتها وخضوع الأنشطة الاقتصادية لإشرافها، وتلك خطوة على طريق التحول الذى نطلبه، والإصلاح الذى ننشده.

الساحل الشمالى .. تصور مختلف

عندما تذكرت حديث الطيار الأجنبى إلى ركاب طائرته التى تنتمى إلى دولة أوروبية وهو يتحدث إليهم عبر جهاز الصوت عن أجمل شواطئ البحر المتوسط - على حد قوله - وهو يعبر بطائرته الساحل الشمالى المصرى قادماً إلى القاهرة، كلما تذكرت هذه العبارة شعرت بالأسف على الفرصة الضائعة التى أتمنى لو استطعنا اللحاق بشيء منها وتقليل الخسائر التى حلت بنا من جراء السياسات الجزئية التى تعاملت مع ذلك الساحل الرائع الذى كان يمكن أن يضارع بل ويتفوق على «الريفييرا» الفرنسية أو الإيطالية، ولكننا تسرعنا كالمعتاد وسمحنا بإقامة ما يمكن تسميته بالعمران العشوائى الذى يخضع لرغبات فئوية بل و تطلعات فردية، بينما كان يجب أن تكون هناك خطة شاملة تغطى الساحل من الإسكندرية إلى مطروح وما بعده بحيث نكون أمام سلسلة مترابطة من الامتداد العمرانى الذى يخضع لذوق متجانس وتبدو له خصائص متميزة بحيث يستوعب القرى السياحية العامة، والفنادق الكبيرة والصغيرة، والمطاعم المتخصصة، والمحلات المتنوعة، بالإضافة إلى المستشفيات بل والمطارات، حتى يكون استغلال ذلك الشاطئ الساحر مستمراً على امتداد العام كله بدلاً من تلك التجمعات الخرسانية التى تمثل إهداراً حقيقياً لثروة قومية وتبديداً لمدخرات الناس، وكلما انتقلت من قرية سياحية على ذلك الشاطئ إلى أخرى شعرت بالخسارة الفادحة والمكاسب الضائعة نتيجة لغياب الرؤية الشاملة والتصور الكامل، ويكفى أن نتأمل حجم الإنفاق الوطنى على ذلك الكم الكبير من القرى بل والمدن السياحية لكى ندرك أننا قد اخترنا الطريق الخطأ وأهدرنا فرصة ذهبية لجذب السياحة الأجنبية صيفاً بل وربما شتاء أيضاً، إن جولة على امتداد ذلك الساحل الطويل مع زيارة لأكبر تجمعات الاصطياف فيه وأقصد به منتجع

«مارينا» سوف توضح حجم التكلفة الباهظة والأموال المجمدة باستخدام لا يتجاوز شهرين كل عام! فالطرق المعبدة والبحيرات الصناعية والبذخ فى تجميل الفيلات والشاليهات إلى ما يشبه القصور الصغيرة أحياناً إنما تعكس فى مجملها نوعاً من سوء التقدير بل والرغبة فى التباهى، بالإضافة إلى أنها تعكس نظرة قصيرة المدى من الناحية الاقتصادية حتى على المستوى الفردى، والآن نحاول أن نضع التصور المختلف لتلك الثروة القومية الهائلة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن الموقع الجغرافى الفريد للدولة المصرية منذ نشأتها قد جعل لها امتداداً ساحلياً طويلاً حيث شواطئها على بحرين لكل منهما ميزات معروفة وقيمة كبيرة، مع اختلاف فى نمط الطبيعة فى كل منهما إذ بينما البحر الأحمر يمثل واحدة من أكبر حدائق العالم تحت الماء ويجذب الأجانب من كل حدب وصوب؛ فإن البحر الأبيض هو امتداد طبيعى للساحل الأفريقى ذى الرمال البيضاء التى تمثل أشجار الزيتون والتين خلفيتها الرائعة مع نوعية مياه فريدة يتأرجح لونها بين الزرقاء والخضراء فى شفافية رائعة تجعل مياهه نوعًا من الفيروز السائل الذى لا نظير له.

ثانياً: يتحدث الكثيرون فى مناسبات مختلفة عن إهدار أجزاء كبيرة من شواطئنا الرائعة لأن «مصر» بلد مفتوح بالبحار، شبه مغلق بالصحراء، وهو أمر يدعونا إلى التساؤل عن تفسير ما حدث والبحث فى أسباب هذا التوجه الفئوى لاستغلال الساحل الشمالى بالذات، على اعتبار أن ساحل البحر الأحمر كان يعرف مدناً قديمة تطورت مثل الغردقة وشرم الشيخ وسفاجا وغيرها، وهو ما حدد منذ البداية شخصية ذلك الساحل وحماه إلى حد كبير من العشوائية ووضعه على خريطة السياحة الدولية، أما الساحل الشمالى فأمره مختلف لأن الهجمة على أجزائه المختلفة بدأت فى وقت واحد تقريباً عبر العقود الثلاثة الأخيرة انطلاقاً من امتدادت الإسكندرية والزحف غرباً نحو مشارف مرسى مطروح.

ثالثاً: إن الثروة القومية جزء لا يتجزأ من وزن الدولة ومعيار لتحديد مكانتها العالمية وتوظيف دورها الإقليمى ولذلك لا يتصور البعض أن الحديث عن الساحل الشمالى هو لغو لا مبرر له أو أنه ترف فى ظل ظروف معقدة وأجواء ملبدة بغيوم

التوتر الدولى والقلق القومى، بل إن الأمر لا يبتعد كثيراً فى ظنى عن جوهر ما نريده من تعظيم لمكانتنا وتأكيد لدورنا لأن التقدم الاقتصادى والتفوق السكانى وارتقاء مستوى المعيشة وإعادة النظر فى التوزيع الديموغرافى للمصريين واستغلال المنحة الإلهية التى حبا الله سبحانه بها الأرض المصرية هى أمور يجب النظر إليها باهتمام والحرص عليها فى عناية، والشواطئ المصرية تحوى كنوزاً غالية من الثروة الظاهرة أو المغمورة لذلك فإن تبديدها خطيئة فى حق الوطن كما أن إهدار قيمتها أمر يحتاج إلى المراجعة والحساب.

رابعاً : إن شواطئ البحار والأنهار «حق عام» يجب أن يكون متاحاً للجميع ولذلك فإن المبانى التى تحتكر أجزاء من شواطئ البحر أو ضفاف النيل إنما تمثل عدواناً حقيقياً على الملكية العامة مهما كانت المسميات التى تختفى وراءها أو اللافتات التى ترفعها، ولقد سمعت من رئيس الوزراء الحالى كلاماً علمياً طيباً فى هذا الاتجاه إذ إنه يرى أن شواطئ البحار وضفاف النهر لا يجب أن يترك كلاهما للتصرف العشوائى أو المبادرة الفئوية، بل لابد من التعامل معهما من خلال رؤية شاملة تقوم على خطة قومية يمكن أن تمثل مصدراً ضخماً ومستمراً من مصادر ميزانية الدولة المصرية.

خامساً : إننا لا نحاكم الظروف التى جرى فيها استغلال تلك الشواطئ وندرك أن جزءاً منها كان حماساً فردياً أو فئوياً بل وأيضاً حكومياً للخروج من الوادى الضيق والدلتا المحصورة نحو صيف الشمال وربما كانت الدوافع - كل الدوافع - حسنة النية طيبة المقصد، ولكنها افتقدت تماماً الخطة الشاملة وافتقرت إلى التصور الكامل وبدت فى معظمها جهوداً متناثرة عطلت جزءاً ضخماً من الثروة القومية وشوهت بغير وعى واحداً من أجمل شواطئ البحر المتوسط على الإطلاق.

.. إن المقصود مما نكتبه الآن ليس هو التعريض بحكومات سابقة أو انتقاد سياسات بعيدة ولكن الهدف تدارك الأمر بالنسبة لهذا الساحل الطويل الرائع، ولكن أسعدنى أنه جرى إيقاف إقامة أية منشآت جديدة أو قرى سياحية فى المسافة بين مرسى مطروح والسلوم لكى تخضع لعملية تخطيط شامل وفقاً لرؤية متكاملة

وخصوصاً أن ذلك الامتداد الساحلي مليء بالخلجان الرائعة وتتميز شواطئه بالتدرج والسلاسة وتعتبر مثالية بالمفهوم السياحى الذى يجذب القادمين من أنحاء «مصر» والوطن العربى وكل أصقاع الدنيا، بحيث لا يقتصر استخدام ذلك الجزء من الساحل الشمالى على فصل الصيف وحده بل يمتد الاستخدام على مدار العام كله وخصوصاً أننى أعرف من الزملاء والأصدقاء من يقضون فصل الشتاء بالكامل فى بيوت المصيف على امتداد الساحل الشمالى، حيث لا يعانون إلا أياماً قليلة أثناء «النوات» الشتوية وهى معاناة محتملة بالمقارنة بالحياة الباردة لذلك الفصل فى بعض الدول الأوروبية، وإذا كانت القاعدة الفلسفية تقضى بأن «ما لا يدرك كله لا يترك جله» فإنها تقودنا فى هذه الحالة إلى نوع من الدراسة الشاملة التى قد تتيح نجاح محاولة إصلاح بعض السياسات السابقة ومعالجة ما نجم عنها من أضرار تتمثل فى مكاسب ضائعة وبرامج معطلة وفوائد كان يمكن أن تعود على السياحة الداخلية والخارجية والاقتصاد الوطنى بما هو أفضل من ذلك الذى تحقق.

.. إن «مصر» خاضت فى السنوات الأخيرة معارك ضارية فى مجالات التنمية المختلفة وحققت إنجازات مشهودة على الصعيد العمرانى والإنمائى فى وقت واحد، لذلك فإن إعطاء الساحل الشمالى المصرى نظرة جديدة هو أمر يرتبط بالاستثمار السياحى الذى تحققت فيه طفرة واضحة فى السنوات الأخيرة، كما أن ما نسعى إليه هو أيضا محاولة لتوظيف ما أطلق عليه مؤرخ الجغرافيا الراحل جمال حمدان «عبقرية المكان» لأن موقع «مصر» ليس حاكماً من الناحية الاستراتيجية وحدها ولكنه موقع متميز باعتباره يمثل ملتقى بين القارات ونقطة التقاء بين الثقافات، لذلك سعت إليه الهجرات البشرية من الشرق والجنوب والغرب وتفاعلت بشكل متجانس خرجت منه الشخصية المصرية المعاصرة، وعلى الجانب الآخر كان التكوين الطبيعى للخريطة المصرية سخياً بغير حدود، نهر يجدد الحياة ويشق طريقه فى قلب واديه ودلتاه، وسواحل ممتدة يفتح أحدها بوابة التلاحم مع آسيا والعرب ويفتح الثانى بوابة التواصل مع أوروبا والغرب، لذلك كله فإن سحر «مصر» كان ولا يزال وسوف يبقى منحة إلهية لا تزول ومركز جاذبية يصعب مقاومتها، وما زلت أتذكر

حماس الأجانب خصوصاً المثقفين منهم لزيارة «مصر» والسياحة فوق أرضها وفى ذهنهم دائماً نيلها الخالد وأهرامها الشامخة ومعابدها الباقية وأيضاً مناظرها الساحرة وشواطئها الرائعة بل وصحرائها الفاتنة، فلابد إذاً والأمر كذلك من تعظيم الإفادة من كل هذه المعطيات الخالدة.

.. وسوف نظل نتطلع إلى يوم تتزاحم فيه الطائرات القادمة بآلاف السياح الذين يقصدون مصايف «مصر» ومنتجعاتها الشتوية على امتداد سواحلها الشمالية والشرقية طوال السنة بغير انقطاع، ويومها سوف يكون الساحل الشمالى قد حقق حلمنا من خلال رؤية جديدة.

ثرثرة صيف

عندما ترتفع درجة الحرارة وتشتد رطوبة الجو ويتجه الناس إلى السواحل تحلو ثرثرة الصيف وأحاديث المساء، ولقد فرضت على ظروف صحية عارضة البقاء فى إحدى قرى الساحل الشمالى وسط رفاق العمر وزملاء المهنة من الدبلوماسيين المصريين وأسرهم مع خليط آخر من الشخصيات العامة وبعض المسئولين ورجال الأعمال، وقد تركزت الأحاديث فى معظمها حول الهموم الوطنية والمشكلات الإقليمية والاحتمالات المتوقعة مع خريف قادم بعد صيف ساخن، وقد خرجت من ذلك كله بحصيلة من الخواطر الذاتية أجملها فى ثلاث :

الأحكام القضائية والمواءمة السياسية

القضاء المصرى قلعة شامخة وحصن حصين له تاريخ عريق وحاضر مشهود، اتسم دائماً بالمحافظة على التقاليد الأصيلة، ورعاية الحقوق العادلة، ورفض الضغوط الخارجية، ولقد سمعت مرة من وزير العدل الحالى قصة عن وزير سابق للعدل فى العهد الملكى ذهب يترافع فى إحدى القضايا ـ بعد أن ترك منصبه الوزارى ـ وعندما رآه القضاة وكانوا من تلاميذه أعطوا القضية التى جاء يترافع فيها أسبقية فى الدور على غيرها مجاملة له وتوقيراً لشخصه، وبعد انتهاء مرافعته وعودته إلى العاصمة اتصل بزميله وزير العدل المسئول ذلك الوقت مقترحاً نقل القضاة من موقعهم عقاباً لهم على مجاملته حتى ولو كانت شكلية وعلى محاباته حتى ولو كانت دوافعها أخلاقية لا تمس العدالة ! . ويذكر تاريخ القضاء المصرى أيضاً أن

رئيس محكمة النقض استدعى يوماً أحد القضاء وأبدى له ملاحظة بسيطة تتصل بمناسبة اجتماعية حضرها، فلم يبرر القاضى لرئيس الهيئة القضائية موقفه واكتفى بالصمت ثم خرج من عنده وترك استقالته لدى مدير مكتبه فى الحال! فالقضاء المصرى صرح شامخ عرفته المنطقة كلها واستعانت به معظم الدول العربية والإسلامية لسنوات طويلة.

ولحسن حظنا فإن الرئيس الحالى لمصر يعرف للقضاء قدراً غير مسبوق ويضعه فى مكانة رفيعة لأنه فى سنوات صباه الباكرة كان يرتاد مجالس شيخ قضاة مصر «عبد العزيز باشا فهمى» ابن بلدته والذى يمت له بصلة قرابة؛ فاستقر فى يقينه توقير شديد للقضاء واحترام لرجاله بغير حدود، ويبقى السؤال المطروح دائماً فى «مصر» وفى غيرها من الدول وهو المتصل بفلسفة الأحكام القضائية وهل من الضرورى أن تراعى تلك الأحكام أحياناً بعض الاعتبارات السياسية العامة المتصلة بالمصلحة الوطنية العليا سواء كانت دولية أو محلية أو حتى إنسانية؟ والرد الطبيعى هنا هو أن القاضى يحكم بضميره منعزلاً تماما عن كافة الظروف والاعتبارات فهو يتخذ قراره وفقاً لصحيح الأوراق ولا يتأثر بالرأى العام وهو عاطفى غالباً أو بالضغوط السياسية وهى مؤقتة دائماً، وكثيراً ما تأتى أحكام القضاء غير مواتية لظروف سياسية معينة وهنا لا يجب الخوض فى التأويل والتعليق لأن أحكام القضاء هى انعكاس لمصداقيته ونزاهته بل وشرفه وعفته.

ولقد لاحظت مؤخراً أن بعض الأحكام القضائية النزيهة جاءت على غير هوى بعض التيارات السياسية العامة أو المواقف الدولية الراهنة، ويبقى الأمر منوطاً بالجانب الأخلاقى والقيمى للقضاء المصرى الذى لا يقبل تعليقاً عليه أو مساساً به أو تدخلاً خارجياً فى شئونه، وهذه ليست مسألة مصرية ولكنها ظاهرة عامة تتصل بالقضاء فى كل مكان إذ كثيراً ما يجزع الناس من بعض الأحكام القضائية ويصفونها بالتوغل فى القسوة أو المبالغة فى الرحمة، وكلاهما قد لا يستند إلى أساس صحيح فنحن لا نعيش القضية بكل أبعادها ولا نطلع على كافة أوراقها ولا ندرك مختلف

ظروفها، وقد يقول قائل إن القضاة فى النهاية بشر ينفعلون بما يسمعون ويمثلون شريحة من الرأى العام وهذا صحيح، كما أن العصمة للأنبياء وحدهم ولكن تبقى الحكمة للبشر بعد ذلك، وما زلت أذكر عندما كنت نائباً للقنصل فى «لندن» منذ أكثر من ثلاثين عاماً أن اتهم البوليس البريطانى شاباً مصرياً جاء إلى «بريطانيا» زائراً بالسرقة من أحد المحلات الكبرى فى شارع «أوكسفورد» الشهير، وكان ذلك الاتهام شائعاً فى مطلع السبعينيات، إذ دأبت السلطات البريطانية على توجيهه لأعداد كبيرة من الأجانب والأجنبيات، وقد أوفدنى القنصل العام وقتها لحضور جلسة محاكمة الشاب المصرى المتهم وكانت المحكمة تصر على اعتراف المتهمين الأجانب بأنهم مذنبون شرطاً لإطلاق سراحهم حتى يعودوا إلى بلادهم ويتحاشوا عقوبة السجن رغم جهل معظم المتهمين ببعض الإجراءات الجديدة لأنظمة الدفع بين أقسام المحلات بينما الكاميرات المثبتة فى كل مكان تتولى مهمة متابعتهم.

وكانت الغرامة المعتادة هى خمسون جنيها إسترلينياً وكان ذلك مبلغاً كبيراً بمقاييس ذلك الزمان، وفور أن أصدر القاضى حكمه بتلك الغرامة لم يتوقف عند هذا الحد ولكنه بدأ فى إلقاء بيان لا داعى له بعد النطق بالحكم؛ لأنه يخرج برجل القضاء من مرحلة تطبيق القانون إلى ساحة إبداء الرأى، فقد قال القاضى يومها موجها حديثه إلى الشاب المتهم «عندما تعود إلى بلدك قل للمصريين والمصريات الذين يأتون إلى هذا البلد إن السرقة من المحلات العامة أمر تجرمه القوانين البريطانية»!! وعندئذ طلبت السماح لى بالحديث فورا ممثلا لقنصلية مصر العامة فى «لندن» معتبراً أن القاضى قد تجاوز حدوده ووجه سباً مباشراً يمس كرامة بلدى وشرفها، وعندما سمح لى بالكلام قلت له «يا سيدى القاضى إنك قد أصدرت الحكم وليس من حقنا التعقيب عليه ولكن ليس من حقك أيضاً أن تقول ما ذكرته عن مواطنى دولة هى من أعرق دول الأرض وأقدمها حضارة»، وهنا لاحظت حالة الارتباك التى حدثت فى المحكمة فإذا القاضى يوجه اعتذاراً شجاعاً من المنصة ويعلن سحبه لكل ما قاله مبرراً ما فعله بأن هذه العبارات إنما يكررها كنوع من التحذير للأجانب من الدول المختلفة الذين يتعرضون لمثل هذه التهمة.

وخلاصة ما أريد قوله من ذلك هو أن منطوق القضاء مقدس أما الملاحظات التى تليه أو التعليقات التى تتبعه فهى آراء قد تفتح باباً للجدل غير المطلوب أو المناقشة التى لا تليق بمن يعتلون المنصة العالية وينطقون باسم العدالة الدائمة .

العمل الحزبى فى «مصر»

بدأ الحزب الوطنى بنفسه وقام بعملية مراجعة شاملة لتنظيماته وكوادره وهو أمر كان لابد منه لأن الحياة الحزبية فى «مصر» عموماً تحتاج إلى تجديد للدماء والدفع بعناصر فاعلة تحميها من الترهل، فالعمل العام رسالة وليست وظيفة، كما أننا يجب أن نعترف أن لدينا نقصاً فى الكوادر السياسية نتيجة توقف معظم الأحزاب عن عملية التربية الحزبية وهو أمر ضرورى لأن الأحزاب فى الأصل هى مدارس لتربية الكوادر، وأنا ممن يظنون - وليس كل الظن أثماً - أن الحياة الحزبية فى «مصر» لم تكن على امتداد القرن الماضى كله ذات تأثير كبير باستثناء «حزب الوفد» فى الفترة ما بين الثورتين (1919 - 1952) لأنه كان يمثل فى تلك المرحلة الثوب الفضفاض للحركة الوطنية والوعاء الكبير للتيار المصرى العام .

فالمواطن المصرى عموماً يبدو شديد الميل إلى دعم السلطة المركزية والتعلق بحزب الحكومة لأنه ورث عن أجداده مفهوم مسايرة الحكم والتعايش مع النظم مهما كانت طبيعتها، إنه جزء من تراث «الفلاح الفصيح» منذ زمان سحيق!

ولو أجرينا المعايير العلمية الدقيقة لمفهوم الحزب السياسى كما يراه أساتذة القانون الدستورى الكبار وفى مقدمتهم الفرنسى «موريس ديفرجيه» فسوف نجد أن الأحزاب فى الدول النامية مازالت دون تطلعات شعوبها، فهى فى أغلبها أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج، فضلاً عن أنها لا تمثل قواعد شعبية محددة بل تتشابه أفكارها ولا تخرج عن أطر تقليدية مكررة، بينما الحزب السياسى تعبير عن مجموعة من الأفراد يشتركون فى رؤية واحدة تقوم على تقييم مشترك للماضى وفهم واضح للحاضر وتصور كامل للمستقبل، وهم يتطلعون بالضرورة لحيازة

الحكم لأن العمل الحزبى الحقيقى يقوم على مبدأ تداول السلطة ودوران النخبة وتجديد الدماء بل وتغيير الوجوه أحياناً والدفع بالمبادرات والأفكار على الساحة السياسية؛ لأن ذلك من شأنه أن يعطى الحيوية للنظام السياسى وأن يدفع به دائماً إلى الأمام ويحول دون شيخوخته كما يعطيه مصداقية تشد إليه العناصر القادرة وتجذب نحوه القيادات الواعية .

المجتمع المدنى وحقوق الإنسان

عرفت «مصر» الجمعيات الأهلية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما قامت «جمعية التوفيق القبطية» و«الجمعية الخيرية الإسلامية» وغيرهما من الجمعيات العاملة فى حقل العمل الإنسانى والنشاط الخيرى والجهد التطوعى، وهى التى رصعت بجهودها المعروفة وأنشطتها المؤثرة سماء الوطن فى عصر زاهر كانت فيه الوحدة الوطنية تراثاً نحافظ عليه وكانت العلاقات الإنسانية قيمة عالية نتمسك بها، فعندما أعفى خديو مصر «الشيخ البشرى» من منصب شيخ جامع الأزهر كان من أول من هرعوا إلى الإمام الأكبر مؤدين له ومعترضين على قرار الإعفاء «بطرس باشا غالى» رئيس «جمعية التوفيق القبطية»، وهكذا كان العمل الخيرى جزءا لا يتجزأ من روح الوطن وشخصيته التاريخية، لذلك فإنه تستفزنى كثيرا تلك الانتقادات التى توجه إلى المجتمع المدنى المصرى وحقوق الإنسان؛ لأننى أعتقد أن بيدنا وبقرارات سهلة ورؤية عصرية أن نرد على هذه الانتقادات وأن نعفى «مصر» من تلك الاتهامات .

فنحن بلد يملك كل مقومات المجتمع المدنى القوى . . وفرة فى العقول وطاقات بشرية متميزة وتراث اجتماعى راسخ وتقاليد إنسانية ثابتة . . ومع ذلك لم نتمكن من توظيف هذه المقومات لتحقيق الصورة المطلوبة عن المجتمع المدنى المعاصر من الناحيتين التشريعية والاجتماعية لأسباب ليس هنا مجال الخوض فيها، ولكن الأمر المؤكد هو أن مسألة حقوق الإنسان فى «مصر» ليست بالسوء الذى تصوره بها الدعايات الأجنبية أحياناً، ولقد ترأست لفترة قصيرة فى الشهور الأخيرة من عملى

فى وزارة الخارجية المصرية لجنة متخصصة للرد على الاتهامات الموجهة إلى مصر فيما يختص بحقوق الإنسان والوحدة الوطنية وغيرها من الافتراءات التى تظهر كموجات متتالية فى الإعلام الغربى من حين لآخر، واكتشفت كذب معظم تلك الادعاءات وضعف الحجج ووهن المنطلقات التى تخرج عنها إذ لا تعدو أن تكون توظيفاً سياسياً واستغلالاً لظروف دولية معينة، لذلك فإننى أتطلع مع غيرى - من المصريين والمصريات - إلى يوم تتحول فيه وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة للمجتمع المدنى وحقوق الإنسان على اعتبار أن قطاع التأمينات أقرب إلى المجموعة الاقتصادية منه إلى الشئون الاجتماعية، وأنا لا أتصور شخصياً أن تنشأ فى بعض دول المغرب العربى وزارات لحقوق الإنسان أو حتى لجان قومية للرد على الادعاءات الخارجية والداخلية، بينما «مصر» وهى صاحبة مجتمع مدنى قديم لا تمضى فى هذا الطريق وتظل تتعرض لحملات ظالمة وافتراءات كاذبة دون أن تكون لديها آلية جاهزة للرد عند اللزوم، وللإيضاح عندما يقتضى الأمر.

.. تلك بعض خواطر الصيف الساخن، عندما يخلو الذهن من شواغله، وتتقلص ضغوط العمل، ويصفو العقل للتفكير والتأمل فى مساحة أوسع من الحرية المطلوبة، والموضوعية اللازمة، والرؤية الشاملة.

واجب العزاء وأحاديث المساء

كتبت مرة مقالاً صحفيًا بعنوان «حفل زفاف» تعليقاً على طقوسنا الجديدة التى أصبحت تحيل تلك المناسبة العائلية الخاصة والتى يجب أن تضم الأقارب والأصدقاء قبل غيرهم إلى مناسبة استعراضية يدعى إليها الوزراء وكبار المسئولين فى مظاهرة متكررة يحتل فيها علية القوم المواقع المتميزة ويتصدرون الموائد الأمامية، وكأننا فى احتفال رسمي يخضع لبروتوكول الدولة ويتحدد وفقاً لمناصب المدعوين، وهذه ظاهرة تعكس فى الأساس أهمية السلطة فى بلادنا وسعى الناس إليها واهتمامهم بوجودها بل والهرولة نحوها بمناسبة وبغير مناسبة، كتبت ذلك منذ سنوات واعترفت فى ذات الوقت أننى فعلت نفس الشيء فى زواج ابنتيّ ووقعت فى ذات الخطأ الذى انتقده الآن وذلك جرياً وراء السوابق بغير تفكير، وتمشياً مع ما يفعله الآخرون دون مراجعة.

ولست أجادل الآن فى أن حفلات الخطوبة والزواج تحتاج إلى نظرة جديدة تجعلها أكثر بساطة وحميمية وتحيلها إلى ما كانت عليه، مناسبة عائلية ندعو فيها الأصدقاء قبل المسئولين ونحتفى بالأقارب الحقيقيين قبل الضيوف الرسميين، ولم أكد الوصول إلى هذه القناعة من كثرة الدعوات ونمطية الحفلات وتكرار المناسبات حتى لفت نظرى على الجانب الآخر ما هو أدعى للتفكير وأوجب بالمراجعة، وأعنى بها جلسات العزاء عند رحيل صديق أو وفاة قريب حيث يحتشد الناس فى دار المناسبات العامة وفقاً لقيمة من سبقنا إلى الدار الآخرة ومكانته الاجتماعية ووزنه العائلى، والذى ألاحظه الآن أن تلك المناسبة الحزينة أصبحت لا تختلف كثيراً عن المناسبة السعيدة التى كنا نتحدث عنها من حيث مراسم استقبال الكبار ونظام إجلاس السادة المسئولين وصدارة الوزراء للقاعة، التى يتفرغ كل من فيها للنظر إلى

القادمين وتفحص المسئولين وتحية رموز السلطة ومصافحة الوزراء بدلاً من التفكير فى جلال الموت وتأمل الخيط الرفيع الذى يفصل بين زهو الحياة وعبرة الرحيل، فالذى يحدث هو أن المعزين يتابعون بكل الاهتمام ما يجرى حولهم ويدركون قيمة المناسبة اجتماعياً ولا يهتمون بمغزاها دينياً . . ألم ينشر نعى الراحل بشكل إعلانى ضخم؟ إذاً فها هى الناس تتوافد للعزاء فى من كان مهما فى الدنيا ولا نعلم ما سوف يئول إليه وضعه عندما يذهب إلى حيث لا يعود الناس ولا تنفع المناصب ولا تجدى المواقع، فالكل سواء أمام إله الأرض والسماء!

وهنا دعونا نرصد بعض الملاحظات التى نسعى بها إلى ترشيد أساليب حياتنا الاجتماعية والارتقاء بطقوسنا اليومية والارتفاع بمناسباتنا الإنسانية لذلك يحسن أن نسجل بعض الملاحظات فى هذا السياق :

أولاً: إن جزءاً كبيراً من عاداتنا فى المناسبات المختلفة يحتاج إلى نظرة تأمل تعيد إليها ما تفتقده من تعبير حقيقى عن المشاعر فى إطار من الحرية والاحترام فى وقت واحد، فلماذا لا تأخذ مناسبات الزفاف أو الخطوبة صورة حفل استقبال هادئ يتصدره العروسان وذويهما على نحو يتيح للمهنئين فرصة تبادل الحديث مع بعضهم وكذلك التعبير عن مشاركتهم لأصحاب المناسبة السعيدة؟ وليمرح الشباب وحدهم في توقيت مختلف ومكان مناسب، أليست هى تقاليد الأفراح فى معظم دول الدنيا دون تفرقة بسبب الديانات أو القوميات؟ لقد كانت تقاليدنا من قبل أن حفلات الخطوبة تتم فى المنازل وأن الأفراح إذا خرجت إلى النوادى أو الفنادق فإنها لا تتجاوز الحدود إلى ما وصلت إليه الآن!

ثانياً: إننا شعب معروف بحبه للمجاملات المتبادلة والمشاركة فى السراء والضراء وذلك أمر يدعو إلى الاعتزاز ولا يجب أن يكون مبرراً للسباق المحموم فى إظهار القدرات المالية أو استعراض العضلات الوظيفية، إذ إن البساطة هى أسلوب العصر، كما أن المشاعر الحقيقية لا تحتاج إلى مبالغات لا مبرر لها أو مظاهر لا لزوم لوجودها، والأمر ينسحب على الحالتين الفرح والحزن معاً فكلاهما تعبير عن حالة إنسانية تدعو إلى الإظهار وتستوجب المشاركة .

ثالثاً: إننا شعب يحمل على كاهله تراث آلاف السنين وتضرب حضارته بجذورها فى أعماق التاريخ فمن الطبيعى أن تكون لنا طقوس مرعية فى المناسبات المختلفة، ولكنها تحتاج غالباً إلى عملية ترشيد وموائمة وفقاً لروح العصر وتطور الزمن، فأنا أرى مثلاً ضرورة أن يكون تقديم الرجال والنساء للعزاء فى نفس المكان أو فى قاعتين متجاورتين وقد لاحظت أن ذلك قد بدأ يحدث، وقد يقول قائل ولكن ذهاب النساء لتعزية سيدات أسرة الراحل فى منزلهم هو أوقع فى النفس وأكثر تأثيراً لحرية التعبير عن المشاعر الحزينة فى إطار احترام الخصوصية، وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما ولكن العزاء المشترك - أو شبه المشترك - يوفر على أسرة الفقيد عناء استقبال المعزين فى منزلهم والاستعدادات المطلوبة لذلك فى ظروف صعبة وحزينة.

رابعاً: لقد أصبح من المتعين أن تسود درجة من الوقار جلسات العزاء بحيث يتوقف فيها النفاق الواضح أو المبالغة الشديدة مع الكف عن الثرثرة والمقرئ يتلو القرآن الكريم عظة وتذكيراً، ولا يمكن أن تكون تلك المناسبة الإنسانية الحزينة سبيلاً لرصد المسئولين ومصافحة الشخصيات العامة، فالموت له جلال والعزاء له آداب، كما أن أهمية الراحل لا تتصل غالباً بذاته ولكن بذويه، وقديماً قال الفلاح المصرى الحكيم «إذا مات قريب المسئول الكبير سعى إليه الناس فى جمهرة بغير حدود، أما إذا رحل المسئول ذاته فقد لا يشارك فيه عزائه نصف من كانوا قد ذهبوا إليه عندما رحل قريبه!».

خامساً : إن طريقة جلوس الناس وأولويات الترتيب فى الموائد والمقاعد سواء فى الأفراح أو التعازى تحتاج إلى إعادة نظر حتى يتحقق الهدف الحقيقى من الاحتفالية ذاتها بالمشاركة الصادقة، والتعبير الصحيح، والاندماج الكامل بين الحاضرين بلا تفرقة أو تمييز، لأن ذلك من شأنه أن يضفى جواً طبيعياً على المناسبة ويكون مدعاة لاحترام أصحابها.

.. هذه ملاحظات قد يراها البعض غير مهمة وقد يتساءل البعض الآخر عن

مبرر إقحام مثل هذا الموضوع الاجتماعى فى هذه الظروف الاستثنائية دولياً وإقليمياً والتى تحتاج منا إلى متابعة وتبدو لنا أولى بالاهتمام، ويكون ردنا على ذلك متمثلاً فى النقاط الثلاث الآتية :

(1) إننى ممن يعتقدون أن من مشكلات تحديث العقل المصرى مسألة التقاليد السائدة والعادات القائمة وأظن أنها تستهلك جهدا كبيرا بعائد أقل، كما أنها تعكس إلى حد كبير حالة التداخل بين ما هو أصيل وما هو وافد من أفكار وأساليب، فلقد نقلنا على سبيل المثال «البنط الكبير» فى إعلانات الوفيات من الصحافة اليومية فى بعض الدول الخليجية، كما أن أفراحنا قد تحولت إلى مباراة فى التفاخر ومنافسة فى الضجيج وهى كلها أمور تحتاج إلى فكر مختلف وإعادة نظر واجبة.

(2) إن الإصلاح الاقتصادى ممكن، والإصلاح السياسى والدستورى وارد، أما الإصلاح الاجتماعى الذى يتصل بعقلية الإنسان ويفتش فى أعماقه فهو أصعب أنواع الإصلاح وأشدها تعقيداً لأنه يتصل بالقيم الموروثة والأفكار السائدة والرؤى الراسخة فى الوجدان، وكل فرد يقول لماذا أكون استثناءً مما يحدث؟ دعها لغيرى.. فأنا لا أريد أن أكون موضع حديث أو محل انتقاد! مع أن تطور الشعوب وتقدم الأوطان لا يتم إلا بتجديد أفكارها وتقاليدها وعاداتها والتى تمس كل طقوس الحياة بدءاً من الميلاد وحتى الموت، مروراً بالزواج وقيام الأسر وارتباط البشر.

(3) إن التغيير القيمى والتحول الاجتماعى يحتاجان إلى قدر كبير من الشجاعة التى تدفع إلى الريادة وتسمح بالانتقال إلى ما هو أفضل، ولا نتصور أن هذه أمور تقف عند حدود الجانب الاجتماعى بل إننى أرى أن لها مردوداً على الحياة الاقتصادية فى أنماط الاستهلاك، وأساليب الاختيار، وأنواع المفاضلة، و«مصر» بلد يحتاج إلى نقلة نوعية فى الفكر الاجتماعى تعيد تقييم مفهوم الشهادة الجامعية، وحجم مسكن الزوجية، وطريقة التعبير عن الفرح والحزن معاً!

. . هذه بعض الملاحظات والتأملات أسوقها إسهاماً فى فتح ملف حياتنا الاجتماعية وتطوير قيمنا المسيطرة خروجاً من إطار الأحاديث السياسية والكتابات القومية بل ربما هروباً من أحداث الأرض الفلسطينية وكافة الصراعات الدولية، ولا يتصور البعض أن ما نكتب حوله الآن أمر قليل الأهمية إذ إن تطور القيم الاجتماعية يحتاج إلى عقلية واعية، وفكر مستنير، وروح مختلفة.

. . إننا لا نبغى من هذه السطور توجيه انتقاد عام لما تواضع عليه المصريون والمصريات فى العقود الأخيرة، ولكننا نظن أن جزءاً كبيراً من هذه المظاهر الجديدة قد وفد على «مصر» مع من عملوا فى مناطق مختلفة من الوطن العربى فضلاً عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى فتحت الأبواب أمام التباهى فى المناسبات والتفاخر بالنفقات، وهو أمر قد لا نرفضه ما دامت خزينة الدولة تتلقى حقها كاملاً من الضرائب المستحقة على المتباهين والمتفاخرين، ولكن ما يقلقنا حقاً هو أن الأعراف الوافدة لا تبدو منسجمة مع روح العصر أو متسقة مع طبيعة التطور بدءاً من ضجيج الأفراح وصولاً إلى ثرثرة الجنازات، لذلك فإننى أؤمن أن بلادنا بحاجة إلى عملية مسح شامل لتقاليدنا وعاداتنا حتى تصبح تعبيراً دقيقاً عن فهمنا الصحيح لما نريد، وإدراكنا الكامل لما يجب، وابتعادنا الواعى عن كل ما لا يجدى.

الركض وراء السراب

إنها محنة جماعة منا، خرجت علينا، وأساءت إلينا، وانتهى بها المطاف مكبلة بالسلاسل الثقيلة، مكممة الأفواه، معصوبة العينين، مقيدة الحركة، وهى تخضع لمعاملة غير آدمية تقترب بها من عالم الحيوان، بعيدة عن الأوطان فى جزيرة نائية تبعد عشرين ساعة طيران عن المكان الذى جرى سقوطها فيه، وأنا هنا لا أدافع عن تلك الفئة ولكننى لن أنسى ذلك المشهد المهين الذى انتهى إليه مطاف تلك الجماعات التى تعتبر عينة من «خوارج العصر»، ولست أنسى - ولن ينسى غيرى أيضاً - مشاركتهم فى تنظيمات إرهابية وجهت ضربات موجعة روعت الأبرياء واحترفت القتل العشوائى مستترة بمظلة دينية مصطنعة ومرتدية عباءة الإسلام ومختفية تحت عمامته، والإسلام دين التسامح والتعايش المشترك وقبول الآخر وهو من الإرهاب براء.

إن الهوان الذى شعرنا به - كعرب - سوف يبقى هاجساً يؤرق ضمائرنا ويقلق تفكيرنا ويدعونا إلى تأمل مصير هؤلاء الذين ركضوا وراء السراب واشتروا «الترام»، ولعلى أسجل هنا وفى غمرة التداعيات المتلاحقة لعملية متابعة فلول تنظيم «القاعدة» الملاحظات التالية:

أولاً: إننى أظن أن وراء كل عضو فى مثل هذه التنظيمات محنة شخصية قد تكون تضليلاً فكرياً، أو انحرافاً ذهنياً، أو تطرفاً دينياً، أو فقراً اجتماعياً، أو قصوراً ثقافياً، ولكن تظل هى دائماً مأساة فرد تصرف عن قناعة حقيقية بغض النظر عن مكونات تلك القناعة فهو يبقى فى النهاية طريداً لعصر لم يحتمله، ونظم لم تستوعبه، ومجتمعات لفظها ولفظته، إنها غربة الزمان والمكان فى وقت واحد.

ثانياً: إن المضى فى استخدام وسائل تتنافى مع الحد الأدنى من حقوق الإنسان فى معاملة هؤلاء البشر - حتى بافتراض أنهم مجرمون ثبتت عليهم التهم الموجهة إليهم - سوف تبقى فى ذاكرة الإنسانية تعبيراً جديداً عن التدنى الحضارى والانصياع المطلق لشهوة الانتقام بغير ضابط أو رابط، ولا يمكن بعد ذلك أن يتشدق أحد بالعدالة الإنسانية أو القيم المعاصرة أو الحريات الفردية أو الضمانات القانونية، والذين يواجهون الإرهاب بشيء قريب منه إنما يسمحون لدائرة العنف بأن تستمر بغير توقف وأن تتواصل دون انقطاع.

ثالثاً: لقد قلنا فى مناسبات مختلفة وسوف نكرر قولنا دائماً إن الإرهاب ينمو فى بيئة خانقة تستمد مصادر تشكيلها من الظلم الاجتماعى والفقر المادى والقصور التعليمى فضلاً عن الاختناق السياسى، وعندما تشرق شمس الحريات العامة على مثل تلك المجتمعات فإن جليد الإرهاب يذوب تحت أشعتها كما تنضب ينابيعه وتجف جذوره.

رابعاً: إن الولايات المتحدة الأمريكية رائدة التقدم التكنولوجى فى عالمنا وصاحبة التفوق الاقتصادى والعسكرى فيه يجب أن تتحمل المسئولية الأولى فى إرساء تقاليد أخلاقية دولية تنعكس فى التعامل مع الخصم بل وحتى فى عقوبة العدو، وإلا لماذا وقعت الدول اتفاقيات معاملة أسرى الحرب منذ سنوات طويلة؟ وأنا هنا أعترف بأن ضربة الحادى عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد كانت موجعة إلى حد يصعب إنكاره ويستحيل تبريره، ولكن الفارق يجب أن يكون كبيراً بين جرائم جماعات متطرفة ضالة وضائعة ورد فعل أقوى دولة فى العالم وأكثرها تأثيرا فى حضارة العصر وثقافة الأجيال الجديدة وربما فى سلوكيات الشعوب التى تنظر إليها أحياناً بإعجاب وانبهار.

خامساً: إن ذلك المشهد لأسرى تنظيم «القاعدة» فى حظائر حدائق الحيوان يجب أن يكون حافزاً لنا - مؤلماً وموجعاً - يدعونا إلى قراءة جديدة لماضينا وتأمل عميق لحاضرنا ونظرة موضوعية لمستقبلنا، فنحن مسئولون بدرجة أو بأخرى عن ما آل إليه مصير هؤلاء لأننا ندرك الآن أنهم مجرمون وضحايا فى ذات الوقت.

إننى أريد أن أقول وبكل وضوح إنه يتعين علينا التفتيش من جديد فى الظاهرة الإرهابية والبحث - بغير صياح أو تشنج - فى الأسباب والدوافع، فى المبررات والظروف، فى الآثار والنتائج، ذلك لأننا كما يبدو حتى الآن سوف ندفع الفاتورة كاملة عن هذه الظاهرة دولياً بعد أن دفعنا مقدماً لها أثناء وقوع ممارساتها الإجرامية محلياً، وذلك يدعونى إلى أن أطرح عدداً من الأفكار التى يمكن أن تسهم فى مواجهة تلك المشكلة والبحث فى أعماق تلك الظاهرة، ولعلى أجمل تلك الأفكار فى النقاط التالية :

(1) ضرورة الاتجاه نحو تحديث النظم السياسية والأطر الفكرية التى تحكم الواقع العربى الراهن حتى نتمكن من اللحاق بروح العصر ومفرداته فى كافة المجالات، وهنا تكون نقطة البداية هى مسألة الحريات بكل أبعادها وآفاقها، وقد لا نختلف جميعاً حول أهمية اتساع دائرة المشاركة وتأكيد ثقافة الحوار والقبول بالرأى الآخر إذا ثبت صوابه، فالإصلاح السياسى، والتطور الاقتصادى، والاستقرار الطبقى، كلها روافد تصب فى خانة القضاء على الظاهرة الإرهابية ومواجهة آثارها السلبية على الشعوب والمجتمعات.

(2) إن قضية الفقر قضية حاكمة على مستوى العالم كله حيث إن نقص الموارد وضعف الخدمات وانخفاض مستوى المعيشة هى كلها أمور تؤدى إلى منزلق التطرف وهاوية العنف، إذ إن الكثيرين من الشباب الذين راحوا ضحية الفكر المنحرف كانوا يعيشون فى دائرة الفقر ولا يرون فى المستقبل أمامهم بارقة أمل، ولو أن الواحد منهم أتيحت له ظروف معيشية ملائمة تسد حاجاته وتحافظ على كرامته ما انتهى به الأمر إلى ما وصل اليه، فالعالم فى ظنى يحتاج إلى مشروع «مارشال» جديد مثل ذلك الذى تبنته القوى المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد ثبت منذ سنوات طويلة أن الأوضاع الاقتصادية تعد واحداً من أبرز أسباب الحروب ودوافع العنف، ولو أن البشرية أنفقت جزءاً مما تنفقه على أسلحة الدمار الشامل فى مشروعات الإنماء والإعمار ومواجهة شبح البطالة التى تمثل

«قنبلة موقوتة» فى عدد من الدول النامية، لو أنها فعلت ذلك لأسهمت فى وضع حدٍ لتلك الممارسات العنيفة الخارجة على القانون.

(3) إن ديمقراطية العلاقات الدولية والمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها بغض النظر عن القوة العسكرية أو التفوق الاقتصادى سوف تؤدى بالضرورة إلى ظهور عالم مختلف تختفى منه التناقضات، وتزدهر به روح التضامن، وتسود فيه تقاليد جديدة، تقوم على العدل وتؤدى إلى الاستقرار وحفظ السلام والأمن الدوليين.

(4) إن حل الصراعات الدولية خصوصاً المزمنة منها من نمط المشكلة الفلسطينية، أو المسألة الكشميرية، أو القضية الكردية، سوف تكون مبعث أمل جديد فى عالم مختلف إذ إن هذه الصراعات المزمنة ليست مثل النزاعات العابرة؛ لأن الأولى معقدة التركيب متشابكة الظروف بينما الثانية واضحة المعالم لم يمارس فيها عنصر الزمن آثاره السلبية أو نتائجه التراكمية، ولا يكفى هنا أن نتحدث عن النية فى حل هذه الصراعات بل لابد من انتهاء سياسة ازدواج المعايير والتوقف عن أسلوب الكيل بمكيالين خصوصاً وأن مسئولية الدولة العظمى هى أن تكون أبوية النزعة، موضوعية النظرة، عادلة الحكم، بحيث لا تنحاز لطرف على حساب الآخر لأن القيادة مسئولية، والزعامة عبء، وليست هى فقط السيطرة، والسطوة، والتأديب.

(5) إن تجسير الفجوة بين الشمال والجنوب اقتصادياً، والشرق والغرب ثقافياً، وإعطاء العولمة مفهومها الأخلاقى الذى يجعل من العالم قرية كونية منسجمة الأطراف، متسقة التكوين، دون اعتبار بالاختلافات الدينية أو العرقية إن ذلك كله سوف يسهم فى القضاء على مظاهر التعصب ومخاوف الاستبعاد وأسباب التفرقة التى تقوم على التصنيف الذى لا أساس له والتعميم الذى لا مبرر له، إننى لا أدعو للتساهل مع إرهابى ولا أغفر خطيئته، ولكننى أنطلق من منظور شامل وليس مجرد جزئية لواحدة من أخطر قضايا العصر وأصعب مشكلاته فنحن لن نستطيع أن نتخلص من هذه الظاهرة إلا بتضامن إنسانى، وتعاون

دولى، وفكر جديد يستوعب المتغيرات، ويتفهم التطورات، ويدرك أهمية العوامل الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية فى السياسة الدولية المعاصرة.

. . . إن ظاهرة الإرهاب ليست وليدة هذا العصر، كما أنها لا تقتصر على منطقة محددة من العالم، بل هى دائما ترتبط بالظروف المحيطة بها، والشعوب التى جاءت منها، والأمم التى تنتمى إليها، ونحن هنا فى العالم العربى بل والإسلامى نبدو فى حاجة شديدة إلى رأب الصدع وتوحيد الكلمة من أجل البحث عن أرضية مشتركة تضعنا فى موقف مختلف يبتعد عن المأساة التى نتحدث عنها، لأنها كما قلت فى البداية إن جماعة منا، خرجت علينا، وأساءت إلينا.

آخر الظرفاء.. تحية وداع

ذهبت إلى بهو الفندق الكبير فى العاصمة البريطانية منتصف صيف عام 1975 لموعد مع الكاتب الراحل «أحمد بهاء الدين» - وهو علامة مضيئة فى تاريخ الصحافة العربية - ووجدت معه يومها الأستاذ «محمود السعدنى» الذى لم أكن أعرفه شخصياً وإن كنت قد قرأت له وعنه قبل ذلك، وعندما قدمنى الأستاذ «بهاء الدين» إليه أبدى الأستاذ السعدنى امتعاضاً عندما علم أننى سكرتير ثانى السفارة المصرية فى لندن لأنه كان ملاحقاً بمن يتتبعون أخباره ويرصدون تحركاته بعد أن أمضى سنوات فى السجن متهماً بالمشاركة في ما كان يسمى بمحاولة انقلاب مايو 1971.

ومنذ تلك اللحظة وقد ربطتنى بآخر ظرفاء العصر صلة قوية سعيت أنا إليها وحرصت عليها، فالأستاذ محمود السعدنى يشيع جواً من البهجة حوله، وينشر روح السخرية الهادفة التى لا تخلو من العمق ولا تفتقد المغزى، فهو كاتب علمته الحياة، وثقفته القراءة، وصقلته التجارب، فأصبح خبيراً فى فهم البشر، ذواقاً للشخصيات المختلفة، وعندما هاتفته مستفسراً عن صحته فى العاصمة البريطانية جاءنى صوته الواهن يحدثنى عن رحلته العلاجية القادمة إلى «ألمانيا» لأنه يعانى آلاما فى الركبتين، وبعد أن تمنيت له الشفاء العاجل استعرضت فى ذاكرتى رحلة عمر ذلك الرجل الذى عاش حياته بالطول والعرض والعمق، يفكر ويكتب، يسخر ويتألم، يعانى ويضحك، بل إن كل نوادره تخفى وراءها عقلية رائعة ورؤية ساطعة وإنساناً انحاز بطبيعته إلى المظلومين والكادحين والضعفاء، ما زلت أغشى مجالسه وأسعى إلى صحبته عندما يلتف حوله أصدقاؤه فى النادى النهرى للصحفيين على ضفاف النيل بالجيزة وأرى من بينهم الوزراء الحاليين والسابقين،

والمفكرين والأدباء، والصحفيين والفنانين، وهو ينشر بينهم دائماً جواً صافياً من الألفة الصادقة والكرم التلقائى وتراهم جميعاً يشعرون بسعادة حقيقية ومتعة فريدة وهم يستمعون إلى أحاديثه الشيقة وعباراته الساخرة وملاحظاته الذكية، ويشاركه الحفاوة بالموجودين والاهتمام بهم صديقه الوزير السابق «على والى» ورفيق عمره الحاج «إبراهيم نافع» - وهو من أعيان الجيزة وليس الكاتب الكبير الأستاذ إبراهيم نافع وخصوصاً أن الخلط بين الاسمين قد سبب مفارقات ضاحكة فى بعض المناسبات - الذى تراه معه فى مصر دائماً وإنجلترا أحياناً فى نقلة مفاجئة من «ريف الجيزة» إلى «ايدجوار رود» فى العاصمة البريطانية.

وقصتى مع الأستاذ السعدنى فى سنوات «لندن» طويلة وحافلة فقد كنت أعمل بالسفارة وأدرس للدكتوراه فى جامعة «لندن» فى ذات الوقت، وكنت أعتبر أن المكافأة التى أقدمها لنفسى كلما زاد عناء الدراسة أو عبء العمل هى تلك الساعات التى نقضيها فى صحبته متحدثاً يصعب الملل منه، وراوياً جعلنا ندمن أحاديثه، أما نوادره فهى بغير حدود سواء كانت مع الحكام أو الأدباء أو الصحفيين، فقد تكون القصة مع الرئيس «السادات» مرة أو الشاعر الصحفى «كامل الشناوى» مرة أخرى أو الشاعر الشعبى «زكريا الحجاوى» مرة ثالثة وغيرهم العشرات من رموز السياسة والأدب والفن، ولكن الأستاذ السعدنى يصل إلى ذروة المأساة فيما يروى ساخراً عندما يتحدث عن تجاربه الأليمة فى السجن أثناء عصر «عبد الناصر» حيث يكتشف أن وزير الداخلية هو الذى يأمر باعتقال الناس؛ فيقرر بينه وبين نفسه أن يكون صديقاً له وقد فعل، وإذا به يعتقل مرة أخرى مع وزير الداخلية ذاته السيد «شعراوى جمعة» فى عصر الرئيس «السادات»!

كما أننى ما زلت أذكر يوم استقبلنا الأستاذ «أحمد خليفة السويدى» - زميل دراستى - والذى كان مستشاراً سياسياً للشيخ «زايد» رئيس دولة الإمارات العربية فى ذلك الوقت من النصف الثانى من السبعينيات، حيث كان الأستاذ السعدنى مطارداً فى رزقه متنقلاً وراء تعليم أولاده بين الإمارات والكويت والعراق، وكان يفكر وقتها فى إصدار دورية عربية من العاصمة البريطانية، وسعى يوماً - بتوصية من

الأستاذ أحمد بهاء الدين - إلى زميلى الخليجى المرموق يطلب منه دعم الإمارات فى إصدار تلك الدورية، وأذكر يومها أن الأستاذ «السويدي» طلب منى أن نحضر معنا عند لقائه كتاب الأستاذ السعدنى عن مذكرات «الولد الشقي»، وعندما جلسنا مع المسئول الإماراتى الكبير الذى يعشق كتابات الأستاذ السعدنى ويحترم شخصه ويهوى حديثه وجه إليه سؤالا عن اسم المطبوعة العربية المنتظرة، فأجاب الأستاذ السعدنى بسخريته اللاذعة: سوف نسميها «القافلة» فرد عليه الأستاذ «السويدى» ولماذا هذا الاسم بالذات؟ فأجاب الأستاذ السعدنى بتلقائية ساخرة لأنها سوف تصدر عدداً أو اثنين ثم تغلق أبوابها لكى تصبح «قافلة» بحق!

وما زلنا نذكر لقاءه الشهير مع الرئيس «السادات» فى الكويت بعد خروج الأستاذ السعدنى من السجن بعد أن قضى فترة العقوبة بسبب اتهامه فى قضية ما سمى «بمراكز القوى»، وهو لقاء رتب له المرحوم المهندس «عثمان أحمد عثمان» وقد كان صديقاً حميماً للأستاذ السعدنى، وتحفل وقائع ذلك اللقاء بالمفارقات الساخرة لأننى أظن أن الأستاذ السعدنى كان يمثل نقطة ضعف لدى الرئيس الراحل برغم الخلافات والمحاكم والسجون، لأن الرئيس «السادات» كان فى مرحلة معينة مع السنوات الأولى لثورة يوليو 1952 رئيساً لتحرير جريدة الجمهورية فى وقت كان فيه الأستاذ السعدنى صحفياً بها.

وما زلت أتذكر أيضاً إحدى نوادره عندما اتصل بكل أصحاب محلات «الكباب» الشهيرة فى القاهرة طالباً من كل منها توريد وجبة عشاء إلى مكتب الأستاذ «كامل الشناوى» فى دار «روز اليوسف» لأنه يريدها قبل الاجتماع العام لمسئولى التحرير وعندما فوجئ الشاعر الكبير بالوجبات الساخنة تتوالى على صالة التحرير، أدرك على الفور أن وراء هذا المقلب صديقه المشاغب الأستاذ محمود السعدنى، فتقبل الأمر بهدوء كأنه هو الذى طلب الطعام ودعا كل الموجودين إلى العشاء، ثم تعقب الشاعر الكبير الأستاذ السعدنى فجأة عدواً فى طرقات دار «روز اليوسف» فى مزاح ضاحك تعبيراً عن تلك الروح الطيبة التى كانت تسود جو ظرفاء ذلك العصر الجميل، ولقد رأيت الأستاذ السعدنى مع الكبار وكيف يعطونه قدره

اللائق، رأيته مع الأستاذ «هيكل»، ومع الأستاذ «أنيس منصور»، ومع كبار المسئولين العرب والمصريين وكان هو دائماً نفس الشخص الذى يتعامل مع الجميع ببساطة ومودة دون تكلف أو اصطناع، إنه الرجل الذى صادق الدكتور «لويس عوض» المفكر الكبير مثلما صادق «محمد رضا» الفنان القدير بنفس مستوى صداقته للدكتور «أسامة الباز» السياسى الشهير، وللأستاذ السعدنى هوايتان فريدتان الأولى هى متابعة كرة القدم والإلمام بتفاصيلها دولياً ومحلياً وهى هواية لا أشترك فيها للأسف معه، أما الهواية الثانية والتى أشترك معه فيها بشدة فهى متابعة أصوات المقرئين المصريين للقرآن الكريم على امتداد نصف القرن الأخير، والأستاذ السعدنى خبير كبير فى «مملكة التلاوة» بدءاً من «فيتارة السماء» الشيخ «محمد رفعت»، مروراً بالفنان الشيخ «مصطفى إسماعيل»، وصولاً إلى صاحب النفس الطويل والصوت العذب ابن جنوب مصر الشيخ «عبد الباسط عبد الصمد»، كذلك تربطه صلة طيبة بالشيخ «الطبلاوى».

وما زلت أذكر يوم افتتح رئيس الوزراء السابق الدكتور «عاطف صدقى» النادى النهرى للصحفيين منذ عدة سنوات وهو النادى الذى رأى النور بجهد كبير للأستاذ السعدنى الذى وظف كافة اتصالاته وشغف المسئولين به واستجابتهم لتوصياته من أجل قيام ذلك النادى، الذى يضم فى عضويته العاملين والعاملات فى بلاط صاحبة الجلالة من رجال وسيدات نقابة الصحفيين، وفى يوم الافتتاح استهل الشيخ «الطبلاوى» المناسبة بآيات بينات من القرآن الكريم ويومها همست فى أذن العمدة «إبراهيم نافع» هل يتقاضى الشيخ «الطبلاوى» صاحب هذا الصوت القوى العذب أجراً فى هذه المناسبة، فقال لى الحاج «إبراهيم» إن العكس قد يكون هو الصحيح إذ قد يدفع الشيخ «الطبلاوى» من جيبه إسهاماً فى قيام هذا النادى النهرى مجاملة لرجال الصحافة وحباً فى صديقه الأستاذ محمود السعدنى!.

أما عن علاقة الأستاذ السعدنى بالفن والفنانين فذلك فصل آخر من حياته الصاخبة بغير زلل، الحافلة بغير ادعاء، ولقد رأيت بعينى كيف يوقره ويبالغ فى احترامه فنان كبير مثل «عادل إمام» وهو يتذكر صحبته مع صديق عمره الفنان

«صلاح السعدنى» عندما كانا طالبين فى كلية الزراعة جامعة القاهرة يسعيان إلى منزل الأستاذ محمود السعدنى طلباً للوجبة الساخنة والرعاية الكاملة! لذلك لم يكن غريباً أيضاً أن أرى بعينى رأسى الفنان «صلاح السعدنى» وهو يقبل يد شقيقه الأكبر أمام الجميع فى كل مناسبة.

.. إننى لا أعرف لماذا ألح على خاطرى أن أكتب عن الأستاذ «محمود السعدنى» اليوم، ربما يكون الدافع هو أن الرجل وطنى غيور وقومى حتى النخاع يعنيه الشأن العام وتؤرقه معاناة الوطن، وربما يكون السبب أيضاً محنته الصحية التى مر بها، وربما يكون السبب أيضاً أنه يذكرنى بأحلى سنوات العمر وأجمل فترة قضيتها فى حياتى دبلوماسياً فى «لندن» وطالباً فى العاصمة البريطانية التى لا أرى لها مثيلاً بين مدائن الأرض وبقاع الدنيا بعد وطنى الذى لا يضاهيه وطن، ولا تدانى مكانته بلد سواه.

.. وقد يكون المبرر أخيراً هو الهروب من متابعة أحداث الشرق الأوسط الدامية والخروج من أجواء السياسة الخانقة للكتابة حول شخص قريب إلى القلوب عزيز على النفوس.. بقى أن أقول إن الأستاذ السعدنى الذى يميل إلى النحافة طوال حياته كان عاشقاً للطعام متذوقاً له لذلك فإننى أدهش لمعاناته من ألم فى ركبتيه وهو الذى علمنا حب «الكوارع»، واحترام «الطواجن» وتقدير «العكاوى»، وهى أطباق لا نقربها الآن بل ولا نجرؤ على التفكير بها.

.. تحية للكاتب الساخر الكبير من كل الذين يعشقون قلمه، ويحبون شخصه، ويتفهمون عمق سخريته، ويدركون حجم معاناته الطويلة فى مسيرة صعبة لحياة إنسان استثنائى عايش أصعب الظروف وأقسى المتاعب، وسجنه حكام «مصر» باستثناء رئيسها الحالى الذى استقبله مع كوكبة من مفكرى «مصر» ورموزها يوم أن خرجوا من المعتقل بعد أسابيع قليلة من رحيل الرئيس «السادات».

.. ولن تحتجب كتابات «أبو أكرم» عن قرائه، الذين يتمنون «كامل الشفاء لآخر الظرفاء».

أصداء وآراء

أثارت بعض مقالاتنا فى صحيفة «الأهرام» اهتمام القراء وأعطتنى إحساساً متزايداً بجدوى الكتابة وتأثيرها فى خلق حوار متصل بعد أن كنت أتشكك فى جدواها أحياناً، ولكن يبدو أن حيوية الموضوعات المرتبطة بالتطورات الجارية هى التى تحدد درجة الاستجابة لها وخصوصاً أننا نمر بظروف استثنائية على الصعيدين الدولى والإقليمى، فالقلق يفتح شهية الناس للقراءة ويغرى بالتأمل ويحرض على التفكير، ولقد استأثرت مقالاتنا المتصلة بالمرحلة الحالية من النضال الفلسطينى وتلك التى تتناول تحديث الدولة بالاهتمام الأكبر؛ لذلك رأيت أن أفسح مجالاً فى هذا المقال لمقتطفات من تعليقات وتعقيبات وردت إلينا حول ما كتبته فى «الأهرام» خلال الأسابيع الأخيرة ولقد اخترت نماذج ثلاثة أبدأها برسالة من السفير الأمريكى بالقاهرة «دافيد ويلش» يقول فيها:

«لقد استمتعت حقيقة بمقالك فى «الأهرام» (12 فبراير 2002) بعنوان «نحو مرحلة جديدة من النضال الفلسطيني»، وبالطبع فإنك لا تتوقع منى أن أتفق معك فى تفاصيله بل ربما أصابك الإحباط لو أننى فعلت ذلك! ومع هذا وعموماً فإن منطق تسبيب حججك مقنع».

.. أما الرسالة الثانية فقد جاءتنى من أستاذ جامعى مرموق هو د. «ماهر شفيق فريد» أستاذ مساعد الأدب الإنجليزى بآداب القاهرة ويقول فيها:

«أكتب إليك هذه الرسالة عقب فراغى من قراءة مقالك الشجاع المستنير «معركة التحديث» فى «الأهرام» الثلاثاء 26 فبراير وهو مقال يستحق أن يحتل مكاناً طليعياً فى كتابات كتيبة التنوير فى غمرة مد سلفى لا يفتأ يعلو حتى لتكاد تتراجع معه

منجزات الفكر التنويرى الذى رفع منه القواعد منذ أواخر القرن التاسع عشر أمثال «الطهطاوى» و«محمد عبده» و«قاسم أمين» و«على عبد الرازق» و«طه حسين» و«العقاد» و«هيكل» و«سلامة موسى» و«أمين الخولى» و«إسماعيل مظهر» و«لويس عوض» و«محمد مندور» و«زكى نجيب محمود» و«حسين فوزى» و«خالد محمد خالد».

أرجو أن تأذن لى بالتعقيب على عدد من النقاط الواردة فى مقالك : التحديث، كما قلت، هو معركة المستقبل التى يرتهن بها تقدمنا، بل وجودنا ذاته فى السنوات القليلة المقبلة، والتحديث، كما أراه يعنى - فى المحل الأول - إقامة المجتمع المدنى الذى يتسع صدره لكافة الاجتهادات، إن الآفة الكبرى التى تحول بين مجتمعاتنا العربية والتحديث الحقيقى - لا المظهرى - هى خلطها المستمر بين مجالات العقل من ناحية ومجالات الوجدان من ناحية أخرى، إن التعامل مع العالم الخارجى - الطبيعة الفيزيقية ومسائل الاجتهاد فى إعمار الكون وبناء الحضارات والاكتشاف العلمى - لا يكون بالعاطفة (وإن تكن العاطفة قوته الدافعة) وإنما يكون بالفحص النزيه المجرد من شوائب الهوى للظاهرة المدروسة حتى لو تعارضت مع مشاعرنا الشخصية، لقد جرحت مشاعر الإنسان الغربى، بل أصيب كبرياؤه فى مقتل، حين علمه «كوبرنيكوس» أن الأرض ليست مركز الكون، وحين علمه «فرويد» أن الإنسان تسيره غرائز الجنس والعدوان، وحين علمه «داروين» أننا والقردة العليا أبناء عمومة، وحين علمه «ماركس» أن الأبنية الثقافية الفوقية التى نزهو بها ليست إلا انعكاساً لمصالح طبقية وصراعات اقتصادية، وحين علمه «فريزر» أن الإنسان البدائى أمس رحماً بالإنسان المتمدين مما كنا نظن، ولكنه تغلب - بجهد شاق أليم - على هذه الصدمات كلها، وتمثلها جميعا حتى استوت له هذه الحضارة التى هى - رغم كل نواقصها - أعلى نقطة بلغتها البشرية فى تاريخها حتى يومنا هذا.

أحيى شجاعتك إذ تقول إن الحملة الفرنسية - ونحن جميعا : أنت وأنا وغيرنا من المصريين ندينها باعتبارها غزواً استعمارياً - كانت «ذات بعد ثقافى وعلمى أدى الى صحوة حقيقية فى مصر». أجل، لقد كانت حملة «نابليون» القارعة التى وضعتنا

على طريق التحديث (انظر دهشة الشيخ «عبد الرحمن الجبرتى» إزاء التجارب الكيميائية لعلماء الحملة!) ولولاها لظللنا نغط فى ظلمات الجهل والتخلف قرناً أو قروناً أخرى، ولو كان علينا أن نختار بين شرين - الاحتلال الفرنسى أو احتلال العثمانيين والمماليك - فإنى أختار بلا تردد أن يحتلنى «نابليون» سليل الثورة الفرنسية وحركة الأنوار و«فولتير» و«روسو» و«مونتسكيو» و«ديدرو» و«جوته» - على أن يحتلنى سلطان الآستانة أو «مراد بك» أو «على بك الكبير» أو «الألفى بك».

إنى أشعر بقلق شديد إذ أرى - منذ صدور كتاب المؤرخ الدكتور «عبد العزيز الشناوى» قبل قرابة ثلاثين سنة - تياراً متنامياً يدعو الى «إعادة الاعتبار» للدولة العثمانية، متجاهلاً كل مظالمها وتخلفها وجنايتها على شعوبنا العربية، وأساتذة مستنيرين كالدكتورة «ليلى عنان» - أستاذة الأدب الفرنسى بآداب القاهرة - يكادون ينزعون من الحملة الفرنسية كل مزية، إن حملة نابليون الغازى - مع الاعتراف بكل جرائمها - هى صاحبة الفضل فى اكتشاف «حجر رشيد» وحل مغاليقه، وتأليف كتاب «وصف مصر»، وإدخال المطبعة والجرائد، وتحديث نظام الحكم، وتبصير المصريين بمقومات بناء الدولة العصرية. والأمر كما صاغه «أحمد عبد المعطى حجازى» فى عبارة هو: نعم لفولتير، لا لبونابرت.. لا للغزو الأجنبى - فرنسياً كان أو بريطانياً أو غير ذلك - ولكن نعم لقيم الاستنارة التى جلبها هذا الغزو معه، نحن جميعا ضد الاحتلال البريطانى لمصر، وقد استشهد أجدادنا وجداتنا فى الكفاح ضده، ولكننا لا ننكر أنه حقق إيجابيات كثيرة كإلغاء نظام السخرة، ومد خطوط السكك الحديدية، وإقامة أنظمة الرى على النيل، وتنظيم الدواوين الحكومية، وتعليم الفتاة، وفتح نافذة على نسائم الشمال.

أصبت فى دعوتك إلى حد أدنى من توحيد الخلفية التعليمية - تحقيقاً لوحدة الأمة فكرياً ووجدانياً وحفاظاً على تماسكها الداخلى - وهو ما سبق أن نبه إليه «طه حسين» فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر»، فنحن - فى طرائق تفكيرنا وأساليب سلوكنا - نكاد نكون أمتين لا أمة واحدة، إحداهما متحررة ممعنة فى التحرر والأخرى محافظة مغرقة فى المحافظة، ولا تكاد تقوم جسور واصلة بين الفريقين لأن التوجه

الفكرى ونمط التعليم والتربية المنزلية بالغة الاختلاف بين الفريقين، وكلاهما ينظر إلى الآخر بعين الريبة والاتهام والكراهية، قمة انقسام حاد فى الشخصية القومية، بل داخل الفرد ذاته.

«الدولة العصرية هى غايتنا، والتحديث هدفنا، والصحوة العقلية هى سبيلنا لتحقيق ذلك . . » أجل، ولكن هذا كله لا يتحقق إلا بإعلاء قيم العقل والنقد والحوار، وألا نسمح لمساحات الاستنارة، التى كسبناها بعد جهد جهيد، بالتقلص والانكماش والتراجع إلى مواقع الدفاع يوما بعد يوم».

. . وقد نتفق مع معظم ما جاء فى رسالة د. «ماهر شفيق» ونختلف أيضا مع قليل منها ولكننا نؤكد على عمقها وثراء فكرها.

. . وقد جاءت الرسالة الثالثة من الدكتور «كمال متولى» وهو كاتب مصرى معنى بالشأن العام يقول فيها:

تابعت حديثك حول قضايا التطور والتحديث وهى بلا شك الشغل الشاغل للمهمومين بشئون الوطن، أتفق معك فى بعض ما جاء مع ما لابسه من غموض قد تتطلبه بعض الحساسيات، واختلط على الأمر فى مواضع أخرى، واختلفت فى ثالثة، فاسمح لى بطرحها، . . أتفق معك فى أن صحوة التحديث ترتكز على الإنسان، لكن ليس بالضرورة أنه ابن حضارته المتأثر بتراكم القيم والمفاهيم والمبادئ خاصة إذا كان خاضعاً لقوة قاهرة تمنعه عن الإفصاح عن قناعته . . من هنا كان ضرورة الاهتمام ببناء الشخصية المستقلة للمصرى فى بيته ومراحل تعليمه، قد تكون تناولتها على عجالة عندما تكلمت عن تكوين ضمير الجماعة وتشكيل هويتها بالمشاركة، وقد سبق لك الكلام بوضوح أكثر خاصة فى مقال «مأزق عربى» فى العام الماضى . . أما بالنسبة للأمير «عبد الله» ولى عهد السعودية ومبادرته الفكرية، فقد اختلط على الأمر بين «المنامة» و«مسقط»، حيث إن خطابه الأول عام 2000 «لا جبهة عسكرية موحدة فى غياب سياسة موحدة ورؤية مشتركة وموقف موحد للتعامل مع ما يحيط بنا» وهى قمة الخطاب الانتقادى من مسئول، أما «مسقط»

عـام 2001 فـقـد كـانت حـول إرهاب الدولـة الذى تمارسـه إسـرائيل . . وأرجـو التصحيح إن كانت الذاكرة قد خانتنى . . أما غياب المؤسسة الدينية فأسبابه معروفة منذ غير قانون الأزهر واختيار شيخه، وقد كان اختياره من هيئة كبار العلماء التى لا ينضم إليـها ألا من ساهم فى إثراء الفقه الإسلامى بأعمال منشـورة وكان على الهيئة أن تسمى ثلاثة باختيارها الحر يختار الملك أحدهم، وحتى اليوم يختار المجمع المقدس بابا الكنيسة الأرثوذكسية اختياراً حرا ليصدر بتعيينه قرار جمهورى . . ولم يقتصر الأمر على هذا بل أقفل باب الاجتهاد تماما بتقييد أى فكر لا يتسق مع قرار سياسى، وعلاجها أن يوسد الأمر إلى أهله فيقطع الطريق على أدعياء التدين وهم بالضرورة ذوى طموحات سياسية لم يتجاوزوها إلى تراكم فقهى وأساءوا إلى الإسلام بأقوالهم وأفعالهم غير المسئولة . . الشعب المصرى شعب متدين عبر التاريخ واهتمامه بالحياة الأخرى منذ الفراعين ومقابرهم خير شاهد على تأصل الروحانيات فى هذا الشعب، وهو أمر لا يعيبه إن أحسن توظيفه إيجابياً فالانسان مكلف بأن يحسن العمل الذى سيحاسب عليه وما التفريط القائم إلا ثمرة تراجع المضمـون وطغيـان الشكليـات، ليتـه يحسن فـهم الدين، أى دين، ويعمل بصحيحه . . سبق أن تناولت الإنفاق الدينى فى مصر على ما أتذكر العام قبل الماضى، وفى أشهر الصيف، وكان يجاور مقالك على صفحات الجريدة ترويج شركات السياحة للسفر إلى أوروبا وأمريكا بأسعار أقل من المحلية!! . . تناولت حوار الحضارات وحوار الأديان مرجحاً التراث العربى الضارب فى الأعماق بما يفهم منه عدم ارتياحك له (حوار الحضارات والأديان)، وقد سبق أن تناولته فى مقال لك عام 2001 على ما أذكر وقلت إن صراع الحضارات مدخل العولمة التى هى الباب الخلفى لاستعمار هذا الزمان وأتفق معك فى ذلك، واسمح لى أن أضيف تصورى أن ما يقال عن صراع الحضارات فرية تحمل نقيضها فى تعريفها لأن الحضارة نمو وبناء، وما حضارات الشعوب إلا تكامل لبناء حضارى لشعوب أخرى ومن ثم فإن المفترض مناقشته هو تنمية عناصر تكامل الحضارات . . أما حوار الأديان فإننى أتفق مع البابا شنودة الذى رفض حضور اجتماع الإسكندرية لحوار الأديان، فليس بينها حوار والذى بينها تعايش لمن فهم صحيحها والتزم به .

هذه نماذج من رسائل ثلاث نستخرج منها الملاحظات الآتية :

(1) إن المفكرين والمثقفين والمسئولين هم جميعاً فى حالة اهتمام بالقضايا العامة والمسائل القومية بدرجة متزايدة إذا اشتدت العواصف وتكاثفت السحب وبدأت الأعاصير والأنواء .

(2) إن هناك اتفاقاً عاماً مؤداه أن معركة التحديث هى التحدى الحقيقى الذى يجب أن نواجهه حتى لا يخترق «قطار الموت» ربوع الوادى مرة أخرى فى «دراما» إنسانية حزينة تؤكد أن الإهمال صنو حقيقى للإرهاب .

(3) إنه مهما اختلفت اجتهادات أبناء الوطن ومشارب المنتمين إلى قوميته الواحدة وتراثه الحضارى المشترك إلا أن الأمر الذى لا خلاف حوله هو أن الدولة العصرية هى التى تعيش روح العصر وتتفاعل مع تطوراته كما أنها هى الباقية فى النهاية .

. . وسوف تظل قضية التحديث شغلنا الشاغل، وهمنا الدائم، وخصوصاً أن أجراس الإنذار تدق بشدة، ولكننا لا ننتبه لها غالباً، أو نستهين بها أحياناً .

الفصل الثامن

مفاتيح الأمل

«الرجال أربعة: رجل يدري ويدري أنه يدري فسلوه، ورجل يدري ولا يدري أنه يدري فذاك ناس فذكروه، ورجل لا يدري ويدري أنه لا يدري فذلك يسترشد فعلموه، ورجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري فذلك جاهل فارفضوه»

الخليل بن أحمد

الإخراج السياسي للقضايا الشائكة

إن متابعة بعض القضايا المعقدة والمواقف الصعبة التى تعرضت لها العلاقات المصرية الخارجية مؤخراً مع بعض القوى الكبرى، وفى مقدمتها القطب الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية تدعونا إلى مراجعة شاملة ونظرة متأنية لأسلوب تعاملنا مع عدد من الأزمات الطارئة والملفات ذات الحساسية، إذ إنه عندما تتداخل أدوار للأمن السياسى والقضاء الوطنى انطلاقاً من مشاعر الكرامة القومية وتأكيداً لسيادة القانون دون وضع الظروف السياسية فى الحسبان، وبغض النظر عن رؤية شاملة تسيطر على المواقف وتعطى بعض اعتبارات المواءمة الصدارة فى قرارات ذات تأثير على المصالح العليا للبلاد؛ فإننا نكون فى هذه الحالة أمام وضع صعب يزداد تعقيداً مع الوقت . .

نعم إن الأمن المصرى يقظ وذكى والقضاء المصرى يطاول شموخه عنان السماء، ولكننا يجب أن نعترف ـ بكل أسف ـ بأن الاعتبارات السياسية قد زحفت بالفعل فى السنوات الأخيرة على القانون الدولى المعاصر ذاته، فكيف لا يكون لها تأثير فى قرارات الدولة ذات التأثير الخارجى والتى تسهم فى تشكيل صورتها أمام العالم فى ظل ظروف بالغة التعقيد شديدة الحساسية؟ إن ما أريد أن أقوله بوضوح هو أن دول العالم المختلفة تضع ضمانات محددة وأطراً ثابتة تخرج من خلالها صورتها النهائية بعد المرور فى المطبخ السياسى مهما كانت الظروف والمبررات، ذلك أن الوطن يدفع ضريبة عالية أمام بعض القضايا بينما لم يكن هناك مبرر يدعو إلى ذلك إذ يجب أن تسود دائماً حسابات المكسب والخسارة بينما يظل القضاء عالياً فوق منصته السامقة، وتظل لاعتبارات الأمن أولوية لا نجادل فيها، ولكن يبقى فى النهاية أسلوب الطرح السياسى ونوعية الإخراج الإعلامى، إننى أدرك أن الظروف أحياناً

معقدة كما أن الرؤى متداخلة ولكن من المؤكد أن مصلحة الوطن يجب أن تكون فوق كل اعتبار، وهذا يقودنا إلى البحث فى المظاهر المختلفة التى تجذب القوى الخارجية لكى تتدخل فى الشأن الداخلى، لا انطلاقاً من فكر العولمة وحدها والتى أسقطت الحواجز ورفعت الحدود وسمحت بمنطق جديد يقوم على مفهوم التدخل الخارجى المعتمد على ما يطلق عليه حالياً «القانون الدولى الإنساني»، ولكن أيضاً بسبب التحولات التى طرأت - خصوصاً بعد أحداث 2001 - والتى أدت فى مجملها إلى فرض سياسات الكبار والعبث بالشئون الداخلية للدول حيث المبررات دائماً جاهزة والقرارات هى الأخرى قابلة للتجهيز عند اللزوم، لذلك فإننا سوف نستعرض هنا القضايا الرئيسية التى استندت إليها الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دوائر غربية أخرى للتدخل فى شئون بعض دول المنطقة :

أولاً : لقد تعرض مفهوم «حقوق الإنسان» لدرجة عالية من تطويع الاستخدام وفقاً للظروف و«حسب الطلب»، ونحن لا ننكر أن الإنسانية ناضلت طويلاً من أجل إعلان ميثاق حقوق الإنسان الذى احتفلنا بمضى نصف قرن عليه منذ سنوات، ولكن محصلات القوى وسياسات الدول العظمى والكبرى قد قامت بتفصيل ذلك المفهوم وفقاً لمصالحها وربما لأهوائها أيضاً، وبالمناسبة فنحن لا ندعى أن حقوق الإنسان فى الدول العربية تتميز بأفضل أوضاعها، كما أننا لا نزعم أنه لا توجد انتهاكات لحقوق الإنسان فى عدد من الأقطار العربية، ولكننا نقول فى الوقت ذاته إن التطور المطلوب نحو تحسين أوضاع الإنسان العربى وصيانة حقوقه سوف يتحقق بالتعليم والثقافة وتوسيع مساحة المشاركة السياسية وسيادة القانون ولن يتحقق بالتدخل الأجنبى أوالتفتيش الخارجى.

ثانياً: إن الحريات العامة والفردية هى ضمانات أساسية لحماية مؤسسات المجتمع المدنى بل وركائز النظام السياسى من حكومة وبرلمان وأحزاب، وهى ترتبط بعملية الإصلاح الدستورى وإيجاد المناخ الملائم لازدهار الحريات ورسوخ الديمقراطيات، وليست العبرة بالجانب المؤسسى وحده بل إن هناك أيضاً الجانب الفلسفى الذى يطرح فكر الدولة ويخدم أمنها القومى ومصالحها العليا، ولذلك فإن

الحرية تنتعش فى ظل دولة القانون حيث الضمانات تحمى الحريات والضوابط تحدد مساحتها، والقواعد الملزمة تصون الحقوق وتنظم العلاقات.

ثالثاً: إن الديمقراطية هى تعبير عن إرادة الشعب وترجمة لاختيارات جماهيره وهى تأكيد لاحترام النظام السياسى للدستور الذى يؤكد المساواة فى المواطنة ويقرر أن الأمة مصدر السلطات، والولايات المتحدة خصوصاً والغرب عموماً يرفعون شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ولكنهم لا يتعاملون مع الأحداث بمعيار واحد ولا يتصرفون من منطلق يتسم بالعدالة فى العلاقات الدولية المعاصرة خصوصاً بعد الأحداث المؤسفة عام 2001، لذلك فإن هذه القوى الكبرى قد دعمت بعض الدكتاتوريات حين كان ذلك يخدم مصالحها، كما أنها لم تتحمس لبعض الديمقراطيات عندما تعارضت مع رغباتها وأهدافها.

رابعاً: تستأثر قضية الأقليات فى عالم اليوم بنصيب كبير من الاهتمام بل إن كثيراً من المشكلات الدولية المعاصرة قامت فى بدايتها على مسألة الأقليات؛ لأنها تمثل ميراثاً إنسانياً ينشأ عن ظروف التنوع ومصادر التعددية فى المجتمعات المختلفة، فالأقليات العرقية والدينية واللغوية هى التى تتفاعل فى عالم اليوم لكى تكون ميزة فى كثير من الأحيان إذ إن المجتمعات المتعددة الأصول والأعراق المختلفة الديانات تبدو أحياناً أكثر تقدماً ورقياً من مجتمعات النقاء الكامل والصفاء العرقى، لذلك فإن الأقليات فى المجتمعات المختلفة هم فى رأينا نعمة وليست نقمة، وإذا أخذنا المسيحيين المصريين وفى مقدمتهم الأقباط على أنهم أقلية بالمعنى العددى فقط منسوباً إلى مجموع السكان، فإننا سوف نكتشف أنهم لا يختلفون عن ذويهم من المسلمين لا فى الأصول ولا فى الثقافة ولا فى أسلوب الحياة ولا فى طبيعة المعيشة، وتستحيل التفرقة بين المسلم والقبطى إلا إذا كان فى الأسماء ما يشير إلى ديانة معينة، ولذلك فإن استخدام ورقة الأقليات لا يصلح مبرراً للتدخل فى الشأن المصرى، وقد قال «كرومر» المعتمد البريطانى فى مصر مع مطلع القرن الماضى إنه لم ير مسلمين وأقباطاً ولكنه رأى مصريين يذهب بعضهم إلى المسجد يوم الجمعة

ويذهب بعضهم الآخر إلى الكنيسة يوم الأحد، كما أن خليفته المعتمد البريطانى التالى «جورست» قال - بعد جولة فى محافظات الصعيد والدلتا - عبارة شهيرة وهى «إنه علينا نحن البريطانيين أن نترك المسلمين والمسيحيين وشأنهم فى مصر؛ لأنه لا توجد بينهم مشكلات حقيقية»، لذلك فإن الاستغلال الصاخب لمسألة الأقباط فى مصر من جانب أقلية من المغتربين فى الخارج واستخدام الأجهزة الأجنبية ودوائر الإعلام لهم هى مسألة لا تقوم على أساس قوى، كما أنها إحدى أوراق الضغط المكشوفة على الدولة المصرية من حين لآخر.

خامساً: إن الخصوصية الحضارية أضحت مسألة ذات حساسية بالغة بعد شيوع فكر العولمة وأحداث سبتمبر 2001، ذلك أن كثيراً من الأمور التى تسبب أزمات دولية طارئة يرجع سببها فى الغالب إلى تجاهل عامل الخصوصية وهو ما يؤدى إلى سوء الفهم المتبادل، ولعل قضية ازدراء الأديان والاستهانة بالقيم التى جرت أحداثها مؤخراً فى مصر تحت مسمى «قضية الشواذ» وما نجم عنها من ردود فعل غربية واسعة، هى نموذج لإنكار الخصوصية وإسقاط تأثيرها مع فرض فكر الآخر دون فهم للحقائق أو دراية بالتقاليد أو احترام للأخلاق ومراعاة النظام العام، فحتى لو لم يكن هناك تجريم قانونى للانحراف الجنسى فإننا نظل أمام التحريم الدينى والاستنكار الاجتماعى والإدانة الأدبية، وهو أمر لا يدركه الغرب ولا تتفهمه طبيعته وهو الذى يقود حملة انتقاد واسعة تخرج من إطار هذه القضية إلى قضايا أخرى كبيرة مثل حقوق الإنسان والأقليات والحريات العامة والفردية، ولست أوافق هنا على الإطلاق على ردود الفعل الأجنبية تجاه مثل هذا السلوك اللاأخلاقى، ولكننى فى الوقت ذاته أرى أن عنصر المواءمة السياسية وتوقع ردود الفعل الخارجية لم يكونا واردين فى ذهن من تعاملوا مع هذه القضية وسعوا إلى إخراجها إلى حيز الوجود.

.. هذه بعض الاعتبارات التى تشكل فى مجموعها أبرز القضايا الشائكة التى تعامل الغرب - سياسة وإعلاماً - معنا من خلالها، وقد يرى البعض فيها شأناً داخلياً لا يجوز للغير أن يدس أنفه فيه، ومثل هذا القول كان محتملاً منذ سنوات مضت

ولكنه لم يعد ممكناً اليوم إذ إن القرية الكونية الواحدة وثورة المعلومات وشيوع ما يسمى بمبدأ التدخل الإنسانى أصبحت تشكل فى معظمها عناصر فاعلة فى العلاقات بين الدول، ولقد عانت مصر فى السنوات الأخيرة كثيراً من تلك القضايا ذات التأثير الخارجى، ولعل قضية المفكر المصرى الأمريكى «سعد الدين إبراهيم» هى النموذج الأوضح فى هذا السياق وقد تلتها من حيث الضجيج الإعلامى فى الغرب «قضية الشواذ»، ولعلنا نلاحظ جميعاً أن مصر تدفع ثمناً كبيراً لمثل هذه القضايا رغم أنها تتم فى ظل سيادة القانون ولا ينظرها إلا القضاء العادى، ومع ذلك فإن الدنيا تقوم ولا تقعد خصوصاً فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو أمر يدعونا إلى البحث فى صيغة يتداخل فيها الأمن والقضاء والسياسة أيضاً فى مثل هذه القضايا حتى لا يتكرر ما حدث ولا نسمح للغير بأن يتطاول علينا مثلما جرى، ولابد أن يتم كل ذلك بالطبع فى إطار احترام السيادة الوطنية والارتفاع بالقضاء المصرى العريق بعيداً عن ملاحظات الغير أو انتقاداته، إنه أمر يبدو بالغ الحساسية بل وشديد التعقيد أحياناً وهو ما يلزمنا بشيء من الحذر والدقة فى التعامل مع مثل هذه الملفات، ولنأخذ من ملف الوحدة الوطنية المصرية نموذجاً فى ذلك، فلقد قطعت تلك الوحدة أشواطاً واسعة إلى الأمام فى السنوات الأخيرة وأصبح الشأن القبطى جزءاً من قضية عامة يتداولها المصريون بغير حساسية أو إنكار حتى خرجنا تقريباً من إطار الأزمات الطائفية أو المخاوف الدينية، وبقى علينا أن نعطى ذات العناية ونفس الاهتمام لملفات أخرى تدور حول حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بالحريات العامة والمسيرة الديمقراطية والانتخابات النيابية والإصلاح السياسى والدستورى، أقول ذلك وغايتى الوحيدة مما أكتب هو أن نتجنب مشكلات نستطيع أن نتفاداها وأن نقدم صورتنا أمام الآخر على حقيقتها دون تشويه أو غموض، فالتسامح صفة مصرية، والتواصل خصوصية وطنية، والحرية هدف إنسانى وغاية بشرية.

الحجم السكانى والدور الإقليمي

لقد استقر فى الذهن المصرى - خصوصاً فى النصف الأخير من القرن الماضى - شعور راسخ بأن حجم السكان هو واحد من المقومات الأساسية لتحديد الدور الإقليمى ومكانة الدولة، وليس ذلك بالضرورة تفكيراً خاطئاً فالحجم السكانى يشكل عنصراً أساسياً فى تحديد قيمة الدولة ووزنها السياسى الإقليمى، ومع ذلك فالأمر لا يؤخذ على إطلاقه فالعلاقة بين الكم والكيف هى قضية حاكمة فى تحديد مدى نجاح التنمية وتحقيق أهدافها، فالكم الكبير من نوعية هابطة يكون من شأنه ابتلاع معدلات التنمية واستنزاف موارد الدولة والتراجع السريع فى وضعها الاقتصادى وبالتالى فى مكانتها السياسية، أما النوعية المتميزة من السكان حتى ولو كانت معدلات تزايدها عالية فإنها سوف تكون قادرة على تحويل الكم العددى إلى تفوق نوعى، وعندئذ تكون الزيادة السكانية نعمة وليست نقمة، والأمر ليس بهذه السهولة على كل حال ولكنه يحتاج إلى خطة قومية شاملة وقدرة على ضبط إيقاع معدل التزايد السكانى مع معدلات النمو فى كافة القطاعات، واستقراء التاريخ يؤكد أن المشكلة السكانية هاجس له تأثيره منذ عدة قرون، ولعل نظرية «مالتس» وهى نظرة متشائمة تحدثت عن «الحجم الأمثل للسكان»، كما قدم «دركايم» إضافات أخرى فى هذا النهج قد تميزت فى مجملها بالدراسة المتعمقة للمشكلة من منظور عالمى يأخذ السكان فى إطار كونى ويربط بين أعدادهم المتزايدة والموارد الثابتة أحياناً بل والمتناقصة أحياناً أخرى.

.. والذى يعنينا فى هذه الدراسة هو البحث فى العلاقة بين الحجم السكانى والدور الإقليمى فى «مصر» الحديثة، وهنا نقف أمام تيارين متعارضين أحدهما معلن والآخر صامت، ومع ذلك فإن هذا التيار الأخير له نفوذ قوى وتأثير عميق

بينما التيار المعلن يتحدث منذ الخمسينيات عن ضرورة تنظيم الأسرة وضبط النسل من أجل الحفاظ على معدلات النمو وإنجاح خطط التنمية، وقد ظهرت مشروعات كثيرة وآليات مختلفة فى هذا النطاق كما تعددت الكتابات وتنوعت الدراسات حول هذا الموضوع، بينما كان التيار الصامت الذى تعززه رؤية بعض رجال الدين بل وبعض الاقتصاديين من منظور علمى أيضاً يقفون فى اتجاه مختلف، تساعدهم فيه ظروف الأمية ونقص التعليم وإحساس الفلاح المصرى بأن زيادة العدد فى صالحه لأنها إضافة له وليست عبئًا عليه، وقد يكون من المفيد أن نبحث فى تطور التيارين والصراع المكتوم بينهما لكى نجيب عن التساؤل الكبير هل الحجم السكانى «لمصر» ضرورة لازمة لدورها الإقليمى ومكانتها فى هذه المنطقة من العالم ؟ أم إن الأمر فى نهايته وهم وإن العبرة إنما تكون بدرجة التفوق والقدرة على التأثير فى عالمها وإقليمها؟ دعونا إذًا نلخص تطور الرؤيتين من خلال النقاط التالية :

أولاً: لقد سيطرت طويلاً النظرية التقليدية حول أهمية الحجم السكانى فى تحديد المكانة الدولية والدور الإقليمى، ولا أحسب أن هذه النظرية تقليدية خالصة إذ لا يزال لها مؤيدون بل ومتحمسون، ولعلى أعترف أننى واحد منهم، إذ لا يجادل أحد فى أن حجم الدولة يتحدد بالدرجة الأولى من خلال مساحتها وعدد سكانها ولا يمكن أن نتجاهل هذه الحقيقة وأن نردد بغير وعى أن العبرة بالكيف وحده، وقد يقول قائل إن صادرات «سنغافورة» أو «تايوان» إلى الخارج تفوق ما يصدره العالم العربى، بينما عدد السكان فى كل منهما لا يذكر مقارنة بأكثر من مائتى مليون عربى، ومثل هذا التحليل ينطوى على مغالطة، فالعبرة ليست فقط بالوزن الاقتصادى ولكنها أيضاً بالدور السياسى.

ثانياً: لو أننا تصورنا «مصر» بتاريخها العريق، ونهرها الخالد، وأهرامها الشامخة ولكن عدد سكانها يأتى فى مؤخرة أعداد السكان فى الشرق الأوسط، هل كان دورها هو هذا الذى نراه؟ وهل كانت مكانتها الإقليمية وزعامتها العربية تمضى

كما هى؟ إن الأمر يختلف فى ظنى وهذا يؤكد أن الحجم السكانى عامل لا يمكن تجاهله، ومبرر لا نستطيع تجاوزه عندما نتحدث عن الدول ومكانتها.

ثالثاً: إن العلاقة بين طرفى معادلة الكم والكيف لا يمكن أخذها بشكل مطلق أو تناولها بغير حذر لأن العلاقة ليست وجوبية، فلا نستطيع القول إن الكيف يفضل دائماً الكم حيث إن الأمر يخضع لاعتبارات معقدة وتركيبة متداخلة لا ترقى إلى مستوى النظرية، إذ إن الحالة الأفضل هى التى تملك الكم الكبير مقترناً بالكيف المتميز، فالصين مثلاً عندما نجحت فى أن تجعل من مئات الملايين فى شعبها قوة منتجة استطاعت بالتأكيد أن تحتل مكانة وأن تجد وضعاً أفضل من دولة صغيرة مهما كان الكيف فيها متميزاً أو كانت النوعية راقية.

رابعاً: إننا نظن - وليس كل الظن إثمًا كما نقول دائماً - أن جزءًا كبيراً من ضعف برامج ضبط النسل وتنظيم الأسرة المصرية لم يصدر فقط عن دوافع دينية أو أسباب اجتماعية ولكن وقفت خلفه مبررات تتصل بأهمية حجم الدولة فى تحديد دورها الإقليمى، وما زلت أذكر أن الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» قد سخر فى إحدى خطبه من إحدى الإذاعات العربية المعادية لسياسته فى ذلك الوقت عندما تحدثت عن أن «القاهرة» قد صحت ذات يوم على اضطرابات داخلية قائلاً: إنهم لا يدركون أن «القاهرة» مدينة الملايين وأن سكان دولتهم كلها لا يتجاوزون عدد سكان «شبرا» أحد أحياء العاصمة المصرية، فالتباهى بالحجم السكانى فى «مصر» كان وأظنه لا يزال قابعاً فى اللاوعى يطفو على السطح كلما جرت مقارنة بين الشقيقة الكبرى وغيرها من الدول العربية.

خامساً: إننا نعترف أن جهود تنظيم الأسرة بدأت فى الخمسينيات ونشطت مع مرور الوقت وتمكنت فى النهاية من تثبيت معدل الزيادة السكانية فى «مصر»، ولكننى أزعم فى الوقت ذاته أن النتائج لم تكن مرضية للتوقعات أو متمشية مع صالح الاقتصاد القومى، ولكنها مضت فى اتجاه دعم السياسة الإقليمية وإظهار الحجم السكانى المصرى كعنصر تفوق، وما زلنا نسمع من يردد دائماً أن مجموع سكان مصر والسودان يشكل وحده نصف العالم العربي!!

. . هذه ملاحظات أردت بها أن أوضح العلاقة التبادلية بين الحجم السكانى والدور الإقليمى، وهى تعكس فى مجملها درجة من الخلاف فى الرأى؛ لأن هناك من يقولون وما هو جدوى الكم السكانى إذا كانت نسبة كبيرة منه تسكن العشوائيات وتعيش وسط المقابر؟ ويكون الرد مباشراً وهو أن «مصر» لم تستخدم من مساحة أرضها ما يصل إلى عشرة فى المائة منها، فالسكان يكتظون فى الوادى الضيق والدلتا المحدودة، ولم نتمكن حتى الآن من غزو حقيقى للصحراء واقتحام ناجح لأطراف الدولة رغم تسليمنا بوجود مشروعات استصلاح الأراضى، والعدد الضخم من المدن الجديدة خصوصاً تلك التى تأسست فى العقدين الأخيرين، وهنا نطرح رؤية مختلفة لإمكانية توظيف الكم المصرى فى خدمة الكيف التنموى من خلال العناصر التالية:

(1) إن مقولة إن «مصر» مجتمع زراعى هى حقيقة تاريخية ولكن لا يجب أن تبقى قيداً مستمراً على تحديد شكل الاقتصاد المصرى وتنظيم موارده وإعادة هيكلة بنيته، فالزراعة لم تعد مصدراً مؤثراً فى الدخل القومى ولكنها تحولت إلى جزء من موارد الاستهلاك المحلى فلقد انتهى عصر المحصول الواحد ولم يعد القطن هو أهم الصادرات المصرية، وهذا بالطبع لا يقلل من أهمية الصناعات المرتبطة بالزراعة ومنها كل الصناعات الغذائية وحتى صناعة الغزل والنسيج التى قد تعتمد على الزراعة فى تقديم خام القطن لها.

(2) إن جوهر فلسفة التنمية المستدامة التى تركز على العنصر البشرى تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الصناعة هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق معدلات عالية من النمو وإحداث نقلة نوعية فى المجتمع والارتقاء به اقتصادياً بل وإنضاجه سياسياً، فالثورة الصناعية فى أوروبا هى التى خلقت أوروبا عصر النهضة وصنعت الأرضية الفكرية لكل المذاهب والتيارات السياسية التى انطلقت منها، والذين يتحدثون عن الميزة النسبية لمصر فى قطاع الزراعة إنما يتجاهلون حقيقة عصرية تقول إن الزراعة قد تصنع مجتمعاً مستقراً ولكنها لا تنهض وحدها لكى تدفع بلداً متقدماً.

(3) إن الذين يتحدثون بأسى عن المشكلة السكانية المصرية يجب أن يستوعبوا جيداً أن الأمر ليس بهذه السطحية ولا بتلك البساطة ولكنه يقوم على ركائز حقيقية تضع توصيفاً دقيقاً لحجم المشكلة وتبحث فى المزايا مثلما تبحث فى العيوب، وتناقش الجوانب الإيجابية مثلما تتعرض للآثار السلبية، فليست كل زيادة سكانية نقمة كما أننا لا نعتبر كل انكماش سكانى نعمة.

.. إننا نحتاج فى مصر إلى إعادة النظر فى مسألة السكان وإعطائها أولوية جادة لا تقف عند حدود تنظيم الأسرة وضبط النسل عند الحجم الأمثل لها، ولكن لابد من رؤية شاملة تناقش القضية بكل أبعادها بدءاً من مستوى التعليم والتدريب، مروراً بالتوزيع الديموغرافى، وصولاً إلى تنظيم الاقتصاد القومى، فالتشغيل سلاح ذو حدين هو نقطة ضعف عند البطالة ولكنه نقطة قوة عند تحقيق الاستيعاب الأمثل للقوى البشرية وتوظيفها فى خدمة عملية التنمية، وأحسب أننا لم ننجح حتى الآن فى تحقيق أمرين أساسيين: أولهما: الوصول إلى أفضل استخدام للحجم السكانى يحقق خدمة التنمية، ولكن الذى حدث هو أن الكم المتزايد تحول إلى عبء يبتلع كل معدلات النمو ويلتهم كل عائد الخطة القومية، مع الأخذ فى الاعتبار أهمية دراسة نقطة شائكة فى هذا الشأن وهى أن الزيادة السكانية فى مصر لا تعنى فقط الزيادة العددية ولكنها تقترن أيضاً بالانخفاض فى النوعية، فزيادة الكم كانت على حساب الكيف لأن الأسر التى ضبطت نسلها وحددت حجمها هى فى الغالب الأسر القادرة مادياً والمتميزة تعليمياً، بينما جاءت الزيادة السكانية من القطاع الضخم للأسر الأكثر عدداً والأشد فقراً والتى لم تستجب غالباً لمشروعات تنظيم النسل وتحجيم الأسرة، ولذلك فإن قمة المشكلة المصرية هو أن الزيادة السكانية السنوية تأتى من القطاعات التى تعانى من تدهور الكيف وتخلف النوعية. وثانيهما: أن نظرية الحجم الأمثل للسكان ليست نظرية مقدسة ذات مفهوم ثابت ولكنها ترتبط بالسياسة الخارجية قدر ارتباطها بالاقتصاد القومى، ولا يمكن أن نتجاهل الحقيقة ونكرر بأسلوب ببغاوى أن العبرة بالكيف ولا يهم الكم، فالأمر يختلف بالنسبة للحالة المصرية حيث يبدو الدور الإقليمى أمراً حيوياً له عائده السياسى بل والاقتصادى أيضاً.

. . إن خلاصة ما أريد أن أقوله فى وضوح هو أننا لا يجب أن نتوقف عند التعامل مع المسألة السكانية فى مصر من منظور الحجم وحده، بل لابد من التركيز على الارتقاء بالنوعية أولاً واستخلاص حلول غير تقليدية فى ظل سياسات جديدة تدرك أهمية العنصر البشرى المؤهل والمدرب فى خدمة قضية التنمية ولا تتجاهل فى الوقت ذاته أهمية الحجم السكانى الكبير فى خدمة الدور الإقليمى المؤثر، وفى رأيى أن هذه قضية محورية أدعو المفكرين والمثقفين والخبراء المصريين إلى الخوض فيها، بل وأدعو الأحزاب السياسية إلى طرحها للمناقشة خصوصاً فى أوساط الشباب وهم المسئولون قبل غيرهم عن تحديد ملامح المستقبل الذى سوف يعيشونه وتشكيل شخصية مصر التى يريدونها.

«ثورة يوليو».. الثوابت والمتغيرات

عندما تولى الرئيس «مبارك» سلطة الحكم كان ذلك تعبيراً عن وصول جيل «أكتوبر» إلى موقع القيادة الأولى فى البلاد، إلا أننا نعتبره - قبل ذلك - نتاجاً لثورة يوليو 1952 من حيث المصدر الأصلى للشرعية والتعبير الصحيح عنها؛ لأن التغيير الجذرى فى النظام السياسى المصرى يرتبط بثورة يوليو التى أنهت الحكم الملكى وأقامت النظام الجمهورى الذى وصل فيه أربع رؤساء إلى الحكم وهم «محمد نجيب» و«جمال عبد الناصر» و«أنور السادات» و«حسنى مبارك»، ولا أريد أن أطلق على الرئاسة الحالية تسمية «الجمهورية الرابعة» تشبهاً بالديجولية فى «فرنسا» لأننا لم نتعود على الفواصل السياسية المرتبطة بتوجهات كل مرحلة بسبب التداخل الناجم عن التشابه فى إطار الحكم وأدواته، ولكن ما يجرى حتى الآن لا يزال هو امتداد لشرعية ذلك الحدث الذى وقع مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين على الأرض المصرية، وكانت له تأثيراته الضخمة فى المنطقة العربية وانعكاساته على حركات التحرر فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وهو ما يجعل للثورة المصرية مكانة بين ثورات الأمم وتحولات الشعوب، والذى يعنينا الآن هو البحث فى تلك الثورة داخل وجدان وفكر الشعب وحكامه، وأنا أشير إلى ذلك لتأكيد ما نعلمه من علاقة طيبة بين «مبارك» والثورة المصرية الحاكمة قبل رحيل الرئيس «جمال عبد الناصر» وبعده، إذ ليس «المبارك» وتر شخصى مع 23 يوليو 1952، كما أن علاقته بالرئيس الراحل «عبد الناصر» كانت ودية عندما التقى به فى اجتماعات عسكرية مصغرة، إذ كان «عبد الناصر» يدير المعارك ويتعامل مع القوات المسلحة مباشرة فى «حرب الاستنزاف» - وهى واحدة من أمجد حروبنا وأكثرها بسالة ففيها بطولات «رأس العش» و«شدوان» و«أسبوع تساقط الطائرات الإسرائيلية فى سيناء»

و«العمليات الفدائية عبر القناة» وغيرها من أمجاد الجيش المصرى ـ ولذلك فإن اختيار «عبد الناصر» «لمبارك» هو الذى ألقى الضوء على شخصية ذلك الطيار المصرى ووضعه على الطريق الصحيح وفتح أمامه أبواب الصعود فى سلم العسكرية المصرية بل والحياة العامة والمسرح السياسى كله، لهذه الأسباب فإننى أرى فى الرئيس «مبارك» ابناً من أبناء ثورة يوليو 1952، وما زلت أستذكر من مناسبات كثيرة لموقع سابق لى أن الرئيس «مبارك» كان يتحدث دائماً باعتزاز عن دور العسكرية المصرية فى «حرب الاستنزاف» ويرى أنها هى التى مهدت لحرب أكتوبر وفتحت الطريق أمام النصر . . والآن دعنا نستكشف بعض مظاهر وجود ثورة 23 يوليو خلفية ما يمكن تسميته الجمهورية الرابعة «لمصر»، ونحاول رصدها فى النقاط التالية :

أولاً : لم يستسلم مبارك لمنطق تأليب الأحقاب التاريخية المصرية ضد بعضها فلم يقبل يوماً أن يكون الحماس لسياسة الرئيس الراحل «السادات» مرتبطاً بحملة عكسية على حكم الرئيس «عبد الناصر»، أو أن يكون تمجيد «عبد الناصر» مقترناً بحملة أخرى على «السادات»، بل قام بمصالحة بين عهود حكم ما بعد 23 يوليو وأعطى لكل فترة حقها ولكل زعامة قدرها ولكل رئيس وضعه الطبيعى .

ثانياً: لم تقف المصالحة التاريخية التى بشر بها «مبارك» عند حدود 23 يوليو بل تجاوزت ذلك لكى يعطى «محمد على الكبير» مزاياه و«العرابي» مكانته و«لمصطفى كامل» حقه و«لسعد زغلول» قيمته ويعيد الاعتبار «لمصطفى النحاس» أكثر الزعامات الوفدية صلابةً وشرفاً، لذلك فإن «مبارك» ليس متعصباً لفترة معينة أو لزعامة بذاتها .

ثالثاً: إذا كان التكوين الوطنى والعسكرى «لمبارك» مرتبطاً بالثورة المصرية وقائدها «جمال عبد الناصر» إلا أن رؤيته للمستقبل ترتبط أكثر برجل الدولة «أنور السادات» وهو فى الحالتين ابن بار لثورة مصر عام 1952 من منطلق ارتباطه بالزعامتين السابقتين عليه .

رابعــاً: لقد قام «مبارك» بعملية توازن واضحة فى السياسة الخارجية المصرية بعد أن وقف أسلافه من ثوار يوليو - خصوصاً «عبد الناصر» و«السادات» - مواقف متعارضة عندما وجد «عبد الناصر» نفسه مضطراً لأن يكون صديقاً للاتحاد السوفيتى بينما مضى «السادات» ليكون حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومع تسليمنا بأن المرحلة التاريخية التى وصل فيها «مبارك» إلى الموقع الأول فى سلم السلطة المصرية كانت بطبيعتها أقرب إلى رؤية «السادات» إلا أن «مبارك» نجح فى تحقيق معادلة صعبة كان أقرب إلى «عبد الناصر» وطنياً وأقرب إلى «السادات» سياسياً.

خامساً: إن المضمون الاجتماعى لثورة يوليو قد مر هو الآخر بمراحل مختلفة بدءاً من نظام إقطاعى شبه رأسمالى مروراً بموجة التمصير والتأميم وصولاً إلى ما اسماه الرئيس «عبد الناصر» بالاشتراكية العربية، التى بشر بها «السادات» فى مطلع السبعينيات بكل تداعياتها إلى أن وصلنا إلى مرحلة إعمال قوانين السوق فى ظل الاقتصاد الحر الذى تواكب مع تيار عالمى ازدهرت به حرية التجارة فى ظل مفهوم «العولمة» بما له وما عليه.

.. من هذه النقاط الموجزة تبدو ثورة يوليو جزءاً لا يتجزأ من فكر نظام الحكم القائم، ولعلى أعرض هنا لثلاث قضايا حاول فيها عصر «مبارك» أن ينهج نهجاً مستقلاً، وهذه القضايا ذات طبيعة دولية وإقليمية ومحلية وهى بالترتيب تطور العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ثم مسألة الدور الإقليمى «لمصر» بينما تنصرف الثالثة إلى المشكلة السكانية فى «مصر»، ونتناول رؤية الحكم الحالى لكل منها بالترتيب فيما يلي:

(1) اتسمت العلاقة المصرية الأمريكية فى عهد «عبد الناصر» بالفتور والتوتر منذ اختلفت الكيمياء البشرية بين الضابط الصاعد «جمال عبد الناصر» والدبلوماسى الأمريكى التقليدى «جون فوستر دالاس»، وأخذت العلاقة بين البلدين منحى سلبياً حتى بلغت قمة الأزمة بينهما حين تزايد الدعم الأمريكى لإسرائيل بعد نكسة 1967، ولكن بعدما رحل «عبد الناصر» عن عالمنا وتولى «السادات» المسئولية الأولى فى البلاد فإنه رفع شعار أن 99% من كروت حل الصرع العربى

الإسرائيلى هى فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقترنت فترة رئاسة «السادات» برؤساء أمريكيين أهمهم ثلاثة هم «نيكسون» و«فورد» و«كارتر»، وقد وقع مع الأخير إطارى «اتفاق كامب دافيد» وكذلك «اتفاقية السلام» بين مصر وإسرائيل فى 26 مارس 1979، وعندما تولى «مبارك» الحكم فإنه اتبع أسلوباً مختلفاً فى التعامل مع كل الأطراف وأقام علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت الشراكة شكلها الطبيعى وجرى تركيز واضح على وضع إطار دائم للعلاقات الثنائية بين البلدين مع هامش محدود من الاختلاف فى إطار الصداقة، ويضم هذا الهامش بعض الثوابت الإقليمية فى السياسة المصرية والتى تدعو أساساً إلى تحرير التراب الوطنى فى الأرض العربية.

(2) إن دور مصر الإقليمى ليس منحة من أحد يعطيها لها حين يريد ويسلبها منها متى شاء، ولكن هذا الدور يرتكز على مقومات تاريخية وجغرافية وعى بها نظام الحكم فى القاهرة وتعامل معها بحسابات هادئة، حتى استعاد الوعى الغائب والود المفقود مع معظم الأقطار العربية.

(3) لقد تعامل «عبد الناصر» و«السادات» مع المشكلة السكانية بغير جدية كافية، فربما تصور «عبد الناصر» أن وزن «مصر» الإقليمى يرتبط بحجمها السكانى وكذلك مضى «السادات» على ذات الطريق، ولكن «مبارك» أخذ بزمام الأمور فى هذه المشكلة بشكل مختلف وكرس جهوده لخدمة قضية التنمية من خلال تعبئة شاملة للموارد الطبيعية والبشرية مع تجديد البنية التحتية والقيام بحركة عمرانية واسعة فى إطار خطة زمنية، جاء على قمة التحديات فيها المواجهة العلمية للمشكلة السكانية بأبعادها المختلفة حتى استطاع أن يثبت معدل الزيادة السكانية سنوياً، وإن كان ذلك لم يؤثر كثيراً فى حجم سكان «مصر» بسبب تناقص معدل الوفيات خصوصاً فى الأطفال نتيجة لتزايد الرعاية الصحية ونجاح البرامج الوقائية.

.. ولكن يبقى السؤال مطروحاً أين يقع «مبارك» من ثورة 23 يوليو؟ وهنا يأتى

السؤال الأهم : ماذا نعني بثورة 23 يوليو تحديداً؟ هل هى تأميم قناة السويس وبناء السد العالى والإسهام فى حركة عدم الانحياز ونصر أكتوبر ومبادرة السلام؟ أم إنها أيضاً لجان تصفية الإقطاع ومذبحة القضاء والانفتاح الاستهلاكى العشوائى وتوسيع الهوة بين الطبقات؟ . . إن ثورة يوليو فى ظنى يجب أن تدرس من خلال نظرة شاملة لا تقف عند أحد عهودها ولا تناقش فقط أحد رموزها لأنها نصف قرن متكامل بكل ما له وما عليه، و«مبارك» فى النهاية هو نتاج لعهدين سبقاه، أخذ من كل منهما ما يتفق مع رؤيته وتحاشى قدر الإمكان السقوط فى أخطائهما، وضغط على «الفرامل» حتى يتجنب أى قرارات انفعالية قد تؤدى إلى نتائج وخيمة نتيجة توريط «مصر» فى مواقف خارجية لم تحدد هى توقيتها ولم نتحمس لها، فلم يخرج الجندى المصرى فى عهده خارج حدود بلاده على امتداد العقدين الأخيرين إلا مرة واحدة وتحت مظلة سياسية دولية كاملة عندما شاركت «مصر» فى التحالف لتحرير «الكويت» وعادت إلى الوطن غداة أداء مهمتها لأن «مصر» ـ رغم دورها المركزى المحورى ـ لا تفرض نفسها على أحد ولا تتطلع إلى دور توسعى فى المنطقة.

. . خلاصة القول إن رئيس مصر الحالى يستمد شرعية موقعه من قيام النظام الجمهورى بعد ثورة يوليو 1952، وإن كانت تلك الشرعية قد تجددت فى جيل أكتوبر 1973، حيث انتقلت القيادة من مرحلة الضباط الأحرار أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى الصف التالى من أبناء القوات المسلحة المصرية الذين عاشوا فى حياتهم العملية مع الثورة المصرية سنوات مجدها وأيضاً سنوات انكسارها، فتعلموا منها وأخذوا عنها ومضوا بها فى محاولة للمواءمة بين الثوابت الوطنية والمتغيرات الدولية وربما نجحوا فى ذلك أحياناً وأخفقوا فيه أحياناً أخرى، إلا أن ثورة يوليو تظل فى الذاكرة المصرية والوجدان العربى حدثاً مدوياً ما زالت أصداؤه باقية رغم مرور نصف قرن على قيامها، وهناك بالتأكيد من يقف معها ويعرف قيمتها وأيضاً من لا يتحمس لها ويقلل من تأثيرها ولكنها تبقى علامة مهمة فى مسيرة هذا الوطن المصرى وأمته العربية، ويصبح الجدل محسوماً فى النهاية عندما نقارن بين نتائج فكر الثورة ونهج الإصلاح، فالروح التى صنعتها ثورة يوليو هى التى أعطت قوة الدفع

لعدد من الأجيال بدءاً من «محمد نجيب» وصولاً إلى «حسنى مبارك»، وإن كان يبقى علينا دائماً أن نربط بشدة بين حلقات ما قبل الثورة وما بعدها لأن يوليو 1952 لا تعنى بالضرورة أن كل ما كان قبلها هو فساد وفوضى، وأن كل ما بعدها هو طهارة وشفافية، إذ إن الواقع يشير إلى أن الفترتين فيهما من الإيجابيات والسلبيات ما يجعلنا ندرك فى النهاية أن المبادئ ليست هى التى تسود دائماً، ولكن صراعات المصالح ومراكز القوى هى التى تحكم غالباً.

معركة التحديث

إن الدرس الذى يجب أن نخرج به من التطورات الدولية على امتداد الشهور الماضية يأخذنا فى النهاية إلى حقيقة واحدة وهى أن التحديث هو معركة المستقبل، فلقد كشفت الأحداث الأخيرة عن نقاط ضعف فى حياتنا وأوضحت المسافة بيننا وبين ما كان يجب أن نكون عليه من تفوق اقتصادى وتقدم علمى وتماسك ثقافى ورؤية بعيدة المدى تختزل تراثنا الحضارى وتستوعب تاريخنا الطويل، لقد أصبحنا الآن على يقين من أن التحديث قضية تتصل بالعقل قبل غيره، وتتحدد بالمشاركة فى تكوين ضمير الجماعة وتشكيل هويتها، لقد أثبتت تداعيات الحملة الدولية ضد الإرهاب أن صياغة الأطر القوية للدولة العصرية هى الضمان الوحيد لمواجهة التيارات المختلفة فى عالمنا المعاصر إذ ليست هذه التيارات فى مجملها متفقة مع تطلعاتنا وغاياتنا، كما أن الرياح التى تهب بين حين وآخر على مناطق مختلفة من العالم ليست هى الأخرى مواتية تماماً لرؤيتنا للمستقبل كما نريده، ونحن ننتمى إلى إقليم له خصوصية تاريخية وظروف إقليمية تجعله شديد الحساسية يتأثر بما يجرى فى العالم ويؤثر فيه، ولقد كان قيام الدولة العبرية فى 1948 بمثابة التحدى الأكبر لتاريخنا القومى وتراثنا الحضارى، ولعلنا ندرك أن جزءا كبيرا من حملة إسرائيل الإعلامية ضد جيرانها العرب قد تبنى مقولة ظالمة ترتكز على اتهام مطلق بأن العرب يمثلون بحيرة راكدة تتسم بالتخلف السياسى والتعصب الثقافى بينما إسرائيل هى واحة الديمقراطية وصورة المستقبل، ولقد وجدت مثل هذه الدعاية المغرضة استجابة لدى دوائر كثيرة فى المنتديات الدولية والمحافل العالمية، فلقد رددها «بيريز» كثيراً، وتحدث عنها «نيتنياهو» أحياناً، وتشدق بها الساسة الإسرائيليون بمناسبة وغير

مناسبة، وكأن تاريخنا الحضارى الطويل قد اختزل فى تلك الرؤية الإسرائيلية المغرضة التى تسعى لتثبيط الهمم، وتشويه الصورة، وتأبيد التخلف، وإظهار العرب وكأنهم يعيشون خارج دائرة العصر، ونحن ندرك أن السياق التاريخي يؤكد دائما أن الصدمات تفيق الأمم وأن المفاجآت توقظ الشعوب وأن التحديات تستفز النظم، لذلك فإن تبعات الحادى عشر من سبتمبر والنظرة الأمريكية إلى هذه المنطقة من العالم باعتبارها مستودع العنف ومركز تفريخ الإرهاب هى فى عمومها نظرة تحتوى على اتهامات تستحق الاهتمام وتستدعى ميلاد رؤية عربية جديدة لا تقف أمامها حدود، ولا تحول دونها ظروف دولية أو متغيرات إقليمية، فالصحوة الحقيقية تقوم على إرادة مشتركة تريد التخلص من سلبيات الحاضر وتتطلع الى إيجابيات المستقبل وترفض الحصار فى إطار ضيق حدده لنا غيرنا، قفزاً على حقائق التاريخ وتجاهلاً لمعطيات الجغرافيا، ولكى لا تتوه أفكارنا فى زحام مفردات اللغة المتصلة بهذه القضية الحيوية فإننا نشير إلى النقاط التالية:

أولاً: إن التحديث ثورة إصلاحية ذاتية لا تقوم بها دولة نيابة عن أخرى، ولا تسعى إليها جماعة بشرية من أجل غيرها، والذين يشيرون إلى دور بعض الأحداث التاريخية الخارجية فى ميلاد الدولة الحديثة فى الشرق الأوسط إنما يعلقون آمالا على أحداث فردية غير قابلة للتكرار لأنها كانت بنت عصرها ووليدة الصدمة الحضارية الناجمة عن مفاجأة المواجهة المباشرة بين الشرق والغرب، ولعلى أشير هنا تحديداً إلى نموذج الحملة الفرنسية على مصر فى بداية القرن التاسع عشر، وإذا كنا لا نقلل من آثارها السياسية والعسكرية إلا أننا نرى أنها حملة ذات بعد ثقافى وعلمى أديا إلى صحوة حقيقية فى مصر، ولكن مثل هذا النموذج ليس قابلاً للتكرار بالضرورة كما أن القياس عليه لا يؤدى إلى إحساس حقيقى بالدور الوطنى الذى مارسته القوى الشعبية وحددت به درجة الاستجابة للتغيير ومدى الترحيب بروح التحديث.

ثانياً: إننى أظن أننا فى مرحلة صدرت خلالها مبادرات فكرية لا يجب أن تمر بشكل عابر، ولعلى أذكر منها خطاب ولى عهد المملكة العربية السعودية أمام قمة

دول مجلس التعاون الخليجى فى مسقط مع الأيام الأخيرة من عام 2001، فلقد كان خطاب الأمير عبد الله فى تلك المناسبة خطاباً نقدياً جاداً بلغة جديدة توحى بالأمل فى الإصلاح، وتحمل فى طياتها ملامح إرادة التغيير، خصوصاً وأن ذلك الخطاب الجديد يصدر عن واحدة من أشد الدول العربية محافظةً فى الفكر وأكثرها ثباتاً فى السياسة، ولست أشك فى أن الدول العربية الأخرى تملك من أدوات التغيير وأسباب التحول والقدرة على استيعاب الظروف وفهم المواقف ما يجعلها قادرة على التهيؤ للمستقبل والمشاركة فيه.

ثالثاً: إننى أعتقد أننا نحتاج إلى قراءة جديدة لتاريخنا، وفهم صحيح لديننا، واعتزاز موضوعى بحضارتنا، دون استغراق فى الماضى أو الاستسلام لغيبوبة زمنية تتغنى بالأمجاد وتتحدث عن فضل الأجداد، وتعيش فى عزلة عن تيارات العصر وتفاعلاته المشهودة، وسوف يقتضى ذلك تنقية الحياة السياسية العربية من أنماط الفردية وأحادية النظرة لكى ننتقل إلى عصر التعددية ونقبل بثقافة الحوار ونفسح المجال لروح التسامح حتى نضع المجتمعات العربية على طريقها الصحيح لتحقيق أهدافها الواضحة، ولعلى أشير هنا إلى أهمية عملية الإصلاح السياسى فى النظم العربية المختلفة باعتبارها القاطرة التى تشد غيرها من جوانب التقدم الاقتصادى وركائز التغيير الاجتماعى ومكونات المناخ الثقافى.

رابعاً: إننى أحسب أحياناً عن يقين بأننا فى حاجة إلى تحول جذرى فى تقاليدنا الفكرية وقيمنا الاجتماعية إذ إنها تبدو بعيدة عن روح العصر بل وتمضى أحياناً ضد طبيعة الأشياء ولا يجب أن ينظر إلى هذه النقطة باستخفاف لأن جوهر التحول وصحوة التحديث يرتكزان معاً على الإنسان، والإنسان دائماً هو ابن حضارته ونتاج ثقافته يتأثر بالضرورة بتراكم طويل للقيم والأفكار والتقاليد والمبادئ التى استندت عليها مقومات وجوده، وتشكلت من خلالها الظروف المحيطة به، لذلك فإننى أدعى أن العامل الاجتماعى له أهميته كما أن له دلالته.

خامساً: إن أهمية العنصر الثقافى تتزايد بشكل ملحوظ فى العلاقات الدولية المعاصرة ولعلى أشير هنا إلى أن أهم طرحين فكريين فى السنوات الأخيرة ـ بغض

النظر عن رأينا فيهما ـ هما العولمة وصراع الحضارات، يشكلان معا توجها غربياً نحو إعطاء العامل الثقافى أهمية متزايدة فى مستقبل العلاقات بين الدول والتفاعلات بين الشعوب، لذلك شاعت تعبيرات مثل «حوار الحضارات» وأحياناً «حوار الأديان» وغيرهما من الإشارات المباشرة إلى الشخصية الثقافية للتجمعات البشرية المختلفة وتأثيرها على شكل العالم ومستقبل العلاقات بين شعوبه، ونحن كعرب نملك تراثاً تاريخياً إنسانياً ضارباً فى أعماق التاريخ وله دوره الحضارى المشهود، فلابد من توظيف هذا العامل لخدمة أهدافنا فى هذه المرحلة شديدة الحساسية من التاريخ البشرى.

سادساً: إننا لن نمل الحديث عن أهمية إحداث هزة قوية فى نظم التعليم فى الأقطار العربية بحيث تتكون نظرة جديدة لا تقف عند حدود الكم أو تستغرق فى رصد أعداد المدارس بالآلاف وكأن ذلك هو غاية المراد، لأن الأمر فى ظنى يخرج من نطاق الكم ليصل إلى جوهر العملية التعليمية ذاتها حتى ننتقل من الفلسفة التقليدية للتعليم كأداة لتخريج الموظفين وتغذية الجهاز الإدارى بكوادره ـ وذلك هو فكر القرن التاسع عشر ـ إلى رؤية عصرية تنموية ترى فى التعليم بوابة العصر وتنظر إليه من «زاوية التعلم» أى ذاتية القدرة على الحصول على المعارف واكتساب المهارات دون الحاجة إلى الحشو التقليدى بالمعلومات الصماء؛ لأننا فى عصر «تكنولوجيا المعلومات» والفتح الكبير الذى جاء به «الكمبيوتر» وعالم «الإنترنت»، ولعلى أتساءل هنا كيف نسمح بوجود نظم تعليمية موازية فى بلادنا دون وجود حد أدنى من الانسجام بينها، فهناك تعليم دينى وتعليم عام وتعليم خاص ومدارس استثمارية ومدارس أجنبية، ألم يأت الأوان لوضع حد أدنى من قاسم مشترك يجمع بينها فى إطار عملية تعليمية عصرية؟ إن هذا التعدد يخلق بالضرورة جماعات موازية داخل الوطن الواحد ويقلل من درجة الانصهار الفكرى والتوافق الثقافى، وهنا لابد أن نشير إلى التلازم بين إصلاح التعليم وبين التركيز على البحث العلمى؛ لأن كوادر التكنولوجيا تأتى نتيجة التزاوج بين العلم والصناعة، وكلاهما يحتاج إلى نظام تعليمى عصرى يتجاوز الأطر التقليدية ليتجاوب مع روح العصر

ويناطح أساليب البحث العلمى الحديث وذلك هو جوهر المعركة التى نتحدث عنها .

سابعاً: إن جزءاً كبيراً من تحديث الدولة العربية ينصرف إلى تحديد العلاقة بين الشعوب فى جانب والدين الحنيف فى جانب آخر ، ونحن نعترف بداية أن مساحة الدين فى العقل الإسلامى عموماً والعقل العربى خصوصاً مساحة واسعة ، ولو أخذنا دولة مثل مصر على سبيل المثال فسوف نجد أن الدين قد احتل قدراً كبيراً فى تشكيلها الثقافى وشخصيتها الاجتماعية بل تجاوز ذلك أيضاً إلى البعد الاقتصادى ، فمصر تنفق كل عام عدة مليارات من العملة الأجنبية على أداء فريضة الحج وشعيرة العمرة ، هذا فضلاً عن الدور الذى يمارسه الدين فى حياة الناس خصوصاً إذا كانت الشريعة فى ثراء الشريعة الإسلامية الغراء ، فالإسلام قد طبع طقوس الحياة لدى اتباعه بطابعه الرحب بدءاً من الميلاد وصولاً إلى الوفاة مروراً بالزواج والطلاق والميراث ، لذلك فإن وضع الدين فى مكانه اللائق وإنهاء محاولات استغلاله لأغراض معروفة ، وإبعاد شبهة تطويع نصوصه لخدمة أهداف سياسية والتوقف عن توظيف آراء فقهائه لدعم التطرف واستجلاب حماس البسطاء وغير العارفين بجوهره السمح ورؤيته الشاملة ، كل ذلك يضع الإسلام فى مكانه الطبيعى ويعطيه قداسته المستحقة وخصوصاً أنه يتعرض الآن لحملة تشويه لم تحدث من قبل ، ونحن نحتاج الآن إلى فكر قادر على مواجهة الافتراءات الباطلة والدعاوى المغلوطة ، وهنا نتساءل عن الدور الغائب للمؤسسة الدينية الرسمية والرسالة العاجلة التى تنتظرها فى هذه الظروف ، فالإسلام هو الإسلام فى كل زمان ومكان ولكن تقديمه بصورته الحقيقية هو مسئولية الداعية العصرى الذى يخاطب العالم بلغته ومنطقه ، فحديث رجل الدين الإسلامى يصدر عن أمة جعلت للدين مساحة واسعة فى تاريخها الإنسانى وتراثها الحضارى .

. . هذه رءوس أفكار تدور حول معركة التحديث التى يتحتم أن نخوضها - طوعاً أو كرهاً - لأنها أصبحت قضية مستقبل ومصير وحياة ، فلا يجب أن ننتظر حتى يفرضها علينا دخيل ، أو يعيرنا بها خصم ، أو يستخدمها طامع ، هل ننتظر

حتى يأتى يوم يطالبنا فيه الأقوياء بإغلاق مدارس إسلامية بدعوة احتضانها لعناصر إرهابية وهو اتهام عابث واجهته بعض الدول الإسلامية مؤخراً؟ إن الأمر يجب أن يكون بأيدينا قبل غيرنا لتنقية الشوائب التى علقت بديننا الحنيف وقوميتنا العربية حتى كادت تعصف بهويتنا المشتركة . . فالدولة العصرية هى غايتنا ، والتحديث هدفنا ، والصحوة العقلية هى سبيلنا لتحقيق ذلك . .

ولن أختتم هذه الدراسة دون الإشارة إلى مسألة ذات حساسية نشعر بها جميعا وهى إدراكنا لطبيعة الظروف الاستثنائية التى يمر بها العالم فى الفترة الأخيرة وإحساسنا بأن هناك من يريد أن يملى علينا إرادته ، ويحدد طريقنا إلى المستقبل ، ويفرض رؤيته على أجيالنا القادمة ، وهذا أمر لا مبرر له لأننا لا نشعر بعقدة ذنب نتيجة انحراف فئة منا خرجت علينا وأساءت إلينا ، فنحن نرفض التعميم ، ونقاوم التشويه ، وندرك مغبة الإقصاء . . إننا لسنا فى موقف دفاعى ـ ولن نكون ـ فنحن مختلفون عن الغير ولكن الآخر ليس أفضل منا ، كما لا يوجد مبرر للمفاضلة بيننا لأن الإمكانات العقلية متماثلة والقدرات الفكرية متقاربة ولكنها فى اختلافات تتصل بمزاج الحضارة وشخصية الهوية وثقافة الأمة .

الالتزام الدولي أم الانتماء القومي؟

أقف كثيراً عند تفسير عدد من مواقف الدول العربية وفى مقدمتها «مصر» أمام هذا التساؤل: هل تتقدم الالتزامات الدولية على المشاعر القومية؟ وهل تمضى كل الدول العربية على هذا السياق أم إن بعضها يفعل العكس خصوصاً مع تسليمنا بوجود أجندة قطرية قد لا تكون بالضرورة خاضعة لأحد الاعتبارين السابقين، وهى فى الغالب تتأرجح قرباً أو بعداً من أحدهما وفقاً لمقتضيات الظروف أو طبيعة المراحل؟ وفى ظنى أن هذه المسألة ليست بالبساطة التى تبدو بها إذ إنها مفتاح لفهم الكثير من المواقف وتفسير العديد من المواجهات، بل إننى أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فأطرح للمناقشة طرفى المعادلة منذ بدايتها وسوف نكتشف أن كثيراً من الخلافات العربية انطلقت من تباين النهج، وتفاوت الأسلوب، وفقا لترتيب هذين الاعتبارين الأساسيين لدى كل منها ومحاولة التوفيق بينهما، ولعل الموقف المصرى بوجه خاص هو أوضح نموذج للمواءمة بين هذين البعدين وهو ما نعبر عنه أحياناً بقولنا دائماً «مصر بين الدولية والإقليمية»، ولقد حاولنا معالجة هذا الموضوع فى مناسبات عديدة لأنه يعطى تفسيراً واضحاً أمام سوء الفهم الذى يحدث للموقف المصرى فى كثير من المناسبات، وسوف أقدم هنا ثلاثة أمثلة مستمدة من العقود الثلاثة الأخيرة تحديداً لنكتشف من البحث فيها أن صانع القرار المصرى قد سلك نهجاً يصعب أحياناً إيجاد بديل له، ولست هنا ارتاد طريقاً للتبرير وإنما أسلك سبيلاً للتفسير، والنماذج الثلاثة التى أسعى لطرحها عند مناقشة العلاقة بين الالتزامات الدولية والمشاعر القومية هى أولاً نهج التسوية السلمية الذى اتبعته مصر فى النصف

الثانى من السبعينيات، ثم المشاركة المصرية فى التحالف لتحرير «الكويت»، بينما ينصرف النموذج الثالث إلى الوضع الراهن وهو رد الفعل العربى عموماً والمصرى خصوصاً أمام جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين والتى فاقت كل التصورات وتجاوزت كل الحدود.

نهج التسوية المصرية ـ الإسرائيلية

لا أريد أن أنكأ جراحاً بدأت فى الالتئام أو أفتح ملفات ليس هذا وقتها، كما أنها ليست مهمتى أن أعيد الاعتبار لنهج الرئيس الراحل «السادات» أمام منتقديه والذين يلقون باللائمة عليه عند كل محنة عربية فهم يشيرون إليه باعتباره المسئول عن ضرب المفاعل النووى العراقى، والاجتياح الإسرائيلى للبنان، وكل عثرات القضية الفلسطينية فى العقدين الأخيرين، ولقد غاب عن هؤلاء وأولئك أنه يجب الغوص فى أعماق تلك الفترة حتى نكتشف أسباب الصدام الحقيقى الذى يجسد الأزمة الحالية للنظم العربية خصوصاً عندما لا تستطيع تلك النظم التوفيق بين ارتباطها بالمجتمع الدولى الكبير وانتمائها للأمة العربية الواحدة، ولست مبالغاً إذا قلت إن حسم هذه النقطة سوف يشكل الرؤية المشتركة الجديدة تجاه قضايا المنطقة العربية وفى مقدمتها الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وما زلت أعتقد أن «مصر» السبعينيات قد انتهجت أسلوباً لم يلق قبولاً عربياً عاماً فى وقته لاعتبارات تتصل بالتعارض الجوهرى بين الرؤية الدولية والنظرة الإقليمية، ولقد كان «السادات» ـ ربما تالياً فى ذلك «لمحمد على» الكبير ـ مدركاً لطبيعة القوى الدولية والمتغيرات الإقليمية وقد سلك طريقاً لا يبدو متسقاً مع الروح القومية، وتعامل مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى من منطلق رئيس «مصر» المنتخب دستورياً وليس الزعيم العربى المقبول قومياً، ثم إن مجيئه بعد «عبد الناصر» الذى أعطى للمشاعر القومية أسبقية على الالتزامات الدولية قد دفع «السادات» نحو اتجاه آخر وضعه فى دائرة الجدل لسنوات طويلة، ولابد أن نسجل هنا أن المضى وراء المشاعر القومية وإعطاءها أولوية على

الالتزامات الدولية هو رفاهية لا تقدر عليها كل الشعوب وترف إنسانى رائع ولكن نتائجه قد تكون أحياناً عكسية لأن السياسة تقوم على المصالح قبل غيرها ولا تعيش بالمبادئ وحدها، ولست أدعو هنا إلى أن تنسلخ الدول عن إطارها القومى وتخرج على هويتها الثقافية، ولكن ما أعنيه هو أن العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولى القائم أصبحا من التشابك والتعقيد بحيث تستلزم محاولة التوفيق المقبول - على المستويين الرسمى والشعبى - بين الالتزام الدولى والانتماء القومى جهوداً كبيرة، وفى ظل هذا الاعتبار يمكن فهم الرؤية المصرية لتطورات الصراع العربى - الإسرائيلى، وخصوصاً أن «مصر» دولة مركزية محورية تتحمل مسئوليات خاصة تجاه ذلك الصراع لا لأنها أكبر دولة عربية أو لأنها دولة جوار مباشر مع «إسرائيل»، وإنما قبل ذلك وفوقه لأنها دولة طويلة العمر، قديمة الكيان، وقد لا يتذكر الكثيرون أن إسهامات «مصر» فى الحياة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين قد أهلتها أثناء الأعمال التحضيرية لإنشاء هيئة الأمم المتحدة لكى تكون مرشحة للعضوية الدائمة فى مجلس الأمن!! فدولة بهذا الحجم يجب أن تسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات الدولية والارتباطات القومية بحيث لا تسقط الأولى ولا تفرط فى الثانية، ولو حسم العرب أمرهم بين هاتين المسألتين لتجاوزوا الكثير من سوء الفهم، ولغفر كل منهما للآخر، بل ربما أمكن فى تلك الحالة تشكيل رؤية متجانسة تجاه القضايا الدولية والصراعات الإقليمية وفى مقدمتها الصراع العربى - الإسرائيلى، ولست أدعى أن هذا المنطق يقدم تبريراً كاملاً لسلامة التوجه فى سياسة دولة معينة ولكن ربما يساعد فقط على قبولها فى مجملها.

التحالف فى حرب الخليج الثانية

ما زال بعض العرب منقسمين حتى الآن حول جدوى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المناسبات المختلفة وأبرزها التحالف لتحرير «الكويت» بعد الغزو العراقى، وهم يشيرون إلى الغطاء السياسى الذى وفرته المشاركة المصرية وأيضاً السورية للولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت، وفى رأيى أن أصحاب

هذا الرأى يتجاهلون البعد الدولى وتداعياته فلم تعد المسائل القطرية أو القضايا الإقليمية حبيسة إطار منطقة بذاتها، إنما تجاوزت ذلك لكى تدخل فى المعادلة الدولية ولو على مستوى أقل من حجمها الكبير فى المعادلة الإقليمية، وهو أمر يدعونا إلى الاعتراف بالتداخل الدولى والإقليمى وضرورة إعمال النظرة المزدوجة للبعدين معا فلم يعد ممكنا المضى وراء المد القومى مع تجاهل البعد الدولى، كما أن الخيارات لم تعد متاحة أمام صانع القرار بالاتساع الذى كنا نتصوره، حيث أضحت الالتزامات الدولية والمصالح الثنائية قيداً على حركة النظم السياسية على نحو يدعو إلى ضرورة أن توائم تلك النظم بين اعتبارات الشرعية الدولية والمصلحة القومية، وسوف يظل النموذج العربى فى حرب الخليج الثانية مثالاً واضحاً لتلك الازدواجية التى عانت منها بعض الحكومات العربية ولم تحسمها إلا غلبة القوى الدولية التى قادت التحالف ورتبت له وضمت إليه من تريد، بل إننى أذهب إلى أبعد من ذلك فأرى فى التحالف الأخير ضد الإرهاب نموذجاً آخر للتضارب فى الرؤية، فالكل يرفض الإرهاب شكلاً وموضوعاً، ولكن الكل لا يوافق بالضرورة على الأسلوب الأمريكى فى معالجة تلك المسألة الخطيرة بمنطق ازدواج المعايير والكيل بمكيالين، فالإرهاب الإسرائيلى دفاع عن النفس، والمقاومة الفلسطينية إرهاب بغض النظر عن مشروعيتها واستمرار الاحتلال المسبب لها!! وهنا تكمن النقطة الجوهرية فى ذلك الصدام بين الاعتبارات المتصلة بالهوية القومية والارتباطات المتصلة بالالتزامات الدولية.

الظرف القومى وجرائم إسرائيل

يتساءل المرء فى هذا الظرف القومى العسير .. أين العالم المتحضر؟ وكيف تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التضحية بكل حلفائها فى المنطقة بهذه الصورة؟ وأين توظيف الموارد العربية لأمة يبلغ الإجمالى السنوى لتجارتها الخارجية أكثر من 395 مليار دولار؟! ولكن الإجابة فى النهاية لابد أن تستوعب ما جرى فى الشهور الأخيرة، فمنذ الحادث الإرهابى فى «واشنطن ونيويورك» والنظرة الأمريكية للعالم

تتجاوز حدود «ازدواج المعايير» لتصل إلى مفهوم «تعدد المعايير»، حيث نجحت إسرائيل فى تعميم مفهوم الإرهاب على كل من يعارض سياستها ويقاوم احتلالها مع استعداد أمريكى للدعم المطلق لإسرائيل، ولابد هنا من فتح الملفات لكى نؤكد على عدد من الحقائق: أولها أن ما أقدمت عليه إسرائيل مؤخراً هى عملية جرى الإعداد لها مسبقاً وتم تنفيذها بعد الحصول على الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية الحالية، «فشارون» يريد أن يغير المعادلة بالكامل لا فى الأرض المحتلة وحدها ولكن فى دول الجوار أيضاً إذا تمكن من ذلك، من هنا فإن العرب مطالبون بكثير من الوعى بما يجرى والتصرف وعينهم على المجتمع الدولى وليس فقط على الشارع العربى، فالكل - بغير استثناء - غاضب ثائر متحمس، ولكن القرار الرشيد هو ذلك الذى لا يضيع فى زحام العاصفة ولكنه يستطيع أن يبقى مؤثراً موجعاً مهما كانت التحديات والإحباطات والآلام، وقد يقول قائل ما قيمة الاهتمام بالالتزام الدولى أمام الجرافات فى «رام الله»، والمذبحة فى «جنين»، والعدوان على كنيسة «المهد» فى «بيت لحم»، وسوف أقول إنك إذا أردت أن توجه صفعة لخصمك فيجب أن تفعلها بدم بارد وأعصاب هادئة لا أن تتصرف نتيجة لانفعال عاطفى أو حماس وقتى، فالعالم ليس هو الشرق الأوسط وحده كما أن الشرق الأوسط ليس هو العرب وحدهم، كما أن هناك أزمة ثقة قوية برزت أكثر وضوحاً فى الفترة الأخيرة تكاد ترى - بمنطق التعميم الخبيث - أن العرب جميعهم «بن لادن» وأن المسلمين جميعهم «طالبان»!! وأن المقاومة الفلسطينية إرهاب وأن العمليات الاستشهادية هى العقبة الوحيدة أمام الأمن والاستقرار فى المنطقة! لذلك فإن الأمر يحتاج إلى رؤية هادئة، ونظرة حكيمة، تتمكن من توظيف القدرات العربية لخدمة القضية الفلسطينية مع تعظيم صورة العرب فى الخارج وهو أمر يحتاج منا إلى جهد كبير، فضلاً عن أن استخدام أدوات الضغط العربية المتاحة بغير حسابات دقيقة هو انتكاسة من نوع آخر، فهل يؤدى حظر البترول الذى نجح عام 1973 إلى ضغط حقيقى على الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأساسى لإسرائيل أم إن التى سوف تضار هى دول الاتحاد الأوروبى وهى المانح الأول للسلطة الفلسطينية، ثم

يليها فى الضرر دولة اليابان وهى المانح الثانى لها، فإذا جئنا إلى سلاح المقاطعة الاقتصادية فإن الأمر يحتاج إلى دراسة كل حالة على حده لأن تداخل عناصر رأس المال والتشغيل فضلاً عن الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات أمر يحتاج هو الآخر إلى دراسة دقيقة حتى لا تكون النتيجة عكسية، فضلاً عن الدعاية السلبية المحتملة، وقد نتساءل هنا وماذا هو المتاح أمامنا إذاً فى ظل احترام الالتزامات الدولية والتمسك بالانتماءات القومية وخصوصاً أن الطرف الآخر لم يحترم يوماً الشرعية الدولية ولم يفهم لحظة معنى القومية؟ إننا نحتاج إلى مزيد من الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يتصور أحد أن موضوع المعونة هو قيد علينا لأنها لا تشكل قضية حياة أو موت بالنسبة لنا، فضلاً عن أن بلداً «كمصر» ومعها الدول العربية المهمة تشكل فى مجملها عنصر استقرار الشرق الأوسط ودوام المصالح الأمريكية فيه.

.. بقى أن نقول فى شجاعة إن السياسة الأمريكية قد خذلت التيار المعتدل فى الشرق الأوسط، كما أن الجرائم الإسرائيلية قد قضت على مستقبل التعايش فى المنطقة إذ سوف تبقى فى ذاكرة الزمان صورة حية لممارساتها الإجرامية وخصوصاً أن الأجيال الجديدة التى لم تشهد «دير ياسين» أو «صبرا وشاتيلا» قد أتاحت لها سياسة «شارون» أن تعرف الدولة العبرية على حقيقتها، إن إسرائيل «شارون» تسعى لإثارة العرب واستفزاز أكثرهم اعتدالاً حتى تقول للولايات المتحدة الأمريكية إن هؤلاء جميعاً هم نسخ من «بن لادن» والدولة العبرية هى الذراع الشرق أوسطى للولايات المتحدة الأمريكية فى حملتها ضد الإرهاب بدءاً من الشعب الفلسطيني! إن إسرائيل قد استقرت على مخطط واضح يجعلنا نعرفها أكثر من أى وقت مضى دون تزييف صورة أو خلط أوراق وبدون رتوش «توزيع الأدوار» أو مساحيق «جماعات السلام»!.

الخصوصية المصرية

لا أعـرف إذا كـان هذا هو الوقت المناسب لكى أطرح بعض الأفكار المتـصلة بالشخصية المصرية فى إطار الهوية العربية وتأثير مسألة الخصوصية القطرية عموماً على السياسات المختلفة لدول المنطقة وتحديد مستوى العلاقات العربية ـ العربية، وإذا اتخذنا «مصر» نموذجاً للدراسة فإننا يجب أن نواجه بوضوح وشفافية المقومات الذاتية المصرية التى تميزها عن سواها، نعم. . . المصريون عرب الثقافة واللسان، أفريقيوا الموقع والانتماء، مسلمون ومسيحيون بالعقيدة والدين، لهم ارتباط بحوض البحر المتوسط مثلما لهم من امتداد فى حوض نهر النيل، إننى لن أعود إلى الصيغة الرائعة والسبيكة الفريدة التى قدمها مؤرخ الجغرافيا الراحل «جمال حمدان» عن «مصر»، ولكنى أريد أن نذهب إلى جوهر المكونات الحقيقية للشخصية المصرية لكى نكتشف الأسباب التى أدت إلى فرادة ذلك الموقف المصرى وخصوصيته، فلقد رفع ثوار 1919 شعار «الأمة المصرية» ولكن تصورنا بعد 1952 أن ترديد مثل ذلك الشعار فى ظل سنوات الزخم القومى والمد العربى أمر لا يليق ويتعارض مع الروح السائدة ويمثل ردة تاريخية لا مبرر لها، بينما ظهر اتجاه آخر يرى أنه توجد لنا أسباب للخصوصية ومبررات للتميز، والتميز بالمناسبة لا يعنى المفاضلة، فلكل قطر عربى روح متميزة ومذاق خاص فى إطار الأمة العربية الواحدة، ولكن «مصر» بموقعها الجغرافى وتراثها التاريخى وحجمها السكانى ودورها المحورى ووضعها المركزى تبدو ذات خصوصية واضحة تندرج فى النهاية تحت إطار التعددية القومية والتنوع السياسى والاجتماعى للأمم، فالثقافة العربية واحدة، والانتماء القومى مشترك، ولكن الأدوار مختلفة والتنوع وارد، وما زلت أذكر عندما كنت دبلوماسياً صغيراً

فى المملكة المتحدة - وكانت ملكة بريطانيا وأظنها لا تزال، تقيم حفلتين سنويتين إحداهما شتوية داخل القصر والأخرى صيفية فى حدائقه - كيف أن الأمير «فيليب» زوج الملكة «اليزابيث» الثانية كان يسأل السفير المصرى - ونحن معه - عن الاسم الرسمى للدولة المصرية مبدياً انزعاجاً لاختفاء اسم «مصر» منه عندما كانت لا تزال تحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة مؤكداً أن هذا الوضع لا يجب أن يستمر وأن اسم «مصر» - أعرق دول الأرض وأم الدنيا - يجب أن يعود وأن يطل على من يعرف قيمة هذا الوطن ومكانته، وقد كنت أتحرج شخصياً - بحكم انتماء عربى أعتز به وميول قومية لا أنكرها - من التورط فى استخدام تعبير «الأمة المصرية» رغم إيمانى بوجود مقوماتها واستكمال عناصرها، إلى أن استمعت إلى الرئيس اللبنانى «إميل لحود» فى خطاب تنصيبه رئيساً للجمهورية وهو يتحدث عن «الأمة اللبنانية»، عندئذ زال الحرج، وقلت فى نفسى لقد أصبح من حقنا أن نردد ما قاله «سعد زغلول» عن «الأمة المصرية» عندما كانت العروبة مسألة ذات مضمون ثقافى يتصل باللغة العربية ومفهوم دينى يرتبط بالإسلام دون وعى كامل بمدلول العروبة الحقيقى، ومع ذلك فإننى لست أوافق تماماً الذين قالوا إن العروبة السياسية قادم طارئ على الساحة المصرية أو زائر عابر وفد إلى «مصر» مع ثورة يوليو 1952 أو دفعت به المخاطر الناجمة عن قيام دولة إسرائيل قبل ذلك بسنوات قليلة، فأنا ممن يعتقدون بضرورة التسليم بالعروبة السياسية وأهميتها بالنسبة «لمصر» ولكننى أرى فى الوقت ذاته أن «لمصر» درجة من الخصوصية القطرية - شأن غيرها من دول عربية أخرى - تعطيها درجة من التميز ونوعاً من الفرادة، لذلك فسوف أمضى فى هذا السياق متحدثاً عن «عروبة مصر» ثم أشير بعد ذلك إلى «خصوصية النموذج» فى محاولة لاستخلاص النتائج السليمة من خلال المقدمات الصحيحة.

عروبة «مصر»

إن عروبة «مصر» ليست قضية جدلية نفتح ملفها من حين لآخر، بل إنها كما قالت وثائق الحكم فى «مصر» منذ ستينيات القرن الماضى «قدر ومصير وحياة»،

ولكننى أظن اليوم أن الظروف قد تجاوزت هذا الموقف الفكرى لتعطى مفهوم العروبة مذاقاً مختلفاً يركز بالدرجة الأولى على المصالح القومية المشتركة ويخرج من دائرة العاطفة الحماسية والشعارات الضخمة ليصنع إطاراً عصرياً لهذا البعد المهم فى الهوية المصرية، وبرغم أن «مصر» هى حافظة التراث القومى وحامية الذاكرة العربية بأزهرها الشريف وبالارتباط الوثيق بين العروبة والإسلام على أرضها، إلا أنها تبدو رغم ذلك خارج السياق التقليدى لمفهوم العروبة إذا ما قورنت بدول عربية أخرى خصوصاً دول الشام الكبير حيث انتقلت العروبة إلى تلك الأقطار مع الدولة الإسلامية الأولى واستقرت فيها، وكرس من وجودها - خصوصاً فى العصر الحديث - تلك المواجهة بين عرب الشام وسلطة الاحتلال التركى الذى يشترك مع أهل تلك البلاد فى إسلامهم ولكن يختلف معهم فى قوميتهم لذلك كان طبيعياً أن يركز الشوام على الطرح القومى وأن يكونوا رواد العروبة الفكرية والسياسية، وهو أمر لم تعرفه «مصر» التى كانت تواجه خصوماً يختلفون مع أهلها فى الدين سواء كانوا فرنسيين أو إنجليز لذلك ولدت الحركة الوطنية المصرية فى أحضان التوجه الإسلامى، وارتبطت منذ بدايتها بالتيار الدينى الذى كان يقوده الأزهر الشريف فى القرن التاسع عشر تحديداً حتى أن «عرابى» تقهقر عندما خذله السلطان العثمانى واعتبره عاصياً، كما أن «مصطفى كامل» كان يتحرك بمباركة من دولة الخلافة قبيل احتضارها.

ومع ذلك لا يجب أن ننسى أن المثقفين المصريين منذ بدايات التنوير الذى بدأه «رفاعة الطهطاوى» أو التغريب الذى شجع عليه «الخديو إسماعيل» كانوا فى مجملهم يتحدثون عن ارتباط «مصر» بثقافات البحر المتوسط، وقد روج مفكرون كبار من أمثال «أحمد لطفى السيد» و«طه حسين» و«سلامة موسى» و«توفيق الحكيم» لذلك التوجه، حتى أن عميد الأدب العربى قد ربط «مستقبل الثقافة فى مصر» بدول حوض البحر المتوسط خصوصاً بلاد الحضارة الهيلنية المتمثلة فى دولة اليونان مصدر الفلسفة الديمقراطية فى العالم القديم، من هنا فإننا نسلم بأن العروبة السياسية لم تكن ذات أولوية قبل 1952 وإن كان ذلك لا يعنى انعدام وجودها فى تلك الحقبة، وهل كانت جامعة الدول العربية التى وقف وراء قيامها

الإنجليز فى منتصف الأربعينيات إلا تدشيناً لفكر نعلم تأثيره ومصادره، بل إننى لا أشتط كثيراً لو قلت إن شيئا من النظرة الضبابية قد خالط الفكرة الغربية فى «مصر» حتى توهم البعض أن العروبة ترتبط بحياة البدو وسكان الصحراء وأطراف الدولة، ولقد وقع الأديب المصرى الراحل «توفيق الحكيم» فى شىء من ذلك الخلط فى أحد مؤلفاته المسرحية الرائعة، ولست أشك فى أن هناك عوامل محددة مهدت لتأكيد العروبة السياسية فى «مصر» لعل أولها هو الخطر الصهيونى وقيام الدولة العبرية، بينما يمثل قيام جامعة الدول العربية العامل الثانى الذى جعل القاهرة مركزاً للعمل العربى الرسمى المشترك، ومع ذلك كله فإن قيام ثورة يوليو والمد القومى فى عصر «عبد الناصر» هما اللذان يمثلان التدشين الحقيقى للعروبة السياسية فى «مصر».

خصوصية النموذج

إن الحديث عن خصوصية النموذج المصرى ليس مجرد مناقشة نظرية، أو ترفاً فكرياً، ولكنها قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة «قطرية النموذج»، واختلاف «الأجندة السياسية» لكل دولة عربية، فالعرب يتحدثون لغة واحدة فى العلن، ولكن لكل عاصمة برنامج وطنى مختلف وإن لم يكن متعارضاً بالضرورة مع المصلحة القومية العليا، ولست أنطلق فى ذلك من نظرة قطرية ضيقة أو شعور «شيفونى» متطرف أو نظرة استعلاء لا مبرر لها، فأنا أظن أن الأشقاء العرب فى المشرق والمغرب على السواء قد وضعوا «مصر» دائماً فى إطار خاص، فالمشارقة العرب حسبوها على المغرب أحياناً أو الوسط دائماً، بينما حسبها عرب المغرب على المشرق والوسط وجعلوها ذات خصوصية منفردة، ربما بحكم حجم سكانها أو عظمة نيلها أو طيبة شعبها، ولعلنا نذكر أن الثورة العربية الكبرى فى غضون الحرب العالمية الأولى بزعامة «الشريف حسين» (ملك العرب) كانت تستثنى «مصر» من مشروعها القومى، ولولا أن المقر الشرق أوسطى لسلطات الإمبراطورية البريطانية كان فى «القاهرة» حينذاك لما ورد ذكر «مصر» فى مراسلات «الشريف حسين ـ مكماهون» مثلاً وغيرها من وثائق الثورة العربية الكبرى، ولست أهدف من

ذلك إلى عزل «مصر» فكرياً عن أمتها أو الانتقاص من هويتها، ولكننى أريد إن أقول إن الاعتراف بخصوصية كل قطر عربى أصبح حقيقة لا يجب الدوران حولها، إن «عبد الناصر» - بقيمته القومية الضخمة وقامته العربية العالية - قد حافظ قولاً وعملاً على خصوصية «لبنان» حتى فى أكثر سنوات المد القومى وقيام الجمهورية العربية المتحدة، لذلك فإننى أحسب أن التسليم بخصوصيات الأقطار العربية سوف يكون عاملاً للتوحد وسبباً للتقارب ومصدراً لواقعية العلاقات العربية - العربية والحيلولة دون ازدواج المواقف وتضارب السياسات، أما لماذا أطرح هذا الموضوع الآن وفى ظل ظروف التوتر فى المنطقة وحالة الترقب انتظاراً لكل جديد، والقلق أمام كل الاحتمالات؟ فإن السبب ببساطة ووضوح هو أننى شعرت - ومعى الملايين - أن هناك انتقادات مختلفة قد وجهت إلى عدد من الدول العربية مؤخراً فى إطار أحداث الأرض الفلسطينية المحتلة مع ارتفاع فى سقف التوقعات الجماهيرية والسياسية من بعض الأنظمة العربية بينما الأمر يتجاوز النظرة العابرة والانطباع العام إلى ضرورة التعمق فى مكونات الهوية الوطنية والظروف القطرية والعوامل المؤثرة فى القرار السياسى الخارجى لكل دولة والالتزامات الدولية التى تقيده والمحاذير التى تعترضه، إن ما نذهب إليه ليس تبريراً لمواقف أو تفسيراً لسياسات ولكنه تأكيد لحقيقة واضحة على الساحة العربية، وهو أمر لا يمثل إشارة إلى «مصر» وحدها ولكنه ينصرف إلى غيرها بنفس الدرجة والتأكيد.

.. إن الأمم لا تتماسك إلا بالاعتراف بالحقائق، ولا تهدأ إلا بالتسليم بالخصوصيات، ولا تمضى نحو أهدافها الكبرى ومصالحها العليا إلا بتعريف المسائل بأسمائها الصحيحة، ووضع القضايا فى إطارها الحقيقى.

ظاهرة سلبية .. أم .. أزمة أخلاقية؟

إن هناك ظاهرة بدأنا نشعر بها وهى أن الغيرة السلبية فى العلاقات بين الناس قد أصبحت مسيطرة بدرجة واضحة ولم يعد للغيرة الإيجابية التى تؤدى إلى التنافس الشريف وجود يذكر، فكل من يحتل موقعاً أو يتحمل مسئولية يكون همه الأول هو تشويه صورة من سبقه، وإذا ترك الموقع تكون مهمته هى الإساءة لمن لحقه أو تولى بعده! ولقد حاولت كثيراً تفسير هذه الظاهرة المرضية الخبيثة حتى استسلمت أحياناً للتفسير المستمد من العصر الفرعونى عندما كان الملوك يمحون أسماء سابقيهم ليضعوا أسماءهم بديلاً لها كى تنسب إليهم الأعمال العظيمة والروائع الخالدة، ثم استسلمت فى مرحلة أخرى للتفسير المستمد من نظرية الأعداد الكبيرة وظهور حمى الصراع الشرس فى ظل ندرة المتاح أمام الزيادة فى المطالب.

وتعكس هذه الظاهرة أزمة أخلاقية ومحنة طارئة لا يمكن تجاوزها بغير تأثير فى منظومة القيم السائدة ومجموعة الأفكار المسيطرة حتى نصل فى نهاية المطاف إلى اتهام أساليب التربية ونظم التعليم، كما أن الأخطر من ذلك كله هو غياب المعايير الموضوعية لتقييم الكفاءات والمفاضلة بين الشخصيات، والإحساس الجديد بإمكانية الوصول إلى المواقع دون مقومات واحتلال المناصب بالتفوق فى العلاقات العامة فقط، واستخدام أساليب التسلق والانتهازية والنفاق دون الاعتماد على مقومات أصيلة أو كفاءات رصينة، وتلك كلها فى ظنى أسباب جوهرية ودوافع أساسية أدت إلى ما آلت إليه الأمور الآن، لذلك فإن وقفة التأمل أمام هذه الظاهرة السلبية هى واحدة من لوازم التطور وركائز الإصلاح فى مجتمع تتزايد فيه المطالب وتتناقص الفرص ويشتد الصراع حتى تحولت الغيرة المهنية إلى محاولة هدم المتميزين بدلاً من اللحاق بالمتفوقين، كما أضحت تلك الغيرة المقيتة تعبيراً عن

تضخم الذات وارتفاع نبرة «الأنا» والإحساس بأن كل فرد يعتقد أنه هو فقط على الساحة وأن بعده يأتى الطوفان! وهى فى مجملها أمراض نفسية معقدة تحتاج إلى تداول ذكى للقيم السائدة والتقاليد الموروثة، كما تحتاج أيضاً إلى تطوير فى نظام التعليم ونوعية التربية وخصائص الثقافة، وإذا أردنا أن نقتحم هذه الظاهرة الشائكة فإننا نتصدى لها ـ وقد عانيت شخصياً الكثير من آثارها المحبطة ـ من خلال عدد من المحاور أهمها:

أولاً: إننى أدرك منذ البداية أن التباكى على الماضى والحنين إلى سنوات الشباب هى أمور متكررة فى التاريخ البشرى، لذلك فإننى لا أدعى أن الغيرة هى بنت اليوم أو أنها قد عادت بعد انقطاع، فالواقع أنها أمر مستمر ومرض لم يتوقف وظاهرة لا تغيب، وأتذكر أحياناً ما كتبه «ابن المقفع» منذ قرون طويلة عندما تحدث عن «فضل الأقدمين» قائلاً: إن الدنيا قد تغيرت والقيم تدهورت والمروءة اختفت .. وهو يقصد أن ذلك كله قد حدث بين الجيل السابق عليه والجيل الذى ينتمى إليه، ولو استطردنا فى قراءة ما كتب «ابن المقفع» فسوف نكتشف أنه يصلح أيضاً لهذا العصر بل ولكل عصر، فكل جيل يمضى ينتقد الجيل التالى له ويتحدث عن انحطاط الأخلاق وغيبة القيم وموت الضمائر، لذلك فنحن ندرك جيداً أن الغيرة قديمة قدم التاريخ وأن المكيدة مسألة متكررة وهل نسينا إخوة «يوسف» عندما أثار حفيظتهم وأيقظ غيرتهم حب أبيهم لأخيهم وتفضيله عليهم؟!

ثانياً: إن الذين يتصورون أن الغيرة من لزوميات النساء أكثر منها لدى الرجال واهمون أيضاً، قد يكون الفارق فقط فى أن المرأة لا تستطيع أن تكتم مشاعرها بينما يكون الرجل أقدر على ذلك، بل إن الأمر يتجاوز هذا كله إلى الغيرة بين الشعوب والحساسيات بين الأمم خصوصاً وأن الخطوط الفاصلة بين التنافس والغيرة بل والحسد والكراهية أحياناً تبدو فى كثير من الظروف غير واضحة، ولكن الغيرة فى النهاية هى ظاهرة بشرية لا تنتهى، ومرض إنسانى لا يختفى.

ثالثاً: إن الغيرة بين المتقاربين فى الظروف المتشابهين فى الأوضاع تبدو أكثر منها بين العناصر المتباعدة، فالغيرة تدب بين الأشقاء وتزداد بين الزملاء وقد توجد أيضاً

بين الأصدقاء! إنها تعنى أن كل فرد يتصور أنه حالة خاصة وأنه أحق بكل شيء وأن غيره لا يستحق أى شيء، إنها تعبير عن تضخم إحساس الفرد بذاته وإنكاره للغير ونفيه لوجود الآخر.

رابعاً: إن الغيرة يعانى منها المتفوقون ويكابد آلامها المتميزون ويدفع ضريبتها الشرفاء، لأن ذلك المرض اللعين يسمح بكل التجاوزات ويوحى لمن يعانى منه بأنه هو الأعلم والأحكم والأعظم، فضلاً عن أن ذلك المرض أيضاً تعبير عن خلل نفسى وإحساس عميق بانعدام الأمان مع شعور دفين بالعجز، وهو ما يؤدى أحياناً إلى العزلة التى يلوك فيها الحاسد أحقاده ويجتر مرارته بدلاً من أن يسعى لرفع قدراته وتحقيق التوظيف الأمثل لإمكاناته.

خامساً: إن غياب القواعد الملزمة واختفاء قانون البقاء للأصلح، وشيوع الفساد والانتهازية، والحصول على المواقع والمغانم بل والمكانة الاجتماعية بدون سند حقيقى أو مجهود معترف به، تؤدى فى مجملها إلى الإحساس بإمكانية الوصول إلى أى هدف دون حاجة إلى مقومات حقيقية، وعندما يصل الإنسان إلى ما لا يستحق فإن الإحساس الجارف بانعدام الأمان يحيله إلى خبير فى تدمير من حوله، وتشويه من سبقه، والإساءة مقدماً إلى من سوف يحتل مكانه.

.. إننى أكتب ذلك قبيل أيام من عيد ميلادى وهى مناسبة خصصتها سنوياً لمقال أو بحث يدور حول الاعترافات الذاتية بل والسياسية والدينية أيضاً، وها أنذا هذا العام أكتب فى ذات المناسبة حول ما أشعر به من أزمة أخلاقية تحيط بنا، وتكاد تعصف بعلاقات العمل بيننا، وتطيح بالصلات الإنسانية الطيبة بين البشر خصوصاً أبناء المهنة الواحدة أو ذوى الطموحات المتشابهة، فالكل يتوجس خيفة من نظرائه، ويترقب فى حذر خطوات غيره، ولم تعد الأفضلية هى بالضرورة للأصلح ولكنها لمن هو أكثر تحركاً وتملقاً، ثم إننى اكتشفت أيضاً أن متوسطى الذكاء يحصدون غالباً المواقع المرموقة فى معظم دول العالم، فالذين قالوا «إن ذكاء المرء محسوب عليه» لم يكونوا واهمين، ولقد تطرقت لهذا الموضوع من قبل فى مقال لى بعنوان (الرهان على الحصان) كما اتخذت ذلك عنواناً لكتاب صدر هذا العام ناقشت فيه أزمة

الاختيار فى الدول النامية، وكيف أن المقارنة بين نموذجى الحصان والحمار لا تكون غالباً فى مصلحة الأول ولكنها تمضى لحساب الثانى، وليس ذلك حكماً يجب تعميمه إذ إن هناك كفاءات حقيقية تصل إلى مواقعها بجدارة واقتدار، وإذا تأملت شخصياً شريط حياتى الوظيفية - مثل آلاف غيرى - لوجدت أن جزءاً كبيراً منها قد انصرف لمقاومة المكائد ومواجهة الأحقاد، رغم أننى روضت نفسى منذ الطفولة - وقد كنت دائماً الأول على أقرانى فى سنوات تعليمى المدرسية - على مقاومة كل أنواع الغيرة الذاتية وتحويلها إلى عنصر إيجابى مفيد يكون تفوقاً علمياً أو تميزاً شخصياً ومع ذلك لم أسلم من الكبوات والخبطات والضرب تحت الحزام.

.. لا يظن البعض أن ما نتطرق إليه اليوم هو ترف اجتماعى أو تزيد اخلاقى إذ إن واقع الأمر يكشف عن تأثيرات عملية ومباشرة لتلك الظاهرة فى حياتنا الاقتصادية والثقافية؛ لأن إدارة هذه القطاعات المختلفة أصبحت تخضع فى كثير من الدول لما يمكن أن نطلق عليه تعبير مجموعات مغلقة تتداول وحدها المواقع وتغلق الأبواب دونها وتستأثر بالمزايا على حساب الصالح العام ولدى هذه المجموعات قدرة فائقة على «تربيط» العلاقات، وتجهيز الملفات، وتشويه صورة من لا يريدون، وتلميع شخصية من يريدون، وتكون المحصلة هى رفع من لا يستحق على حساب الصالح العام وإهدار كفاءات والإطاحة بخبرات من أجل أن تحتكر مجموعات معينة عملية صنع القرار فى كافة مواقعه دون تغيير للدماء أو تجديد للوجوه أو تداول للمواقع أو تطبيق لمفهوم دوران النخبة.

.. إننى أريد لحياتنا العامة درجة عالية من النقاء والشفافية والبعد عن «الشخصانية» Personalization التى تكاد تسيطر على واقعنا وعمليات التطويق التى تمارس حول كل كفاءة والحرب النفسية التى يشنها البعض على المتميزين والموهوبين والمجتهدين، وقد آن الأوان للتركيز على الجوانب الموضوعية فى البشر والتوقف عن تقييمهم من منظور شخصى تسيطر فيه حسابات المكسب والخسارة من منطلقات فردية ترى أنه لا بديل لها، مع أن فى الحياة متسعاً لك ولى ولغيرنا.

... إننى أحذر من الغيرة السلبية التى تتفشى فى حياتنا والتى تجعلنا لا نسمع

عن غيرنا إلا الانتقاد والتجريح والإساءة مع التركيز على فنون وأد الكفاءات وأساليب تحطيم المقومات ومحاولات تحقير المواهب، وأود أن أشير فى هذه المناسبة أن نظرية «حرق البدائل» والإطاحة بالمتميزين ليست جديدة على المجتمعات المختلفة، ولكننى أؤكد أيضاً أنها مرتبطة بشعور أصحابها بالنقص وانعدام إحساسهم بالأمان نتيجة ضعف القدرات لديهم أحياناً أو براعتهم فى توسيع الدائرة من حولهم أحياناً أخرى . . هذه فى النهاية خواطر تأتى مع أيام شهر معظم تدعو فلسفته إلى شيوع التسامح، وتعميق المحبة، ويقظة الضمير.

قرار ينصف الإسلام، فى ٧ يناير من كل عام

لقد مسح رئيس الدولة الغبار عن الإسلام الصحيح وأظهر وجه الدين المضيء وعبر عن شريعته السمحاء فى تعاملها مع أهل الكتاب وتوقيرها للديانات السماوية عندما أصدر قراره الحكيم باعتبار السابع من يناير من كل عام وهو الذى يوافق احتفال الأقباط الأرثوذكس بعيد الميلاد المجيد عطلة رسمية للمصريين جميعاً - مسيحيين ومسلمين - فهذا القرار تصحيح عادل لوضع تطلع إليه المصريون منذ بدأت إثارته مع مطلع القرن الماضى كذلك فإنه يأتى متوافقاً مع مناخ وطنى جديد يتمتع فيه المصريون بأكبر قدر من الوحدة والتماسك بل والتوافق والاندماج، ولقد فاجأ القرار الجميع فى لحظة مناسبة وقبيل أعياد الميلاد بأيام قليلة وكأنه ناقوس يدق تحية للمسيحيين والمسلمين على السواء كما أنه يأتى أيضاً انعكاساً للمناخ الصحى الذى يتجه نحوه المجتمع المصرى والذى يفتح أمامه أبواب الأمل نحو روح العصر الذى نعيشه ويمضى مع ركب الإنسانية التى ننتمى إليها فضلاً عن أنه تأكيد لشخصية مصر الحديثة ومزاجها المعتدل، ودعنى أسوق هنا عدداً من الملاحظات التى يثيرها هذا القرار الرائع فى هذه الظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد:

أولاً: إن الإسلام قد احتفى بالديانتين السماويتين اللتين سبقتاه واعتبر الاعتراف بهما شرطاً لإسلام المؤمن وذلك انطلاقاً من سماحة الشريعة واستنارة الفقه، ولقد احتفل خلفاء الدول الإسلامية المتعاقبة بأعياد المسيحيين بل واليهود أيضاً احتراماً منهم لشركاء الحضارة وتوقيراً لأشقاء الأمة الواحدة، كما شهدت عصور الازدهار الإسلامى توجيه مجاملات راقية لأهل الكتاب واهتماماً بأعيادهم.

ثانياً: إن فلسفة التعامل مع الأقليات العددية - والتى هى جزء لا يتجزأ من نسيج الأوطان - يجب أن تقوم على منطق رحب من المودة المتبادلة واحترام الخصوصية وتعزيز الشراكة، وما زلت أذكر من سنوات خدمتى الدبلوماسية فى «نيودلهى» أن «الهند» وهى دولة ما يزيد على المليار نسمة تعتبر «المولد النبوي» عطلة رسمية تحتفل بها البلاد ذات الغالبية الهندوكية والتى لا تزيد فيها نسبة المسلمين عن نسبة المسيحيين فى مصر، بل إننى ما زلت أذكر بالإعزاز والتقدير أن رئيسة وزراء الهند الراحلة «أنديرا غاندى» كانت توجه فى ذلك اليوم خطاباً إلى الأمة الهندية يحتوى تقديراً لصاحب الرسالة المحمدية وإشادة بدينه الحنيف وإسهامه الضخم فى تاريخ البشرية، وكان ذلك يحدث فى وقت أغفلت فيه بعض الدول الإسلامية حينذاك الاحتفال بالمولد النبوى مع أن الغالبية العظمى من شعبها مسلمون!

ثالثاً: إن تقاليد الوحدة الوطنية فى مصر أشهر من أن تعرف، وأكبر من أن تشرح لأنها إحساس عميق وقر فى الضمير المصرى منذ قرون طويلة، ولقد صرفت - شخصياً - جزءاً من اهتمامى الدراسى فى البحث حول قضية الوحدة الوطنية المصرية واتخذتها موضوعاً لأطروحة الدكتوراه التى حصلت عليها من جامعة «لندن» منذ أكثر من ربع قرن، وأكاد ألمح الآن أن تلك الروح الرائعة التى عرفتها الوحدة الوطنية المصرية فى فترة ما بين الثورتين (1919 - 1952) تكاد تعود من جديد لتطل على أرض الكنانة بالمحبة والاستقرار والسلام، فالشأن القبطى أصبح جزءاً من الهم الوطنى العام لا يتحدث فيه المسيحيون وحدهم ولكن يناقشه المصريون جميعاً بعقلانية ومودة وفى وضح النهار وليس فى كواليس دور العبادة أو ثرثرة السهرات المرتجفة، فلم يعد لدى مصر ملفات مغلقة بدعوى حساسيات معينة أو أوهام لا مبرر لها.

رابعاً: إن قرار الرئيس يفتح صفحة جديدة أمام أبناء الوطن الواحد فعندما يسأل الطفل المصرى أبويه عن سبب عطلة ذلك اليوم سوف يشرح له أبواه المستنيران «إن ذلك مشاركة منك أيها العزيز فى عيد الميلاد الذى يحتفل به شقيقك القبطى شريك الحضارة وتوأم النسيج الوطني»، وسوف يتمكن الشاب المسلم من أن ينهى صلاته

فى المسجد فى ذلك اليوم ليخرج إلى صديقه أو زميله القبطى مهنئاً بالعيد فى فرحة عارمة وسعادة غامرة وروح إنسانية مشتركة افتقدناها طويلاً .

خامساً: لقد سبق الرئيس الجميع ، فقد كنا نتناقش طويلاً حول مشروع قانون نفكر فى التقدم به إلى البرلمان المصرى لتحقيق هذا الهدف الحلم فإذا ولى الأمر يكتشف ببصيرته ما يجب قبلنا ، ويسبقنا بقراره الذى سوف يبقى فى ميزان حسناته دائماً ، ولعلى أذكر من ينسى أن ذلك اليوم كان لسنوات قليلة عطلة للبنوك وحدها ثم صدر قرار بإلغائها دون تفسير فإذا القرار الجديد يتجاوز كل ما سبق ويمثل نقلة نوعية فى تعزيز الوحدة الوطنية والتمكين لرسوخها وشموخها فى ذات الوقت .

. . لقد أسرف البعض - وكنت فى مقدمتهم - فى المطالبة بدور للمسيحيين العرب فى تقديم صورة الإسلام الصحيح أمام العالم الغربى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت يتعرض فيه ذلك الدين العظيم لحملة شرسة وظالمة وهجمة ليس لها سند من الماضى أو مبرر من الواقع ، بل هى تقوم على منطق التعميم الأعمى والتصنيف الجزافى بل والتشويه والإقصاء لمن شاركوهم مسيرة التاريخ الإنسانى ورحلة الوجود البشرى ، وقد كنا نقول دائماً ونحن نردد ذلك المطلب على امتداد العام الأخير إننا نعترف أن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين لم تكن رائعة مائة بالمائة فى كل الأزمنة ولم تكن رخاءً سخاءً وردية فى كل الدول ، ومع ذلك فإننا نقول أيضاً وبمنطق التعايش الآمن إن دورنا المشترك كان دائماً هو ركيزة البناء الحضارى للوجود الإسلامى العربى لفترة تزيد على أربعة عشر قرناً ، وها هى الإضافة الإيجابية التى فاجأنا بها الرئيس «مبارك» تقدم وجه مصر الحقيقى والتى عبرت على أرضها رحلة العائلة المقدسة وهى تحمل السيد المسيح ، وأوى إليها أهل البيت منذ القرن الأول الهجرى ، وسبقهما معاً دور «موسي» كليم الله فى «الوادى المقدس طوى» ، ولست أشك فى أن مصر الأزهر الشريف تشارك الكنيسة القبطية فرحتها فى هذه المناسبة الفريدة التى أضاف فيها الرئيس عيداً جديداً لكل المصريين يرتبط بوحدتهم وتماسكهم ويشير إلى تضامنهم القوى وإخوتهم العميقة ، وأكاد ألمح علامات الارتياح على وجه الإمام الأكبر وعلماء الأزهر الأجلاء وهم

يرون أن تعاليم دينهم الحنيف فى رعاية «أهل الذمة» تأخذ طريقها الصحيح نحو التطبيق العادل، كما أن دقات أجراس الكنائس فى عيد الميلاد هذا العام سوف تكون مختلفة لأنها لن تخلو من رنة فرح ونغمة رضا ولحن سعادة.

. . إنه يحق الآن «لبطرس بطرس غالي» الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن يفاخر فى عالم السياسة والدبلوماسية، ويحق «لمجدى يعقوب» أن يباهى فى الدوائر العلمية والطبية، ويحق «لرمزى يسي» أن يعتز أمام الأوساط الفنية والموسيقية لأنهم ينتمون إلى مصر الحضارة العريقة التى تستعيد الآن روحها الصافية وإطلالتها الباسمة . . نعم إن من حقهم أن يتفاخروا وأن يتباهوا وأن يعتزوا بوطن كانت صناعته دائماً عبر التاريخ كله هى بناء الحضارات، وهوايته على امتداد العصور المتعاقبة هى استقبال الثقافات . . والآن ليصمت المتحاملون على مصر والمزايدون على شعبها، ولينظروا باحترام إلى «مصر» ذلك الوطن الأم، وليشيروا بالتقدير إلى رئيسها المنصف المستنير.

دعوة ونداء

إن مصر ليست هى مهد الرسالة الإسلامية أو مهبط الوحى الإلهى وإن كانت لها مكانة خاصة لدى الديانات السماوية الثلاث، ففوق ترابها المقدس مشى الأنبياء، وعلى أرضها المباركة وفدت ديانات السماء، وعندما يتجه الحديث نحو الدور الإسلامى لمصر فإن الأمر يقتضى الإلمام بطبيعة الظروف الحالية وما تحمله من مخاطر وما قد تأتى به من أحداث، لأن مصر بالنسبة للعالم الإسلامى هى «عمود الخيمة» بأزهرها، ومركز الثقل بأهل البيت فيها، ورصيدها الكبير بتدين شعبها، وإذ يتعرض الإسلام حالياً لهجمة غير مسبوقة تنبع من قصور النظرة وسوء الفهم وغيبة المعرفة، فإن الواجب يلزمنا بأن نراجع الدور المصرى الإسلامى وأن نبحث فى أهدافه وأدواته ونتائجه، ولذلك سوف نعالج الأمر فى محاور ثلاثة: يشير الأول منها إلى وسطية الإسلام، ويتناول الثانى المقارنة بين الصوفية وكل من السلفية والأصولية، بينما يتعرض الثالث لمصر بين المذهبين السنى والشيعى، ثم نخلص من ذلك إلى «دعوة ونداء» نرى أن هذا هو توقيتهما الأنسب.

مصر ووسطية الإسلام

الإسلام دين أممى بفطرته تتجه دعوته للناس كافة بغير تفرقة أو تمييز ومع ذلك فإننى أدعى أن النموذج الإسلامى يختلف من بلد إلى آخر، فالنموذج التركى يختلف عن النموذج الإيرانى وهما معاً يختلفان عن النموذج المصرى، لأن الشعوب تتزاوج مع العقيدة حتى تصطبغ بشخصيتها وتمتزج بجوهرها، والمصريون متدينون منذ آلاف السنين عندما عرف «إخناتون» التوحيد قبل نزول الديانات

السـمـاوية حـتى اكـتشف الـغزاة والطغـاة والـولاة أن الطريق إلى قـلب المصـريين يمر بدياناتهم، وعندما أشرقت شمس الإسلام على مصر أخذ طابع الاعتدال والوسطية ولـم يـعرف الـغلو والتطرف، فكانت مـصـر دائمـا بمنأى عن الفـرق الإسـلامـيـة والتقسيمات المذهبية، فالفلاح المصرى يصلى على ضفاف النهر الخالد فى بساطة وخشوع ولا يدخل فى متاهات التأويل أو تعقيدات التعصب المذهبى، لذلك كان طبيعياً أن تمتلك مصر ناصية الدعوة الإسلامية وأن يكون لأزهرها الشريف دور طبيعى وطليعى فى تدريس الفقه بمذاهبه المختلفة وتعليم الشريعة بقواعدها وأركانها، ولقد ظلت سمعة الإسلام فى مصر مصدراً للارتياح ومدعاة للقبول لدى الشعوب الإسلامية بل وغير الإسلامية أيضاً، وما زلت أذكر أثناء عملى سفيراً لمصر فى «فيينا» أن دولة النمسا قد اختارت الأزهر الشريف لكى يكون هو صاحب الإشراف على تدريس الدين الإسلامى فى كل مدارس النمسا وعلى نفقتها الرسمية، من خلال الأكاديمية الإسلامية التى أسهم فيها معنا الإمام الأكبر ووزير الأوقاف ورئيس جامعة الأزهر بجهد كبير حتى وقفت على قدميها برغم المصاعب والمتاعب والمشكلات، كما ما زلت أتذكر أيضاً أن أحد رؤساء باكستان الراحلين قد استدعى السفير المصرى يوماً وقال له «أريدكم أن تتأكدوا فى مصر بأن الإسلام بخير ما دامت هى كذلك ولو أن «مصر الأزهر» أصابها مكروه لا قدر الله فإن الإسلام الحنيف سوف يتأثر كثيراً»، وعندما بدأت دعوة الإخوان المسلمين تنطلق على يد الإمام الشهيد «حسن البنا» عام 1928 استبشر المسلمون بها خيراً، ولكنها سرعان ما خلطت بين الدعوة الدينية والطموحات السياسية وتحولت إلى مصدر للقلق الاجتماعى والمخاوف الطائفية بدلا من أن تكون مصدراً للدعوة الخالصة والتسامح الإسلامى العظيم، وفى ظنى أن كل دعوة فكرية أو دينية تتحول إلى شىء آخر عندما تلوثها السياسة أو تخترقها التطلعات والأطماع، لذلك فإننا نطالب الآن ـ والأسباب لا تخفى على أحد ـ بعودة النموذج المصرى للإسلام المعتدل لكى يندفع إلى عالم اليوم بقوة ووضوح لأن ديننا متهم ظلماً وحضارتنا مدموغة بالإرهاب افتراءً، ولا أرى على الساحتين الدولية والإقليمية أفضل من مصر الأزهر كى يتحمل هذه المسئولية فى ظل ظروف مركبة ومعقدة بل وخبيثة.

عندما انتشرت الجماعات الصوفية فى العالم الإسلامى استأثرت مصر بنصيب كبير منها؛ حيث بدت تلك الفلسفة التى تقوم على الزهد والتوغل فى الإحساس بالذات الإلهية أمراً يتفق مع المزاج المصرى والتقاليد الموروثة من عصور ما قبل الديانات السماوية، ويكفى للتدليل على هذه الحقيقة لدى الشخصية المصرية أن أذكر أن المسيحية فى مصر هى أول من اكتشف فلسفة الرهبنة وأقام الأديرة قبل أن يعرفها العالم المسيحى كله، وما زلت أذكر من عملى الدبلوماسى فى النمسا أن رئيس جمهورية المجر كان شخصياً فى استقبال قداسة «البابا شنودة الثالث» عندما كان هو ضيف الشرف منذ سنوات قليلة فى احتفال الدولة المجرية بمرور ألف عام على أقدم دير مسيحى لديها، وهذا يعنى أن المصرى صوفى بطبيعته، بسيط بفطرته، يعبد الله فى عمق حيث يشغل الدين حيزاً كبيراً فى أعماق وجدانه، ولا شك أن الحركة الصوفية هى نقيض للتوجهات السلفية والأصولية ذلك لأن الصوفية إيمان عميق يرتبط باللحظة وليست نزعة ماضوية، بينما السلفية اغتراب زمنى يأخذ صاحبه نحو كتابات الفقهاء المتشددين ويجد ملاذاً فى هجرة عصره من خلال الاستغراق فيما يدعو إليه «ابن حزم» من حق الثورة على الحاكم الذى لا يطبق شرع الله وصولاً إلى ما يستشرفه من فكر «ابن تيمية» حول تكفير الجماعة أحياناً، ولا يخفى على أحد أن هذه اجتهادات يقابلها على الجانب الآخر عشرات بل مئات من تراث الفقهاء الكبار الذين يتجهون فى منحى آخر مضياً مع التيار العام للإسلام الحنيف والذى يأخذ بالسماحة مع الغير والحكمة فى معالجة الأمور والموعظة الحسنة فى الدعوة إلى دين الله، لذلك فإن الفكر المتطرف هو أمر غريب على مصر الإسلامية ودخيل على الشخصية المصرية المؤمنة، فالمصرى صوفى متأمل منذ فجر التاريخ ولم يكن فى جوهره أبداً فظاً متجهماً غليظ القلب، وقد يقول قائل إن الإسلام دين ودنيا، وأرد عليه على الفور إن الإسلام دين ينظم دور الفرد فى الحياة ويتدخل فى

طقوسها اليومية ولكنه لا يتعارض مع تطور النظم السياسية أو تقدم الاكتشافات العلمية أو تحديث العقلية العصرية، وعلى الذين يجادلون فى ذلك أن يتذكروا أن «التفكير فريضة إسلامية».

المذهب السنى والمزاج الشيعي

لا نكاد نعرف فى العالم الإسلامى كله دولة لم تمزقها الفرق الدينية أو حركات التشيع المذهبية مثلما هو الأمر بالنسبة لمصر، فمصر كلها تعرف الإسلام من مصدر أصيل هو القرآن الكريم وسنة نبيه العظيم، وعندما يصلى الفلاح المصرى المسلم السنى وفقاً لمذهب «مالك» أو عندما تعتمد الدولة مذهب «أبى حنيفة النعمان» مذهباً رسمياً فى التعاملات الحكومية امتداداً لما أخذت به دولة الخلافة العثمانية لعدة قرون فإن ذلك كله يعكس الحقيقة القائلة بأن مصر هى بحر المذهب السنى فى العالم الإسلامى ومع ذلك فإنها لا تتعصب له ضد أهل الشيعة بل إننى أزعم - وأرجو ألا أكون مغالياً - أن المصرى سنى المذهب شيعى المزاج، فالفاطميون بنوا الجامع الأزهر لكى يكون مركز انطلاق لمذهبهم الشيعى إلى أن سقطت دولتهم وبدت مصر فجأة وكأن لم يكن فيها شيعى واحد، ومع ذلك فإن مصر تحفل بالمزارات المقدسة فهى البلد الذى استقبل أهل البيت فى القرن الأول الهجرى عندما طاردهم بنو أمية خصوصاً فى عهد خلفائهم الأوائل، وها هى قباب القاهرة تغطى أضرحة غالية للسيدة نفيسة والسيدة زينب والسيدة عائشة والحسين سيد الشهداء، وقد ينازعنا غيرنا مزارات لأهل البيت تحمل بعض هذه الأسماء ذاتها، ولكن تبقى مصر هى حاضنة ذلك السلف الصالح وحامية الإسلام الصحيح وراعية شريعته السمحاء ولغته الثرية، وما زلت أذكر أن السيد «رافسنجانى» رئيس جمهورية إيران الأسبق قال إن أحد أحلام حياته هى أن يتمشى يوماً داخل صحن الأزهر الشريف توقيراً من أهل الشيعة لذلك المركز الإسلامى الأول فى الدنيا كلها، فمصر بحق هى بلد المزارات الإسلامية لأهل السنة والشيعة معاً، تفد إليها الطوائف الإسلامية كلها ساعية إلى بعض مساجدها تتمسح بها وتتدعى الانتماء إليها وتنفق بسخاء عليها

وليست طائفة «البهرة» ببعيدة عن هذا السياق، ولعلنا نتذكر فى هذه المناسبة ذلك الاجتهاد الرفيع الذى قام به الإمام المستنير الشيخ «محمود شلتوت» شيخ الأزهر الأسبق عندما أصدر فتواه الشهيرة التى تقضى بالمساواة بين أهل السنة وأهل الشيعة «الإثنى عشرية» وهو ما كان انقلاباً حقيقياً أدى إلى نزع فتيل الجفوة بين أكبر مذهبين إسلاميين وخلق حالة من الارتياح المذهبى الذى يعد إضافة إيجابية مطلوبة للأمة الإسلامية، ومنذ ذلك الحين والأزهر الشريف يواصل رسالته فى تدريس الفقه والشريعة والدعوة وفقاً للمذاهب السنية الأربعة مضافاً إليها الفقه الجعفرى لأهل الشيعة، وهو ما يؤكد استنارة الأزهر واعتداله وشخصيته الرحبة التى يسعى إليها المسلمون جميعاً، بل تتجاوز ذلك حالياً إلى الحوار البناء مع أهل الكتاب واتباع الديانات السماوية الغراء.

الحملة الظالمة

إننى لا أرى أحلك من هذه الظروف القائمة تعتيماً على روح الإسلام الصحيح وتشويها لمبادئه السامية وأكاد أرى دوراً غائباً للمؤسسات الإسلامية الرسمية وغير الرسمية، حيث يندر وجود الداعية الذى يخاطب الغرب بلغاته ويتحدث إلى الغير وفقاً لعقليته، بل إننى أكاد ألمح حالة من الاستسلام للتفسير التآمرى ضد الإسلام والارتكان إلى «فقه الصيرورة» بينما المطلوب هو السعى نحو «فقه الضرورة» لأن ديننا مستهدف فى جوهره، مشوه فى صورته، مطارد بغير سبب، وهذا هو وقت الحاجة للداعية الدينى المستنير الذى يتحدث لغة أجنبية واحدة على الأقل ويطل على نوافذ مختلفة للفكر الذى لا يعتنقه، ويرى من منافذ المعرفة فلسفات الغير ورؤاه وأفكاره، ولا يعيش حبيس قوالب جامدة أو نظم عتيقة بشرط ألا يفرط فى ثوابت دينه أو مبادئ عقيدته، لو أن الغرب الذى يتهجم على الإسلام ويتهمه بالتعصب والعزلة يستمع إلى ترجمة بالألمانية من الدكتور «محمود زقزوق» وزير الأوقاف الحالى وهو يشير الى حادثة ذات دلالة قاطعة فى تاريخنا الإسلامى عندما مرت جنازة أمام النبى محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ فانتصب الرسول واقفاً فقال له

صحابته «ولم ذلك يا رسول الله إن الميت يهودي؟!» فقال في سماحة تسجل لديننا «أليست لنفس بشرية؟» ، كما أن الخليفة «عمر بن الخطاب» قد أجرى جعلاً ثابتاً من بيت مال المسلمين ليهودى عجوز ، وهو أيضاً الإسلام الذى يضع المسيحية فى مكانها اللائق ويذكر السيدة مريم والسيد المسيح بكل عبارات التوقير والاحترام بنص القرآن الكريم ، فلماذا تغيب هذه الحقائق عن غيرنا؟ ولماذا لا تصل هذه الأطروحات إلى المتطاولين علينا؟ .

. . إنها فرصة طيبة أن يكون لدينا إمام أكبر يحمل ذلك القدر من سماحة النفس وبشاشة الوجه ، وأن يكون لدينا وزير للأوقاف هو أستاذ دولى رفيع القدر فى الفلسفة الإسلامية ، وأن يكون لدينا من يقوم على الإفتاء باستنارة وشجاعة واجتهاد ، وأن يكون لدينا على قمة جامعة الأزهر أستاذ مرموق فى «علم الحديث» له مكانته على الساحتين العربية والإسلامية ، كيف يكون لدينا هذه الرموز ودورنا غائب ودعوتنا محدودة؟ إننا يجب أن نأخذ بأسلوب المبادرة والتقدم نحو الآخر وانتهاج منطق المبادئة لتوضيح الحقائق وكشف الأراجيف بدلاً من أن نظل قعوداً نمارس لعبة ردود الفعل وهى على ما يبدو هواية عربية يبرأ منها الإسلام ، لقد حان وقت الصحوة وظهور النماذج الأزهرية المبهرة التى تجسدها جهود الإمام «محمد عبده» رائد حركة التجديد والإصلاح ، كما حان وقت العودة إلى ابتعاث الأزهريين إلى الجامعات الأجنبية للاطلاع على الثقافات الأخرى والمعارف المختلفة ، ولتعد بعثاتنا الإسلامية إلى العواصم الغربية ، ولتنتشر مراكز الأزهر الشريف وليذهب دعاته إلى كل بقاع الدنيا ، إنها لحظة حاسمة نقف فيها أمام مفترق الطرق ولا يمكن أن يكون دورنا انكماشياً أو تكون حركتنا انسحابية ، فهذا وقت الاتجاه نحو الدعوة الصحيحة وتحمل المسئولية الغائبة ، إنه وقت الدور الإسلامى المطلوب من مصر وهو دور يرحب به العالم كله ، وعلى الذين لا يدركون ذلك أن يتذكروا أن كل المراكز الإسلامية فى العواصم الأمريكية والأوروبية إنما أقامتها مصر بأزهرها الشامخ على امتداد القرن العشرين كله ، ولا يتصور البعض أن ذلك أمر يبعدنا عن الظروف السياسية الراهنة والعلاقات الدولية القائمة بل إننى أظن - وبحق - أن ذلك الدور المطلوب سوف يكون سنداً لنا ، ودعماً لأمتنا ، وتأكيداً لمكانتنا .

مصر.. دور مطلوب؟

يتردد حديث معلن فى الصحافة الأمريكية ومستتر فى الصحافة العربية حول ما يمكن تسميته بقائمة الطلبات الموجهة لدول المنطقة العربية بعد الحرب على العراق وهى التى مكنت للولايات المتحدة الأمريكية من أن تتمركز رسمياً فى واحدة من أكبر الدول العربية وأهمها، حيث يقبع جنرال أمريكى على رأس الإدارة الحالية فى «بغداد» فى وضع تتصور به «واشنطن» أن الشعوب العربية سوف تتحول إلى شعوب مستأنسة وأنه سوف يتم تدجين الأمة بأسرها، وهو قول لا يمكن أخذه على إطلاقه بل ترد عليه محاذير كثيرة وآراء متفاوتة فالرواية لا تزال فى بدايتها ولا يمثل المشهد الحالى إلا مقدمة لا يمكن القطع بنتائجها، لذلك فإنه يتعين علينا أن نناقش وبوضوح دور مصر فى المرحلة القادمة ونعنى بذلك مصر المؤسسات، ومصر السياسات، بل ومصر المناخ الفكرى والثقافى، ويهمنى هنا أن أسجل ملاحظة أساسية وهى أن المطلوب من مصر بالذات ليس مطلوباً من سلطة الحكم وحده ولكنه يتجه أيضاً إلى الشعب المصرى ذاته لأنه يمثل دائماً قيادة قومية لشعوب المنطقة، فهو الشعب الذى خرجت جماهيره دائماً لترفض الوجود الأجنبى، وهو الشعب الذى ساند القضية الفلسطينية بأكثر من مائة ألف شهيد فى خمس حروب دامية خلال ربع قرن وهى حروب 1948 و1956 و1967 وحرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر 1973 التى توجت النضال المصرى بالعبور العظيم، ثم إنها أيضاً مصر التى خرجت منها الأفكار الرئيسية والشعارات الأساسية على امتداد القرن الماضى كله، وهى مصر التى قادت حركة التنوير فى القرن التاسع عشر من «رفاعة الطهطاوى» إلى «محمد عبده»، وهى التى قادت حركة التحرير فى إفريقيا والعالم العربى حول منتصف القرن العشرين ومع سنوات المد القومى الذى جسدته «كاريزما» الرئيس

الراحل «عبد الناصر»، وهى أيضاً التى قادت التوجه نحو تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى عندما قاد المبادرة إلى ذلك الرئيس الراحل «السادات»، وهكذا كانت مصر دائماً هى الفاعل الرئيسى عند المنعطفات والمرشد الأساسى فى مفترق الطرق، وإذا كان لنا أن نرصد الآن المحاور التى سوف تدور حولها حركة الإصلاح الذى يتعين أن تقوده مصر فى المرحلة القادمة باعتبارها «الدولة النموذج» التى ينقل عنها غيرها ويتابعها أشقاؤها بحكم المكان والمكانة والتاريخ والريادة، فإننا لجمل تصورنا فى النقاط التالية:

أولاً: خلافا لمعظم دول المنطقة فإن مصر تستأثر بوضع خاص يجعل المطلوب منها منصرفا إلى الشعب المصرى ومؤسساته المدنية بقدر اتجاهه إلى الحكومة المصرية وهيئاتها الرسمية، ذلك أن المجتمع المصرى يحتوى أكبر مخزون للقيم والتقاليد ويضم ميراثاً ضخماً للحضارات التى تعاقبت على أرضه والثقافات التى وفدت إليه، لذلك فإن التأثير فى ملامح الهوية المصرية يبدو الآن أمراً مطلوباً والتأثير هنا يقوم على قاعدة مثلث أضلاعه هى التعليم والثقافة والإعلام، فالمطلوب صراحة هو التدخل فى العقل المصرى وربما تنظيم مخرجات ذاكرته الوطنية أيضاً، لذلك فإن المساس بدور بعض المؤسسات المصرية التى جرى تشييدها عبر العصور لا يبدو أمراً بعيداً عن بعض الأفكار المتداولة فى السوق السياسية الدولية.

ثانياً: إن المجتمع المصرى من أكثر المجتمعات البشرية تديناً وارتباطاً بفكرة الإله منذ اكتشف الفراعنة مبدأ التوحيد على يد «اخناتون» فى مرحلة سابقة على الديانات السماوية ذاتها، لذلك فإن الدين يحتل حيزاً كبيراً فى العقل المصرى وقد أدرك هذه الحقيقة الطغاة والغزاة والحكام بدءا من «الإسكندر الأكبر» وصولاً إلى «نابليون» و«محمد على»، والغرب كله لا ينسى والأمريكيون يدركون أيضاً هذه الحقيقة وهى أن «الإسلام السياسي» واحد من أهم الصادرات الفكرية المصرية فى القرن العشرين عندما بدأت حركة «الإخوان المسلمين» على يد الإمام الشهيد «حسن البنا» عام 1928 وهى الحركة التى انتشرت بعد خروجها من إطارها المصرى المحلى إلى العالم الإسلامى كله لكى تتلقفها رموز معروفة من أمثال «أبو الأعلى

المودودى» و«سيد قطب» وصولاً إلى حركات العنف السياسى التى اتخذت الإسلام غطاء منذ تزايد دورها من الإحباطات التى استقرت فى الوجدان الإسلامى مع «النكبة» ثم «النكسة» حتى «الكارثة»، وخصوصاً أن شهر العسل الذى شهدته العلاقة بين التيارات الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية قد انقضى مع قيام الثورة الإسلامية فى إيران رغم بلوغه الذروة فى التعاون المشترك بينهما ضد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، وإن كانت هناك أحاديث تتردد على استيحاء عن ترحيب أمريكى حالى بالتعاون مع التيار الإسلامى فى عدد من الدول العربية وليس فى «العراق» وحده وهذه مسألة خطيرة تحتاج المتابعة والدراسة.

ثالثاً: إن المؤسسة الإسلامية الرسمية فى مصر وهى «الأزهر الشريف» أصبحت محل انتقاد صامت فى كثير من الدوائر الأمريكية إذ لا ينسى المتطرفون فى «واشنطن» ذلك الموقف القوى والفتاوى الحاسمة والبيانات القاطعة التى صدرت عن «الأزهر الشريف» أثناء الحرب على العراق وقبلها وبعدها، كما أن موقف الأزهر - وهو أكبر مركز إسلامى لأهل السنة فضلاً عن تدريسه للفقه الجعفرى لأهل الشيعة - الداعم بشدة للقضية الفلسطينية والرافض للسياسات الإسرائيلية هو أمر لا تنساه تلك الدوائر التى تخطط للمنطقة وتتصور لها مستقبلاً قد يختلف كثيراً عن هويتها القومية وشخصيتها الحضارية وخصوصا أن مصر سنية المذهب شيعية الهوى.

رابعاً: إن مواقف الكنيسة القبطية المتشددة ضد الاحتلال الإسرائيلى والمتمسكة بالمواقف القومية لا تبرأ هى الأخرى من بعض الانتقاد واللوم، لذلك فإن المؤسسة الدينية المصرية عموماً هى محل انتقاد عام لأن المطلوب هو القبول بالأوضاع الجديدة والتوقف عن حملات الانتقاد والكف عن ترديد النصوص الدينية التى تحذر من اليهود أو تحث على اليقظة من المخاطر التى تحيط بالأمة، من هنا فإن المدارس الدينية والمعاهد الأزهرية سوف تكونان هدفاً للرغبة فى التغيير تحت دعاوى الإصلاح والحداثة والعصرنة، وهنا يجب أن نضع فى الاعتبار أن إشارات إيجابية مختلفة قد صدرت مؤخراً من عواصم عربية عديدة، فمصر - على سبيل المثال -

صدق برلمانها مؤخراً على اتفاقية الشراكة مع أوروبا، وأغلق القضاء فيها ملف قضية الدكتور «سعد الدين إبراهيم»، وجرت عملية تحرير كامل لسعر صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية، كما أن المجلس الأعلى للسياسات فى الحزب الوطنى قد بادر بطرح أفكار حول إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان وإلغاء محاكم أمن الدولة في غير اختصاصها والاستغناء عن عقوبة الأشغال الشاقة فى السجون، ومصر لم تفعل ذلك يضغط خارجى ولكن اتساقاً منها مع روح العصر وتطور الظروف.

خامساً: إن الحس القومى والتوجه العروبى وثقافة رفض الوجود الأجنبى وكلها من مكونات الضمير الجمعى للشعب المصرى هى أمور سوف تكون موضع مراجعة، لأنه إذا هدأ الوجدان المصرى ربما استجابت لهدوئه شعوب عربية أخرى فالمطلوب هو تأكيد التعود على الواقع الجديد والتعايش مع ثقافة سياسية ودينية تقوم على مبدأ القبول بالأمر الواقع والتوقف عن رفض الآخر والابتعاد عن الحساسية من الهيمنة الأجنبية مع التسليم بأننا نعيش العصر الأمريكى بكل معطياته وتوابعه!

.. إن استعراض النقاط السابقة يوضح أن «روشتة» الإصلاح فى مصر لا تستهدف السلطة وحدها بل تستهدف عقل الشعب وضمير الأمة أيضاً وخصوصاً أن مصر قد عرفت فى العقود الثلاثة الأخيرة تيارات فكرية متشددة بدت الحكومة أمامها أكثر ليبرالية وأشد اعتدالاً، وهنا لابد أن نطرح بصراحة لماذا تبدو مصر مستهدفة أكثر من غيرها رغم أن الشوط الذى قطعته نحو الإصلاح لا يبدو قصيراً، فالسبب فى ظنى يكمن فى الدوافع التالية:

(1) تزعم دوائر ناقدة للدور المصرى أنه كان دوراً تحريضياً لا يستجيب دائماً للضغوط ولا يمضى مع التيار المطلوب، وهم الذين يرددون دائماً مقولة إن الإرهاب قد يكون ظاهرة دولية عضلاتها موزعة بين الشعوب الإسلامية ولكن العقل الذى وقف وراءها كان مصرى المصدر والنهج والثقافة.

(2) إن مصر ـ فى ظنهم ـ كان يمكن أن تقوم بدور أكبر فى خدمة سياسات الهيمنة ودعاوى السيطرة ولكن الوطنية المصرية هى التى جعلت سياساتها غير المعلنة

متطابقة إلى حد كبير مع سياساتها المعلنة، فالضمير المصرى مسئول دائماً أمام أمته، معنى غالباً بعروبته، وهو أمر لا تستريح إليه دوائر عديدة تشارك فى صنع سياسات القوى العظمى والكبرى تجاه الشرق الأوسط.

(3) إن ما يطلقون عليه تعبير «السلام البارد» بين مصر وإسرائيل هو واحد من أسباب الغيظ المكتوم تجاه مصر التى لم يقبل شعبها المضى منفرداً فى التطبيع الكامل مع الدولة العبرية رغم احترامه للالتزامات التعاقدية والاتفاقات الدولية.

.. دعنى أقول إن مصر التى حققت بنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى رغم ما طرأ عليه من مشكلات فى السنوات الأخيرة، ومصر التى تنتج أغلى سلعة فى المنطقة وهى السلعة الثقافية، ومصر التى تملك أكبر أدوات التأثير المحورى عند صياغة المستقبل وإضفاء الشرعية على الأوضاع التى يمكن قبولها عربياً والتعامل معها قومياً.. إنها أيضاً هى مصر التى يجب أن تقود حركة الإصلاح السياسى والدستورى فى المنطقة وتبشر بالثقافة العصرية وتتقدم بالنموذج الذى يثير الإعجاب ويغرى بالمحاكاة، فهى مصر التنوير والتحرير فمن الطبيعى أيضاً أن تكون هى مصر الإصلاح.

كتب أخرى للمؤلف

* من نهج الثورة إلى فكر الإصلاح : دار الشروق ـ القاهرة 2002 .
* الرهان على الحصان : دار الشروق ـ القاهرة 2002 .
* العرب . . الأصل والصورة : دار الشروق القاهرة 2002 .
* ليالى الفكر فى فيينا : دار الشروق ـ القاهرة 1998 ـ عدة طبعات .
* الرؤية الغائبة : دار الشروق ـ القاهرة 1996 ـ عدة طبعات .
* تجديد الفكر القومى : دار الشروق ـ القاهرة 1994 ـ عدة طبعات

(فائز بجائزة الدولة)

* حوار الأجيال : دار الشروق ـ القاهرة 1993 ـ عدة طبعات .
* لقاء الأفكار : الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1993 .
* الإسلام فى عالم متغير : الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1993 ـ الطبعة العربية

  دار الشروق ـ القاهرة 1999 ـ الطبعة الإنجليزية .
* الأقباط فى السياسة المصرية ـ رسالة دكتوراه بالإنجليزية ومنشورة فى عدة طبعات باللغتين العربية والإنجليزية : دار الشروق ـ القاهرة 1985 .

  دار الهلال ـ القاهرة 1985 .

  الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة 1989 .
* الشعب الواحد والوطن الواحد (مع آخرين) تقديم د . بطرس غالي :

  الأهرام ـ القاهرة 1981 .
* التقارب الأمريكى السوفيتى ومشكلة الشرق الأوسط :

  مطبعة أكاديمية ناصر ـ القاهرة 1970 .

الفهـــرس

الفصل الثالث: مأزق العروبة

الفصل الرابع: العصر الأمريكي

الفصل الخامس: الزلزال المدمر

الفصل السادس: خلاص الشعوب

الفصل السابع: ثقافة الديمقراطية والتنمية

الفصل الثامن: مفاتيح الأمل

رقم الإيداع ٩٦٤٥/٢٠٠٣
الترقيم الدولى 5 - 0947 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة ٨ شارع سيبويه المصرى - ت ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس ٨١٧٧٦٥ (٠١)